الصراع الصهيوني العربي وأوهام التحرير والسلام

جودة العزب



جهاد للنشر والتوزيع

الصراع الصهيونى العربى
أوهام التحرير والسلام

جودة العزب

المحامى بالنقض

التجهيزات الفنية
مطر جهاد للنشر والتوزيع
ت: ٣٥٦٤٧٨٣

الطبعة الأولى ـ القاهرة ١٩٩٥

الناشر: **دار جهاد للنشر والتوزيع**

٢٦ شارع اسماعيل أباظة بجوار محطة مترو انفاق سعد زغلول ت: ٣٥٦٤٧٨٣

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِى إِسْرَآئِيـلَ فِى الـكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِى الأَرضِ مَرَّتَينِ وَلَتَعلُنَّ عُلُواً كَبِيراً(*) فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أولاهما بَعَثْنَا عَلَيْكُم عِبَاداً لَنَا أُولِى بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُواْ خِلاَلَ الدِيَارِ وَكَانَ وَعْداً مَّفْعُولاً(*) ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمْ الْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَاكُم بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَجَعَلْنَاكُم أَكْثَرَ نَفِيراً(*) إِنْ أَحسَنتُم أَحْسَنتُم لأَنفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الآخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمُ وَلِيَدْخُلُواْ الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيتبروا مَاعَلَوْاْ تتبيرا(*) عَسَى رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ وَإِنْ عَدتُّمْ عُدْنَا وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيراً(*).

«صدق الله العظيم»

الإسراء : من ٣ – ٨

إهــــداء

* إلى كل من جاهد فى سبيل الله صادقاً مخلصاً.
* إلى كل من بذل قطرة عرق فى سبيل عزة مصر الحبيبة وكبريائها ونهضتها وتقدمها.
* إلى كل من قدم الجهد والعرق فى سبيل وحدة الأمة العربية وشموخها وكبريائها وتقدمها.
* إلى الأحرار فى كل مكان من العالم العربى، الباحثين عن تخليص الأمة العربية من تبعية القرار.
* إلى الأطفال والنساء والشيوخ من أبناء فلسطين الحبيبة، الذين فاضت أرواحهم دفاعاً عن ترابهم المقدس.
* إلى كل «الأحياء عند ربهم يرزقون» من أبناء الأمة العربية، الذين قدموا أغلى مايملكون فى سبيل أمتهم وعقيدتهم.

أقدم هذا الجهد المتواضع

وما توفيقى إلا بالله

الباحث

مقدمة

اعترفت مصر والأردن والمغرب ومنظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل كدولة، ووافق مجلس التعاون الخليجى على رفع المقاطعة عن الشركات التى تتعامل مع إسرائيل أى أنه خفف المقاطعة الاقتصادية عن إسرائيل، وبدأت وفود إسرائيل تجوب معظم الدول العربية، وباتت دول الغرب وأمريكا تسعى إلى اعتراف الدول العربية والإسلامية بدولة إسرائيل، ورفع المقاطعة الاقتصادية عنها، والتى فرضت عليها بموجب قرار من جامعة الدول العربية.

وبات الجميع يتحدث عن السلام فى منطقة الشرق الأوسط، ومايتنظر هذه المنطقة من رخاء وتقدم بعد الاعتراف بدولة إسرائيل، ورفع الحواجز العربية عنها، بل وتطبيع الدول العربية لعلاقاتها مع إسرائيل.

والأكثر من ذلك أن استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل أن تلغى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، الصادر فى (١١ نوفمبر ١٩٧٥م) والذى يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال التفرقة العنصرية، والذى وافقت عليه الجمعية العامة بأغلبية ٧٢ صوتاً ضد ٣٥، وامتناع ٣٢ دولة عن التصويت، والذى اقترحته اللجنة الاجتماعية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

والأغرب من ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل - فى غضون شهر نوفمبر ١٩٩٤ - قد سعيتا إلى الأمم المتحدة لإلغاء القرار رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧م، والصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة، فى دورتها العادية الثانية فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، والقاضى بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية غير مسماة، ودولة عربية غير مسماة، لولا فطنة مصر، إلتى وقفت لذلك الأمر بالمرصاد، وأجهضت هذه المحاولة.

واللافت للنظر أن بعض الدول العربية تتهافت على التطبيع مع إسرائيل، وإقامة العلاقات معها، فى الوقت الذى لم تنته فيه مشكلة فلسطين. فلازال أبناء فلسطين فى المنفى، ولازال الآلاف فى السجون، والآلاف لاجئين، ولازالت الأرض محتلة، ولازالت السيادة بيد إسرائيل.

والأغرب من ذلك أن العرب لم يحصلوا حتى الآن على ضمانة حقيقية تضمن لهم استرداد أراضيهم المحتلة وتخلى إسرائيل عن طموحاتها الرامية إلى إقامة (إسرائيل الكبرى).

ولم تكن عمليـة السلام فى الشرق الأوسط بهذه الطريقـة المطروحة حصيـلة قضاء عادل فَصَل فى المشكلة، طبقاً للحيدة والموضوعية، وانما كانت حلقة من حلقات تفرُّد الولايات المتحـدة بالهيـمنة على العالم، واسـتغلال إسـرائيل لهذا التـفرد تماماً، كـما استغلت إسرائيل تفرد الإنجليز بهذه الهيمنة، وحصلت على وعد «بلفور».

ولم تكن الحـالة السيـاسيـة الراهنة للدول العـربيـة، والتى أدت إلى التكالُب على الاعتراف بدولة إسرائيل، والتطبيع معها - وليدة الاطمئنان للعدل، الذى سيفرض من جانب الدول الكبرى فى المنطقة العربية، حفاظاً على الأمن والاستقرار.

ولم تكن أيضاً هذه الحالة وليدة الاطمئنان إلى صـداقة الولايات المتحدة الأمريكية، واستطاعتـها أن تقف موقف الحيدة بين العرب وإسـرائيل، ولم تكن أيضاً استناداً إلى اطمئـنان الدول العربيـة، إلى عدم سعـى إسرائيل إلى تحـقيق طموحـاتها فى المنـطقة العربيـة، وتخليها عن بناء إسـرائيل الكبرى استـناداً إلى اتفاقيـات الصلح المنفردة مع الدول العـربية ولم تكن أيضـاً هذه الحالة اسـتناداً إلى ثقة الدول العـربية فى قـوتهم الإقليمية، وقدرتهم على الوحدة، تحقيقاً لقوة الردع العربية.

ولكن يمكن القـول أن الحالة التى وصلت إليـها الدول العربـية، والتى جعلتـها تعترف بدولـة إسرائيل وليدة الإحبـاط العربى، والفشل فى تحـقيق الوحدة بين الدول العربية، والفشل أيضاً فى الوصول إلى إجماع عربى عن طريق جامعة الدول العربية، وقرارات مؤتمرات القمة العربية.

وحتى يمكن الوقوف على حقيقة ما يـدور فى الساحة العربية، لمعرفة ما إذا كان المقـصود منه تحقـيق السلام فى المنطقة العـربية، أم مجـرد التمهـيد لاستكمال الحلقة الأخيرة من بناء (إسرائيل الكبرى).

ينبغى لنا البحث بمنتـهى الحيدة والموضوعيـة فى جذور الصراع، والنهج الذى اتبـعه اليهـود والصهـاينة لبناء إسرائيل، والـنهج الذى اتبعـه العرب للوقوف أمام الفكر الأصولى الصهيونى، وكل الجوانب التى مرّ بها الصراع بين العرب والأصولية اليهودية، بدءاً من ضياع فلسطين، وحتى اتفاق المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، ثم البحث حول حقيقة الصراع بين الأصولية اليهودية والعرب.

* * *

* *

الجزء الأول

وهكذا ضاعت فلسطين

الفصل الأول

بالسياسة وصلوا إلى فلسطين

==

أولاً : فلسطين والعالم العربى والإسلامى

فلسطين هى درة أرض العرب، وهى ضمن الأرض التى باركها الله سبحانه وتعالى، وتضم أولى القبلتين وثالث الحرمين بيت المقدس، وهى الأرض التى وطأتها أقدام الأنبياء الذين يؤمن بهم جميعاً المسلمون وكل ثرى فلسطين مقدس فهى تضم فى ثراها بعض صحابة رسول الله وأنبيائه وفلسطين تتمتع بأجمل موقع على البحر الأبيض المتوسط، ففيها موانى عكا وحيفا ويافا وغزة، ويحدها من الشرق سوريا والأردن ومن الغرب البحر الأبيض المتوسط وسيناء مصر، ومن الشمال لبنان ومن الجنوب خليج العقبة وسيناء مصر.

وهى عربية الأصل أرض الكنعانيين العرب منذ فجر التاريخ الذين أقاموا فيها عام ٤٠٠٠ قبل الميلاد مدينة القدس، والتى أطلقوا عليها عند اقامتها مدينة يورد سالم أو يورد شالم أى منشأة الإله سالم ومن هذا الاسم جاء الاسم الغربى **Jerusslem** والذى استعمل فى اليونانية واللاتينية وغير ذلك من اللغات الأجنبية ومن هذا الاسم جاءت «أورشليم» التى وردت فى الكتاب المقدس.

وفتح المسلمون فلسطين فى السنة الرابعة عشرة للهجرة والتى وافقت سنة ٦٣٦ ميلادية واحتضنوا أماكنها المقدسة، وتتبعوا مساجد الأنبياء فيها وأعادوا بناءها واحداً واحداً، إبتداء من نبينا ابراهيم عليه السلام إلى آخر من دفن منم فى فلسطين وأعادوا بناءها وحافظوا على قدسيتها وطهارتها، وبنوا مسجد الصخرة والمسجد الأقصى أو مسجد عمر ولم يفرق المسلمون زمن حكمهم بين أصحاب الديانات السماوية، كما لم يفرقوا بين أنبياء الله وقامت فى بيت المقدس حضارة روحانية فذة تلاقت فيها المساجد والكنائس والمعابد، وارتفع اسم الله فيها عالياً.

وخص الله سبحانه وتعالى أرض فلسطين بالمدينة المقدسة، كما خصها بالعديد من الأنبياء ابتداء من أبيهم ابراهيم عليه السلام إلى عيسى ابن مريم صلوات الله عليه. وللمدينة المقدسة فى فلسطين قيمة كبيرة فى نفوس المسلمين، يرتبطون بها قدر ارتباطهم بالقرآن الكريم والسنة المباركة لكونها مكاناً لإسراء ومعراج سيد البشر الرسول الكريم محمد بن عبد الله صلوات الله وسلامه عليه وعلى من اتبعه إلى يوم الدين. روى ابن ماجة فى سننه عن ميمونة مولاة رسول الله ﷺ قالت : قلت يارسول الله أفتنا فى بيت المقدس قال : «أرض المحشر والمنشر ائتوه فصلوا فيه، فإن صلاة فيه كألف صلاة فى غيره». وروى عن رسول الله قوله : «من مات فى بيت المقدس فكأنما مات فى السماء»[1].

فبشرى للشهداء الأبرار الذين يقاتلون بالحجارة من أجل بيت المقدس وفلسطين، وفى سنن أبى داود من حديث أم سلمة قالت : قال رسول الله ﷺ : «من أهلّ بحجة أو عمرة من المسجد الأقصى غفر الله ما تقدم من ذنبه».

وعن ابن عباس قال «من حج وصلى فى مسجد المدينة ومسجد الأقصى فى عام واحد خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه»[2].

وبيت المقدس بقعة من بقاع الجنة - عن ابن عباس أنه قال : قال رسول الله ﷺ : «من أراد أن ينظر إلى بقعة من بقع الجنة فلينظر إلى بيت المقدس»[3].

وعن أنس بن مالك قال : «إن الجنة تحنّ شوقاً إلى بيت المقدس، وصخرة بيت المقدس من جنة الفردوس، وهى صرة الأرض»[4].

وبيت المقدس كان قبلة المسلمين الأولى قبل الهجرة - أخرج الامام أحمد والطبرانى فى الكبير عن ابن عباس رضى الله عنهما، كان النبى صلى الله عليه وسلم يصلى وهو بمكة نحو بيت المقدس، والكعبة بين يديه، وبعدها هاجر إلى المدينة «ستة عشر شهرا» ثم صرف إلى الكعبة، ومثله فى تفسير ابن جرير الطبرى عن قتادة.

---

(١) أعلام المساجد س ٢٧٦ - ٢٩٦ مشار اليه فى كتاب المؤتمر الرابع - لمجمع البحوث الإسلامية رجب ١٣٨٨ هـ سبتمبر ١٩٦٨م

(٢) أعلام المساجد س ٢٧٦ - ٢٩٦ مشار إليه فى كتاب المؤتمر الرابع - لمجمع البحوث الإسلامية رجب ١٣٨٨ هـ سبتمبر ١٩٦٨م.

(٣) الأنس الجليل ٢١١/١ مشار إليه فى المرجع السابق.

(٤) أعلام المساجد ص ٢٨٦ مشار إليه فى المرجع السابق.

وقال رسول الله ﷺ فيما رواه البخارى فى صحيحه «لاتشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، مسجدى هذا ومسجد الحرام ومسجد الأقصى»[1].

وقد خصّ الله سبحانه وتعإلى المدينة المقدسة بإسراء حبيبه المصطفى صلوات الله وسلامه عليه تعإلى وذكر ذلك فى كتابه العزيز.

(سُبْحَانَ ٱلَّذِى أَسْرَى بِعَبْدِه لَيْلاً مِنَ ٱلْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَا ٱلَّذِى بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ ءَايَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ الْسَّمِيعُ الْبَصِير) الإسراء ١.

قال ابن كثير «والحق أنه عليه الصلاة والسلام أُسرى به يقظة لا مناماً من مكة إلى بيت المقدس راكباً البراق، فلما انتهى إلى باب المسجد، ربط الدابة عند الباب ودخله فصلى فى قلبته تحية المسجد ركعتين، ثم أتى بالمعراج... فصعد فيه إلى السماء الدنيا ثم إلى بقية السموات... ثم هبط إلى بيت المقدس ثم خرج من بيت المقدس، فركب البراق وعاد إلى مكة».

يقول شوقى فى نهج البردة :

- أسرى بك الله ليلاً إذ ملائكه
والرسل فى المسجد الأقصى على قدم

- لما خطرت به، التفوا بسيدهم
كالشهيب بالبدر أو كالجند بالعلم

- صلى وراءك منهم كل ذى خطر
ومن يفز بحبيب الله يأتمم

عن ابن عباس قال : «البيت المقدس بنته الأنبياء وسكنته الأنبياء وما فيه موضع شبر إلا وقد صلى فيه نبى أو قام فيه ملك».

وأهل فلسطين أهل جهاد أطفالهم ونساؤهم وشبابهم وشيوخهم، وليكتب التاريخ بأحرف من نور أسماء هؤلاء البراعم الصغيرة الذين وقفوا يقاتلون بالحجارة أعتى المجرمين على وجه الأرض، وهم عالمون بأن مصيرهم الشهادة وتقبلوها فرحين بما آتاهم الله من شهادة فى ثرى فلسطين ليصيروا إلى جوار آبائهم الأنبياء الذين سبقوهم فى متن هذا الثرى الشريف.

---

(١) حديث البخارى ٣٨٢.

وروى الإمام أحمد فى مسنده عن أبى أمامة الباهلى أن رسول الله ﷺ قال : «لاتزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق، لعدوهم قاهرين، لايضرهم من خالفهم حتى يأتيهم أمر الله عز وجل وهم كذلك، قالوا يارسول الله وأين هم؟ قال ببيت المقدس، وأكناف بيت المقدس».

وروى السيوطى فى الجامع الصغير عن زهير بن محمد بلاغاً عن النبى ﷺ «إن الله تعإلى بارك ما بين العريش والفرات وخص فلسطين بالتقديس»[1].

ففلسطين عربية إسلامية مقدسة لدى جميع المسلمين بموجب الكتاب والسنة[2].

---

(١) الجزء الأول من الجامع الصغير للسيوطى ص ٢٢٧.

(٢) راجع كتاب المؤتمر الرابع المسلمون والعدوان الإسرائيلى - الأزهر مجمع البحوث الإسلامية - كتاب المؤتمر الرابع لمجمع البحوث الإسلامية - رجب ١٣٨٨هـ سبتمبر ١٩٦٨م. المسلمون ومشكلة فلسطين للأستاذ / عبد الله كنون عضو المجمع، مكانة بيت المقدس فى الاسلام للأستاذ / عبد الحميد حسن عضو المجمع، ومقالة الأستاذ الدكتور / اسحاق موسى الحسينى عن ذات الموضوع.

ثانياً : النهج السياسى اليهودى من واقع تجربة فلسطين :

إن الزعم بنشر الرقى والتقدم وإحلال السلام بمعرفة اليهود للمنطقة العربية هو زعم زائف، وإن التطبيع مع اليهود والتعامل معهم هو جلب لمزيد من التأخر والخراب على المنطقة العربية.

وإن ادّعاء رجال السياسة بأن التطبيع مع اليهود سيجعل السلام يحل بالمنطقة هو مجرد حديث يفتقد المصداقية والمنطق، لعدم وجود مؤشرات تاريخية تقطع بذلك، والعكس صحيح فإن النهج السياسى اليهودى يؤكد أن اليهود يحققون بالسلام والتطبيع أكثر مما يحققون بالحرب فى بناء إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات وإن نظرة إلى الماضى القريب فى سجل النهج الإسرائيلى من حيث تفكير كتابهم وقادتهم ومسلكهم وما حققوه بالسلام دون الحرب تؤكد أن اليهود يلجأون للسلام إذا وجدوه أكثر فائدة لهم من الحرب، من حيث إضعاف العرب وتفتيتهم وكسر شوكتهم وإضاعة هيبتهم وخلق الأزمات لهم من كل اتجاه، وعندما يتأكدون من ذلك يلجأون للحرب فحروبهم واردة دائماً بعد السلام.

فقبل حصولهم على فلسطين كان هناك تنسيق واضح بين أصحاب الفكر اليهودى فى العالم، حيث نشروا كتاباتهم وأفكارهم زاعمين أنهم أصحاب حق فى فلسطين وأنها أرض الميعاد، وحاولوا استرضاء الحكام واستعطافهم وإغراء الشعوب، واستغلوا الحقد الصليبى الغربى على المسلمين.

ووجدت فيهم بريطانيا ضالتها، والتقيا سوياً على أمر واحد وهو إضاعة فلسطين من المسلمين، والتقى زعماؤهم مع مفكريهم فى فكر واحد ونهج واحد واستطاعوا بشتى السبل أن يحصلوا على أكبر جزء من فلسطين عن طريق الأمم المتحدة وبالسلام وبعد التطبيع!!

(١) النهج السياسى فى فكر شريحة من أفراد اليهود :

فلسطين فى فكر اليهود قبل ١٩٤٨

جال فى خاطرهم آنذاك احتلال فلسطين لموقعها الفريد الذى يمكنهم من استغلاله فى التجارة عبر البحر الأحمر والأبيض ويسهل اتصالهم بدول العالم قاطبة. واعتبروها بلادهم التى تهون التضحيات من أجلها - وقد ظهر ذلك جلياً فى رسالة توجه بها

يهودي إيطالى إلى إخوانه فى الدين سنة ١٧٩٨ «إن البلاد التى نقترح احتلالها سوف تضم (وذلك يخضع للترتيبات التى تراها فرنسا مناسبة) مصر السفلى، بالإضافة إلى منطقة تمتد حدودها على خط يسير من عكا إلى البحر الميت، ومن الطرف الجنوبى للبحر الميت إلى البحر الأحمر.

ان هذا الموقع المتفوق على ماعداه، والمتميز عن سائر المواقع فى العالم سوف يجعل منّا حين نمخر عباب البحر الأحمر أسياد تجارة الهند والجزيرة العربية أو جنوب أفريقيا وشرقيها والحبشة وأثيوبيا.. ان قرب حلب ودمشق سوف يسهل تجارتنا مع بلاد فارس وعن طريق البحر الأبيض المتوسط نستطيع إقامة الاتصالات مع فرنسا وأسبانيا وإيطاليا وسائر أنحاء القارة الأوروبية ان بلادنا الواقعة فى مركز الوسط فى العالم سوف تصبح مركزاً تجارياً لتوزيع السلع من كل المنتجات الفنية والثمينة على سطح الكرة الأرضية. إيه، إخوانى، ألا تتضاءل قيمة التضحيات أمام تحقيق هذا الهدف؟ سوف نعود إلى بلادنا ونعيش فى ظل قوانيننا، ثم نشاهد تلك الأماكن المقدسة أيها الاسرائيليون! ها قد دنت نهاية بؤسكم ومصائبكم، فالفرصة مواتية. واحذروا كى لاتدعوها تفوتكم»[1].

وعلى نفس الشاكلة وجّه عالم الطبيعة اليهودى «جوزييف بريستلى» رسالته إلى نسل إبراهيم وإسحق ويعقوب (يقصد اليهود) سنة ١٧٩٩ حين قال «فلسطين، مجد البلاد قاطبة، تؤلف الآن جزءاً من الامبراطورية التركية وهى تكاد تكون خالية من السكان : أرضها لاتعرف الحراثة أبداً، وإنها فارغة ومستعدة لاستقبالكم. غير أنه ما لم (تنهار) هذه الدولة التى تحتفظ لنفسها بتلك البلاد دونما أية منفعة تجنيها، فمن المحال أن تصبح بلادكم، لذا فأنا أصلى جدياً لإغلالها»[2].

ويتضح من فكر هذا العالم اليهودى أن اليهود يعتقدون أن فلسطين أرضهم وأنهم يشيعون أن أهلها العرب لايستطيعون حتى حرثها أو العمل على تقدمها ورقيها وأن اليهود أهل علم وتقدم ويزعم هذا اليهودى أيضاً أنه لايوجد فيها من يدافع عنها،

(١) مشار إليه فى ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية الجزء الأول / ص ٢٥ نقلاً عن :

Albert - Hyawson : « Palestine. The Rebirth of an ancient People» (London 1916).

(٢) المرجع السابق ص ٢٨ نقلاً عن :

Al-Tibawi « Brtitish Interests in Paleetine : 1800 Astudy of Religiaus and Educationat Enterprise Oxford University Press (1961).

ويدعو إلى تدمير الدولة العثمانية التى تتبعها فلسطين حتى يمكنهم العودة إليها، ومن ذلك نجد أن اليهود فى الفترة ما بين القرن السابع عشر والثامن عشر بدءوا يظهرون على ساحة أفكارهم اغتيال فلسطين، لاستشعارهم الضعف الذى بدأ يصيب الدولة العثمانية، والقوة التى بدأت تسرى فى الغرب الأوروبى خاصة بريطانيا.

(٢) النهج السياسى فى فكر أصحاب القرار اليهودى :

هذا على الصعيد الشعبى أما صعيد أصحاب القرار السياسى لدى جماعات اليهود فقد ظهر فى هذه الحقبة بالذات كتاب المفكر اليهودى مؤسس الحركة الصهيونية «تيودور هرتزل» سنة ١٨٩٥ «الدولة اليهودية».

والذى اتضح منه بجلاء النهج السياسى اليهودى الذى تبلور فى استغلال اليهود للكوارث التى تحل بالعالم الإسلامى، وبالرغم من كون اليهود فرادى أو جماعات استطاعوا استغلال انهيار الدولة العثمانية على أحسن وجه - فما بالنا اليوم وهم دولة فى استغلالهم لظروف العالم الإسلامى السيئة؟!

فقد استعطف «هرتزل» دول العالم بمزاعمه حول اضطهاد السامية وأوضح للحكومات وخاصة الغربية أن هناك فائدة ستعود عليهم من إقامة دولة يتجمع فيها اليهود وحاول إغراء الأتراك بتحسين اقتصادهم إذا ما منحوهم فلسطين.

واختار هذا الوقت بالذات ليضع فيه أسس قيام دولة لليهود والأمرّ من ذلك أنه حاول عدم إثارة البقية الباقية من المسلمين فى ذلك الوقت، عندما ادعى أنه يبحث فقط عن أرض ومن الممكن أن تكون الأرجنتين حتى يصرف الأنظار عن كونه يبحث عن فلسطين بالذات.

وأوضحَ كعادة اليهود مدى الخير الذى يعود على البلاد التى يحل فيها اليهود، وقد ذكر «هرتزل» فى كتابه ممهداً لفكرة إنشاء دولة لهم :

«لكن المشكلة اليهودية بقيت أينما وجد اليهود بأعداد كبيرة. ولكنها لاتوجد حينما شد اليهود الرحال وهاجروا حاملين معهم مشكلتهم. ومن الطبيعى أننا نهاجر إلى الأماكن التى لانتعرض فيها للاضطهاد، ولكن مجرد وجودنا يخلق معه الاضطهاد، وهذا هو الشأن فى كل بلد حططنا به الرحال وسيظَل هذا هو الحال حتى فى البلاد التى على قدر كبير من الحضارة - مثل فرنسا - حتى تجد المشكلة اليهودية حلاً لها

على أساس سياسى»[1] ثم يستعطف الشعوب تدعيماً لفكرته ويذكرهم بالاضطهاد الذى تعرض له اليهود قائلاً : «إن الشعار السائد الآن هو ما يرفعه الألمان «فليذهب اليهود» وتساءل هل سيبقى اليهود حيث هم أم أنهم سيذهبون؟ وإلى أين سيذهبون؟»[2].

وتساءل «هرتزل» عن الحل - الحل هو كما يقول «فى أن يمنح اليهود السيادة على جزء من الأراضى يُمكِّن اليهود من أن يعيشوا حياتهم كأمة».

.. وما بعد ذلك يترك لليهود يتصرفون فيه بأنفسهم وإن إقامة دولة جديدة ليس بالشئ المستحيل[3].

وأضاف «هرتزل» فى كتابه حتى لايثير بقية المسلمين :

« هل ستكون الدولة فى فلسطين أم فى الأرجنتين؟ ثم قال إن الأرجنتين من أخصب بقاع العالم ومساحتها كبيرة وتعداد سكانها ضئيل وجوها معتدل. ولاشك أن جمهورية الأرجنتين ستجنى مكاسب هائلة من وراء إعطائنا قطعة من الأرض «؟» أما فلسطين فلها ذكريات تاريخية وإن مجرد ذكر اسم فلسطين يثير شعبنا ويحفزه، وإذا ما وافق السلطان على إعطائنا فلسطين فإننا فى مقابل ذلك ستتعهد بتنظيم الأحوال المالية لتركيا. وسنعمل على أن نظل مرتبطين بكل أوربا التى ستضمن بقاءنا»[4].

ونخلص من ذلك أن اليهود فى هذه الحقبة من الزمن قد وضعوا فلسطين نصب أعينهم وارتأوا أن الفرصة سانحة لهم للنيل منها وأن الساحة الدولية مهيأة لذلك ودارت أفكارهم حول محورين : المحور الأول هو ضمان حماية قوة كبرى لهم أثناء تحركهم السياسى، والمحور الثانى هو تمكينهم من العمل الدبلوماسى رغم عدم وجود شكل سياسى لهم بدافع الإغراءات المادية وعليه بدأ اليهود فى التودد للدول الكبرى وبدأ الإنجليز فى تمكينهم من العمل الدبلوماسى وبدأ النهج اليهودى يطفو على السطح حتى يمكن استقراؤه.

(١، ٢) The Jewish staten by theodor Herzel New York the maccabean Publishing company 1904.

مشار إليه فى ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية الجزء الأول ص٥٢ وما بعدها.

(٣، ٤) The Jewish staten by theodor Herzel New York the maccabean Publishing company 1904.

مشار إليه فى ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية الجزء الأول ص٥٢ وما بعدها.

ثالثاً : اليهود يخطبون ودّ الإنجليز من أجل مساعدتهم فى إقامة دولة :

ولما كانت بريطانيا فى تلك الحقبة من الزمان هى الدولة صاحبة السلطان فى العالم لا تغيب الشمس عن مستعمراتها، فكان من الطبيعى أن يقدم لها اليهود الولاء والطاعة حتى يحققوا الحلم الذى يسعون اليه فيهود الأمس الذين خطبوا ود بريطانيا عند عظمتها هم يهود اليوم الذين يعتبرهم البعض الولاية الأمريكية الثانية والخمسين. فتجدهم دائماً عند أصحاب القرار فى العالم وإذا صار حال أمريكا اليوم مثل حال روسيا وظهرت اليابان أو المانيا فسوف تجدهم على أعتاب اليابان أو المانيا - يشاركونهم القرار ودائماً يجدون من يؤازرهم حقداً على الإسلام والمسلمين.

وكان التودد للإنجليز أمراً هاماً بالنسبة لليهود ومفكريهم، استحوذ على كتابهم والمتعاطفين معهم وكان لهذا الأمر صداه لدى الإنجليز وصادف لديهم قبولاً.

وفى كتابه «إرجاع اليهود - أزمة جميع الأمم» ذكر «جيمس بيشينو» سنة ١٨٠٠ «فليستخدم حكام هذه البلاد (بريطانيا) نفوذهم لدى الباب العإلى كى يتخلى الأتراك عن ذلك الجزء من ممالكهم الذى طُرد منه اليهود ويعيدونه إلى أصحابه الشرعيين، وبذلك يؤدون عملاً لامثيل لَه فى سماحة النفس، ويعملون ما بوسعهم على الأقل للحيلولة دون وقوع العواقب المتوقعة، والتى لو حدثت سوف تكون وضيحة جداً بالنسبة لحكومتنا وتجارتنا»[1].

وكان للحديث مغزى فى فكر اليهود وهو الإيحاء للإنجليز بأنهم أصحاب حق ضائع ووطن سليب وأن بريطانيا العظمى هى الوحيدة القادرة على تبنى هذه القضية وإعادة الحق الضائع السليب إلى أهله - وبالفعل لم يتردد الإنجليز لحظة فى قبول هذا الدور.

وعلى نفس الشاكلة بعث القنصل البريطانى بالقدس وليام يونج رسالة إلى «بالمرستون» فى ١٤ مارس سنة ١٨٣٩.

«هناك ياسيدى، طرفان ينبغى أخذهما فى الاعتبار وهما ولاشك يعتبران نفسيهما لهما هدف إبداء رأيهما فى مستقبل الأوضاع هنا : أحد هذين الطرفين هم اليهود الذين أعطاهم الرب فى الأصل هذه الأرض ملكاً لهم، أما الطرف الثانى فهم المسيحيون البروتستانت، سلالته الشريفة، ويبدو كما أرجو أن أقترح بكل تواضع أن

---

(1) Jamed Bicheno : « The Restoration of the Jems - The crisis off all hations.

مشار إليه فى ملف وثائق فلسطين الجزء الأول ص ٢٧.

تكون بريطانيا العظمى الحارس الطبيعى لهم. ولقد بدءوا هنا فى أخذ مواقفهم بين الطالبين الآخرين»[١].

– ود اليهود يصادف قبولاً لدى الإنجليز :

كان ملك الانجليز فى القرن الحادى عشر على رأس زعماء أوربا الذين قادوا الحملة الصليبية ضد فلسطين تحت زعم دينى سنة ١٥٩٩م واستطاعوا الاستيلاء على فلسطين والأماكن المقدسة وأذاقوا أهلها الأمرّين وبفضل من الله سبحانه وتعالى استطاع القائد المسلم «صلاح الدين الأيوبى» هزيمة الصليبيين وطردهم شر طردة من فلسطين والأماكن المقدسة سنة ٥٨٣ هجرية الموافق ١١٨٧ ميلادية.

ولم يعد الآن خفياً على أحد مغزى الغزو الصليبى لفلسطين وهدفه وغايته، فهو الحقد الذى يكنّه الغرب الصليبى للمسلمين والذى أدى إلى تذكير الغرب الأوربى بجهاد المسلمين وقوة عزيمتهم وهزيمة ملوكهم فى الأرض المقدسة وظل هذا الأمر ماثلاً فى أذهانهم.

وقد برز ذلك جلياً عندما استطاعوا تفتيت أواصر الدولة العثمانية، فعندما دخل الإنجليز القدس فى الحرب العالمية الأولى، قال الجنرال «اللنبى»: «الآن انتهت الحرب الصليبية» وقبل ذلك قال الجنرال «كورد» عند دخوله إلى دمشق على رأس الجيش الفرنسى فى أعقاب تلك الحرب، وقد وقف على قبر البطل «صلاح الدين الأيوبى» : «نحن هنا»[٢]

فالصراع بين الغرب والمسلمين هو بدافع الحقد من الغرب على النعمة التى يعيش فيها المسلمون من حيث الإسلام والموقع وغير ذلك من النعم.

« قُلْ يَـأَهْلَ الْكِتَـبِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّا إِلاَّ أَنْ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلُ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَسِقُونَ»[٣]صدق الله العظيم.

---

(1) Al-Tibawi « British interests in paleestine : 1800 Astudy of Reliqieus and Educational Enterprise oxford university press. 1961).

(٢) مشار اليه فى كتاب المؤتمر الرابع – المسلمون والعدوان الإسرائيلى ص ٣٦
الأزهر – مجمع البحوث الإسلامية – فى رجب ١٣٨٨هـ الموافق سبتمبر ١٩٦٨ ميلادية

(٣) الآية : ٥٩ من سورة المائدة.

وكانت رغبة الإنجليز فى النقمة من المسلمين هى الدافع الأكبر لوجود التوافق بين اليهود والإنجليز، وعليه صادف حديث اليهود فى ذلك الوقت من التاريخ قبولاً لدى الإنجليز الذين اعتبروا قضية اليهود شخصية لهم لعلمهم بأن تجميع اليهود فى فلسطين سيشكّلَ أكبر الأذى للمسلمين فى كل بقاع العالم والأرض.

وبسرعة فائقة ترجم «بالمرستون» مشاعر الإنجليز فى مذكرته التى أرسلها إلى سفير بريطانيا فى تركيا بخصوص توطين اليهود فى فلسطين فى ١١ أغسطس ١٨٤٠ ميلادية ذكر فيها :

«يقوم بين اليهود الآن المبعثرين فى كل أوربا شعور قوى بأن الوقت الذى ستعود فيه أمتهم إلى فلسطين آخذ فى الاقتراب.. ومن المعروف جيداً أن يهود أوربا يمتلكون ثروات كبيرة، ومن الواضح أن أى قطر يختار أعداداً كثيرة من اليهود أن يستوطنوه سيحصل على فوائد كبيرة من الثروات التى سيجلبها معهم هؤلاء اليهود.. فإذا عاد الشعب اليهودى تحت حماية ومباركة السلطان فسيكون فى هذا حائل بين «محمد على» ومن يخلفه وبين تحقيق خطته الشريرة فى المستقبل.

وحتى إذا لم يؤد هذا التشجيع - الذى سيقدمه من السلطان لليهود - لم يؤد بالفعل إلى استطيان عدد كبير منهم فى حدود الامبراطورية العثمانية إلا أن إصدار قانون من هذا النوع سيعمل على انتشار روح الصداقة تجاه السلطان بين جميع يهود أوربا، وسترى الحكومة التركية فى الحال كم سيكون مفيداً لقضية فلسطين أن يكسب أصدقاء مفيدين فى كثير من الأقطار بقانون واحد بسيط كهذا»[١].

ويظهر جلياً من متن هذه الرسالة محاولة الإنجليز استدرار العطف على اليهود وإظهارهم بأنهم أصحاب ثروة وسيجلبون الخير للبلاد التى سيحلون بها ولمن يعينهم على ذلك.

وهى نفس نغمة اليهود الآن من أنهم سيحلون مشاكل الشرق الأوسط وأنهم علماء فى الزراعة وفى علم الخير للأمم، وما أجمل النعم التى ستعود على الشعوب من جراء التعامل معهم والتطبيع معهم، ولكن اسألوا الآن أهل فلسطين وأطفالهم

---

(١) ملف وثائق وأوراق فلسطين ص ٣١ الجزء الأول نقلاً عن كتاب المشكلات القانونية المتفرعة عن القضية الفلسطينية للأستاذ الدكتور حامد سلطان نقلاً عن كتاب :

British Documents on the origin of war, 1898 - 1914 London, H. n.s.o vol.x, partII, No.1

Leonard stein تأليف The Balfour declaration

ونساءهم عما حلّ بهم بعد أن استوطن اليهود فلسطين!!.

- وفى خلال مدة قصيرة دعم «بالمرستون» مذكرته لسير بريطانيا فى تركيا برسالة لإقناع السلطان بإباحة هجرة اليهود، وذلك فى فبراير ١٨٤١ ورد فى متنها :

« سيكون مفيداً جداً للسلطان إذا ما أغرى اليهود المبعثرين فى أوربا وافريقيا بالذهاب والتوطن فى فلسطين، لكن اليهود يطلبون نوعاً من الأمان الحقيقى الملموس، ولذلك فإنى أقترح أن يكون فى استطاعتهم الاعتماد على حماية بريطانيا وأن يسمح لهم بأن ينقلوا إلى الباب العإلى شكاواهم عن طريق السلطات البريطانية»[١].

ومن الممكن القول بأن بريطانيا كانت أسرع فى ودها لليهود من ود اليهود لها حيث انها كفلت لهم توفير الطرق الدبلوماسية لعرض طموحاتهم دون تحريف على قيادات الدول وزادت عن المألوف فى طلبها حماية اليهود.

وبذلك ضمن اليهود وهم أفراد وجماعات فى ذلك الوقت ولاء دولة عظمى لهم بإمكانياتها السياسية والعسكرية وتبنيها لطموحاتهم دون تردد.

فقد سمحت بريطانيا لنفسها بنقل رغبات اليهود إلى القيادة السياسية فى تركيا! والأدهى من ذلك أنها طلبت من السلطان إغراء اليهود للاستيطان بفلسطين وعرضت الحماية على اليهود.

ووجه الشبه كبير بين سياسات الانجليز فى ذلك الوقت وبين سياستهم والأمريكان الآن مع العالم الاسلامى.

إن دوافع ود الانجليز لليهود لم تكن خافية ولم يستطع التاريخ إخفاءها وضمن هذه الدوافع ما أوضحه «توماس كلارك» سنة ١٨٦١ فى كتاب «الهند وفلسطين» ان بعث الأمة اليهودية سوف ينعش بنى إسرائيل ويعود علينا بأفضل المنافع قاطبة.

... فمن المؤكد أن احتلال اليهود لفلسطين تحت حماية بريطانيا يجب أن يكون بمثابة الضرورة القصوى على الإطلاق.

وإذا كانت بريطانيا تعتمد من جديد على تجارتها كحجر الزاوية فى عظمتها، وإذا كان أقرب مجرى للتجارة وأفضله يمر عبر محور القارات الثلاث الكبرى، وبما أن

---

(١) نقلاً عن كتاب ملف وثائق وأوراق فلسطين ص ٣٢ نقلاً عن كتاب المشكلات القانونية المتفرعة عن قضية فلسطين «للأستاذ الدكتور حامد سلطان، معهد البحوث والدراسات العربية طبعة ١٩٦٦ - ١٩٦٧ ص٧٧.

اليهود يـؤلفون شعباً تجـارياً فى الجوهر، فهل تـوجد بادرة أكثر طبـيعية ومنطـقية من زرعهم على طول ذلك الطريق العظيم للتجارة القديمة؟ . . »[1].

فاليهود فى مـفهومهم أداة تمكنهم من السـيطرة على ممرات التجارة العـالمية وتضمن استمـرارية ذلك مقـابل صنع دولـة لهم ولبـسط الحمايـة عليهـم وهذا مطلـب ليس بالعسير.

وبعد أن حـدث التوافق فى الإرادة بـين اليهود والإنجليـز، وبعد أن ضمن الـيهود حماية دولة عظـمى مثل بريطانيا مكنت بـريطانيا زعماء الحركة اليهوديـة في العالم من التحرك شـبه الدبلوماسـى فى الدول، وأصبح من الـيسير لزعمـاء الحركة الصهيـونية التقابل والتعامل مع قادة الدول العظمى.

وبدأ الفكر اليهودى يستعمل قريحته وعلى الملأ دون خوف أو تردد.

(١) ملف وثائق وأوراق فلسطين ص ٣٤ الجزء الأول نقلاً عن :

Thomas clark : «India and plestine : or the restoratin of the gews, viewed *in relatin* to the nearest route to india (Manehestes, 1861)

رابعاً : سياسة اليهود إبان قرب نهاية الدولة العثمانية :

بالسياسة حققوا الشئ الكثير :

إن السلاح الدبلوماسى أشد خطراً من أسلحة الحرب لمن يجيد استخدامه خاصة إذا استخدم ضد أمة غافلة فى ثبات عميق - انها السياسة - التى مكنت اليهود من الاستحواذ على بريطانيا العظمى ومكنتهم من التحرك السياسى دون أن يكون لهم دولة أو سفراء أو قناصل وبقوة المال وحده، ومكنتهم من الإعلان عن رغباتهم فى الإطاحة بفلسطين تحت سمع وبصر المسلمين فى العالم، ومكنتهم من الهجرة إلى فلسطين وشراء الأرض والمصالح دون أن تتحرك الأمة الغافلة.

« هذه هى الحقائق باختصار وثقة تامة : كنت فى القسطنطينية، حيث حصلت على نتائج أذهلتنى أنا أيضا. أخذ السلطان علماً بمشروعى «فلسطين لليهود» ومع أنه يعارض فكرة البيع[1] عاملنى بامتياز من عدة نواحٍ وجعلنى أفهم أنه يمكن عقد الصفقة إذا وجدنا الصيغة المناسبة. إنها مسألة حفظ ماء الوجه وقد قُدم العرض التالى من حاشية السلطان : يدعو السلطان اليهود بحفاوة للعودة إلى وطنهم التاريخى، وليستقروا هناك بحكم ذاتى مستقلين إدارياً وتابعين للإمبراطورية التركية، ومقابل ذلك يدفعون له الضريبة»[2].

ولم يتردد هرتزل فى أن يخاطب السلطان «عبد الحميد» فى رسالة بتاريخ ١٨٩٦/٨/٢٥ وأوضح فيها كل ما يجول بخاطره من عهود ووعود تنم عن حنكة سياسية مقابل عزة المسلمين وكبريائهم ومقدساتهم فى فلسطين!!، ترغب جماعتنا فى عرض قرض متدرج من عشرين مليون جنيه إسترلينى يقوم على الضريبة التى يدفعها اليهود المستعمرون فى فلسطين إلى جلالته، تبلغ هذه الضريبة التى تضمنها جماعتنا مائة ألف جنيه إسترلينى فى السنة الأولى وتزداد إلى مليون جنيه إسترلينى سنوياً.

---

(١) ورد فى يوميات هرتزل رأى السلطان عبد الحميد فى بيع فلسطين لليهود فى ١٨٩٦/٦/١٩ - إعداد أنيس صايغ - سلسلة كتب فلسطينية ص ٤٣/٤٤ العبارة الآتية : «الامبراطورية التركية ليست لى وإنما للشعب التركى، لا أستطيع أبداً أن أعطى أحداً أى جزء منها - ليحفظ اليهود بملايينهم - مشار إليه فى ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية - اجزء الأول - على محمد على.

(٢) المرجع السابق - رسالة هرتزل إلى صادوق خان. كبير حاخامى باريس الأليانس الاسرائيلى ١٨٩٦/٧/٢٦ . * ومن المعروف أن هرتزل يحاول إلصاق التهم بالسلطان عبد الحميد الذى أكد التاريخ رفضه القاطع لكل الإغراءات المادية التى عرضها اليهود مقابل وضع أقدامهم فى فلسطين واستنتاجات هرتزل من لقاء السلطان مجرد رأى.

ويتعلق هذا النمو التدريجي فى الضريبة على هجرة اليهود التدريجية إلى فلسطين أما سير العمل المفصل فيتم وضعه فى اجتماعات شخصية تعقد فى القسطنطينية مقابل ذلك يهب جلالته الامتيازات التالية : الهجرة اليهودية إلى فلسطين التى ليس فقط تكون غير محدودة بل أيضاً تشجعها الحكومة السلطانية بكل وسيلة ممكنة.

ويعطى المهاجرون اليهود الاستقلال الذاتى المضمون فى القانون الدولى، فى الدستور والحكومة وإدارة العدل فى الأرض التى تقرر لهم.

ويجب أن يقرر، فى مفاوضات القسطنطينية، الشكل المفصل الذى ستمارس به حماية السلطان فى فلسطين اليهودية وكيف سيحفظ اليهود أنفسهم النظام والقانون بوساطة قوات الأمن الخاصة بهم.

قد يأخذ الاتفاق الشكل التالى : يصدر جلالته دعوة كريمة إلى اليهود للعودة إلى أرض آبائهم سيكون لهذه الدعوة قوة القانون وتبلغ الدول بها مسبقاً»[1].

ويظهر بجلاء أن «تيودور هرتزل» مكنته بريطانيا ليكون فى مصاف رؤساء الدول وعندما تأكد الدبلوماسى اليهودى من حاجة السلطان «عبد الحميد» للمال للظروف الاقتصادية الصعبة التى كانت تمر بها تركيا فى ذلك الوقت بعد أن أمعن النظر فى استقرائه للعرض الذى قدمته حاشية السلطان، حاول إغراء السلطان بالمال واستخدام السلاح الاقتصادى للوصول إلى فلسطين ليتضح بجلاء طبيعة الفكر الصهيونى.

المال مقابل الهجرة اليهودية إلى فلسطين ويزداد كلما زادت الهجرة.

المال مقابل مباركة السلطان للهجرة وتشجيعها.

المال مقابل إعطاء اليهود الاستقلال الذاتى.

المال مقابل تمتع اليهود بالشكل القانونى للدولة (الدفاع - الأمن - والحكومة - والعدل) وفوق كل ذلك «ن يصدر جلالته دعوة كريمة إلى اليهود للعودة إلى أرض آبائهم» إن هذا النهج هو ذاته الذى يسير عليه اليهود الآن.

المال لروسيا لتشجيع هجرة اليهود، المال للدول التى أعطت تسهيلات للرحلات

---

(١) ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية الجزء الأول نقلاً عن «يوميات هرتزل» إعداد أنيس صايغ - سلسلة كتب فلسطينية ص ٤٤ - ٤٥.

* وقد أكد هرتزل فى مذكراته أن السلطان عبد الحميد رفض كل الإغراءات المادية.

الجوية التى تحمل اليهود لإسرائيل، المال لأثيوبيا لتشجيعها اليهود على الهجرة.

واصل «هرتزل» محاولة تدليسه على السلطان عبد الحميد مستغلاً الظروف الصعبة التى تمر بالأتراك، وكان الإنجليز نصب عينيه يشعرهم بالولاء والطاعة ويشعرهم أيضاً أنه يتحرك من خلالهم ولأجلهم ويدلس عليهم أيضاً حتى لاتضيع منه فلسطين هذه الفريسة التى آتت أُكُلها لليهود بعد أن استطاع أن يصل إلى طريقة شبه مشروعة فى الحصول على فلسطين بالدبلوماسية والسلام.

«هذا عامل يجدر بالسياسة الانجليزية فى الشرق أن تقدره حق تقديره، عامل جديد بكل تأكيد. بإمكان اللورد سولزبرى أن يضرب - بوساطته - ضربة معلم.

إن تقسيم تركيا فى الوضع العالمى الحاضر، الذى يسيطر عليه الحلف الروسى الفرنسى، قد يضع إنجلترا فى مأزق خطير. إن تقسيما كهذا الآن، لابد أن يكون خسارة بالنسبة لإنجلترا، ولذلك عليها أن تسعى نحو التوازن الدولى الذى لايحافظ عليه إلا إذا صححت مالية تركيا. وهذا ما دعا روسيا أن تحبط التدابير الحالية المقترحة. فإنها تبغى انحلال تركيا وانقسامها، إلا أن هناك طريقة لتصحيح المالية التركية وبالتالى المحافظة على التوازن الدولى لمدة أطول ولإيجاد طريق جديد إلى الهند فى الوقت ذاته، وهو الطريق الأقصر بالنسبة إلى إنجلترا. يجرى هذا كله دون أن تخسر انجلترا قرشاً واحداً، ودون أن تلزم نفسها بأى شئ علناً.

أقصد بهذه الطريقة : «إنشاء دولة يهودية فى فلسطين لها استقلال ذاتى، مثل مصر، تحت سيادة السلطات...»[1].

ليس لليهود إلا غايتهم وسياستهم للمصلحة فالإمبراطورية التركية تتداعى وفى أشد الحاجة للمال وهم معهم المال وسوف يصلون إلى تحقيق حلمهم عن طريقه، والدول الأخرى الكبرى تريد الانقضاض على الإمبراطورية التركية واليهود يطلبون المال حتى يحصلوا على فلسطين ويعدون الإنجليز بأن دولة يهودية فى فلسطين ستعيد أمجاد الإنجليز فى التجارة وأن الذى يمكنهم من ذلك بقاء الامبراطورية التركية وامدادها بالمال - فمهلاً أيها الانجليز حتى نظفر بفلسطين، ومهلاً لسلطان المسلمين الذى حاول الوقوف أمامهم منفرداً للحيلولة دون وصولهم إلى فلسطين.

إنها الدبلوماسية والسياسة وسلاح التدليس والمراوغة دون إراقة دماء.

---

(١) ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية الجزء الأول - أ/ على محمد على نقلاً عن «يوميات هرتزل» - اعداد أنيس صايغ - سلسلة كتب فلسطينية ص ٤٩ - ٥١ - رسالة هرتزل إلى لورد سولزبرى فى ديسمبر ١٨٩٦.

الفصل الثانى

المنهج السلمى العربى لمقاومة الاحتلال

==

* * النهج السياسى العربى قبل نهاية الدولة العثمانية ودوره فى ضياع فلسطين :

تزامن هذا النهج مع الفترة التى صادفت قمة نشاط الحركة الصهيونية العالمية التى تغيت ضياع فلسطين من أيدى المسلمين.

وبرزت فى هذه الفترة من تاريخ العالم العربى مؤشرات سياسية بعيدة عن الإلتزام بالإطار الدينى الذى كان يحكم هذه المجتمعات من قبل، ولعب هذا النهج دوراً أساسياً فى تغيير الوجه السياسى للمنطقة العربية بكاملها كما أدت سياسات العرب بطريقة غير مباشرة إلى ظهور إسرائيل. حيث التفت العرب عن أمورهم الدينية وتغيوا الجانب الدنيوى من الحياة ووضعوا أول بذور فصل السياسة عن الدين، ومن الممكن طبقاً للإطار العام للأحداث أن نبرز ملامح النهج السياسى العربى فى هذه الفترة من التاريخ مستندين إلى شريحة واقعية حيوية من الأحداث فى هذه الفترة التى صادفت أوائل القرن العشرين، وقد صاغ هذه السياسة الشريف «حسين بن على» شريف مكة وأمير الحجاز وأبرز السياسيين العرب فى هذا الوقت، والذى كانت سياسته نموذجاً جديداً للسياسة العربية استغلها الإنجليز واليهود فى تحقيق أكبر مصالح لهم فى العالم العربى دون تحقيق أى مصالح للعرب بتتبع هذه السياسة يمكن استخلاص النهج السياسى العربى فى هذه الفترة من التاريخ.

أولاً : الشريف «حسين» يبحث عن التحالف مع الصليبيين (الإنجليز) :

راودت شريف مكة قناعة بأن الإنجليز يمكنهم مساعدته لحصول الدول العربية على الاستقلال من منطلق عداء الإنجليز للأتراك، وراودته قناعة أيضاً بإمكانية إعلان خليفة عربى على المسلمين فى أنحاء العالم.

مقابل أن يصير حليفاً للإنجليز يقف بجانبهم لقتال الأتراك وهزيمتهم وطردهم من البلاد العربية والقضاء على الخلافة العثمانية، والتقت مصالح الشريف مع مصالح الإنجليز. وعلى ذلك بدأ الشريف «حسين» فى مخاطبة الانجليز يعرض عليهم ما يدور فى خلده ولم يضع شريف مكة نصب عينيه ماضى الانجليز وتاريخهم وعداءهم الشديد للإسلام والذى تجسد فى الحرب الصليبية التى استهدفت فلسطين واحتلال القدس الشريف قرابة تسعين عاماً.

وأرسل شريف مكه رسالته إلى السير «هنرى مكماهون» نائب ملك مصر فى ١٤ يوليو سنة ١٩١٥ وأرفق بهذه الرسالة مذكرة تودد فيها للإنجليز وأبدى استعداده للتعاون معهم وطلب منهم تمكين مصر لإرسال هداياها للأراضى المقدسة وعرض الشريف «حسين» على الإنجليز مساعدة العرب لتحقيق أمانيهم وطموحاتهم ضمن خمسة مقترحات أجمل فيها مطالبه وطبيعة التعاون بين العرب والإنجليز وكان أبرز ما فيها طلبه من الإنجليز الاعتراف باستقلال الدول العربية وموافقتهم على إعلان خليفة عربى على المسلمين، وعرض التعاون العسكرى فى كافة المجالات مع إنجلترا، والتحالف معهم عسكرياً ضد أعدائهم.

وأخذت الرسائل تنشط بين الجانبين واعتقد الشريف حسين إمكانية مصادقة الإنجليز وبعد أن تلقى منهم رداً على الرسالة الأولى، أرسل اليهم بأخرى فى ٩ سبتمبر ١٩١٥ ألح فيها إلى إمكانية العمل ضد تركيا والمحافظة على مصالح الإنجليز وتفضيلهم على الجميع وتحدث فيها عن ثقة العرب فى بريطانيا العظمى وتعليق آمالهم عليها فى مساعدتهم على الاستقلال وإعادة الخلافة اليهم.

وتوالت وعود الإنجليز للشريف «حسين» وصادقوه على معظم ما طلبه من استقلال العرب وإعادة الخلافة اليهم وعدم تعرضهم للأماكن المقدسة بل وحمايتها من أى عدوان خارجى ووجوب منع التعدى عليها.

ولم يجد الشريف «حسين» حرجاً من طلب المعونة الاقتصادية منهم وامداده بالسلاح، وعرض على الإنجليز دخول العرب في الحرب إلى جانب الإنجليز ضد الأتراك العثمانيين، وطلب منهم تعويضات مادية لقاء تواجد الإنجليز فى بعض البلدان العربية مثل العراق لحين التفاوض على استقلالها فيما بعد، وبدأ التحالف العسكرى بين العرب والإنجليز لقتال الأتراك وبدأ الشريف «حسين» يوضح للإنجليز كيف بذل

جهده لضمان ولاء العرب لهم بشتى الطرق وإعداده الجيوش وخططه الحربية لقتال الأتراك ومن والاهم وطلب منهم فى رسالته الموجهة إليهم فى ١٤ فبراير ١٩١٦ «... بقى علينا بيان مانحتاجه - والحالة هذه - وهو :

١ - مبلغ خمسين ألف جنيه ذهباً لمشاهرة القوات المجندة ونحوها مما ضرورته تغنى عن بيانه - فالرجا إحضارها بوجه السرعة الممكنة.

٢ - إحضار عشرين ألف كيس أرز وخمسة عشر دقيق وثلاثة آلاف شعير ومائة وخمسين كيس بن قهوة ومثلها سكر ومقدار خمسة آلاف بندقية من الطراز الجديد وما تحتاجه النسبة لها من المرميات.

وأيضاً مقدار مائة صندوق من النوع المرسل منه مرميتين طيه، ومن مرميات بواريد مارتن هنرى وبارودات غرا أعنى بواريد معمل سانت أتين الافرنسية لاستعمال هذين الصنفين فى بواريد أى بندقيات قبائلنا، ولا بأس من جعل لكل نوعهما خمسمائة صندوق»(١).

وهكذا تحالف شريف مكة وأمير الحجاز مع الصليبيين (الإنجليز) فى قتالهم ضد الأتراك المسلمين وهدم الخلافة العثمانية، وأوجد أول تحالف عسكرى بين العرب المسلمين، والصليبيين الإنجليز الأجانب بعد الفتوحات الإسلامية ضد مسلمين طامعاً في مساعدة الإنجليز له بإعطاء العرب استقلالهم وتنصيبه خليفة للمسلمين.

والشئ الغريب أن الإنجليز فى هذه الفترة من التاريخ كانوا حلفاء للعرب وحلفاء لليهود وعدوا العرب بالاستقلال ووعدوا اليهود بحمايتهم وإنشاء دولة لهم.

مثل الأمريكان اليوم تماماً بتمام تحالفوا مع العرب واليهود ووجه الشبه كبير.

ثانياً : الصليبيون (الإنجليز) وعهودهم ووعودهم للعرب :

اعتقد العرب أن القتال بجانب بريطانيا العظمى ضد الأتراك بمثابة شهادة ولاء منهم للإنجليز وغاب عن ذهنهم أحقاد الماضى القريب التى يكنها الإنجليز للعرب الذين طردوهم من فلسطين.

وكعادة الإنجليز مع المسلمين لاعهد لهم ولاميثاق، وعندما تودد الشريف «حسين» للإنجليز فى رسالاته وأفصح لهم عما يجيش فى نفسه من طلب الولاء لهم والتحالف

---

(١) رسالة الشريف حسين الى السير هنرى مكماهون فى ١٤ فبراير ١٩١٦ مشار إليها فى ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية الجزء الأول. الأستاذ / على محمد على.

معهم وتوليته خليفة للمسلمين، وغير ذلك مما سبق الحديث عنه وبادروه بالوعود والعهود فى رسالات متتابعة قدموها بكلمات حوت البلاغة والفصاحة فمضمونها حلو الكلام معسول أما صدورهم فتحوى كالعادة قلوباً من مضغة سوداء مليئة بالحقد على المسلمين.

« إلى السيد الحسيب النسيب سلالة الأشراف وتاج الفخار وفرع الشجرة المحمدية الروحية القرشية الأحمدية صاحب المقام الرفيع والمكانة السامية السيد ابن السيد والشريف ابن الشريف السيد الجليل المبجل دولة الشريف حسين سيد الجميع أمير مكة المكرمة قبلة العالمين، ومحط رحال المؤمنين الطائعين عمت بركته الناس أجمعين» هكذا استهل السير «هنرى مكماهون» رسالته إلى الشريف حسين فى ٣٠ أغسطس ١٩١٥.

وذكر فى مقدمة رسالته التالية إلى الشريف «حسين» :

« إلى فرع الدوحة المحمدية وسلالة النسل النبوى الحسيب النسيب دولة صاحب المقام الرفيع الأمير المعظم السيد الشريف ابن الشريف أمير مكة المكرمة صاحب السدة العلياء جعله الله حرزاً للإسلام والمسلمين بعونه تعإلى آمين وهو دولة الأمير الجليل الشريف حسين بن على أعلى الله مقامه».

وأتبعها برسالة أخرى فى رده على رسالة الشريف المؤرخة ٢٤ من ذى الحجة ١٣٣٣ هجرية ذكر أيضاً فى مقدمتها «إلى صاحب الأصالة والرفعة وشرف المحتد سلالة بيت النبوة والحسيب الطاهر والنسيب الفاخر دولة الشريف المعظم السيد حسين بن على أمير مكة المكرمة قبلة الإسلام والمسلمين أدامه الله فى رفعة وعلاء».

وهكذا كانت كلماتهم معسولة، أما بالنسبة لوعودهم وعهودهم فقد ذكروا فى رسائلهم للشريف حسين.

« ... وان مصالح العرب هى نفس مصالح الإنجليز والعكس بالعكس ... فنحن نؤكد لكم أقوال فخامة اللورد كتشنر التى وصلت إلى سيادتكم عن يد على أفندى وهى التى كان موضحاً بها رغبتنا فى استقلال بلاد العرب وسكانها مع استصوابنا للخلافة العربية عند إعلانها.

وإنا نصرح هنا مرة أخرى أن جلالة ملك بريطانيا العظمى يرحب باسترداد الخلافة إلى يد عربى حميم من فروع تلك الدوحة النبوية المباركة»[1].

---

(١) رسالة السير هنرى مكماهون إلى الشريف حسين فى ٣٠ أغسطس ١٩١٥ مشار اليها فى ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية الجزء الأول الأستاذ / على محمد على ص ١٦٢.

وكأن الإنجليز أخذوا على عاتقهم إعادة الخلافة الإسلامية مرة أخرى إلى الدولة العربية وفى مكانها الذى انتشر منه الإسلام فى كل فج عميق وصدّقهم زعماء العرب!.

وأكد الإنجليز مرة أخرى هذه الوعود وخاصة وعدهم بالعمل على استقلال الدول العربية. «وإنى مفوض من قبل حكومة بريطانيا العظمى أن أقدم المواثيق الآتية . . .»

(أ) أنه مع مراعاة التعديلات[1] فبريطانيا العظمى مستعدة أن تعترف باستقلال العرب وتؤيد ذلك الاستقلال فى جميع الأقاليم الداخلة فى الحدود التى يطلبها دولة الشريف.

(ب) أن بريطانيا العظمى تضمن الأماكن المقدسة من كل اعتداء خارجى وتعترف بوجوب منع التعدى عليها.

(جـ) وعندما تسمح الظروف تمد بريطانيا العظمى العرب بنصائحها وتساعدهم على إيجاد هيئات حاكمة لتلك الأقاليم المختلفة.

. . . .

وإنى متيقن أن هذا التصريح يؤكد لدولتكم بدون أقل ارتياب ميل بريطانيا العظمى نحو رغائب أصحابها العرب وتنتهى بعقد محالفة دائمة ثابتة معهم ويكون من نتائجها المستعجلة طرد الأتراك من بلاد العرب وتحرير الشعوب العربية من نير الأتراك الذى أثقل كاهلهم السنين الطول»[2].

وهكذا أوحى الانجليز للعرب بالبراءة والعمل نحو تحرير الشعوب وتقدمهم وحماية المقدسات وهكذا صدق أحفاد عمر بن الخطاب ومعاوية وخالد بن الوليد وعود الصليبيين (الإنجليز) لهم!!.

وراح الإنجليز يؤكدون هذا الزعم للعرب مرة تلو الأخرى.

---

(١) هذه الرسالة موجهة من السير هنرى مكماهون إلى الشريف حسين فى ١٥ ذى الحجة ١٣٣٣هـ. وذكر فى هذه الرسالة أن ولايتى مرسين وإسكندرونه وأجزاء من بلاد الشام الواقعة فى الجهة الغربية لولايات دمشق الشام وحمص وحماه وحلب لايمكن أن يقال إنها عربية محضة وعليه يجب أن تستثنى من الحدود المطلوبة.

(٢) أجزاء من نص الرسالة المنوه عنها سابقاً مشار إليها فى المرجع السابق ص ١٦٨.

حتى قطعوا على أنفسهم أنهم لن يتصالحوا مع الأتراك والألمان على شئ ضد المصلحة العربية «. . . وفى هذه الأحوال فان حكومة بريطانيا العظمى قد فوضت لى أن أبلغ دولتكم أن تكونوا على ثقة من أن بريطانيا العظمى لاتنوى ابرام أى صلح كان إلا إذا كان من ضمن شروطه الأساسية حرية الشعوب العربية وخلاصها من سلطة الألمان والأتراك هذا عربون على صدق نيتنا ولأجل مساعدتكم فى مجهوداتكم فى غايتنا المشتركة فانى مرسل مع رسولكم مبلغ عشرين ألف جنيه»[1]. وهكذا كانت الكلمات والعهود والوعود التى جنى الإنجليز ثمارها «والآن وقد قررت البلاد العربية أن تشترك معنا فى الدفاع عن الحقوق وتعمل معنا في سبيل القضية الهامة فاننا نرجو الله أن تكون نتيجة هذه الجهود المشتركة وهذا التعاون الوطيد، صداقة دائمة، تعود على الجميع بالسرور والغبطة. وقد سررنا جداً للحركة التى تقومون بها لإقناع الشعب بضرورة الانضمام إلى حركتنا والكف عن مساعدة أعدائنا. ونترك لفطنتكم وتقديراتكم تقرير الوقت المناسب، لاتخاذ تدابير أوسع من هذه»[2].

ثالثاً : كذب الإنجليز على العرب :

ولكن ماذا جنى العرب من صداقة الصليبيين الإنجليز وكلماتهم ووعودهم وعهودهم؟ بعد انتهاء الحرب مع الأتراك والانتصار عليهم؟

أجاب على ذلك السؤال الإنجليزى «لورنس» فى كتابه «أعمدة الحكمة السبعة»: «لما لم أكن مغفلاً تماماً، فقد كان فى استطاعتى أن أرى أن وعودنا للعرب بعد انتهاء الحرب ستكون مجرد حبر على ورق. ولو كنت مستشاراً مخلصاً حقاً للعرب، لكنت قد نصحت الرجال المحاربين بأن يعودوا إلى بيوتهم ولايعرضوا أرواحهم للخطر فى سبيل هذا الهراء (هذه الوعود البريطانية الجوفاء). لكنى كنت أعلم أن آمال العرب هى الأداة الوحيدة لكسب الحرب. ولذلك فقد أكدت لهم أن انجلترا ستحافظ على عهودها لفظاً وروحاً. . . ولكن - بالطبع - كنت أشعر دائماً بالمرارة وبالخجل»[3]. لقد حارب العرب بسخاء مع الإنجليز ضد المسلمين الأتراك حتى مكنوهم من الانتصار عليهم ووعدوهم بالاستقلال والخلافة الإسلامية وأعدوا المال والسلاح.

---

(١) من رسالة السير هنرى مكماهون إلى الشريف حسين فى ٨ صفر ١٣٣٣ الموافق ١٤/١٢/١٩١٥ مشار إليها فى المرجع السابق ص ١٧٥.

(٢) رسالة مكماهون إلى االشريف حسين فى ٢٤ ربيع الأول سنة ١٣٣٤، ٣٠ يناير ١٩١٦ مشار إليها فى المرجع السابق ص ١٧٨.

(٣) Laurence of Arabia, by Antony nutting.
مشار إليه فى المرجع السابق ص ١٦٠

ولم يفِ الإنجليز الصليبيون بأى عهد من عهودهم والشئ المضحك أن الإنجليز بعد أن مكنهم العرب من طرد الأتراك قسموا الدول العربية بينهم وبين الفرنسيين بموجب اتفاقية سايكس بيكو فى ابريل ١٩١٦.

وخرج العرب من الخلافة العثمانية إلى ذل الاحتلال والعبودية والسخرة وامتهان الكرامة مع الإنجليز والفرنسيين، وأطفأوا بأفواههم الحكم الاسلامى ليخرجوا إلى الاحتلال والعلمانية التى فتحوا أولى صفحاتها بالتعاون مع الانجلير.

ولم يحصلوا على الخلافة ولا على الاستقلال ولا على المال ولا على السلاح لا لشئ ولكن لأنهم خالفوا عن عهد القرآن الكريم والتفتوا عن أحكامه «يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لاَتَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصرى أَوْلِيَآءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءَ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لاَيَهْدِى الْقَوْمَ الظَّلمِينَ».

صدق الله العظيم . ٥١ المائدة

وهكذا أثبت بالدليل المادى القاطع أن الصليبيين الإنجليز لا يمكن لهم أن يكونوا أولياء للعرب المسلمين. والتفت العرب عن النهى الوارد فى الآية الكريمة وتحالفوا مع الصليبيين واتخذوهم أولياء.

فكانت ولاية الصليبيين لليهود قائمة ومستمرة تكبر وتنمو وتترعرع وكان الخزى للذين خالفوا الله سبحانه وتعالى وكتابه وذاقوا نير الاحتلال والعبودية والذل لازالوا فى غيهم يعمهون.

وكتب الفشل للنهج السياسى العربى فى هذه الفترة من التاريخ وفتحت صفحة جديدة من صفحات اليهود دنت بهم إلى أعتاب فلسطين.

الفصل الثالث

المنهج السلمى اليهودى للوصول إلى مشروعية الاحتلال

=======================================

النهج السياسى اليهودى بعد نهاية الدولة العثمانية

- استغلال اليهود نهاية الدولة العثمانية واحتلال العالم العربى :

انتهت الدولة العثمانية واحتل الصليبيون الإنجليز فلسطين مرة أخرى ولكن هذه المرة بمعاونة العرب الذين نسوا أنهم يقاتلون مع الصليبيين الإنجليز، الذين لاعهد لهم ولا وعد.

وهكذا كانت الأحداث التى شهدها العالم العربى، فى الفترة التى تبعت نهاية الحرب العالمية الأولى، والتى تمت فى نهاية الدولة العثمانية، وبداية احتلال فلسطين بمعرفة الصليبيين الإنجليز، بمثابة التربة الخصبة التى مكنت اليهود من النبت مرة أخرى فى الأرض التى باركها الله فى العصر الحديث.

قال تعالى : ﴿ ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَاكُم بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا﴾ صدق الله العظيم. ٦ الاسراء

وكان انشغال المسلمين عن دينهم، وتحالفهم مع الصليبيين الإنجليز وقتالهم المسلمين الأتراك نذير سوء على المسلمين، حيث ضاعت منهم فلسطين، وحلّت عليهم لعنة السماء، ورد الله سبحانه وتعإلى الكرة لبنى إسرائيل على المسلمين، وأمدّهم بالمال والبنين وتغير مسلك اليهود، فالسلطان الذى حاولوا أن يقدموا له فروض الولاء والطاعة فقد سلطانه، ولم يصبح أمامهم سوى الإنجليز، وهم أولياء بعض بالفطرة، والمسلمون أذلاء محتلون فى معظم بقاع الأرض.

وبدأت أمانى اليهود تخرج إلى السطح «حقوقاً»، وبدأت السياسة اللينة تخرج ذبحاً وقتلاً فى أبناء فلسطين، وبدأ الإنجليز يفعلون كل شئ لإضفاء الشرعية على كل ما

يفعلونه من أجل اليهود، وعلينا أن نتتبع مختارات من الأحداث السياسية خلال هذه الحقبة من التاريخ، حتى نستطيع أن نستقرئ الأحداث بمنتهى الموضوعية.

أولاً : اعتماد اليهود الكلى على الإنجليز فى تحقيق سياستهم :

وضعت اللجنة السياسية المنبثقة من المنظمة الصهيونية برئاسة «وايزمان» سنة ١٩١٦ برنامجاً لتوطين اليهود، ثم قدمته للإنجليزى «مارك سايكس» وكان مضمونه :

١ - الاعتراف رسمياً بالشعب اليهودى فى فلسطين، (نقصد هنا بالشعب اليهودى - اليهود الموجودين حالياً فى فلسطين، واليهود الذين سيهاجرون إليها مستقبلا) كنواة للوطن القومى اليهودى، وأن يتمتع هذا الشعب بجميع حقوقه المدنية والسياسية.

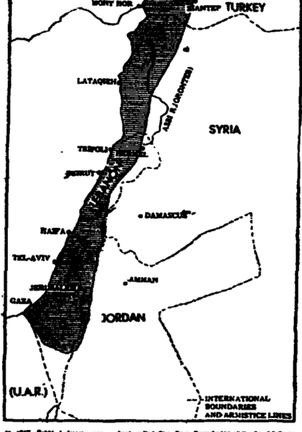
٢ - أن تمنح الحكومة البريطانية لجميع اليهود، فى مختلف أنحاء العالم حق الهجرة إلى فلسطين، وأن تسهل لليهود فى فلسطين وسائل الاستقرار وشراء الأراضى.

٣ - أن تبارك الحكومة البريطانية تكوين جمعية يهودية، هدفها استعمار فلسطين، وأن تكون هذه الجمعية تحت حماية الحكومة، وأن تكون من أعمال هذه الجمعية مساعدة اليهود على الاستقرار فى فلسطين، بجميع الطرق الممكنة، وأن تساعد وتشجع على الهجرة بكافة الوسائل»[1].

وقد حاول «وايزمان» بأسلوبه السياسى أن يسيطر على مشاعر الإنجليز، الذين يشكلون أكبر دولة عظمى فى ذلك الوقت من التاريخ، وأن يوحى لهم بأن طموحات اليهود لايمكن لها أن تتم لولا مباركة الدولة العظمى لهذه الطموحات، وأوحى لهم بأن كل شئ يتم بهم ومن خلالهم، فطلب من الإنجليز وحدهم الاعتراف، ومنح اليهود فى العالم حق الهجرة، وتكوين جمعية لاحتلال فلسطين ومباركتها. إن هذا الرجل استطاع أن يستأثر بالإنجليز، حتى يمكنوه من إقامة دولة. كما استأثر خلفاؤه بالأمريكان حتى يمكنوهم من أن يكونوا أقوى دولة فى الشرق الأوسط، لأنهم دائماً أولياء بعض.

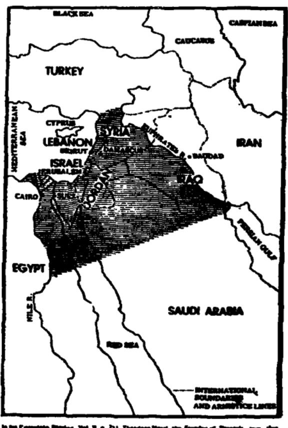
(١) من كتاب موجز القضية الفلسطينية «على محمد على» نقلاً عن كتاب :
Trial and Error «by chaim weizmann - New York : Harper and Brothers publishers - 1949

The Israel of Rabbi Isaacs (1947)



In 1947, Rabbi J. Isaacs wrote a book called The True Boundaries of the Jewish State which he submitted to the post-war Peace Conference. In this book he asks that the boundaries of Israel should extend from the Taurus Mountains in the north to the Sinai Desert in the south.

The Israel of Theodore Herzl (1904) and of Rabbi Fischmann (1947)



In the Complete Diaries, Vol II, p 711 Theodore Herzl, the founder of Zionism, says that the area of the Jewish State stretches: «From the Brook of Egypt to the Euphrates.»

Rabbi Fischmann, member of the Jewish Agency for Palestine declared in his testimony to the U.N. Special Committee of Enquiry on 9 July 1947: «The Promised Land extends from the River of Egypt up to the Euphrates, it includes parts of Syria and Lebanon.»

وكان لـدى الإنجليـز الاستعـداد الفطـرى لتبـنّى قضـية اليـهود، وتحقـيق آمالـهم وطموحاتهم، فليس لديهم عزيز فى البلاد العربية، حتى المقدسات المسيحية لم تشكل قيمة لدى الإنجليز، قدر ما يعنيهم تفتيت العالم الإسلامى وتكسير عظامه.

واستجاب الإنجليز لفلسفة «وايزمان»، واستطاع هذا الرجل أن يقلب موازين الدنيا بسياستـه، وأن يجعل أكبر دولة عظـمى تابعة له، وهو لايمثـل دولة من الدول، وإنما كان من الشخصيات الهامة لدى اليهود، يمثـل جموعهم المشتتة «رئيس المؤتمر اليهودى العالمى».

«إن حكومة صاحب الجلالة تقبل مبدأ انتـهاز كل فرصة ممكنة لإنشاء وطن يهودى فى فلسطين، وسوف تبذل مساعيها لتسهيل تحـقيق هذا الهدف، كما أنها مستعدة للنظر فى أيـة اقتراحات خـاصة بالمـوضوع، قد تـرغب المنظـمات الصـهيونـية فى عرضـها عليها»[1].

وبدأت بريطـانيا العظمـى تستجيب بـسخاء لكل طلـبات اليهود، وتبـلور ذلك مرة أخرى فى مشروع إجابة مستر «بلفور» على لورد «روتشلد» والمعنون.

«وزارة الخارجية ١٠ أغسطس ١٩١٧»

عزيزى لورد روتشلد :

رداً على خـطابكم المؤرخ ١٨ يولـيو، يسعدنى أن أكـون فى مركز يسمـح لى بأن أخبركم أن حكومـة جلالته تقبل مبدأ اعادة تـأسيس فلسطين، كوطن قومـى للشعب اليهودى، إن حكومة صاحب الجلالة سوف تبذل مساعيها لضمان تحقيق هذا الهدف، وهى مستعدة للنظـر فى أية اقتراحات خاصة بالموضوع، ترغب المنظمـة الصهيونية فى عرضها عليه».

وهكذا بدت العلاقة بين الإنجليز واليهود، وكأنها علاقة بين دولة ودولة على أرقى المستويات، وكـان لبرنامج اللجنة الـسياسية المنبثـقة عن المنظمة الصهـيونية، والخاص بتوطين اليهود فى فلسطين صدى عظـيم، لدى ساسة الإنجليز حيث وافقوه وباركوه،

---

(١) وثائق الحرب البـريطانية لعام ١٩١٧ التـى كشفت عنها وزارة الخارجـية البريطانية بـعد مرور خمسين عاماً عـليها وتحمل كلمة مجلس الوزراء ٢٤/ ٢٤ سرى ح.ت ١٨٠٣.
مشار إليه فى ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية ص ٢٠٢ أ. على محمد على.

فقد استطـاع مخطط البرنامج أن يوحى لـلإنجليز بأنهم أصحاب الحق فـى العالـم، فى الإعطاء والمنح والمنع، وبـيدهم مقدرات الأمور، نفس الشئ الذى فعـلوه مع سلطان المسلمين، ولكن هـذه المرة مع الإنجليز الأقرب لهم مودة وولاء، فقد اسـتخدم اليهود مع الإنجليز عبارات سياسية ترضى غرورهم، مثل :

« أن تمنح الحـكومة البريـطانية - أن تبـارك الحكومة البـريطانية - أن تـكون هذه الجمعية تحت حماية الحكومة. . . الخ».

ولم يتوان اليهود لحظة واحدة عن الإنجليز، بعد أن عرضوا عليهم البرنامج السابق بيـانه، وأخذ اللـورد «روتشلد» ممـثلاً للحـركة الصهـيونية يـتابع وزارات الإنجلـيز، بالرسائل يستميلهم ويستعطفهم، من أجل إعادة تأسيس فلسطين، كوطن قومى لليهود على حد طلبه، وأخذ يعـرض عليهم المقترحات الصهيونية، حتـى نال اليهود مآربهم، ومنحهم الإنجليز المفتاح الذهبى لفلسطين، بموجب وعد «بلفور» الصادر فى الثانى من نوفمبر سنة ١٩١٧، من وزارة الخارجية البريطانية، ونصه :

« يسرنى جداً أن أبلغكم بالنيابة عن حكـومة جلالته، التصريح التإلى الذى ينطوى على الـعطف على أمـانى اليهود والـصهيونيـة، وقد عرض على الـوزارة وأقرته، إن حكومة صاحب الجلالة تـنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومـى للشعب اليهودى فى فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيـل، تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتـى بعمل مـن شأنه أن ينتـقض من الحقـوق المدنية والـدينية، التـى تتمتـع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن فى فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسى الذى يتمتع بـه اليهود فى البلدان الأخرى، وسـأكون ممتناً إذا ما أحطتم الاتحاد الـصهيونى علماً بهذا الموضوع».

المخلص

آرثر بلفور[1].

ويمكن القـول أنه بدءاً من هذا الوعـد تكون بداية الاحتـلال اليهودى لفلـسطين، بمباركة الإنجليز وتحت حـمايتهم، وتحت سمع وبصر العالم أجمـع، وفى غيبة العرب الرازحين تحت الاحتلال.

(١) تصريح بلفور : راجع ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية - الجزء الأول ص ٢٨٥ الأستاذ على محمد على.

(ب) ارتفاع صوت اليهود فى العالم وبزوغ أفكارهم :

بدأ اليهود حديثهم للعالم عن حقوقهم بكلمات لهرتزل، متسائلاً : هل سيبقى اليهود حيث هم أم أنهم سيذهبون؟ وإلى أين سيذهبون؟ وتساءل «هرتزل» عن الحل، والحل كما يقول : «فى أن تمنح اليهود السيادة على جزء من الأراضى يمكّن اليهود من أن يعيشوا حياتهم كأمة. . . وبعد ذلك يُترك لليهود يتصرفون فيه بأنفسهم، إن إقامة دولة جديدة ليس بالشئ المستحيل،» ثم قال: «هل ستكون الدولة هى فلسطين؟ أم فى الأرجنتين؟».

ثم قال : . . « أما فلسطين فلها ذكريات تاريخية، وإن مجرد ذكر فلسطين يثير شعبنا ويحفّزه[1]، وكانت نبرات مؤسس الدولة اليهودية هى الاستجداء والعطف، الذى لم يصل بعد إلى مرحلة الحق «أن تمنح اليهود السيادة» بعد أن أوضح مدى الاضطهاد، والظلم الذى وقع على اليهود، فى كتابه «الدولة اليهودية» وأن علاقة شعبه بفلسطين هى مجرد ذكريات تاريخية، وظل هذا الصوت خافتاً، لايظهر إلا بنبرة الأمانى والطلب والاستجداء، والوعد بالرفاهية والتقدم لمن يساعدهم على الحلول بفلسطين، فى محاولة لاستجداء عطف سلطان المسلمين، وبعدما رفض السلطان حاولوا اغراءه بالمال ولكن ظل مصراً على رفضه، وعندما انهزم السلطان واحتل الإنجليز القدس باركوهم، وأرسلوا وفداً برئاسة اللورد «روتشلد» «لتقديم الشكر نيابة عن ممثلى الصهيونية للحكومة، لإرسالها رسالة ودية إلى الشعب اليهودى، وكذلك التهنئة بسقوط بيت المقدس»[2].

واحتضنهم الإنجليز الذين بات بيدهم مقدرات كل شئ، وتغيرت نغمة اليهود من الاستجداء والطلب، إلى التحدّث عن الحق، والايهام بأنهم أصحاب حق، وبدأ صوت اليهود يرتفع وتغيرت نبراته، وقد جسّد خطاب وايزمان فى لندن بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩١٩ كل هذه المعانى : «ان الدولة اليهودية سوف تأتى، ولكنها لن تأتى بواسطة الوعود والتصريحات السياسية، بل بعرق الشعب اليهودى ودمعه، تلكم هى الطريقة الوحيدة لبناء الدولة. . . وأما وعد بلفور، فهو المفتاح الذهبى الذى يفتح أبواب فلسطين، ويعطيكم فرصة لبذل كل جهودكم فيها. . . .

---

(١) عن كتاب الدولة اليهودية لتيودور هرتزل سنة ١٨٩٥ مشار اليه ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية ص ٥٢ وما بعدها.

(٢) ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية الجزء الأول ص ٢٣٧.

ولكن سـرعة الدول (ولاسيمـا بريطانيا) فـى التجاوب معـنا، سوف تتوقـف على الضغط الـذى نمارسه، وهذا الضغط سـوف يتوقف على متـانة تنظيمنـا، وعلى وفرة خزينتنا وعلى معرفتنا كيف نعمل لكى نأتى بالشعب إلى البلد».

وهكذا استطاع اليهود أن يقفوا بين صفـحات التاريخ، ليجدوا موطن قدم لهم فى قلب الأمة العربية، عـندما طويت صفحة الدولة العثمانية، وفـتحت صفحة الاحتلال الإنجليزى للعالم الـعربى، وفى غياب الأمة الإسلامية، وفقدانها لـلوعى خرج اليهود من جحورهم، وتـهافتوا على فلسطـين، بعد أن وضع الإنجليز القيـد الحديدى فى يد العالم الاسلامى.

وهنا كشف الـيهود قناعهم، وادعوا أن لـهم حقاً فى فلسطـين، وأخذوا يروجون لأفكارهم الـدينية، التى صـنعوها من خيـالهم، اقترنت سـياستهم بالـدين، وراجت مؤلفاتهم الدينية السياسية التى توضح أرض الميعاد.

وأخذ اليـهود فى غياب كل شـئ من جانب العرب يـتحدثون عن الجهـد والعرق، والضغـط على الدول، وبناء دولـتهم، وعودة شعـبهم، وأخذ رجال الديـن يروجون أفكارهم، ويعيدون طبع مؤلفاتهم، التى يسيـر على هداها رجال الســياسـة، والتى كشـفت عن جوانب الفكر اليهودى، بكل صراحة ووضوح، وقد أكد «هرتزل» ذلك من قبل، عنـدما وضع خريطة لإسرائيـل الكبرى، فى كتابه عـام ١٩٠٤، ثم قام من بعده الحاخام «صموئيل هلل ازاكس» بوضع حـدود جديدة لإسرائيل الكبرى فى كتابه «الحدود الحقيقية للأرض المقدسـة سـنة ١٩١٧» حيـث ادعـى أنهـا طبقاً للـوارد فى نصوص التوراة».

ثانياً : مرحلة تقنين العدوان على فلسطين العربية (نظام الوصاية) :

تمهيداً لتـمكين اليهود ادعى الإنجليز بـادئ الأمر أنهم قدموا لتحريـر الشعوب، من براثـن الاستعمـار التركـى، وساعدهم فـى ذلك العـرب، ولما ذهب الأتراك وانـفرد الإنجليز بفلسطين، كـان من الطبيعى أن يبحثوا عن صياغة قانونـية، يدلسون بها على العالم، وتبرر وجودهم فى فلسطين، وكان تحت أيديهم هم وحلفائهم - عصبة الأمم

- التى أوجدوها خصيصاً لإيجاد الصياغة القانونية لحماية مصالحهم، تماماً مثل الأمم المتحدة الآن وأمريكا، فهى امتداد للفكر الإنجليزى فى العهد الماضى.

وكان من الطبيعى أن تصدر عصبة الأمم، ضمن ميثاقها مواد تقنن هذا الوجود الشاذ للانجليز فى فلسطين، ووقّع الحلفاء ما أسموه «عهد عصبة الأمم» بتاريخ ٢٨ يونيو ١٩١٩، والذى أصبح نافذ المفعول فى ١٠ يناير ١٩٢٠، والذى قنّن اختلال الشعوب بطريقة ملتوية وسخيفة، حيث قضت المادة (٢٢) منه أن المستعمرات والبلاد التى زالت عنها صلة التبعية للدول، التى كانت تحكمها سابقاً نتيجة للحرب الأخيرة، والتى يقطنها أقوام لايستطيعون النهوض وحدهم، حسب مقتضيات العالم الحديث النشطة، يجب أن يطبق عليها المبدأ القائل بأن رفاهية مثل هذه الشعوب وتقدمها يعد وديعة مقدسة فى عنق المدنية، وأن الضمانات للقيام بما تتطلبه هذه الوديعة يجب أن يشتمل عليها هذا العهد:

١ - إن أحسن وسيلة لتنفيذ هذا المبدأ عملياً هى أن يعهد بالوصاية على مثل هذه الشعوب للأمم المتقدمة، والتى تستطيع بسبب مواردها وخبرتها، أو موقعها الجغرافى أن تأخذ على عاتقها هذه المسئولية على أحسن وجه وتتبعها، ويجب عليها أن تمارس هذه الوصاية بوصفها دولة منتدبة بالنيابة عن عصبة الأمم.

٢ - إن نوع الانتداب يجب أن يختلف تبعاً لدرجة تقدم الشعب، وموقع البلاد الجغرافى وأحواله الاقتصادية، وغير ذلك من الظروف المماثلة.

وطبقاً لهذه المادة من عهد عصبة الأمم، ظهر نظام عالمى جديد يسمى نظام الوصاية، وأصبح للاحتلال اسم آخر هو «الوصاية» والدولة المحتلة «موصى عليها» وسبب الوصاية «تخلف الدولة الموصى عليها»، والغرض من الوصاية «العمل على رفاهية وتقدم الشعب الموصى عليه، لأن ذلك أمانة فى عنق المدنية» انه نظام عالمى جديد، بالضبط مثل النظام العالمى الجديد الآن، الذى تتبناه أمريكا فى قطع دابر المسلمين حيثما كانوا، لأنهم الخطر الوحيد الذى يهدّد المدنية حسب زيف الدعاية الأمريكية!!

وهكذا كانت فلسطين من نصيب الإنجليز، طبقاً للقانون الدولى، ليأخذوا بيد شعبها ويوصلوه إلى المدنية.

وسيراً على هذا النهج، وجّه ملك الإنجليز رسالة إلى شعب فلسطين، بمناسبة

إصدار مجلس الحلفاء فى سان ريمون قراره بانتداب بريطانيا على فلسطين فى ٢٠ ابريل ١٩٢٠ ، وقد أذيع البيان يوم الأربعاء الموافق ٧ يوليو ١٩٢٠ ، فى القدس ونصّه كالآتى :

« إلى أهل فلسطين : -

إن الدول المختلفة التى نالت الفوز الباهر فى هذه الحرب، قد أودعت بلادى أمر الانتداب على فلسطين، لكى تسهر على صوالحها، وتكفل لبلادكم العمران السلمى، الذى طالما كنتم تنشدونه، وإنى أذكر بافتخار العمل المجيد، الذى قام به جنودى تحت قيادة «الفيلد مارشال اللورد اللنبى» بتحرير بلادكم من النير التركى، وسأتهلل حقيقة اذا وفّقت، أنا وشعبى أيضاً، إلى أن نكون وسيلة لتنالوا السعادة بوجود إدارة حازمة وصادقة.

انى أرغب أن أؤكد لكم أن الدولة المنتدبة ستنفذ ما عليها من الواجبات، بدون محاباة مطلقاً، كما أن فى عزم حكومتى أن تحترم حقوق العناصر والمذاهب على اختلافها، فى المدة التى يلزم انقضاؤها، إلى أن يصادق مجلس جامعة الأمم نهائياً على أمر الانتداب، وفى المستقل عندما يصبح الانتداب أمراً واقعاً.

ولا يخفاكم أن الدول المتحالفة والمشتركة قد قررت أن تتخذ التدابير، لتضمن تأسيس وطن قومى لليهود فى فلسطين بالتدريج، وهذه التدابير لن تؤثر قطعياً على حقوق الأهإلى المدنية والدينية، ولن تنقص من الرّقى المعنوى لعموم طبقات الشعب الفلسطينى. إنى واثق أن المندوب السامى، الذى انتدبته لإنقاذ هذه المبادئ، سيفعل بعزم ثابت ونية صادقة، وسيسعى لاستعمال كل الوسائل التى تئول إلى الخير دائماً، واتحاد طبقات الشعب على اختلاف مذاهبه.

إنى أدرك جيداً خطورة الأحداث المحدقة بحكومة البلاد، التى يقدّسها المسيحى والمسلم واليهودى على السواء، وسأحافظ بكل اهتمام وعاطفة حارة فى المستقبل على رقى وعمران البلاد التى ينظر العالم إلى تاريخها باهتمام عظيم»[١].

وهكذا قننّت الدول المتحالفة استعمار الإنجليز لفلسطين، وهكذا أفصح ملك الإنجليز للعالم أن هذه الدولة تضمن تأسيس وطن قومى لليهود فى فلسطين.

---

(١) من كتاب وثائق القضية الفلسطينية إصدار جامعة الدول العربية – مشار اليه فى ملف وثائق القضية الفلسطينية – الجزء الأول ص ٣٥١ ، ٣٥٢.

والأغرب من ذلك كـله أنهم لازالوا يزعمون أنـهم سيتخذون كل الوسـائل، التى تحافـظ على طبـقات الشـعب على اخـتلاف مذاهبـه، وقد أثبـتت الأيام كذب مـلك الإنجليز، فقد كان الدافـع الأول لكل ما بذله الحلفاء وملك الإنجليز لإغـتيال فلسطين وتقديمها على طبـق من فضة لـليهود، هو كـرههم للإسلام وحـقدهم علـيه، وعدم التفاتهم حتى لشريعته التى تدعوهم إلى التسامح والمحبة، وقدّموا الأماكن التى شهدت مولد المسيـح وصباه، والأماكن التى وطأتها قـدمه الشريفة هدية لأعداء المسـيح وقتلة الأنبياء.

ان الإنجليز وحلفاءهم لم يـكونوا مخلصين للمسيحيين، عندمـا فعلوا ما فعلوه فى فلسطين، ولم يكونوا متدينين، وإنما كانو أناساً يبحثون فقط عن مصالحهم المادية، ولم يسـتطيعـوا إخفاء حـقدهم علـى الاسلام، وأضروا المـسلمـين ضرراً بالغـاً، وأضروا مسيحيى الشرق المتدينين، والقلة القليلة من مسيحيى الغرب المتدينين.

وفى ١٩ أغسـطس عام ١٩٣٦ وجّه مسـيحيو فلـسطين نداء إلى الـعالم المسـيحى، لإنقاذ الأماكن المقدسة من الخطر الصهيونى جاء فيه :

« نحن المـسيحيين العـرب سكان وأهإلى فـلسطين - الأرض المقدسـة - نوجّه هذا النداء إلى العالم المسيحى، إلى أتقياء المسـيحيين أينما وجدوا، وإلى كل مسيحى يؤمن بتعاليم الانجيل الطاهر، لافتين أنظارهم إلـى السياسة القائمة فى البلاد المقدسة، وإلى الأخطار التى تجرّها وراءها، والتى تهددنا بالجلاء عن بلادنا، وتعرّض الأماكن المقدسة للاحتقار والامتهان.

. . . .

أيها المسـيحيون إننا لـم نطلب من الحكومـة المنتدبة إلا أن تعـطينا حقنـا المهضوم، وتعيد لنا حـريتنا المسلوبة، فتوقف الهـجرة اليهودية وقفاً تاماً باتـاً، وتشكّل فى البلاد حكومة نيابية أسوة بإخواننا أبناء العراق وسوريا.

أيها المـسيحيون إن احتـقار وامتهان أماكـنكم المقدسـة قد ظهرت بوادره فى الـسنة الماضية، عندما دخل شباب اليهود وشاباتهم إلى كنيسة المهد فى بيت لحم، محل مولد المسيح لـه المجد، ودنّسوه بأعمال مـغايرة للآداب، الأمر الذى أدّى إلـى تدخّل القوة لإخراجهم.

أيها المسيحيون ان مشروع روتنبرج قد غير مجرى نهر الأردن فى بعض أقسامه، وشوه جمال بحيرة طبريا الطبيعى، أفلا يحق لنا أن نفسّر هذا العمل بأنه محاولة لمحو أثر من الآثار التى تذكّرنا بحياة السيد المسيح؟!.

أيها المسيحيون اننا نرى من واجبنا أن ننبهكم إلى الأخطار المحدقة ببلادنا، التى تحوى مقدساتكم من مغارة المهد التى ولد فيها المسيح، إلى بستان الجثمانية حيث أدى صلاته الأخيرة، قبل تسليمه إلى الصلب من قبل اليهود، إلى طريق الآلام، إلى مكان الجلجلة حيث صلب وقبر، إلى كل بقعة وطأتها قدماه الطاهرتان، فى القدس وبيت لحم وأريحا والسامرة والناصرة وقانا الجليل، وسائر مدن وقرى وبحيرات فلسطين، ونتوسل اليكم أن تعملوا ما فى وسعكم لمساعدتنا على حفظ هذه البلاد بيد أهلها الشرعيين، خوف أن تطغى عليها الهجرة اليهودية، فيؤسسون المملكة اليهودية التى طالما حلموا بها...» ولم تجد رسالة مسيحى فلسطين أى صدى لدى الصليبيين الإنجليز أو حلفائهم، واستمروا فى غيّهم، غير مبالين بالمقدسات فى فلسطين، ولا حتى بتعاليم ديانتهم، وإنما كان دافعهم هو الحقد على الإسلام والمسلمين، الذين أخرجوهم من فلسطين على يد «صلاح الدين».

ثالثاً : مرحلة إضفاء المشروعية الدولية على الوجود اليهودى فى فلسطين:

لم يغب عن بريطانيا العظمى وحلفائها من أعداء الاسلام شئ، وفتحوا أبواب الهجرة لليهود إلى فلسطين على مصراعيه، وسمحوا لهم بالدخول اليها بالطرق المشروعة وغير المشروعة، قاصدين تمكينهم من تراب فلسطين بكل وسيلة، ولم تكتفِ بريطانيا بالهجرة اليهودية إلى فلسطين، بل سمحت لهم بالتسليح، حتى يشكلوا قوة ضاربة تدك رؤوس أصحاب فلسطين، ولم يملك أبناء فلسطين إلا التعبير عن رأيهم بالطريقة السلمية، وأعلنوا الإضراب ففى ١٩٣١/٨/١٧ قررت اللجنة التنفيذية العربية الاضراب العام احتجاجاً على تسليح المستعمرات اليهودية وورد فى متن قرار اللجنة :

١ - أنها قررت الإضراب العام يوم ٢٣ الجارى، وأن تتظاهر اللجنة التنفيذية العربية بكاملها فى اليوم المذكور، وأعربت اللجنة عن سخط الأمة من تسليح الإنجليز للمستعمرات اليهودية.

٢ - ابلاغ الحكومة بأن تسليح اليهود - خلافاً لقوانين البلاد - يوحى لكل عربى أن يتسلح، فيصبح أهالى البلاد فى هذه الحالة كلهم مسلحين، والبلاد التى يتسلح أهلها كلهم تصبح فى خطر، والمسئولية تقع عند ذلك على الحكومة.

٣ - الإحتجاج على الأمر الوارد من وزارة المستعمرات، باصدار أمر يُعَدّ فيه الخمسة والعشرون ألف يهودى الذين دخلوا هذه البلاد بصورة غير مشروعة كأنهم دخلوها بصورة مشروعة، وعدّ هذا من جملة أسباب الإضراب.

. . . .

ولم تُعر بريطانيا أحداً من العرب أى اهتمام، ومضت فى غيّها، وسهّلت طريق هجرة اليهود إلى فلسطين، ومكّنتهم من تسليح أنفسهم، وأوجدت لهم السبل التى مكّنتهم من الأرض وإقامة المستعمرات، وبعد أن اطمأنت إليهم أفسحت لهم فلسطين.

فقد أصدرت اللجنة الملكية البريطانية مشروعاً بتقسيم فلسطين، فى شهر يوليه ١٩٣٧ أعطى اليهود فى فلسطين دولة، تحتوى على أخصب الأماكن فى فلسطين، حيث أعطاهم المناطق الساحلية، مضافاً اليها القسم الشمالى من فلسطين، المحتوى

على أقـضية عكا وحيـفا وصفد وطبريـا، وجعل المشروع بـيت المقدس وفيه المـسجد الأقصى، وسائر الأماكن المقدسة، وبيت لحم والـناصرة تحت إنتداب بريطانيا الدائم. وأبقى للعرب الأراضى الجبلية القاحلة ومدينة يافا.

وتابع الإنجليز قرار التقسيم على الطبيـعة، وشكلوا لجنة من خبرائهم الإنجليز، ثم تحديد اخـتصاصهـا بموجب الشروط الـتى نشرت فـى الكتاب الأبـيض رقم (٥٦٣٤) بتاريخ ٤ كانـون الثانى سنة ١٩٣٨، يكون من اخـتصاصها حرية اقتـراح التعديلات، على مشروع التقسيم الـصادر تفاصيله فى الفصل الثالث من تقرير الـلجنة الملكية، بما فى ذلك تـغير المناطق المـوحى بابقائـها تحت الإنتداب، عـلى أن توصى هذه اللـجنة بحدود فاصـلة بين المنطقتين المـفترحتين العربـية واليهودية، وحدود المنـاطق الخاصة، الواجب الاحتفاظ بها بصورة دائمة أو مؤقتة تحت الإنتداب البريطانى.

وظهرت نوايا الإنجليـز لكل من كان يعتقد أنهم أصحاب مـبادئ وقم، وظهر أنهم مستعـمرون محتلون وأعداء لـلعرب والمسلمين، بكـل ما تحويه هذه الكلـمة من أسى ومرارة.

وأصدر أهل فـلسطين اسـتغاثة إلى المـلوك والأمراء العرب، بمـناسبة صـدور بيان الحكومة البريطانية المتضمن تقسيـم فلسطين، عام ١٩٣٧ ورد فى متنها «وهكذا تتمزق هذه البلاد شر ممزق، وتنقض العهود التى قطعتها الحكومة البريطانية لجلالتكم بإنصاف العرب هذه المرة، فالشعب العربى فى فلسـطين يرجو جلالتكم التعضيد والإرشاد، فى هذا الموقف الـتاريخى العصيـب، ويناشدكم بقداسة هـذه البلاد، والشهامة الـعربية، والواجبات الدينية أن تعملوا على إنقاذها من شرور الاستعمار والتهديد والتمزيق».

وإنتهـى كل شئ، ولم يـنقذ أحد فـلسطين، أو بمعـنى آخر لم يـستطع أحـد إنقاذ فلسطين، فالـعرب فى غفلة نائمون واليـهود فى قمة اليقظة، الكـل معهم، ولا أحد يعرف سبـيلاً للعرب، ولم يبـق أمام الإنجليز وحلفائـهم إلا إضفاء المشروعيـة الدولية على الوجود اليهودى الصهيونى فى فلسطين.

ولـم يشكل ذلك بالنسبة لهم أى عائق، فقد استطاع الإنجليز وحلفاؤهم فى الحرب العالمـية الأولى، وأثناء الحـرب العالميـة الثالنيـة أن يشكلوا صـرحاً، يمكنـهم من دول العالـم، يتحكمـون بمقتضاه فـى القرار الدولى، ويـضفى المشروعـية على سلـوكهم المغلوط، وأطلقوا على هذا الصرح الأمم المتحـدة «وقد تم اقرار ميثاقها فى جلسة بين

هذه الدول، ومن اتبع ملّتها فى ٢٥ يونيو ١٩٤٥، وأصبح ميثاقها نافذاً ابتداء من ٢٤ أكتوبر ١٩٤٥»[١].

ولم تجد بريطانيا حرجاً فى أن تعرض على نفسها وحلفائها ومن اتبعها المشكلة التى أوجدتها فى فلسطين، لتحصل على قرار يضفى المشروعية على الوجود الصهيونى فى فلسطين، وعليه فقد قدمت طلباً للأمم المتحدة (الجمعية العامة للأمم المتحدة) فى الأول من ابريل ١٩٤٧، بصفتها الحكومة المنتدبة على فلسطين، بعد أن قسمتها إلى دولة يهودية وأخرى عربية، وأعطت أحسن ما فيها لليهود، واستبقت لنفسها مقدساتها.

وكعادة العرب الذين اعتادوا تصديق الإنجليز وحلفائهم، طالبوا فى الجمعية العامة للأمم المتحدة بوقف الهجرة اليهودية فوراً، وإعلان فلسطين دولة مستقلة، ووقف اليهود وكأنهم أصحاب حق ليطلبوا تقسيم وإقامة الدولة اليهودية، وفى مايو ١٩٤٧ قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة تشكيل لجنة خاصة (الإنسكوب) من ممثلين عن إحدى عشرة دولة، وتكليفها إظهار الحقيقة فى جميع المسائل والقضايا المتعلقة بقضية فلسطين، وإعداد اقتراحات لحل المشكلة. وبناء على توصيات هذه اللجنة تبنت الجمعية العامة فى دورتها العادية الثانية القرار رقم ١٨١، وذلك فى جلستها المنعقدة يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، وقد أيد القرار ٣٣ صوتاً، وعارضه ١٣ صوتاً، وامتنع من التصويت ١٠ أعضاء.

المؤيدون : ١ - اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية.

٢ - اتحاد جنوب أفريقيا.	٣ - استراليا.	٤ - اكوادور.
٥ - أورد غوارى.	٦ - اسيلندا.	٧ - باراغواى.
٨ - البرازيل.	٩ - بلچيكا.	١٠ - بنما.
١١- بولندا.	١٢ - بوليفيا.	١٣- بيرو.

(١) لأهمية الأمم المتحدة ودورها فى الصراع بين المسلمين من ناحية واليهود وحلفائهم من ناحية أخرى سنفرد فصلاً مستقلاً عن الأمم المتحدة وعن كونها أداة فى أيدى أعداء الاسلام وذلك من الناحية العملية والقانونية وأهم القرارات التى أصدرتها وظروف نشأتها وبيان النهج السياسى التى تتبعه من واقع ميثاقها - ثم بيان القيمة القانونية لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧.

١٤- تشيكوسلوفاكيا. ١٥- جمهورية أوكرإنيا الاشتراكية السوفيائية.

١٦- جمهورية بييلو روسيا الاشتراكية السوفيإنية.

١٧- الجمهورية الدومينيكية. ١٨- الدإنمرك. ١٩- السويد.

٢٠- غواتيمالا. ٢١- فرنسا. ٢٢- الفلبين.

٢٣- فنرديلا. ٢٤- كندا. ٢٥- كوستاريكا.

٢٦- لكسمبرج. ٢٧- ليبيريا. ٢٨- النرويج.

٢٩- نيكارغوا. ٣٠- نيوزيلندا. ٣١- هايتى.

٣٢- هولندا. ٣٣- الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون :١ - أفغانستان. ٢ - إيران . ٣ - باكستان.

٤ - تركيا. ٥ - سوريا. ٦ - العراق. ٧ - كوبا.

٨ - لبنإن. ٩ - مصر. ١٠- المملكة العربية السعودية

١١- الهند. ١٢- اليمن. ١٣- اليونإن.

الممتنعون : ١ - أثيوبيا. ٢ - الأرجنتين. ٣ - السلفادور.

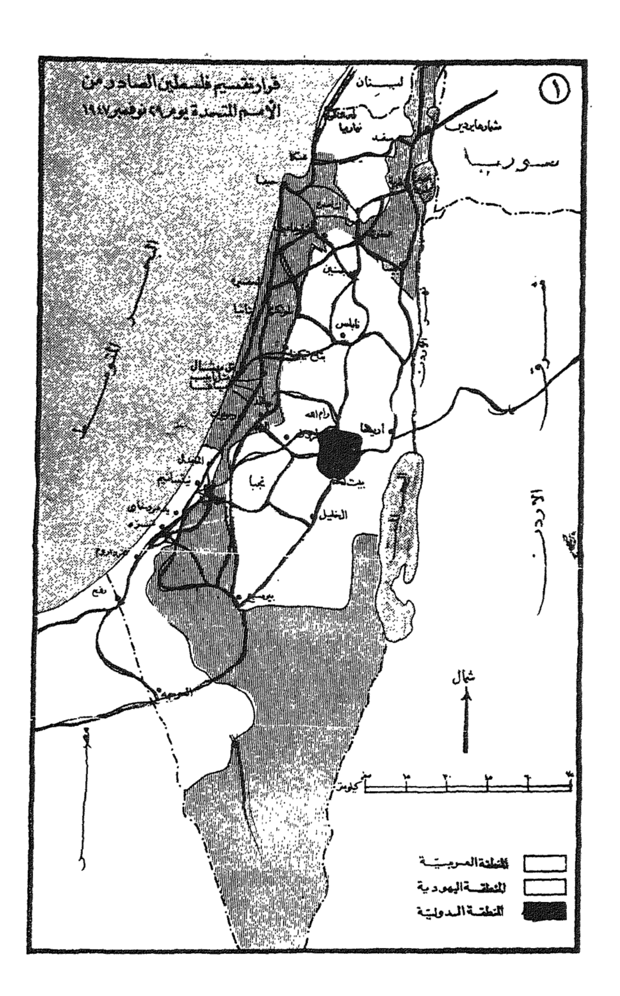
٤ - شيلى. ٥ - الصين. ٦ - كولومبيا. ٧ - المكسيك.

٨ - المملكة المتحدة. ٩ - هندوراس. ١٠ - يوغسلافيا.

هذا وقد ورد ضمن قرار التقسيم :

« إن قرار الجمعية العامة بتقسيم فلسطين، الذى يعرف باسم القرار ١٨١ (د-٢)، يشكل فى واقع الأمر توصية موجهة «للمملكة المتحدة» بوصفها الدولة المنتدبة، ولجميع الدول الأخرى الأعضاء فى الأمم المتحدة، بالقيام فيما يتصل بنظام الحكم المقبل في فلسطين، باعتماد وتنفيذ مشروع التقسيم مع الوحدة الاقتصادية، مع مطالبة مجلس الأمن بأن يتخذ الإجراءات اللازمة، المنصوص عليها فى المشروع من أجل تنفيذه. . . ».

ولقد قرر تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية غير مسماة، ودولة عربية غير مسماة، كما تقرر أن تسحب بريطانيا العظمى وجودها، بحلول ١ أغسطس عام ١٩٤٨، تاركة



قرار تقسيم فلسطين الصادر من
الأمم المتحدة يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧
١
لبنان
سوريا
نهاريا
صفد
عكا
نابلس
رام الله
أريحا
بيت لحم
الخليل
نجبا
رفح
الأردن
شمال
كيلومتر
المنطقة العربية
المنطقة اليهودية
المنطقة الدولية

للدولة اليهودية، بحلول ١ فبراير ١٩٤٨ منطقة تتضمن ميناء بحرياً، يتيسر قدوم هجرة «هجرة كبيرة» وفى أثناء الفترة الإنتقالية، التى تبدأ فى الثانى من نوفمبر ١٩٤٧، تتولى الأمم المتحدة تدريجياً دفة الإدارة فى الإقليم كله، على أن تمارس هذه الادارة عن طريق لجنة، وأن يتم تسليم السلطة إلى الدولتين يوم الاستقلال، الذى ينبغى ألا يتجاوز ١ أكتوبر ١٩٤٨، وينبغى أن ترتبط الدولتان فى وحدة اقتصادية.

وقد تم تقسيم فلسطين إلى ثمانية أجزاء، خصص ثلاثة منها للدولة اليهودية، وثلاثة للدولة العربية، وتقرر أن تشكل الجزء السابع، وهو يافا، جيباً عربياً فى الإقليم اليهودى، وتبلغ مساحة أجزاء الدولة العربية ١١ ألف وخمسمائة كيلومتر مربع تقريباً، بينما تبلغ مساحة أجزاء الدولة اليهودية ١٤ ألف كم مربع تقريباً.

أما الجزء الثامن فقد تقرر أن تكون مدينة القدس، بوصفها كياناً مستقلاً يخضع لنظام دولى خاص، وتقرر أن تتولى مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة إدارة القدس، لفترة أولية تبلغ عشر سنوات، يصدر المجلس فى نهايتها دراسة للمشروع، ويصبح سكان المدينة عندئذ أحراراً فى أن يعبروا بواسطة استفتاء عن رغباتهم، فيما يتعلق بإمكانية تعديل نظام حكم المدينة.

وهكذا استطاعت بريطانيا أن تقنن مشروع اللجنة الملكية بتقسيم فلسطن، وحصلت من منظمة دولية على قرار بتقسيم فلسطين، ولم تستطع الولايات المتحدة الأمريكية إخفاء مشاعرها تجاه هذا الجهد الجهيد، وأعلنت يوم ١٩٤٨/٥/٢٤ وعلى لسان رئيسها «ترمان»، الاعتراف بدولة إسرائيل، لتكون أول دولة تعلن اعترافها بإسرائيل، وقبل أن تلغى بريطانيا إنتدابها على فلسطين بيوم كامل.

وهكذا ضاع أكبر جزء من فلسطين، بمعرفة الإنجليز وحلفائهم، وما يسمى بالمشروعية الدولية، بطريقة جديدة وحديثة فى الاستيلاء على أراضى العباد ومقدساتهم، بالسلام وتحت مظلة الأمم المتحدة.

ليجد العرب أنفسهم لأول وهلة وهم يقاومون الاحتلال، ويطردون الغزاة، أنهم أمام ما يسمى بالمشروعية الدولية، تمنعهم من طرد إسرائيل، بحجة أن الذى أوجدها هو المجتمع الدولى، والأمم المتحدة، وقرارات الشرعية الدولية، وازاء تدخل هذه المنظمة الدولية فى الصراع بين الصليبيين والعرب، والذى إنتهى بضياع فلسطين، وإضفاء المنظمة الدولية المشروعية على الاحتلال اليهودى فى فلسطين، كان لزاماً علينا

أن نبين النهج السياسى لهذه المنظمة الدولية، وكونها أداة فى أيدى أعداء العرب والمسلمين، يحققون بمقتضاها طموحاتهم المنافية للشرعية ومبادئ الأخلاق، حيث استطاع أعداء الإسلام بقرار المنظمة الدولية ١٨١ لسنة ١٩٤٧ أن يجعلوا كفاح العالم الإسلامى فى مواجهة الاحتلال اليهودى أمر غير مشروع بمقتضى ما سموه بالمشروعية الدولية، التى اعترفت بوجود دولة يهودية فى فلسطين، اعترف بها العديد من الدول.

الجزء الثانى

الأمة العربية

داخل مصيدة الأمم المتحدة

الفصل الأول

الأمم المتحدة
حلقة من حلقات الصراع
بين العرب واليهود

﴿ تمهيد ﴾

عرضت بريطانيا مشكلة فلسطين التى أوجدتها بيدها بين العرب واليهود، على الجمعية العامة للأمم المتحدة، قبل أن تنهى إنتدابها على فلسطين، لتحصل على مايسمى بالمشروعية الدولية لقرارها بتقسيم فلسطين، وبالفعل أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً أوصت فيه بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة عربية، واعترفت بريطانيا وحلفاؤها ومن على شاكلتها بدولة إسرائيل، مستندين إلى قرار الأمم المتحدة.

وهنا بدا فى الأفق نهج سياسى جديد لأعداء الاسلام، استطاعوا بمقتضاه اقتطاع جزء من العالم العربى بالغصب والاحتلال، وأعطوه للمغتصب جهاراً نهاراً وتحت سمع وبصر العالم أجمع، دون أن يعارضهم أحد، بل الأدهى من ذلك أن هذا الفعل أخذ صفة الشرعية، وباركته الدول واعترفوا بدولة المعتدين التى سميت إسرائيل، وكان ذلك بفضل المنظمة الدولية التى توصلت بريطانيا وحلفاؤها إلى إيجادها عن طريق المفاوضات والمحادثات، لتحقيق طموحاتهم بطريقة جهنمية جديدة.

وأطلقوا على هذه المنظمة «الأمم المتحدة» التى يتذكرها كل عربى وكل مسلم فى بقاع البسيطة، والتى منحت بقرارها المشروعية لدولة إسرائيل، وأضافت إلى الجهات التى تعمل ضد مصلحة العرب والمسلمين جهة جديدة، باسلوب جديد اطاره الدبلوماسية والشرعية.

ويجب علينا أن نأخذ بـالبحث هذه المنظمة الدولية، لتقييمـها والوقوف على النهج السيـاسى الذى تسير عـليه، فى نطاق مـن الموضوعية، خاصـة وأنها كانت سببـاً من أسباب تقنين الاحتلال الإنجليزى لفلسطين، وأنها سارت على نهج عصبة الأمم، التى أوجدت نظام الوصاية والإنتداب، وشرعت احتلال الدول واغتصابها.

وأيضاً كانت الأمم المتحدة (الجمعية العامة للأمم المتحدة) صاحبة أخطر قرار، قسم دولة إلى دولـتين، أعطى واحـدة منهما لـلمغتـصبين الغزاة المحـتلين، وشرد شـعباً، واستهـان بمقدسات أمة، وقـنّن احتلال الغزاة، وكان سـبباً فى اعتـراف الدول أعداء العرب والمسلمـين بدولة إسرائيل، وهذا القرار رقم ١٨١ لـسنة ١٩٤٧، والصادر من الجمعـية العامة للأمم المـتحدة، ولذلك فـإن الأمم المتحدة ضلـيعة فى إيجاد المـتاعب للعرب والمسلمين بالاتـفاق والمساعدة، مما يثير الشبهة حول الدور العـالمى لهذه المنظمة الأمر الذى يتطلب الوقوف على حقيقتها.

أولاً : مصيدة الأمم المتحدة :

الأمم المتحدة وليدة حروب طاحنة، مزّقت أواصر الغرب الأوربي، وأمريكا ودول أخرى تصارعوا من أجل أطماعهم، وكان الفريقان : دول المحور، ودول الحلفاء، أى أن ظروف نشأة الأمم المتحدة كانت وليدة خصومة (أى حروب)، ولم تنشئ الأمم المتحدة أطراف هذه الخصومة، وإنما تولدت الفكرة لدى طرف واحد، منذ بداية الحرب العالمية الثانية، وهم دول الحلفاء، ولم يكن للفريق الثانى دور فيها، وقد مرت الأمم المتحدة قبل نشأتها، بمعرفة هذا الفريق من الحلفاء، بعدة مراحل برز فيها أنها مجرد وسيلة، للبحث عن إنشاء أكبر تجمع سياسى دولى، للحصول على الحقوق أو المصالح الشخصية لهذه الدول بالطرق السلمية، وإضفاء المشروعية على مسلك هذه الدول، لما يرونه سبيلاً لتحقيق غايتهم أو مصالحهم.

ويتضح ذلك جلياً من تصريح واشنطن فى أول يناير ١٩٤٢، والذى أطلق عليه تصريح الأمم المتحدة، عندما وقّع ممثلو ست وعشرين دولة فى واشنطن تصريحاً مشتركاً، يتضمن اتفاقهم على إنشاء تنظيم، من أجل «الدفاع عن الحياة والحرية والاستقلال والحرية الدينية، بالاضافة إلى صيانة الحقوق الإنسانية والعدل»، «كما يتضمن اتفاقهم على استخدام كل إمكاناتهم العسكرية والاقتصادية ضد دول الأعداء، وعدم عقد صلح منفرد معهم»[1] وقد أبيح انضمام أى دولة إلى هذا التصريح، إذا كانت تقدم معونات فعلية ضد الهتلرية وأعوانها، وقد اقترح الرئيس «روزفلت» فى خطاب له، فى ٢١ أكتوبر ١٩٤٢ أمام مجلس العموم واللوردات البريطانى اطلاق اسم الأمم المتحدة على المنظمة المزمع قيامها، وقد رحّبت الأوساط البريطانية المسئولة بهذه التسمية على أساس أنها تؤكد أن المنظمة قامت نتيجة جهد مشترك أنقذ الإنسانية من هجمات النازية والفاشية»[2].

وتلا تصريح واشنطن، «تصريح موسكو فى ٣٠ أكتوبر ١٩٤٣، والذى أعلن فيه ممثلو الدول الأربع الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، والاتحاد السوفيتى، والصين) تعهدهم بإنشاء هيئة دولية عامة ودائمة، من أجل صيانة السلم والأمن الدوليين، وتستند إلى مبدأ المساواة فى السيادة، بين كافة الدول المحبة للسلام،

---

(١) المنظمات الدولية القسم الثانى – الأمم المتحدة – د./ مفيد شهاب ص ١٧٦ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق ص ١٧٨.

وتفتح عضويتها لكل هذه الدول كبيرة وصغيرة»[1]. ثم أصدر الرؤساء الثلاثة (روزفلت، وستالين، وتشرشل) في أول ديسمبر ١٩٤٣ تصريح طهران، أكدوا فيه على تضامنهم العسكري، والتنسيق الكامل بين هيئات أركان حرب العمليات العسكرية التابعة لدولهم، واعتمادهم على مساهمة ايران وغيرها من الأمم الصديقة المحبة للسلام، في اقامة السلام العالمي والأمن والتقدم بعد الحرب، وفقاً لمبادئ تصريح الأطلنطي.

أي أن أفكار هذه المنظمة نشأت عند الدول المتحالفة، في الحرب ضد ألمانيا وحلفائها، وكان محور هذه الفكرة استخدام كل إمكاناتهم العسكرية والاقتصادية ضد دول الأعداء، وعدم عقد صلح منفرد معهم، وفتحت الدول صاحبة الفكرة باب الإنضمام إليها لأي دولة، تقدم معونات فعلية ضد الهتلرية.

أي أن فكرة الأمم المتحدة في معناها العلمي، هي أقرب للتحالف السياسي بين الدول التي أضيرت أو خشيت أن تضار، من جراء الفكر الألماني، ولم تكن جماعاً لوفاق دولي بأي حال من الأحوال.

وتطورت الخطوات التي تنشئ الأمم المتحدة، من مرحلة التصريحات إلى مرحلة المؤتمرات، وعقد ممثلو (الصين) والاتحاد السوفيتي، وبريطانيا، والولايات المتحدة) في أغسطس ١٩٤٤ مؤتمراً في «دمبرتون أوكس»، للبحث في الأسس التي ستقوم عليها الهيئة العالمية المقرر إنشاؤها ونظام عملها، وقد أسفرت هذه الاجتماعات عما أطلق عليه «مقترحات دومبرتون أوكس» التي تضمنت توصيات خبراء الدول الكبرى، فيما يتعلق بأهداف ومبادئ الهيئة، والأسس التي يرون أن يقوم عليها نظام العمل.

وفي الفترة من ٤ إلى ١١ فبراير ١٩٤٥ عقد مؤتمر «يالتا»، بين (الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي، وبريطانيا) لبحث المسائل التي مازالت معلقة، وأهمها نظام التصويت في مجلس الأمن، وتعيين الأقاليم التي توضع تحت نظام الوصاية.

وقد رأى المؤتمر ضرورة البدء في الخطوات التنفيذية، لخروج الهيئة إلى حيز الوجود، وعليه تقرر الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي بالولايات المتحدة، في ٢٥/٤/١٩٤٥ تحضره الدول الموقعة على «تصريح الأمم المتحدة» في أول يناير ١٩٤٢ وتلك التي أعلنت الحرب على دول المحور، قبل أول مارس ١٩٤٥.

(١) المرجع السابق ص ١٧٩.

هذا وقد جاء فى قرارات مؤتمر يالتا : «لقد عقدنا العزم على أن ننشئ مع حلفائنا، فى أقرب فرصة ممكنة، هيئة دولية عامة، من أجل المحافظة على السلم والأمن، ونعتقد أن هذه الهيئة ضرورية، سواء لمنع الاعتداء أو لإزالة الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التى قد تؤدى إلى الحرب، وذلك بالتعاون الوثيق المستمر بين الشعوب المحبة للسلام» وأثناء اشتعال الحرب العالمية الثانية، إنعقد مؤتمر سان فرانسيسكو فى ٢٦ يونيو ١٩٤٥، بدعوة من الولايات المتحدة، ونيابة عن بريطانيا والاتحاد السوفيتى والصين، واستمر هذا المؤتمر لمدة شهرين، وضم خمسين دولة، وأقر المؤتمر نظام التصويت فى مجلس الأمن الذى خوّل حق الفيتو للدول الكبرى فقط.

وفى جلسة ٢٥ يونيو ١٩٤٥ أقر أعضاء المؤتمر ميثاق الأمم المتحدة، وقاموا بالتوقيع عليه يوم ٢٦ يونيو ١٩٤٥ ليصبح نافذ المفعول اعتباراً من ٢٤ أكتوبر ١٩٤٥.

وخرج ميثاق الأمم المتحدة إلى حيز الوجود، لتحقيق مصالح من أنشئوه بأفكارهم وأيديهم، ويحقق لهم ما يتغيونه، بأسلوب جديد وبطريقة جديدة.

وقد بدأ هذا الميثاق بحديث معسول، يجعل القارئ يعتقد أن هؤلاء البشر أقرب إلى المثالية والحكمة، من البحث عن تحقيق مصالحهم وطموحاتهم بطريقة ملتوية :

« نحن شعوب الأمم المتحدة، وقد آلينا على أنفسنا :

أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، التى فى خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف.

. . . .

وأن ندفع بالرقى الاجتماعى قُدُماً، وأن نرفع مستوى الحياة فى جو من الحرية أفسح، وفى سبيل هذه الغايات اعتزمنا :

أن نأخذ أنفسنا بالتسامح، وأن نعيش معاً فى سلام وحسن جوار، وأن نضّم قوانا كى نحتفظ بالسلم والأمن الدولى، وأن نكفل بقبولنا مبادئ معينة، ورسم الخطط اللازمة لها وألا نستخدم القوة المسلحة فى غير المصلحة المشتركة، وأن نستخدم الأداة الدولية فى ترقية الشئون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها، ولهذا فإن حكوماتنا المختلفة على يد مندوبيها. . . وقد ارتضت ميثاق الأمم هذا، وأنشأت

بمقتضاه هيئة دولية تسمى «الأمم المتحدة»[1] ولايغيب عن الأذهان، ونحن بصدد تقييم النهج السياسى للأمم المتحدة، أن نشير إلى الحقائق الآتية : -

(أ) أن أصحاب فكرة الأمم المتحدة هى الدول التى اكتوت بنار الحرب العالمية الأولى والثانية، وتكبدت خسائر هائلة فى هذه الحروب.

(ب) أن أصحاب الأفكار التى بنى عليها ميثاق الأمم المتحدة هى الدول الكبرى، التى تملك ترسانات هائلة من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية.

(جـ) أن الدول التى شاركت فى وضع ميثاق الأمم المتحدة هى الدول التى حاربت دول المحور، وأخرى أعلنت الحرب عليها.

(د) أن معظم دول العالم الإسلامى فى هذا الوقت كانت خاضعة تحت الاحتلال الأوربى، ولم يكن للصوت الاسلامى رأى فى الميثاق.

وعند استقراء ديباجة الميثاق، نجد أن واضعيه قد أرادوا إيهام العالم أن هذا الميثاق وضع بمعرفة شعوب العالم، أو حسب ما ورد فى متن الديباجة : «نحن شعوب الأمم المتحدة»، فى حين أنه تم وضعه بمعرفة مجموعة من الدول، تبنت سياسة واحدة أوجدت توافقاً بين سياستها، إبان الحرب العالمية الأولى والثانية، حال تعاملها مع مجموعة أخرى من الدول، ناصبتها العداء وهى دول المحور.

وقد تعهد واضعو الميثاق ذكر ألفاظ رنانة غير حقيقة، مثل : «نحن شعوب» فى حين أن هذا الميثاق لم يعرض على أى من الشعوب، ولم يتم الاستفتاء عليه أو تقييمه عن طريق شعب أى دولة، ولادخل للشعوب فى وضعه أو تقنينه، وإنما وضعته حكومات كانت شعوبها فى غمرة الحرب والقتال، وكان من الأجدى لها أن تقول نحن «حكومات».

ومن ناحية أخرى أراد واضعو الميثاق أن يوهموا القارئ بأن واضع الميثاق هو «الأمم المتحدة»، وإنما وضع الميثاق بمعرفة الدول الكبرى، وموافقة الدول التى أعلنت الحرب على دول المحور، وكان من الأجدى أن تذكر الحقيقة : «نحن الدول الكبرى والدول التى أعلنت الحرب على دول المحور».

---

(1) ديباجة ميثاق الأمم المتحدة الصادر فى سان فرانسيسكو فى ٢٦ يونيو ١٩٤٥ ليكون نافذ المفعول فى ٢٤ أكتوبر ١٩٤٥ بتمام إيداع التصديقات عليه لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من قبل الدول الخمس الكبرى وأغلبية الدولى الأخرى.

وإن هذه الدول لـم تكن متـحدة فى يوم من الأيـام، وإن كلمة «الأمم المـتحدة»، وهم كبير وخطأ جسيم، فلم تكن الدول الكبرى فى يوم من الأيام متحدة، ولا الدول التى أعلنت الحرب على دول المحور، وإنما كان هنـاك فقط توافق فى الأفكار السياسية لهذه الدول فى مرحلة من المراحل، ولكـن واضع الميثاق أراد أن يوهم أن هذا الميثاق تم وضعه بمعرفة دول العـالم قاطبة، أو بمباركة منها، ولكن الحقـيقة أن هذا الميثاق تم وضعه لحماية مصالح معينة، لدول تربطها مصالح مشتركة.

وقد قطعـت العبارة التاليـة فى الميثاق، بأن هنـاك مصالح مشتركـة بين هذه الدول «وأن نكفل بقبولنا مبادئ معينة، ورسم الخطط اللازمة لها، ألا نستخدم القوة المسلحة فى غير المصلحة المشتركة».

والأقرب إلـى المنطق أن هـذه الدول، التى خـاضت غمار الحـرب العالميـة الأولى والثانية، قـد تأكدت أن القوة لاتحقق طموحـاتها، وأن الطريق الدبلـوماسى أو إضفاء الشـرعية علـى مسالـك الدول يمكنـه أن يحقق طـموحاتـها، دون الخوض فى غـمار الحروب.

فالدول الكبرى قويـة، ولكن هذه القوة لابد لها من المساندة الـسياسية، أو الدعم السياسى لتحقيق غايتها وطموحاتها، فى نطاق المصلحة المشتركة للدول الكبرى.

فكان لزاماً على الدول الكبرى، وهى فى غمرة الحروب، وبعد أن فقدت كل عزيز لديها، أن تنشئ منظـمة سياسية، تملك وحدها مقدراتها، تمدها فـقط بالدعم السياسى أو الشرعى، الذى يمكن هذه الدول من تحقيق مصـالحها، فى جو من الشرعية الدولية التى تطلبها هذه المصالح، دون أن تعكر صفو دولة أخرى أو تسئ إليها ولو بقليل من الإساءة، فى نطاق المصالح المتبادلة.

أو بمعنى أدق إنشاء منظمة دولية، تبـيح لكل دولة كبرى الاطلاع على نوايا الدول الكبرى الأخرى وطموحاتها ومصالحها، وتـكون حائلاً بينهم دون نشوب حرب عالمية ثالثة، وتحقق مصالحهم فى نطاق الشرعية الدولية.

وبالفعل يؤكد الـواقع العملى عدم نشوب حرب عالمية ثالـثة، من بعد نشأة «الأمم المتحدة»، بالـرغم من اشتراك معظم الدولى الـكبرى أوجميعها، فى حروب اقـليمية تحقيقاً لمصالحها[1].

ويمكن القول بـأن الأمم المتحدة أنشأتها الـدول الكبرى، لمصلحة الـدول الكبرى، وحفاظاً على نفسها من مغبة الصدام النووى.

ثانياً : النهج السياسى للأمم المتحدة :

من الممكن استخـلاص النهج السياسى للأمم المتحدة، مـن الظروف التى أحاطت بنشأة المـنظمة المسمـاة بالدولية، وبما تم الإفصـاح عنه، مما كان يدور فـى خلد هذه الدول التى أنشأت المنـظمة، وأطلقوا عليه «ميثاق الأمم المتـحدة» فهو الأثر الذى يدل دلالة قاطعة على مـا جال فى فكر واضعى الميثاق، دون مغالاة أو تـزيد، وفى جملة الحديث بعد عرض حقيقة الأمم المتحدة، يمـكن القول بأن ميثاق الأمم المتحدة قد تمت صياغته فى فترة زمنية، ساد الظلام فيها معظم دول العالم الإسلامى، بعد أن انهارت دولة الخلافة العثمانية، وتعرضت معظم الدول الإسلامية للاحتلال الأوربى، وتعرض أهلها لحملة من نهب الثروات، وهذا الظلام لم تـشهده أمة في العالم مثلها من قبل، ولم يكن للدول الإسـلامية أى دور يذكر فى وضع ميثاق الأمم المتـحدة، إلا بطريقة عرضية لاتذكر، ولم يكن لمصالح الدول الإسلامـية أية قيمة تذكر عند الدول واضعة ميثاق الأمم المتحدة.

(أ) اعتماد مبدأ التفرقة بين الدول على أساس القوة فى ميثاق الأمم المتحدة :

- (عدم المساواة بين الدول)

إن الدول التى اقـترحت أصلا انشاء المنـظمة الدولية، لم يـكن فى مخيلتـها مبدأ المساواة بين الدول المشتركة، أو التى ستشترك فـى هذه المنظمة، وهذا بالقطع ثابت مما كان يدور فى خـلد هذه الدول، وهى تضع ميـثاق المنظمة الدوليـة، خاصة وأن هذه الدول كانـت تمثل فقط فريـقاً من دول العالم، وكـان على الجانب الآخر فـريق آخر

---

(١) حاربت أمريكا فيتنام، وحاربت انجلترا الأرجنتين، وحاربت روسيا أفغانستان، ولم تنشأ حرب عالمية وطرحت كل هذه الموضوعات على الأمم المتحدة.

يناصبها العداء، أو لايتعاون معها ويعمل ضدها، فكان من الطبيعى أن يكون الميثاق لمصلحة الفريق الأول، وضد الفريق الثانى.

وعليه برز فى الميثاق فى أكثر من موضع عبارة «الدول الأعداء»، وكان المقصود منها الدول التى كانت تحارب، أو تتعاون فى الحرب ضد دول الحلفاء.

فكان من الطبيعى أن تتعارض مصالح هذه الدول، مع مصالح الدول واضعة الميثاق، وبرز التعارض فى المصلحة فى متن نصوص الميثاق، وظلت هذه النصوص على حالها حتى الآن، دون تغيير.

وعليه تكون العبارة الواردة فى أول ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، والتى نصها : «نحن شعوب الأمم المتحدة قد آلينا على أنفسنا : أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، التى فى خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً، يعجز عنها الوصف» لاتُعبِّر عن كل شعوب الأمم المتحدة، وإنما فقط تعبر عن حكومات الدول واضعة الميثاق، وهى دول الحلفاء ومن تعاون معها.

أما الدول الأخرى فلم يكن لهم أى دور فى وضع هذا الميثاق، وبالتالى فإن هذا الميثاق لايمكن أن يتحدث عن هذه الشعوب، من قريب أو من بعيد، لأنه لم يكن لهذه الدول أى دور إيجابى أو سلبى فى وضع هذا الميثاق.

ومن ذلك يمكن القول بأن الميثاق لايمثل شعوب الأمم المتحدة، وأن هذه العبارة نظرية فقط، ولاتمثل الواقع العملى.

ولما كان الميثاق قد تم وضعه بمعرفة فريق من الأمم، تتعارض مصالحه مع فريق آخر، فقد كان لذلك صدى فى نهج الميثاق، وعبرت عنه مواده، مما أرسى مبدأ التفرقة بين شعوب العالم فى متن ميثاق الأمم المتحدة، ويظهر ذلك بجلاء فى متن المواد التالية :

المادة / .... الثالثة والخمسون من الميثاق :

١ - « . . . غير أنه لايجوز القيام بأى عمل من أعمال القسر، بمقتضى التنظيمات الإقليمية، أو على يد التوكيلات الاقليمية بدون إذن مجلس الأمن، ويستثنى مما تقدم التدابير التى تُتخذ ضد أية دولة من دول الأعداء، المعرّفة فى الفقرة الثانية فى هذه المادة، وهى المنصوص عليها فى المادة ١٠٧، أو التدابير التى يكون قد

قُصد بها فى التنظيمات الاقليميـة، منع تجدُّد سياسة العدوان من جانب دولة من تلك الدول. . .».

٢ - تنطبق عبارة «الدول المعادية»، المذكورة فى الفقرة الأولى من هذه المادة، على أية دولة كانـت فى الحرب العالميـة الثانية، من أعـداء أية دولة موقعة عـلى هذا الميثاق.

وتقضى المادة السابعة بعد المائة بأنه :

« ليس فى هذا الميـثاق ما يبطل أو يمنع أى عمل ازاء دولة، كـانت فى أثناء الحرب العالمية الـثانية معادية لاحدى الدول الموقـعة على هذا الميثاق، إذا كان هـذا العمل قد اتخذ أو رخّص به، نتيجة لتلك الحرب من قبل الحكومات المسئولة عن هذا العمل.

وهذه النصوص تقطع بجلاء أن شعوب الأمم لم تضع هذا الميثاق، لأنه أُهدر مبدأ المساواة بين الأمم والشعوب، وكـان فقط بمثابة نهج سياسى لحلـف أو تجمع سياسى، ضد تجمع سـياسى آخر، استهدف واضـعوه خلق عمق سيـاسى استراتيجى لمـبادئهم وأفكارهم، عـلى حساب من ينـاصبونهم العداء، فـقد أباحت الدول واضعـة الميثاق اتخاذ التدابير ضد دول الأعداء، وقيدت اتخاذ التدابير ضد الدول واضعة الميثاق، وقد تكون هذه التدابير عملاً من أعمال العدوان أو القرصنة، حيث لم يوضح الميثاق أبعاد وحدود هذه التدابير.

وإطلاق الميثاق اتـخاذ ما أسماه بالتدابـير ضد الدول، التى كانت تـتعاون مع دول المحور أو دول المحـور دون إذن المجلس. يؤكـد بالدلـيل القـاطع مبدأ الـتفرقـة بين الشعـوب، وعدم دولية ميـثاق الأمم المتحدة، ويؤكـد أن هذا الميثاق مـا هو إلا إطار قانونى لتحـالف سياسى، من أجل تحقيق مصالـح عسكرية سياسية معيـنة، علماً بأن هذه الدول التى تتفق فـى المصالح أنيط بها فقط، وعن طريق المعـمول به فى مجلس الأمن تحديد مفهوم الـعدوان، وبيان ما اذا كان العمل يهدد السـلم أو يخل به، حيث قضت المادة التاسعة والثلاثون من الميثاق.

« يقرر مجلس الأمن مـا إذا كان قد وقـع تهـديد للســلم أو إخلال به، أو كان ما وقع عملاً من أعمال الـعدوان، ويقدم فى ذلك توصياته أو يقر مـا يجب اتخاذه من التدابيـر، طبقاً لأحكام المادتين ٤١، ٤٢ لحـفظ السلم والأمن الدولـى أو اعادته إلى نصابه». وتـذكر هذه المادة بطريـقة قاطعة، أن ميـثاق الأمم المتحدة يدعـم مبدأ عدم

المساواة بين الدول، ويمكن أن نزيد على ذلك بالقول بأن الميثاق يشكل مصدراً من مصادر الإرهاب للدول، التى لاتملك مقاعد دائمة فى مجلس الأمن، أو التى تناصب الدول الكبرى العداء، أو تناصبها الدول الكبرى العداء.

حيث جعل هذا النص مجلس الأمن وحده جهة فقهية، تملك حق الفتوى التى لايملك الاعتراض عليها أحد، فى خصوص تعريف أعمال العدوان، والأعمال التى تهدد الأمن والسلم الدولى. وبالقطع فإن مقدرات الأمور فى مجلس الأمن بيد الدول، صاحبة حق الفيتو، فإذا ما أصدرت الدول الكبرى فتوى عن طريق مجلس الأمن بأن دولة من الدول تقوم بعمل من أعمال العدوان، أوتهدد السلم والأمن الدولى، فإن هذه الدولة يقضى عليها بما يشبه الموت المدنى.

مثل الذى يحدث للتاجر المفلس، حسب نصوص القانون التجارى المصرى وتفقد إرادتها كدولة، ويدمر اقتصادها، ويموت شعبها جوعاً، مثل الذى حدث مع الشقيقة ليبيا، فى مشكلتها مع أمريكا وفرنسا وبريطانيا، وبما سموه قضية «لوكربى»، حيث أفتى مجلس الأمن بأن ليبيا هى المسئولة عن تدمير الطائرة الأمريكية فوق لوكربى، دون سماع دفاع ليبيا، وقضى ضدها بعقوبات اقتصادية، جعلت قائدها لايستطيع التنقل بالطائرة داخل بلاده، وحتى المرضى والعجائز لم يتمكنوا من قضاء فريضة الحج، بدعوى أنها دولة تتبنى عملاً من أعمال العدوان، التى تهدد السلم الدولى.

وإعطاء النص مجلس الأمن وضع هذه المعايير «تحديد أعمال العدوان» دون إعطائه للجمعية العامة للأمم المتحدة، يشكل سابقة خطيرة تفرق بين الدول فى السيادة داخل الأمم المتحدة، لأن النص يكون بذلك قد قصر هذا الحق على الدول الكبرى وحدها، وهى صاحبة المصالح فى أنحاء العالم، ويمكّن هذا النص الدول الكبرى من استغلال الدول الأخرى، التى لاتملك مقاعد دائمة فى مجلس الأمن، ويعرض مصالح الأخيرة للخطر، وذلك لإمكانية تفسير الدول الكبرى هذه الأعمال وفقاً لمصالحها وأهوائها، ويرسى هذا النص مبدأ عدم المساواة بين الدول، ويؤكد أن الأمم المتحدة لاتمثل شعوب العالم، وإنما فقط تمثل مصالح حكومات الدول الكبرى، ويؤدى النص إلى إرهاب الدول الأخرى، من خشية تعمد الدول الكبرى إلصاق تهمة من التهم بها والحصول على فتوى بأن هذه التهمة تمثل عملاً من أعمال العدوان، أوتعرض السلم الدولى للخطر، باعتبار ذلك سبيلاً لتحقيق مصالح الدول الكبرى، على حساب الشعوب

الأخرى، وقد أثبت الواقع العملى حقيقة ما دار فى ذهن الدول الكبرى، عند وضع هذا النص، لاستغلاله لتحقيق مصالحهم، مثل الذى يحدث الآن مع ليبيا، والسابق الإشارة إليه، ومثل ما حدث أيضاً مع العراق بعد انتهاء حرب الخليج، وما تلمح به أمريكا ضد إيران والسودان، من الادعاء بأنهما من الدول المؤيدة للإرهاب، حتى تتمكن أمريكا من الحصول على قرار من مجلس الأمن، بناء على فتوى من الدول الكبرى بأن الإرهاب يشكّل عملاً يؤثر على السلم والأمن فى العالم، وتطالب بتطبيق المادتين ٤١، ٤٢ من الميثاق، وبذلك تستطيع أمريكا، كما فعلت مع ليبيا والعراق، أن تحارب الدول الإسلامية فقط بميثاق الأمم المتحدة، وهى متربعة فى دارها.

مما يؤكد أن واضعى هذا النص عنصريون، لايطبقون المساواة بين الدول، وقد وضعوا الميثاق فقط وطوعوا نصوصه فى النظام، الذى يضمن تسلطهم على الدول واستغلالها لمصلحتهم.

ومن ناحية أخرى فإن الثابت فى متن ميثاق الأمم المتحدة أنه قد فرق أيضاً بطريقة مزرية، بين الدول الكبرى والدول الأخرى، التى تحالفت معها فى الحرب، والدول التى انضمت للميثاق، وجعل الدول الكبرى فى جانب، وبقية الدول الأخرى فى جانب آخر، وجعل الدول الكبرى بمثابة المحكمة ذات الهيئة الواحدة، غير القابلة للرد أو العزل أو المخاصمة، والتى تتحكم فى قرار مجلس الأمن الدولى، وأوجد الميثاق حداً ادنى من التفاهم بين الدول الكبرى، يجعل كلاً منها فى حاجة إلى الأخرى، تحقيقاً لمبدأ المصالح المتبادلة، وأوجد ما يسمى بالحد الأدنى من الوفاق الدولى، وعلى حساب الدول الأخرى.

وقد ظهرت هذه التفرقة فى نص المواد التالية :

حيث تنص المادة / الثالثة والعشرون على الآتى :

١ - يتألف مجلس الأمن من خمسة عشر عضواً من «الأمم المتحدة»، وتكون جمهورية الصين وفرنسا، وروسيا الاتحادية، والمملكة المتحدة، وبريطانيا العظمى، وشمال إيرلندا، ،والولايات المتحدة الأمريكية أعضاء دائمين فيه.

وتنتخب الجمعية العامة عشرة أعضاء آخرين، من الأمم المتحدة، ليكونوا أعضاء غير دائمين فى المجلس.

وتقضى المادة (٢٣/ ٢) من الميثاق بأن :

«ينتخب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين لمدة سنتين، على أن يختار فى أول انتخاب للأعضاء غير الدائمين خمسة منهم، لمدة سنة واحدة، والعضو الذى انتهت مدته لايجوز انتخابه على الفور.

وتقضى المادة السابعة والعشرون بأن :

١ - يكون لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن صوت واحد.

٢ - تصدر قرارات مجلس الأمن فى المسائل الإجرائية بموافقة تسعة من أعضائه.

٣ - تصدر قرارات مجلس الأمن فى المسائل الأخرى كافة بموافقة أصوات تسعة من أعضائه، يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة، بشرط أنه فى القرارات المتخذة تطبيقاً لأحكام الفصل السادس، والفقرة الثالثة من المادة (٥٢)، يمتنع من كان طرفاً فى النزاع عن التصويت.

ويلاحظ أن نص المادة (٢٣/ ١) من الميثاق، قد فرق بين الدول الموقعة للميثاق فى مجلس الأمن، وجعل منهم أعضاء دائمين فى المجلس، وأعضاء غير دائمين، وقصر النص العضوية الدائمة على الدول الكبرى وحدها، أى جعل معيار القوة أساساً للتفرقة بين الدول، وجعل للدول الكبرى مقاعد دائمة مدى الحياة، أما الدول الأخرى فجعل مقاعدها مؤقتة بفترة زمنية محددة، ويتم اختيارها طبقاً لشروط معينة، وبعدد معين لاتتعداه. وضمن ميثاق الأمم المتحدة للدول الكبرى استمراريتها فى شغل المقاعد الدائمة فى مجلس الأمن، وعدم تركها لأى سبب، عندما أوجد الميثاق نصاً آخر، يحرم تعديل نصوصه إلا بإجماع الدول الكبرى.

حيث قضت المادة الثامنة بعد المائة من الميثاق بأن :

«تسرى التعديلات التى تدخل على هذا الميثاق على جميع أعضاء الأمم المتحدة» إذا صدرت بموافقة ثلثى أعضاء الجمعية العامة، وصادق عليها ثلثا أعضاء «الأمم المتحدة» ومن بينهم جميع أعضاء المجلس الدائمين، وفقاً للأوضاع الدستورية فى كل دولة.

وهذا النص يقطع بعدم إمكانية تعديل نصوص الميثاق، دون إجماع الدول الكبرى، وبذلك تضمن الدول الكبرى استمراريتها فى شغل المقاعد الدائمة فى مجلس الأمن، والتمتع بالمزايا التى تعود عليها من جراء هذه المقاعد، والتى تضمن تحكّمها فى

القرارات التى تصدر من مجلس الأمن، وخاصة فى المسائل غير الإجرائية.

وانطلاقاً من التفرقة بين الدول الواردة فى نص المادة ٢٣/١ من ميثاق الأمم المتحدة، والتى فرقت بين الدول الكبرى والدول الأخرى فى مجلس الأمن، وأعطت للأولى عضوية دائمة، وأعطت الثانية عضوية مؤقتة طبقاً لشروط. أكدت المادة (٢٧) من ذات الميثاق على هذه التفرقة، وأعطت أهمية أخرى للدول صاحبة العضوية الدائمة فى التصويت فى المجلس، وأوجبت الفقرة الثانية من المادة المذكورة ضرورة صدور قرارات مجلس الأمن، فى المسائل غير الإجرائية، بموافقة جميع الدول ذات المقاعد الدائمة (الدول الكبرى). وعليه لايمكن صدور قرار من مجلس الأمن فى المسائل غير الإجرائية إذا اعترضت عليه دولة من الدول الكبرى.

وأطلق على هذا الحق الذى منحه هذا النص للدول الكبرى «حق الفيتو» أو «حق الاعتراض»، حسب مادرج عليه عرف مجلس الأمن فى الناحية العملية، ويؤكد ذلك تحكم الدول الكبرى فى قرارات مجلس الأمن، فعندما تتفق على مصلحة معينة، أو يكون لها جميعاً الحد الأدنى من المصلحة يصدر القرار، وإذا ما كان القرار ضد مصلحة أى دولة منها لايصدر القرار.

وعليه مكّن ميثاق الأمم المتحدة الدول الكبرى من إيجاد صيغة للوفاق فيما بينها، وهو ،وفاق المصالح والتبادل النفعى للمصلحة، بين هذه الدول استناداً إلى تأثيرها على القرار فى مجلس الأمن.

ومن ثم استطاعت الدول الكبرى تحقيق مصالحها فيما بينها، استناداً إلى أهمية عضويتها فى مجلس الأمن.

وقد ظهر ذلك جلياً عندما تعرض الاتحاد السوفيتى لأزمة اقتصادية طاحنة، أدت إلى تفككه وكان حليفاً قوياً للعراق، ولظروفه الاقتصادية الطاحنة، وحاجته الملحة إلى أمريكا، لدعمه مادياً عن طريق حلفائها صوّت ضد العراق فى مجلس الأمن، ولم يستخدم «حَق الفيتو»، وكان ذلك بمثابة قربان من روسيا الاتحادية للمعسكر الغربى، للتقرب منه وخطب وده، والإيحاء بالسعى لانتهاج المسلك الغربى.

وبذلك تكون الدول الكبرى واضعة الميثاق قد أعطت لنفسها حقوقاً، مكنتها من التحكم فى قرارات مجلس الأمن، والتحكم فى وضع تعريف للعدوان أو الأعمال التى تهدد السلم، وسلبت من جميع الدول هذا الحق واستأثرت لنفسها بالتحكم فى

تغيير الميثاق، وتكون بذلك قد أرست قواعد التفرقة بين الشعوب التى شاركت فى وضع الميثاق، والأخرى التى لم تشارك فيه، وبين الشعوب القوية التى شاركت فى الميثاق، والأخرى غير القوية التى شاركت فيه أيضاً. ومن ثم فإن النصوص الواردة فى متن الميثاق، والتى تشير إلى المساواة بين الشعوب، إنما هى فقط نصوص للمغالطة، وتقطع بحقيقة النهج السياسى للدول واضعة الميثاق، من اعتمادها على المغالطة والتضليل، وعدم احترامها لإرادات الشعوب، واستهزائها بمقدرات شعوب العالم الأخرى، حيث ذكر فى باب مقاصد الأمم المتحدة النصوص التالية :

فتقضى المادة الأولى الفقرة الثانية من الميثاق فى حديثها عن مقاصد الأمم المتحدة بالآتى :

« إنماء العلاقات الدولية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذى يقضى للشعوب بحقوق متساوية، ويجعل لها تقرير مصيرها، واتخاذ التدابير الأخرى لتعزيز السلم العام».

وتقضى المادة الثانية الفقرة الأولى من الميثاق بأن :

١ - تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها.

ويجب على الدول الإسلامية أن تعلم جيداً موضع قدمها، فى هذه المنظمة الدولية المزعومة، وألا تترك شعوبها عرضة للابتزاز، بمعرفة هذه المنظمة، والوقوف على غايتها ونهجها السياسى فالعالم الإسلامى ملئ بأساتذة القانون الدولى، الذين يستطيعون من واقع علمهم وخبرتهم أن يكشفوا بوضوح الوجه القبيح للمنظمة الدولية، وخطورتها على الدول الإسلامية، من واقع الحقوق الممنوحة للدول الكبرى، التى تتمتع بالقرار في مجلس الأمن، وجميع هذه الدول لاتدين بالإسلام، ولاتحترم مبادئه ولاحتى شعوبه، ووجود الدول الإسلامية فى هذه المنظمة بهذه الكيفية يجعلها تقبل الهيمنة على مصالحها بمعرفة الدول الكبرى.

وان كان لابد من وجودها فيجب منح عدد من الدول الإسلامية، يتساوى مع الدول الكبرى الأخرى حق الفيتو، أو إطلاق العضوية فى مجلس الأمن لجميع الدول سواء بسواء، وحرمان الدول الكبرى حق الفيتو، وإلا فيجب على الحكومات الإسلامية ترك هذه المهزلة الدولية لأصحابها الذين أوجدوها حفاظاً على الشعوب الإسلامية ورقيها وتقدمها.

(ب) هيمنة الدول الكبرى على العالم وتقليص سيادة الدول :

لم تستطع الدول الكبرى كثيراً إخفـاء ما كان يدور بخلدها وهى تضع ميثاق الأمم المتحدة، وقد استطاعت الأيام أن تكشف بجـلاء ما كانت تحتويه صفحات الماضى من النهج السياسى لما يسمى بالأمم المتحدة.

وأوضحت الأيام بوضوح أن واضعى الميثاق قد تعمـدوا إرساء مبدأ التفرقة والتمييز بين الدول على أساس القوة، وكان للقوة عامـل كبير عند وضع الميثاق، حيث وزعت الحقوق على الدول بقدر قوتها.

وظفـرت الدول الـكبرى صـاحبـة الاقتراح بـنصـيب الأسد مـن هذه الحـقوق، فاستطاعت أن تحصـل على حق الفيتو، لكونها دولاً كبرى، وحـصلت على حق آخر خطير لكونها أصبحت صاحبة حق الفيتو، فأصبح لها وحدها حق التحكم فى اصدار القرارات فى مجلس الأمن، الذى له وحده تقريـر ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به، أو كان ما وقع عملاً من أعـمال العدوان أم لا، أى أن الدول الكبرى هى التى تقرر أعمال العدوان والأعمال التى تهدد السلم والأمن الدوليين.

وأرسى الميثاق التفرقة بين الدول الكبرى والدول الأخرى، وأرسى أيضاً التفرقة بين الدول التـى كانت حليـفة فى الحرب ومن سـاعدوها، والدول التـى كانت تناصـبهم العداء، وأطلق على الأخيرة الدول الأعداء.

ولـم يكن ذلك الأمر شافـياً لصدور الدول الكبرى، وكانت على مـايبدو تفكر في الهيمنة على دول العالم من خلال ميثاق سـلمى تلتزم به الدول، بل وترتضى بمقتضى التوقيع عليه بهيمنة الدول الكبرى عليها والحد من سيادتها، حيث قضت المادة الخامسة والعشرون من الميثاق بأن :

«يتعهد أعـضاء «الأمم المتحدة» بقبول قـرارات مجلس الأمن، وتنفيـذها وفق هذا الميثاق».

أى أن جميـع الدول المشتـركة في المنظـمة الدوليـة، تفرض على نـفسها بـإرادتها الالتزام بقبول القـرارات التى يصدرها مجلس الأمن، حتى ولـو كانت هذه القرارات صادرة ضد مـصلحة الدول الموقـعة على الميثـاق، وضد مبادئهـا وظروفها وعقيـدتها والتزاماتها الإقليمية.

وعلى ذلك يمكن القول بأن المنظمة الدولية هي هيئة أعلى من الدول، وسلطات هذه الهيئة أكبر من سلطات الدول ذاتها.

فلم يقض النص بتعليق هذا التعهد إذا ما كان قرار مجلس الأمن ضد دستور الدولة أو عقيدتها الدينية، أو إرادة شعبها أو التزاماتها مع الدول الأخرى، وإنما قرر أن قبول القرارات يكون وفق ميثاق الأمم المتحدة، وعليه تكون سيادة الدول منقوصة أمام قرارات مجلس الأمن الدولي، ولا بديل أمام الدول إلا الوفاء بالتزامها بقبول قرار مجلس الأمن، طالما وقعت على ميثاق الأمم المتحدة.

ومن هذه الزاوية فقط يجب الوقوف على طبيعة قرارات مجلس الأمن، خاصة وأنه طبقاً للسابق بيانه فإن الدول الكبرى هي التي تهيمن على القرار في مجلس الأمن الدولي طبقاً لنص المادة ٢٣ والمادة ٢٧ من الميثاق، فقد أعطت الأولى للدول الكبرى المقاعد الدائمة التي لايجوز تعديلها ولاتبديلها ولاتغييرها، وأعطت الثانية لهذه الدول حق الفيتو، وضرورة صدور القرارات من مجلس الأمن بموافقة الدول الكبرى مجتمعة، هذا بالاضافة إلى اعطاء مجلس الأمن وحده الحق في تحديد مسائل العدوان، والمسائل التي تعرض السلم والأمن الدولي للخطر.

فقد استطاعت الدول الكبرى من خلال الحبكة القانونية للنصوص الواردة في الميثاق، وخاصة المتعلقة منها بمجلس الأمن أن تجعل لنفسها وضعاً متميزاً وفريداً، يجعلها تملك مقدرات الأمور في العالم.

١ - الحد من عضوية الدول في مجلس الأمن، والاحتفاظ لنفسها بمقاعد دائمة لضمان التحكم في بؤرة التوتر في العالم، فقد قضت المادة ١/٢٣ من الميثاق بأن :

«يتألف مجلس الأمن من خمسة عشر عضواً من «الأمم المتحدة»، وتكون (جمهورية الصين، وفرنسا، وروسيا الاتحادية، والمملكة المتحدة، وبريطانيا العظمى، وشمال ايرلندا، والولايات المتحدة الأمريكية) أعضاء دائمين فيه، وتنتخب الجمعية العامة عشرة أعضاء آخرين من الأمم المتحدة، ليكونوا أعضاء غير دائمين في المجلس.

ويراعى في ذلك بوجه خاص وقبل كل شئ مساهمة أعضاء «الأمم المتحدة» في حفظ السلم والأمن الدولي، وفي مقاصد الهيئة الأخرى، كما يراعى أيضاً التوزيع الجغرافي العادل.

٢ - ينتخب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين لمدة سنتين، على أن يختار فى أول انتخاب للأعضاء غير الدائمين خمسة منهم لمدة سنة واحدة، والعضو الذى انتهت مدته لا يجوز اعادة انتخابه على الفور.

٣ - يكون لكل عضو فى مجلس الأمن مندوب واحد.

ويظهر من هذا النص أنه يسلب كل دول العالم الحق فى عضويتهم الدائمة فى مجلس الأمن الدولى، عدا الدول الكبرى، ويجعل هذه العضوية مقيدة بمصلحة الدول الكبرى، بطريقة غير منطقية وغير مقبولة، فهى مؤقتة، ولعدد معين من الدول، وحسب التوزيع الجغرافى، والعلة من النص واضحة، حيث تردد في متنه عبارة لاتتسق مع السير الطبيعى للنص، وهى «ويراعى فى ذلك بوجه خاص وقبل كل شئ مساهمة أعضاء «الأمم المتحدة» فى حفظ السلم والأمن الدولى، وفى مقاصد الهيئة الأخرى».

وقد رددت هذه العبارة للَفْت النظر عن إعطاء الدول الكبرى مقاعد دائمة فى مجلس الزمن، والحد من عضوية الدول الأخرى فيه، وللإيهام بأن مسئولية المجلس فى حفظ السلم والأمن من المسئوليات الجسيمة التى تقع على عاتق الدول الكبرى وحدها.

أما الحقيقة من وراء النص بقصر العضوية الدائمة على الدول الكبرى، والحد من عضوية الدول الأخرى، وجعلها مؤقتة فهى اسناد أمور العالم الهامة إلى الدول الكبرى دون الدول الأخرى، لإرساء مبادئ الهيمنة الدولية، والتفرد بتقرير مصير العالم، والحد من تدخل الدول الأخرى في المسائل الحيوية العالمية، فلايمكن لدولة ذات عضوية مؤقتة تستمر سنتين فقط، أن تعطى رأياً فى مسألة تعرض على المجلس وتحتاج فى بحثها إلى عدة سنين، فمن الطبيعى أن تترك الدولة ذات العضوية المؤقتة مقعدها بعد عامين، ومن الطبيعى أيضاً أن لاتعير المسائل التى تحتاج إلى البحث عدة سنين أى اهتمام، ويفرض الواقع العملى أن تكون هذه المسائل من نصيب الدول الكبرى وحدها.

وعليه تستأثر الدول الكبرى بالهيمنة على القرار فى مسائل النزاع الهامة، التى تأخذ من الوقت الكثير أمام مجلس الأمن.

ومن المنطقى أيضاً أن يؤثر ضيق المدة بالنسبة للدول صاحبة المقاعد المؤقتة على

دراستها للمسائل المعروضة عليها، وتجعل رؤيتها لها سطحية غير عميقة، وتجعل قرارها فقط مستنداً إلى ظروفها وعلاقتها بالدول الكبرى، أوبالدول صاحبة النزاع المعروض، الأمر الذى يؤدى إلى التحزب فى الرأى، حسب المصلحة، وليس حسب وجه الحق فى المسألة المعروضة على المجلس.

ويمكن القطع بأن الدول التى لاتملك مقاعد دائمة فى مجلس الأمن هى دول هامشية فى هذا المكان بالذات، ولاتملك القدرة على التأثير في القرار المسمى بالدولى، من واقع الهيكل التنظيمى للمنظمة المسماة بالدولية، خاصة وأن الدول الكبرى بموجب الميثاق وعند التوقيع عليه تملك مايسمى بحق الاعتراض أو الفيتو، الذى لايسمح بتمرير قرار عبر المنظمة الدولية إلا إذا كان على هوى الدول الكبرى.

حيث قضت المادة (٣/٢٧ من الميثاق بأن :

« تصدر قرارات مجلس الأمن فى المسائل الأخرى كافة بموافقة أصوات تسعة من أعضائه، يكون من بينها الأعضاء الدائمين متفقة. . . »

وأوجد الواقع العلمى للدول النووية ذات المقاعد الدائمة فى مجلس الأمن، وصاحبة حق الفيتو أهمية خاصة فى القرار المسمى بالدولى، وأصبح لهذه الدول علاقة مباشرة أو غير مباشرة بأماكن التوتر فى العالم، لوجود الحاجة الشديدة لأى دولة صاحبة نزاع أو مشكلة لدولة من الدول الكبرى أو أكثر، حتى تضمن لنفسها صدور قرار لمصلحتها أو تمنع صدور قرار ضدها فى شأن مشكلتها المعروضة على مجلس الأمن، حتى الدول الكبرى أصبح كل منها فى حاجة إلى الأخرى، للوصول إلى حد أدنى من الاتفاق فيما بينها، حفاظاً على المصالح الشخصية لكل دولة، حتى لاتستخدم دولة حق الفيتو فى أمر يتعلق بمصلحة مباشرة أو غير مباشرة لدولة من الدول الكبرى، وهكذا أصبح مجلس الأمن المسمى بالدولى مصدراً من مصادر القوة والتربح للدول النووية، صاحبة المقاعد الدائمة وصاحبة حق الفيتو. فلم يفعل مجلس الأمن شيئاً ضد الولايات المتحدة الأمريكية عندما غزت قواتها دولة بنما المستقلة، واعتقلت رئيسها «نوريجا»، وقدمته للمحاكمة فى أمريكا.

ولم يفعل مجلس الأمن شيئاً لإنجلترا عندما غزت قواتها واحتلت جزيرة جرينادا بالأرجنتين، ولم يفعل مجلس الأمن شيئاً للاتحاد السوفيتى السابق عندما احتلت قواته أفغانستان، وقبل ذلك احتلاله تشيكوسلوفاكيا.

فلا يمكن للدول الكبرى أن تتخذ قراراً عن طريق مجلس الأمن ضد الدول الكبرى الأخرى، لأنه مجلسهم تقسم فيه مصالحهم، وإن ميثاق الأمم المتحدة افترض فى الدول النووية الكبرى المثالية وعدم الوقوع فى الخطيئة، خاصة وأن هذه الدول هى التى أنيط بها أن تعرف الخطيئة الدولية، ولايمكن أن تكون أفعال هذه الدول داخلة فى نطاق ما قد تقوم هى نفسها بتعريفه من كونه خطيئة، وعلى ذلك أوجد الواقع العملى حالة جديدة أو قاعدة جديدة وهى : «لا إجراء ضد الدول النووية الكبرى صاحبة المقاعد الدائمة فى مجلس الأمن وصاحبة حق الفيتو» وذلك من منطلق مبدأ قانونى آخر أوجده الميثاق وهو : «خضوع كل أفعال الدول المذكورة ولو كانت عدوانية لأسباب الإباحة الدولية، لدخول كل تصرفاتها فى نطاق مايسمى بحفظ الأمن والسلام الدولى، من منطلق القاعدة القائلة بأن الدول النووية لاتخطئ!!! وهذا العجب أوجده ميثاق الأمم المتحدة، لإعطاء الفرصة للدول النووية للهيمنة على مقدرات الأمور فى العالم.

هذا وقد أوجد الميثاق وضعاً خاصاً للدول الكبرى النووية الموقعة على الميثاق، يجعل هذه الدول ذات سطوة على النزاعات الدولية، تفوق بكثير سيطرة المنظمة الدولية على هذه النزاعات، ومثالا لذلك فقد عرضت مشكلة الشرق الأوسط التى أوجدتها بريطانيا العديد من المرات على المنظمة الدولية (الجمعية العامة، مجلس الأمن)، وصدر من المنظمة العديد من القرارات الدولية، التى ظلت حبيسة أدراجها، لعدم رغبة الدول الكبرى فى تنفيذ هذه القرارات، لأنها فى مجملها ضد إسرائيل، وأمريكا صاحبة سطوة فى المنظمة الدولية وترتبط كل الدول الكبرى بمصالح معها، وبالتالى لايمكن لهذه الدول الكبرى دون أمريكا أن تنفّذ أياً من هذه القرارات ضد اسرائيل.

وبالتالى فالدول الكبرى دون المنظمة الدولية أصبحت تملك السيطرة على مقدرات الأمور فى العالم، والمنظمة الدولية تصبح عاجزة تماماً أمام هوى الدول الكبرى ورأيها. فإذا ما أصرت دولة من الدول الكبرى على كبح جماح المنظمة الدولية ذات الفاعلية المزعومة (مجلس الأمن)، فإنها بمنتهى البساطة لكى تملك ذلك تستخدم حق الفيتو، وعلى سبيل المثال لا الحصر.

فى ديسمبر ١٩٧٥ استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية حق الفيتو لرفض المشروع

الذى تقدمت به خمس دول من دول عدم الانحياز إلى مجلس الأمن، لإدانة إسرائيل لعدوانها الجوى على مخيمات الفلسطينيين فى لبنان.

وفى يناير ١٩٨٨ استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو ضد مشروع قرار فى مجلس الأمن، يستنكر الاعتداءات الإسرائيلية على جنوب لبنان، ويطالبها بوقف جميع أعمال التعدى على الأراضى اللبنانية، وجميع الإجراءات الأخرى ضد المدنيين.

وفى فبراير ١٩٨٨ استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو ضد اقتراح فى مجلس الأمن يطالب بالحد من عمليات الانتقام الاسرائيلية ضد الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة.

وفى أبريل ١٩٨٨ استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية حق الفيتو ضد قرار مجلس الأمن، الذى يدين إسرائيل، لاستخدامها سياسة القبضة الحديدية تجاه الانتفاضة الفلسطينية فى الأراضى المحتلة فى أعقاب طردها ثمانية فلسطينيين.

وفى مايو ١٩٨٨ استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية حق الفيتو لنقض مشروع قرار فى مجلس الأمن الدولى لإدانته الاجتياح الإسرائيلى لجنوب لبنان.

وفى يناير ١٩٨٩ استخدمت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا حف الفيتو ضد مشروع قرار مجلس الأمن الدولى، لتوجيه نَقْدٍ للولايات المتحدة، لإسقاطها طائرتين ليبيتين فوق المياه الدولية.

وفى نوفمبر ١٩٨٩ استخدمت الولايات المتحدة الفيتو للإعتراض على قرار مجلس الأمن، الذى يدين الممارسات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة.

وفى يونيو ١٩٩٠ استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو ضد مشروع قرار فى مجلس الأمن الدولى، قدمته دول عدم الانحياز، بإرسال لجنة دولية الى الأراضى العربية المحتلة، لتقصى الحقائق حول الممارسات القمعية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى.

وهذه الأمثلة تقطع بما لايدع مجالاً للشك، بأن مجلس الأمن المسمى بالدولى لايملك من أمره شيئاً، والذى يملك كل شئ هو الدول الكبرى النووية، فما تريده يكون وما لاتريده لايكون، بيدها مقدرات أمور القرار المسمى بالدولى.

فلتعربد إسرائيل كيفما تشاء، وتعتدى وتقتل وتمثل وتضرب، وكذلك أمريكا، وهناك حق الفيتو فلا قرار ضد إسرائيل، ولاقرار ضد الأمريكان!!

الأمر الذى يؤكد أن حق الفيتو يصبح بالمعنى القانونى سبباً من أسباب الإباحة الدولية التى تستند إليه إسرائيل وأمريكا فى تنفيذ جولاتهما العدوانية فى منطقة الشرق الأوسط، وتقطع بعدم جدوى المنظمة الدولية فى كبح جماح العدوان فى العالم.

ويؤكد أن أى دولة كبرى تستطيع أن تجعل مجلس الأمن الدولى بلا فاعلية، وعليه تكون الدول النووية فى مرتبة أعلى من المنظمة الدولية، وقد ثبت قبل ذلك أن المنظمة الدولية فى مرتبة أعلى من الدول الأخرى غير النووية، ولذلك لم يكن مستغرباً أن تسند الأمم المتحدة أمر مشكلة الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق (روسيا الاتحادية)، لثبوت الانطباع لدى الدول الكبرى أن هذه المنطقة من العالم تدخل فى دائرة اهتمام مصالح هاتين الدولتين النوويتين.

وبحث هذه المشكلة بمعرفتهما يكون أكثر أهمية من بحثها داخل مجلس الأمن الدولى، لأنه لابد من اتفاق الدولتين الكبريين، فإذا ما اتفقتا فالمشكلة قابلة للحلّ، واذا ما اختلفتا فلا حلّ، ولايهم بعد ذلك إذا ما كانت المشكلة تبحث داخل المجلس أو خارجه، فهما المجلس!!

ففى ديسمبر سنة ١٩٧٦ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً، يدعو إلى عَقْد مؤتمر سلام خاص بالشرق الأوسط فى وقت مبكر، تحت رعاية الأمم المتحدة وفى ظل الرئاسة المشتركة للاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة، وبإشراك جميع الأطراف المعنية بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية.

أى أن القرار أو كل رئاسة المؤتمر المقترح للاتحاد السوفيتى السابق والولايات المتحدة، وجعل مسئوليتهما مباشرة عن عمليات المؤتمر، أما دور الأمم المتحدة فيكون شكلياً فقط «تحت رعاية الأمم المتحدة».

أى أن الواقع العملى قد أثبت بما لايدع مجالاً للشك سيطرة الدول الكبرى على القرار الدولى، فى مناطق النزاع فى العالم، بما يتلاءم مع مصالح هذه الدول، وبالتالى سيطرتها على مقدرات الأمور داخل المنظمة المسماة بالدولية، استناداً إلى نصوص الميثاق السالف البيان.

وحتى إسرائيل التى أوجدتها المنظمة فرضت رأيها، الذى يترجم حقيقة الواقع ببحث مشكلة الشرق الأوسط بعيداً عن المنظمة الدولية، وتحت رعاية الاتحاد السوفيتى السابق (روسنيا الاتحادية) والولايات المتحدة الأمريكية، وبالفعل تم عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط، بعيداً عن ساحة المنظمة المسماة بالدولية، وتحت إشراف ما أطلق عليه عملاً تحت رعاية أمريكا وروسيا الاتحادية، لبحث ما يسمى بالسلام فى الشرق الأوسط، وهذه الحقائق الواقعية تؤكد أن احتفاظ الدول الكبرى بمقاعد دائمة فى مجلس الأمن، والاستئثار لنفسها بحقِ الفيتو قد جعل من هذه الدول هيئة عالمية أعلى من المنظمة الدولية، وأعطى لها القدرة على التحكم فى مقدرات الأمور فى العالم، والهيمنة على القرار المسمى بالدولى، والتحكم فى مصائر الصراعات المتعددة فى العالم، على حساب الدول الأخرى.

الفصل الثانى

التحكم فى الآلة العسكرية للأمم المتحدة

===

وسعياً من الدول الكبرى للهيمنة علـى صناعة القرار فى العالم، آثرت هذه الدول التفرد بأسباب القوة، وحاولت جاهدة التـذرع بالأسباب التى تمكنها من غلّ يد الدول الأخرى، دون الحصـول على أسبـاب القوة النووية أو الـتقليديـة، التى تمكنـها من الوصول إلى مصاف الدول الكبرى.

وكانت الأمم المتحدة «مصيدة الأمم» هى الطريـقة المثلى أمام الدول الكبرى، والتى مكنـتها من إيجاد الـصيغة القـانونية، التى اسـتطاعت بموجـبها أن تتحكـم فى الآلة العسكرية الدولية، أو بمعنى أدق أوجد ميـثاق الأمم المتحدة طريقاً مشروعاً أمام الدول الكبرى، تتحكم بمقتضاه فى تسليح الدول الأخرى.

ويعطيها الحق فى الحد من التسليح، تحت زعم مسمى حفظ السلم والأمن الدولى، وأغلق الميثاق كل الوسائل أمام الدول الأخرى للحد من تسليح الدول الكبرى، ومكن الميثاق أيضاً الدول الكبرى من السيطرة علـى القوات الدولية، التى تسيطر عليها الأمم المتحدة، وحجبت هذا الحق عن الدول الأخرى.

وأضاف الميثاق بخصوص التسليح صفحة جديدة من صفحات هيمنة الدول الكبرى على شئون العالـم، والتدخل فى شئون الدول الأخرى السياسـية، حيث قضت المادة (٢٦) من الميثاق :

«رغبة فـى إقامة السـلم والأمن الدولـى وتوطيدهـما، بأقل تحـويل لموارد العـالم الإنسانية والاقتصاديـة إلى ناحية التسليح، يكون مجلس الأمن مـسئولاً بمساعدة لجنة أركان الحرب المشار إلـيها فى المادة (٤٧) عن وضع خطط تعـرض على أعضاء «الأمم المتحدة»، لوضع منهاج لتنظيم التسليح.

وقضت المادة (٤٧) :

١ - بأن تشكل لجنة من أركان الحرب، تكون مهمتها أن تسدى المشورة والمعونة إلى مجلس الأمن، وتعاونه فى جميع المسائل المتصلة بما يلزمه من حاجات حربية، لحفظ السلم والأمن الدولى، ولاستخدام القوات الموضوعة تحت تصرفه وقيادتها «ولتنظيم التسلح ونزع السلاح» بالقدر المستطاع.

٢ - تشكل لجنة أركان الحرب من رؤساء أركان حرب الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن، أو من يقوم مقامهم...

وبالبحث فى هذه النصوص نجد أنها قد أضافت الجديد إلى اختصاصات مجلس الأمن الدولى، تحت زعم «إقامة السلم والأمن الدولى وتوطيدهما» بالعمل على التقليل من نفقات الدول على التسليح.

وأباح مجلس الأمن الدولى لنفسه وضع مايسمى بالخطط، التى تحدد منهاج تنظيم التسليح فى العالم، بل وجعل الميثاق الحق لرؤساء أركان حرب الدول الكبرى فى وضع هذا المنهاج التنظيمى للتسليح الدولى، ونزع سلاح الدول بالقدر المستطاع.

أى أن الدول الكبرى وحدها هى التى تضع مخطط نزع السلاح فى العالم وتنظيم عملية تسليح الدول بمعرفة رؤساء أركان حرب جيوشها أو من يقوم مقامهم، وتعرض هذه الدول تلك الخطط على مجلس الأمن الدولى لإقرارها وتطبيقها، وبالقطع فإن هذه الدول هى صاحبة القرار فى مجلس الأمن، دون أن يملك سواها الاعتراض عليه، طبقاً للسابق بيانه فى عملية التصويت، ليكون الأمر كله بيد الدول الكبرى التى تضع الخطط وتوافق عليها. وبالتالى لاتملك الدول الأخرى فى العالم أى سبيل من السبل للاعتراض على قرارات مجلس الأمن التى تصدرها بخصوص تنظيم التسليح، ولاتملك أيضاً سبيلاً لبحث عمليات تسليح الدول الكبرى وتنظيمها، لأن الدول الكبرى هى التى تنظم ذلك وفقاً للنصوص السابقة، وهى التى تصوت على هذه الخطط وفقاً للمعمول به فى مجلس الأمن.

وعليه يضمن هذا النظام للدول الكبرى أن تطلق يدها فى عملية التسليح، وتنتج ماتراه من أسلحة نووية وجرثومية وكيماوية وتقليدية، دون أن تملك قوة فى الأرض الاعتراض عليها، مثل ما فعلت أمريكا فيما أطلقت عليه من برنامج حرب النجوم، والذى أنفقت عليه آلاف المليارات. فى حين أطلق النص يد الدول الكبرى فى تحديد

تسليح الدول الأخرى، طبقاً للكيفية التى يراها رؤساء أركان حرب الدول الكبرى، فيرى الرائى أمريكا وهى تعترض سفينة تتجه إلى سوريا محملة بصواريخ أرض أرض قادمة من كوريا، لأن ذلك فى عرف أمريكا خروج على قواعد التسليح الدولية، وهكذا تبيح أمريكا لنفسها اعتراض السفن المتجهة إلى سوريا وليبيا والعراق وإيران، وكذلك الطائرات المحملة بالسلاح، بحجة الحد من التسليح، أونزع السلاح بالقدر المستطاع، طبقاً لنصوص الميثاق، وبالفعل اعترضت أمريكا سفن شحن صينية ومنعتها من تفريغ حمولتها فى إيران، بحجة نقلها أسلحة لإيران من نوع معين، وذلك فى غضون شهر أغسطس ١٩٩٣.

ومن السهولة بمكان أن يصدر قرار من مجلس الأمن الدولى، بتنظيم عمليات تسليح الدول الإسلامية، أو أى دولة من الدول الإسلامية أو نزع سلاحها، طبقاً لخطط رؤساء أركان حرب الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن.

ويكون ذلك فى نطاق مايسمى بالمشروعية الدولية، وطبقاً لنصوص الميثاق، تحت زعم الرغبة فى اقامة السلم والأمن الدوليين وتوطيدهما، والعمل على تقليل النفقات العسكرية، وتحويل الموارد الإنسانية الى شئون أخرى غير التسليح.

ولاتملك أى دولة إسلامية أن تطالب بتطبيق ذلك الأمر على دولة من الدول الكبرى أو أخرى حليفة لها، لأن نصوص الميثاق لاتسمح بذلك الأمر، فالدول الكبرى هى التى تضع خطط نزع السلاح وتنظيم التسلح، وتملك حق الفيتو، فى حين لاتملك الدول الإسلامية الاشتراك فى هذه الخطط، ولاحق الفيتو، ولاحق العضوية الدائمة فى مجلس الأمن.

وباستقراء مواد الميثاق سالفة البيان نجد أنه قد ورد فى متنها العبارات الآتية : «تنظيم التسليح» «ولتنظيم التسليح ونزع السلاح بالقدر المستطاع»، وأدخلت هذه العبارات فى نطاق مسئولية مجلس الأمن الدولى، وهذه العبارات خطيرة وتفتح باب التدخل فى الشئون الداخلية للدول على مصراعيه وتغل يد الدول عن اتخاذ ما تراه مناسباً للحفاظ على سيادتها والدفاع عن كرامتها.

فلم يوضح الميثاق المقصود بعبارة «تنظيم التسليح» ولم يقيد هذه العبارة وإنما أطلقها، لكى تشمل كل شئ يراه المجلس يتعلق بتسليح الدولة المراد تنظيم تسليحه، حسب توصيات لجنة أركان حرب الدول الكبرى، ويمكن أن يصل ذلك الأمر إلى

عمليات نزع سلاح الـدولة، «وقد ألمح الميثاق بهذه المكنة لمجلس الأمـن فى المادة (١/٤٧) التى تحدثت عن تشكيل لجنة أركان الحرب واختصاصاتها فى معاونة المجلس فى الأمور العسكرية، التى تقوم بها للحفاظ على السلم والأمن الـدولى المزعوم، ومنها : «تنظيم التسليح ونزع السلاح بالقدر المستطاع».

أى أن عبارة تنظيم التسليح تحتمل الحد من تسليح الدولة، أو نزع سلاحها أو منع الدولة من الإنتاج الحربى فى جانب منه أو كل جوانبه، أو فرض حصار جوى أو بحرى عليها، لمنع استيرادها أو تصديرها للسلاح، أو اتخاذ مايلزم ضد الآلة العسكرية للدولة، وغل يدها عن استخدامها، أوالاكتفاء بحيازة الدولة لأنواع معينة من الأسلحة دون غيرها.

ومن الواضح أن نصوص الميثاق السابقة البيان تمكن الدول الكبرى من التحكم فى الآلة العسكرية للأمم المتحدة، وتطلق يدها فى امتلاك أسباب القوة دون قيود، فالولايات المتحدة الأمريكية ذات المقعد الدائم فى مجلس الأمن، وصاحبة حق الفيتو، والتى يشارك رئيس أركانها فى وضع منهاج وخطط تنظيم التسلح لدول مجلس الأمن، ونزع السلاح للدول حسب ما يراه المجلس، والتى تقوم قواتها البحرية بدور الشرطى فى بحار العالم، وتعترض السفن المتوجهة لبعض الدول الإسلامية لتفتيشها، لمنع وصول أنواع معينة من الأسلحة إليها، بحجة تنظيم تسليحها للحفاظ على السلم والأمن الدولى، أو الحفاظ على ميزان القوة فى بعض المناطق من العالم، تمتلك هذه الدولة وحدها جميع أنواع الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، التى تمكنها من ابادة العالم، ولم تكن تقنع بذلك بل تبحث عن المزيد.

ولن تجرؤ دولة من دول العالم على أن تطلب من مجلس الأمن تنظيم تسليح الولايات المتحدة، حفاظاً على السلم والأمن الدولى، ولن يملك مجلس الأمن ذلك، لخروج الولايات المتحدة عن دائرة التجريم، وخضوعها لنصوص الإباحة الدولية فى تصرفاتها وأفعالها، لعدم وجود نص فى ميثاق الأمم المتحدة ينطبق عليها، فهى صانعة الأمم المتحدة ومعها زملاؤها من الدول الكبرى، وصانعة النصوص القانونية التى تشكل ميثاق الأمم المتحدة.

وبالتالى لاتنطبق النصوص عليها، حتى لو اختطفت رئيس دولة وقدمته للمحاكمة فى بلدها، وغيرت نظام دولته وشكله الدستورى، وأتت برئيس آخر، وسجنت الأول فى سجونها، مثل ما فعلت فى «بنما» ورئيسها «نوريجا».

ويوضح الجدول التالى القوة النووية والتقليدية للولايات المتحدة الأمريكية، والتى تبحث بإصرار تنظيم تسليح ونزع سلاح بعض الدول الإسلامية :

(١) أسلحة نووية من قواعد أرضية :	
قذائف بلاستيكية قصيرة المدى	٦٥
قذائف كروز تطلق من الأرض	١٢٣
قذائف بلاستيكية متوسطة المدى	١٦٦
مدفعية وهاونات مزدوجة الاستخدام	٤٠٤٢
(٢) أسلحة نووية من قواعد بحرية :	
قذائف كروز تطلق من البحر	٢٨٠
(٣) أسلحة نووية تطلق من الجو :	
قاذفات متوسطة المدى	٦١
طائرات مزدوجة الاستخدام من قواعد أرضية	٢٠٧٣
طائرات مزدوجة الاستخدام من حاملات طائرات	١٢٩٤
مجموع الطائرات المزدوجة الاستخدام	٣٣٦٧
طائرات مقاومة الغواصات مزدوجة الاستخدام	١٩
قذائف كروز تطلق من الجو	١٦٥٠
قذائف قصيرة المدى تطلق من الجو	١١٧٠
مجموع القذائف من قواعد بحرية	٢٨٠
مجموع القذائف التي تطلق من الجو	٢٨٢٠
مدفعية مزدوجة الاستخدام	٤٠٤٢
طائرات مزدوجة الاستخدام	٣٣٦٧

جدول يوضح القوة العسكرية التقليدية للولايات المتحدة الأمريكية

بيانات عامة	الولايات المتحدة
التعداد بالمليون	٢٤٥,٣٢٠,٠٠٠
اجمالى القوات المسلحة بالمليون	٢,١٦٣,٠٠٠
اجمالى الاحتياطى بالمليون	١,٨٥٢,٤٠٠
الناتج القومى بالبليون دولار	٤٤٦١
معدل التضخم ٪	٣,٨
معدل نمو الإنتاج القومى ٪	٢,٩
الديون بالبليون دولار	٢٨٧,٣
الجيش :	
فرقة مشاة	١
فرقة مدرعة	٤
فرقة مشاة ميكانيكية	٦
فرقة محمولة جواً	١
فرقة اقتحام جوى	١
فرقة مشاة خفيفة	٤
لواء فرسان جو	١
فوج فرسان مدرع	٣
لواء قوات خاصة	٧
إجمالى الفرق وما يعادلها	٢٠
دبابة قتال رئيسية	١٥٦٠٠
عربة قتال مدرعة	٣١٤١٣
المدفعية (قطعة)	٨٣٦٢
هاون ومدفع عديم الارتداد	٢٦٧٠
عربة صواريخ متعددة القواذف	٣٠٠
سلاح موجه مضاد للدبابات	١٩,٠٠٠
مدفع مضاد للطائرات	١١٠٠
صاروخ دفاع جوى	١٢٥٩
قاذف صاروخ أرض أرض تعبوى تكتيكى	٢٣٠

تابع جدول القوة العسكرية التقليدية للولأيات المتحدة الأمريكية

بيانات عامة		الولايات المتحدة	
القوات البحرية :		**مشاة الأسطول :**	
الغواصات	١٣٧	فرقة مشاة الأسطول	٣
حاملة طائرات	١٤	دبابات قتال رئيسية	٧١٦
بارجة	٣	مركبات قتال	١٢٢٧
طراد صاروخى قوة نووية	٩	مدفعية	١٠٤٥
طراد صاروخى	٢٩	أسلحة مضادة للدبابات	٩٦
اجمالى الطردات	٣٨	هليكوبتر مسلح	٩٢
مدمرة صاروخية	٣٧	صواريخ دفاع جوى	غير معروف
مدمرة مدفعية	٣٢	طائرات قتال	٥٢٨
إجمالى المدمرات	٦٩	**القوات الجوية :**	
فرقاطات	١١٥	طائرات قتال	٣٩٧٦
زوارق صواريخ	٦	**قوات الدفاع الجوى :**	
زوارق دورية	٢٤	طائرات اعتراضية	لاتوجد قوات دفاع جوى
كاسحة ألغام	٣٠		
سفينة بث ألغام	غير معروف	**اجماليات تقليدية :**	
وسائط إنزال برمائية	١٣٩	فرقة أو ما يعادلها	٢٠
سفينة معاونة	١٤٨	دبابة قتال رئيسية	١٦٣١٦
طائرات قتال الأسطول	١٦٠١	طائرة قتال	٦٧٠٠
طائرات عمودية مسلحة بالأسطول	٣١٤	طائرات عمودية مسلحة	٩٥٠٦

(١)

(١) مشار إليه فى التقرير الإستراتيجى العربى لسنة ١٩٨٨ والصادر فى القاهرة ١٩٨٩ ص ٧٤، ٧٥، ٧٦ الجدول رقم (٣) الميزان العسكرى السوفيتى الأمريكى النووى التكتيكى والجدول رقم (٤) الميزان العسكرى السوفيتى الأمريكى.

وهكذا امتلكت الدول الكبرى كل أسباب القوة، ولازالت تبحث عن المزيد دون معقب على ذلك، ومكّنها ميثاق الأمم المتحدة من تعقب قوة الدول الأخرى والحد منها، استناداً إلى مواد ميثاق الأمم المتحدة، أو فى نطاق مايسمى بالمشروعية الدولية، وأصبح يشكل هذا النهج أكبر الخطر على العالم الإسلامى، ويجعله دائماً فى نطاق التبعية للدول الكبرى، التى تحاول جاهدة وطبقاً للميثاق غلّ يده عن الحصول على أسباب القوة، التى تجعله فى منعة من الدول الطامعة فى ترابه وثرواته.

وحتى القوات المسلحة التى تضعها الدول تحت تصرف مجلس الأمن، طبقاً لنص المادة ٤٣ من الميثاق، تكون بموجب نصوص الميثاق فى قبضة الدول الكبرى، لتستخدمها بالطرق التى تروق لها، حيث أن مجلس الأمن لايملك من الكوادر العسكرية المدربة ما يجعله يستطيع الإشراف على لجنة رؤساء أركان حرب الدول الكبرى، طبقاً للواضح من ميثاق الأمم المتحدة، الذى تحدث عن عضوية الجمعية العامة، وعن كيفية تأليف مجلس الأمن، وعن عضوية الأمم المتحدة، وعن كيفية اختيار الأمين العام للأمم المتحدة، وليس من بين هؤلاء كوادر عسكرية.

حيث قضت المادة (١/٤٣) بأن :

يتعهد أعضاء الأمم المتحدة «فى سبيل المساهمة فى حفظ السلم والأمن الدولى، أن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه وطبقاً لاتفاق أو اتفاقات خاصة، ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدولى، ومن ذلك حق المرور».

وقضت المادة (١/٤٧) بأن :

١ - تشكل لجنة من أركان الحرب مهمتها أن تسدى المشورة والمعونة الى مجلس الأمن وتعاونه . . . ولاتستخدم القوات الموضوعة تحت تصرفه وقيادتها. . .».

٢ - تشكل لجنة أركان الحرب من رؤساء أركان حرب الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن. . . .

٣ - لجنة أركان الحرب مسئولة تحت إشراف مجلس الأمن عن التوجيه الإستراتيجى لأية قوات مسلحة موضوعة تحت تصرف المجلس. . .

فالميثاق أسند للدول الكبرى بطريقة مباشرة المسئولية الإستراتيجية عن القوات

العسكرية الموضوعة تحت تصرف مجلس الأمن، عندما قرر مسئولية لجنة أركان الحرب المشكلة من رؤساء أركان حرب الدول الكبرى أو من يقوم مقامهم، عن التوجيه الاستراتيجي للقوات الدولية، واستخدام هذه القوات وقيادتها، وسحب ذلك الأمر من كل الدول الأخرى الأعضاء فى مجلس الأمن، أى أنه لايمكن استخدام هذه القوات وطبقاً للميثاق ضد دولة من الدول الكبرى أو الحليفة، لاستحالة التصويت على ذلك فى مجلس الأمن.

وأيضاً لايمكن للدول الأخرى التدخل فى شئون قيادة هذه القوات وتوجيهها الاستراتيجى، لاستحالة ذلك طبقاً لنصوص الميثاق، الأمر الذى يعطى الحق للدول الكبرى فى توجيه هذه القوات كيف تشاء، ومن الممكن أن توجهها طبقاً لأهوائها الشخصية، بالضبط كما حدث فى الصومال، عندما صدر الأمر لهذه القوات بإطلاق الرصاص على المتظاهرين المدنيين، مما أدى إلى استشهاد عدد منهم، وذلك فى غضون شهر يوليو ١٩٩٣ ، مما أدى الى حدوث خلاف بين قيادة القوات الإيطالية والأمم المتحدة، أدى الى سحب إيطاليا قواتها من الصومال، واتهامها المنظمة الدولية بتوجيه قوات الأمم المتحدة حسب أهواء ومصالح الدول الكبرى، وليس طبقاً للغرض الذى أرسلت من أجله هذه القوات.

ولايقدح فى ذلك الأمر ما ورد فى متن المواد السابقة، من عبارات تشير إلى سيطرة المجلس على هذه القوات من أن لجنة أركان حرب تعمل تحت رئاسة وإشراف مجلس الأمن، فالثابت طبقاً للميثاق عدم وجود كوادر عسكرية فى الهيكل التنظيمى والرئاسى للأمم المتحدة، وعدم وجود الخبرة العسكرية اللازمة التى تمكن المسئولين فى الأمم المتحدة من الإشراف على لجنة أركان الحرب المشكّلة من الدول الكبرى، وبالتالى رئاسة مجلس الأمن لهذه الهيئة تكون رئاسة شكلية، لاتمكن من السيطرة الفعلية على قرارات هذه الهيئة، وخاصة الخطط الحربية التى تتخذ للتدخل عسكرياً فى نزاع من النزاعات الدولية، وبالتالى تكون الدول الكبرى هى المسيطرة على القرار والجيوش والخطط الحربية وكل شئ، مما يجعل منها هيئة أعلى بكثير من الأمم المتحدة، ويجعل من الأمم المتحدة أكذوبة لايمكن تصديقها حسب الوارد فى ديباجتها ومقاصد ميثاقها!!.

الفصل الثالث

مجلس الأمن وسلطاته الثلاثة

مجلس الأمن الدولى هو أحد الفروع الرئيسية للأمم المتحدة وأخطرها، ويشكّل العمود الفقرى للمنظمة الدولية : «تنشأ الهيئات الآتية فروعاً رئيسية للأمم المتحدة :

جمعية عامة، مجلس أمن، مجلس اقتصادى واجتماعى، مجلس وصاية، محكمة عدل دولية» مادة ٧/ ١ من الميثاق . .

وتهيمن على مجلس الأمن الدول الكبرى النووية فى العالم، التى تملك المقاعد الدائمة فى المجلس وتملك حق الفيتو.

وتتمثل خطورة القرارات التى تصدر من مجلس الأمن فى أنه يمكن تنفيذها بالقوة الجبرية العسكرية ضد الدول، لحفظ مايسمى بالسلم والأمن الدولى : «إذا رأى مجلس الأمن أن. . جاز له أن يتخذ بطريقة القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولى، أو اعادته إلى نصابه».

« مادة (٤٢) من الميثاق.

وكذلك يملك مجلس الأمن اتخاذ تدابير خطيرة ضد الدول الصادر ضدها القرار، مثل الحصار الاقتصادى والبحرى والجوى، ووقف الاتصالات بأنواعها وغير ذلك من التدابير، الأمر الذى يهدد حياة المدنيين العزّل فى الدول الصادر ضدها القرارات.

« لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التى لاتتطلب استخدام القوات المسلحة، لتنفيذ قراراته. . . . ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية، والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها. . . »

وحيث أن هذه السلطات التى خولت مجلس الأمن سلطات خطيرة، تؤدى نتائجها إلى تعريض سيادة الدول الصادر ضدها قرارات من مجلس الأمن للخطر، وكذلك شعوب هذه الدول، وهم بالقطع من المدنيين الأبرياء العزل، الذين لادخل لهم بمثل هذه الأمور، لذلك حاولت الدول الكبرى السيطرة على مجلس الأمن، ويمكن أن نطلق على هذه المراكز أنها صياغة قانونية لغرض السيطرة غير الشرعية للدول الكبرى على باقى دول العالم «أوبمعنى آخر تقنين الأساليب الاستعمارية للسيطرة على الدول، وإضفاء المشروعية عليها، وحمايتها بنصوص قانونية تسمى ميثاق الأمم المتحدة».

وباستقراء نصوص الميثاق لمحاولة استخلاص الطبيعة القانونية لمجلس الأمن، وطبيعة قراراته وكيفية تنفيذها، للوقوف على حقيقة الهيئة الدولية التى تسمى مجلس الأمن نجد أن هذا المجلس ذو طبيعة خاصة، وأن الميثاق الذى ينظمه أقرب إلى الدستور من كونه اتفاقية دولية، بل لانغالى عندما نقول أن الذين أنشأوا مجلس الأمن أرادوا أن يكون نائباً عن كل الدول، وذا شكل قانونى أسمى من الدولة، وتنفرد بالسيطرة عليه الدول الكبرى.

– وقبل الاستطراد في استقراء نصوص ميثاق الأمم المتحدة للوقوف على حقيقته، نقف أمام الفقرة الأخيرة من البند الأول من نص المادة(٢٤).

مادة (١/٢٤) : «. . . يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية فى. . . . . ، ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم فى قيامه بواجباته، التى تعرضها عليه هذه التبعات» أى أن مجلس الأمن وهو بصدد عمله فى حفظ السلم والأمن الدولى، يكون نائباً عن كل الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة.

أى أن مجلس الأمن عندما يتصدى لأمر من أمور حفظ السلم في العالم، ويعمل

إرادته، فإن هذه الإرادة تكون إرادة كل الدول في المنظمة الدولية، وليست الدول الأعضاء فقط فى مجلس الأمن.

وحيث أن النيابة في الفقه هى إرادة النائب محل ارادة الأصيل، مع انصراف الأثر القانونى لهذه الإرادة إلى شخص الأصيل، كما لو كانت الإرادة قد صدرت منه هو، والنيابة هنا نيابة قانونية مصدرها ميثاق الأمم المتحدة، الذى جعل مجلس الأمن نائباً عن كل دول الأمم المتحدة، فى تبنى أمر حفظ السلم والأمن الدولى، وفقاً لنصوص الميثاق.

ولما كانت العضوية في مجلس الأمن يحددها نص المادة ٢٣ من الميثاق، والتى قصرت تأليف مجلس الأمن على خمسة عشر عضواً فقط من بين أعضاء الأمم المتحدة، الذين يمثلون غالبية دول العالم تقريباً، وقصرت المادة العضوية الدائمة على خمسة أعضاء فقط، هم فى مجموعهم الدول الكبرى النووية، وجعلت العضوية المؤقتة لعشرة أعضاء فقط، وبحد أقصى عامين لكل منهم، ثم قيدت المادة (٢٧) من الميثاق طريقة التصويت فى المجلس، وعلقتها فى أمور حفظ الأمن والسلم على موافقة الأعضاء الدائمين، وبذلك أعطت لكل عضو منهم حقاً لايملكه الأعضاء غير الدائمين سمى حق الفيتو، أى أن الدول الكبرى فقط هى التى تهيمن على القرار فى مجلس الأمن، وبذلك تكون دول العالم بموجب نص المادة (٢٤/ ١) قد أنابت الدول الكبرى فقط، استناداً لنص المادة (٢٣، ٢٧) نيابة قانونية لتحفظ الأمن والسلم الدولى فى العالم، وهذا الأمر يشكل سابقة خطيرة لأنه يقطع بوجود عوار فى إرادة باقى دول العالم، ويجعلها غير مؤهلة للمشاركة فى عملية حفظ السلم والأمن الدولى، خاصة اذا ما علمنا أن القانون يحدد نطاق النيابة القانونية، كما فى حالة نيابة الولى والقيّم على القاصر، والوصى على القصر المتوفى عنهم وليهم الطبيعى، والسنديك عن التاجر المفلس، والحارس القضائى على المفروض الحراسة عليهم، وغير ذلك من الحالات الواردة فى القانون المدنى المصرى، ولايمكن أن تكون النيابة هنا اتفاقية، لأنها تفتقد لشروط الوكالة القانونية.

ويتضح من ذلك خطورة هذا التقـنين، الذى ميز بين إرادات الدول، وأسند أخطر أمر من الأمور التى تتعلق بمستقـبلها للدول الكبرى فقط، دون باقى دول العالم، ولم يجعل أمر حفظ السلم والأمن الدولى للجمعـية العامة للأمم المتحدة، وإنما أسنده إلى مجلس الأمن ذى العضـوية المحدودة، وطريقة التصويت المريبـة، الأمر الذى يجعـل استقراء الميثاق للوقوف على حقيقته أمراً واجباً.

(أ) مجلس الأمن يملك سلطة تشريعية :

إن الشعب دائماً فى معظم دول العالم هو صاحـب حق التشريع، بالطريقة المباشرة أو عن طريق ممثلـين فى المجـالس النيـابيـة، وإعطاء مـجلس الأمـن هذه المكنة دون الرجوع لشعـوب دول العالم، التى تشارك فى المنظمة الدوليـة، يؤكد ديكتاتورية هذا المجلس، وأن الغـرض منه ليس حفظ الأمن والسـلام فى العالـم، وإنما أمر آخـر قد أثبتته الأيام وأكدته التجارب، هو جعله سلطة أعلى من سلطة شعوب العالم :

« يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ويقر السياسة العامة للدولة. . »

مادة (٨٦) من الدستور المصرى.

وهذه السلطة التشريعية هى إحدى ركائز النظام فى الدول، ولاينبغى أن تعطى لهيئة أو منظمة، أوجدتها الدول بإرادتها لتعاونهـا أو تعمل على خدمتها، لأن إعطاءها مثل هذا الحق يجعلهـا تضاهى الدول أو تفوقـها فى سلطاتها، وبالـتالى تشكّل خطراً على وجود الدول وعلى سيادتها.

- «تسرى التعديلات التى تدخل على هذا الميثاق على جميع أعضاء «الأمم المتحدة» إذا صدرت بموافـقة ثلثى أعضـاء الجمعيـة العامة، وصادق عـليها ثلثا أعـضاء «الأمم المتحـدة» ومن بينهم جـميع أعضـاء مجلس الأمن الدائمـين. . . . » مادة / ١٠٨ من الميثاق.

ويقطع هذا النص بالسلطة التشريعية لمجلس الأمن الدولى، والتى تعطى الحق لأى عضو من أعضاء مجلس الأمن الدائمين فى رفض أى تعديل فى ميثاق «الأمم المتحدة» أو بمعنى آخر لايمكن أن يتم أى تعديل فى ميثاق «الأمم المتحدة» دون موافقة الأعضاء الدائمين فى مـجلس الأمن، فاذا مـا كانت التعـديلات تصادف قـبولاً لدى الأعـضاء الدائمين فى المجلس فيـتم التصديق عليهـا بمعرفتهم، وإذا لم تصـادف قبولاً لدى أى

عضو دائم في المجلس فلا يمكن أن تصدر.

ويؤكد هذا الدور التشريعى لمجلس الأمن مادة (٣٠) من الميثاق «يضع مجلس الأمن لائحة إجراءاته، ويدخل فيها طريقة اختيار رئيسه».

حيث تفصح هذه المادة عن السلطة التشريعية للمجلس، التى بمقتضاها يمنع المجلس القواعد القانونية اللازمة، والتى يتم العمل بها لاختيار رئيس المجلس، وكذلك التى توضح الاجراءات الواجب اتباعها فى الأعمال التى يقوم بها المجلس، وكلها قواعد قانونية لاتملك المنظمة الدولية تعديلها أو تغييرها، ولاحتى أمينها العام.

ولم يكتفِ واضعو الميثاق بإعطاء الحق لمجلس الأمن فى وضع القواعد القانونية أو تعديلها أو إلغائها، وإنما أعطوا سلطات تشريعية لمجلس الأمن، تفوق سلطات الدولة ذاتها، ومن ذلك :

«العقوبة شخصية، ولاجريمة ولاعقوبة إلا بناء على قانون، ولاتوقع عقوبة إلا بحكم قضائى، ولاعقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون «مادة (٦٦) من الدستور المصرى».

ويوضح هذا النص أن الدول تضع نصوصاً قانونية مجردة، تحصر كل الأفعال التى تشكل جرائم فى المجتمع، وتحدد العقوبة المناسبة لكل فعل يشكل جريمة من هذه الجرائم، ولا تعاقب الدول على الأفعال التى ترتكب قبل وضع نصٍّ قانونى يحرم هذه الأفعال، والأفعال التى لاتشكل جرائم لايمكن العقاب عليها.

وعليه أكدت دساتير كل الدول، حماية للحقوق والحريات، وحفاظاً على كرامة الانسان - أنه : «لا جريمة ولاعقوبة إلا بنص قانونى».

ولايمكن للمحاكم أياً كانت درجاتها أو سلطاتها أن تحدد الأفعال التى تشكل جرائم، وإنما فقط تطبق القواعد القانونية المجردة على الأفعال، حتى لايتم ترك ذلك الأمر لأهواء القضاة، أو لأهواء الحكام، أما مجلس الأمن فإنه لايطبق هذه القاعدة ولايحترمها، وقد أعطاه الميثاق سلطة وضع تشريع لكل فعل على حدة، ليقول فيه قولته عما إذا كان يشكل جريمة أو لا يشكل جريمة، أى أن مجلس الأمن وحده هو الذى يحدد ما يمكن أن تطلق عليه «الجريمة الدولية» حسب كل واقعة على حدة، وليس طبقاً لقواعد قانونية مجردة يضعها ميثاق الأمم المتحدة، ويحدد مجلس الأمن

أيضاً «العقوبة» المناسبة لكل جريمة، حسب طبيعة كل واقعة على حدة، وليس طبقاً لقواعد قانونية مجردة، فلم يحدد الميثاق الحد الأدنى والأقصى لعقوبة كل جريمة، وإنما أطلق ذلك لمجلس الأمن، حسب أهواء الدول الكبرى :

«يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به، أوكان ما وقع عملاً من أعمال العدوان، ويقدم فى ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير، طبقاً لأحكام المادتين ٤١ ، ٤٢ لحفظ السلم والأمن الدولى، أو إعادته إلى نصابه» «مادة ٣٩ من الميثاق».

ويشكل هذا النص مخالفة صريحة لدساتير كل دول العالم، التى تؤكد أنه : «لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانونى».

أما هذا النص فيؤكد أن مجلس الأمن يحدد طبيعة الفعل، وما إذا كان هذا يشكل جريمة من عدمه، ويحدد وحده العقوبة المناسبة، والسبب فى وضع ذلك النص واضح وظاهر، فالمتحكم فى أمور مجلس الأمن هى الدول ذات المقاعد الدائمة، وعندما نقول مجلس الأمن يكون المقصود الدول الكبرى، وعندما نقول الدول الكبرى يكون المقصود مجلس الأمن، فالدول الكبرى صاحبة حق الفيتو، وصاحبة المقاعد الدائمة، وصاحبة القرار فى مجلس الأمن، وأراد واضع الميثاق أن يجعل كل الأمور فى يد الدول الكبرى، فهى وحدها التى تحدد المسائل التى تعرض السلم والأمن الدولى للخطر، ومن هنا يزول العجب أمام الشعوب الاسلامية التى تتساءل عن الكيل بمكيالين، بالنسبة لقرارات مجلس الأمن، فالحقيقة هى أن مجلس الأمن ليس لديه مكاييل أو مقاييس أو موازين، وانما لديه دول كبرى لاتتفق أى دولة منها مع مصالح العالم الإسلامى، وبالتالى فان الاعتداء على أى مصلحة للعالم الإسلامى أو ترابه أو أبنائه أو مقدساته، لاتشكل عند الدول الكبرى نوعاً من أنواع تعريض السلم والأمن الدولى للخطر، ولاتشكل عملاً من أعمال العدوان، وحتى إن شكلت ذلك فإنه لاتنطبق المادة ٤١ ، ٤٢ من الميثاق، التى تعرض تنفيذ القرارات عن طريق التدابير ثم بالقوة.

ولايحق لدول العالم الاسلامى أن تنزعج من ذلك، لأنها جميعاً قبلت التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة، الذى يلزمها بقبول القرارات الصادرة من مجلس الأمن، ولايوجد فى متن هذا الميثاق قواعد قانونية مجردة، توضح المسائل التى تخل بالأمن

والسلم الدولى وتشكل عملاً من أعمال العدوان على سبيل الحصر، وتوضح عقوبة مخالفة هذه القواعد، وقبول الدول الإسلامية بهذا الميثاق يشكل عدواناً منها على شعوبها لايمكن تبريره، لمخالفته النصوص الدستورية التى وضعتها هذه الشعوب: «لاجريمة ولاعقوبة إلا بنص».

ويكفى أن تعلم الدول الاسلامية أن جميع الاعتداءات الإسرائيلية على الوطن العربى، بدءاً من احتلالها لفلسطين قبل ٤٨، وعدوانها على الدول العربية فى حرب ١٩٦٧، وذبحها النساء والأطفال والمدنيين العُزَّل فى الأراضى المحتلة، وتدميرها لمدرسة «بحر البقر» واحتلالها لجنوب لبنان، وتدميرها المفاعل النووى العراقى، واعتداءاتها على تونس، إلى غير ذلك من الأفعال الإجرامية التى ترتكبها، (لاتشكل تهديداً للأمن والسلم الدولى أوعملاً من أعمال العدوان) ولاتعرض السلم والأمن الدولى للخطر، لأن الذى يحدد أعمال العدوان والأعمال التى تهدد السلم والأمن الدولى للخطر هو مجلس الأمن، ومجلس الأمن لم يَرَ فى كل هذه الأفعال مايعرض السلم والأمن الدولى للخطر، وحتى إن رأى فإنه لايطبق نصوص المواد ٤١، ٤٢ من الميثاق على القرارات التى تصدرها ضد إسرائيل!!

ولذلك فإن معيار تحديد الجرم الدولى هو فقط من حق مجلس الأمن، فى نطاق مصالح الدول الكبرى وحلفائها!! وأيضاً يحدد كيفية تطبيق العقوبة.

وصدق الله إذ يقول :

«يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لاتَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُواً وَلَعِباً مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِيَاءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ».

صدق الله العظيم

الآية ٥٧ من سورة المائدة

(ب) مجلس الأمن يملك السلطة القضائية والتنفيذية :

« القضاة غير قابلين للعزل، وينظم القانون مساءلتهم تأديبياً».

مادة/ ١٦٨ من الدستور المصرى

«يسهم الشعب فى اقامة العدالة علي الوجه وفى الحدود المبينة في القانون» مادة ١٧٠ من الدستور المصرى.

« السلطة القضائية مستقلة، تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفق القانون». مادة ١٦٥ من الدستور المصرى

« يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين، بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها، وله أن يفوض غيره فى إصدارها، ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه».

مادة ١٤٤ من الدستور المصرى

فالدستور المصرى هو أحد دساتير دول العالم، وقد يتشابه مع معظم الدساتير الأخرى، قد أفرد فصلاً خاصاً للسلطة التشريعية، وهو الفصل الثانى من الدستور، وأفرد الفصل الثالث منه للحديث عن السلطة التنفيذية، التى وضع على رأسها رئيس الجمهورية، وأوضح الدستور أن رئيس الجمهورية يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين، ونوه عن وجوب تنفيذها، ثم أفرد الميثاق الفصل الرابع منه للحديث عن السلطة القضائية، وبين وجوب مساهمة الشعب فى إقامة العدالة، وأن السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم.

والسلطات الثلاثة تشكل دعامات رئيسية للنظام فى الدولة، وتكمل كل منها الأخرى فالسلطة القضائية لاقيمة لأحكامها إذا لم تجد سلطة تنفيذية تقوم على تنفيذ هذه الأحكام، لتعيد الحقوق إلى أصحابها، وتنفذ ما أمرت به القوانين، والسلطة التنفيذية لاتستطيع العمل بمفردها، دون وجود السلطة القضائية، التى تراقب تنفيذ القوانين بمعيار من العدل بين الشعب أوبين السلطة والشعب، وكل ذلك تحت مظلة المشروعية التى يحميها القانون.

والنظام فى مجلس الأمن يعطى الحق للمجلس فى مباشرة سلطات، قريبة الشبه من السلطة القضائية فى النظام القانونى للدولة، ولكن دون توافر الضمانات التى

تضعهـا الدولة لنظامها القضائى، لاقامـة العدل والاستقلالية، وعـدم العزل والمساءلة التأديبية للقضاة.

فأعـضاء مجـلس الأمن الدائمون أشبـه بقضـاة العصور المظلمـة، ولايمتّون بصلة للحـضارة والمدنيـة التى يدّعون الانتسـاب اليـها، فـأحكامهم باجـماع الآراء وليست بالأغلبيـة، وأحكامهم تصـدر مسبـقة قبل المداولة، وقـضاتهم غيـر قابلين للمسـاءلة التأديبية وغير قابلين للرد، ويشكلون أهواء ومصالح حكوماتهم الشخصية.

فعمل مـجلس الأمن فى الجانب الأكبـر منه أقرب للعمل القضـائى منه لأى عمل آخر، حيث إن مناط عـمل مجلس الأمن، طبقاً للواضح من نصوص الميـثاق، حفظ الأمن والسلم الدولى، وتنظيم عملية التسليح.

وتتعـادل غاية الهيئة الدوليـة المزعومـة مع الغاية من النظام القـضائى فى الدول، والذى يهدف إلى حـماية الحقوق والمراكـز القانونية، وإيجاد حـماية قضائية لـلحقوق تتمثل فى العمل القضائى، «أحكام» واجبـة النفاذ بالقوة الجبرية، لإعادة الحقوق إلى أصـحابهـا، وحـفظ الأمن والسلم بين أفـراد المجتـمع، والحـفاظ على أمن وسـلام المجتمع، عن طريق معاقبة الخارجين على القانون.

ورغبة فى أن يكون العمل الذى تقوم به «الأمم المتحدة» سريعاً فعالاً، يعهد أعضاء الهيئة إلى مـجلس الأمن بالتبـعات الرئيـسيـة فى أمر حـفظ السلم والأمن الدولى، ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم، فى قيامه بواجباته التى تفرضها عليه هذه التبعات».

مادة (٢٤/ ١) من ميثاق الأمم المتحدة.

أى أن كل الدول الأعضـاء فى الأمم المتحدة قد أنابوا عنهم مـجلس الأمن فى أمر حفظ السلم والأمن الدولى.

وقد سبق القول بأن مـجلس الأمن هو صاحب الحق الوحـيد فى تحـديد الحالات والوقائع التى تشكل اعتداء على السلم والأمن الدولى، والتى تعتـبر عملاً من أعمال العدوان، وقـد فوضت المادة السابقـة مجلس الأمن فى القيام بـواجباته التى تفرضـها عليه هذه التبعات، ومنها إعمال مواد القانون :

«. . . . ويقرر فـى ذلك توصيـاته، أو يقرر مايـجب اتخاذه من التـدابير، طبـقاً

لأحكام المادتين ٤١ , ٤٢ لحفظ السلم والأمن الدولى، أو اعادته إلى نصابه» المادة ٣٩ من الميثاق.

وهذه الإنابة القانونية فى مسألة حفظ الأمن والسلم الدولى، تتشابه تماماً مع إسناد الدولة أمر العدل فى المجتمع إلى السلطة القضائية، لحفظ الأمن والعمل على تطبيق القانون.

وتكون أحكام مجلس الأمن على هيئة «توصيات»، أو تقرير ما يجب اتخاذه من التدابير، طبقاً لأحكام المادتين ٤١، ٤٢».

وأيا ما كانت الصياغة التى يفصح بها مجلس الأمن عن إرادته، ويوضح بها طريقة الفصل فى النزاع، فهى تتشابه إلى حد كبير مع الأحكام التى تصدر من المحاكم، لأنها تشمل ذكر الواقعة أو المخالفة المسندة للدولة، وخضوعها للمعيار الذى حدده مجلس الأمن نفسه، من أنها تشكل تهديداً للسلم والأمن الدولى وتعريضه للخطر، أو تشكل عملاً من أعمال العدوان، أى خضوع الواقعة لمعيار التجريم المعمول به فى مجلس الأمن، وهو مايطلق عليه توافر الركن الشرعى للجريمة فى الواقعة، وكذلك إتيان الدولة الفعل الذى يشكل المخالفة، وهو مايطلق عليه توافر الركن المادى للجريمة، وتعمد الدولة ارتكاب الفعل وهو مايطلق عليه توافر القصد الجنائى.

ودائماً ما يحتوى قرار مجلس الأمن فى الوقائع المعروضة عليه أو توصياته على نفس ماتحتويه الأحكام من وقائع وأسباب ومنطوف، مما يؤكد تشابهها مع الأحكام.

ومما يقطع الجدل فى هذا النهج أن الأحكام التى تصدر من المحاكم واجبة التنفيذ بالقوة الجبرية، وكذلك مايصدر عن مجلس الأمن، طبقاً للفصل السابع من الميثاق، واجب التنفيذ بالقوة الجبرية.

ولكن الشئ الغريب أن أحكام المحاكم تنفذها سلطة أخرى غير المحاكم، وهى السلطة التنفيذية، أما ما يصدر عن مجلس الأمن توصيات وقرارات فلايوجد سلطة تنفيذية مستقلة عن مجلس الأمن تقوم بتنفيذها، وإنما يعمل مجلس الأمن نفسه على تنفيذها بطريقة مثيرة للغموض والدهشة سكت عنها الميثاق، وقطع الواقع العملى بأنها من اختصاص نخبة معينة من الدول الكبرى تعمل تحت لواء الولايات المتحدة.

فكانت قرارات مجلس الأمن بالنسبة لحرب الكويت تُنفَّذ بمعرفة قيادة القوات

المشتركة التى تتزعمها الولايات المتحدة، وانتهت حرب الخليج ولازالت الولايات المتحدة، وإنجلترا، وفرنسا، قائمة على تنفيذ قرارات مجلس الأمن، التى التزم بها العراق، بل والأكثر من ذلك قسمت الدول الثلاث العراق إلى ثلاثة أقسام : قسم فى الشمال، يحظر فيه التواجد الجوى العراقى، وحتى الدفاعات الجوية، واعتبر منطقة حظر جوى، ويوجد فى معظمه الأكراد العراقيون، وقسم فى الجنوب، يتفق مع الجزء الشمالى في الحظر، ويتواجد فى معظمه الشيعة العراقيون، وقسم فى الوسط، يخضع تحت سلطات القوات العراقية.

وتعمل أيضاً الدول الثلاث الكبرى (أمريكا، وإنجلترا، وفرنسا) على تطبيق الحظر الجوى فى هذه المناطق على القوات العراقية، ودائماً ماتقوم الطائرات الأمريكية بتدمير بطاريات الصواريخ أو الدفاعات الجوية العراقية، التى تستطيع رصد الطائرات الحربية الأجنبية، التى تتواجد فى منطقة الحظر الشمالية والجنوبية، ويؤكد المثال السابق سيطرة الدول الكبرى على السلطة التنفيذية فى مجلس الأمن الدولى من الناحية العملية الواقعية، لعدم وجود نص فى الميثاق يحدد الجهة القائمة على تنفيذ قرارات مجلس الأمن، طبقاً لمفهوم ومنطوق القرار الصادر، الذى يعادل الحكم الذى يصدره القضاء ويشكل ضمانة قانونية للدول التى يصدر فى حقها قرارات من مجلس الأمن واجبة النفاذ بالقوة العسكرية الجبرية، وإنما يؤكد الميثاق بطريقة غير مباشرة أن مناط تنفيذ قراراته الجبرية موكول إلى رؤساء أركان حرب الدول الكبرى وحدها :

« إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها فى المادة (٤١) لاتفى بالغرض أوثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ بطريقة القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولى أو إعادته إلى نصابه. . . »

مادة (٤٢) من الميثاق.

« تشكل لجنة أركان الحرب من رؤساء أركان حرب الأعضاء الدائمين. . . »

« لجنة أركان الحرب مسئولة تحت إشراف مجلس الأمن عن التوجيه الإستراتيجى لأية قوات مسلحة موضوعة تحت تصرف المجلس، أما المسائل المرتبطة بهذه القوات فستبحث فيما بعد» فقرة ٢، ٣ من المادة (٤٧).

أى أن أمر القـوة فى مجلس الأمن موكـول إلى رؤساء أركان حـرب الدول دائمة العضوية فى المجلس، تحت إشراف المجلس.

ولما كان مجلس الأمن هو الذى يختار رئيسه، ومجلس الأمن هو الذى يحدد الجرم الدولى، ومـجلس الأمن هو الذى يفصل فى النزاعـات الدولية، ومـجلس الأمن هو الذى ينفذ قراراته الجبرية، ولما كانت الدول الكبرى تمتلك مقدرات الأمور فى مجلس الأمن، ورؤســاء أركانهـا هم القائمـون على تنفـيذ القـرارات الجبـرية لمجلس الأمن بالقوة، لذلك يمكن القول بأن هذا المجلس يمثل رمـزاً من رموز الديكتاتورية الدولية، ويؤكد وجود أخلاقيات العصور الوسطى، التـى تمتهن كرامة الإنسان وحقه فى الدفاع عن نفسه، وتجسده فى صورة أخطر وأقذر، تتمـثل فى امتهان كرامة الدول، وامتهان حقهـا فى الدفاع عن نفسها، وتعـرض أمن الدول وسلامة شعوبهـا لخطر محدق دون رقيب أوبصـير، ويمكن أن تجد تفسـيراً لاسترسـال الدول الكبرى فى تنفيـذ القرارات الدولية، الصادرة بالقوة الجبرية ضـد دولة من الدول، واستمرار هذه الدول في تنفيذ القـرارات الدوليـة، بالرغم من تحـقق الغـاية من القـرار، وذلك لعـدم الفـصل بين السلطات فى مجلس الأمن، وعدم وجود رقابة على هذا المجلس من كافة دول العالم المشاركة فى الأمم المتحدة.

فبـعد أن اعتدى الـعراق على دولة الكويت العربيـة المسلمة، وصدر قـرار مجلس الأمن بطرد القوات العراقـية، ونفذ القرار، وخرجت القوات العـراقية من الكويت، نجد أن الدول الكبرى قد حطمت البنية الرئيسية للدولة العراقية، عمداً ويسبق إصرار، ودمرت المساكن والمتـاجر والمزارع وقتلت الأطفال والنساء ودمـرت المصانع والممتلكات العامة والخاصة، ولازالت الدول الكبـرى حتى الآن تضرب المدنيين العراقيين، بالرغم من طرد القـوات العراقـية من الكويت، وعـودة الاسـتقلال للشـعب الكويتى المسلم الشقيق.

الأمر الذى يؤكـد قصور التشـريع الدولى، الذى صاغ المنظمة الدولية عـن عمد، حتى تملك الدول الكبـرى مقدرات الأمور فى العالم، وعلى ذلك نسـتطيع القول بأن أعضـاء مجلس الأمن الدائمين، وهم بصـدد الفصل فى النزاعـات الدولية، يلبـسون وشـاح القضـاة فى العـصور الوسـطى المظلمة، تحـت مظلة من الدول التـابعة لهـا، وينطقون بما تنطق به دولهم فى وضع معيار للجـريمة الدولية، حسب الوقائع المعروضة

عليهم، ويطبقون النص القانونى الذى تريد دولهم تطبيقه، ويسندون أمر تنفيذ أحكامهم إلى رؤساء أركان حرب جيوشهم، فحلالهم وحرامهم يتفق مع حلال وحرام حلفائهم، ويختلف عن حلال وحرام الدول الأخرى، ويضربون أكبر المثل لديكتاتورية المتشدقين بالحرية والتمدين، واستخفافهم بمقدرات الشعوب الأخرى.

إن العقول الجبارة التى أوجدت النظام القانونى لمجلس الأمن الدولى، أثبتت بجدارة قدرتها الفائقة على إيجاد مدرسة جديدة، لاستعمار الشعوب واستعبادها واستغلال ثرواتها، وضمان ولائها فى نطاق خطير من الشرعية الدولية، جعل من الحملات العسكرية والغزو العسكرى والاعتداء على السيادة للدول الأخرى عملاً من الأعمال المشروعة، نفاذاً لما يسمى بتطبيق قرارات مجلس الأمن، وجعل من الحصار العسكرى البحرى والجوى، والمقاطعة السياسية والاقتصادية التى تعرض حياة الأطفال للخطر عملاً من الأعمال المشروعة أيضاً، نفاذا للقرارات الدولية، ودون رقابة من الهيئة الدولية، إن هذا النظام القانونى قد ساعد بطريقة مباشرة على انتهاك حقوق الدول الإسلامية ومقدساتها، حيث جعل الاعتداء على أرواح المدنيين المسلمين، واغتصاب نسائهم، واحتلال أراضيهم، وإزهاق أرواحهم فى نطاق المشروعية الدولية (مثال لذلك البوسنة والصومال).

وتبقى دعوة لأصحاب القرار فى العالم الاسلامى، بترك هذه المنظمة المسماة بالدولية، وعدم العودة إليها مرة أخرى، إلا إذا طبق العدل على الجميع بمعيار السماء، وليس بمعيار الدول الكبرى.

وإلا أن يكون لدولة من الدول الإسلامية مقعد دائم فى مجلس الأمن، وحتى تكون هناك جهة دولية محايدة، تُشرف على تنفذ القرار الدولى، تمثل فيها الدول الإسلامية سواء بسواء مع الدول الأخرى، لكى لاتتعدى الدول القائمة على تنفيذ القرار حدود هذا القرار والغرض منه، أويلغى حق الفيتو والمقاعد الدائمة، وتتساوى دول العالم فى مجلس الأمن، ويكون لها جميعاً تمثيل متساو مع الدول الأخرى بشئ من العدل.

(جـ) الجمعية العامة للأمم المتحدة وخروجها على المشروعية المزعومة :

الجمعية العامة هيئة من هيئات الأمم المتحدة، وتشكل فرعاً من فروعها، وهى على النقيض تماماً من مجلس الأمن الدولى، فى الطريقة التى تتألف منها، وطريقة اختيار الأعضاء فيها، وطريقة التصويت، والمسائل والأمور التى تتدخل فيها، وعلاقتها بالمسائل التى لها صلة بحفظ السلم والأمن الدولى، أوالتى تعرض الأمن الدولى للحظر، وتشكل عملاً من أعمال العدوان :

«تتألف الجمعية العامة من جميع أعضاء «الأمم المتحدة» مادة (٩/ ١) من الميثاق فجميع أعضاء الأمم المتحدة لهم مقاعد فى الجمعية العامة، متساوية ودائمة غير مؤقتة :

«لايجوز أن يكون للعضو الواحد أكثر من خمسة مندوبين فى الجمعية العامة». مادة (٩/ ٢)

ولم يكن الأمر قاصراً على المساواة فى المقاعد بالنسبة للدول، وعدم وضع القيود على اختيار الأعضاء، ومدة عضويتهم، وإنما أعطى الميثاق الحق لكل عضو أن يكون له عدد من المندوبين لايزيد على خمسة.

ولما كانت هذه المساواة غريبة على نوايا واضعى الميثاق ومثيرة للدهشة، إلا أن هذه الدهشة سرعان ماتزول، إذا ما اتضح من الميثاق، أن الجمعية العامة للأمم المتحدة ليس لها أى دور فعال فى الأمور الدولية الهامة، التى تتعلق بأمر السلم والأمن الدولى، والمسائل التى تعرض مصالح الدول وأمنها للخطر، أو التى تشكل عملاً من أعمال العدوان، وهذه البسطة فى المقاعدة، والمساواة فى الأصوات يقابلها تقييد خطير، فى أغراض وخصائص هذه الهيئة الدولية، الأمر الذى يؤكد من جديد الحقيقة الجهنمية لهؤلاء البشر، واضعى ميثاق الأمم المتحدة، ويجعل أعضاء الجمعية العامة لمجلس الأمن أشبه بالأشخاص المتواجدين داخل سرادق لتلقى العزاء، يؤكدون فقط تضامنهم وحزنهم مع أسرة الفقيد، دون أن يكون لهم حول أو قوة فى حل مشاكل

أسرته أو ذويه.

ويقتصر دور الجمعية العامة للأمم المتحدة على المناقشات، والنظر، والتوصيات واسترعاء النظر، وإنشاء الدراسات، واتخاذ التدابير، وتلقى التقارير، وكلها أمور هامشية بالنسبة لدور مجلس الأمن الدولى، ومقيدة بظروف وشروط معينة :

« للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة أو أمر يدخل فى نطاق هذا الميثاق... كما أن لها فيما عدا مانص عليه فى المادة (١٢) أن توصى أعضاء الهيئة أومجلس الأمن أو كليهما، بما تراه فى تلك المسائل والأمور»

«المادة (١٠).

والمناقشة هى فقط طرح لأية مسألة وتدارسها والحديث حولها، دون أن يكون لنهاية الجدل فيها أية قوة مؤثرة أو ذات قيمة، تعدل أو تغير أوتنقص أو تزيد فى المسألة المعروضة عليها للمناقشة، إنه جدل بالمعنى القانونى، طالما أنه لايصل إلى نتيجة ذات قوة مؤثرة، وتوصيات الجمعية العامة لمجلس الأمن غير ملزمة للمجلس، وله أن يأخذ بها أو لا يأخذ، ولا تعويل عليها فى قراره بخصوص ذلك، وكذلك الدول، ولايوجد جزاء على مخالفة هذه التوصيات :

«للجمعية العامة أن تنظر فى المبادئ العامة فى شأن حفظ السلم والأمن الدولى... كما أن لها أن تقدم توصياتها بصدد هذه المبادئ إلى الأعضاء، أو إلى مجلس الأمن أو إلى كليهما».

مادة (١/١١) من الميثاق

وهى على نفس شاكلة المادة السابقة، لاتتعدى إطار المناقشة ومجرد تحصيل الحاصل، لأن التوصيات التى تطرحها الجمعية العامة غير ملزمة لمجلس الأمن، خاصة وأن مجلس الأمن الدولى بموجب المادة (٣٩) هو الذى يقرر المسائل التى تهدد السلم والأمن الدولى، وبالتالى فهو وحده المنوط به البحث فى هذه المسألة، وبحث الجمعية العامة للمبادئ العامة فى شأن حفظ السلم والأمن الدولى، ووضع توصيات حولها

لايغير من مفهوم مجلس الأمن، لهذه المبادئ التى لاتقبل معياراً ثابتاً لها، يحددها حسب طبيعة كل نزاع يعرض عليه، وأهمية هذا النزاع، ومدى تأثيره على مصالح الدول الكبرى، الأمر الذى يؤكد أن نص المادة (١١) وُضع فقط لتدعيم الدور الشكلى للجمعية العامة، وإيجاد وظيفة لأعضائها تشغل وقتهم، وتجعلهم وكأنهم أصحاب دور فى مسائل حفظ الأمن والسلم فى العالم.

وإن بحث الجمعية العامة أو نظرها فى وضع مبادئ السلم والأمن الدولى، لايختلف كثيراً عن مناقشتها للمسائل التى لها صلة بحفظ السلم والأمن الدولى، لأنها فى كلا الحالتين تقدم توصيات بعد مناقشات وجدل وتصويت، وترفع هذه التوصيات لمجلس الأمن الذى له الخيار فى الأخذ بهذه التوصيات أو عدم الأخذ بها، أياً ما كانت خطورة أو طبيعة المسألة التى تبحثها الجمعية العامة فى هذا الخصوص :

« للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة تكون لها صلة بحفظ السلم والأمن الدولى. . . . . ولها - فيما عدا ما تنص عليه المادة الثانية عشرة - أن تقدم توصياتها بصدد هذه المسائل. . . . أو لمجلس الأمن. . . وكل مسألة مما تقدم ذكره يكون من الضرورى فيها القيام بعمل ما ينبغى أن تحيلها الجمعية العامة على مجلس الأمن قبل بحثها أو بعده» مادة (١١/ ٢).

وعلى هذه الشاكلة :

« للجمعية العامة أن تسترعى نظر مجلس الأمن إلى الأحوال التى يحتمل أن تعرض السلم والأمن الدولى للخطر» (١١/ ٣).

ودور مجلس الأمن فى ذلك لايختلف كثيراً عن دور الدول التى تبلغ مجلس الأمن بوجود أمر ما يهدد الأمن والسلم، وهذا الدور مقصور فقط على الإبلاغ، «يمكن لمجلس الأمن أن يفحص أى نزاع أو أى موقف قد يؤدى إلى احتكاك دولى. . .» مادة (٣٤) من الميثاق. .

ومناقشات الجمعية العامة حول مسائل السلم والأمن الدولى، وتوصياتها بخصوص

ذلك لا تتعدى كونها توصيات، ولم يرتب الميثاق جزاءً على مخالفتها، ولاطريقة لإلزام الدول على اتباع هذه التوصيات، وحتى اذا تمادت دولة معينة فى انتهاك الميثاق، وعدم تنفيذها لقرارات الجمعية العامة، التى تحتوى على تدابير معينة أو توصيات، فلا تملك الجمعية العامة شيئاً حيال هذه الدول، ويرد الأمر بشأنها إلى مجلس الآمن الدولى.

« إذا أمعن عضو من أعضاء الأمم المتحدة فى انتهاك مبادئ الميثاق جاز للجمعية العامة أن تفصله من الهيئة، بناء على توصية مجلس الأمن» «مادة / ٦ من الميثاق»، أى أن تدخّل الجمعية العامة فى هذا الأمر معلق على مشيئة مجلس الأمن الدولى، ومن هنا نستطيع تفسير التفات إسرائيل عن كل القرارات والتوصيات والتدابير الصادرة من الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتطالبها باحترام حقوق الإنسان، وعدم قتل المدنيين، وتطبيق المواثيق والعهود الدولية، لأن الجمعية العامة لاتملك حيالها شيئاً، ولاتملك البتّ فى عضويتها إلا بناء على توصية من مجلس الأمن الدولى، وبالطبع هناك أمريكا وحلفاؤها من الدول الكبرى، الذين يملكون حق الفيتو والمقاعد الدائمة.

هذا بالاضافة إلى إمكانية الجدل، حول ما اذا كانت مخالفة قرارات أوتوصيات أو تدابير الجمعية العامة، فى شأن السلم والأمن الدولى، تشكل انتهاكا للميثاق من عدمه، وبالطبع فإن متخصصى الدول الكبرى فى شأن بحث هذه المسائل، يملكون التأويل والتحريف حسب مصالحهم، وتكون دائماً مفرغة إذا ما تعلق الأمر بدولة حليفة للدول الكبرى خالفت ذلك.

وبالإضافة إلى التوصيات والتدابير، فإن الميثاق قد أوجد وظائف أخرى للجمعية العامة على ذات الشاكلة، ومنها إنشاء الدراسات، والإشارة بتوصيات، بقصد إنماء التعاون الدولى، فى الميادين السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتعاونية، والتعليمية، والصحية :

«تنشئ الجمعية العامة دراسات، وتشير بتوصيات بقصد :

(أ) إنماء التعاون الدولى فى الميدان السياسى، وتشجيع التقدم المطرد للقانون الدولى وتدوينه.

(ب) إنماء التعاون الدولي فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية، والإعانة على تحقيق حقوق الانسان...» مادة (١/١٣) من الميثاق ويضيف الميثاق وظيفة أخرى للجمعية العامة، هى أن :

« تباشر الجمعية العامة الوظائف التى رسمت لها، بمقتضى الفصلين الثانى عشر والثالث عشر، فيما يتعلق بنظام الوصاية الدولية..» مادة (١٦) وقد أشير فى الفصل الثانى عشر إلى أن :

«الأهداف الأساسية لنظام الوصاية، طبقاً لمقاصد الأمم المتحدة» المبينة فى المادة الأولى من الميثاق هى :

(أ) توطيد السلم والأمن الدولى.

(ب) العمل على ترقية أهالى الأقاليم المشمولة الوصاية، فى شئون السياسة والاجتماع والاقتصادي والتعليم، واطراد تقدمها نحو الحكم الذاتى أو الاستقلال، حسبما يلائم الظروف الخاصة لكل اقليم وشعوبه، ويتفق مع رغبات هذه الشعوب التى تعرب عنها بملء حريتها، وطبقاً لما قد ينص عليه فى شروط كل اتفاق من اتفاقات الوصاية.

(جـ) تشجيع احترام حقوق الانسان، والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء، والتشجيع على إدراك ما بين شعوب العالم من اشتراك فى التقيد بعضهم ببعض.

(د) كفالة المساواة فى المعاملة، فى الشئون الاجتماعية، والاقتصادية، والتجارية، لجميع أعضاء «الأمم المتحدة» وأهليها، والمساواة بين هؤلاء... «المادة (٧٦)»

« يطبق نظام الوصاية على الأقاليم : .... »

(أ) المشمولة الآن بالانتداب.

(ب) الأقاليم التى قد تقتطع من دول الأعداء، نتيجة للحرب العالمية الثانية.

(جـ) ١/٧٧

وتحدث الفصل الثالث عشر عن مجلس الوصاية (التأليف، الوظائف والسلطات، التصويت، الإجراءات).

أى أن الجمعية العامة لأمم المتحدة، وهى بصدد مناقشة مسألة فلسطين، التى طرحت عليها بمعرفة الدول المنتدبة، كانت ملتزمة ببحث هذه المسألة فى نطاق الفصل الثانى عشر والثالث عشر من الميثاق، وطبقاً لمقاصد الأمم المتحدة، المبينة فى المادة الأولى من الميثاق، والأهداف الأساسية لنظام الوصاية، الموضحة فى المادة ٧٦ من الميثاق، بما يتفق ورغبات شعب فلسطين، التى يعبر عنها بملء حريته، وعدم التمييز بين الشعوب بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، والتشجيع على إدراك ما بين شعوب العالم من اشتراك فى التقيد بعضهم ببعض، ومنع التهديد بالقوة، واستخدامها ضد سلامة الأراضى، والاستقلال السياسى لأية دولة.

وقد مارست الجمعية العامة عملها فى شأن هذه المسألة، خارج النطاق القانونى المضروب لها فى الميثاق، وأقرت الاحتلال، وأنشأت أول دولة عنصرية فى العصر الحديث، وفرّقت بين الشعوب بسبب الدين، وأقرت نتائج التهديد بالقوة، وباركت العدوان، وقررت تقسيم فلسطين إلى «دولة يهودية» غير مسماة و«دولة عربية» غير مسماة بموجب القرار رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧، والتى أعلنت بمقتضاه دولة إسرائيل، والتى اعترفت بها معظم دول العالم، التى لاتقيم وزناً للدول الإسلامية فى ذلك الوقت، وبالرغم من الشاكلة التى عليها قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلا أن هذا القرار بالذات تم تنفيذه فى شقّه الخاص بإسرائيل، أما الخاص بالعرب فلم ينفذ حتى الآن، وقد تحدث عنه وعن قيمته القانونية ومشروعيته العديد من الفقهاء، حيث إن جانب الشر واضح فى هذا القرار، لأنه خارج نطاق سلطات الجمعية العامة الموضحة بالميثاق، وخارج مقاصد الأمم المتحدة.

«ليس فى هذا الميثاق ما يسوغ «للأمم المتحدة» أن تتدخل فى الشئون التى تكون من صميم السلطان الداخلى لدولة ما، وليس فيه مايقتضى من الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل، لأن تحل بحكم هذا الميثاق . . .» مادة / ٢/ ٧ من الميثاق.

فموضوع فلسطين من صميم سلطان شعب فلسطين، الذى كانت تمثله بريطانيا فى

ذلك الوقت، والذي حارب معها ضد الدولة العثمانية، وجاءت لتنقذه على حد أقوالها من الدولة العثمانية الإسلامية.

وهى التى أوجدت اليهود، ومكنتهم من دخول فلسطين، وهى التى أمدتهم بالسلاح، وهى التى أوجدت المشكلة أصلاً، وقسمت فلسطين، وهى التى عرضت هذا الموضوع الداخلى على الجمعية العامة للأمم المتحدة لحله طبقاً للميثاق. حتى تصل إلى إضفاء المشروعية على تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة اسلامية، وحتى تضفى المشروعية على احتلال اليهود لفلسطين.

وبالفعل حصلت على القرار، وبالفعل قسمت فلسطين، وبالفعل اعترفت الدول بما يسمى دولة إسرائيل، ومن هنا كانت الأمم المتحدة حلقة من حلقات الصراع بين العرب واليهود، سطرت على صدر التاريخ، وكان دور الأمم المتحدة لايقل بل يزيد عن دور الإنجليز وحلفائهم، فى خلق مشكلة للعرب فى فلسطين.

الفصل الرابع

قرارات الأمم المتحدة
تَجُبّ قرارات جامعة العرب

ميثاق الأمم المتحدة كان حصيلة فكر الدول الكبرى لتحقيق مصالحها، وهيمنتها على دول العالم بطريقة قانونية مدروسة ومتقنة، بدأتها الدول الكبرى عندما حاولت إنشاء عصبة الأمم، ولما تأكدت الدول الكبرى أن ميثاق عصبة الأمم لايكفى من الناحية العملية لتحقيق غايتها، وأنه فشل فى منع قيام الحرب العالمية، فكرت الدول الكبرى فى إعلان ميثاق الأمم المتحدة، الذى مر بعدة مراحل، وهى : مرحلة التصريحات، ثم مرحلة المؤتمرات، ثم المرحلة الأخيرة التى ظهر عليها الميثاق.

وقد بدأت مرحلة التصريحات عندما صدر التصريح الأول عام ١٩٤١، حيث كان الحلفاء يمرون بأحرج فترة فى تاريخ النزاع الدولى، وتوالت تصريحات أخرى حتى نهية عام ١٩٤٣ وعقدت بعد ذلك خلال عامى ٤٤، ٤٥ بعض مؤتمرات دولية، انتهت بتوقيع ميثاق الأمم المتحدة فى ٢٦ يونيو ١٩٤٥، وبدأ نفاذه اعتباراً من ٢٤ أكتوبر ١٩٤٥[(١)].

وعندما تأكدت الدول الكبرى من إمكانية السيطرة على القرار فى العالم بموجب هذا الميثاق انتهت إلى صياغته والموافقة عليه.

ولم يكن بعيداً عن مخيلة الدول الكبرى وهى تضع ميثاق الأمم المتحدة امكانية ظهور منظمات أخرى إقليمية، تنازع هذه المنظمة الدولية عملها وسلطانها فى العالم، وكان لذلك التوقع جزء من فكر الدول التى وضعت الميثاق.

ولم يكن هذا الأمر عسيراً على أساطين الفكر فى العالم، وأصحاب الصياغات،

---

(١) أستاذنا د./ مفيد محمود شهاب. المنظمات الدولية. القسم الثانى. الأمم المتحدة. طبعة ١٩٧٣ ص ١٧٧.

وصانعى الخطط الاستعمارية، وبمنتهى البســاطة كانت نصوص الميثاق، فتقضى المادة / ٢٥ بالآتى :

« يتعــهد أعضاء «الأمم المتــحدة» بقبــول قرارات مجلس الأمن وتنفــيذها وفق هذا الميثاق».

أى أن جميع الدول الموقعة على ميثاق الأمم المتحدة قد ألزمت نفسها بقبول قرارات مجلس الأمن، وتنفيذها حسب نصوص الميثاق، حتى ولو كانت قرارات مجلس الأمن ضد تعهداتها الإقليمية، أو ضد دولة شقيــقة لها، أو ضد قرار أصدرته منظمة إقليمية تنتمى إليها هذه الدولة.

وكانت هذه المادة على نفس ســياق الفقرة الثــانية من المادة الثانية من الميــثاق، التى تقضى بالآتى :

« لكى يكفل أعضــاء الهيئــة لأنفســهم جميــعاً الحقوق والمــزايا المترتبة على صــفة العضوية، يقومون بالالتزامات التى أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق فى حسن نية».

وبالطبع فإن الالتزامات التى أخذها أعضاء الأمم المتحدة على أنفسهم بموجب الميثاق يكون ضمنها قبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها.

وقد ســبق الحديث عن قرارات مــجلس الأمن وكيفيــة إصدارها، والدول صاحــبة المقاعد الدائمة فى مــجلس الأمن، والدول صاحبة حق الفيتو، وعــدد أعضاء مجلس الأمن.

ومن جماع التــركيبة القانونيــة لمجلس الأمن حسب الميثاق، نجــد أن الدول العربية الإسلامية لاتملك واحدة منها حق الفيتو، ولامقعداً دائماً فى مجلس الأمن، ولاتملك هذه الدول مجتــمعة القدرة على التــأثير فى قرارات مجلس الأمــن، الأمر الذى يؤكد هامشيــة الدول العربية والاسلاميــة فى الأمم المتحدة، وفى مقابل ذلك تتــعهد الدول العربيــة قاطبة بالالتزام بتنفــيذ قرارات مــجلس الأمن - حتى ولو كانت ضد مــصلحة الدول العربية أو ضد مصلحة الدول الاسلامــية - مما يقطع بوجود كافة الدول العربية والإســلامــيــة فى فَلَك الدول الكبــرى، تدور حــولــهــا ولا تملك الإفــلات من هذا الدوران، ولاتملك الوقوف المفــيد بالنسبة لدولة عــربية أخرى أو إسلاميــة فى مجلس الأمن الدولى، وبالرغم من ذلك الالزام بموجــب الميثاق لــلدول العربيــة والاسلامــية

بالقرارات الدولية التى تصدر من مجلس الأمن ضد مصلحة دولة عربية أواسلامية أخرى، أرادت الدول الكبرى أن تحكم الحصار ضد الدول التى ترتبط بتجمعات مثل الدول العربية والإسلامية، فجاء نص ميثاق الأمم المتحدة يؤكد هذا التحكم، وهذه القدرة على السيطرة عن طريق الصياغة القانونية، فقضت المادة / ٥٢ من الميثاق :

« ليس فى هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو توكيلات إقليمية، تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين ما يكون العمل الإقليمى صالحاً فيها ومناسباً، مادامت هذه التنظيمات أو التوكيلات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد «الأمم المتحدة» ومبادئها»، أى أن الأمم المتحدة هى التى تعطى الإجازة للمنظمات الإقليمية فى الوجود، إذا ماكانت هناك قناعة للأمم المتحدة بأن هذه التنظيمات متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة، أما إذا كانت هذه التنظيمات غير متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة فمن الممكن إصدار قرار من مجلس الأمن بحلها، بعد أن يصدر فتواه بأنها تهدد السلم والأمن الدولى.

أى أن الأمم المتحدة تملك بموجب ميثاق الأمم المتحدة شطب جامعة الدول العربية من السجلات الدولية، وتمنع التعامل معها، وتحرم على الناس تداول اسمها، إذا ما أصدرت قراراً من مجلس الأمن يلزم بذلك!!

وقضت كذلك المادة ٥٢ الفقرة الرابعة بأن :

«لاتعطل هذه المادة بحال من الأحوال تطبيق المادتين الرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين».

أى أن المنظمة الإقليمية عندما تنظر نزاعاً بين دولة من أعضائها، أو واقع على دولة من أعضائها، لايمكنها أن تمنع مجلس الأمن من نظر هذا النزاع، وإصدار قرارات تتعارض مع قرارات صادرة من ذات المنظمة الإقليمية، حيث تقضى المادة ٣٤ :

« لمجلس الأمن أن يفحص أى نزاع أو أى موقف قد يؤدى إلى احتكاك دولى، أو قد يثير نزاعاً لكى يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولى».

فالنزاعات التى تنشأ بين الدول العربية أو الإسلامية إذا ما بحثت على المستوى العربى أو الإسلامى لايمنع ذلك مجلس الأمن من بحثها، لأنه وحده بموجب الميثاق

هو الذى يحدد المسائل التى تعرض السلم والأمن الدولى للخطر، ويمكن للمجلس إصدار قرارات بذلك متجاهلا قرارات العرب والمسلمين الأمر الذى يؤكد أن جامعة الدول العربية تعمل لحساب الأمم المتحدة، وتحت رعاية من المنظمة المسماة بالدولية، حسب رغبة العرب الموقعين على ميثاق الأمم المتحدة، طبقاً للمادة ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة :

«يجب أن يحاط مجلس الأمن فى كل وقت إحاطة تامة بما يجرى من الأعمال أو يزمع القيام به بمقتضى تنظيمات إقليمية، أو بواسطة توكيلات إقليمية لحفظ السلم والأمن الدولى».

وبالرغم من وجود هذا الميثاق مكتوباً بلغات عدة واطلاع العرب عليه، الا أن العرب عندما أقاموا جامعة الدول العربية كانوا فى عجلة من أمرهم، لم يطلعوا على شئ، ولم يراجعوا شيئاً ولم يتدارسوا شيئاً لاقرارات ولامؤتمرات ولابحوث ولاعودة للشعوب، وإنما فقط اجتماع لمجموعة من الرؤساء العرب لإصدار ميثاق جامعة الدول العربية، فى الثانى والعشرين من مارس ١٩٤٥ وتضمّن الميثاق عدة مواد، أحوج ما تكون إلى التغيير طبقاً لعقيدة العالم العربى الدينية، وصلة الدم والقربى التى تربط بين أبنائه، وقد أثبتت التجارب العملية فشل هذا الميثاق من جميع جوانبه، وعدم قدرته على تحقيق الوحدة بين الدول العربية، أو الحد الأدنى من التآخى وصلة الدم، وجاء بعيداً عن شريعة الاسلام، التى أشارت إليها كل التشريعات العربية الوضعية، واعتبرتها مصدراً من مصادر التشريع فيها، ولم يسع واضعو الميثاق إلى إبعاد تبعية جامعة العرب عن الأمم المتحدة، بموجب النص على ذلك فى متن الميثاق.

وكان من الأجدى للحكام العرب واضعى الميثاق أن يذكروا فى متنه : «لاتخل القرارات الدولية الصادرة ضد دولة من الدول العربية بقرارات الجامعة العربية، الصادرة فى هذا الخصوص، وبالتزامات الدول العربية تجاه أشقائها العرب، طبقاً للمبادئ والأصول المستمدة من الشريعة الغراء»!!

وكان يمكن أيضاً إضافة : «وفى حالة التعارض بين القرارات الدولية وقرارات الجامعة العربية أو مبادئ الشريعة الإسلامية، تطبق قرارات الجامعة العربية ومبادئ الشريعة الإسلامية». حتى يمكن تلافى التعارض الواضح بين الغاية من الجامعة العربية، والغاية من الأمم المتحدة، وحتى يتمكن العرب من الحفاظ على الهوية

العربية، والتسامح والتآخى بين الدول العربية، وحتى لايتسبب التعارض فى الغايات بين جامعة العرب والأمم المتحدة فى إظهار أوضاع شاذة فى الوطن العربى، تؤدى إلى الفرقة والانقسام.

مثل الذى حدث مع ليبيا والعراق، فالمعروف أن الزعامة الليبية تتعارض مصالحها مع زعامات غرب أوربا، والولايات المتحدة الأمريكية، وترغب هذه الدول فى الإطاحة بالرئيس «القذافى»، فقد سبق أن أعلنت ليبيا أن خليج «سرت» فى البحر الأبيض المتوسط، والذى يطل عليه جزء من الساحل الشمالى الليبى يشكل مياهاً إقليمية ليبية، فى حين لم تعترف الولايات المتحدة الأمريكية بذلك، وأعلنت أن خليج «سرت» يشكل مياهاً دولية، وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية تتحرش بليبيا، وتتذرع بالأسباب لخلق تصادم مع النظام الليبى، ففى ١٩ أغسطس ١٩٨١ وقعت معركة بين طائرتين ليبيتين.

وفى شهر يوليو ١٩٨٤ أعلن البنتاجون أن طائرات أمريكية مقاتلة قامت بمناورات جوية فوق خليج «سرت» قرب الساحل الليبى، دون أى اعتراض من القوات الليبية.

وفى الفترة من الثانى عشر حتى الخامس عشر من يوليو ١٩٨٦ أجرت ليبيا مناورات عسكرية فى خليج «سرت»، بينما قامت طائرات الأسطول السادس الأمريكى بمناورات جوية فى أجواء خليج «سرت» أمام الشواطئ الليبية.

ونظراً للخلاف الدائم بين الولايات المتحدة والغرب الأوربى، والرئيس الليبى «معمر القذافى» حاولت الولايات المتحدة الأمريكية بطريقة خفية وعلنية التخلص من الرئيس الليبى، ففى أغسطس ١٩٨٤ أعلن الرئيس «القذافى» أن الولايات المتحدة حاولت اغتياله بالسُّم وبعض المعدات الألكترونية، ولم تُخف الولايات المتحدة محاولتها التخلُّص من الرئيس الليبى، فقد أكدت صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية وضع خطة أمريكية للإطاحة بالعقيد «معمر القذافى»، ولم يكن خافياً على أحد محاولة الولايات المتحدة الأمريكية التخلص من الرئيس الليبى، عندما قامت بالاعتداء بالصواريخ الموجهة ضد المسكن الخاص بالرئيس الليبى، والذى تصادف عدم وجوده فيه.

وأخذت الولايات المتحدة من آن لآخر تتذرع بالأسباب ضد ليبيا، فقد أعلنت مراراً وتكراراً أن ليبيا تؤيد الارهاب الدولى وتدعمه.

ثم رددت الولايات المتحدة ادعاءاتها بأن ليبيا تقوم بإنتاج الأسلحة الكيماوية، وأن مصنع الرابطة الليبى للأدوية مازال مزوداً بإمكانيات إنتاج أسلحة كيماوية.

ونتيجة للأعمال العدوانية من الدول الغربية وأمريكا ضد ليبيا، حاولت ليبيا أيضاً الرد على ذلك، ففى الثانى عشر من مايو ١٩٨٦ طردت ليبيا ٣٦ دبلوماسياً يمثلون سبع دول أوربية غربية هى : إيطاليا، وألمانيا الغربية، وفرنسا، وهولندا، وأسبانيا، وبلجيكا، والدانمرك.

وفى السادس والعشرون من مايو ١٩٨٦ هددت ليبيا بتدمير جزيرة لامبدوسا الإيطالية، إذا ما استمر الوجود العسكرى الأمريكى فيها.

وعندما ضاقت ليبيا ذرعاً بالدول العربية، لعدم وقوف أحد معها فى أزمتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، أعلنت ليبيا أنها ستنضم إلى حلف وارسو، وهددت ليبيا فى ١٥ مايو ١٩٨٦ بإعادة النظر فى عضويتها بالجامعة العربية، والدخول فى تحالف مع دول معادية للولايات المتحدة الأمريكية، ما لم تتخذ الدول العربية إجراءات رادعة ضد الولايات المتحدة وبريطانيا.

وفى العشرين من مايو ١٩٩١ منحت ليبيا جائزة القذافى الدولية لحقوق الإنسان لعام ١٩٩١ إلى الهنود الحمر (فى الولايات المتحدة الأمريكية) وقرر معهد القذافى لحقوق الإنسان والشعوب، ومقره «چنيف» تنظيم مؤتمر حول إبادة الهنود الحمر، وحقهم فى الحرية والبقاء، ولم تجد تهديدات ليبيا، ولا إجراءاتها التى اتخذتها بالوعيد والتهديد فى اثناء أمريكا والغرب عن الإطاحة بالقيادة الليبية.

وحاولت ليبا استرضاء أمريكا والغرب، ففى السادس من يونيو ١٩٩١ أدانت ليبيا علناً تصنيع وتخزين واستخدام الأسلحة الكيماوية والبكتريولوچية فى بيان ليبى إيطالى مشترك، صدر عقب مباحثات العقيد «معمر القذافى» ورئيس وزراء إيطاليا «جوليو أندريونى»، وهذا البيان يعد أول وثيقة دولية يوقع عليها القذافى بنفسه منذ توليه السلطة عام ١٩٦٩.

وفى العاشر من يونيو ١٩٩١ أكد السيد «على التريكى»، سفير ليبيا لدى الأمم المتحدة أن بلاده قطعت علاقاتها بالجيش الجمهورى الإيرلندى، حتى تكفّ أمريكا وبريطانيا وغرب أوربا عن استفزاز ليبيا واتهامها بالإرهاب، والذى ترتب عليه قيام المجموعة الأوربية بفرض حظر على ليبيا منذ عام ١٩٨٦، ويشملَ الحظر بيع السلاح وتحركات الدبلوماسيين الليبيين.

وبعد أن أكـدت ليـبيا للعالم أنهـا لاترعي الإرهاب ولاتؤيده، وأنها لاتنـتج أسلحة كيـمائية، وبعد أن اسـتشعرت قـيادات الغرب والأمريكان أن هذه الاتهـامات فى حق القيادة الليبية لاتجدى نفعاً، أوجد الغرب والأمريكان تهمة جديدة للنظام الليبى، سعياً منهم للإطاحة بالرئيس القذافى.

فقـد أصدر المحققـون الأمريكيون والبريطانيـون اتهاماً فى حق اثنين من الليـبيين، بتفجيـر طائرة أمريكية فوق لوكربى باسكتلندا عام ١٩٨٨، ومـا لبثت أن أعلنت فرنسا اتهامها لليـبـيا بتفجير الطائرة الفرنسيـة عام ١٩٨٩، وبناء على هذا الاتهام المزعوم وفى ١٧ نوفمبر ١٩٩١ طلبت بريطانيا من ليبيا تسليمها المتهمين بتفجير الطائرة الأمريكية.

وبعد هذا الطلب استـمرت المشاورات بين الدول الغربية حول فـرض عقوبات على طرابلس، وبعد الإتهـام وبعد طلب تسليم المتـهمين من ليـبيا، قـام الرئيس الأمريكى بوش بإجراء مشـاورات مع قادة العالم، لاتخاذ إجراءات عـقابية ضد ليبيـا، وأقسمت ليـبيا بأنه لادخل لها بالارهاب وبالطائرة، ورفضـت تسليم المتهمين، ولم يلتفت إلـيها أحـد، ولكن مـجلس الأمن الدولى يسـتجـيب لمؤسـسـيه من الانجـليز والفـرنسـيين والأمريكان، ولم يلـتفت إلى ليـبيا ولا العرب، ويصـدر قراراً بفـرض حظر عسكرى وجوى على ليبيا، وبالفـعل بدأ تطبيق الحظر منذ منتصف إبريل ١٩٩٢. وفى كل مرة يعقد فيها مجلس الأمن الدولى اجتماعاً لبحث المسألة الليبية، ينتهى المجلس إلى الأمر باستمرار فرض العقوبات الدولية على ليبيا.

وفي كل مرة أيضاً تبدى ليبيا استـعدادها لتسليم المتهمين، ولكن فى مكان محايد، لضمان نزاهة المحاكمة، ولا يلتفت إليها أحد، حتى إنها طلبت تسليم المتهمين إلى مقر الأمم المتحدة فى جنيف، واستـاء العرب من هذا الموقف العنيد لمجلس الأمن والدول الغربية وأمريكا، ودعا وزراء خارجيـة دول اتحاد المغرب العربى الخمس مجلس الأمن إلى الغاء قـراره باستمرار حظر الرحـلات الجوية ومبيـعات الأسلحة إلى ليبـيا، وقال الوزراء فى بيان صدر فى ختام اجتـماعاتهم فى الرباط : أن الحظر ألحق أضراراً بالغة بالشعب الليبى وباتحاد المغرب، ولم يلتفت إليهم أحد.

واستمـرت تهديدات الغرب والأمريكان لليبـيا، حتى أنهم من ثقتـهم فى الحصول على القـرار الذى يريدونه من مجلـس الأمن، أعلنت الدول الثلاث انجلتـرا وفرنسـا وأمريكا تحـذيراً لليبيـا بأن يكون الأسبوع الأول من أكـتوبر آخر موعـد لليبيـا لتسليم

المتهمين الليبيين، وإلا سيتخذ مجلس الأمن اجراءات أخرى فى حق ليبيا، من الممكن أن يشمل حظراً اقتصادياً، بغرض تجويع الشعب الليبى، ولم تجد ليبيا سبيلاً، وأعلنت فى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٣ استعدادها لتسليم المتهمين الليبيين للمحاكمة فى اسكتلندا، إذا وافق المتهمون على ذلك.

وستثبت الأيام بما لايدع مجالاً للشك أن الغرض من هذا الاستغلال لمجلس الأمن الدولى بمعرفة الدول الكبرى (انجلترا وفرنسا وأمريكا) كان سبيلاً لمحاولة التخلص من زعامة الرئيس القذافى، الذى دأب على معارضة اسلوب السياسة الغربية والأمريكية فى البلاد العربية، بعد أن فشلت هذه الدول فى التخلص منه بالسم وبالعدوان العسكرى، وحتى يعلم العرب أن مجلس الأمن الدولى هو وسيلة حديثة من وسائل الاستعمار، للسيطرة على مقدرات الشعوب.

ويسطر التاريخ مرة أخرى صفحة من صفحات الخزى والعار، اللذين يمر بهما العالم العربى فى هذه الحقبة من التاريخ، عندما التزمت جميع الدول العربية بقرارات مجلس الأمن الدولى، بفرض الحظر العسكرى والجوى على ليبيا، دون التزام بالتضامن العربى المزعوم، واتفاقية الدفاع المشترك، وميثاق جامعة العرب، حيث إن ما سعت إليه إنجلترا وفرنسا وأمريكا يعد عملاً من أعمال العدوان فى حق ليبيا، الغرض منه الإطاحة بالرئيس «معمر القذافى» دون أدنى شك.

ويؤكد هذا الالتزام بقرار مجلس الأمن مدى العوار الذى شاب ميثاق جامعة الدول العربية، ويصبح هذا الميثاق فى أشد الحاجة إلى التغيير، حتى يتفق مع النصوص الشرعية : «وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ» ٣٦ التوبة.

فلا يعقل أن يقف المسلمون صفاً واحداً مع أعداء الاسلام، ضد دولة اسلامية بمقولة المشروعية الدولية، ولايعقل أن تقف الدول العربية ضد دولة عربية ترتبط معها فى الدين والتاريخ واللغة والجوار والمصير، وبمقولة الوقوف مع المشروعية الدولية.

ويجب أن تتطابق المشروعية الدولية مع المشروعية العربية، ومصلحة الدول العربية

والشعوب العربية، واذا ما تناقضت المشروعية الدولية مع المصالح العربية فينبغى أن تطبق القرارات التى تتفق مع المصالح العربية فقط، ومن هنا يجب أن يحتوى ميثاق جامعة العرب على ذلك الأمر، وأن تجب قرارات الجامعة العربية قرارات الأمم المتحدة، التى تتعارض مع المصالح القومية للأمة العربية، وإلا سيؤدى ذلك الوضع الشاذ الذى سببته الأمم المتحدة وميثاق جامعة العرب فى المثال الليبى إلى تفتيت الأمة العربية، ويجب على العرب أن يتداركوا هذا الأمر بمنتهى السرعة، حفاظاً على شعوبهم وأوطانهم، وهكذا أثبتت المشكلة التى اختلقها الغرب والأمريكان مع الحكومة الليبية عدم قدرة الجامعة العربية على إسدال الحماية، على إحدى الحكومات العربية التى تتعرض للامتهان من الدول الغربية وأمريكا، تحت مظلة المشروعية الدولية، فلم تستطع الدول العربية مجتمعة التأثير على المنظمة الدولية، لإصدار قرار يتسم بالعدل، ولم تستطع الدول العربية مجتمعة الوقوف فى وجه قرار الأمم المتحدة، الذى يلزم هذه الدول بصفتها موقعة على ميثاق الأمم المتحدة بتنفيذ الحظر الجوى على ليبيا.

ولجأت الدول العربية جميعاً إلى تنفيذ الحظر الجوى على ليبيا، وبالقطع فإن هذا الأمر ضد مصلحة الشعب الليبى، ويترك من المرارة والأسى فى نفس الشعب ما قد يعرض مصالح الأمة العربية للخطر، ويقضى على صلة الدم بين الدول العربية، ويضعف كل الروابط التى تربط العالم العربى بعضه ببعض.

والحل الأمثل للخروج من مثل هذه المواقف الصعبة، التى يفرضها أعداء العرب بحكم خبرتهم فى التخطيط والتعامل مع الدول، أن يتم تغيير ميثاق الجامعة العربية، طبقاً للأصول الشرعية المستمدة من مبادئ الشريعة الاسلامية، ويقضى فيه بعدم التزام الدول العربية بالقرارات الدولية التى يتضرر منها شعب من الشعوب العربية، أو التى تؤثر على صلة الرحم والدين بين الشعوب العربية، وفى حالة إصرار الدول الغربية على إلزام العرب بمثل هذا القرار فلاسبيل أمام العرب إلا الانسحاب من الأمم المتحدة، وتعليق أمر العودة إليها على تعديل ميثاق الأمم المتحدة، بما يضمن التزام هذا الميثاق باحترام ميثاق جامعة العرب، أما هذا الوضع الشاذ فانه يشكل كل الخطر على الأمة العربية والاسلامية، حيث إن ميثاق الأمم المتحدة يجب ميثاق جامعة العرب.

ومما يؤكد حاجة ميثاق الجامعة العربية إلى التغيير، بما يتفق ومبادئ الشريعة الإسلامية واقعة اعتداء العراق على دولة الكويت العربية، والذى ترتب عليها استمرارية التواجد العسكرى الغربى الأمريكى فى منطقة الخليج، وضياع الثروات العربية، وتفتيت الأمة العربية، وزيادة التردى العربى، والاساءة إلى الشخصية العربية، وأشياء أخرى كثيرة أخرت العرب لعشرات السنين.

ففى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ صرح مصدر مسئول فى وزارة الدفاع الكويتية بأنه فى حوالى الساعة الثانية من فجر يوم الخميس بدأت القوات العسكرية العراقية اختراق الحدود الشمالية، واحتلال عدة مواقع داخل الأراضى الكويتية. وأضاف البيان – الذى أذاعه راديو الكويت – أن الكويت التى تعتمد دائماً على أسلوب الحوار فى حل الخلافات يؤسفها أن يقوم العراق باختيار البديل العسكرى، واستعمال القوة لحل المشكلات المتعلقة بين الجارتين العربيتين، ذلك أنها ما كانت تتوقع فى يوم من الأيام أن يوجه السلاح العربى لمقاتلة العرب، خاصة وأن العراق بإقدامه على هذه الخطوة قد أخل بتعهداته أمام الأشقاء العرب، وتناقض مع ما كان يردده من شعارات، من أنه ينبذ استخدام القوة ضد الدول العربية.

وطالب – بيان وزارة الدفاع الكويتية – العراق بالتوقف فوراً عن هذا العمل، الذى وصفه بزنه عدائى، كما طالب العراق بسحب جميع قواته إلى داخل حدوده.

وأكدت الكويت – فى بيانها – أنها ستمارس حقها الطبيعى والمشروع، دفاعاً عن النفس بكافة الوسائل والسبل لدفع العدوان»[١].

وفى نفس اليوم تقدمت دولة الكويت بطلب لجامعة الدول العربية، لبحث العدوان العراقى عليها، واستجابت الجامعة، وعقد وزراء جامعة الدول العربية اجتماعهم، وصدر قرار مجلس وزراء جامعة الدول العربية يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ ونصه كالآتى:

إن مجلس جامعة الدول العربية فى دورته غير العادية المفتتحة بتاريخ ١١ محرم ١٤١١ هـ الموافق ٢/٨/١٩٩٠م فى القاهرة.

(١) راجع السياسة الدولية العدد ١٠٢ أكتوبر ١٩٩٠ ص ١١١٩

وبناء على الطلب المقدم من دولة الكويت، لعقد دورة غير عادية لمجلس الجامعة، للنظر فى العدوان العراقى على الكويت.

- وبناء على المادتين الخامسة والسادسة من ميثاق جامعة الدول العربية.

- وبناء على المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك، والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة.

- وبناء على المادة الثانية من ميثاق التضامن العربى، الذى وافق عليه مؤتمر القمة العربى الثالث فى الدار البيضاء.

يقـــــرر

١ - إدانة العدوان العراقى على دولة الكويت، ورفض أية آثار مترتبة عليه، وعدم الاعتراف بتبعاته.

٢ - استنكار سفك الدماء وتدمير المنشآت.

٣ - مطالبة العراق بالانسحاب الفورى وغير المشروط للقوات العراقية، إلى مواقعها قبل ١٠ محرم ١٤١١هـ الموافق ١/٨/ ١٩٩٠م.

٤ - رفع الأمر إلى أصحاب الجلالة والفخامة والسمو رؤساء الدول العربية للنظر فى عقد اجتماع قمة طارئ لمناقشة العدوان، ولبحث سبل التوصل إلى حل تفاوضى دائم ومقبول من الطرفين المعنيين، يستلهم تراث الأمة وروح الأخوة والتضامن، ويسترشد بالنظام القانونى العربى القائم.

٥ - تأكيد تمسكه المتين بالحفاظ على السيادة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء، وتأكيد حرصه على المبادئ التى تضمنها ميثاق جامعة الدول العربية، بعدم اللجوء إلى القوة لفض المنازعات التى قد تنشأ بين الدول الأعضاء، واحترام النظم الداخلية القائمة فيها، وعدم القيام بأى عمل يرمى إلى تغييرها.

٦ - رفض المجلس القاطع لأى تدخل أو محاولة تدخل أجنبى فى الشئون العربية.

٧ - تكليف الأمين العام بمتابعة تنفيذ هذا القرار وإخطار المجلس بما يستجد.

٨ - اعتبار المجلس دورته غير العادية فى حالة انعقاد مستمر.

فلسطين - السودان - الأردن - اليمن - موريتانيا - ليبيا - (انسحبت) - العراق[1]. -

واعتمد قرار جامعة العرب على عدة معايير، منها اللجوء إلى سبيل التفاوض السلمى لحل النزاع مع تأكيد سيادة كل دولة على أراضيها، ورفض أى تدخل أجنبى أو محاولة تدخل فى الشئون العربية.

ونفاذاً لقرار جامعة الدول العربية، وبتاريخ ٩ أغسطس ١٩٩٠، عقد مؤتمر قمة عربى غير عادى وانتهى المؤتمر إلى إصدار قراره، وقد ورد فى ديباجة هذا القرار ضمن ما ورد : -

« وانطلاقاً من أحكام ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية، وانطلاقاً من ميثاق الأمم المتحدة، وبشكل خاص الفقرة الرابعة من المادة الثانية، والمادتين ٢٥، ٥١»

هذا وقد ورد ضمن بنود القرار :

١ - تأكيد قرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر فى ٣/٨/ ١٩٩٠، وبيان منظمة المؤتمر الإسلامى الصادر فى ٤/٨/ ١٩٩٠.

٢ - تأكيد الالتزام بقرارات مجلس الأمن رقم ٦٦٠ بتاريخ ٢/٨/ ١٩٩٠، ورقم ٦٦١ بتاريخ ٦/٨/ ١٩٩٠، ورقم ٦٦٢ بتاريخ ٩/٨/ ١٩٩٠، بوصفها تعبيراً عن الشرعية الدولية».

هذا ولم تشارك تونس فى أعمال المؤتمر، وعارضت ليبيا هذا القرار، وعارضت العراق القرار، وتحفظت موريتانيا على القرار، وتحفظت فلسطين على القرار، وتحفظت السودان على القرار، وامتنعت اليمن عن التصويت على القرار ، وامتنعت الجزائر عن التصويت على القرار، وامتنعت الأردن عن التصويت على القرار».

وبدا للرائى طريقان لإنهاء الاحتلال العراقى للكويت : الطريق الأول تبناه العرب عن طريق جامعة الدول العربية، والتى دعت إلى مؤتمر قمة عربى.

والطريق الثانى : تبنته الأمم المتحدة عندما أصدرت قرارها الأول بخصوص

---

(١) راجع السياسة الدولية العدد ١٠٢ أكتوبر ١٩٩٠ ص ١١٢٢.

الأزمة، والذى حمل رقم ٦٦٠ فى ٢ أغسطس ١٩٩٠، والذى احتوى ضمن ما نص عليه : «أن مجلس الأمن إذ يثير جريمة غـزو القوات العسكرية العراقية للكويت فى ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠، وإذ يقرر أنه يوجد خرق للسلـم والأمن الدوليين، فيما يتعلق بالغـزو العـراقى للكويت، وإذ يتـصرف بمـوجب المادتين ٣٩، ٤٠ من مـيثـاق الأمم المتحدة».

أى أن مسلك مجلس الأمن فى قراره الأول يؤكد أن عمل العراق عمل من أعمال العـدوان وأن المجلس سـيـتبنى مـا ورد فى متن المـادتين ٣٩، ٤٠ من ميثـاق الأمم المتحدة، أى أنه سيـستخدم القوة الجبرية لإخراج العـراق من الكويت، طبقاً لنصوص الميثاق.

ومعنى ذلك أن الدول الـعربية المجـتمعـة فى ٩ أغسطس، كانت تـعلم أن مجلس الأمن سيـستخـدم القوة الجبـرية لإجلاء العراق عن الكويت، وبالـقطع ستكون هذه القوة تحت زعامـة الدول الكبرى، وتتابعت قرارات مـجلس الأمن بعد ذلك على هذه الوتيـرة، وكـالعادة لم تواصل الـدول العربيـة في الطريق الذى كـانت تسـيـر فيـه، وواصلت الأمم المتحدة السير في طريقها حتى النهاية.

واللافت للنظر أن قرار الجامعة العـربية فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ قد انتهى إلى رفض المجلس لأى تدخل أو محاولة تدخل أجنبى فى الشئون العربية.

فى حين أن قرار الـقمة العـربى فى ٩ أغسطس ١٩٩٠ قـد أكد الالتـزام «بقرارات مجلس الأمن رقم ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢ بوصفـها تعبيراً عن الشرعيـة الدولية، وحيث إن قرار مجلس الأمن يعنى التـدخل باستخدام القوة، من أجل طرد القـوات العراقية من الكويت، ومن المعروف أن ميثاق الأمم المتحدة ينظم كيفية استخدام القوة، وإسناد هذا الأمـر إلى هيـئة أركـان حـرب الدول الكبرى، أى أن ذلك الأمـر يجـعل الدول العربية قد وافقت فى مؤتمر القمة على التدخل الأجنبى لحل أزمة الخليج، الأمر الذى يؤكد التضارب بين قرار جامعة الدول العربيـة وقرار قمة الدول العربية بخصوص أزمة الخليج، ويؤكد على وجود شـرخ كبير فى جدار التضامن العـربى المزعوم، وعدم ثقة الدول العربيـة فى جامعة العرب فى حل أزمـة الخليج وتعمد الدول العربـية فى مؤتمر القمة إلى تخطى قرارات الجامعة العربية، لثقتهم بعدم التزام بعض الدول العربية بهذه القرارات، مـثل الذى حدث فى واقعة الاعـتداء على المقاومـة الفلسطينية فى الأردن

ولبنان، أوبمعنى آخر افتقـاد قرارات جامعة الدول العربية للقوة الإلزامـية، وقد أثبتت أزمة الخليج عدم ثقة العرب أنفسهم فى جامعتهم العربية.

فلم يلتزموا بدعوة جامعـة الدول العربية برفض التدخل الأجنبى لحل الأزمة، ولم يلتزموا بانتـهاج سبيل التفاوض من أجل حل الأزمة، وكـانت لدى العرب ثقة فى أن طريق التفاوض لن يـكفى لإجبار العراق على الخروج من الكويـت، وكان لديهم ثقة أيضاً بعدم قدرتهم كـعرب على حل أزمة الخليج، وبرز للعالم كله أن قضـية التضامن العربى هى أكـذوبة غير قـابلة للتطبيق، بفـعل النظم العلمانية، وبـالقطع فإن الواقع العملى قد أثبت افـتقاد قرارات الجامعـة العربية للقوة الإلزامية، وعـدم احترام الدول العربية لقرارات الجامعة العربية، وكان ذلك الأمر من نتاج التزام جامعة الدول العربية فى ميـثاقهـا بمجموعـة مواد وبنود، غـير قادرة على جـمع الشمل العربـى على كلمة سواء، وكانت قرارات الجامعة العربـية تسير فى إطار الميثاق الذى أثبت الواقع العملى فشله.

فقرار جامعة الدول العربيـة الصادر فى أزمة الخليج لايمكن أن يكون صالحاً وحده لحل هذه الأزمـة، حـيث احـتوى على عـدة بنود تدعـو إلى الاسـتنكار، والمطالبـة بالانسحاب، والارتكان إلى قمة عـربية، والمطالبة بالحل عن طريق التفاوض، كل هذه الأمور غـير قـادرة على حل مثل هذه الأزمـة، وقد سبق اسـتخـدامها فـى أزمة أبناء فلسطين مع الدول العربية، ولم تؤد إلى شئ.

يقـول الحق سبـحانه وتعـالى : «وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ»

(٩) الحجرات.

فالشريعة الإسلامية قد أوضحت الطريق القويم لإنهاء مثل أزمة الخليج، عن طريق خطوات أوضحـها القرآن الكريم، وأغـفلها ميـثاق جامـعة العرب، وكـذلك قرارات جامعة العرب.

وعلى ذلك لـم تكن هـذه القرارات قـادرة على حل مـثل هذه الأزمـات، وكـانت النتيجة زيادة فى الفرقة بين الدول العربيـة، واتساع هوة الخلاف، وافتقاد العرب لزمام

القدرة فى المحافظة على التضامن العربى، ولم ينوه قرار جامعة العرب فى خصوص حرب الخليج، إلى إسناد أمر الصلح بين الدولتين إلى مجموعة من حكماء العرب والمسلمين، ولم يحدد قرار جامعة العرب الدولة التى بغت على حق الأخرى، ولم يحدد قرار جامعة العرب ضرورة قتال الطائفة التى بغت، ولم يحاول العرب جمع شمل الدولتين بعد قتال الدولة الباغية. وإنما ترك العرب أمر فض المشاكل بينهما إلى الدول الكبرى، وغضوا الطرف عن المبادئ الشرعية الواجبة الاتباع، وكان التدخل الأجنبى فى الخليج، وكان الدمار لأرض العرب فى الكويت والعراق، وأجزاء من الأراضى السعودية الطاهرة، وإزهاق آلاف الأرواح من أبناء العرب، وفقد العرب آلاف الملايين من الدولارات، وضاعت هيبة العرب، وديست الكرامة العربية بالنعال، وأصبحنا أمام الأمم لانعادل الهمج.

وخرجت الكويت من الحرب فى غاية الأسى من القومية العربية، فقد قتل أبناؤها على أيدى العرب، وخرجت العراق من الحرب وقد فقدت الآلاف من أبنائها، ودمرت بنيتها الأساسية، وعادت عشرات السنين إلى الوراء، فقد أعطت فرصة ذهبية لأعداء العرب لتصفية قوتها، وقد خرجت السعودية من الحرب وفى قلبها جرح كبير من شقيقتها العراق، وكذلك مصر وسوريا.

فقد استطاع العرب أن يجهزوا على ماتبقى لديهم من القومية العربية المزعومة، وأن يقطعوا أرحامهم، ويسفكوا دماء بعضهم، وقد مكّنوا الأجانب من التواجد فى مياههم الإقليمية، بدعوى حماية العرب من العرب!!

وهكذا أثبتت التجربة العملية أن قرارات الجامعة العربية ليس لها أهمية أمام قرارات الأمم المتحدة، وأنها غير ملزمة للملوك ورؤساء الدول العربية، وأن قرارات القمة العربية من الممكن أن تصدر بالمخالفة لقرارات الجامعة العربية ولتكن دعوة لأبناء الأمة العربية لتغير ميثاق جامعة الدول العربية، بما يتفق ومبادئ الشريعة الإسلامية الغرّاء، حفاظاً على الأمة العربية وكبريائها وكرامتها...

وهكذا فشلت جامعة العرب فى تحرير تراب فلسطين، وفشلت فى حماية المقاتلين من أبناء فلسطين ودعم ثورتهم ضد الاحتلال، وفشلت فى جمع شمل العرب على كلمة سواء، ولم تستطع الجامعة العربية الوصول بالعرب إلى الحد الأدنى من التضامن فيما بينهم.

وهكذا وقعت القومية العربية فى مصيدة الأمم المتحدة حسب ما خطط لها أعداد الأمة العربية.

الجزء الثالث

تخبط السياسة العربية وعوامل التردى فى العالم العربى

الفصل الأول

الحكومات العربية وضياع فلسطين

- تمهيد -

بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ شرع الاحتلال اليهودى لأكثر من نصف فلسطين بمعرفة بريطانيا العظمى وحلفائها، الذين اعترفوا بدولة يهودية فى فلسطين أطلق عليها اسم إسرائيل وكانت المساحة التى خصصها بها قرار التقسيم ١٤ ألف كم٢ مربع تقريباً وبقى للعرب مساحة قدرها ١١ ألف وخمسمائة كيلو متر مربع تقريباً، ووضعت القدس تحت إدارة مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة.

وعلى الفور زادت إسرائيل من قوتها العسكرية، وعززت احتلالها للأراضى العربية، وقامت بضم أراضٍ جديدة من القسم الذى خصصته الجمعية العامة لدولة عربية فى فلسطين، ليصدر ثانى قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص المشكلة التى أوجدتها الدول المعادية للسلام فى فلسطين، وهو القرار رقم ١٩٤ (د-٣) والذى تضمن ترتيب اتفاقات للهدنة بين إسرائيل من ناحية، ومصر والأردن ولبنان وسورية من ناحية أخرى وقد تم التوقيع عليه بين فبراير ويوليو ١٩٤٩ وقد اتضح من اتفاقات الهدنة «أن الهدنة بين القوات المسلحة كانت خطوة لاغنى عنها لتصفية النزاع المسلح واستعادة السلم فى فلسطين» معترفة بمبدأ عدم جواز الحصول على فائدة عسكرية وسياسية من جراء النزاع المسلح وأن هذه الاتفاقية عسكرية بحتة ولاتؤثر على المواقف السياسية لأطراف النزاع فى شأن وَضْع تسوية نهائية لقضية فلسطين، ولم تعط اتفاقية الهدنة لإسرائيل أى حق قانونى فى الأراضى التى احتلتها خلال الأعمال العدائية عام ١٩٤٨ فيما وراء الخطوط التى حددها مشروع التقسيم.

وقد أجاز القرار ١٩٤ (د-٣) حق فلسطين فى العودة السلمية إلى ديارهم والعيش فى سلم مع جيرانهم.

وبعد احتلال إسرائيل لأراضٍ جديدة فيما وراء خط التقسيم تقدمت بطلب الانضمام إلى الأمم المتحدة ودوّن مجلس الأمن الدولى تقريراً عن طلب إسرائيل الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة أكّد فيه أن إسرائيل دولة محبة للسلام وقادرة وعازمة على تنفيذ الالتزامات التى يتضمنها الميثاق!!

وانضمت إسرائيل إلى عضوية الأمم المتحدة يوم ١١ مايو ١٩٤٩ وأعلن ممثل إسرائيل فى بيان ألقاه أمام اللجنة السياسية بأن إسرائيل سوف تراعى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتعمل على تنفيذ قراراتها وتتعهد بتنفيذ القرارين رقم ١٨١ (د-٣) لسنة ٤٧ والقرار رقم ١٩٤ (د-٣) لسنة ١٩٤٩.

وصدر إعلان دولة إسرائيل يقول انها «تقبل دون تحفظ التزامات ميثاق الأمم المتحدة وتتعهد باحترامها من اليوم الذى تصبح فيه عضوا فى الأمم المتحدة».

وهكذا بدأت إسرائيل وظهرت إلى الوجود لتحتل أجزاء من الأراضى المخصصة لدولة عربية فى فلسطين ولم يستطع العرب ولا المسلمون فى بقاع الأرض تحرير فلسطين، وكان جهدهم متواضعاً وأضاعوا القسم الآخر منها واحتلته إسرائيل ومعه أجزاء ضخمة من الأراضى العربية وضمنها القدس الشريف.

وكان النهج السياسى العربى سبباً من أسباب ترسيخ الاحتلال اليهودى لفلسطين وإضفاء المشروعية عليه.

وافتقد العرب لرابطة التضامن وباءت جميع مشاريع وحدتهم بالفشل، ففشلت وحدة مصر وسوريا، وفشل اتحاد الجمهوريات العربية، وفشل مجلس التعاون العربى، وفشل مجلس التعاون الخليجى، وفشلت جامعة الدول العربية، وأقامت الدول العربية سياجاً من الأمن حول إسرائيل وغلت يد المقاومة من الوصول اليها وساعدت بلدان عربية فى القضاء على المقاومة الفلسطينية.

وكان القادة العرب من ضمن الأسباب الجوهرية التى أدت إلى هزيمة ١٩٦٧ وتدمير أكبر الجيوش العربية وضياع أجزاء شاسعة من الأراضى العربية وفقد العرب باقى فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة، والجولان، وسيناء).

ولم يستطع العرب استرداد الأجزاء التى احتلها اليهود فى فلسطين قبل ٤٨ ولم يستطيعوا أن يحافظوا على باقى فلسطين وضيعوا فلسطين وأجزاء من الدول العربية[1].

(١) استطاعت القوات المصرية الحاق أول هزيمة عسكرية بالعدو الإسرائيلى وكسرت ذراعه الطويلة التى لاتقهر ومزقت جنوده إلى أشلاء فى أكبر حرب مدرعات فى التاريخ وعبرت القوات المصرية قناة السويس وأحالت خط بارليف الى جحيم وحررت مدناً كاملة شرق القناة ولقنت اليهود درساً لن ينسوه يوم سبتهم الذى سموه بالسبت الحزين فى أكتوبر ١٩٧٣ وسنفرد بحثاً خاصاً لحرب اكتوبر وتاثيرها.

وحفاظاً على ثرى أوطاننا وعلى مقدساتها وعلى قدسيتها يجب أن نستعرض الظروف التى أطاحت بالعالم العربى حتى نصل إلى حقيقة وتطور النهج السياسى الذى اتخذته البلدان العربية تجاه فلسطين ومدى امكانية كبح جماح الطموح اليهودى فى الوطن العربى.

✽ ✽ انفراط عقد العرب بعد زوال دولة الخلافة :

عندما استشعر الوطنيون الفلسطينيون الخطر الداهم المحدق بهم والناتج من جراء الاحتلال الإنجليزى لفلسطين وتمكين اليهود منها وانشاء وطن قومى لهم فى فلسطين على حساب ترابهم ومقدساتهم.

لم يجدوا سبيلاً إلا التضامن كشعب فيما بينهم للوقوف ضد اليهود «فأمام هذا الشعور العام بالخطر، قد ألهم الله الأمة النبيلة العزيمة الصادقة على وجوب التضامن والاتحاد ونزع الفوارق والأحقاد، والاتجاه قدماً نحو تعزيز حركة الجهاد الوطنى المقدس بجبهة لا وهن فيها ولا صدع.

فتألفت لجنة باسم «اللجنة العربية العليا» من السادة :

الحاج أمين الحسينى - أحمد حلمى عبد الباقى - الدكتور حسين الخالدى - يعقوب فراج - الفرد روك - عونى عبد الهادى - عبد اللطيف صلاح - الحاج يعقوب الغصين - جمال الحسينى.

وقد انتخبت هذه اللجنة السيد أمين الحسينى رئيساً. والسيد أحمد حلمى عبد الباقى أميناً للمال. والسيد عونى عبد الهادى أميناً للسر»[1].

وعلى الفور تبنت هذه اللجنة أشكالاً من الكفاح فى فلسطين لمحاولة منع اليهود من الاستئثار بها وتبنت الإضراب العام وأعلنت مطالبها فى قرارها الصادر فى القدس ٢٥/٤/١٩٣٦ وهى :

١ - منع الهجرة اليهودية منعاً باتاً.

٢ - منع انتقال الأراضى العربية إلى اليهود.

٣ - إنشاء حكومة وطنية، مسئولة أمام مجلس نيابى.

---

(١) بيان حول تأليف اللجنة العربية العليا - القدس - ٢٥/٤/١٩٣٦ مشار اليه فى ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية الجزء الثالث ص ٣٠.

وبحثت اللجنة الأوضاع فى فلسطين وقيمت السياسة البريطانية فيها وأبعادها والغرض منها وما سببته هذه السياسة من الفتن وإزهاق الأرواح والخطر الصهيونى المحدق بفلسطين، وأرسلت اللجنة برقيات وتقارير مفصلة حول كل أوضاع فلسطين إلى ملوك وأمراء العرب وزعماء المسلمين والهيئات العربية فى جميع الأقطار وطلبت اللجنة من هؤلاء جميعاً مؤازرة الشعب الفلسطينى.

وقد ألقى السيد «أمين الحسينى» رئيس اللجنة العربية العليا خطاباً فى افتتاح مؤتمر اللجان القومية فى القدس سنة ١٩٣٦ موجهاً حديثه إلى العالم العربى ذكر فيه : «وقبل أن أترك موقعى هذا أرغب أن أوجه كلمة إلى العالم العربى من إسلامى ومسيحى، وإلى العالم الاسلامى قاطبة :

إن أهل هذه البلاد المقدسة يستنجدون بكم فأدركوهم قبل أن تصبح فلسطين أندلساً ثانية وتندمون ولات حين ندم. إن أهل هذه البلاد يقارعون ظلم الاستعمار كما أنهم يقارعون العالم اليهودى بأسره الذى يدفع بأمواله ورجاله إلى هذه البلاد المقدسة.

إن تهويد هذه البلاد لاينحصر ضرره بأهلها فحسب، ولكنه يصيب البلاد العربية بأسرها ويمزقها شر ممزق.

إن إخوانكم فى فلسطين يستنجدون بكم لتتعاونوا معهم فى كفاحهم لإنقاذ هذه البلاد المقدسة، التى هى بلادكم ولصيانة أماكنكم المقدسة فيها، فلاتصموا آذانكم عن ندائهم الصاعد من أعماق قلوبهم، وبادروا لمساعدتهم بما تستطيعون.

تداركونا وفى أعضائنا رمق، «فلن يعود إخضرار العود بعد أن ييبس» وبدأ كفاح الشعب الفلسطينى بالطريق السلمى ودعوا إلى الإضراب العام حتى يلفتوا نظر العالم إلى الخطر الذى يحيق بهم، وكان يحدوهم الأمل فى أن يؤازرهم ملوك وأمراء العرب فى كفاحهم ضد الهجمة الصليبية اليهودية على بلادهم المقدسة.

ولكن العرب آثروا السلامة والنأى بأنفسهم عن الخوض فى كفاح مرة أخرى من أجل تحرير القدس الذى كان يئن من احتلال الإنجليز وكذا تحرير باقى تراب فلسطين. وانتهجوا نهجاً جديداً غريباً على الحمية العربية والكرامة العربية، وهو الوساطة بين أبناء فلسطين من ناحية والإنجليز واليهود من ناحية أخرى لاتتعدى بصيرتهم التراب الذى يقع تحت أقدامهم واثقين فى الإنجليز بطريقة تؤكد افتقادهم للكثير من كرامتهم وكبريائهم.

«ولما كان الامتثال لإرادة أصحاب الجلالة والسمو ملوك العرب وأمرائهم والنزول على إرادتهم من تقاليدنا العربية الموروثة، وكانت اللجنة العربية العليا تعتقد اعتقاداً جازماً بأن أصحاب الجلالة والسمو لم يأمروا أبناءهم إلا بما فيه مصلحتهم وحفظ حقوقهم لذلك فاللجنة العربية العليا، امتثالاً لإرادة أصحاب الجلالة والسمو الملوك والأمراء، واعتقاداً منها بعظم الفائدة التى تنجم من توسطهم ومؤازرتهم، تدعو الشعب العربى الكريم إلى إنهاء الإضراب إنفاذاً لهذه الأوامر السامية التى ليس لها من هدف إلا مصلحة العرب»[1].

وهكذا استجاب أبناء فلسطين لوساطة أصحاب الجلالة والسمو ملوك العرب وأمرائهم وأنهوا إضرابهم طامعين فى تحقيق مطالبهم التى أعلنوا عنها وكان رد الانجليز واليهود بعد إنهاء الإضراب هو إرسال الدبابات والمصفحات والجنود وحصار أبناء فلسطين وإقامة سد منيع من القوات بين بيسان وأريحا، ولم يحترموا عهودهم للعرب كالعادة.

وعاود أبناء فلسطين الاضراب والجهاد، وعاود الحكام العرب التدخل السلمى للوساطة وطلبوا من أبناء فلسطين وَقْف الإضراب ووقف الجهاد وتكرر ذلك عدة مرات.

« إلى عموم المجاهدين فى المناطق والميادين فى سورية الجنوبية «فلسطين» تلبية لنداءات ملوكنا وأمرائنا العرب، . . . نطلب توقيف أعمال العنف تماماً، وعدم التحرش بأى شئ يفسد جو المفاوضات التى تأمل فيها الأمة العربية الخير ونيل حقوق البلاد كاملة وأن نتجنب أى عمل من شأنه أن يعد حجة علينا فى قطع المفاوضات. . »[2].

وأوقف المجاهدون جهادهم وطلب منهم قادتهم ترك الميدان اعتماداً على ضمانة الملوك والأمراء العرب وحفاظاً على سلامة المفاوضات.

«إن قضية فلسطين المقدسة بعد نداء ملوكها وأمرائها العرب وتعهدهم وضمانهم فى

(١) بيان اللجنة العربية العليا بالدعوة إلى إنهاء الإضراب استجابة لوساطة الحكام العرب - ١٩٣٦ مشار إليه فى المرجع السابق.

(٢) بلاغ من القيادة العامة للثورة العربية فى سورية الجنوبية - فلسطين - إلى عموم المجاهدين حول وقف أعمال العنف تلبية لنداء الملوك والأمراء العرب ونزولاً على طلب اللجنة العربية العليا فى القدس والصادر فى ١٢/١٦/١٩٣٦ المرجع السابق ٩٥.

إنالة البلاد حقوقها أصبحت قضية عربية وقضية كرامة وشرف للملوك والأمراء وللأمة العربية كافة وأصبح كل فرد عربى مشتركاً فى هذه القضية ومجبراً على الدفاع عن هذه الكرامة وهذا الشرف. وما كان الخصم ليصغى إلى النداءات أو يقبل المهادنة لولا الضحايا التى قدمت فى انتصارات المعارك الأخيرة لولا هذه الانتصارات لكان مصير التوسط الأخير كمصير التوسط الذى رده الخصم باستهتار معتمداً فى ذلك على نجداته الكبيرة، التى قرر إدخالها الميدان وأمل بوجودها القضاء على الثورة.

إن جيش الثورة لفخور جداً بأن يكون قد قام بواجبه كما عاهد وأنهى مهمته بالفوز وأوصل البلاد إلى حدود أمانيها وحقوقها التى أصبحت فى عهدة الملوك والأمراء، لهذا ترى قيادة جيش الثورة اعتماداً على ضمانة الملوك والأمراء وحفظاً لسلامة المفاوضات ولعدم جعل أى ذريعة للخصم يتذرع بها للعبث فى الحقوق المضمونة أن يترك الميدان. . .»[1]

وهكذا توسط ملوك العرب وأمراؤهم لوأد الثورة الفلسطينية فى المهد بقصد أوبغير قصد. المهم أن هذه الوساطة مكّنت اليهود من الحصول على السلاح وتنظيم الصفوف والاستحواذ على الأرض والاستهزاء بقادة العرب، وزاد اليهود من هجرتهم لفلسطين وكان بيان الإنجليز قاطعاً فى أنه لايوجد بين العرب عزيز لديهم حتى ولو كان عميلاً لهم وأخذوا يجادلون العرب حتى قاموا بتقسيم فلسطين.

وضرب الانجليز عرض الحائط بوساطة الملوك العرب الذين آثروا على أنفسهم النهج السلمى وغضوا الطرف عن واجباتهم المقدسة وتركوا الفلسطينيين لجحيم اليهود والإنجليز.

وأخذت اللجنة العربية العليا من جديد تصدر البيانات والتصريحات لتجد من يغيث أبناء فلسطين من هول التقسيم والتهويد وضياع المقدسات دون جدوى. ووجد الفلسطينيون أنفسهم أمام الاحتلال الإنجليزى اليهودى لفلسطين بمفردهم ووجدوا وساطة الملوك العرب لم تجلب اليهم الا مزيداً من الدمار، ولم يجدوا أمامهم من

(١) بيان من القيادة العامة للثورة العربية فى فلسطين حول ترك الميدان اعتماداً على ضمانة الملوك والأمراء العرب لسلامة المفاوضات بتاريخ ١٩٣٦/١١/٢٢.

طريق الا الكفاح المسلح قدر طاقتهم وإصدار بيانات الاستغاثة لمّا فقدوا الحمية «فالشعب العربى فى فلسطين يرجو جلالتكم التعضيد والارشاد فى هذا الموقف التاريخى العصيب، ويناشدكم بقداسة هذه البلاد والشهامة العربية والواجبات الدينية أن تعملوا على إنقاذهم من شرور الاستعمار والتهويد والتمزيق»[1].

وتابع أبناء فلسطين النهج السلمى لاستعادة حقوقهم وأرسلوا برقية لعصبة الأمم : «إن عرب فلسطين الذين مازالوا يؤكدون عدم إمكان تطبيق «صك الانتداب» يسجلون على الحكومة البريطانية اعترافها الآن بهذه الحقيقة ويرفضون أى مشروع تقسيم يخلق فى بلادهم دولة يهودية.

إن العرب الذين عاشوا فى هذه البلاد منذ أكثر من ألف وثلاثمائة سنة يعارضون أى اعتداء على حقوقهم الطبيعية الأساسية وأية مخالفة لحق تقرير المصير ويؤكدون أن الحل الوحيد الذى يتمشى مع العدل والحق ويضمن السلام فى هذه البلاد المقدسة هو

١ - الاعتراف بحق العرب فى الاستقلال التام.

٢ - العدول عن تجربة إنشاء الوطن القومى اليهودى.

٣ - وقف الهجرة اليهودية وبيع الأراضى لليهود وقفاً تاماً.

٤ - انهاء الانتداب البريطانى وتبديله بمعاهدة مماثلة لمعاهدات العراق ومصر وسوريا، تحفظ بموجبها المصالح البريطانية المعقولة وتعطى الضمانات الضرورية للمحافظة على الأماكن المقدسة وتأمين حقوق زيارتها وحماية جميع الحقوق المشروعة للسكان اليهود أو غيرهم من الأقليات»[2].

والتفت الجميع عن صوت السلام فى أرض السلام وأخذ أبناء فلسطين يقاومون الاحتلال بشتى الطرق وبكل ما أوتوا من قوة متواضعة دون أن يقدم لهم ملوك العرب وأمراؤهم ما يطرف العين، وقام اليهود باقتحام القرى وسلب المنازل وترويع المارة وارتكبوا أبشع المذابح فى حق أبناء فلسطين وكان معظم قادة إسرائيل زعماء عصابات ارهابية روعت الفلسطينيين وقتلت الأطفال والنساء ومثلت بجثثهم وطردتهم من ديارهم.

وأخذ الفلسطينيون ينادون بأعلى أصواتهم من وراء أسوار عالية من الظلم والحقد وتصفية الحساب، دون أن يلتفت إليهم أحد حتى من الحكام العرب الذين آزروا الإنجليز فى حربهم ضد الأتراك ومكنوهم من فلسطين والشئ الغريب حقاً أن بعض هؤلاء الحكام والأمراء قد وافقوا على فكرة توطين اليهود فى جزء من فلسطين.

(١) برقية اللجنة العربية العليا الى الملوك والأمراء العرب بمناسبة صدور بيان الحكومة البريطانية المتضمن تقسيم فلسطين والصادر عام ١٩٣٧.

(٢) برقية اللجنة العربية العليا لعصبة الأمم المتحدة والمطالبة بحق العرب فى الاستقلال والعدول عن محاولة إنشاء الوطن القومى اليهودى - ١٤/ ٩/ ١٩٣٧ - مشار إليه فى المرجع السابق.

وتبنوا الوساطة بين الإنجليز واليهود من ناحية وأبناء فلسطين المقاتلين من ناحية أخرى، وكأن الذى يحدث على الساحة العربية أمر من الأمور الداخلية لدولة عربية ليس له آثار جانبية على الدول الأخرى.

وكأن مشكلة القدس وتراب فلسطين المقدس يخص أبناء فلسطين وحدهم، ولم يكن يعلم هؤلاء الحكام العرب الذين جاد بهم الزمان فى حقبة من حقبات التاريخ أن تراب العرب كله والتاريخ العربى كله والكرامة العربية كلها تتعرض لخطر محدق من أعداء الإسلام، وأن هناك مؤامرة قد حيكت للإطاحة بكل ذلك لايستطيع أبناء فلسطين بمفردهم أن يتصدوا لها!! وسطر بعض حكام العرب فى هذا الوقت من التاريخ صفحة ثانية من صفحات التردى العربى فى دائرة التحالف مع أعداء الأمة العربية فى العصر الحديث بعد أن سطر الشريف «حسين» الصفحة الأولى عندما تحالف مع الإنجليز للإطاحة بدولة الخلافة العثمانية ومكّنهم من احتلال فلسطين.

وجاء خليفة من بعده الأمير «فيصل» ليتفق مع رأس الصهاينة الدكتور «جاييم وايزمن» على تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين لتكون كرة اليهود علينا بمباركة من قادة العرب فى ذلك الوقت من الزمان :

« إن صاحب السمو الملكى الأمير فيصل ممثل المملكة العربية الحجازية والقائم بالعمل نيابة عنه والدكتور حاييم وايزمن ممثل المنظمة الصهيونية والقائم بالعمل نيابة عنها يدركان القرابة الجنسية والصلات القديمة القائمة بين العرب والشعب اليهودى ويتحققان أن أضمن الوسائل لبلوغ غاية أهدافهما الوطنية هو فى اتخاذ أقصى ما يمكن من التعاون فى سبيل تقدم الدولة العربية وفلسطين ولكونهما يرغبان فى زيادة توطيد حسن التفاهم الذى يقوم بينهما، فقد اتفقا على المواد التالية : - . .

٤ - يجب أن تتخذ جميع الإجراءات لتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين على مدى واسع والحث عليها وبأقصى ما يمكن من السرعة لاستقرار المهاجرين فى الأرض عن طريق الإسكان الواسع والزراعة الكثيفة. ولدى اتخاذ مثل هذه الإجراءات يجب أن تحفظ حقوق الفلاحين والمزارعين المستأجرين العرب ويجب أن يساعدوا فى سيرهم نحو التقدم الاقتصادى»[1].

---

(١) اتفاقية فيصل - وايزمن وقد وقع الاتفاق فى لندن فى اليوم الثالث من شهر يناير ١٩١٩ مشار إليه فى المرجع السابق ص ٣٢١ الجزء الأول.

وقد استغل اليهود ظروف الانتـداب واتفاقهم مع الملك العربى الذى لم يفكر أبعد من تحت قدميه، وضـاعفوا من هجرتهم إلى فلسطين فقد زادت نسـبة السكان اليهود فى فلسطين بين عامى ١٩٢٢، ١٩٤٠ بحوالى ٤٥٢ فى المائة.

فقد كان السكان اليهود فى فلسطين عام ١٩٢٤ حوالى ٩٥ ألف نسمة ووصل هذا العدد عام ١٩٤٠ إلـى حوالى ٤٦٤ ألف نسمة بفـضل مباركة الملوك العـرب الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

وأمام تخـاذل العرب وسعى قـادتهم إلى دور الوساطة بدلاً من الجهـاد واصرارهم على الثقة فى الإنجليز لم يجد أبناء فلسطين من سبيل إلا طريق الكفاح المسلح وانضم الكثيرون منهم تحت لواء الحـاج «أمين الحسينى» المفتى الأكـبر للقدس ورئيس المجلس الإسلامى الأعلى الذى تبنـى الجهاد المسلح فى فلسطين بعـد أن تبنى الطريق السلمى لتحقيق أهداف الفلسطينيين المشروعة، والذى اعتبره الإنجليز واليهود من المتطرفين.

وظل يقاوم الاحتـلال الإنجليزى اليهودى فى فلسطين هو والعـديد من أبناء شعب فلسطين وعلى الجـانب الآخر اسـتطاع اليهـود أن يشكلوا أكبـر عصابات إرهابـية فى التاريخ روعت أبناء فلسطين منها عصابات الهاجـاناه والتى كانت تتلقى توجيهاتها من الوكالة اليهودية فى فلسطين.

وعصـابات «شـتيـرن» و«ايرجون» اللذان ارتكبـا أبشع الأعمـال قذارة ضـد أبناء فلسطين، وظل الحال سيـئاً وعسيراً فى فلسطين حـتى أصدرت الجمعيـة العامة للأمم المتحـدة قرارها بتقسـيم فلسطين وهكذا يثبت التاريخ أن العـرب والمسلمين لم يفعلوا شيئاً لفلسطين ولا لمقدساتها منذ دخـول الإنجليز الأرض المقدسة غزاة محتلين، وحتى قرار التقسيم الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة.

الأمر الذى يؤكـد ذهاب ريح العرب والمسلمين فى هذه الفـترة من التـاريخ وعدم وجود وزن يذكـر لحكامهم، وأن سيـاسة ملوكهم التى اعـتمدت على الإنجليـز كانت سياسة فاشلة خـاطئة بتبعيتهم المؤكدة للإنجليـز، بالرغم من اخلال الإنجليز بوعودهم وعهـودهم لهم فى منحهم الاستقـلال واعادة الخلافـة الإسلامية إليـهم. وانفرد أبناء فلسطين وحدهم بالكفـاح والدفاع عن أراضيـهم ومقدساتهم طوال هذه الفـترة، ولم يطمئن قلب العرب بأن الإنجليـز محتلون وأن اليهود غزاة على شـاكلتهم إلا بعد قرار تقسـيم فلسطين بمعرفة الأمم المتحـدة وعندها آمن العرب والمسلمون، بأنهم مـحتلون

وأصدر علماء جامعة الأزهر فتواهم بإعلان الجهاد المقدس فى فلسطين وعلى الفور دخلت فلسطين طلائع القوات العربية النظامية ليصل عدد المتطوعين من الدول العربية داخل فلسطين حوالى خمسة آلاف متطوع، بالإضافة إلى أبناء فلسطين وكان المقاتلون جميعهم تنقصهم الخبرة والتدريب وفنون القتال ولم يكن لديهم قيادة موحدة أو فكرة واضحة عن الحرب الشاملة وليس لديهم وسيلة اتصال ولاربط بين القوات وبالرغم من ذلك حاولوا جاهدين الكفاح ضد اليهود ومنعهم من احتلال فلسطين بعد قرار التقسيم وبعد إعلان الأزهر الشريف الجهاد وأدى وجود المتطوعين إلى رجاحة كفة المقاتلين العرب ولكن استطاع اليهود بعد أن رجحت كفة العرب احتلال مدينة طبرية وحيفا والقطامون ومربع القدس، وصفد وبيسان، وقد أجمل «موسى العلمى» هذه الكارثة بقوله «لقد استغل اليهود إلى أبعد الحدود عدم اتحادنا وقوّض تنظيمنا، وعندما حانت الفرصة جمعوا كل قواتهم ووجّهوها لإحدى النقاط التى اختاروها ووجهوا ضربات مركزة قاصمة، وتحمل الضحايا وطأة الضربات وحدهم دون أن يتلقوا معونة أو أن تكون هناك أى محاولات لتخفيفها إلى أن أصابهم الضعف تحت ضغط الضربات وسقطوا. . . وهكذا سقطت البلاد مدينة بعد مدينة وقرية إثر قرية وموقعاً فى أعقاب موقع نتيجة لذلك التشتت وفقدان الوحدة وعدم وجود قيادة مشتركة»(١).

وفى ١٣ مايو وقعت مدينة يافا العربية شروط الاستسلام، وفى ١٤ مايو ١٩٤٨ أعلن إنشاء دولة إسرائيل ودخلت جيوش مصر والأردن والعراق ولبنان وسورية فلسطين لتبدأ الحرب بين الجيوش العربية والدولة الجديدة.

وكانت جيوش الأردن قوامها ٤,٥٠٠ أربعة آلاف وخمسمائة مقاتل وأطلق عليها اسم الفيلق العربى، كان على رأسها جنرال إنجليزى يسمى «جون باجوت جلوب» وكان هذا الفيلق حتى تاريخ اعلان دولة إسرائيل يحصل على تموينه من المستودعات البريطانية ويستخدم مطابخ الميدان البريطانية والأسلحة البريطانية وورش الصيانة البريطانية ويعتمد على الخدمات الطبية البريطانية ولم يكن لهذا الجيش أى غطاء جوى أو نقل أو ادارة عامة واعتمد على الإنجليز فى كل ذلك وبالرغم من ذلك لم يكن دخول هذا الجيش فلسطين لتحريرها من الإنجليز، وانما بغرض ضم الضفة الغربية إلى مملكة شرق الأردن وتوسيع ملك الملك «عبد الله».

---

(١) موسى العلمى «درس فلسطين» ميدل ايست جورنال عدد أكتوبر ١٩٤٩ مشار إليه فى السلام المراوغ تأليف جون هـ. ديفيز ترجمة محمد فتحى ص ٥٧، ٥٨.

بالرغم من هذه النية التى كان يعلمها الإنجليز حلفاء الملك عبد الله إلا أن الإنجليز وكسابق عهدهم وفجأة والمعارك تدور رحاها وفى يوم ٢٩ مايو ١٩٤٨ أوقفوا امداد الفيلق العربى الأردنى بالذخيرة والتموين وقطع الغيار والخدمات المرتبطة بها بحكم المعاهدة العسكرية مع الملك «عبد الله» وسحبت البريطانيين الذين يعملون فى الفيلق العربى.

وهكذا سجّل التاريخ أن الملك «عبد الله» لم يكن يقصد بأى سبيل من السبل تحرير فلسطين من الاحتلال الإسرائيلى وإنما فقط الحفاظ على الضفة الغربية تمهيداً لضمها إلى المملكة لزيادة رقعة ملكه.

وبلغت القوات المصرية فى فلسطين عشرة آلاف مقاتل وسجل التاريخ لهذه القوات شرف القتال بنزاهة من أجل تحرير تراب فلسطين.

وقدمت مصر الغالية شهداء أبراراً من خيرة أبنائها فى هذه الفترة المظلمة من تاريخ العرب والمسلمين بالرغم من وجود مصر تحت الاحتلال الإنجليزى.

وقدمت سوريا حوالى ثلاثة آلاف مقاتل، وقدمت لبنان ألف مقاتل، وقدمت العراق ثلاثة آلاف مقاتل علماً بأن سوريا ولبنان كانتا قد حصلتا على الاستقلال قبل الحرب بعامين كاملين، وعن ذلك يقول تقرير وزارة الخارجية المصرية «وفى مايو ١٩٤٨ عند انتهاء الانتداب البريطانى، تدخل الجيش المصرى لمنع المذابح التى ارتكبها إرهابيون صهاينة ضد الشعب الفلسطينى، وشهدت قرية دير ياسين فى ١٩ مايو ١٩٤٨ مذبحة قام بها هؤلاء الارهابيون راح ضحيتها مائتا فلسطينى من بينهم النساء والأطفال.

وتلا هذا التدخل المصرى قيام دول عربية أخرى بإرسال جيوشها إلى فلسطين، بيد أنه ثبت بعد وقت قصير أن معظم هذه الجيوش - إن لم يكن كلها - لم يشترك فى أية معركة كبيرة بل إن بعضها لم يقم بنشاط أو مواجهة عسكرية على الإطلاق!!

كان هذا هو حال الجيوش العربية، فى الوقت الذى لم ينقطع فيه تدفق العتاد والسلاح والمهاجرين على الجانب الآخر بالإضافة إلى ما كان يحصل عليه من تأييد سياسى، وتحمل الجيش المصرى وحده عبء الحرب ضد الفرق الإسرائيلية التى تساندها جميع القوى الكبرى، وغيرها من الدول وكانت خسائر مصر فى هذه الحرب آلافاً من الشهداء والجرحى»[1].

---

(١) مصر والمسألة الفلسطينية (١٩٤٨ - ١٩٨٠) تقرير وثائقى اعداد : وزارة الخارجية المصرية - السياسة الدولية «وثائق دولية» العدد ٦٠ ابريل / ١٩٨٠ ص ٢٥٦.

وهكذا أثبت الواقع العربى الجديد بعد انفرأط عقد الخلافة العثمانية انصراف العرب والمسلمين عدا مصر عن واجبهم المقدس حيال فلسطين والقدس الشريف.

واتجاه ملوك العـرب للتحـالف مع الإنجليز طامـعين فى المساعدة مـن أجل ترسيخ الحكم لهم وزيادة رقعة ملكهم ولو على حساب المقدسات الإسلامية.

* بداية النهج العلمانى العربى بعد الاستقلال :

ضاع العرب بعد دولة الخلافة العثمانية، وأصبحوا بلا استثناء تحت أقدام الاحتلال أو تابعين للدول المحتلة، وتمرغت الكرامة العربية فى الوحل وجاس أعداء الإسلام خلال أرض العرب بأقدامهم ودنسوا كل بقعة فيها وأضحت القدس تئن من وقوعها فى الأسر مرة أخرى، وضيع العرب تاريخاً طويلاً حافلاً بالأمجاد والبطولات والعزة والشموخ.

وقد كان ملوك العرب وأمراؤهم من الأسباب الجوهرية فى ضياع أرض العرب حيث وثقوا فى الإنجليز وتحالفوا معهم فى القضاء على الدولة العثمانية نظير وعد من الإنجليز بمنح الاستقلال للدول العربية واعادة الخلافة اليهم وبعد أن مكن العرب الإنجليز من دخول أراضيهم وبعد القتال بجانبهم ضد الأتراك المسلمين وحلفائهم لم يف الإنجليز بعهودهم واحتلوا أرض العرب وأذاقوهم صنوف العذاب وتعمدوا تغيير هوية الشعوب العربية بطريقة منتظمة ومدروسة وتعمدوا ألا تعود هذه الشعوب إلى الوحدة أبداً وألا تعود اليهم الخلافة الإسلامية تحت أى ظرف من الظروف.

فوضع الإنجليز وحلفاؤهم خطوطاً سياسية تحكمية تفصل بين الدول العربية بطريقة تضمن حدوث نزاع دائم بين الدول العربية على هذه الحدود مثل نزاع الكويت والعراق، ونزاع ليبيا مع تشاد وكذلك نزاع السعودية مع اليمن حول بعض النقاط فى حدود المملكة الجنوبية ونزاع بعض الامارات العربية بعضها البعض حول الحدود ونزاع المغرب والجمهورية الصحراوية.

وتعمد أيضاً أساطين الاستعمار تغيير الهوية العربية والإسلامية للدول العربية فعمدوا إلى طمس اللغة العربية وإبدالها بالأجنبية كما فعل الفرنسيون فى الجزائر وبلدان أخرى وكذلك الإنجليز فى بعض البلدان التى احتلوها. وعمد المحتلون الغزاة إلى تغيير هيكل الحكم فى البلدان العربية ووضعوا بذور الأنظمة العلمانية الملكية والرئاسية وساعدوا على نشر التعاليم الرأسمالية والاشتراكية بدرجاتها المتفاوتة وكذلك الماركسية وغيروا أنظمة القضاء فى الدول العربية كما فعلوا فى مصر والسودان وباقى الدول العربية.

حيث اتبع فى مصر النهج القضائى الفرنسى واتبع فى السودان النهج القضائى الإنجليزى وأمدوهما بالقوانين الأجنبية واعتبرت الشريعة الإسلامية أحد مصادر

التشريع بعد أن كانت المصدر الرئيسى للتشريعات فى كل البلدان العربية وبعد أن اطمأن الغزاة المحتلون إلى هيّمنة علومهم وأفكارهم على الفكر العربى بدأوا فى منح الدول العربية استقلالها دولة بعد دولة بعد أن أذاقوها كل الـهوان ونهبوا الثروات لتخرج على السطح حكومات عربية ضعيفة تعتنق النهج العلمانى فى الحكم وترتبط بدول الاستعمار برباط من التبعية الاقتصادية أو السياسية وتؤمن بالفكر الاستعمارى الذى وعد هذه الحكومات بالتقدم والرفاهية : «إن المستعمرات والبلاد التى زالت عنها صلة التبعية للدول التى كانت تحكمها سابقاً نتيجة للحرب الأخيرة والتى يقطنها أقوام يستطيعون النهوض وحدهم حسب مقتضيات العالم الحديث النشطة يجب أن يطبق عليها المبدأ القائل بأن رفاهية مثل هذه الشعوب وتقدمها يعد وديعة مقدسة فى عنق المدنية وأن الضمانات للقيام بما تتطلبه هذه الوديعة يجب أن يشتمل عليها هذا العهد»[1] وبالفعل اعتقدت الحكومات الوليدة أنها وديعة مقدسة فى عنق المدنية ومن ثم ارتبطت بالإنجليز وحلفائهم بغية الحصول على الرفاهية المزعومة بعيداً عن عقيدتهم الإسلامية.

وحاولت الدول الحديثة الاستقلال أن تجد لنفسها نظاماً سياسياً على شاكلة الدول الكبرى يمكنها من التقدم والرفاهية وتحقيق طموحاتها بعيداً عن تدخل الدين فى السياسة، حيث كانت أفكار الإنجليز وحلفائهم لازالت موجودة فى الساحة العربية عندما أقنعوا بعض العرب بأن الدولة العثمانية ماهى إلا شكل من أشكال الاحتلال الذى تعرضت له الدول العربية حتى أن البعض قد أشار إلى فترة الخلافة العثمانية بأنها فترة الاحتلال التركى للوطن العربى، وظهرت فى الوطن العربى حكومات علمانية اعتنق بعضها النظام الملكى والبعض الآخر النظام الجمهورى وساد بعضها النظام الرأسمالى والبعض الآخر أخذ بالمبادئ الاشتراكية بدرجات متفاوتة، وهكذا خرج الوطن العربى بعد الاحتلال الأوروبى مشتت الفكر مشتت المبادئ غير قادر على التمسك بهويته العربية الإسلامية يحمل فى جنباته بذور صراع من نوع خفى أوجدها الاستعمار بوضعه الخطوط السياسية التحكمية بين الدول العربية وبتغيير الشخصية العربية وطمس هويتها الدينية ولكن وبالرغم من كل ذلك كان هناك قناعة لدى العرب

---

(١) من المادة (٢٢) من عهد عصبة الأمم وقد تم التوقيع على هذا العهد بتاريخ ٢٨ يونيو ١٩١٩ وأصبح نافذ المفعول فى ١٠ يناير سنة ١٩٢٠.
مشار إليه فى ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية الجزء الأول ص ٣١٢.

بوجود الحاجة إلى أى شكل من أشكال التضامن بين الدول العربية، وعدم قدرة هذه الدول بمفردها على التصدى لحوادث الدهر التي تخفيها لهم الأيام.

ومن هنا بدأت فكرة إنشاء جامعة الدول العربية لتكون أول محاولة من الدول العربية بعد انهيار الخلافة العثمانية للحصول على قدر من الاتفاق بين هذه الدول.

أولاً : الجامعة العربية وفشلها فى جمع شمل العرب :

عكس اتفاق الدول العربيــة المستقلة حول إنشاء جــامعة الدول العربية واقع التبــعية الذى تعيش فيه هذه الدول وافــتقادها للرؤية السياسية السليمة وقــناعتها بصدق الزعم الاستعمارى فى منح الدول العربية استقلالها وأكد هذا التوافق العربى الطبيعة الجديدة للفكر العربى وتأثره البالغ بمحاولات الاســتعمار الناجحة لتفتيت الأمــة العربية وتأكيد ارتباط بعض الأنظمة العربية بالدول الاستعمارية خاصــة وأن ميثاق الجامعة العربية قد تم اعتمــاده فى ٢٢ مارس ١٩٤٥ أى فى فترة صراع القوى الوطنــية الفلسطينية داخل فلسطين ضد اليهود والإنجليز وقد شهدت هذه الفترة زيادة أعداد الهجرة اليهودية وقيام العصابات الصــهيونية بتصــفية أبناء فلسطين وترويعهم وطردهم من أراضــيهم بمعاونة ومساعدة من الإنجليز، وتكررت فى هذه الفترة نداءات أبناء فلسطين للملوك والرؤساء العرب بنجدتهم وانقاذ أراضيهم من الاحــتلال والتهويد ولم يلب أحد نداءهم وبدأت مــرحلة الصمم تغلق آذان الــعرب عن إنقــاذ أولى القبلــتين وثالث الحرمين الشــريفين وأرض الأنبياء.

وبالرغم من ذلك تربع العرب وجلس ملوكــهم ورؤساؤهم ليسطروا ميثاق جــامعة الدول العربية وبعيداً عن شعوبهم يكتبون فى الميثاق الملحق الخاص بفلسطين!!

« منذ نهاية الحرب العظمى المــاضية سقطت عن البلاد العربــية المنسلخة عن الدولة العثمانية ومنها فلسطين ولاية تلك الدولة وأصبحت مستقلة بنفسها غير تابعة لأية دولة أخرى وأعلنت معــاهدة لوزان أن أمرها لأصحاب الشأن فيها وإذا لم تكن قد مكنت من تولى أمورها فــإن ميثاق العصــبة سنة ١٩١٩ لم يقرر النظام الذى وضــعه لها إلا على أساس الاعتراف باستقلالها فوجودها واســتقلالها الدولى من الناحية الشرعية أمر لاشك فيــه، كما أنه لاشك فى اســتقلال البــلاد العربية الأخــرى واذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الإستقلال ظلت محجوبة لأسباب قاهرة فلايسوغ أن يكون ذلك حائلاً دون اشتراكها فى أعمال مجلس الجامعة.

ولذلك ترى الدول الموقــعة على ميــثاق الجامــعة العربيــة أنه نظراً لظروف فلسطين الخاصة وإلى أن يتمتع هذا القطر بممــارسة استقلاله يتولى مجلس الجامعــة أمر اختيار مندوب عربى من فلسطين للاشتراك فى أعماله»[1].

---

(١) الملحق الخاص بفلسطين والوارد فى متن ميثاق جامعة الدول العربية الصادر فى ٢٢ مارس ١٩٤٥ والذى وقع عليه رؤساء كل من سوريا وشرق الأردن والعراق والمملكة العربية السعودية ولبنان ومصر واليمن.

ويؤكد ملحق فلسطين فى ميثاق الجامعة العربية التردى الذى وصلت اليه الدول العربية المستقلة فى ذلك الوقت من التاريخ ومدى تأثير القضايا التى تتعلق بمستقبلها على مجريات الأمور فيها.

فالبرغم من الغليان الذى تشهده فلسطين فى فترة إنشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ وقمة النشاط والحيوية التى يتمتع بها اليهود وتآمرهم العلنى بالاتفاق مع الإنجليز على فلسطين وشعبها وصرخات أبنائها للحكام العرب والمسلمين فى بقاع الأرض لإنقاذها يتمخض الجبل العربى ليلد فأرا سموه الملحق الخاص بفلسطين وهى تئن وتتمزق إرباً إربا حتى أبناؤها كانت أشلاؤهم تتناثر فى كل مكان بفعل عصابات اليهود ويعلن العرب الذين تآمروا على الدولة العثمانية مع الإنجليز «أن وجود فلسطين واستقلالها الدولى أمر لاشك فيه» لماذا أيها العرب؟ لأن النظام الذى وضعه ميثاق عصبة الأمم بخصوص فلسطين سنة ١٩١٩ لم يتم وضعه إلا على أساس الاعتراف باستقلالها!!

وهكذا يؤكد قادة العرب فى هذه الفترة السوداء من تاريخ العرب أنهم بعيدون كل البعد عن الأحداث التى تدور من حولهم. ففلسطين تذبح وهم يأملون فى استقلالها لثقتهم فى الإنجليز وفى ميثاق الأمم المتحدة ولم يكلف أحدهم نفسه أن ينظر إلى مايدور داخل فلسطين وصموا جميعاً الآذان عن صرخات النساء والأطفال المسلمين والمسيحيين الذين نادوا كل العالم بأعلى صوت قائلين : «أنقذوا فلسطين»!!

ولكن حكام العرب كانت لهم ثقة بالغة فى الإنجليز وحلفائهم فى منح فلسطين استقلالها!!

وعليه وحتى لايضيعوا وقتاً منح ميثاق الجامعة الحق للجامعة في اختيار مندوب عن فلسطين يكون ممثلاً لها حتى تحصل على الاستقلال الذى يعتبره العرب «أمراً لاشك فيه» وبدأت بركات العلمانية تحف القادة العرب وتؤكد قيمة ميثاق الجامعة الذى نص في مادته السادسة على أنه :

«إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة أو خشى وقوعه فللدولة المعتدى عليها أو المهددة بالاعتداء أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فوراً ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء ويصدر القرار بالإجماع فاذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة فلا يدخل فى حساب الإجماع رأى الدولة المعتدية.

واذا وقع الاعتداء بحيث يـجعل حكومة الدولة المعتدى عليهـا عاجزة عن الاتصال بالمجلس فلممثل تلك الدولة فيه أن يطلب انعقاده للغاية المبينة فى الفقرة السابقة، وإذا تعـذر على الممثل الاتصـال بمجلس الجامـعة حق لأى دولة من أعـضائهـا أن تطلب انعقاده».

وقضت المادة السابعة من الميثاق بأن :

«ما يقـرره المجلس بالإجماع يكون ملزمـاً لجميع الدول المشتـركة فى الجامعـة وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزماً لمن يـقبله. وفى الحالتين تنفذ قرارات المجلس فى كل دولة وفقاً لنظمها الأساسية».

وباستـقراء المادة السادسة والسـابعة يتضح بطريقـة يقينية أن عهـداً جديداً بين أبناء الأمة الواحدة بدأ يظهـر على السطح حيث أكدت المادة السادسة إمكانيـة اعتداء دولة عربية على أخرى شقيـقة لها وأثبتت الأيام صدق هذه الإمكانية[1] وأكدت النصوص امكانية تخلى أى من الدول العربية عن واجبها تجاه دولة شقيقة لها وقع عليها اعتداء.

« ما يقرره المجلس بالأكـثرية يكون ملزماً لمن يقبله» أى أن من لايقـبله يكون غير ملزم بشئ. وأكدت الـنصوص أيضاً وجـوب اتخاذ القرارات التى تتـعلق بأمن الدول العربية ومستقبلها وأرواح أبنائها بالإجـماع وكأن هذه الدول متجاورة فقط وليس بينها أى رباط من أى نوع، والتـفت العرب بموجب هذا الميـثاق العلمـانى عن دستـورهم الأعظم «القرآن الكريـم» الذى جعلهم أمة واحدة ورفع الكرامة العربية فى عنان السماء ودعم العزة العربية والكبرياء العربى وجعلهم خير أمة أخرجت للناس.

فقد قال تعالى : «وَقَاتِلُوٓاْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَاتَعْتَدُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ لَايُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ» صدق الله العظيم. الآية (١٩٠) البقرة.

وقـال سبـحانه وتعـالى : «وَقَاتِلُوا ٱلْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ» صدق الله العظيم. الآية (٣٦) التوبة.

أى أن أمر الاعتداء على أى دولة عربية ليس فى حاجة إلى إجماع الآراء عن طريق ميثـاق جامعة الدول العربيـة لرد هذا الاعتداء، وإنما الدفاع عن التـراب العربى فرض

(١) حيث قامت العراق باحتلال دولة الكويت فى يوم ٢ أغـسطس سنة ١٩٩٠ وفشلت الجامعـة العربية والدول العربية فى إلزام العراق بالانسحاب من أراضى دولة الكويت.

عين على كافة المسلمين ولايمكن لأى دولة أن تتحلل من ذلك الواجب بمقولة خروجها عن الإجماع طبقاً لنصوص الميثاق. وقد كانت تجربة فلسطين أول تجربة توضح أبعاد التردى الذى وصل اليه العرب وخطورة النهج الذى اتبعوه فى ميثاق جامعة الدول العربية حيث أصدرت اللجنة السياسية فى الجامعة قراراً بالاجماع بتاريخ ١٢ ابريل ١٩٤٨ بضرورة دخول الجيوش العربية فلسطين لانقاذها من اليهود، بعد صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، وبعد أن غرقت فلسطين فى بحر من الدماء وضاع أمل أبنائها فى إنقاذها بعد سنوات طويلة من العذاب ودخلت الجيوش العربية فلسطين لإنقاذها، وبدلاً من أن تعطى الأردن الضفة الغربية من أرض فلسطين لأصحابها فرضت سيادتها عليها وحاولت ضمها للمملكة الأردنية، وطالبت مصر عام ١٩٥٠ بطرد الأردن من الجامعة العربية لما اتخذته من تدابير وإجراءات لضم الضفة الغربية اليها وقد أصدر مجلس الجامعة فى ابريل ١٩٥٠ قراراً بانذار الأردن وبتحديد الموقف العربى تجاه السياسة الأردنية ونص القرار على تأكيد القرار الذى اتخذته اللجنة السياسية باجماع الدول الأعضاء فى ١٢ أبريل ١٩٤٨ وهذا القرار الذى ينص على أن دخول الجيوش العربية فلسطين لانقاذها يجب أن ينظر إليه كتدبير مؤقت خال من كل صفة من صفات الاحتلال والتجزئة لفلسطين وأنه بعد اتمام تحريرها تسلم لأصحابها ليحكموها كما يريدون وإذا أخلت أية دولة من الدول العربية بهذا القرار تعتبر ناقضة لتعهدها ولأحكام ميثاق جامعة الدول العربية»[1].

وهكذا أثبتت الأيام فشل العرب عن طريق الجامعة العربية فى تحرير فلسطين والأكثر من ذلك أظهرت التجربة عدم التزام الدول العربية بالصف العربى وبالحد الأدنى من الوفاق الذى تغياه ميثاق الدول العربية وأوضحت التجربة أن مصر وحدها تحملت العبء الأكبر فى الدفاع عن فلسطين أما باقى الدول فلم تفعل شيئاً، أما الأردن فأراد توسيع أراضيه على حساب فلسطين وهكذا كان الفشل من نصيب جامعة الدول العربية فى أول احتكاك لها بقضية من القضايا العربية.

وظلت الجامعة تتفرج على فلسطين وهى تحترق قرابة ثلاث سنوات منذ نشأة الجامعة فى ١٩٤٥ وحتى ١٩٤٨ عند صدور قرار التقسيم ولم تحرك الجامعة ساكناً طوال السنوات الثلاث المذكورة الأمر الذى يقطع بأنها منظمة عديمة الجدوى خرجت

---

(١) تقرير وثائقى إعداد وزارة الخارجية المصرية مشار إليه فى السياسة الدولية (وثائق دولية) مصر والمسألة الفلسطينية (١٩٤٨ - ١٩٨٠) العدد - ٦٠ فى أبريل ١٩٨٠.

من حكومات ضعيفة هزيلة أرادوا بها فقط تقليد الدول الكبرى عندما أنشأت عصبة الأمم ومن بعدها الأمم المتحدة.

وحاول ملوك العرب تعديل ميثاق الجامعة بما يتلائم وتطور العلاقات العربية وأصدروا قراراً بذلك فى مؤتمر القمة العربى الثالث بمقولة إعطاء الجامعة حرية أوسع فى العمل، وتم تشكيل لجنة خصيصاً لذلك سميت لجنة تعديل ميثاق الجامعة، وقد عقدت اللجنة عدة اجتماعات بمقر الأمانة العامة للجامعة العربية وبحثت اللجنة المشاريع التى قدمتها سوريا والعراق والجزائر وحاولت التوفيق بين المشاريع الثلاثة واستطلاع رأى الحكومات بشأنها.

وبالرغم من ذلك أكدت الأيام فشل جامعة الدول العربية فى منع الخلافات بين الدول العربية وفى وقف الاعتداءات على الدول العربية وفى إنهاء الاحتلال الأجنبى للدول العربية.

(أ) عدمَ جدوى قرارات الجامعة وفشلها فى تحرير فلسطين أو الدفاع عنها:

اعتقد العرب أن ميثاق الجامعة العربية سيصل بهم إلى الحد اللازم من التعاون، الذى يمكّنهم من التضامن فيما بينهم لتحقيق أهداف الدول العربية فى الحفاظ على استقلال كل دولة دون أن تتدخل فى شئون الأخرى، ويضمن التعاون بين هذه الدول فى الدفاع عن نفسها بما يمكنهم من استرداد أراضيهم المغتصبة ويجعل منهم قوة يخشى الناس بأسها، وعليه استطاعت الدول العربية الاتفاق على الدفاع المشترك فيما بينها واعتبرت هذه الدول أن أى اعتداء على أى دولة فيها يوجب تدخل الدول العربية للدفاع عنها وأكدت المادة الثانية من الميثاق أن : «الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة فى شئون البلاد العربية ومصالحها».

وأكد ميثاق الجامعة التعاون بين الدول العربية المشتركة فى كافة المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والصحية «وكذلك من أغراضها : تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً وبحسب نظم كل دولة منها وأحوالها فى الشئون الآتية :

(أ) الشئون الاقتصادية والمالية. . . (ب) شئون المواصلات. . .

(جـ) شئون الثقافة. . . (د) شئون الجنسية والجوازات. .

(هـ) الشئون الاجتماعية . . . . . (و) الشئون الصحية»[1].

وكانت منظومة من الكلمات، وكأن المرء أمام دولة واحدة ولكن باطن الأمور يقطع بأن رؤساء الدول وقّعوا على الميثاق وكل منهم يؤمن فى قرارة نفسه برفض تدخّل أى دولة من الدول العربية فى أمور الدول الأخرى، وحرية الدولة فى انتهج النظام السياسى الذى تراه حتى ولو كان ماركسياً أوديكتاتورياً، فمصر قامت فيها الثورة ضد

(١) من المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية عند التوقيع عليه فى ٢٢ مارس ١٩٤٥.

الملكية وطرد الضباط الأحرار الملك واتبعت النظام الرئاسى، والسعودية والأردن والمغرب ودول أخرى اتبعوا النظام الملكى - وكانت هناك حملات إعلامية ضارية بين مصر والأنظمة الملكية تهاجم كل منهما الأخرى، والجميع كانوا فى قلب جامعة الدول العربية وموقعين على ميثاق الجامعة ويريدون تحرير فلسطين!!

ومن هنا كان نظام الجامعة العربية نظاماً غريباً يدعو إلى التقارب والتعاون فى كافة المجالات بين دول تختلف فى نظمها السياسية وتدور معظمها فى فلك الدول الكبرى، لارتباطها بمصالح معها منذ الاحتلال - تتعارض هذه المصالح فى معظمها مع مصالح بعض الدول العربية «تحترم كل دولة من الدول المشتركة فى الجامعة نظام الحكم القائم فى دول الجامعة الأخرى وتعبتره حقاً من حقوق تلك الدول وتتعهد بأن لاتقوم بعمل يرمى إلى تغيير ذلك النظام فيها» مادة ٨ من ميثاق.

وبذلك كان من الصعب من الناحية العملية التوافق بين التضامن العربى والتعاون الحربى بين هذه الدول وبين حرية كل دولة فى اتباع النظام الذى تهواه فقد تتعارض مصالح الدولة العربية الناتجة من ارتباطها بميثاق جامعة الدول العربية مع التزاماتها الخارجية من جراء اتباعها نظاماً سياسياً معيناً رأسمالياً أوشيوعياً أو اشتراكياً والتزامها بالدول الأجنبية المرتبطة بها من الناحية السياسية.

ومن هنا كان من السهل قيام الدول الأجنبية بالتأثير على الدول العربية التى تدور فى فلكها للتحلل من التزامها العربى الناجم عن ميثاق جامعة الدول العربية وقراراتها.

وعلى سبيل المثال فقد بُحّ صوت جامعة الدول العربية والملوك العرب للتأثير على دول الخليج لاستثمار أموالها فى الدول العربية بدلاً من الدول الأجنبية ولكن دون جدوى!!

والشئ اللافت للنظر أن قرارات الجـامعة العربيـة ليس لها القوة التنفـيذية ولايمكن تنفيذها بالقوة الجبرية فهى رضائية في مـجملها ومن السهولة بمكان التحلل منها وعدم الالتزام بها.

واعتقد العرب أن فى مكنتـهم بموجب هذه الرابطة الهشة التى أوجدوها أن يحرروا فلسطين، وبالطبع كان الفشل حليـفهم لابتعادهم عن دينهم عند وضع ميثـاق جامعة الدول العربيـة، وعدم رجـوع حكامهم لشعـوبهم واستـحواذهم بمفـردهم على الأمر والنهى أثناء وضـع الميثـاق. وصـدق الله إذ يقـول : «وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللَّه جَمِيعاً وَلاَتَفَرَّقُواْ وَاذْكُرُواْ نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِه إِخْوَانًا» صدق الله العظيم.

آل عمران (١٠٣).

ويقول الحق سبحانه وتعالى :

«وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِى الأَرْضِ جَمِيْعاً مَا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزُ حَكِيْمُ» صدق الله العظيم . الأنفال (٦٣).

أما العـرب فاعـتقدوا أن بإمكـانهم أن يؤلفوا بين دويلاتهم الشـتى بموجب ميـثاق وضعى لا يمتّ للشريعة بأى صلة مع احتفـاظ كل دولة بمذهبها العلمانى واعتقدوا أن بمقدورهم أن يصلوا إلى حد من التضامن يؤدى إلى الوحدة وتحرير فلسطين.

وجاءت التطبيقات العملية لتقطع بفشل الجامعة العربية وفشل ميثاقها. وعلى سبيل المثال ما ورد ضمن بعض قرارات الجامعة قبل عدوان سنة ١٩٦٧ :

ففى ١٠ سـبتمـبر ١٩٦٦ افتـتح مجلس الجامـعة العربـية دورته العادية السـادسة والأربعين واشتـركت فى هذه الدورة (١٢) دولة عربية (عـدا تونس) والسيد «أحـمد الشقيرى» رئيس منظمة التحرير الفلسطينية.

وقد أدرجت فى جـدول أعمال المجلس بعض المسائل الهـامة مثل تطورات قـضية فلسطين ومـا تعرضت له من نكسات فـى الأشهر القليلة الماضـية. . . وعـلاقة بعض الدول العربية بإسرائيل. . . ومجلس مقاطعة إسرائيل. .

وفيـما يتعلق بقضـية فلسطين ومشـتقاتها، تركـزت المناقشات حول مـشروع خطة

العمل على جميع المستويات وفى مختلف المجالات السياسية والدولية والعسكرية وقد قدمت الخطة منظمة التحرير الفلسطينية وقد وافقت اللجنة السياسية التابعة للمجلس، بالإجماع على إحالة القرارات الخاصة بالقدس إلى كل من حكومة الأردن وإلى القيادة العربية الموحدة ومن بين هذه القرارات :

أن تبادر حكومة الأردن إلى إعلان القدس عاصمة للبلاد بأسرها ومن جملتها فلسطين المحتلة وتكليف القيادة الموحدة بأن تضع خطة كاملة تلتزم حكومة الأردن تنفيذها لحشد قوات عسكرية من جيوش الجمهورية العربية المتحدة (جمهورية مصر العربية) وسوريا والعراق، مع استعداد منظمة تحرير فلسطين للاشتراك فى الحشد بقوات من جيش التحرير، وذلك بالنظر إلى الخطر الإسرائيلى المحدق بمدينة القدس وبالنظر إلى ظروف الأردن.

ونظر المجلس أيضاً فى موقف الرئيس التونسى «الحبيب بورقيبة» من قضية فلسطين بتصريحاته الداعية إلى الصلح مع إسرائيل، وأقر ممثلو جميع الدول العربية قراراً باستنكار موقف رئيس تونس والتنديد به وشذ عنهم رئيس وفد السعودية، فقد رفض القرار، وطلب تسجيل تحفظه عليه فى محضر الجلسة. وقال فى تحفظه : «إن مثل هذا الأمر من اختصاص مؤتمرات القمة»[1].

ونفاذاً لقرار الجامعة العربية «بدأ مجلس الدفاع العربى الأعلى اجتماعه الطارئ يوم الأربعاء ٧ ديسمبر ١٩٦٦ بناء على دعوة الفريق أول على على عامر القائد العام للقيادة العربية الموحدة. وشرح القائد العام فى تقريره... الأزمة بين القيادة وحكومة الأردن منذ بدايتها إلى ما قبيل الاجتماع الطارئ لمجلس الدفاع.

كما عرض إلى تقييم قوة الدول العربية من ناحية وقوات إسرائيل من ناحية أخرى»... وقد ركز القائد العام فى سرده للمعوقات التى وقفت فى طرق القيادة الموحدة على موقف الحكومة الأردنية باعتباره عائقاً كبيراً شل كل حركة للقيادة، التى أصبحت كما قال الفريق أول «على على عامر» : «غير قادرة على ممارسة مسئوليتها ولو مرة واحدة منذ قيامها».

وأوضح القائد العام مراحل الأزمة بين القيادة وحكومة الأردن من بدايتها فى

---

(١) البند المشار إليه فى مجلة السياسة الدولية السنة الثالثة يناير - فبراير - مارس - العدد السابع ص ٢٣٦ لسنة ١٩٦٧.

النقاط التالية :

١ – رفضت الحكومة الأردنية دخول قوات عربية إلى أراضيها تنفيذاً للخطة المشتركة التى وضعتها القيادة، وذلك على الرغم من الاتصالات المستمرة والتحذيرات المتتالية.

٢ – أن حكومة الأردن اتخذت هذا الموقف بالرغم من أن القيادة العامة أثبتت لها ضعف فعالية المواقع الأمامية والحماية الجوية وقدرة الجيش العربى فى الأردن.

وقال القائد العام فى هذا الصدد :

« إننى لا أعتقد أنه فرض مثل هذا الموقف على قيادة عسكرية من قبل فمن المفروض أن نجد مقاومة للمرور فى أرض العدو، أما أن نجد صعوبة لمرور وإقامة القوات الحليفة فى أرض حليفاتها فهذا ما لم نسمع به من قبل. وطالب القائد العام أن يعمل مجلس الدفاع العربى الأعلى على رفع هذا القيد، وإلا فإن موضوع التعاون العسكرى العربى أقوال تحتاج إلى اثبات.

٣ – طلبت القيادة العامة من حكومة الأردن مرة أخرى بعد غارة إسرائيل على قرى الخليل أن تسمح بدخول القوات العربية إلى الأراضى الأردنية تحت اشراف القيادة العامة ولكنها وضعت عدة شروط فى هذا الصدد. ومن هذه الشروط مسائل متعلقة بوضع القوات ودخولها بأعداد كبيرة فى حالات الخطر. كما طلبت الحصول على تضمينات من الجمهورية العربية المتحدة (جمهورية مصر العربية)»[1].

وبعد أن قيد الأردن دخول القوات العربية إلى أراضيه للدفاع عن القدس وعن الأراضى العربية، واستناداً إلى الموافقة الأردنية المشروطة والمقيدة للقوات أصدر مجلس الدفاع العربى الأعلى أربعة قرارات عسكرية :

١ – دخول القوات السعودية والعراقية إلى الأراضى الأردنية طبقاً لخطة القيادة العامة الموحدة، وفى مدة أقصاها شهران.

٢ – تعديل الخطط العسكرية في حدود التوصيات الصادرة فى مجلس الدفاع المشترك إلى القيادة العامة لجيوش الدول العربية.

٣ – تقديم الالتزامات المالية واقامة التشكيلات العسكرية. .

٤ – ألا تشمل الاتفاقات العسكرية التى تعقدها الدول العربية ما يتعارض مع كيان القيادة العامة الموحدة وألا يجرى أى تحرك للقوات العربية التى تحت إمرتها إلا

---

(١) اجتماع مجلس الدفاع العربى فى ٧ ديسمبر ١٩٦٦ مشار اليه فى المرجع السابق العدد الثامن – السنة الثالثة ص ٤٥٨ ، ٤٥٩.

(٢) المرجع السابق ص ٤٥٩.

بعلم من هذه القيادة[٢].

وبعد أيام معدودات عدلت الأردن عن رأيها بدخول القوات العربية اليها طبقاً للقيود التى وضعتها.

« وفى ١٩ ديسمبر ٦٦ أعلنت الحكومة العراقية أن الحكومة الأردنية مازالت تمنع القوات العراقية من دخول الأردن تنفيذاً لقرار مجلس الدفاع العربى الأعلى وخطة القيادة العربية الموحدة وقد وجّهت القيادة العربية دعوة عاجلة إلى الأردن وسوريا والعراق والسعودية لحضور اجتماع مجلس أركان حرب القيادة العامة للجيوش العربية يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٦٦ فى القاهرة لمناقشة تفصيلات دخول القوات العراقية والسعودية إلى الأردن.

هذا وقد تبين فى هذا الاجتماع أن الأردن ترفض دخول القوات العراقية والسعودية إلى أراضيها وتقرر عرض الموضوع على مجلس الدفاع العربى الأعلى فى اجتماعه التالى الذى تحدد له الأسبوع الثانى من فبراير ١٩٦٧ كما تقرر من قبل وقد أخطرت الحكومة الأردنية الجامعة العربية رسمياً بأنها قررت عدم الاشتراك فى اجتماع مجلس الدفاع العربى الأعلى المحدد لانعقاده يوم ١٤ فبراير ٦٧ . كما أعلنت السعودية أنه ليس هناك داع إلى عقد اجتماع المجلس مادامت الحكومة المعنية - وهى الأردن - أعلنت أنها لن تحضره»[١].

ولم تكتف المملكة الأردنية الهاشمية بتعريض أمن القدس والضفة الغربية للخطر وخروجها على قرارات الجامعة العربية وتركها المقدسات الإسلامية دون حماية وانما بعثت الحكومة الأردنية بمذكرة إلى الأمانة العامة للجامعة العربية فى ٢٩ يناير ١٩٦٧ تعلن فيها سَحْب اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية.

وهكذا بدا العرب غير قادرين على توحيد كلمتهم للدفاع عن أراضيهم المقدسة واسترداد فلسطين.

وأثبت العرب بالتجربة القاطعة التى لاتحمل مجالاً للشك أن ميثاق جامعة الدول العربية لايساوى المداد الذى سطر به، وقطعت التجربة أن النظام الأردنى الذى تحالف مع الغرب والولايات المتحدة لم تكن لديه الشجاعة على احتواء القوات العربية لحماية

---

(١) المرجع السابق ص ٤٥٩ ، ٤٦٠.

القدس وتحـرير التراب الوطنى خوفـاً على التاج الأردنى من القوات العـربية، أو فى غالـب الظن انصاع وراء طلب الإنجليـز والأمريكان بعـدم دخول قـوات عربيـة على أراضيه.

وبذلك أصبحت الجبهة الأردنية تشكل سياجاً من الأمن بالنسبة لإسرائيل وأصبحت الأردن من أولى الدولى التى حـرضت على شقّ الصف العـربى أوالتـضامن العـربى المزعوم فى هذه الحقـبة من التاريخ وتلتها تونس عندما دعـا رئيسها «الحبيب بـورقيبة» إلى الصلح مع إسـرائيل ونددت به كل الدول العـربية مـاعدا السـعودية ولم يسـتطع العرب تحرير تراب فلسطين ولاحتى إعداد القوات للحفاظ على القدس.

ثم لاحت بوادر العدوان على الدول العربيـة فى ٦٧ واختلقت إسرائيل الخلاف مع سوريا وفى ٢٠ مـايو ١٩٦٧ وقبل العـدوان بعدة أيام أصدر مـجلس جامـعة الدول العربية قراراً أعرب فيه عن تأييده التام للجمـهورية السورية والجمهورية العربية المتحدة فى مواقفـهما من التهديد الإسرائيلى وتضـامنه معهما فى جـميع الميادين، وذلك فى اجتماعـه بمقر الأمانة العامة يوم ٢٠ مايو ١٩٦٧ وأثبتـت الأيام أيضاً أن هذا التضامن مجـرد مداد على ورق لاقيـمة له من الناحيـة العملية واحـتلت إسرائيل سيناء مـصر وجولان سـوريا وأكملت احتلال باقى فلسـطين وضاعت القدس ببركـات من العرب وعلى رأسهم الملك «حسين» الذى رفض الجيوش العربية التى ستدافع عن القدس!!.

(ب) جامعة الدول العربية والمقاومة الفلسطينية بعد هزيمة ٦٧ :

بعد تلقى العرب هزيمة ٦٧ وفشلهم الذريع فى الحفاظ على القدس وفشلهم فى استرداد أراضيهم التى اغتصبها اليهود فى فلسطين وإجهاض الأردن المحاولة العربية لإدخال قوات فى أراضيه للحفاظ على الضفة الغربية ومحاولة استرداد فلسطين، ورفض تعليمات القيادة العليا للقوات العربية بدعم دفاعاته المقابلة لإسرائيل - اعتقدت الجامعة العربية أنه فى مقدورها توحيد شتات العرب وجمع شملهم لاسترداد القدس وجميع الأراضى العربية المحتلة قبل ٦٧ وبعد ٦٧، وعقدت الجامعة عدة اجتماعات بعد الهزيمة وكانت فى كل مرة تشيد بكفاح الشعب الفلسطينى وشجاعته وبطولاته وتوصى الدول العربية خيراً بهذا الشعب الشجاع.

«العمل على إنقاذ القدس والمقدسات فيها...» و«استمرار دعم المقاومة الفلسطينية وكفاح الشعب الفلسطينى لمواجهة العدوان الإسرائيلى».

وبالفعل خرج بصيص أمل فى الوطن العربى فى إمكانية نهوض الأمة العربية بعد هزيمتها القاسية مرة أخرى عن طريق المقاومة الفلسطينية.

وسجّل التاريخ لهؤلاء الفتية الذين آمنوا بربهم (الفدائيين الفلسطينيين والعرب) أنهم أول من حمل شعلة الكفاح ضد الاستعمار (اليهود وأعوانهم) بعد هزيمة الحكومات العربية القاسية فى١٩٦٧، فعندما كانت حكومات العرب تجفف عرق هزيمتها بعد ١٩٦٧ وحسرتها على عدم قدرتها على تحمل أمانة الدفاع عن التراب الوطنى العربى، وتحاول جاهدة أن توارى سوآتها عن طريق الإعلام وتعليق تبعية الهزيمة على عوامل خارجية مزعومة، استناداً إلى أقوال مرسلة لاقيمة لها ولا أساس لها من الصحة.

ولم تجرؤ حكومة واحدة من الحكومات العربية أن تواجه شعبها بحقيقة التقصير الذى ارتكبه كل حكومة فى مواجهة شعوبها العربية والناتج عن عدم قدرة هذه الحكومات فى الدفاع عن التراب الوطنى للوطن العربى وفى ظل هذا الجو المظلم الناتج عن السياسات العربية المتخبطة خرجت المقاومة الفلسطينية لتعيد الثقة فى قدرات أبناء الأمة العربية ومُكنتهم من تحرير ترابهم الوطنى، بالرغم من أنف عملاء الاستعمار وبعد أن بدأت هذه العمليات الفدائية داخل فلسطين المحتلة خرجت الجامعة

العربية لتدعو إلى «دعم المقاومة الفلسطينية وكفاح الشعب الفلسطينى» وكان كفاح هذا الشعب الجسور فى فترة الهزيمة حلقة من حلقات كفاحه فى فترة ما قبل حرب ٤٨ عندما انفرد أبناؤه فى الدفاع عن ترابهم الوطنى دون أى عون من أى دولة من الدول العربية.

وخرجت مجموعات من هؤلاء الفتية الفلسطينيين والعرب لتلقن اليهود دروساً قد اعتقدوا أنهم أصبحوا بمنأى عنها بعد أن هزموا العرب فى ٦٧.

ففى مايو ٦٩ : احتل الفدائيون الموقع الإسرائيلى فى منطقة الحمة بمرتفعات الجولان لمدة ثلاث ساعات ورفعوا فوقها علم فلسطنى.

وفى ١ سبتمبر ٧٩ : قامت وحدات من جيش التحرير الفلسطينى بعملية هجومية امتد خلالها القتال على جبهة طولها عشرة كيلو مترات من مستعمرة «بيت يوسف» شمالاً إلى «كفار روبين» جنوباً كما تمكنت من السيطرة على مستعمرة «ماعوزا حاييم» والبقاء فيها مدة ساعتين.

وفى ١٧ سبتمبر ٧٩ : أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فى بيان أصدرته أن قواته دمرت ثلاث آليات للعدو وقتلت وجرحت كثيراً من جنوده.

وفى خلال شهر أكتوبر ٦٩، نفذ الرجال العمليات الآتية :

٨ أكتوبر : قام رجال المقاومة العربية بشن هجوم على مستعمرة «ماعوز حاييم» بوادى بيسان والمواقع الصهيونية فى وادى الأردن.

١٣ أكتوبر : شن فدائيون منظمة فتح هجوماً بالصواريخ على مصنع البوتاس الإسرائيلى جنوب البحر الميت.

وفى خلال شهر نوفمبر ٦٩ نفذ الفدائيون الهجمات الآتية :

٢ نوفمبر : قامت قوات المقاومة الفلسطينية بهجمات واسعة على المستعمرات والمصانع والمنشآت الإسرائيلية فى غزة ورفح والعريش والخليل ووادى النطرون.

٦ نوفمبر : قام رجال المقاومة العرب بضرب مصنع البوتاس الإسرائيلى فى سدوم.

وفى ١٦ ديسمبر : شنت قوات ثوار العاصفة هجوماً بالصواريخ على العدو الإسرائيلى قرب منطقة روبين فى الثور الشمالى.

وفى ٢٦ ديسمبر: قام رجال المقاومة الفلسطينية بنسف الخط الحديدى فى قطاع غزة.

وفى خلال يناير ١٩٧٠ نفذ الفدائيون العمليات الآتية :

١٠ يناير : هاجم ثوار العاصفة قيادة دورية إسرائيلية ونسفوا مستعمرة إسرائيلية على الحدود اللبنانية.

١٨ يناير : قصف الفدائيون الفلسطينيون المستعمرة الواقعة فى جنوب البحر الميت.

١٩ يناير : شن فدائيو فتح هجوماً بالصواريخ على مصنع البوتاس الإسرائيلى جنوب البحر الميت وأشعلوا فيه النيران وقد أدى ذلك إلى تعطيل المصنع عن العمل.

وفى شهر فبراير ١٩٧٠ نفذ الفدائيون العمليات الآتية :

١٥ فبراير : هاجمت قوات فتح مستعمرة العال في مرتفعات الجولان السورية المحتلة وأشعلت النيران في عدة أماكن من المستعمرة.

٢٣ فبراير : هاجم الفدائيون مطاراً عسكرياً إسرائيلياً فى الجليل الأعلى وتم تدمير طائرتى ميراج وطائرة هليكوبتر وبرج مراقبة وخزانات وقود.

وفى ابريل ١٩٧٠ نفذ الفدائيون العمليات الآتية :

١١ ابريل ١٩٧٠ : شنت قوات فتح ثلاث هجمات على ثلاث مستعمرات إسرائيلية فى الجليل الأعلى.

١٦ أبريل : قام رجال المقاومة الفلسطينية بضرب مناجم النحاس فى تمنه شمال إيلات.

وفى شهر مايو ٧٠ شنّ الفدائيون الهجمات الآتية :

٧ مايو : شن رجال المقاومة سلسلة هجمات على المواقع والمستعمرات الإسرائيلية فى مرتفعات الجولان السورية ومناطق الجليل الأعلى وأشعلوا النيران فى مصنع كبير فى حيفا.

٢٩ مايو : هاجمت قوات العاصفة منشآت ووحدات وتحصينات العدو فى وادى الأردن وأنزلت بها خسائر كبيرة فى الأرواح والمعدات.

وفى شهر يونية ١٩٧٠ نفذ الفدائيون العمليات الآتية :

٣ يونيو ٧٠ : قصف رجال المقاومة مدينة بيسان بالصواريخ فأشعلوا النار فيها، ودمروا عدداً من المنشآت، كما هاجموا المستعمرات الإسرائيلية فيالجليل الأعلى شمال إسرائيل.

٧ يونيو : شن الفدائيون هجوماً بالصواريخ على مستوطنة كيريات شمونا الإسرائيلية بالقرب من الحدود اللبنانية.

وفى ٢٩ يوليو ١٩٧٠ : قصفت قوات العاصفة معسكراً إسرائيلياً فى جسر أبى عقاد فى مرتفعات الجولان السورية.

وفى أغسطس ٧٠ ; قام فدائيون فى اليوم الثامن منه باطلاق الصواريخ على مصانع البوتاس جنوب البحر الميت.

وفى السابع عشر من ذات الشهر قصف الفدائيون مستعمرة فى غور الأردن[1].

هكذا استطاع الفدائيون الفلسطينيون والعرب تنبيه إسرائيل أن أمة العرب لن تموت واستطاعوا إحياء روح الجهاد فى أبناء الأمة العربية وبالقطع قدموا شهداء أبراراً كما سبق لهم أن قدموا على مر التاريخ، وكانت هذه العمليات من نتاج إعادة تنظيم أبناء فلسطين لأنفسهم وتوحيد صفوف قواتهم وعلى سبيل المثال فقد أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة) يوم ١٤ أكتوبر ٦٩ انضمامها إلى قيادة الكفاح المسلح الفلسطينى وبذلك أصبحت هذه القيادة تضم ثمانى منظمات فدائية.

وفى ٢٣ فبراير ١٩٧٠ : انضمت المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين إلى القيادة الموحدة لحركة المقاومة الفلسطينية.

وعندما ذاق أبناء فلسطين طعم الجهاد وشعروا بأن إسرائيل ليست أسطورة أصدر المجلس الوطنى الفلسطينى يوم ٢٨ أغسطس ١٩٧٠ بياناً رفض فيه مشروع روجرز الخاص بالشرق الأوسط، كما طالب الدول العربية المعنية بأن توفر حرية العمل لجيش التحرير الفلسطينى، ومن هنا شعر المهتمون بالقضية الفلسطينية أن أبناء فلسطين فى طريقهم لعمل شئ فى قضيتهم وأصبح لهم صوت سياسى وعسكرى قادر على النيل من إسرائيل.

---

(١) الأعمال التى نفذتها المقاومة الفلسطينية مشار إليها فى الكشاف التحليلى لمجلة السياسة الدولية تحت اسم «فلسطين» وتدون كل حدث فى الشهر الذى وقع فيه، وهذه الأحداث وردت حسب اليوم والتاريخ الموضح فيه بالمجلة.

وبالقطع فإن هناك من يكره أن يكون للفلسطينيين دولة أو حتى صوت، ولم يتأخر رد الفعل كثيراً.

وفي بداية سبتمبر ١٩٧٠ : حدث ما لم تحمد عقباه وحاول الأردن التخلص من المقاومة الفلسطينية على أراضيه وبدأ الذبح فى أبناء فلسطين بتخطيط من «الحسين» ملك الأردن.

فقد أذهلته انتصارات الفلسطينيين وعملياتهم الفدائية ضد العدو الإسرائيلى وسمع لهم صوتاً لأول مرة فى السياسة برغم معاهدة «روجرز وقويت» شوكتهم وتوحدت منظماتهم الفدائية.

ويدأ الإخوة يقتتلون على تراب الأردن الحبيب بفعل من الملوك وفى المقابل تأمن إسرائيل على نفسها هجمات الفدائيين الفلسطينيين والعرب، وليثبت للجميع أن التضامن العربى العلمانى لم يؤلف بين القلوب، وتتقدم منظمة التحرير الفلسطينية فى ٢ سبتمبر ١٩٧٠ بطلب إلى الأمانة العامة للجامعة العربية لعقد اجتماع طارئ لمجلس الجامعة لبحث تطورات الأزمة فى الأردن، وفى يوم ٣ سبتمبر وجهت الأمانة العامة الدعوة إلى الحكومات العربية لعقد اجتماع طارئ لمجلس الجامعة وبعث السيد «عبد الخالق حسونه»، الأمين العام للجامعة العربية، برسالة إلى الملك «حسي»ن وبرسالة مماثلة إلى السيد «ياسر عرفات» بشأن اجتماع المجلس.

وعقد المجلس جلسته الطارئة مساء يوم ٥ سبتمبر ١٩٧٠ بمقر الجامعة العربية فى هرة، وعقد أيضاً اجتماعاً ثانياً يوم ٦ سبتمبر فى محاولة للتوصل إلى حل لأزمة دن وكانت جميع جلسات المجلس مغلقة حضرتها ١٤ دولة عربية. وقد اتخذ لس فى ٦ سبتمبر قراراً بتشكيل لجنة رباعية لمعالجة الموقف فى الأردن.

(ولكن الاجتماع لم يتوصل إلى حلّ فعال)[1]

لتثبت الجامعة العربية أنها غير قادرة على الحفاظ على قراراتها وليست لديها القدرة على إلزام أحد ولو بالطريق الأدبى على احترام هذه القرارات.

فقد سبق أن طلبت من الدول العربية دعم كفاح الشعب الفلسطينى ودعم المقاومة الفلسطينية ولكن الأردن تعمل على تصفية المقاومة الفلسطينية من أراضيها وتقف الجامعة العربية عاجزة عن فعل أى شئ.

---

(١) راجع السياسة الدولية العدد ٢٣ السنة السابعة - يناير ٧١ ص ٢٢٤.

أما الملك حسين فقد استعد لحرب الفلسطيينن ولم يأبه بالجامعة ولايمن فيها وشكل حكومة عسكرية فى ١٦ سبتمبر ١٩٧٠ لقتال الفلسطينيين وقهرهم لم يشكل مثلها فى حرب ٦٧. وترأس هذه الحكومة الزعيم محمد داود وعين فيها المشير «حابس المجالى» رئيساً لأركان القوات الأردنية المسلحة، وقام الملك بوضع البلاد تحت حكمه المباشر، وفرض الأحكام العرفية. ولم تفلح جهود الجامعة العربية فى عمل شئ لوقف مذابح الفلسطينيين فى الأردن.

– ويعقد دعاة التضامن العربى ملوك ورؤساء العرب اجتماعاً فى القاهرة فى الفترة من ٢٣ حتى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ حضره وفود تسع دول عربية لمناقشة الأوضاع الجارية فى الأردن، وإنهاء العمليات العسكرية بين الأردن والمقاومة الفلسطينية.

وقد توصل المجتمعون إلى اتفاق بين الأردن والمقاومة شمل العمليات العسكرية وسحب القوات الأردنية والفدائية من عمان، وعودة الأوضاع فى الشمال إلى ماكانت عليه، وتشكيل لجنة عليا لمتابعة تنفيذ الاتفاق، تضم لجنة عسكرية وأخرى سياسية ولجنة للإغاثة.

وقد وقّع على الاتفاق الملك «فيصل» والأمير «الصباح» والرئيس «معمر القذافى»، والرئيس «جعفر النميرى» والملك «حسين» والرئيس «سليمان فرنجيه» و«الباهى الأدغم» رئيس وزراء تونس والسيد «ياسر عرفات» رئيس اللجنة المركزية للمقاومة الفلسطينية و«أحمد الشامى» عضو المجلس الجمهورى اليمنى[1].

وظن العرب أن ملوكهم سيخدمون قرارات جامعتهم العربية وقرارات القمة العربية، ولكن أثبتت الأيام وأكدت أن الخطوات التى بدأها الملك «حسين» سيراً فى طريق القضاء على المقاومة الفلسطينية فى الأردن – لم يتراجع فيها وظل يمشى فى ذات الطريق إلى أن تمكن بالفعل من القضاء على المقاومة الفلسطينية التى تعمل من الأردن ضد إسرائيل وضرب بعرض الحائط كل القرارات العربية ومكن ملك الأردن إسرائيل من العيش فى أمان واستطاع أن يحمى الحدود الشرقية للأراضى المحتلة من الهجمات الفدائية – ليرتد العرب آلاف الأقدام بعيداً عن تحرير فلسطين والقدس ويعلن ملك الأردن فى ٧ سبتمبر ١٩٧٩ أنه رفض خلال اجتماعه الأخير مع «ياسر عرفات» رئيس منظمة التحرير الفلسينية أن تستخدم المقاومة الفلسطينية الأراضى الأردنية كقاعدة للهجوم على إسرائيل.

ويتأكد للشعوب العربية أن مؤسسات العرب التى أنشئت من أجل تدعيم التضامن العربى وتحرير تراب العرب ما هى إلا مجرد سطور وشعارات لاقيمة لها!!.

---

(١) راجع مجلة السياسة الدولية العدد ٢٣ السنة الرابعة يناير ١٩٧١ شهريات الأحداث السياسية ج.ع.م ص ٢٠٣.

(جـ) جامعة الدول العربية والقدس الشريف :

وبعد الهزيمة القاسية التى تعرضت لها الدول العربية فى ٥ يونيو ١٩٦٧، وبعد أن تأكد فشل الجامعة العربية المفرط فى جمع شمل العرب على كلمة سواء تعثر العرب فى استرداد فلسطين بل لم يستطيعوا الحفاظ على القدس.

وواصلت الجامعة العربية اجتماعاتها وقراراتها بعد هزيمة ١٩٦٧، فى محاولة جديدة منها لاثبات إمكانية التوافق بين دول العرب المشتتة، وعقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعاته للدورة الخمسين، فى مقر الجامعة بالقاهرة فى المدة من ١ إلى ٣ سبتمبر ١٩٦٨ «وقد استعرض المجلس حقائق الموقف العربى فى مواجهة العدوان الإسرائيلى، وأكد من جديد ايمانه بأن التعاون العربى الشامل هو الضمان الأكيد لانتصارات الأمة العربية وتحقيق أمانيها».

وقد اجتمع المجلس أولاً على مستوى وزراء الخارجية العرب، بوصفهم لجنة سياسية لمجلس الجامعة، وأصدروا قرارات اجماعية تحدد طريق العمل العربى المشترك فى المرحلة القادمة :

١ - العمل بكل تصميم على تحرير الأرض العربية من العدوان الإسرائيلى واسترداد الحق العربى.

٢ - دعوة جميع الحكومات العربية إلى الاتصال بالحكومة الأردنية فى أسرع وقت، بقصد المساهمة الفورية فى تعزيز الجبهة الأردنية على أن تقدم كل دولة أقصى ماتستطيع تقديمه لهذا الهدف.

٣ - العمل على إنقاذ القدس والمقدسات فيها من الخطر الصهيونى.

٤ - استمرار دعم المقاومة الفلسطينية وكفاح الشعب الفلسطينى لمواجهة العدوان الإسرائيلى.

ثم واصل مجلس الجامعة اجتماعاته على مستوى السفراء، لإنجاز بقية أعماله، ونظر المجلس الوضع فى القدس العربية «وقرر أن تبذل حكومات الدول الأعضاء مزيداً من الجهود، لدى جميع الدول والشعوب وفى المحافل الدولية، لإنقاذ المدينة المقدسة من الخطر الصهيونى»[1].

ليتضح مرة أخرى - أمام من يرى - أن العرب أضاعوا القدس، ولم يستطيعوا الحفاظ عليها، ولم يستعدوا للدفاع عنها - بخطأ واضح من الملك «حسين» ملك الأردن، الذى رفض دخول القوات العربية إلى الضفة الغربية، قبل حرب ١٩٦٧ وغض الطرف عن تحذيرات مجلس الدفاع المشترك، بأن الدفاعات الموجودة لاتكفى للدفاع عن المدينة، وضاعت القدس لتلحق ببقية فلسطين واجتمع مجلس الجامعة مرة أخرى، ولكن هذه المرة بغرض إنقاذ القدس، لا الدفاع عنها. ودعا المجلس إلى التصميم على تحرير الأرض العربية من العدوان.

ويشهد التاريخ على العرب أنه منذ عام ٦٧ وحتى الآن (عام ١٩٩٣) لازالت القدس أسيرة فى أيدى الصهاينة، ليلحق العار كل مسلم فى بقاع الأرض، ويجعل المرء يتساءل عن مصير هذه القرارات الصادرة من الجامعة العربية لمن تصدر؟ ومن القائمون على تنفيذها؟ وأين ذهبت هذه القرارات؟ وتكون الإجابة بمنتهى البساطة أنها منظمة لاتساوى المداد الذى سطر به ميثاقها.

وتواصل إسرائيل اعتداءاتها على العرب، ويواصل مجلس الجامعة اجتماعاته، ويكون رد اليهود على نداءات العرب لدول العالم بإنقاذ المدينةالمقدسة من الخطر اليهودى هو قيام اليهود بحرق المسجد الأقصى، أولى القبلتين وثالث الحرمين.

وعقد سفراء الدول العربية لدى الجامعة اجتماعاً خاصاً فى ٢٢ أغسطس، قرروا فيه طلب انعقاد مجلس الجامعة فى اجتماع طارئ، تلبية لدعوة الأمانة العامة

---

(١) مشار إليه فى مجلة السياسة الدولية العدد ١٥ السنة الخامسة ١٩٦٩ ص ٢٧١

للجامعة، وذلك لبحث الموقف العربى فى ضوء العدوان الإسرائيلى على المسجد الأقصى فى القدس.

وقد بدأ وزراء الخارجية اجتماعاتهم فعلاً فى ٢٥ أغسطس ١٩٦٩.

واتفق المجلس بالاجماع على ضرورة عقد اجتماع عربى للقمة، لمواجهة الموقف، ورأت الدول ضرورة مناقشة هذه الفكرة ودراستها.

«وقرر مجلس الجامعة أيضاً دعوة مجلس الدفاع العربى المشترك للاجتماع فى شهر نوفمبر، للنظر فى وضع خطط مواجهة العدوان الإسرائيلى، وأكد المجلس أيضاً أهمية عقد مؤتمر قمة إسلامى»[1].

وكأن العرب قد تأهبوا لاسترداد القدس، بدعوة مجلس الدفاع المشترك للإجتماع، ودعوة الملوك والرؤساء العرب للاجتماع، ودعوة موتمر قمة إسلامى، والأقصى يحترق والموقف يوحى بالجدية التامة وبالفعل اجتمع مجلس الدفاع العربى المشترك فى القاهرة، ابتداء من ٨ نوفمبر ١٩٦٩ بحضور وزراء الدفاع والخارجية وقواد الجيوش للدول العربية، واختتم المجلس أعماله فى ١٠ نوفمبر ١٩٦٩، متخذاً توصية (بعقد مؤتمر قمة عربى خامس) فى الرباط فى ٢٠ ديسمبر - وقد أصدر المجلس عدداً من القرارات منها : -

١ - قرار بفشل الحل السلمى، وضرورة تعبئة القوة بشكل جدى ومنظم لمواجهة المعركة.

٢ - قرار بدعم الثورة الفلسطينية بكل طاقات الأمة العربية.

هذا وقد بدأت الأمانة العامة للجامعة العربية فى ٢١ نوفمبر ٦٩ فى وضع الترتيبات الخاصة بالمؤتمر، فوجّه الأمين العام رسائل إلى حكومات الدول العربية [illegible] فيها إلى عقد مؤتمر الملوك والرؤساء العرب.

(١) المرجع السابق ص ١٠١٥.

وبالفعل عقد الملوك والرؤساء العرب مؤتمرهم الخامس فى الرباط فى الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ ديسمبر ١٩٦٩، وكان ضمن أهداف المؤتمر العمل على تدعيم الصمود العربى أمام الاعتداء الإسرائيلى المسمر، وإزالة الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية وعقد الملوك والرؤساء الجلسة الافتتاحية صباح يوم ٢١ ديسمبر ١٩٦٩ واستمرت الاجتماعات طوال يوم ٢٢ حيث أتم الملوك والرؤساء العرب مناقشتهم حول الموقف العسكرى، وتعبئة الامكانيات العربية من أجل المعركة، واستمع الملوك والرؤساء العرب إلى تقرير قدمه السيد «ياسر عرفات» رئيس منظمة التحرير الفلسطينية حول دعم الصمود العربى فى الأراضى المحتلة.

(إلا أن المؤتمر قد أنهى أعماله فى يوم ٢٣ ديسمبر ٦٩ دون اعلان أى قرارات)!!

وهكذا كان حال العرب : لم يفعلوا شيئاً حتى لو وصلوا إلى قرار فانهم لم يفعلوا شيئاً واحترق الأقصى، واجتمعت الجامعة العربية، واجتمع الرؤساء العرب ولم يصلوا إلى شئ.

ليؤكد التاريخ مرة أخرى أن النهج الذى ارتآته الحكومات العربية لجمع شمل العرب على أساس علمانى نهج فاشل يستحيل أن يكلل بالنجاح.

وتؤكد الحوادث التاريخية سالفة البيان أن مجهود العرب وقدرتهم فى هذه الفترة من التاريخ، لاتتعدى الشعارات والمؤتمرات والقرارات، أما من الناحية العملية فلايوجد الحد الأدنى من التنسيق بين الدول العربية، ولاحتى مايوحى بوجود الاحترام المتبادل لقرارات الجامعة العربية.

وتعلقت آمال العرب لإنقاذ القدس الشريف فى عقد مؤتمر قمة إسلامى، فى نطاق بذل حكومات الدول الأعضاء مزيداً من الجهود، لدى جميع الدول والشعوب وفى المحافل الدولية، لإنقاذ مدينة القدس من الخطر الصهيونى، وتحقيقاً لما رآه وزراء الخارجية العرب فى اجتماعهم يوم ٢٥ أغسطس ١٩٦٩ وتأكيدهم على أهمية عقد مؤتمر قمة إسلامى.

خاصة وأن مؤتمر القمة العربى، الذى نظر فى أمر القدس والاعتداءات عليها، لم يتوصل إلى قرار، وأن قرارات الجامعة العربية بخصوص القدس و«العمل على انقاذ القدس والمقدسات فيها من الخطر الصهيونى» لم تلق أى جهد من قبل الدول العربية والإسلامية، ولم يتم تنفيذها بأى وسيلة من الوسائل.

لذلك تعلقت آمال العرب بعقد قمة إسلامية، ولم تبال إسرائيل بذلك الأمر كثيراً، لتأكدها من ذهاب ريح العرب والمسلمين فى بقاع الأرض، نظراً للمسلك العلمانى لهذه الدول، ومن هنا كان مسلك إسرائيل فى استمرارية الاعتداء على القدس الشريف دون مبالاة بأحد.

«ففى يونيه ١٩٦٨ وافق البرلمان الإسرائيلى على ثلاثة مشروعات قوانين قدمتها اليه الوزارة، بقصد التمهيد لضم مدينة القدس القديمة التى تضم المسجد الأقصى وكنيسة القيامة مع ضواحيها إلى إسرائيل.

يتمثل المشروع الأول فى ضم القدس لإسرائيل. والثانى يسمى مشروع تأمين الأماكن المقدسة، وضمان حرية الوصول إليها. والثالث بمثابة تعديل لنظام البلديات، ويخول الوزراء سلطة تعيين أعضاء جدد فى المجالس البلدية.

وبالفعل بدأت إسرائيل فى اتخاذ الإجراءات التى تمهد بها لضم المدينة المقدسة، ومعرفة مدى رد الفعل العربى والإسلامى.

وفى أغسطس ١٩٦٩ اشتعلت النار فى المسجد الأقصى، وقدم ممثلو ٢٤ دولة إسلامية رسالة إلى رئيس مجلس الأمن، والى السكرتير العام للأمم المتحدة فى ٢٢ أغسطس ١٩٦٩ . طالبين قيام الأمم المتحدة باجراء تحقيق فى الحريق، الذى شب فى المسجد الأقصى يوم ٢١ أغسطس.

ولم تلتفت إسرائيل لا لمجلس جامعة العرب، ولا للدول الإسلامية التى تقدمت ضدها بشكوى لمجلس الأمن، ولا لقرارات الجامعة بخصوص القدس، ولا لقرارات الأمم المتحدة فى هذا الخصوص، ومضت إسرائيل فى غيها، وأعلنت «جولدامائير» رئيسة وزراء إسرائيل، فى أبريل ١٩٧٢ أن إسرائيل لن تسمح برفع العلم الأردنى فوق القدس مرة أخرى، ولن تقبل منح المسيحيين والمسلمين وضعاً إقليمياً خاصاً فى هذه المدينة، التى ستظل عاصمة لإسرائيل دون تجزئة، كما أنها لن تمنح الأردن أى حقوق اقليمية فيها».

وتشخص أبصار العرب والمسلمين إلى حكوماتهم العلمانية، لإنقاذ القدس الشريف، وتسير أقدام الزمان بخطى بطيئة، ويقترب البعيد، ويستجيب ملوك المسلمين وحكامهم لعقد اجتماع قمة إسلامى، وبالفعل يتم عقد مؤتمر القمة الإسلامى الثانى فى لاهور، فى الفترة من ٢٢ حتى ٢٤ فبراير ١٩٧٤، ويحضر المؤتمر ملوك ورؤساء

حكومات وممثلون عن الدول الإسلامية الآتية : جمهورية أفغانستان، الجمهورية الجزئرية الديمقراطية الشعبية، دولة البحرين، وجمهورية بنغلاديش الشعبية، وجمهورية تشاد، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية غابون، وجمهورية غينيا، وغينيا بيساو، وجمهورية أندونيسيا، وإمبراطورية إيران، والمملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية اللبنانية، والجمهورية العربية الليبية، وماليزيا، وجمهورية مالى، وجمهورية موريتانيا الإسلامية، وجمهورية نيجر، وسلطنة عمان، وجمهورية باكستان الإسلامية، واليمن الشمالية، ودولة قطر، والسنغال، وجمهورية الصومال الديمقراطية، وجمهورية السودان الديمقراطية، والجمهورية العربية السورية، والجمهورية التونسية، وجمهورية تركيا، وجمهورية أوغندا، واليمن الجنوبية، وفلسطين تمثلها منظمة التحرير الفلسطينية، وممثل عن العراق كمراقب وحضر المؤتمر كضيوف الأمين العام للجامعة العربية، ووفد مؤتمر العالم الإسلامى، والأمين العام لرابطة العالم الإسلامى، وقد حضر المؤتمر أيضاً بطريرك أنطاكية وسائر الشرق للروم الأرثوذكس»[1].

وقد أعلنت هذه النخبة الحاضرة فى مؤتمر من قادة المسلمين، بعد أن بحثوا فى الواقع الحالى لقضية الشرق الأوسط :

١ - أن القضية العربية هى قضية جميع البلدان التى تقاوم العدوان، ولن يسمحوا بأن يكافأ استخدام القوة بأرض أو أية مكاسب أخرى.

٢ - ستمنح البلدان العربية تأييداً كاملاً وفعالاً، لاستعادة أراضيها المحتلة بجميع الوسائل المتوفرة.

٣ - أن قضية الشعب الفلسطينى هى قضية جميع أولئك الذين يؤمنون بحق أى شعب فى تقرير مصيره، وبمحض اختياره.

٤ - أن استرداد الحقوق القومية للشعب الفلسطينى فى وطنه شرط جوهرى وم... لحل مشكلة الشرق الأوسط، وإقامة سلام دائم على أساس من العدل.

٥ - تتحمل الأسرة الدولية وعلى الأخص تلك التى رعت تقسيم فلسطين فى ... ١٩٤٧، المسئولية الكبيرة فى الجور الذى لحق بالشعب الفلسطينى.

---

(١) راجع السياسة الدولية العدد ٣٦ أبريل ١٩٧٤ ص ٢١٨.

٦ - أن القدس رمز فريد لالتقاء الإسلام مع الديانات الإلهية المقدسة، وقد كان طوال أكثر من ١٣٠٠ سنة أمانة في أيدى المسلمين، الجميع من يقدسونها، والمسلمون وحدهم هم الذين يستطيعون أن يكونوا حراساً عليها، محبين لها، ذلك لأن المسلمين وحدهم يؤمنون بالديانات السماوية الثلاث المتأصلة في القدس، ولن تقبل البلدان الإسلامية أى اتفاق أوبرتوكول أوتفاهم يكرس استمرار الاحتلال الإسرائيلى لها، أوينقلها إلى سيادة غير عربية، أو يجعلها موضوع مساومة أوتنازلات.

وانسحاب إسرائيل من القدس ضرورة ثابتة ومهمة لسلام عادل في الشرق الأوسط..»[1].

هذا وأنهى مؤتمر القمة الإسلامى اجتماعاته بإصدار قرار بشأن القدس نصه كالآتى :

١ - يدين المؤتمر التدابير التى تتخذها إسرائيل لتهويد مدينة القدس الشريفة، ورفضها الامتثال لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، التى تطالب بإلغاء كافة الإجراءات المؤدية إلى ضم مدينة القدس الشريفة لإسرائيل، أوتغيير الطابع العربى والتاريخى للقدس واعتبار هذه التدابير والإجراءات لاغية وكأنها لم تكن.

٢ - يطالب المؤتمر بانسحاب إسرائيل الفورى من مدينة القدس الشريفة.

٣ - يعلن المؤتمر أن اعادة السيادة العربية للقدس يعد شرطاً رئيسياً ولازماً لأى حل في المنطقة العربية، وأن أى حل لايعيد هذا الوضع إلى سابق عهده لن تقبله البلدان الإسلامية، كما أنه يرفض أى محاولة لتدويلها.

٤ - يقرر المؤتمر مواصلة الجهاد في سبيل تحرير مدينة القدس الشريفة، وصيانة مقدساتها ويصر على ألا تكون موضعاً لأى مساومة أوتنازلات، كما يرحب بأى جهود ودية تحترم ذلك[2]. ويتضح للمتأمل في قرارات مؤتمر القمة الإسلامى الثانى، أن القدس أصبحت قاب قوسين أو أدنى للأمة الإسلامية، لأن أصحاب القرار في هذا الكم الهائل من الدول الإسلامية قد أعلنوا الجهاد من أجل تحرير القدس وصيانة مقدساتها، وأصروا على ألا تكون موضعاً لأى مساومة.

---

(١) المرجع السابق ص ٢١٩.

(٢) المرجع السابق ص ٢٢٠.

ومن قبل أعلنت جامعة العرب أنها تعمل من أجل إنقاذ القدس والمقدسات فيها من الخطر الصهيونى، ومن هنا بات مؤكداً لرجل الشارع فى الدول العربية والإسلامية أن المسئولين عن القرار فى دولهم قد عقدوا العزم وبيتوا النية على استرداد القدس الشريف، ولكن بكل أسف لم يحدث شئ من ذلك كله، فلم تتحرك هذه الدول، التى يبلغ تعداد شعوبها قرابة المليار، لإنقاذ القدس، ولم تنفذ الجامعة العربية، ولامؤتمر القمة الإسلامى العربى وعودهم وقراراتهم، وكان جهادهم كلمات، وقراراتهم مجرد نفاق لشعوبهم، لاتساوى المداد الذى كتبت به، ولم تفلح القرارات فى جمع شمل العرب والمسلمين، والأهم من ذلك أن اليهود لم يأبهوا بهذه القرارات لأنهم تقريباً على علم بطبيعة القرار فى الدول التى حضرت مؤتمر القمة الإسلامى، والأخرى التى مثلت فى الجامعة، ولم يغب رد اليهود على جهاد الكلام فى دول العرب والمسلمين.

فقد أخذت إسرائيل تسعى جاهدة من أجل تغيير طبيعة المدينة المقدسة، واقامة المستعمرات فيها، وتهويدها. ففى ٦ سبتمبر ١٩٧٧ أعلن فى القدس أنه تم إنشاء مستوطنة إسرائيلية جديدة بين مدينتى القدس والخليل.

وفى غضون شهر مارس ١٩٨٠ أعلنت إسرائيل :

الاستيلاء على أراضى عربية فى القدس الشرقية، مما حدا بمصر إلى اعلان ادانتها لقرار الحكومة الإسرائيلية، وأكدت فى ١٤ مارس ١٩٨٠ أنها تعتبر أن هذه الإجراءات باطلة، وأنه لابد من الحفاظ على الحقوق القانونية والتاريخية والروحية للعرب المسلمين فى مدينة القدس.

وأخذت إسرائيل تلح فى نقل مقر الحكومة الإسرائيلية إلى مدينة القدس. مما حدا ببريطانيا صانعة إسرائيل إلى انتقاد الحكومة الإسرائيلية، وأعلن اللورد «كارنجتون» وزير الخارجية البريطانية فى ١٣ يوليو ١٩٨٠ أن الحكومة الإسرائيلية سوف ترتكب خطأ جسيماً، اذا ما قررت نقل مقرها إلى القدس، وقال إن إسرائيل لاتستطيع أن تتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية التى يتعين على حكام تل أبيب أن يفتحوا باب التعاون معها».

ولم يتأخر رد إسرائيل على الإنجليز، أصحاب الفضل على إسرائيل، والسبب فى وجودها.

وفى ١٣ يوليو ١٩٨٠ : شن «مناحم بيـجين» رئيس وزراء إسرائيل هجوماً شديد اللهجة على تصريحات اللورد «كارنجتـون» وزير خارجية بريطانيا، بشأن القدس وقال «بيجين»، أن القدس كانت عاصمة لإسرائيل قبل أن تخرج لندن نفسها إلى الوجود».

منتهى الصلف والغـرور والتبجح، وعـدم الاحـترام لمشاعـر العـرب والمسلمين وقراراتهم وإعلانهم الجهاد من أجل تحرير القدس الشريف!!

وفى الثلاثين من يوليـو ١٩٨٠ : أقر الكنيست الإسرائيلى بشكل استثنائى عاجل قـانوناً جديداً عـرف باسم : قـانون أسـاسى : القدس عـاصـمة إسـرائيل (٥٨٤١) ١٩٨٠.

تقـدمت بهذا المشـروع النائبة «جيئـولا كـوهين»، التى كانت عـضوا فى المنظمـة الارهابية «ليـجى» «عصابة شـتيرن» قـبل قيام إسـرائيل، وأسست هذه النائبـة الحزب اليمينى المتطرف «هتـحياه» البعث، ونص البند الأول من القانون بعـد التعديلات التى أدخلت عليـه، على أن القدس الكاملة الموحـدة هى عاصـمة إسـرائيل، وهى مكان ومقر رئيس الدولة والكنيست والحكومة والمحكمة العليا.

هذا وقد سبق للحكومة الإسرائيليـة قبل اصدار هذا القانون وفى ٢٨ مايو ١٩٨٠ «أن وافـقت على تخـصيص ١,٨ مليـون دولار، لتـمـويل بناء مسـتـوطنة فى الحى المسيحى بالقدس الشـرقية، وعمدت الحكومة الإسرائيلية إلى إقـامة الحى اليهودى فى القدس الشرقـية، لتكمل عملية التهـويد الشاملة للمدينة، والحى اليهـودى عبارة عن حزام من العمارات الحجرية الشاهقة، من طرف الكنائس والبيوت المصطبية، فى حارة الأرمن من الجهة الغربيـة للقدس، إلى المسجد الأقصى فى جانبـها الشرقى، والهدف من إقامـة هذا الحى هو : ربط الحى اليـهودى مع مـجمـوعة من البـؤر الاستيطـانية اليهودية، فى كل أحياء وحارات المـدينة القديمة، وصولاً فى نهاية المطاف إلى السيطرة على المدينة الشرقية»[1].

وبعد إصـدار قانون القـدس عاصـمة إسـرائيل، هرع العرب إلى مـجلس الأمن، وغضـوا الطرف عن الجهـاد وعن القرارات، وفى ٢٠ أغسطـس ١٩٨٠ وافق مجلس الأمن على مشـروع قرار، يقضى بتـوجيه اللوم إلـى إسرائيل، على اعلانهـا القدس

---

(١) راجع السياسة الدولية العدد ١٠١ يوليو ١٩٩٠ ص ٨٢٦، ٨٢٧ القدس وتحديات السنوات العشر. مقالة الأستاذ / أحمد يوسف القرعى.

الموحدة عاصمـة لها، ويدعو الدول التى لها سفارات فى القدس إلى سحب سفاراتها من هناك».

وتوقع إسـرائيل مصـر فى مأزق مع الـعرب، لوجـود اتفاق سـلام بين الطرفين، وبالرغم من ذلك تصدر لجنة الشئـون العربية بمجلس الشعب المصرى بيـاناً، تدين فيه التصرفات الإسرائيلية، وقرار الكنيست باعتبار القدس عاصمة موحدة لإسرائيل.

ويعلن «كورت فـالدهايم» السكرتير العام للأمم المتحـدة، فى ٢١ مارس ١٩٨٠ أن قرار إسـرائيل بالاستيـلاء على الأراضى بالقدس الشرقـية، يعرقل فـرص البحث عن تسوية شـاملة فى الشرق الأوسط. وفى ٩ نوفمـبر ٨٠ : يبلغ السكرتيـر العام للأمم المتحدة مـجلس الأمن رسمياً رفض إسـرائيل إلغاء القانون الأساسـى، الخاص بجعل القدس عاصمة موحدة لها.

ولم تأبه إسرائيل بالعرب ولا بالدول الإسلامية ولابريطانيا التى صنعتها ولا بالأمم المتحدة التى شرعت وجودها.

ثم تعاود الجامـعة العربية مرة أخـرى ممارسة هوايتها في اصدار القـرارات، بمناسبة إعلان إسرائيل أن القدس الموحدة عـاصمة لها، وتعقد الجامعة العربيـة اجتماعاتها فى الدورة العادية ٦٤ فى الفترة من ١٣ : ١٧ سبتـمبر ١٩٨٠ فى تونس، وتتبنى العديد من القرارات ويدور أهمها حول ضرورة (تحرير القـدس)!!! وتطبيق مقاطعة اقتصادية سياسية، فى مواجهة البلاد التى تقيم أو تحتفظ بسفارات لها فى هذه المدينة»[1].

وكالعادة لم تفعل جامعة العرب شيئاً، ولم تبذل أى مساعى لتحرير القدس، ليتأكد للجمـيع أنها جـامعـة بلا مضمـون، ولاقيـمة لقـراراتها، ولم يعمل الحـكام العرب والمسلمون شيئاً لتنفيذ هذه القرارات، لفقدان القوة التنفيذية، وعدم قدرة الجامعة على تحقيق التضامن العربى.

وكالعـادة أيضاً لم يتأخـر رد اليهود عـلى إعلان الجامـعة تحرير القـدس، ففى ١١ ابريل ١٩٨٢ اقتحم جندى إسرائيلى المسـجد الأقصى بالقدس، وأطلق الرصاص دون تمييز على المصلين، وقتل وأصاب عدة أشخاص.

وفى يوليو ١٩٨٨ : أقر الكنيست الإسرائيلى قانون تطوير القدس، الذى يستهدف

(١) السياسة الدولية العدد ٦٣ يناير ١٩٨١- ص ٢٨٠

زيادة الاستطيان وتهويد المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية فى القدس.

وحتى علماء المسلمين قد حقرت إسرائيل من شأنهم ولم تأبه بقدرهم واختطفت وحدة كوماندوز إسرائيلية فى يولي ١٩٨٩ الشيخ «عبد الكريم عبيد»، أحد زعماء الشيعة من منزله بجنوب لبنان.

وسعياً من إسرائيل إلى استفزاز المسلمين أصدر الكنيست الإسرائيلي قراراً فى مارس ١٩٩٠ بضم القدس الشرقية إلى إسرائيل، حتى المقابر الإسلامية فى مدينة القدس، أزالت السلطات الإسرائيلية الكثير منها وشيدت مكانها مبانى ومتنزهات»[١]

ووضعت إسرائيل العرب والدول الإسلامية فى حجمهم الحقيقى، خطفت علماءهم بطريقة مهينة، وضمت القدس الشرقية إليها، وأزالت مقابرهم التى تضم رفات العظماء من العرب، بجانب رفات أبناء العرب، وأقامت فوقها المتنزهات، لتؤكد قدر هؤلاء الذين تبنوا جهاد الكلام، وفشلوا فى أن يكونوا على قلب رجل واحد، وأثبتت التجربة أن كل القرارات التى تصدر من العرب والمسلمين بخصوص القدس، لايوجد جهة من الجهات تتبنى تنفيذها، لافتقاد العرب الأساس الصحيح للتضامن، وأن الهيئات التى تصدر هذه القرارات غير قادرة على صنع التضامن العربى الإسلامى، وأن الأسس التى قامت عليها هذه المنظمات غير سليمة ومرة أخرى وبعد كل هذا الهوان، شكل مؤتمر القمة الإسلامى لجنة، سموها لجنة القدس، وعين على رأسها الملك «الحسن الثانى» ملك المغرب[٢] أكدت هذه اللجنة فى ٨ أبريل ١٩٩٠ «أن مدينة القدس هى جزء من الأراضى الفلسطينية المحتلة، وعاصمة لدولة فلسطين، وطالبت اللجنة بوقف هجرة اليهود السوفيت لإسرائيل والمساعدات الأمريكية لتوطينهم وكلفت اللجنة الملك «الحسن الثانى» بزيارة الدول الخمس الكبرى، لحشد التأييد للمؤتمر الدولى حول السلام فى الشرق الأوسط»[٣].

---

(١) مشار إليه فى جريدة الأهرام الصادرة بتاريخ ١٩٩٢/٧/١٠.

(٢) فى يوم ١٤ سبتمبر وبعد التوقيع على اتفاقية غزة أريحا فى الولايات المتحدة الأمريكية بين حركة فتح وبين اسرائيل غادر رئيس وزراء اسرائيل «اسحق رابين» ووزير خارجيته شيمون بيريز الولايات المتحدة وتوجها سوياً ومعهم تابعوهم الى المملكة المغربية للقاء الملك «الحسن» (رئيس لجنة القدس)، وأعلن رئيس وزراء إسرائيل فى المغرب العربى أن الملك «الحسن» من أصدقاء إسرائيل، وله الفضل الاكبر فى عملية السلام، التى تمت بين مصر وإسرائيل!!!!.

(٣) السياسة الدولية العدد ١٠١ يوليو ١٩٩٠ الكشاف التحليلى ص ٩١٥٤ المملكة المغربية.

وهكذا خفتت نبرات الجهاد من أجل تحرير القدس، ولم يكن أمام العرب والمسلمين أصحاب الجامعة والمؤتمرات من أجل قدسهم إلا التوجه للدول الكبرى، من أجل المؤتمر الدولي للسلام، حتى يتم تخليص القدس الجريحة، وأسند هذا الأمر إلى الملك «الحسن»، الصديق الحميم لإسرائيل!!

ولم تفلح جامعة العرب فى جمع شمل العرب من أجل تحرير القدس المحتل، الذى لازال يئن وتسمع أنينه السماء!!.

ويصبح قرار مؤتمر القمة الإسلامى الثانى فى لاهور بشأن القدس كالآتى: «يقرر المؤتمر مواصلة الجهاد فى سبيل تحرير مدينة القدس الشريفة وصيانة مقدساتها. . .»

مجرد قرار غير قابل للتنفيذ، يقطع بعدم وحدة كلمة العرب وتفككهم، وعدم وحدة قادة المسلمين وتفككهم، وتظل القدس أمانة فى عنق كل مسلم، وعلى رأسهم أصحاب القرار فى العالم العربي والإسلامى.

قال تعالى :

«وَقَاتِلُواْ فِى سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلاَتَعْتَدُواْ إِنَّ اللَّهَ لاَيُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ». الآية (١٩٠) من سورة البقرة.

وقال :

« وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ».

صدق الله العظيم. الآية ١٩١ من سورة البقرة.

ثانياً : لبنان وسوريا وإسرائيل وتصفية المقاومة الفلسطينية :

لم يمض وقت طويل على قرارات الجامعة العربية، بعد هزيمة ١٩٦٧ بخصوص المقاومة الفلسطينية، والتى ركزت على «العمل على انقاذ القدس والمقدسات فيها» و«استمرار دعم المقاومة الفلسطينية وكفاح الشعب الفلسطينى، لمواجهة العدوان الإسرائيلى».

وتخيل البعض أن جامعة العرب تمسك بزمام الأمور فى الأقطار العربية، وأنه بمقدورها جمع شمل العرب بعد الهزيمة القاسية، على أساس القومية العربية، والشعارات التى بات يطلقها العرب وفوجئ الفلسطينيون الذين اجتمعوا بالأردن - واعتقدوا أنها بلدهم الأخرى، التى تنطلق منها قواتهم لتحرير فلسطين - بأن حكام الأردن قد عقدوا العزم وبيتوا النية، على الخلاص منهم وتصفيتهم، فأهلاً ومرحباً بهم فى الأردن، بدون سلاح وبدون قتال اليهود فى الأراضى الأردنية، أما كفدائيين مقاتلين فإن الأردن لايتسع لهم وعليه كان «أيلول الأسود».

ولم يجد أبناء فلسطين إلا صدر الجامعة العربية ليركنوا إليه، وينقذهم من ويلات التصفية والتنكيل، وكان ما كان، وحدث ما حدث، ولم تفعل جامعة العرب لهم شيئاً، ولاقمة حكام العرب.

وتم تصفية المقاومة الفلسطينية فى الأردن، وباتت الجبهة الشرقية لإسرائيل هادئة، ونعم اليهود بالأمن والهدوء، وعملت الأردن ضد قرارات الجامعة العربية المتعلقة بفلسطين، ورحل أبناء فلسطين المقاتلون إلى سوريا ولبنان، يتلمسون الأخوة العربية والقومية العربية :

« شعب واحد، وتاريخ واحد، ولغة واحدة، ووطن واحد» !!

وانطلق أبناء فلسطين كالطوفان من سوريا ولبنان، ليحيلوا ليل اليهود إلى نهار، ونهارهم إلى ليل، فى عمليات فدائية كلها جرأة وجسارة.

ففى السادس من ديسمبر ١٩٧١ : ضرب الفدائيون الفلسطينيون ميناء إيلات بالصواريخ، وفى العاشر من نفس الشهر : قصف الفدائيون الفلسطينيون بالصواريخ مدينة نهاريا، على الساحل الفلسطينى شمال حيفا، وفى التاسع عشر من ذات الشهر : هاجم الفدائيون الفلسطينيون مستعمرة كيريات شمونة الإسرائيلية بالجليل الأعلى.

وفى الخامس من يناير ١٩٧٢ : وجهت المقاومة الفلسطينية ضربة جديدة للسلطات الإسرائيلية في منطقة تل أبيب، فجرت فيها قنبلتين : أولاهما فى مدينة ناتانيا، والثانية فى مدينة كفار سابا.

وفى السادس من يناير ١٩٧٢ : نسف فدائى فلسطينى مكتب البريد فى دير البلح. وفى السابع من الشهر نفسه : قامت وحدات من المقاومة بهجوم على دوريات العدو فى منطقة الخليل، ولقى رجل مخابرات إسرائيلى مصرعه فى كمين نصبته المقاومة فى الجولان.

وفى الخامس من فبراير ١٩٧٢ : ألقى الفدائيون قنابل يدوية على مجموعة من الجنود وحرس الحدود الإسرائيليين، وعلى مطاعم مدينة هولون، بجنوب تل أبيب.

وفى السادس من فبراير ١٩٧٢ : قام رجال المقاومة بسلسلة من الأعمال الفدائية الجريئة، فى قلب مدينتى تل أبيب وحيفا، فنسف الفدائيون مبنى الحكومة فى حيفا، بقنابل شديدة الانفجار، ودمروا ثلاثة محال تجارية فى تل أبيب، وقاموا بهجوم مفاجئ بالقنابل اليدوية على مطاعم تل أبيب.

وبدأت إسرائيل فى توجيه تهديداتها للحكومة اللبنانية بغرض منع المقاومة الفلسطينية من أراضيها وتصفيتها. ولم تلتفت المقاومة الفلسطينية لهذه التهديدات، وفى مايو ١٩٧٢ : قام ثلاثة من اليابانيين العاملين فى صفوف المقاومة الفلسطينية، بعملية هجومية فى مطار اللد الإسرائيلى أدت إلى قتل وإصابة حوالى ١٠٧ أفراد، بينهم البروفيسور «كاتزير» كبير علماء الجيش الإسرائيلى.

وفى ١٩ سبتمبر ١٩٧٣ : انفجر طرد «قنبلة» فى سفارة إسرائيل فى لندن، وأدى الإنفجار إلى قتل المستشار الزراعى بالسفارة، واصابة زميله الذى كان سيخلفه فى منصبه.

وفى ١٨ يناير ١٩٧٣ : أعلن متحدث عسكرى إسرائيلى أن الفدائيين قاموا بأول هجوم لهم، منذ أربعة شهور من الأراضى اللبنانية، وأنهم أطلقوا قذائف البازوكا من جبل سيروس جنوب (خط الهدنة).

وفى ١٦ فبراير ١٩٧٣ : قامت وحدات من المقاومة الفلسطينية بعدة عمليات فدائية، فى ضواحى تل أبيب فى قنطرة، علــى الطريق الرئيسى بين صفد، وفى قطاع غزة.

وعادت إسرائيل تهدد لبنان مرة أخرى، ففى ٢١ سبتمبر ١٩٧٢ وجهت إسرائيل تهديداً جديداً إلى لبنان، قالت فيه بأنه اذا ما عاد الفدائيون إلى قواعدهم فى الجنوب، فإن إسرائيل سوف ترسل وحدات عسكرية إلى المنطقة للقيام بعمليات ذات طابع دائم».

ولم يتأخر رد إسرائيل كثيراً بعد التهديد، وقام سلاح الجو الإسرائيلى بهجوم جوى مفاجئ، على منطقتى جنوب لبنان وشمال سوريا يوم ١٥ أكتوبر ١٩٧٢، وفى الثامن عشر من نفس الشهر وجه «إسرائيل جاليلى» وزير الدولة الإسرائيلى انذاراً إلى الحكومة اللبنانية، وطالبها بالعمل على وقف استخدام الفدائيين الفلسطينيين لأراضيها، كقاعدة لعملياتهم ضد إسرائيل ومصالحها، سواء فى أوربا أو فى أى مكان آخر.

ويصبح بذلك أمام لبنان تهديدات إسرائيل باتخاذ اجراءات عدوانية ضدها، وقرارات الجامعة العربية، التى تطلب من الدول العربية دعم كفاح الشعب الفلسطينى، ودعم المقاومة الفلسطينية انطلاقا من الواجب الوطنى والقومى، واستناداً إلى القومية العربية التى أطلقها العرب في ذلك الوقت.

ولم تلتفت لبنان إلى قرار جامعة العرب، وكانت أكثر استجابة للتهديدات الإسرائيلية بضرورة تصفية المقاومة الفلسطينية فى لبنان، وبالفعل حاكت لبنان مؤامرة للقضاء على الوجود الفلسطينى فى أراضيها، أخذاً بالنصيحة الإسرائيلية، وسيراً على ذات النهج الذى اتبعه الأردن مع أشقائه الفلسطينيين فى «أيلول الأسود».

وبدأت تصريحات السلطة فى لبنان، تمهيداً لتصفية الوجود الفلسطينى فى أراضيه «لبنان يعامل الفلسطينيين كما تعاملهم الدول العربية، لا أسلحة ولامسلحون في المدن والضواحى، ومساواة مع اللبنانيين فى الخضوع للقانون، ليس فى لبنان نية تصفية» «بل مجرد حرص على أن يعامل لبنان الفلسطينيين، لا كما تعاملهم بقية الدول العربية فحسب، بل كذلك كما تعامل الدولة اللبنانية رعاياها اللبنانيين، ونحن لانقبل أن تكون هناك دولة ضمن الدولة، أو أن يكون هناك مسلحون في المدن التى تنفذ وتطبق على المواطن اللبنانى، ستنفذ كذلك وتطبق على الاخوان الفلسطينيين، فإذا كان المواطن اللبنانى يخضع للقانون، وينفذ القانون فى حقه لدى ارتكاب أية مخالفة، فطبيعى أن يطبق القانون أيضاً على كل مخالف من الاخوان الفلسطينيين، ولايجوز

أن يكون المواطن اللبنانى خاضعاً للقوانين، بينما الفلسطينى فوق القانون»[1].

وهكذا عقدت لبنان العزم، وبيتت النية على تصفية المقاومة الفلسطينية من أراضيها، وفى ٢ مايو ١٩٧٣ نشبت فجأة معارك عنيفة فى شوارع بيروت، بين الجيش اللبنانى والمقاومة الفلسطينية، وبدأت طلقات الرصاص تقطع سكون بيروت، وتترك أنهاراً من الدم على جبينها، ويتصارع الأشقاء وتضحك إسرائيل، وتبدأ مدفعية الجيش اللبنانى فى قصف مخيمات الفلسطينيين، ويصدر مجلس الوزراء اللبنانى قراراً بإعلان حالة الطوارئ فى البلاد، «نظراً إلى وجود عناصر تخريبية تعبث بأمن البلاد، قرر المجلس إعلان حالة الطوارئ فى جميع الأراضى اللبنانية». ويسأل الصحفيون الوزير اللبنانى أمين الحافظ بعد أن أعلن عليهم قرار مجلس الوزراء بإعلان حالة الطوارئ : هل وضعت الحكومة اللبنانية يدها على هذه العناصر؟ فيجيب : ان هذا التدبير ليس موجهاً بالذات ضد أحد، إنه ضد العدو، وإن من يعبث بأمن البلاد فى الوقت الحاضر هو عدو، وهو بصورة مباشرة أو غير مباشرة ينتمى إلى العدو الصهيونى.

ويعلن مجلس الوزراء اللبنانى أيضاً تعيين «العماد اسكندر غانم» قائد الجيش حاكماً عسكرياً عاماً للبلاد، وأخذت وسائل الاعلام اللبنانية تصدر تعليمات للمواطنين «يرجى من المواطنين فى بيروت وضواحيها اطفاء الأنوار، وملازمة مساكنهم، فى انتظار ما سنذيعه فيما بعد. ويتحرك العرب بغية لمّ الشمل ورأب الصدع، ويعلن مجلس الوزراء المصرى فى يوم ٩ مايو ١٩٧٣ «أن مصر تندد بالمحاولات التى ترمى إلى تصفية المقاومة الفلسطينية فى لبنان وتؤكد موقفها المؤيد تأييداً تاماً للمقاومة، وترسل مصر الدكتور «حسن صبرى الخولى»، للوقوف على حقيقة الموقف، والتوفيق بين أطراف النزاع ويتصل المبعوث المصرى «بالعماد غانم» قائد الجيش اللبنانى تليفونياً، لتهدئة الوضع، ويبلغه العماد غانم «لا أستطيع الاستمرار - القوات الفلسطينية تتقدم نحو معسكرات الجيش ستقصف الطائرات تجمعاتهم بعد نصف ساعة. ويبلغه أيضاً أن المقاومة الفلسطينية لم ترسل ممثليها إلى اللجان المشتركة لاقرار اتفاق وقف القتال».

ويعاود المبعوث المصرى الاتصال بالقائد العسكرى للفدائيين الفلسطينيين «أبو الزعيم» ليعرف منه الموقف، خاصة بعد محادثته مع «العماد غانم» فيجيب القائد الفلسطينى بأسى ومرارة:

«أين هى قواتنا التى تتقدم؟ لقد حاولت مرتين مع بعض قواتى أن أذهب إليهم لنتباحث لوقف إطلاق النار، ولكنهم وجهوا مدفعيتهم تجاهنا وقصفونا بالقنابل»!!

---

(١) أحداث الأزمة بين لبنان والمقاومة بقلم إحسان بكر السياسة الدولية العدد ٣٣ يوليو ١٩٧٣ ص ٦٥٢.

ولم تأبه لبنان بوساطة أحد واستشعر المبعوث المصرى أن النية مبيتة لتصفية المقاومة الفلسطينية، وتخرج الطائرات اللبنانية لأول مرة لتقصف مجمعات الفلسطينيين فى لبنان، وتصيب قنابلها مساكن المدنيين اللبنانيين، فى الفترة من ٧-٩ مايو ١٩٧٣.

وتكلم الزعيم الفلسطينى «ياسر عرفات» بمرارة قائلاً : «أليس غريباً أن يقاتل الجيش اللبنانى الفدائيين وإسرائيل تحتفل بأعيادها فى هدوء كامل؟ أليس غريباً أن يقتتل الجيش مع الفدائيين، بدلاً من أن يتجه الاثنان رفقاء السلاح تجاه الجنوب حيث إسرائيل؟! ثم أليس غريباً أن يخرج الطيران اللبنانى بطلقات مستمرة، ويقصف مخيمات الفلسطينيين، ويلحق بها الدمار، بل ويمتد الدمار، من قنابله المتساقطة على بعض الأحياء المدنية فى بيروت؟! هذه هى المرة الأولى التى يقاتل فيها الطيران اللبنانى، ثم يكون لتصفية المقاومة الفلسطينية. إنها اليد الثالثة التى تريد تخريب كل شئ، ولن نسمح للمخطط أن يبلغ أهدافه»(١).

ثم يعاود مجلس الوزراء اللبنانى فى ٢٣ مايو ١٩٧٣ انعقاده برئاسة الرئيس اللبنانى «سليمان فرنجيه»، ويلغى المجلس حالة الطوارئ، التى كانت قد فرضت فى أنحاء لبنان، ويذيع راديو لبنان فى ٢ يونيو ١٩٧٣ بياناً، يعلن فيه أن الرئيس «سليمان فرنجيه» قرر الإفراج - على مراحل - عن الفلسطينيين، الذين مازالوا فى السجن، منذ اعتقالهم أثناء الاشتباكات، التى وقعت فى شهر مايو بين قوات الجيش والمقاومة الفلسطينية، وذلك بمقتضى التفاهم الذى تم بين الرئيس «سليمان فرنجيه»، والسيد «ياسر عرفات» رئيس منظمة التحرير الفلسطينية.

وهكذا خلفت المعارك مرارة قاسية، بين أبناء فلسطين وحكومة لبنان، أضافها الفلسطينيون إلى المرارة التى خلفتها معارك «أيلول الأسود»، بين النظام الأردنى والفلسطينى، لتسطر فى صفحات التاريخ شرخاً آخر فى جدار القومية العربية، التى بنيت على أسس علمانية، حتى ان أبناء فلسطين فى هذه الفترة من التاريخ، أطلقوا على أنفسهم «الهنود الحمر» والمرارة تعتصرهم. عندما تأكد لهم أن كفاحهم لاسترداد أراضيهم يلقى عقبات جسيمة وخطيرة من أشقائهم العرب وأن جامعة العرب لم تستطع إنصافهم، وباتوا لايأمنون على أنفسهم من أشقائهم.

---

(١) المرجع السابق ص ٦٥٣.

ولازالت أسرار ضرب المقاومة الفلسطينية فى لبنان عام ١٩٧٢ طى الكتمان، لم يَجُد الزمان إلا بالقليل منها، والذى تعارف عليه الناس من وسائل الإعلام، وتقارير المراسلين، وتصريحات المسئولين، أما الحقيقة الغائبة وهى اليد الثالثة، التى كانت وراء هذا الأمر كله، والتى مهدت ودبرت له فلم تكشف وثائقها بعد، ولايملك المرء حيال ذلك، وحتى يجود الزمان بهذه الأسرار إلا أن يُذكّر بحقيقة سبقت هذه المؤامرة بأقل من شهر، ففى ٩ أبريل ١٩٧٣ هاجمت قوات إسرائيلية بيروت وصيدا فى وقت واحد، ففى بيروت هاجمت قوات المظلات الإسرائيلية عددا من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، ومكاتب منظمات المقاومة، وبعض منازل قادتها.

وفى صيدا، هبطت وحدات بحرية إسرائيلية فى الميناء، ووضعت قنابل انفجرت، وأشعلت حرائق فى بعض المنشآت، وقد استشهد فى هذه الحوادث ثلاثة من أبرز زعماء المقاومة الفلسطينية هم : «أبو يوسف»، و«كمال ناصر»، و«كمال عدوان» واثنان وعشرون آخرون من صفوف المقاومة والشرطة اللبنانية، وبعد مقتل القادة الثلاثة بأقل من شهر بدأت محاولة تصفية الوجود الفلسطينى فى لبنان والتى باءت بالفشل بعد أن استشهد العشرات من أبناء الشعبين الفلسطينى واللبنانى.

ولم تفعل جامعة العرب شيئاً للبنان ولا لفلسطين، لتضاف صفحة من صفحات التردى العربى، والعمل ضد المبادئ العربية المعلنة، من أجل تحرير فلسطين.

وعمد أبناء فلسطين مرة أخرى إلى لم الشمل وتضميد الجراح، وتحاملوا على أنفسهم وواصلوا نضالهم ضد اليهود، وعادت لهم الحياة بعد أن قامت القوات المصرية بعبور قناة السويس، فى السادس من أكتوبر ١٩٧٣، وأحالت مواقع اليهود شرق القناة إلى جهنم، وقطعت ذراع إسرائيل الطويلة، وحطمت إلى الأبد أسطورة إسرائيل التى لاتقهر.

وواصل الفدائيون الفلسطينيون عملياتهم، على طول الحدود اللبنانية، وفى ١٨ أكتوبر ١٩٧٣ قصفوا مستعمرتى «شلومى» و«منلرره» وأصدرت منظمة فتح فى ٤ نوفمبر ١٩٧٣ بياناً، قالت فيه : «إن الهدف الإستراتيجى للثورة الفلسطينية، هو تحرير كل التراب الفلسطينى، واقامة دولة فلسطينية ديمقراطية فوق كل أراضى الوطن المغتصب».

وعاود الفدائيون الفلسطينيون هجماتهم على إسرائيل، ففى ١٣ يونيو ١٩٧٤

هاجموا مستعمرة شامير، على مسافة عشرة كيلو مترات من الحدود اللبنانية، وفى الخامس والعشرين من ذات الشهر قامت قوة فدائية فلسطينية بهجوم انتحارى على مدينة نهاريا الإسرائيلية، ودخلت فى معركة ضخمة مع الجيش الإسرائيلى، استخدمت فيها طائرات الهليكوبتر والمدفعية الثقيلة، ووجه «اسحاق رابين» رئيس وزراء إسرائيل اثر هذه العملية إنذاراً إلى لبنان، يطالبه فيه بإبعاد جميع المنظمات الفلسطينية من أراضيه.

وبعدها بدأت إسرائيل فى هجمات مستمرة على المواقع الفلسطينية، فى جنوب لبنان والمخيمات الفلسطينية فى بيروت، حتى مكاتب المنظمات الفلسطينية فى مدينة بيروت، تعرضت لقصف صاروخى من تدبير إسرائيل، يوم ١٠ ديسمبر ١٩٧٤، وقد ردت المقاومة الفلسطينية عليه بتفجير خمس قنابل يدوية فى قلب تل أبيب.

وفى السابع عشر من يناير ١٩٧٥ اشتبكت القوات الإسرائيلية فى معارك عنيفة، مع قوات المقاومة الفلسطينية، على مشارف عدة قرى جنوب لبنان، وذلك لليوم السادس على التوالى.

وفى الخامس والعشرين من فبراير ١٩٧٥ وقعت عدة انفجارات، فى بعض مدن الضفة الغربية المحتلة لنهر الأردن.

وفى الخامس من مارس ١٩٧٥ هاجمت مجموعة من الفدائيين الفلسطينيين أحد الأحياء السكنية، الواقعة فى قلب تل أبيب، واحتلوا بعد معركة بالمدافع الرشاشة والبزوكا والقنابل اليدوية، فندق سافوى.

وفى الرابع من مايو ١٩٧٥ قام الفدائيون الفلسطينيون، بنسف أحد المبانى الخاصة بالمخابرات الإسرائيلية، فى منطقة طريق الخليل غربى القدس.

وفى الخامس عشر من يونيو ١٩٧٥ اقتحمت مجموعة من الفدائيين الفلسطينيين، مستعمرة كفار يوفال ونشبت بينهم وبين القوات الإسرائيلية معركة حامية.

وفى الرابع من يوليو ١٩٧٥ فجرت وحدة فدائية فلسطينية، قنبلة زنتها ثلاثة وثلاثون رطلاً، فى ميدان صهيون قلب القدس اليهودى، أدت إلى سقوط عدد من القتلى.

وفى الخامس من أغسطس ١٩٧٥ قصفت القوات الفلسطينية مستعمرة كريات شمونة الإسرائيلية، بالصواريخ.

وفى ٢٩ أكتوبر ١٩٧٥ أعلن متحدث عسكرى إسرائيلى، أن اشتباكات وقعت فى وسط الجولان، بين القوات الإسرائيلية ومجموعة من الفدائيين الفلسطينيين.

وفى ٢١ نوفمبر ١٩٧٥ أعلنت القيادة العامة للبحث الإسرائيلى، أن عدداً من الفدائيين الفلسطينيين قد تسللوا عبر خط وقف إطلاق النار، على الحدود السورية، وهاجموا مستعمرة فى الجولان.

وهكذا أثبتت الأيام لإسرائيل ضراوة الكفاح المسلح الفلسطينى، وفشل الأيدى الثالثة فى القضاء على المقاومة الفلسطينية فى جنوب لبنان، ولم ترتد هذه الأيدى عن طموحاتها فى القضاء على المقاومة الفلسطينية، وتخريب لبنان، وسادت الاضطرابات فى عدة مناطق فى شمال لبنان، فى أعقاب الاشتباك الذى وقع فى صيدا احتجاجاً على إلغاء امتياز الصيد هناك، لشركة بروتين التى يرأسها «كميل شمعون»، رئيس لبنان الأسبق.

وفى السابع من مارس ١٩٧٥ عمّ الإضراب العام لمدن لبنان الرئيسية، بعد الاشتباكات التى تمت بين المتظاهرين المسلمين وقوات الجيش اللبنانى.

وفى الخامس من يونيو ١٩٧٥ أصدرت وزارة الداخلية اللبنانية أوامر صارمة لقوات الأمن، بإطلاق النار على كل من يقاوم إزالة المتاريس من الشوارع، أو يرفض تسليم أسلحته وتجددت أعمال العنف بين الفدائيين الفلسطينيين، وحزب الكتائب اللبنانى، ولم تكن إسرائيل بعيدة عن الساحة اللبنانية، وفى خضم الصراع العنيف الذى وضعت بذوره فى لبنان، وروته، وظهر نبته حين خرجت طائراتها يوم ١٥ يونيو ١٩٧٥، لتضرب قرى جنوب لبنان، وقصفت مدفعيتها الثقيلة مناطق الجنوب اللبنانى، وتجددت أعمال العنف فى لبنان، فى الضواحى الجنوبية من العاصمة، يوم ٢٥ حتى تدهور الموقف الأمنى تماماً، يوم ٢٩ يوليو ١٩٧٥، بعد أن اتسع نطاق الاشتباك ليشمل طرابلس، ويخرج رئيس الوزراء اللبنانى عن صمته، ويعلن على الملأ يوم ٣ يوليو ١٩٧٥ اتهاماً لإسرائيل، بأنها مشتركة فى الاضطرابات الدامية، التى عاشتها بلاده على مدى الأيام السابقة، ويعود القتال بين المسيحيين والمسلمين مرة أخرى، ليشمل القرى على طول الطريق، المؤدى من بيروت إلى صيدا.

وتنهار الجبهة الداخلية اللبنانية، بعد انهيار الاتفاقات التى توصل اليها أطراف النزاع، ويتسع نطاق الاشتباكات وحوادث الاختطاف فى صيدا وطرابلس، وتنشب

المعارك بين قوات حزب الكتائب والقوات الفلسطينية، وتستمر الاشتباكات فى كافة أنحاء بيروت، وينهار وقف إطلاق النار بين الفريقين، ويتصارع أطراف النزاع فى لبنان، فى محاولة للسيطرة على الأحياء العامة اللبنانية.

ودخلت لبنان فى حرب أهلية شرسة استمرت سنوات طويلة، لا لشئ ولكن جزاءً وفاقاً على اخفاقها فى طرد المقاتلين الفلسطينيين من لبنان، فكان جواب اليد الثالثة التى تحرك الأحداث فى الخفاء، فى منطقة الشرق الأوسط، هو محاولة تمزيق لبنان، وإغراقها فى حرب أهلية، مستغلين طبيعة سكان لبنان، واختلاف ديانتهم.

وفى خضم هذه المعارك الطاحنة، التى يتقاتل فيها أبناء لبنان (الكتائب) مع الفلسطينيين، والمسلمون مع المسيحيين، تقف إسرائيل مهددة محذرة سوريا من التدخل فى لبنان، وفى ١٩ يناير ١٩٧٦ تعاود إسرائيل تحذيرها لسوريا، من التدخل فى القتال فى لبنان.

ولِمَ لاتحذر ؟ والمقاومة الفلسطينية تحترق فى لبنان، ولبنان يتمزق أمام أعين الجميع، وتحاصر قوات الكتائب اللبنانية مخيم تل الزعتر الفلسطينى، وتمنع عن أبناء فلسطين الإمدادات، وتقف أمريكا وتحذر سوريا من التدخل فى النزاع، ولكن تضيف فى تحذيرها أيضاً أنها تحذر إسرائيل من التدخل فى النزاع، وكأن إسرائيل صاحبة شأن فى أرض العرب.

وفى السادس من فبراير ١٩٧٦ أذيع رسمياً فى لبنان، أن الرئيس اللبنانى «سليمان فرنجيه»، والرئيس السورى «حافظ الأسد»، قد وافقا على تسوية شاملة لانهاء الحرب الأهلية فى لبنان، وتنظيم التعاون الفلسطينى اللبنانى، ولم يعلم أحد طبيعة هذا الاتفاق، وشروطه، وكيفية تنفيذه.

وفى السابع والعشرين من فبراير ١٩٧٦ - وبعد الاتفاق الذى تم بين الرئيس اللبنانى والسورى - يتوجه إلى دمشق الملك «حسين» ملك الأردن، فى ثامن زيارة لسوريا منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣، ثم يعاود الملك «حسين» ملك الأردن زيارته لسوريا، وفجأة يوم ٢٦ مارس ١٩٧٦ لإجراء محادثات عاجلة مع الرئيس السورى «حافظ الأسد»، حول تطورات الموقف فى لبنان.

وفى الثالث والعشرين من شهر أبريل ١٩٧٦، يستقبل الرئيس السورى «حافظ الأسد»، «زيد الرفاعى» رئيس وزراى الأردن، الذى وصل إلى دمشق فى زيارة قصيرة

ومفاجئة لسوريا، وبعد هذه الزيارات المتتابعة والمفاجئة لملك الأردن وكبار المسئولين فيه لسوريا، بدأت سوريا تتدخل عسكرياً فى لبنان، وتحاصر مخيمات الفلسطينيين وقواتهم، وتمنع عنهم الامدادات، وكأن حكام الأردن أشاروا إلى حكام سوريا، بخلاصة تجربتهم مع الفدائيين الفلسطينيين فى «أيلول الأسود»!!

وكالعادة وفى أول يونيو ١٩٧٦، تطلب منظمة التحرير الفلسطينية عقد مؤتمر عاجل لوزراء الخارجية العرب، لبحث النزاع بين منظمة التحرير والنظام السورى، وهنا تظهر بدايات اتفاق الرئيس السورى مع الرئيس اللبنانى لحل الأزمة اللبنانية الفلسطينية، وكأن الرئيسين قد عقدا العزم، على تصفية المقاومة الفلسطينية فى لبنان، كحل لمشكلة الفلسطينيين مع اللبنانيين!!!

وفى الرابع من يونيو ١٩٧٦ تقطع القوات السورية طرق الإمدادات الرئيسية، لقواعد المقاومة الفلسطينية، على الخطوط اللبنانية الإسرائيلية، ويبقى الفدائيون بين القوات السورية، التى تقاتلهم وبين اليهود، ويتدخل العرب لوقف اطلاق النار بين العرب السوريين والعرب الفلسطينيين، وتخترق سوريا وقف اطلاق النار، وتشن الهجمات المتتالية على مواقع الفلسطينيين، فى لبنان، ويدخل أبناء فلسطين المقاتلون، للمرة الثالثة دوامة التصفية الجسدية، ولكن هذه المرة على أيدى القوات السورية، حامية حمى العرب!. وتدور الأرض برأس «الهنود الحمر» أبناء فلسطين، وكأنهم أتوا من كوكب آخر، وكأنهم وسط أقوام لايعرفون شيئاً عن الإنسانية أو الدين، أوحتى عن القومية العربية التى اتخذوها عقيدة لهم، لجمع شملهم!!

وتهم جامعة العرب لإنقاذ أبناء فلسطين من ويلات التصفية، ويعقد مجلس الجامعة اجتماعاً طارئاً بمقر الجامعة، بالقاهرة يومى ٨ و٩ يونيو ١٩٧٦، لبحث الوضع المتدهور فى لبنان، وقد اجتمع وزراء الخارجية العرب فى جلسات مغلقة، وقدم السيد «ياسر عرفات» رئيس منظمة التحرير الفلسطينى، مطالب المقاومة وهى :

١ - إصدار قرار بوقف العمليات العسكرية.

٢ - طلب سحب القوات السورية من لبنان.

٣ - ارسال قوات عربية مشتركة لحفظ الأمن والحفاظ على الثورة الفلسطنية.

٤ - تشكيل لجنة عربية للإشراف على وقف إطلاق النار.

٥ - سحب المبادرة السورية وأن تستبدل بها مبادرة عربية.

وقرر المجلس ضرورة وقف القتال فى لبنان، وارسال قوات عربية تحل محل القوات السورية، وتضم قوات من الجزائر وليبيا والسعودية والسودان وسوريا وفلسطين، وتحل محل القوات الموجودة هناك، واجراء مصالحة شاملة بين الأطراف اللبنانية.

كما تم تشكيل لجنة ثلاثية، ضمت الأمين العام «محمود رياض»، ووزير خارجية البحرين، وممثل ليبيا، وتوجهت اللجنة يوم ٩ يونيو، لمقابلة الرئيس الأسد فى دمشق، وعادت وقدمت تقريرها إلى المجلس.

وفور انتهاء جلسات مجلس الجامعة، تمت اجتماعات لتنفيذ قرار ارسال القوات العربية المشتركة إلى لبنان، واجتمع «محمود رياض» مع الفريق «على فهمى»، الأمين العام المساعد للشئون العسكرية لتكوين القوة وتنظيم عملها، الا أن تنفيذ قرارات المجلس، واجه صعوبات بالغة وانتهى الأمر بالفشل فى وقف القتال، أو تكوين القوة العربية المشتركة، أو اخراج القوات السورية من لبنان، ولم تصل هذه القوة إلا فى ٢١ يونيو ١٩٧٦.

وفى ٢٣ يونيو، عقد مجلس الجامعة اجتماعاً، استمع فيه إلى تقرير من الأمين العام، عن المباحثات والمشاورات التى أجراها فى لبنان وسوريا، ثم عاد مجلس الجامعة إلى عقد اجتماع طارئ فى ٣٠ يونيو، بناء على طلب مصر، لبحث الموقف الذى ازداد تدهوراً فى لبنان، بسبب الحصار المفروض على مخيم تل الزعتر الفلسطينى، ومخيم جسر الباشا، وقد عقدت هذه الجلسة على مستوى وزراء الخارجية، واقترحت مصر على المجلس ارسال لجنة موسّعة إلى لبنان للإشراف على وقف القتال، وتم فعلاً تشكيل لجنة ثلاثية، ضمت وزيرى خارجية تونس والبحرين، والأمين العام للجامعة العربية، قامت بمباحثات بين دمشق وبيروت، فى محاولة للتوصل إلى وقف القتال الدائر، ولكن هذه المبادرة أيضاً تعثرت تماماً، ولم يسفر عنها أى تقدم نحو التسوية[1].

وهكذا فشلت جامعة العرب فى انقاذ أبناء فلسطين، من التصفية فى لبنان على أيدى القوات السورية، وبحلّ منفرد من جانب سوريا، وبعيداً عن جامعة العرب، وفى ٢٩ يوليو ١٩٧٦ وقّعت الحكومة السورية مع المقاومة الفلسطينية، اتفاقاً يقضى

(١) راجع السياسة الدولية العدد ٤٦ أكتوبر ١٩٧٦ - المنظمات الإقليمية ص ٩٨٣.

بإنهاء القتال فى لبنان، وقيام لجنة رباعية تضم اثنين من اللبنانيين، وسوريا، وفلسطينياً، وتشرف عليها الجامعة العربية، لتتولى الاشراف على وقف إطلاق النار، وتحريك قوات الأمن العربية، لاتخاذ مواقعها فى المناطق العازلة بين القوات المتحاربة، ولم ينفذ هذا الاتفاق، حيث طلبت الحكومة السورية فى السابع من أغسطس ١٩٧٦، تأجيل اجتماع اللجنة الرباعية إلى أجل غير مسمى، قبل ساعات من موعد اجتماع اللجنة الرباعية فى شتورا، لتنفيذ وقف إطلاق النار، ووضع الاتفاق السورى الفلسطينى موضع التنفيذ.

وفشل الاتفاق والتفتت سوريا عن قرارات جامعة العرب، وعن الاتفاق الثنائى بينها وبين الفلسطينيين، وأخذت بنصائح حكام الأردن، الذين كثفوا زياراتهم لسوريا فى هذه الفترة، وتشاوروا فى ٢٩ يوليو ١٩٧٦ مع الحكام السوريين، لإعلان تكوين جيش فلسطينى، تحت قيادة «مصباح البديرى»، يكون مستقلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية، ويتألف من القوات الموجودة فى الأردن وسوريا، وكأن سوريا حاولت أن تستفيد من نصائح الأردنين وتجربتهم، مع الفلسطينيين حول مذبحة «أيلول الأسود».

وبرزت إرادة حكام الدولتين (سوريا - الأردن) ملموسة للمتأمل فى مجريات الأمور، تدور حول التخلص من المقاومة الفلسطينية فى لبنان، واخضاع أبناء فلسطين لارادة حكام الدولتين، إيذاناً باستغلال المقاومة الفلسطينية فى أغراض شخصية، والحيلولة بين أبناء فلسطين وكفاحهم من أجل تحرير كامل تراب فلسطين!!

وبدأت الخطوات التنفيذية للاتفاق الأردنى السورى تتم على الأرض، وزادت صداقة الدولتين على حساب أبناء فلسطين، وفى الثامن من سبتمبر ١٩٧٦ يقوم ملك الأردن يرافقه «مُضر بدران» رئيس وزرائه بزيارة مفاجئة لسوريا، ولكن هذه المرة يشاركه فى الزيارة مساعده رئيس الأركان، ورئيس المخابرات العامة الأردنية، وعقب هذه الزيارة مباشرة ترسل الأردن، فى العاشر من ذات الشهر ألف جندى، ومائة دبابة أمريكية وبريطانية الصنع، لدعم القوات السورية فى القطاعات الشرقية والجنوبية من لبنان.

وفى الثامن والعشرين من ذات الشهر، بدأت القوات السورية هجومها الشامل، على مواقع القوى الوطنية الفلسطينية فى منطقة جبل لبنان، وفى الثانى عشر من أكتوبر ١٩٧٦ شنّت القوات السورية هجوماً شاملاً، تعززه المدرعات والمدافع الثقيلة،

على مواقع القوات الوطنية والفلسطينية فى مدينة صيدا، وذلك بعد مرور ساعات قليلة على إعلان التوصل إلى اتفاق مبدئى فى ستورا لانهاء الحرب الأهلية فى لبنان.

وفى السابع عشر من أكتوبر ١٩٧٦ ساد الهدوء جبهات القتال فى لبنان على اثر اعلان «اتفاق الرياض» من اذاعات طرفى الحرب الأهلية، وفى الثالث من نوفمبر ١٩٧٦ تم إعداد الخطة الشاملة لاعادة الأمن والسلام إلى لبنان، وأعلن اللواء «محمد حسن غنيم» قائد قوات الأمن العربية، أن هذه الخطة ستطبق سلمياً اذا تجاوبت كل أطراف النزاع.

وبعد هذه المآسى التى تعرضت لها المقاومة الفلسطينية، فى لبنان على أيدى القوات السورية، تخرج إسرائيل عن صمتها شاكرة للأردن ولبنان وسوريا جهودهم، فى القضاء على أبناء فلسطين، ويعلن رئيس وزراء إسرائيل «مناحم بيجين» يوم الثامن من أغسطس ١٩٧٧ بأن بطاريات المدفعية الإسرائيلية، فتحت نيرانها على وحدات المقاومة الفلسطينية، فى جنوب لبنان لمساندة القوى اليمينية، فى القتال الدائر بين الجانبين هناك!! حتى يستحى العرب، ويعلموا أنهم كانوا مع اليهود فى خندق واحد، ضد أبناء فلسطين.

ويقطع الواقع العملى بفشل الجامعة العربية، فى جمع شمل العرب وتوحيد كلمتهم، أو الوصول بهم إلى الحد الأدنى، من الوفاق والتفاهم، ولم يؤت النهج العلمانى فى ميثاق جامعة العرب الوضعى، أية ثمرة من ثماره، حيث ان حكام العرب الذين وضعوا الميثاق، لم يستندوا إلى أى مبدأ من مبادئ الشريعة الاسلامية، عند وضع الميثاق، ولم يجعلوا الشريعة الاسلامية مصدراً رئيسياً لميثاق جامعة العرب، وانتهجوا النهج العلمانى، المستند إلى القومية العربية، والتى لم يصلوا بها إلى شئ يحافظون به على ماء الوجه.

واختلفت الأردن مع أبناء فلسطين، واختلفت لبنان مع أبناء فلسطين، واختلفت سوريا مع أبناء فلسطين، وبدلاً من دعم كفاح الشعب الفلسطينى، أرادوا السيطرة على قدرات الشعب الفلسطينى، وتوجيهها حسب نزعات الحكم فى كل دولة، ونسيت حكومات الدول الثلاث قول الله سبحانه وتعالى : «وَأَطِيعُواْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ» (٤٦) الأنفال.

وتنازع العرب مع أنفسهم، ولم يصبر قادة الدول الثلاثة على البلاء، واستعجلوا أمرهم، وأعملوا القتل فى أبناء فلسطين، بدلاً من دعم جهادهم وكفاحهم، وكان «أيلول الأسود»، كانت مذابح لبنان للفدائيين، ومذابح سوريا لهم، وتجلد بالصبر على البلاء أبناء فلسطين، حتى يحكم الله فى أمرهم. ويقول تعالى : «وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُه جَهَنَّمْ خَالِداً فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَه وَأَعَدَّ لَهُ عَذَاباً عَظِيمًا» (٩٢) النساء.

وذهبت ريح العرب، وغضب الله على حكام المواجهة الثلاث «الأردن وسوريا ولبنان» وتعلقت فى أعناقهم أرواح أبناء فلسطين الشهداء الأبرار، فحيث لادين فى السياسة يكون قتل الأشقاء، وقتل العزة والكرامة، وتكون الفرقة، وتنهار المبادئ والقيم والكرامة، ويذبح أبناء فلسطين على أيدى حكام العرب، «إنها السياسة» التى صنعها سقراط وأفلاطون وأرسطو وستالين ولينين، وغيرهم من أساطين أعداء العرب.

ويخرج أبناء فلسطين بما تبقى لهم من نبض فى عروقهم، ليواصلوا الجهاد فى أرض الأنبياء.

ففى الحادى عشر والثانى عشر من مارس ١٩٧٨ قام الفدائيون الفلسطينيون، بعملية فدائية على الطريق الساحلى، بين تل أبيب وحيفا، انتهت بتفجير أحد الأتوبيسات الإسرائيلية، بكل من فيها من ركاب، وقتل وأصيب حوالى ١٠٠ إسرائيلى.

وفى السابع من مارس ١٩٧٩ قامت عناصر فدائية فلسطينية بوضع قنبلتين داخل أتوبيسين سياحيين فى تل أبيب، مما أدى إلى تدميرهما وإصابة ١٢ شخصاً.

وفى الخامس من ابريل ١٩٧٩ انفجرت قنبلة أمام مكتب بريد، فى شرق القدس، أسفر عن إصابة ١٣ شخصاً، وتحطيم واجهات المتاجر المجاورة.

وفى الثانى والعشرين من ذات الشهر، قام أربعة من الفدائيين ينتمون إلى «جبهة التحرير الفلسطينية» بشن هجوم على مستعمرة نهاريا الإسرائيلية، على الساحل الشمالى الإسرائيلى.

وفى الثانى من مايو ١٩٨٠ لقى خمسة إسرائيليين مصرعهم، وأصيب أربعة

آخرون، بينهم ثلاثة فى حالة خطيرة، فى هجوم خاطف قامت به مجموعة من الفدائيين الفلسطينيين، على مستوطنة بيت هداسا بمدينة الخليل.

وتأكد لإسرائيل أن أبناء فلسطين لن يرتدوا عن غايتهم فى استرداد ترابهم الوطنى، حتى ولو تآمر عليهم حكام الأردن ولبنان وسوريا، وظنت إسرائيل أنها تستطيع أن تجهز على البقية الباقية منهم، والمتواجدة بأرض لبنان حتى تعيش فى أمان، داخل الأرض التى اغتصبوها من العرب، وظن لبنان والأردن وسوريا أن إسرائيل لن تهاجم أراضيهم، لأنهم قاموا بدور فعّال فى محاولة القضاء على أبناء فلسطين، المقاتلين من أجل استرداد ترابهم.

أما أبناء فلسطين ففى العشرين من يوليو سنة ١٩٨١ أعلن «ياسر عرفات» أن الحرب قد بدأت بين إسرائيل والفلسطينيين، و«طلبت منظمة التحرير الفلسطينية عقد اجتماع عاجل، لمجلس الدفاع العربى، لبحث العدوان الإسرائيلى على الفلسطينيين فى لبنان، وصدق ظن «عرفات» وخاب ظن الدول العربية الثلاث (الأردن ولبنان وسوريا)، وبدأت حرب إسرائيل ضد أبناء فلسطين.

وبدأ الغزو الإسرائيلى بغارات جوية كثيفة، على بيروت والمواقع الفلسطينية فى لبنان، يوم الرابع والخامس من يونيو ١٩٨٢، وقامت يوم السادس من ذات الشهر بغزو شامل لجنوب لبنان براً وبحراً وجواً.

واستطاعت قوات الغزو الإسرائيلية الوصول إلى مشارف بيروت، يوم التاسع من ذات الشهر، ولم تأبه بالوجود السورى فى لبنان، ودمرت قواعد الصواريخ السورية فى سهل البقاع شرقى لبنان، وفى العاشر من ذات الشهر طلبت إسرائيل من سوريا سحب قواتها من بيروت، وفى الرابع عشر من الشهر نفسه حاصرت القوات الإسرائيلية المعاقل الفلسطينية، غربى بيروت براً وبحراً وجواً، وتفتت قوة العرب.

أبناء فلسطين منهكون من حروب العرب معهم، وتكرار محاولات تصفيتهم، بمعرفة الأردن ولبنان وسوريا، وحزب الكتائب اليمينى اللبنانى يسطر اسمه فى سجل المقاتلين ضد أبناء فلسطين، وينضم رسمياً إلى القوات الإسرائيلية، فى ضرب معاقل المقاومة الفلسطينية فى غرب بيروت، يوم السادس عشر من يونيو ١٩٨٢، وكعادة العرب، تلجأ لبنان إلى مجلس الأمن الدولى لانقاذها.

ولم تنس إسرائيل سوريا ولم تقدم لها العرفان والجميل، على محاولتها التخلص

من الفدائيين فى لبنان!! وإنما قامت الطائرات الإسرائيلية، فى التاسع من يونيو ١٩٨٢ بقصف العاصمة السورية دمشق، وأسفر القصف عن خسائر مادية وبشرية، وترد سوريا على ذلك باستدعاء قوات الاحتياطى فى الجيش السورى، وإغلاق أجوائها.

ويعلن «مناحم بيجين» رئيس وزراء إسرائيل «أن إسرائيل ستنسحب من لبنان، عندما يتم القضاء على الإرهاب، وإبعاد الفلسطينيين المسلحين إلى مسافة ٤٠ كم، داخل لبنان من حدود إسرائيل» وهكذا أعلنت إسرائيل أمام كل العالم، أنها أرادت من غزو لبنان التخلص من المقاومة الفلسطينية، بالضبط كما أرادت الأردن التخلص من المقاومة الفلسطينية، وكما أرادت لبنان، وكما أرادت سوريا.

ولكن إسرائيل عندما تقتل أبناء فلسطين داخل لبنان، لاتفرق بينهم وبين أبناء لبنان وأبناء سوريا، واستشهد أبناء الجميع، واختلطت دماء شهداء لبنان وسوريا وفلسطين بنيران إسرائيل.

وتعلن إسرائيل فى ١٦ يونيو ١٩٨٢ أنه قد تم التفاهم مع الأمريكان، حول سبل إنهاء الحرب فى لبنان.

حتى يستحى العرب، ويعلموا أن قرار حرب لبنان اتخذته إسرائيل، بعلم من الأمريكان، وبتخطيط مشترك من الجانبين، وأن سبل إنهاء حرب لبنان تمّ الاتفاق عليها، بين اليهود والأمريكان، فقد كانت الغاية الخلاص من الفدائيين، حسب ما أعلن «بيجين» وطريقة انهاء الحرب أعلنها أيضاً «بيجين»، ففى السابع والعشرين من يونيو ١٩٨٢ ، أصدرت الحكومة الإسرائيلية قراراً فى شكل اقتراح، يطالب جميع الفدائيين بالاستسلام وتسليم أسلحتهم للجيش اللبنانى، ومغادرة بيروت، وتأمين خروجهم إلى سوريا، ودخول الجيش اللبنانى إلى بيروت الغربية»، على مسمع ومرأى من أمة العرب والمسلمين، تطلب إسرائيل إنهاء الوجود الفلسطينى فى لبنان بالقوة.

ويهرع لبنان إلى جامعة العرب، وكذلك أبناء فلسطين، طالبين العون والمدد، لأن للعرب جامعة صنعت لدعم التضامن العربى، وبينْ أعضائها اتفاقية للدفاع المشترك!!

وظن أبناء فلسطين أن العرب هذه المرة سيهبون لنجدتهم، ظناً منهم أنهم استوعبوا

درس ٤٨ و ٦٧، وعلى الفور تستجيب جامعة العرب «ويعقد وزراء خارجية العرب اجتماعاً، فى الفترة من السادس والعشرين حتى السابع والعشرين من يونيو ١٩٨٢ لبحث الغزو الإسرائيلى للبنان، وأسفر الاجتماع عن تشكيل لجنة وزارية محددة، لمتابعة الموقف والعمل على تطبيق قرارات الأمم المتحدة، بشأن الانسحاب الإسرائيلى من لبنان»[١].

إنها سخرية القدر من الذين استهانوا بأبناء فلسطين، وأرادوا الخلاص منهم، فلو أنهم تركوهم على قوتهم وتعاونوا معهم، وأصبحوا جميعاً كالبنيان المرصوص، ما جرؤت إسرائيل على غزو لبنان!!

ولكنهم ضربوا أبناء فلسطين فى الأردن وأنهكوهم، وضربتهم سوريا ولبنان فى أرض لبنان، وأنهكت لبنان أبناء فلسطين، وعندما علمت إسرائيل بالفرقة والعداء والجفاء وتيقنت من ذهاب ريحهم، غزتهم بقواتها، ولم يستطيعوا ردها، وطلبوا المدد من جامعة العرب فلم تجبهم!!

ويعيد «عرفات» ذكرى أشقائه فى الكفاح، عندما كانوا يصدرون النداءات للعرب المسلمين، قبل ٤٨ لإنقاذ فلسطين، ويناشد «عرفات» الدول العربية يوم ١٢ يوليو ١٩٨٢ إرسال قوات للقتال إلى جانب الفلسطينيين فى لبنان، ولم يستجب له أحد، ولكن ترد ليبيا يوم ١٥ يونيو ١٩٨٢، وتعلن على لسان قائدها الرئيس «معمر القذافى»، .«بعدم إمكانية قيام ليبيا بعمل عسكرى فى الجبهة الشمالية» (لبنان) لأسباب جغرافية!!

وفى نفس اليوم دعت ليبيا إلى عقد قمة عربية عاجلة، لاتخاذ اجراءات، لإرغام إسرائيل على الانسحاب من لبنان، وممارسة ضغوط على الولايات المتحدة الأمريكية.

وفى الثانى عشر من يونيه ١٩٨٢ هددت ليبيا بقطع علاقاتها بالدول العربية الأخرى، إذا لم تعلن هذه الدول عن موافقتها على عقد مؤتمر قمة، لبَحْث الأزمة اللبنانية، ولم يفعل أحد شيئاً لأبناء فلسطين.

---

(١) السياسة الدولية العدد ٧٠ أكتوبر ١٩٨٢ ص ١٠٤٥.

وعلى الجانب الآخر، وفى الرابع من يوليو ١٩٨٢ رفض مجلس الوزراء الإسرائيلى إبقاء أى وجود سياسى أو عسكرى أو تنظيمى فلسطينى فى لبنان، بينما أحكمت القوات الإسرائيلية حصارها حول بيروت الغربية.

ويصبح القضاء بيد اليهود، اتفقوا مع الأمريكان، وخططوا ونفّذوا، وتراجع العرب وحاصروا بيروت، وضربوا المواقع الفلسطينية فى كل لبنان، وحاصروها، وأصبح مجلس وزرائهم هو الذى يقضى فى أمر الفلسطينيين فى لبنان، والعرب لم يتحركوا ولم يفعلوا شيئاً، وانتظروا حلّ الأمر عن طريق الشرعية الدولية «منظمة الأمم المتحدة» التى أهدت فلسطين لليهود!!

وتقترح أمريكا إجلاء المقاومة الفلسطينية من بيروت، تحت اشراف الأسطول السادس الأمريكى!!

وخاب ظن «ياسر عرفات» بالعرب، وطالب فى ١٤ يوليو ١٩٨٢ باجراء مفاوضات مباشرة، بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية لتسوية الأزمة.

وأعلن امكانية التعايش بين دولة إسرائيلية وأخرى فلسطينية، وقال للعالم ان المنظمة لاترغب فى إبادة إسرائيل، ووقّع «عرفات» وثيقة بالاعتراف بقرارات الأمم المتحدة، بشأن الشرق الأوسط، وتتهكم عليه إسرائيل، وتعلن أنها حيلة دعائية!!

قادة المقاومة يريدون انقاذ ماتبقى من أبناء فلسطين فى لبنان، بعد أن غُلّقت أمامهم الأبواب من العرب الأشقاء، وبعد أن أجهز عليهم اليهود، وينتظرهم الأسطول السادس الأمريكى فى البحر على بعد أميال قليلة!!

وفى ظل هذا الجو الكئيب، والتردى العربى الذى لم يسبق له مثيل على مر التاريخ، وعدم وجود بصيص أمل لدى الفلسطينيين، فى إمكانية دعم عربى لهم، يدعو «القذافى» فى الرابع من يوليو ١٩٨٢ قادة المقاومة الفلسطينية إلى الانتحار!! ويطالبهم بعدم التفاوض إلا مع اللبنانيين فقط، وفى السابع والعشرين من يوليو تنتقد منظمة التحرير الفلسطينية الحكومة الليبية، لعدم اسهامها بشئ فى المواجهة مع إسرائيل.

ولم يبق هناك من سبيل أمام أبناء فلسطين، الا التفكير فى الانسحاب من لبنان، بعيداً عن أراضيهم، لأن النصيحة بالانتحار لن تحرر لهم فلسطين، وقد يصادفون يوماً يستطيعون فيه العودة إلى أراضيهم، مقاتلين بطريقة أو بأخرى.

وتدخّلت مصر لحل الأزمة اللبنانية فى نطاق الطريق الوحيد الموجود لحل هذه الأزمة، حسب الواقع الذى كانت عليه، وهو إبعاد الفلسطينيين عن لبنان، وتمت مشاورات مصرية فرنسية بريطانية فى باريس، وبرز مشروع مصرى فرنسى لحل الأزمة، وتباحثت مصر مع الفلسطينيين، ورحب رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية بالجهود المصرية المبذولة لفك الحصار عن بيروت، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلى للبنان، فالحكومة اللبنانية قد طلبت، عن طريق مندوبها فى الأمم المتحدة، بانسحاب القوات الإسرائيلية، وقوات المقاومة الفلسطينية من لبنان، وأبلغت لبنان رسمياً الجامعة العربية والأمم المتحدة أنها لن تجدد فترة عمل قوات الردع العربية فى لبنان، ومجلس وزراء إسرائيل قد طالب بطرد أبناء فلسطين المسلحين من لبنان، وأمريكا قد طلبت ذلك، أى أن الجميع عقدوا العزم وبيتوا النية على الخلاص من أبناء فلسطين فى لبنان.

وفى السابع عشر من يوليو ١٩٨٢ أكد متحدث حكومى لبنانى أن أساس الحل الشامل للمشكلة اللبنانية، هو إجلاء المقاومة الفلسطينية من لبنان، ولم يترك الجميع أمام المصريين إلا طريقاً واحداً للسير فيه، وهو التفاوض من أجل تمكين أبناء فلسطين من تَرْك لبنان، وعليه كان المشروع المصرى الفرنسى.

وبعد أن اطمأن الأمريكان أنه لا خيار أمام أبناء فلسطين، الا طلب تمكينهم من ترك لبنان، كلّف الرئيس «ريجان» مبعوثه «فيليب حبيب» فى الثانى والعشرين من يوليو ١٩٨٢ بالتوجّه إلى سوريا وإسرائيل ومصر والسعودية، لاستكمال جهوده لحل الأزمة اللبنانية سلمياً. وطلب مبعوث أمريكا من «عرفات» توقيع وثيقة لالبس فيها ولاغموض، تنطق بالاعتراف بحق إسرائيل بالوجود، ووقع لهم «عرفات» على ما أرادوا وبارك البيت الأبيض هذه الوثيقة.

ووضع المبعوث الأمريكى جدولاً زمنياً للانسحاب من بيروت، مقابل رفع الحصار الإسرائيلى عن المدينة، وبعد كل هذا الاذعان للشروط الأمريكية الإسرائيلية، وبعد هذا التخاذل العربى المهين، وانفراد الأمريكان واليهود بمنظمة التحرير الفلسطينية،

واستجابة المنظمة لسلام الأمريكان، أمام مبعوثهم «فيليب حبيب»، وبعد موافقة منظمة التحرير الفلسطينية على الجدول الزمنى للانسحاب، قامت مباشرة، وفى أول أغسطس ١٩٨٢ القوات الإسرائيلية بهجوم واسع النطاق من البر والبحر والجو على القطاع الغربى من بيروت، وفي اليوم نفسه أعلن متحدث عسكرى فلسطينى أن الطائرات الإسرائيلية قامت ب١٧٠ طلعة جوية على بيروت الغربية، وألقت ٥٠٠ قنبلة واستخدمت القنابل العنقودية والقنابل المحرمة دولياً.

حتى يتذكر العرب الباحثون عن السلام مع اليهود، والباحثون عن التطبيع مع أعداء السلام، أن اليهود لاعهد لهم ولا وعد ولاميثاق، وأن ما أرادوه عند بداية الغزو قد حققوه، عن طريق السلام، بمعرفة «فيليب حبيب».

وفى الحادى والعشرين من أغسطس ١٩٨٢ بدأ المقاتلون الفلسطينيون مغادرة بيروت، تنفيذاً للاتفاق الذى توصل إليه المبعوث الأمريكى «فيليب حبيب». ويمكن للمرء أن يقول أنّ التردى العربى، والمهانة والذل التى لحقت بالعرب، نتيجة لغزو اليهود للبنان، لم يسبق لها مثيل، حتى فى هزيمة ١٩٦٧، وأن مغادرة «ياسر عرفات» رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بيروت، متجهاً إلى اليونان يوم ٣٠ أغسطس ١٩٨٢، تشكّل وصمة عار فى جبين كل الدول العربية الموقّعة على ميثاق جامعة الدول العربية، والتى فشلت فى تقديم الدعم والعون والمدد للمقاومة الفلسطينية، فى الأراضى العربية والفلسطينية، ولم تستطع حمايتها، وأثبتت للتاريخ أن أبناء فلسطين هم وحدهم أصحاب الباع الطويل فى الكفاح ضد الغزاة اليهود.

وبكل تواضع وأدب لم يجد أبناء فلسطين وسيلة للتعبير عن المرارة والأسى، إلا الانتقاد أو توجيه اللوم : ففى الرابع عشر من أغسطس ١٩٨٢ انتقد «صلاح خلف» نائب زعيم حركة فتح، موقف الجزائر وسوريا وليبيا واليمن الجنوبية من الغزو الإسرائيلى للبنان.

وخرج المقاتلون الفلسطينيون من بيروت، وتم ترحيلهم إلى بعض الدول العربية، التى وافقت على استقبالهم، ورفضت دول عربية أخرى استقبالهم، ومنها سوريا، ووافقت حكومة لبنان على الخطة الأمريكية.

وبقى فى لبنان القلة القليلة من أبناء فلسطين المقاتلين، وأهلهم وذويهم فى مخيمات اللاجئين، وأرادت سوريا التخلص من الموالين منهم «العرفات»، ولم تر

سوريا حرجاً فى أن تقصف مدفعيتها الفلسطينيين الموالين لعرفات، فى طرابلس - من البر - فى ذات الوقت الذى كانت تقصفهم فيه إسرائيل من البحر، ليسجّل التاريخ مرات ومرات يوم ١٥، ١٦ ديسمبر ١٩٨٣ قصفاً عسكرياً إسرائيلياً سورياً لأبناء فلسطين، ولم تستح سوريا، وتهاجم قواتها يوم ١٥ نوفمبر ١٩٨٣ مخيم البدارى للاجئين الفلسطينيين، ومدينة طرابلس اللبنانية، ضد الفلسطينيين الموالين «لياسر عرفات»، بعد أن سقط فى أيديها مخيم نهر البارد، والذى أعلن «ياسر عرفات» عن سقوطه يوم السادس من نوفمبر ١٩٨٣، وسقط أيضاً مخيم البدارى الفلسطينى، فى أيدى المنشقين عن «عرفات»، والذين تدعمهم سوريا وليبيا.

وأمام هذا الهلاك على أيدى الأشقاء، وافق «ياسر عرفات» فى الثالث والعشرين من نوفمبر ١٩٨٣ على اتفاق لوقف المعارك فى طرابلس، وخروج جميع المقاتلين الفلسطينيين منها، مع الحفاظ على وحدة منظمة التحرير الفلسطينية.

ليسدل الستار على المقاومة الفلسطينية فى لبنان، والتى أجهزت سوريا على آخر معاقلها، بعد أن أخرجت إسرائيل تحت سمع وبصر العرب أبطال الكفاح الفلسطينى منه، ليعتقد أعداء الحياة أن إسرائيل سوف تهنأ بالاً وتعبث فى الأرض فساداً، آمنة فى حدودها التى احتلتها.

ولكن غاب عن جميع هؤلاء أن للكون الهاً هو الحق سبحانه وتعالى، يعيد أبناء فلسطين إلى أرض الأنبياء، ويخرج من أبنائها أطفالاً صغاراً وشباباً لم يبلغوا الحلم، يعلمون إسرائيل والعرب دروساً فى العزة والشهامة والكبرياء، ويضربون اليهود بالحجارة، وكأنهم «طير أبابيل» وتبدأ انتفاضة فلسطين، فى قلب فلسطين، بعيداً عن الدول العربية التى صنعت سياج أمن حول إسرائيل، ويعلم هؤلاء الأطفال أجيالاً جديدة من العرب الشجاعة والجهاد، ويخرج من أبناء لبنان التى اعتقدت إسرائيل أنها آمنة لهم جيشاً جديداً، يبحث عن الموت كبحث اليهود عن الحياة «حزب الله» ليتغير مجرى الصراع فى الشرق الأوسط من العلمانية إلى صراع جديد، لم تألفه إسرائيل.

وصدق الله اذ يقول :

«يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلاَّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ» (٣٢) التوبة.

* صفحة بيضاء فى سجل الصراع بين العرب وإسرائيل - حرب ١٩٧٣:

لم تمكّن الظروف أبناء مصر البواسل من مواجهة اليهود فى ١٩٦٧، فعندما فاجأت إسرائيل القيادة المصرية بتدمير كافة المطارات المصرية، وفقدت مصر غطاءها الجوى فى ١٩٦٧، وارتبكت القيادة المصرية، وأصدرت - على غير المألوف - أوامرها للقوات المصرية بالانسحاب من سيناء، مخالفة بذلك أدنى الأصول الحربية المتعارف عليها، وكان هذا القرار هو السبب الرئيسى والمباشر فى فقد سيناء، واستشهاد الآلاف من خيرة أبناء مصر على أيدى اليهود الملاعين.

ولم يكن هذا الأمر بالنسبة للمصريين هيناً أو يسيراً، وإنما كان كارثة بكل المقاييس والمعايير، ذاق طعمها كل أسرة فى الوطن المصرى، فما من مواطن مصرى إلا وفقد من جراء ذلك ابناً له أو أخاً أو قريباً.

وتأكّد للمصريين جميعاً الخطر الصهيونى الجسيم، الذى تشكّله إسرائيل على سلامة التراب المصرى، وعلى سلامة الشعب المصرى. وشكل وجود أجزاء من التراب المصرى تحت الاحتلال الصهيونى نقطة سوداء فى سجل العزة المصرية والكبرياء المصرى، بكل المقاييس والمعايير.

وكان الإعداد ليوم اللقاء مع اليهود منذ أول يوم فقدت فيه مصر سيناء، بصرف النظر عن الرعونة والإهمال الجسيم الذى تمتعت به القيادة المصرية فى حرب ١٩٦٧، فالكل وطنى مصرى يحب أرضه وترابه الوطنى ويقدسه، ولم يكن يتصور أبداً لدى أى مواطن مصرى، مهما كانت ميوله الفكرية، أن يظل شبر واحد من ترابه الوطنى تحت الاحتلال اليهودى.

ومن هنا كان الإعداد لتحرير سيناء من يد اليهود الملاعين، ولم يكن أبناء سوريا أقل وطنية من أبناء مصر، بل كانوا على ذات الشاكلة، وكان الإعداد لذلك من الأموال المصرية الخالصة، وبالخبرة المصرية الخالصة.

بالرغم من الظروف الصعبة التى كانت عليها معظم الدول العربية، والتى تمثّلت فى صراع دائم على السلطة، وأزمات واضطرابات داخلية، جعلت معظم هذه الدول تهتم بظروفها الداخلية، وصرفت النظر عن واجبها الوطنى، وأكدت هذه الظروف عدم اهتمام معظم الدول العربية بقرارات الجامعة العربية، بل وتنصلها من الالتزام بها، وأضحت مشكلة فلسطين مشكلة شخصية بين اليهود ودول المواجهة وأبناء فلسطين،

وحاولت بعض الدول حل هذه المشكلة بمجهوداتها الفردية، بعيداً عن الإجماع العربى، أوالتزام باطار عربى واحد، بالضبط كما فعلت الأردن مع إسرائيل، والتى تبلور موقفها فى مشروع الملك «حسين».

ويمكن القول بأن معركة ١٩٧٣ لم تكن الغاية منها تحرير فلسطين، لأن هذا الهدف أصبح طبقاً للواقع العربى الذى امتاز بالتفكك وعدم الترابط مجرد ماض أو ذكرى، لاتقوى عليه دولة واحدة أو عدة دول بعيداً عن الاجماع العربى، وبالفعل لم يكن هناك اجماع عربى من ناحية الواقع، بل كان فقط من الناحية النظرية المجردة، طبقاً لقرارات لم يكتب لها النجاح، ولم تكن قابلة للتنفيذ.

وبالقطع كان مستحيلاً على مصر أن تنتظر هذا الاجماع العربى حتى يجئ وتترك أرضها محتلة، وهى أكبر دولة عربية وصاحبة أقدم حضارة فى التاريخ!! خاصة وأن المحتل هم أراذل العباد من شتات الأرض، وهم اليهود الذين أخذوا يتبجحون بعد ٦٧ بأقاويل، وتطاولت ألسنتهم، وزعموا أنهم أصحاب الذراع الطويلة، وأصحاب الجيش الذى لايقهر.

هذا وقد تكررت بذاءات اليهود فى حق العرب بعد ١٩٦٧ :

ففى فبراير ١٩٦٨ أصدر وزير الداخلية الإسرائيلى بياناً، يقول فيه أن سيناء وغزة والضفة الغربية للأردن والمرتفعات السورية تعتبر مناطق إسرائيلية، وليست مناطق للعدو.

وتكررت اعتداءات اليهود على المناطق المدنية بمدينة السويس والإسماعيلية وبورسعيد، وأدى ذلك إلى استشهاد مئات المدنيين من المدن الثلاث، ولم تكتف إسرائيل بذلك، وارتكبت أبشع الجرائم فى حق أطفال مصر، عندما أغارت طائرات الفانتوم المصنوعة فى أمريكا على محافظة الشرقية، وقصفت مدرسة «بحر البقر» الابتدائية، وقتلت ثلاثين طفلاً وطفلة فى سن الزهور، وأصابت ٣٦ آخرين، وأصابت أحد عشر مدنياً من العاملين بالمدرسة، ولازالت محافظة الشرقية تحتفظ بآثار هذا العدوان فى معرضها، حيث يجد المتتبع لهذا الأمر آثار الدماء على ملابس التلاميذ وحقائبهم الممزقة وكتبهم التى اختلطت بدمائهم الطاهرة الزكية، والتى لازالت موجودة حتى الآن.

وطالت يد الغدر فى مارس ٦٩ الفريق «عبد المنعم رياض» رئيس أركان حرب

القوات المصرية، حيث استشهد البطل فى الخط الأمامى للجبهة، أثناء المعركة التى نشبت مع قوات العدو الإسرائيلى على طول الجبهة.

وقامت إسرائيل بإذلال العرب فى الأراضى المحتلة، وزادت على ذلك برفضها فى سبتمبر ٦٨ رسمياً قرار مجلس الأمن، الخاص بإيفاد مبعوث دولى للتحقيق فى أحوال العرب بالأراضى المحتلة حتى الطائرات المدنية لم تسلم من غدر اليهود، ففى فبراير ١٩٧٣ هاجمت الطائرات الإسرائيلية طائرة مدنية ليبية ضلت طريقها وهى قادمة من بنغازى إلى القاهرة، وأسقطتها داخل الأراضى المحتلة فى سيناء، واستشهد فيها ١٠٦ من الركاب العرب»[1].

وبالرغم من كل هذا الطغيان والفساد فى الأرض، وبالرغم من صدور القرارات الدولية التى تدين احتلال اليهود لسيناء، وقف «هيوم» وزير خارجية بريطانيا وروجرز وزير خارجية الولايات المتحدة خلال محادثاتهما فى لندن، وأعلنا أنهما قد اتفقا على عدم قيام الدول الكبرى بفرض تسوية سلمية على إسرائيل، أى أن الدول الكبرى قد أعطت لإسرائيل الضوء الأخضر للإفساد فى الأرض، والتهام أرض العرب.

ولم يكن كل ذلك بالأمر الهين على أبناء مصر، رغم وقوف زبانية الشر فى العالم خلف اليهود، وتخاذل العرب، واحتلالهم وذهاب ريحهم، واعتمد أبناء مصر على الله سبحانه وتعالى.

وفى السادس من أكتوبر ١٩٧٣ نجحت القوات المسلحة المصرية فى عبور قناة السويس إلى سيناء، وتمكنت بعد عملية اقتحام ناجحة أن تستولى على الجزء الأكبر من الشاطئ الشرقى للقناة، وسقطت فى أيدى القوات المصرية نقط العدو الإسرائيلى الحصينة واستحكاماته.

وشهدت ميادين القتال مع العدو فى سيناء والجولان أعنف المعارك البرية والجوية، وصفتها وكالة «اليونايتد بريس» بأنها أكبر معارك الدبابات فى العصر الحديث، وتحولت معارك الدبابات فى سيناء إلى أكبر صدام باوتخاذل العرب، واحتلالهم وذهاب ريحهم، واعتمد أبناء مصر على الله سبحانه وتعالى.

وفى السادس من أكتوبر ١٩٧٣ نجحت القوات المسلحة المصرية فى عبور قناة

---

(١) لم يفعل مجلس الأمن الدولى شيئاً لإسرائيل لإسقاطها الطائرة المدنية الليبية فى سيناء، ولم يحدث أى رد فعل أمريكى بريطانى حول هذا الموضوع، ووقفت أمريكا مع إسرائيل فى المحافل الدولية، أما أزمة لوكربى فقد أقامت أمريكا وبريطانيا وفرنسا لها الدنيا رغم عدم وجود أدلة فى حق ليبيا، وللأسف وقفت الدول العربية مع الباطل، ونفذت القرارات الدولية ضد ليبيا العربية المسلمة!!

السويس إلى سيناء، وتمكنت بعد عملية اقتحام ناجحة أن تستولى على الجزء الأكبر من الشاطئ الشرقى للقناة، وسقطت فى أيدى القوات المصرية نقط العدو الإسرائيلى الحصينة واستحكاماته.

وشهدت ميادين القتال مع العدو فى سيناء والجولان أعنف المعارك البرية والجوية، وصفتها وكالة «اليونايتد بريس» بأنها أكبر معارك الدبابات فى العصر الحديث، وتحولت معارك الدبابات فى سيناء إلى أكبر صدام بالدبابات فى تاريخ الحروب فى العالم، يدور فيه القتال بمئات الدبابات، والعربات المدرعة، وبطاريات المدفعية، والصواريخ المضادة للدبابات، وكذلك الطيران والدفاع الجوى.

وحاولت أمريكا انقاذ اليهود، ولكن دون جدوى، ودفعت أمريكا بطائرات استطلاعها لتطير فوق الأجواء المصرية على ارتفاعات شاهقة، وصلت ٢٥ كيلو متراً، وبسرعة خاطفة تعادل ثلاث مرات ونصف قياساً إلى سرعة الصوت، ولكن دون جدوى.

واستطاعت القوات الجوية أن تدك مركز القيادة الإسرائيلية فى سيناء، وتقاتل الطائرات الإسرائيلية، وقطعت ذراع إسرائيل الطويلة، وإلى غير رجعة، وأحال أبناء مصر سبت بنى إسرائيل إلى يوم حزين، أشد حزناً من انتكاسة يونيو ١٩٦٧، والتى حصل عليها اليهود دون قتال، مستندين إلى رعونة القيادة المصرية فى ذلك الوقت، وكان ألم إسرائيل شديداً، وعادله فى الشدة ألم الأمريكان.

وكان لصوت السلاح صدى آخر غير صدى قرارات القمة العربية، التى دأب العرب على الاعداد والتجهيز لها بعد الهزيمة وقبل الحرب، حيث كانت فقط قرارات غير قابلة للتنفيذ، أما الحرب فكان لصداها قرارات دون ترتيب أو اعداد أو تجهيز، وصادفت التزامات من جانب الدول العربية، فالكل يميل إلى النصر، ولكن يفتقد الطريق اليه ويضله، ويجد من حوله عشرات المريدين الذين يضلونه عن طريق النصر، ويزينون له السير فى طريق الابتعاد، أو الرضاء بالواقع حتى ولو كان ذليلا.

وعلى الفور، وفى السودان، قررت نقابة عمال البترول والمناجم مقاطعة شركات الطيران الأميريكية التى تتوقف طائراتها فى الخرطوم.

وفى العراق قرر مجلس قيادة الثورة العراقى تأميم حصة هولندا فى شركة نفط البصرة، نظراً لبقاء هولندا على موقفها العدوانى السافر، ومساندتها للعدو الصهيونى،

وكانت هولندا تمتلك ٦٠٪ من رأس مال الشركة.

وفى قطر قـررت كل من قطر وأبوظبى وقف صـادراتها مـن البتـرول إلى هولندا، التى تستورد ثلث الانتاج الشتوى للبتـرول من قطر، وتستورد ٢٦٪ من مجموع انتاج أبوظبى، وذلك بسبب الموقف المعادى للعرب الذى تتخذه هولندا، ومساندتها للعدوان الإسرائيلى.

وفى الكويت قـرر وزراء البتـرول أثناء اجتـماعـهم الطارئ بالكويت خفض انـتاج الدول العربية المنتـجة للبترول فوراً بحد أدنى ٥٪، تزداد ٥٪ أخـرى كل شهر إلى أن يتم الجلاء عن الأراضى التى احتلتـها إسرائيل عام ١٩٦٧، واستعـادة حقوق الشعب الفلسطينى، كما تقرر أن يطبق هذا الخفض على أمريكا فى المقام الأول، وعلى الدول الأخرى الـصناعيـة التى تساند إسـرائيل. وفى الكويت أيضـاً، أعلنت الكويت وقطر والبحرين وقف تصـدير البترول تماماً إلى هولندا، بسـبب موقفهـا العدائى تجاه الدول العربية فى صراعها مع إسرائيل.

وفى ليبيـا أعلنت حكومة ليبيـا وقف تصدير بترولها إلى الولايـات المتحدة، والتى تبلغ ١١,١ من الإنتاج الليبى.

هكذا كان الموقف العربى فى حرب ١٩٧٣، بعد أن اتخـذت مصر قرار تحرير سيناء بالقوة، ويقطع هذا الموقف بحقيقة مؤكـدة : أن جميع العرب يعلمون أن سبيل القوة هو السبـيل الوحيد لتـحرير فلسطين، وأن التـضامن العربى هو السـبيل الوحيـد أيضاً لضمان تحـقيق هذا الهدف، ولكن العرب جمـيعاً يفتقـدون الوسيلة الر المحافظة على كراسى عروشهم التى يفضلونها على كل شئ.

ومن هنا كانت هذه الرغـبة المشروطة هى الدافع وراء إقـدام الدول العربية البعـيدة عن المواجهة فى اتخاذ مواقف سريعة وردود فـعل فورية، تجعلهم من الناحية الشكلية بجوار القـيادة المصرية، التى نـالت شرف المبادرة، وقـاتلت بكل جرأة وشجـاعة أبناء الصهاينة، ودمرتهم فى سيناء.

وكانت المواقف العربية تعبيراً عن رغبة دفينة لم ترَ النور، بالرغم من وجود قرارات للجامعة العربية تؤكد هذه الرغبة وتقويها.

ولم تكن المواقف العـربية فى حـرب ١٩٧٣ التى أكدت التـضامن العـربى ووجود

بذوره قادرة على جبر الضرر، الذى تحملته مصر من دماء أبنائها وثرواتها وبنيتها الأساسية، فى سبيل منح العرب شرف هزيمة اليهود في ١٩٧٣، وكانت المواقف العربية وقتية وغير كافية لتعويض مصر عن النفقات الهائلة، التى تحملتها وحدها فى الحرب، وبالرغم من ذلك كانت هذه المواقف قادرة على هزّ عرش الأمريكان والإنجليز وغرب أوربا، الذين شكلوا العمق الإستراتيجى لإسرائيل، وكانوا السبب الرئيسى فى بقاء إسرائيل فى الوجود.

ففى غضون هزيمة اليهود فى ٧٣، والتضامن العربى الذى اقترن بهذه الهزيمة - استقال «جون لاف» كبير مستشارى الرئيس «نيكسون» فى شئون الطاقة، كما استقال نائبه «تشارلز ديونا» من منصبيهما، احتجاجاً على رفض «نيكسون» توزيع البترول بالبطاقات.

وتابع ذلك أن أعلن متحدث رسمى باسم وزارة العمل الأمريكية ارتفاع نسبة البطالة فى بلاده، بسبب فصل ٢٠٠ ألف عامل من وظائفهم، بعد أزمة البترول فى نوفمبر الماضى.

وفى نوفمبر ١٩٧٣ قال الرئيس الأمريكى «نيكسون» فى حديث تليفزيونى لشعبه : «إن الولايات المتحدة تواجه - بسبب قطع الدول العربية لامداداتها البترولية لأمريكا - أسوأ أزمة طاقة منذ الحرب العالمية الثانية، وانها قد تستدعى توزيع البنزين بالبطاقات لأول مرة فى أمريكا منذ فترة الأربعينات».

وكان رد فعل حرب أكتوبر والتضامن العربى المؤقت على إسرائيل عنيفاً، بالإضافة إلى خسائرها البشرية الهائلة، وكسر أنفها وهزيمتها وردها إلى حجمها الطبيعى، فقد أعلن فى إسرائيل أن ٦٠ ألفاً من طلبة وطالبات المدارس الثانوية العليا الإسرائيلية سيكلفون بالعمل فى المصانع والمزارع قبل نهاية أكتوبر، لتعويض العجز الحاد فى الأيدى العاملة، الذى تسبب عن حرب أكتوبر.

هذا وقد أعلن «فيجاس سابير» وزير مالية إسرائيل، أمام المجلس التنفيذى للهستادروت أن إسرائيل يواجهها عجز كبير فى العملات الصعبة، وأن الدّين الوطنى بلغ ٥٧٥٠ مليون دولار، أى بمعدل ١٧٠٠ دولار للفرد، وهى أعلى نسبة ديون فى العالم.

وأعلنت إسرائيل فى بيان أصدرته وزارة المالية أن خسائر إسرائيل خلال حرب

أكتوبر بلغت ٦ ملايين جنيه إسترليني يومياً، من إجمالي الناتج القومي الإسرائيلي، كما أعلن «حاييم بارليف» وزير التجارة والصناعة في إسرائيل، أن العجز في الميزان التجاري قد تضاعف من ١٢٠ مليون دولار في عام ١٩٧٢ إلى ١٧٠٠ مليون دولار في سنة ١٩٧٣.

وفي بريطانيا في يناير ٧٤ أعلن «ادوارد هيث» رئيس الوزراء البريطاني، تعيين لورد «كارنيجيتون» وزير الدفاع الحالي وزيراً للطاقة، وهي وزارة جديدة لمواجهة الأزمة الاقتصادية والصناعية الخطيرة المترتبة على أزمة البترول.

وكان للتضامن العربي صدى خطير في كل دول العالم، بالرغم من كونه مؤقتاً ووليد الظروف التي أوجدتها القاهرة، عندما قطعت ذراع إسرائيل الطويلة.

فقد أوجد هذا التضامن قناعة لدى دول العالم بأن العرب قد عقدوا العزم وبيتوا النية على تحرير فلسطين، وبالقطع لم تكن دول العالم لتستطيع أن تطيح بمصالحها في الوطن العربي المتضامن، من أجل عيون إسرائيل أوأمريكا، فالعرب قلب العالم، ومالكو ثروات البترول، وأصحاب التاريخ، والمستقبل لهم وليس لإسرائيل، وعليه كانت ردود دول العالم.

ففي أثيوبيا : أصدر الإمبراطور «هيلاسلاس» بياناً أعلن فيه قطع العلاقات الدبلوماسية لبلاده مع إسرائيل، لرفضها الانسحاب من الأراضي المحتلة.

وفي تنزانيا : أصدرت وزارة الخارجية في تنزانيا بياناً أعلنت فيه قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، لأن الحرب المشتعلة الآن في الشرق الأوسط هي نتيجة مباشرة لاستمرار العدوان الإسرائيلي ضد الدول العربية.

وفي الجابون : أعلنت كل من جابون وسيراليون قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، إدانة منها لعدوان إسرائيل على الدول العربية.

وفي جامبيا : أعلنت حكومة جامبيا قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى : قررت جمهورية أفريقيا الوسطى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، بسبب مسئولية هذه الأخيرة عن التدهور الحالي للموقف في الشرق الأوسط، وأعلن الرئيس «جان بيدل بوكاسا» تأييد بلاده لمصر والدول العربية، في نضالها العادل من أجل استرداد أراضيها.

وفى داهومى : أعلنت حكومة داهومى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، بسبب عدوانها الأخير على مصر وسوريا.

وفى زائير : أعلن الرئيس «موبوتو» رئيس زائير أن حكومته قررت قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وأنه لن تتم إعادة تلك العلاقات إلا بعد أن تستعيد مصر والدول العربية الأخرى الأراضى العربية، التى احتلتها إسرائيل خلال حرب ٦٧.

وفى زامبيا : أعلنت حكومة زامبيا رسمياً قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل.

وفى غينيا الاستوائية : أعلنت غينيا الاستوائية قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، بسبب تحدى إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة، ورفضها الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة عام ٦٧.

وفى بتسوانا : أعلنت بتسوانا قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، على ألا تستأنف هذه العلاقات الا اذا التزمت إسرائيل بقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالشرق الأوسط.

وفى ساحل العاج : قررت ساحل العاج قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، تضامناً مع الدول العربية.

وفى ليبيريا : قطعت ليبيريا علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، وأعلنت أنها لن تعيد علاقاتها الا بعد انسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة.

وفى فولتا العليا : قررت فولتا العليا قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، إدانة لموقفها فى الشرق الأوسط.

وفى الكاميرون : أعلنت حكومة الكاميرون قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل.

وفى مالاجانش : قطعت حكومة مالاجانش علاقتها الديلوماسية مع إسرائيل.

وفى نيجيريا : قررت نيجيريا قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل.

وفى جوبانا : أعلن وزير خارجية جوبانا أن بلاده قررت قطع جميع علاقاتها مع إسرائيل.

وهكذا كانت حرب أكتوبر، استطاعت هذه الحرب أن تكشف عن امكانية التضامن

الحقيـقى للدول العربية، واستطاعت أيضاً أن تقنع العـالم بأن العرب جادون فى هذا التـضامن، وأنهم الأبقى والأهم لـهذه الدول من إسـرائيل، وأكدت هذه الحـرب أن إفريقيا يمكنها الاستغناء بكل بسـاطة عن إسرائيل، وعدم قدرتها على التخلى عن الأمة العربية، ولكن فقط عندما يتضـامن العرب، وتكون لديهم العزيمة على استرداد عزتهم وكبريائهم.

ولم يكتب للتضامن العربى البقاء لفترة طويلة، فقد وجدت مصر طريقاً آخر تسترد به باقى أراضيها غير الحرب، وتأكدت إسرائيل من أنها لن تستطيع الاحتفاظ بالأراضى المصرية، لأن المصريين لـن يتركوها مهمـا طال الزمن، وأقتنعت مصر بأن العـرب غير جادين فى الوقوف معهـا، وامدادها باحتياجاتها اللازمة، وأنهم غـير جادين فى تحرير فلسطين.

وانتهـجت مصر طريق السـلام، وتمزقت الأمة العـربية كعـادتها، وأعاد الصـهاينة والأمريكان حـساباتهم مرة أخـرى بعد هزيمة إسرائيل فى ١٩٧٣، وكـانت نتائج هذه الحسابات سلسلة من الخراب على الأمة العربية الغافلة.

الفصل الثانى

مؤتمرات القمة العربية وفشلها فى تحرير فلسطين وجمع شمل العرب

تمهيد

ضاعت المساحة الكبرى من فلسطين بموجب قرار التقسيم، الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة، واستطاع اليهود أن يحصلوا على أجزاء من القسم، الذى خصصته الجمعية العامة ليكون دولة فلسطين بالقوة، وفشل العرب فى محاولة استرداد الأراضى الفلسطينية، لافتقادهم الوحدة والتنسيق، واعتماد بعضهم على بعض، وتفرقهم واختلاف غاياتهم وأهدافهم، وعدم قدرتهم على الوقوف فى مواجهة أعدائهم، الذين أعدّوا لهم منذ زمن طويل، واعتناقهم نهجاً علمانياً لايقوى على الربط بينهم.

وحاول العرب الوصول إلى الحد الأدنى من الإتفاق والتفاهم والتنسيق والتضامن بين دولهم، وأنشأوا جامعتهم العربية، وأثبتت التجربة عدم قدرة جامعة الدول العربية على الوصول إلى الحد الأدنى من التضامن بين الدول العربية، ولم يستطع العرب من خلال جامعة الدول العربية إسترداد أى شبر من أرض فلسطين، والأمرّ من ذلك لم تستطع جامعة الدول العربية حماية أبناء فلسطين من حكومات بعض الدول العربية، ولامنع الخلافات المحكمة بين بعض البلدان العربية، ولامنع عدوان بعض الدول العربية على جارتها العربية، مما فتح الطريق أمام التدخل الأجنبى فى الدول العربية لحل أزمة الخليج، ولم تحظ جامعة العرب بالاحترام اللائق من بعض الحكومات العربية.

وكانت النتيجة استمرار الإحتلال الإسرائيلى لفلسطين، بل احتلت باقى الأراضى الفلسطينية وأجزاء أخرى من الأراضى العربية، وحدثت شروخ جسيمة فى جدار التضامن العربى.

ولم تكن الجامعة العربية هى وسيلة العرب الوحيدة من أجل جمع كلمتهم، للحفاظ على الشخصية العربية والكرامة العربية وتحرير كامل التراب العربى، وإنما كان هناك طريق آخر أمام العرب يلجئون اليه كلما تأزمت بهم المواقف وكلما تعرضوا لمصائب الدهر، ألا وهو مؤتمرات القمة العربية.

ولم يكن هذا الطريق هو الطريق الأخير أمام محاولات العرب الدائمة، لجمع كلمتهم والذود عن عروبتهم، أمام وحدة أعدائهم وقوتهم، فكثيراً ما لجأت بعض الدول العربية إلى الدعوة لعقد مؤتمرات القمة العربية للوصول بالعرب إلى الحد الأدنى من الوفاق والاتفاق، ولم تمكنهم هذه المؤتمرات من تحرير تراب فلسطين، ولم تصل بهم إلى التضامن العربى المنشود.

ويتضح للمتتبع للأحداث فى المنطقة العربية، أن الحكومات العربية لم تلتزم بقرارات القمة العربية، ولم تحاول الالتزام بها، ولم يكن للعرب استراتيجية واضحة بعد تقسيم فلسطين، لتحرير هذا الجزء العزيز من الوطن العربى، وتضاربت سياسات البلدان العربية، ولم تلتق على كلمة سواء، حتى كانت النتيجة استمرار الاحتلال الصهيونى لفلسطين، وفشل السياسات العربية فى جمع شمل العرب على كلمة سواء، عن طريق مؤتمرات القمة.

أولاً : مؤتمر القمة العربى فى الدار البيضاء من ١٣ : ١٧ سبتمبر ١٩٦٥

شهدت الفترة منذ صدور قرار التقسيم وحتى انعقاد مؤتمر القمة العربى فى ٦٥ أحداثاً كثيرة فى المنطقة العربية، ففى مايو ١٩٤٨ عند انتهاء الانتداب البريطانى تدخل الجيش المصرى لمحاولة مساعدة الفلسطينيين، فى استرداد أراضيهم من أيدى اليهود، ومنع المذابح التى ارتكبها الارهابيون الصهاينة ضد الشعب الفلسطينى.

وشهدت فى قرية «دير ياسين» فى ١٩ مايو ١٩٤٨ مذبحة قام بها هؤلاء الإرهابيون، راح ضحيتها مائتا فلسطينى من بينهم النساء والأطفال.

وتحمل الجيش المصرى وحده عبء الحرب ضد الفرق الإسرائيلية، التى تساندها جميع القوى الكبرى، وكثير من الدول الأخرى، وتدفق السلاح والعتاد والمهاجرون على اليهود، وفقدت مصر آلاف الشهداء فى هذه الحرب.

وفى فبراير ١٩٤٩ عقدت مصر اتفاقية هدنة مع إسرائيل، وتبعتها دول عربية

أخرى (سوريا - ولبنان - والأردن) عقدت اتفاقيات مماثلة فى الأشهر التالية خلال عام ١٩٤٩.

وسيطرت الأردن على الضفة الغربية، وحاولت ضمها إلى المملكة الهاشمية، وتصدت مصر لذلك وطالبت عام ١٩٥٠ بطرد الأردن من الجامعة العربية، وحافظت مصر على الطابع الفلسطينى لقطاع غزة، وطالبت أن تمثل فلسطين فى جامعة الدول العربية، وأعلنت حكومة عموم فلسطين فى قطاع غزة، واعترضت الأردن على ذلك.

وأخذت تظهر الثورات فى المنطقة العربية، ففى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ قامت الثورة فى مصر وتولى الرئيس «جمال عبد الناصر» الحكم، وقد قال الرئيس «عبد الناصر» فى خطابه فى ١٣ ديسمبر ١٩٥٣ : «أنا أشعر شعوراً عميقاً أن المأساة التى حلّت بنا جميعاً فى فلسطين، لم تكن إلا نتيجة للطمأنينة التى نزلت على نفوسنا، بعد الخُطب المنمقة والاجتماعات الحاشدة، فنحن الأمم العربية السبب فى ضياع فلسطين، وقادتنا هم السبب الرئيسى فى ذلك.....»(١).

وكان الواضح للعيان أن الثورة المصرية قد تبنت الدفاع عن قضية فلسطين بطريقة علنية ظاهرة، مما جعل الوطن العربى لأول مرة يشعر بوضوح عمق المأساة فى فلسطين، وجعل أبناء العرب يشعرون بأن هناك بصيصاً من أمل بدأ يلوح فى الأفق، يجعل من العرب أمة قادرة على استعادة فلسطين، وذلك نتيجة التصريحات العلنية، والخطب الرسمية، والتصرفات التى لجأ إليها قادة الثورة فى مصر، التى عقدت صفقة سلاح مع تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٩٥، وكسرت احتكار الغرب لتصدير السلاح للمنطقة، ورفضه بيع الأسلحة لمصر، واستمرار بيعها لإسرائيل.

وقامت مصر بتأميم قناة السويس، وأعلنت عداءها للاستعمار والإمبريالية، ودعمت مصر ثورة الجزائر، وعرضت مصر قضية فلسطين فى المحافل الدولية، وأعلنت مصر أن القومية العربية هى السبيل الوحيد لتحرير فلسطين فقد قال «عبد الناصر» : «إن فلسطين ضاعت قوميتها، ويجب أن ندافع عن هذا الخطر الذى يهددنا جميعا، ويجب أن نحس بها ونؤمن بها، وإلا سرنا نحو طريق الفناء، يجب أن تتكتل

(١) من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر بنادى فلسطين بالإسكندرية فى ١٣ ديسمبر ١٩٥٣.

الجهود في سبيل القومية العربية»[1].

ويقول «عبد الناصر» أيضاً في ذلك :

« إن إسرائيل لاتمثل للمصريين، ولاتمثل للعرب، ولاتمثل للكتلة الآسيوية الأفريقية، ولاتمثل للضمير العالمي، عدواً حربياً أو عسكرياً ضدها فحسب.. تمثل الضغط الأجنبي على العرب، تمثل السعي في تفريق مهمتهم، وإشاعة الفرقة فيهم، والحيلولة بينهم وبين أن يجتمعوا ويتفقوا، ويستفيدوا من تراث بلادهم ..»[2].

واعتقد الغرب والصهاينة أن دعوة الرئيس «جمال عبد الناصر» للقومية العربية كفيلة بالإطاحة بمصالحهم في المنطقة، خاصة بعد أن قامت مصر بتأميم قناة السويس.

وكان رد الصهاينة والإنجليز والفرنسيين غير بعيد، ففي ٢٨ أكتوبر ١٩٥٦ قام هؤلاء الأعداء بغزو مصر، ويعد العدوان الثلاثي على مصر بدأ العرب يستشعرون ببطء الخطر الصهيوني الغربي على المنطقة العربية، وبدأت الثورة العربية تندلع في المنطقة، وفي عام ١٩٦٢ تم الإعلان عن دستور فلسطين في قطاع غزة، جاء فيه أن فلسطين جزء لايتجزأ من الوطن العربي، وأن قطاع غزة جزء لايتجزأ من أرض فلسطين.

وفي عام ١٩٦٤ تم تعديل هذا الدستور، ونص فيه على حق الفلسطينيين من قطاع غزة في الانضمام إلى منطقة التحرير الفلسطينية، والكفاح من أجل استعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

وفي عام ١٩٦٤ أيضاً تم الإعلان عن قيام منطقة التحرير الفلسطينية، والاعتراف بها في أول مؤتمر قمة عربي يعقد في القاهرة بعد قيام الثورة المصرية.

وفي ذلك قال عبد الناصر في بيانه أمام مجلس الأمة في ٢٥ مارس ١٩٦٤ : «في رأيي أن مؤتمر القمة قد أثمر بداية للعمل العربي، والموحد في نطاق الأهداف المرسومة، لقد حصلت حركة على صعيد العمل الفلسطيني.

قبل ثلاث سنوات كانت القضية الفلسطينية قد وصلت إلي مرحلة مؤسفة، لم يكن هناك عمل من أجل فلسطين، بل لم يكن هناك حتى حديث عن فلسطين، وبعد مؤتمر القمة الأول دبت الحياة من جديد في القضية الفلسطينية، فهناك الآن اجتماعات

(١) من كلمة الرئيس جمال عبد الناصر في وفد الشباب السوري واللبناني (٢٦ فبراير ١٩٥٥).

(٢) من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في عيد الثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٥.

تعقد من أجل فلسطين وقرارات تتخذ حول قضية فلسطين، وخطوات تعقد فى نطاق العمل من أجل فلسطين.

فقد أكد مجلس رؤساء الحكومات العربية الأول المنعقد فى الفترة من ٩ إلى ١٢ يناير ١٩٦٥ لمتابعة مقررات مؤتمر القمة العربى الأول، الذى إنعقد فى القاهرة فى العام السابق - تأييده لمنظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطينى، ومساعدتها بمختلف الوسائل على النهوض بواجبها المقدس، وقد عقد العزم على أن يتبع خطة موحدة فى مجابهة أية دولة أجنبية تسعى لاقامة علاقات جديدة مع إسرائيل، ودعم مجهودها العدوانى الحربى»[(١)].

وقد ارتفعت أصوات العرب فى هذه الحقبة من التاريخ، منادية بالقومية العربية والوحدة العربية والمصير الموحد واتجهت كل الأصوات مرتفعة لتحرير تراب فلسطين، وأضحت إسرائيل العدو الأول للأمة العربية والقومية العربية، ويد الاستعمار فى المنطقة العربية.

«إن إصرار شعبنا على قضية العدوان الإسرائيلى على جزء من الوطن العربى الفلسطينى، هو تصميم علي تصفية جيب من أخطر جيوب المقاومة الاستعمارية ضد نضال الشعوب، وليس تعقب سياستنا للتسلل الإسرائيلى فى أفريقيا غير محاولة لحصر انتشار سرطان استعمارى مدمر»[(٢)].

كان هذا الخطاب وغيره من تصريحات بعض الزعماء العرب يشكل نهجاً جديداً فى الواقع العربى تجاه إسرائيل، ومجرد خروج أى زعيم عربى على هذا النهج ولو بإبداء شئ من الرد تجاه إسرائيل يشكّل خروجاً على الاجماع العربى، ويعاقب من الدول العربية.

ففى ١٢ مارس ١٩٦٥ صرح «الحبيب بورقيبة» - رئيس تونس - فى بيروت وقبل سفره إلى الكويت، بأن تونس ستعارض مقاطعة ألمانيا الغربية اذا اعترفت بإسرائيل، وقال انه اذا قاطعت الدول العربية المانيا الغربية فإنها لن تموت، وربما يقع الضرر على الدول العربية التى تطبق المقاطعة.

وردت مصر على ذلك بأن قامت بسحب سفيرها من تونس فى ٢٧ من ذات

(١) راجع السياسة الدولية العدد الأول ١٩٦٥ ص ٢٢٩.

(٢) من ميثاق العمل الوطنى الباب العاشر (٢١ مايو ١٩٦٢).

الشهر، واستنكرت موقف «بورقيبة» تجاه فلسطين، وفى التاسع وعشرين من ذات الشهر سحب العراق سفيرها من تونس لذات السبب.

واستمر رد الفعل العربى تجاه تصريحات «بورقيبة»، وقد أصدر مجلس رؤساء الحكومات العربية المنعقد بمقر جامعة الدول العربية فى القاهرة، وفى اجتماعه الثانى من ٢٦ إلى ٣٠ مايو ١٩٦٥ قراراً فى هذا الخصوص، جاء فيه :

« أولاً : الرفض البات للمقترحات التى انفرد السيد رئيس جمهورية تونس باعلانها، خروجاً على الإجماع العربى الحكومى والشعبى، ونقضاً للالتزام القومى والرسمى بالعمل لتحرير الوطن العربى من الاستعمار الصهيونى فى فلسطين».

وعلق الرئيس «جمال عبد الناصر» على هذا القرار قائلاً : (يوم ٣١ مايو ١٩٦٥) : «القرار الخاص ببورقيبة من مجلس رؤساء الحكومات العربية كان أضعف مما ينبغى، ولكن هذه هى قدرة الجامعة العربية، ونحن نقبلها كما هى»!!

وزاد صياح العرب دون أن يترجم هذا الصياح إلى واقع عملى ملموس أوتقدم منشود، فالصراعات تزيد بين الحكومات العربية، وحملات السَّفه عبر وسائل الإعلام تتقدم، وأصبح هناك تقدميون، ورجعيون، وعملاء لليهود والإمبريالية العالمية، وعبارات أخرى تطلقها إذاعات العرب فى حق قادة العرب، تحت سمع وبصر العالم أجمع، وإسرائيل تندد بالعرب، وتدعى أنهم غير محبين للسلام، وأنها تريد العيش بينهم فى سلام.

وينحصر كفاح العرب فى هذه الفترة من التاريخ فى اللقاءات والاجتماعات والإعلام، دون أن يكون هناك تقدم ملموس نحو محاولة استرداد التراب الوطنى الفلسطينى، اللهم إلا جهد دول المواجهة، وخاصة مصر وأبناء فلسطين، وأما باقى العرب فكان لكل منهم مشاغله الخاصة وأعباؤه الذاتية، ولم تحظ مشكلة فلسطين إلا بالإهتمام الاعلامى فقط.

وهكذا تبلورت الظروف التى عقد فيها مجلس الملوك والرؤساء العرب فى الدار البيضاء خلال الفترة من ١٣ حتى ١٧ سبتمبر ١٩٦٥.

«ومنذ ١٤ سبتمبر ١٩٦٥ اتخذ مؤتمر القمة قراراً هاماً، سوف يكون له أثره الكبير في دعم التضامن العربي».

فقد قرر الملوك والرؤساء - في اجتماع عقدوه منفردين - وقف الحملات الإذاعية والصحفية بين الدول العربية، على أن يبدأ تنفيذ القرار من يوم ١٧ سبتمبر ١٩٦٥.

وفي ختام المؤتمر صدر بيان مشترك تضمن القرارات التي توصل اليها الملوك والرؤساء وتتلخص في الآتي : -

....

ثالثاً : قد وافق المجلس على ميثاق التضامن العربي، ووقعه الملوك والرؤساء العرب في ١٥ سبتمبر ١٩٦٥، وأودعوه الأمانة العامة، واتفقوا على أن يصبح نافذاً ابتداء من ١٧ سبتمبر، وهذا نصه :

إيماناً بضرورة التضامن بين الدول العربية ودعم الصف العربي، لمناهضة المؤامرات الاستعمارية والصهيونية، التي تهدد الكيان العربي، ويقيناً منا بالحاجة القصوى لتوفير الطاقات العربية، تمهيداً لتعبئة القوى لمعركة الكفاح لتحرير فلسطين، وإيماناً بالحاجة إلى الالتزام والوفاق بين الدول العربية، لكي يتسنى لها أن تلعب دوراً فعالاً في اقرار السلام، ورغبة منها في توفير جو يسوده روح الود والإخاء بين الدول العربية، حتى لايتمكن الأعداء من أن يفتّوا بعضد الأمة العربية، فقد اعتزمنا نحن ملوك ورؤساء الدول العربية في مؤتمر القمة المنعقد بالدار البيضاء بما يلي : -

١ - العمل على تحقيق التضامن في معركة القضايا العربية، وخاصة قضية تحرير فلسطين.

٢ - احترام وسيادة كل من الدول العربية، ومراعاة النظم السائدة فيها، وفقاً لدساتيرها وقوانينها، وعدم التدخل في شئونها الداخلية.

٣ - ......

٤ - استخدام الصحف والإذاعات وغيرها للوفاء بالنشر والإعلام لخدمة القضية العربية.

٥ - ....، ٦ - ....

هذا وقد ورد في البند الثامن من قرارات المؤتمر ما يلي :

ثامناً : قرر المجلس تفويض القيادة العربية الموحدة للاشتراك مع قيادة جيش التحرير الفلسطيني، في السير في إنشاء القوات الفلسطينية المنصوص عليها في المرحلة الثانية من خطة الإنشاء.

وجاء في البيان المشترك أيضاً : أن الملوك والرؤساء العرب قرروا مؤازرة الأقطار العربية بكل الطاقات، وردع كل محاولة عدوانية، كما أقروا الخطة العربية الموحدة، للدفاع عن قضية فلسطين في الأمم المتحدة والمحافل الدولية، ومقاومة المحاولات الرامية إلى تصفية قضية اللاجئين.

. . . .

هذا وقد جاء في الدار البيضاء أن كل الدول العربية (باستثناء لبنان) قد وافقت على البروتوكول الخاص بالفلسطينيين، وأصبح الآن من حق كل فلسطيني العمل والتنقل والإقامة في أي بلد عربي، كأنه واحد من أبناء هذا البلد. . . . . »[1].

ولايخفى على أحد حلاوة هذا الحديث وقوة هذه القرارات، وكأن العرب قد أصبحوا كالبنيان المرصوص، فقد وافقوا على ميثاق التضامن، واستعدوا لمعركة الكفاح من أجل تحرير فلسطين، وتيقنوا أن الأعداء يعملون على فَتّ عضد الأمة العربية، وارتأوا أن التضامن العربي هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وتعهد العرب على احترام سيادة كل من الدول العربية وعدم التدخل في شئونها الداخلية، وكان لهذه القرارات صدى في نفوس شعوب الأمة العربية، حيث اعتقدوا أن حكامهم قد وضعوا أيديهم على الطريق الصحيح من أجل تحرير تراب فلسطين، خاصة وأن حكامهم قد فوضوا القيادة العربية الموحدة، للاشتراك مع قيادة جيش التحرير الفلسطيني في انشاء قوات فلسطينية، وكان للأمر أكبر الصدى في نفوس أبناء فلسطين، حيث أباح لهم حكام العرب التنقل دون قيود في كافة أرجاء الوطن العربي، وأصبحت الأمة العربية كلها فلسطين بالنسبة لأبناء فلسطين!!!

ما أجمل حديث العرب، فهم أهل البلاغة والفصاحة والبيان، يقترب حديثهم من الكمال فيخال للرائي أنهم جدّ عاقدين العزم على تحرير بلادهم، فالكلام عربي فصيح يقطع بذلك، والقرارات من أكبر الناس في العرب : ملوكهم ورؤسائهم، فماذا بعد ذلك!!

---

(١) راجع السياسة الدولية ص ٢٣٠ ، ٢٣١ العدد ٣ السنة الثانية.

وأمام شعوب الأمـة العربية وفى أكتوبر ٦٥ وفى غضـون شهر من هذه القرارات، يعلن الملك «حسين» «أن بلاده ترحب بدخول أية قوات عربية الأراضى الأردنية، على اعتبار أن الأردن قاعدة لتجميع القوات العربيـة، ومنطقة استراتيجية هامة فى مواجهة العدو، ولكن دخول أية قـوات عربية ينبغى أن تقرره أولاً القيادة الـعربية الموحدة فى الوقت المناسب».

انه الملك الذى يقطع على نـفسـه، وأمام شـعوب العـرب، وفى وقت غيـر بعيـد (ديسمـبر ١٩٦٥) أعربت الحكومـة الأردنية فى بيان لها عن اسـتعدادها للتـعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية فى المجال العسكرى، لكنها أكدت أن وحدة الشعب الأردنى تقضى بأن تشمل التعـبئة العسكرية جميع الأردنيين دون اعتبـار لأصلهم. وقال البيان أن الحكومة قـدمت برنامجاً لإنشـاء كتائب جـديدة - بالتعاون مع المنظمـة - تضاعف عدد القوة التى طلبتها المنظمة ثلاثة أمثال، والقيام بتدريبها وإرسالها إلى منطقة الحدود مع إسرائيل.

وكـان قرار الحكومـة الأردنيـة يتفق تمامـاً مع نهج الملك «حـسين» ملك الأردن، ويتطابق مع قـرارات مـؤتمر القمـة العـربى الثالث فى الـرباط، وكان كل ذلك يؤكـد للشعوب العربية أن العرب بالفعل يعدون لمعركة الكفاح من أجل تحرير فلسطين!!

وسيراً على هذا النهج، واستمراراً لسـياسة القرارات، وفى الثانى من يناير ١٩٦٦ توصلت حكومـة الأردن ومنظمـة التحـرير الفلسطينيـة إلى اتفاق من ٧ نقـاط، على المسائل التى كـانت محل بحث بينهـما، وتم ذلك فى اجتـماع عقـد بدعوة من سفير الكويت لدى القاهرة، واشترك فيه «أحمد الشقيرى» رئيس المنظمة، و«أنور الخطيب» سفـير الأردن، كما حـضره سفيـر الجزائر، ومن أهم النقاط المتـفق عليها : موافـقة حكومة الأردن علـى الجباية الشـعبيـة والتبـرع لمشاريع المنظمة، وتنفـيذ البـروتوكول الخاص بفلسطين، واعفاء الأعـمال الرسمية للمنظمة من الرسوم المقـررة. أما مشروع انشاء كتائب جيش التحرير الفلسطينى فى الأردن، فيعهد إلى القيادة الموحدة بدراسته، كما يـعاد بحث التنظيم الشعبى والتـدريب العسكرى الشعـبى للمنظمة فى الأردن بين الطرفين فيـما بعد، وفى العـاشر من يناير ١٩٩٦، اتفقت حكومـة الأردن مع منظمة التحرير الفلسطينية على وقف الحملات الإعلامية بينهما.

وفى الأول من مارس ١٩٦٦، وفى مقر الجامعة العربية تم توقيع اتفاق بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية على المسائل المختلف عليها بينهما.

فكإن الأمور تسير فى نصابها الصحيح، وكأن الشعوب العربية تعتقد بأن الحكام العرب قد وضعوا أيديهم على الطريق الصحيح، بل وبدأوا السير فيه من أجل تحرير تراب فلسطين!

فها هى الأردن تذلل العقاب أمام أبناء فلسطين، من أجل جمع شملهم وإعداد الأموال لهم، وتنظيم صفوفهم من أجل استرداد أراضيهم!!

ولكن لم يمض على هذا التفاؤل من الوقت إلا القليل، لتكشف الأيام أن كل ذلك مجرد حديث تحفه الحلاوة من كل جانب، أما الواقع فمر أليم.

ففى الرابع عشر من يونيو ١٩٦٦ أعلن الملك «حسين» فى خطاب له عدم التعاون مع منظمة تحرير فلسطين، وهاجم قيادتها وسياستها!!

وفى التاسع والعشرين من ذات الشهر ردت عليه لجنة ممثلى الملوك والرؤساء العرب، مقررةً ضرورة تنفيذ الاتفاقية الموقعة بين منظمة تحرير فلسطين والحكومة الأردنية فى مارس ١٩٦٦. وفى نفس اليوم وأثناء اجتماع اللجنة (لجنة ممثلى الملوك والرؤساء العرب) قدم رئيس تحرير فلسطين عشر وثائق تدين الأسرة الهاشمية بخيانة قضية فلسطين، من بينها الرسائل المتبادلة بين الملك «فيصل» والزعيم الصهيونى «وايزمان»، وبين الملك «عبد الله» وبين كل من «بن جوريون» و«موسى شاريبت»!!!

وهكذا كان التضامن العربى والوفاق العربى ووعود ملك الأردن وعهوده كل ذلك ذهب أدراج الرياح، ويقول الحق سبحانه وتعالى :

«وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِى الأَرْضِ جَمِيعاً مَا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ» صدق الله العظيم . الأنفال (٦٣).

نعم هناك ألفة الفطرة بين المؤمنين فى كافة أرجاء الأرض، فكلما كان هناك ايمان كانت هناك ألفة ووحدة بين كل المؤمنين، أما السعى للتضامن عن طريق القرارات بعيداً عن جوهر الإيمان فلن تكون هناك ألفة، ولن يكون هناك تضامن، حتى لو أنفق العرب ما فى الأرض.

وكان سعى العرب عن طريق مؤتمر القمة الثالث لتحقيق التضامن والاعداد للمعركة

الكبرى سعياً غير موفق، ولم تحترم الأردن قرارات قمة العرب ولاقرارات جامعة العرب، هذا وقد سبق الحديث عن أنه نفاذا لقرار الجامعة العربية اجتمع مجلس الدفاع العربى الأعلى يوم الأربعاء ٧ ديسمبر ١٩٦٦، وأوضح القائد العام الفريق «على على عامر» أن قيادة القوات العربية غير قادرة على العمل، لرفض الحكومة الأردنية دخول القوات العربية إلى أراضيها، تنفيذاً للخطة المشتركة التى وضعتها القيادة، وذلك على الرغم من الاتصالات المستمرة والتحذيرات المتتالية. وأصبحت الجبهة الأردنية مع إسرائيل خالية من قوات قادرة على حمايتها، أو حتى حماية المدينة المقدسة بالرغم من تنبيه العسكريين العرب إلى ذلك الأمر.

وفى الفترة التى انعقد فيها مؤتمر القمة الثالث، كانت القوات المصرية موجودة فى اليمن تساند ثورة اليمن استناداً إلى النهج الثورى الذى تبناه عبدالناصر!

تركت قوات أكبر دولة عربية يوجد اليهود على حدودها الشرقية مكانها واتجهت إلى اليمن لتقاتل من أجل نصرة ثوار اليمن، بالرغم من عدم القدرة الاقتصادية لمصر فى ذلك الوقت التى تمكنها من تبنى مثل هذا العمل الضخم، بالاضافة إلى تبنى تحرير فلسطين، ودخلت مصر فى نزاع مع المملكة العربية السعودية، حيث انتشرت القوات المصرية على الحدود اليمنية السعودية. يقول «عبد الناصر» : «لأول مرة يذهب جيش كامل إلى أرض بعيدة، لا غازياً ولا طامعاً ولامستعمراً، لأول مرة يذهب جيش أمة صغيرة آلاف الأميال بعيداً عن وطنه، فى منطقة يحيط بها من كل جانب نفوذ القوى الاستعمارية ومصالحها الحساسة، لأول مرة منذ أحدث التوازن الذرى الرهيب أقر فى الحد من قدرة أى بلد على التحرك عسكرياً، أياً كانت قوته، وأياً كانت ما يواجهه من التحديات، تحرك جيش عبر البحار الممتدة، لكن قوتكم كانت فى طبيعة مهمتكم، فلأنكم جيش للمبادئ ومن أجلها لم يرهبكم نفوذ الاستعمار ومصالحه الحساسة من حول أرض معركتكم، ولا استطاع التوزان الذرى الرهيب أن يعرقل حركتكم النشيطة البارعة، وكل مقاييس العلوم العسكرية على أن هذه الظروف اقتضت أن تحاط حركتكم خصوصاً فى بدايتها الأولى بسرية كاملة، أفادت عملكم وان حرمت أمتكم من الخروج لوداعكم»[1].

وقاتل الجيش المصرى فى اليمن، وفقد العديد من أبنائه وأرهقت اقتصاديات

(١) من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى استقبال القوات العربية العائدة من اليمن ٢٠ مايو ١٩٦٣.

مصر، خاصة وأن عدوان ٥٦ لم يكن من هذا الوقت ببعيد، ولم تكن مصر لديها القدرة على القيام بمثل هذا العمل الخضم، بالإضافة إلى الإعداد لقتال اليهود.

وتواجدت القوات المصرية على الحدود السعودية، وأصبحت تشكل خطراً على التواجد الإنجليزى فى منطقة عدن، واصطدم «عبد الناصر» مرة ثانية بالانجليز : «إحنا بنؤيد أحرار عدن، وأحرار الجنوب المحتل بكل قواتنا، وإن كل إمكانياتنا إمكانيات الجمهورية العربية المتحدة ستستخدم للتخلص من الاستعمار البريطانى فى هذه المنطقة، لأن الإنجليز ليس لهما حق بأى حال من الأحوال أنها تعقد فى عدن، وتعقد فى أى منطقة من المحميات أو الولايات، الّى بيقولوا انها تحت ولايتهم نتيجة معاهدات منذ القرن الماضى»[1]

وبالقطع كانت مصر بمفردها تتحدى الصهاينة، وتتحدى الانجليز، وتؤيد الثورات العربية وتدعو إلى الوحدة، انطلاقاً من مبدأ القومية العربية ومبادئ أخرى نص عليها فى الميثاق الوطنى المصرى.

وحدث الوفاق بين مصر والسعودية على إنهاء مشكلة اليمن، وفى الفترة من ٢٢ حتى ٢٤ أغسطس قام الرئيس «جمال عبد الناصر» بزيارة رسمية للمملكة العربية السعودية، بناء على دعوة من الملك «فيصل»، لاجراء محادثات حول العلاقة بين البلدين، ووضع حل سلمى لمشكلة اليمن، ولقد توصل الجانبان إلى اتفاق كامل بينهما وقعه الرئيس «جمال عبد الناصر» والملك «فيصل» فى احتفال رسمى جرى فى القاعة الكبرى لقصر خزام فى جدة، كما صدر بيان رسمى مشترك عن المحادثات جاء ضمن ما ورد فيه :

١ - يقرر ويؤكد الشعب اليمنى رأيه فى نوع الحكم الذى يرتضيه لنفسه، وذلك فى استفتاء شعبى فى موعد أقصاه ٢٣ نوفمبر ١٩٦٦.

. . . .

٥ - تقوم المملكة العربية السعودية على الفور بإيقاف كافة عمليات المساعدة العسكرية بجميع أنواعها، أو استخدام الأراضى السعودية للعمل ضد اليمن.

٦ - تقوم الجمهورية العربية المتحدة (جمهورية مصر العربية) بسحب كافة قواتها

---

(١) من خطاب الرئيس عبد الناصر فى عيد النصر (٢٣ ديسمبر ١٩٦٣).

العسكرية من اليمن فى ظرف عشرة أشهر، ابتداء من يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٦٥.

٧ - توقف الاشتباكات المسلحة فى اليمن فوراً، وتشكل لجنة سلام مشتركة من الجانبين.

وفى السادس والعشرين من أغسطس ١٩٦٥ أصدر المشير «عبد الحكيم عامر» النائب الأول لرئيس الجمهورية، ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، أمراً إلى القيادة العربية فى صنعاء ببدء عملية الانسحاب من المواقع الأمامية على الحدود السعودية.

ولم يكن باقى العرب أحسن حالاً من الأردن، التى جاهدت من أجل منع القوات العربية المشتركة من دخول أراضيها، والتى كانت على خلاف دائم مع مصر والسعودية (التى كانت على خلاف مع مصر ثم تم الصلح بينهما)، وتونس (التى باتت فى خلاف مع كل العرب من أجل تصريحات بورقيبة)، والمغرب (التى استضافت مؤتمر القمة العربى) أبرم ملكها «الحسن» معاهدة عسكرية سرية مع الولايات المتحدة عام ١٩٦٥، حصلت بمقتضاها الولايات المتحدة على قاعدة بحرية تضم ١٧٠٠ رجل، لإدارة منشأتين للاتصالات البحرية مع الأسطول السادس الأمريكى الرابط فى البحر المتوسط، لقاء مبالغ مالية كانت تحصل عليها المغرب.

وفى عام ١٩٦٥ أيضاً اغتيل الزعيم الثورى المغربى «المهدى بن بركة» فى ظروف كانت تشير إلى اتهام السراى، وفرض ملك المغرب بعد ذلك حالة الطوارئ على بلاده[١].

أما سوريا فقد تمكن الجناح الراديكالى فى حزب البعث من الانفراد بالسلطة، من خلال الانقلاب العسكرى الذى جرى فى فبراير ١٩٦٦، ولم يكن هذا الانقلاب هو الأول من نوعه، فقد حدث ذلك أكثر من مرة، وامتاز النظام السورى بعدم الاستقرار وتعاقب تغيير القيادات السياسية. وامتازت هذه الحقبة من الزمن بالحملات الإعلامية بين البعث السورى وعبد الناصر، وكانت نتيجتها تشويه صورة البعث وتوليد حالة من النفور الشعبى تجاهه[٢].

كان هذا بعض حال العرب فى الفترة السابقة لعام ١٩٦٧، مع التأكيد بأن الجبهة

---

(١) راجع السياسة الدولية العدد الثلاثون أكتوبر ١٩٧٢، ص ٩٢٤، وما بعدها.

(٢) اجع التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٨٥ ص ٢١٨ وما بعدها.

الداخلية فى معظم البلدان العربية كانت تشهد صراعاً بين السلطة، والداعين لتطبيق الشريعة الإسلامية، مثل جماعات الإخوان المسلمين، أدت إلى اعتقال العديد منهم، وتقديمهم للمحاكمة، ووقوعهم تحت التعذيب الشديد.

وبإمعان النظر فى الواقع العربى فى الفترة السابقة لعام ١٩٦٧، يتضح للمتأمل استحالة استعداد هؤلاء القوم لتخليص فلسطين من أيدى اليهود، وأن أمة على هذه الشاكلة من النزاعات والخلافات والصراعات والتمزق وانتهاج المسلك العلمانى، يستحيل عليها أن تكون قادرة على استرداد ترابها الوطنى من أيدى اليهود، أو حتى الدفاع عن مقدساتها، أو الحفاظ عليها.

ولم تكن إسرائيل (ألد أعداء العرب) بعيدة عن الحالة التى كان عليها العرب، أو قانعة بالأرض التى احتلتها عن طريق الأمم المتحدة وعن طريق العمليات العسكرية، بل كانت ترغب فى المزيد حتى يتحقق لهم الحكم الذى تغيره فى المنطقة العربية، وكانت حرب ١٩٦٧.

وكنا فى عمر الصبا، وكانت قريتى تطل على قناة السويس، وسمعنا أزيز الطائرات وأصوات المدافع يوم الخامس من يونيو ١٩٦٧، وكان الناس فى مدينة السويس تلتف حول المذياع لتتبع أنباء هذه الحرب، التى اعتقدنا أن العرب قد أعدوا العدة لاسترداد فلسطين، وكان الناس فى منتهى الفرح والسرور، حيث كانت إذاعات مصر تعلن عن تقدم قواتنا ودحرها للعدو، وكان هناك مذيع فى صوت العرب يدعى «أحمد سعيد» يصدر بيانات كل عدة دقائق، تؤكد إسقاط قواتنا للمزيد من طائرات العدو، وكان لدينا قناعة بتقدم قواتنا، لما قد شاهدناه من كثرة العتاد الحربى الذى أرسل داخل سيناء، حيث كان يمر أمامنا متجهاً عبر قناة السويس إلى سيناء العشرات من العربات والمدرعات والدبابات وقاذفات الصواريخ، وكنا نسمع عبر وسائل الإعلام أن مصر قد أنتجت صواريخ قادرة على الوصول إلى قلب إسرائيل، تسمى «القاهرة والظافر» لم يخالجنا شك فى أننا سننتصر.

ولم يمض من الأيام إلا قليل، وشاهدت أبناء مصر عائدين مرة أخرى عبر قناة السويس، بطريقة غير منتظمة، يحافظ كل منهم على سلاحه قدر المستطاع وكأنه قطعة من جسده، وتظهر المعاناة على وجوههم، فقد صدرت اليهم الأوامر بالانسحاب، ولم يتمكنوا من القتال، وأن اليهود قد استغلوا ذلك الأمر، وقد استشهد

منهم الكثير أثناء عملية الانسحاب، وتمركز أبناء مصر البواسل غرب قناة السويس يعتريهم الذهول والدهشة.

إن هؤلاء الشباب الذين عشت معهم لحظة الانسحاب، وجلست بينهم بعدما استعادوا صفوفهم، وعشت معهم بعض أيام حرب الاستنزاف، لو قدّر لهم القتال مع اليهود فى حرب ٦٧، ولم تصدر اليهم أوامر بالانسحاب لاستطاعوا تحرير فلسطين!!

إنهم أبناء مصر البواسل، أبناء الأرض الطيبة، خير أجناد الأرض... ان لعنة الله سبحانه وتعالى على الذين ظلموهم.

ودائماً كانت الأيام قادرة على كشف الحقائق، وكانت هزيمة ١٩٦٧، وكانت الحقيقة المؤكدة ضياع سيناء من مصر وقطاع غزة والضفة الغربية لنهر الأردن، وبها استكملت إسرائيل احتلال فلسطين ومدينة القدس، وضاعت الجولان من سوريا.

ففى صباح يوم الخامس من يونيو ١٩٦٧، بدأت إسرائيل عدوانها على الدول العربية، وهاجمت موجات متتالية من الطائرات الإسرائيلية المطارات المصرية، وكان عدد الطائرات التى هاجمت قواعدنا ومطاراتنا صباح ٥ يونيو كالآتى : -

سربان لكل مطار درجة أولى، وسرب لكل مطار درجة ثانية، بالإضافة إلى المظلات الجوية، ووصل اجمالى طائرات العدو التى قامت بالموجة الأولى من الهجمة الجوية المركزة صباح ٥ يونيو ١٩٨ طائرة، واستغرقت الهجمة الجوية الأولى ١٥٠ دقيقة، ثم تبعتها هجمة جوية ثانية مماثلة تماماً وبفاصل زمنى ١٠ - ١٥ دقيقة، ثم استمرت طائرات العدو تهاجم القواعد والمطارات بدرجة أخفّ، طيلة ما بقى من نهار ٤ - ٥ يونيو، وبفواصل زمنية تراوحت بين ٢٠ - ٣٠ دقيقة، وقد أنجز العدو فى هذا السبيل ست هجمات متتالية، وتواصلت غاراته الجوية على امتداد أيام ٦ و٧ و٨ يونيو، بغرض الاستطلاع وتحطيم الروح المعنوية، وإزعاج القائمين على اصلاح المطارات.

وقد قامت طائرات العدو بتدمير جيوشنا الميدانية، أثناء ارتدادها فى وضح النهار من سيناء. وبالقطع فقد كانت يد الدول الغربية وأمريكا حاضرة فى هذا الهجوم الجوى، فقد قدمت هذه الدول لإسرائيل المعلومات الدقيقة، عن أماكن تمركز قواتنا، ووسائل دفاعنا الجوى، وطائراتنا، وممرات الاقلاع والهبوط التى يستحيل على إسرائيل وحدها أن تحصل عليها بهذه الدرجة من الدقة والشمول، والتى أظهرتها الخرائط التى

وقعت فى يد مصر، وأمدوها بالمتطوعين الذين قُدّر عددهم بحوالى ٦٠٠ طيار وضابط حركة أرضه فى القوات الجوية فقط.

ولم يكن إمداد إسرائيل بالمعلومات الدقيقة عن المطارات المصرية، وبالطيارين وبالسلاح والعتاد وحده الذى ساعد إسرائيل فى هزيمة العرب، وانما كانت حالة العرب، وعدم استعدادهم لأى شئ هى أكبر عوامل المساعدة لإسرائيل فى تحقيق النصر.

فقد كانت حالة الأردن رديئة حسب ما سبق الحديث عنها، فقد سبق تنبيهها إلى أن القوات الموجودة فى الضفة الغربية غير قادرة عن الدفاع عنه، وغير قادرة عن الدفاع عن القدس، وبالرغم من ذلك رفضت دخول القوات العربية اليها للدفاع عنها، ولم تكن سوريا أحسن حظاً من الأردن.

أما مصر قلب الأمة العربية فقد أبلغت فى الساعة الثامنة والربع من صباح ٥ يونيو، وقبل وقوع الضربة الجوية بحوالى ٢٧ دقيقة كاملة، عن طريق الأردن بإقلاع عدد كبير من طائرات إسرائيل، متجهة صوب الغرب، وقد اكتشف جهاز رادار عجلون بالأردن هذه الطائرات، وكانت هذه الفترة أكثر من كافية لإخراج المظلات الجوية المصرية لمقابلتها فى الجو، ولكن لم يلتفت أحد إلى هذا الأمر الخطر، وظلت طائرات إسرائيل تتقدم فوق الأراضى المصرية، حتى وصلت إلى أهدافها وحطمتها، دون أن يعترضها شئ.

الأمر الذى يعكس حال القيادة المصرية فى هذا الوقت، حيث كانت أعلى القيادات العسكرية فى ذلك الوقت متجهة فى طائرة نقل إلى مطار تمادا، فى غرب سيناء، ففاجأتها الضربة الجوية وهى فوق قناة السويس فى صحبة بعض الشخصيات العربية، وكانت معظم المدفعية المضادة للطائرات مقيدة فى وقت العدوان، لأن طائرة القيادة العسكرية فى الجو.

والأمرّ من ذلك أن القيادة العسكرية المصرية أهملت تعزيز وسائل الدفاع الجوى على الارتفاعات المنخفضة والمنخفضة جداً.

ولم تتوافر لديها أيضاً الدشم الخرسانية اللازمة لحماية الطائرات، وكانت الطائرات المصرية مصطفة على أرض المطارات فريسة سهلة للعدو.

بالاضافة إلى ذلك كانت وسائل الإخفاء والتمويه عديمة الجدوى، لاينخدع بها العدو، ومعروفة للعدو وبدائية، وكانت ممرات الإقلاع والهبوط فى منتصف المطارات

تقريباً، يسـهل تدميرها أو اتلافهـا لعرقلة اقلاع الطائرات، وعدم قـدرة أجهزة الرادار المتوفرة على اكتشاف الأهداف الجوية المعادية على ارتفاعات منخفضة.

ولم يتوافر لدى مصر فى ذلك الوقت أجهزة الكترونية حاسبة لتوجيه المقاتلات فى عمليات الاعتراض الجوى، بالاضافة إلى توافر أعداد قليلة من عناصر المدفعية المضادة للطائرات، للدفاع عن المطارات وتقارب فقط المطلوب، وأيـضاً كانت صواريخ الدفاع الجوى غير قادرة على الاشتباك على الارتفاعات المنخفضة.

والسـبب الخطير الذى أدى إلى هزيمة ٦٧ هو ارتبـاك القيـادة العسكرية المصـرية، ووقوعها فى خطأ فادح، عندما أصدرت أمرها للـقوات بالانسحاب، وجعلتهم فريسة سهلة لليهـود، فليس هناك أسوأ من اجبار جيش فُقِد غطاؤه الجـوى على الانسحاب نهاراً»[١].

وضاعت الكرامة العربية، والعزة العربية، والكبرياء العربى، وهزم العرب فى ٦٧، وفـقد العـرب القـدس أولى القبلتـين وثالث الحرمين الشـريفين، واتضح أن وسـائل إعلامهم قبل ١٩٦٧ كانت تكذب، وأن ميثاق التضامن الذى وقعوه كان زيفاً فى حق شعوبهم، وأن قرارات القـمة العربية لم تنفذ حتى فى جزء منها، ولـم يـستعد العرب لاسترداد فلسطين، بل والأكثر من ذلك لم يستعدوا للدفاع عن أنفسهم.

---

(١) راجع السياسة الـدولية العدد ؟ يناير ١٩٧٨ مقالة اللواء الركن حسن البـدرى تحت عنوان «دور القوات الجوية الإسرائيلية فى الحصول على السيطرة الجوية فى جولة صيف ١٩٦٧.

ثانياً : مؤتمرات القمة العربية وتصرفات العرب بعد هزيمة ٦٧ وحتى أكتوبر ٧٣

لم تشهد الفترة السابقة على حرب ١٩٦٧ أى تقدم ملموس فى مجال جمع الشمل العربى أو التضامن العربى، وتفرق العرب وذهبت ريحهم، وباءت نتائج اجتماعات القمم العربية فى هذه الحقبة من التاريخ بالفشل التام، فلم يستطع العرب تحرير فلسطين، ولا الدفاع عن القدس ولاحتى الدفاع عن أنفسهم، وذهبت قرارات القمة العربية المنوه عنها أدراج الرياح، وكانت هزيمة ١٩٦٧ ، وفجع أبناء الأمة العربية فى قادتهم وفى اعلامهم، ولكن لم يفقد الشعب العربى الثقة فى نفسه، وفى قدرته على تحرير فلسطين.

وبعد الهزيمة التى كان سببها المباشر سوء تقدير القادة العرب لقدرة إسرائيل والاستعمار، وسوء فهم القادة العرب لظروف الأحداث التى يعيشون فيها، وعدم خبرتهم الكافية فى أمور الحياة، وانشغالهم عن المصالح العليا للأمة العربية، بدخولهم فى صراعات داخلية ومهاترات وصراعات اقليمية فيما بينهم، واهتمامهم بالأيدولوچيات الأجنبية، وانصرافهم عن تراثهم الدينى القومى.

وبالرغم من المآسى الجسيمة التى سببها القادة العرب فى هذه الفترة من التاريخ للأمة العربية، وضياع مساحات ضخمة من التراب الوطنى العربى، بما فى ذلك القدس، ظل هؤلاء القادة متربعين على عرش السلطة في الوطن العربى، وظلوا يمارسونها بذات الاسلوب ونفس الطريقة دون حياء أواستحياء، وعلق القادة العرب سبب هزيمتهم فى حرب ١٩٦٧ على شماعة الاستعمار والإمبريالية والعدوان، ولم يتفوه واحد منهم بأنهم السبب الأول والكافى فى الهزيمة التى تعرضوا لها من إسرائيل، بسبب إهمالهم ورعونتهم وانشغالهم عن المصالح العليا لأوطانهم، وانصراف تفكيرهم إلى أمور صغيرة تافهة، جسّدوها لشعوبهم بأنها قمة النضال، مثل النضال ضد الرجعية، وتحقيق الاشتراكية التقدمية، ومحاربة الإمبريالية والرأسمالية، وما إلى ذلك من شعارات أوجدت صراعاً وهمياً تسبب فى ضياع أموال الشعوب العربية، وانصراف بؤرة شعورها عن الخطر الذى يتهدد مستقبلها وتراثها ووجودها.

وبعد الهزيمة مباشرة وجهت حكومة السودان دعوة لعقد مؤتمر قمة عربى، لتدارس الموقف العربى والنظر فى وضع خطة عربية مشتركة لإزالة آثار العدوان، واستجابت

الدول العربية وتم عقد مؤتمر قمة عربى في مدينة الخرطوم، فى الفترة من ٢٩ أغسطس حتى الأول من سبتمبر ١٩٦٧ . . وجاء فى متن بيان وقرارات المؤتمر ما يلى :-

« اجتمع فى مدينة الخرطوم كل من : صاحب الجلالة الملك حسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وفخامة اسماعيل الأزهرى رئيس مجلس السيادة السودانى، وفخامة الفريق عبد الرحمن عارف رئيس الجمهورية العراقية، وصاحب الجلالة الملك فيصل بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية، وفخامة الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة وفخامة الرئيس عبد الله سلال رئيس الجمهورية العربية اليمنية، وسمو الأمير صباح السالم الصباح أمير الكويت، وفخامة الرئيس شارل حلو رئيس الجمهورية اللبنانية، وسمو الأمير الحسين الرضا ولى عهد المملكة الليبية، ومعالى السيد الباهى الأدغم كاتب الدولة للرئاسة ممثلاً لفخامة الرئيس الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التونسية، ومعالى السيد عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية وعضو مجلس الثورة ممثلاً لفخامة الرئيس هوارى بومدين رئيس مجلس الثورة ورئيس مجلس وزراء الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، ومعالى الدكتور محمد بن هيما رئيس وزراء المملكة المغربية ممثلاً لصاحب الجلالة الملك الحسن ملك المملكة المغربية . . . وتدارس أصحاب الجلالة والفخامة الملوك والرؤساء وممثلوهم أبعاد العدوان، الذى تعرضت له الدول العربية فى الخامس من يونية الماضى، وقرروا أن إزالة آثار العدوان من الأراضى العربية هى مسئولية كفيلة بإزالة آثار العدوان، وبأن النكسة التى تعرضت لها الشعوب العربية يجب أن تكون حافزاً قوياً لوحدة الصف ودعم العمل العربى المشترك.

وفى ظل هذا التقييم اتفق أصحاب الجلالة والفخامة الملوك والرؤساء وممثلوهم على الوسائل الفعالة، التى تكفل تحقيق إزالة العدوان، ومن بينها دعم الدول التى تأثرت مواردها الاقتصادية مباشرة نتيجة العدوان، وذلك لتمكين هذه الدول من الصمود فى وجه الضغوط الاقتصادية.

وعبر أصحاب الجلالة والفخامة الملوك والرؤساء وممثلوهم عن ايمانهم الراسخ وعزمهم الأكيد على ضرورة مواصلة العمل العربى الموحد، من أجل صيانة الحق المقدس لشعب فلسطين في وطنه، ويناشد القادة العرب المجتمعون شعوب وحكومات العالم أن يعملوا لتأييد هذا الحق العادل، لاتخاذ مواقف إيجابية إزاء دول الاستعمار

الصهيونى، التى تحول بين شعب فلسطين وبين ممارسته لهذا الحق.

واستعرض الملوك والرؤساء العرب وممثلوهم العلاقات بين دولهم فى جميع مجالاته، واتفقوا على اتخاذ الخطوات التى من شأنها دعم وتعزيز العلاقات بينها، وتثبيت ميثاق التضامن العربى، بغية تحقيق آمال الشعب العربى فى التقدم والرخاء.

وأعرب أصحاب الجلالة والفخامة الملوك والرؤساء وممثلوهم عن تقديرهم البالغ لمبادرة حكومة جمهورية السودان الشقيق بالدعوة إلى عقد هذا الاجتماع التاريخى.

....

وأصدر المؤتمر القرارات والتوصيات الآتية :

أولاً : أكد المؤتمر وحدة الصف العربى، ووحدة العمل الجماعى وتصفيته من جميع الشوائب. كما أكد الملوك والرؤساء والممثلون التزام بلادهم بميثاق التضامن العربى، الذى أصدره مؤتمر القمة العربى الثالث، الذى عقد فى الدار البيضاء وتطبيقه.

ثانياً : قرر المؤتمر ضرورة تضافر جميع الجهود لإزالة آثار العدوان، على أساس أن الأراضى المحتلة أراض عربية، يقع عبء استردادها على الدول العربية جمعاء.

ثالثاً : اتفق الملوك والرؤساء على توحيد جهودهم فى العمل السياسى على الصعيد الدولى والدبلوماسى، لإزالة آثار العدوان وتأمين انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى العربية التى احتلتها بعد ٥ يونيه، وذلك فى نطاق المبادئ الأساسية التى تلتزم بها الدول العربية، وهى عدم الصلح مع إسرائيل أو الاعتراف بها، وعدم التفاوض معها، والتمسك بحق الشعب الفلسطينى فى وطنه.

رابعاً : ....

خامساً : أقر المجتمعون المشروع الذى تقدمت به الكويت لإنشاء صندوق الانماء الاقتصادى والاجتماعى العربى، طبقاً لتوجيه مؤتمر وزراء المال والاقتصاد والنفط، الذى انعقد فى بغداد.

سادساً : قرر المجتمعون ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة لدعم الإمداد العسكرى، لمواجهة كافة احتمالات الموقف.

سابعاً : قرر المؤتمر سرعة تصفية القواعد الأجنبية فى الدول العربية، وأصدر المؤتمر

قراراً منفصلاً هذا نصه : -

«قررت كل من المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، والمملكة الليبية، أن تلتزم كل منهـا بدفع المبالغ الآتى بيانها سنوياً، مقدماً عن كل ثلاثة أشهر ابتداء من منتصف أكتوبر إلى حين إزالة آثار العدوان.

المملكة العربية السعودية - ٥٠ مليون جنيه إسترلينى.

المملكة الليبية - ٣٠ مليون جنيه إسترلينى.

دولة الكويت - ٥٥٠ مليون جنيه إسترلينى.

وبهذا تضمن الأمة العربية أنها تستطيع أن تسير فى هذه المعركة، لحين الانتهاء من إزالة آثار العدوان»[1].

وكانت هذه القرارات تليق بأمة قد هزمت، وتجعل المرء يعتقد بأن هؤلاء القوم سيصبحون فى رباط حتى تتم إزالة آثار العدوان على أقل تقدير، وتعطى هذه القرارات لدول المواجهة من الأمل ما يجعلها تطمئن إلى المستقبل، وتجمع شملها وتعيد بناء قوتها لتسترد أراضيها، بل وتحرر فلسطين!!

فالعرب قد اتفقوا على توحيد جهودهم السياسية، ووحدة العمل الجماعى، والتزامهم بميثاق التضامن العربى، وأقروا إنشاء صندوق الإنماء الاقتصادى والاجتماعى العربى، واتفقوا وقرروا سرعة تصفية القواعد الأجنبية فى الدول العربية.

واتفق العرب أيضاً على إزالة آثار العدوان، وعدم الصلح أو الاعتراف بإسرائيل، وتعهدت السعودية والكويت وليبيا بدعم دول المواجهة مادياً، واتفقت الدول العربية أيضاً على اتخاذ الخطوات اللازمة لدعم الامداد العسكرى، لمواجهة كافة احتمالات الموقف، ولايوجد شئ أكثر من تلك الوحدة السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والدعم المادى.

وانفض الحاضرون وقد أثلجت صدورهم من الجهد الذى بذلوه، والتوفيق الذى أحاط بهم من كل جانب، ولم ينسوا ترحيب شعب السودان بهم، لذلك ذكروا فى متن بيان المؤتمر وقراراته ما يلى :

« وأعرب أصحاب الجلالة والفخامة الملوك والرؤساء وممثلوهم عن تقديرهم البالغ، لمبادرة حكومة جمهورية السودان الشقيق بالدعوة إلى عقد هذا الاجتماع التاريخى».

---

(١) راجع السياسة الدولية العدد التاسع السنة الثالثة - ١٩٦٧ ص ٨٣٠ وما بعدها.

« كما عبروا عن مشاعرهم الفياضة تجاه الاستقبال الحماسى، الذى استقبلهم به شعب السودان الكريم».

وتخيل أبناء الأمة العربية أن ملوكهم ورؤساءهم أصبحوا على قلب رجل واحد، فهم أبناء أمة واحدة وأصحاب ديانة واحدة، وإسرائيل أهانتهم جميعاً، وكان لهذا الاعتقاد مايبرره فى ظروف الحال فى الوطن العربى، فاذاعات العرب ووسائل اعلامهم تصب جام غضبها على اليهود، والصهيونية والاستعمار، والدول التى تتعامل معهم، وتبادلهم التمثيل الدبلوماسى، أو تتعاون معهم.

وعلى سبيل المثال ففى السادس عشر من أغسطس ١٩٦٩، قررت رومانيا رفع التمثيل الدبلوماسى مع إسرائيل إلى درجة سفارة، وكانت رومانيا ترتبط بعلاقات طيبة مع الدول العربية، ورداً على هذه الخطيئة - وبعدها بيومين فقط - استدعت الحكومة العراقية القائم بأعمال سفارتها فى رومانيا، وطلبت من السفير الرومانى فى بغداد عدم العودة إلى العراق، وفى يوم ٢١ أغسطس قرر السودان قطع علاقاته الدبلوماسية مع رومانيا، بسبب قرارها بتبادل السفراء مع إسرائيل، وفى الثالث والعشرين من أغسطس قررت مصر سحب السفير المصرى من رومانيا، بسبب موقفها تجاه الدول العربية، بإعلانها رفع التمثيل الدبلوماسى مع إسرائيل إلى درجة سفارة، وفى الرابع والعشرين من أغسطس قطعت سوريا علاقاتها الدبلوماسية مع رومانيا، احتجاجاً على قرارها برفع التمثيل الدبلوماسى مع إسرائيل.

يؤكد ذلك أن العرب على قلب رجل واحد، قبل القمة العربية بعدة أيام، وزاد ذلك التأكيد فى نفوس الشعوب العربية قرارات القمة العربية سالفة البيان.

وتأكد للرائى أن مؤتمرات القمة العربية هى ملاذ أمن للعرب، يعيد الثقة بينهم، ويؤكد وحدتهم أمام شعوب العالم، يلجأون اليه كلما تعرضوا لكبوة كمن كبوات الزمن، وتؤدى قراراته إلى شفاء صدورهم وتوحيد كلمتهم!! هكذا أكدت القرارات ودعمتها وسائل الإعلام، وتصريحات المسئولين العرب!!

كان هذا على مستوى الملوك والرؤساء العرب ووسائل الاعلام، أما الشعوب العربية فعلى ما يبدو أنه كان هناك شئ ما بين هذه الشعوب وبين الحكام، فلم يمض عام على تاريخ انعقاد مؤتمر القمة العربى فى سبتمبر ٦٧، وتعرض الرئيس العراقى

«عبد الرحمن عارف» الذى حضر مؤتمر القمة لانقلاب عسكرى أطاح به وبحكومته، ففى ١٧ يوليو ١٩٦٨ وقع انقلاب عسكرى فى العراق، أطاح بحكومة الرئيس عبد الرحمن عارف، وقرر مجلس قيادة الثورة الجديد تعيين «أحمد حسن البكر» رئيساً للجمهورية.

وفى الثامن عشر من يوليو ١٩٦٨ تم تشكيل الوزارة العراقية الجديدة، برئاسة «عبد الرازق النايف» وفى الثلاثين من يوليو ٦٨ قام جناح حزب البعث القديم الذى يرأسه «أحمد حسن البكر» رئيس الجمهورية بانقلاب جديد، أبعد فيه «عبد الرازق النايف» رئيس الوزراء، وإقالة وزارته وعزله «ابراهيم الداود» وزير الدفاع من مجلس قيادة الثورة، وتولى رئيس الجمهورية قيادة القوات المسلحة وفى السابع والعشرين من أغسطس ١٩٦٨ تم إلغاء الاتحاد الاشتراكى العربى فى العراق، وهكذا أطيح بالرئيس العراقى «عبد الرحمن عارف»، لتتأكد حقيقة أخرى وهى وجود مشاكل داخلية فى الدول العربية، التى يمكنها العطاء من أجل تحرير فلسطين، أدت هذه المشاكل إلى عدم تأثير هذه الدول على ساحة الصراع العربى الإسرائيلى، وانشغالها فى صراعات داخلية حول المحافظة على الحكم، والعمل على استيعاب الأمن والنظام داخل هذه الدول، الأمر الذى جعلها غير آمنة على إرسال قواتها خارج أراضيها، خشية الإطاحة بحكوماته، مما يتأكد معه عدم جدوى قرارات القمة.

واستمرارا فى دعم الموقف العربى، واعتقاداً من دول المواجهة أن فى تكثيف انعقاد مؤتمرات القمة العربية ما يعجل بإزالة آثار العدوان، قد طلب الملك «حسين»، ملك الأردن عقد مؤتمر قمة عربى فى أقرب وقت، لتقرير الموقف العربى سياسياً وعسكرياً.

وقال إن مقياس النجاح السياسى هو استعادة الأرض المحتلة، والحقوق العربية كاملة دون إبطاء، وإذا فشل الحل السياسى لإزالة آثار العدوان فان الأردن سيخوض المعركة من أجل حياة شريفة عزيزة، وهذه المعركة ستدور فى كل قرية وكل مدينة فى الأردن، حتى يتم إنقاذ الأرض من الاحتلال.

وقد أعلنت ثمانى دول عربية حتى يوم ٢٣ مارس ١٩٦٨ موافقتها على اجتماع عاجل لمؤتمر القمة، تلبية للدعوة التى تضمنتها رسالة الملك «حسين» إلى جميع الملوك والرؤساء العرب، وقد وافقت كل من مصر، والعراق، ولبنان، والكويت،

والسودان، واليمن، واليمن الجنوبية وذلك بالإضافة إلى الأردن.

وجرت اتصـالات هامة بين الرياض وعـدد من العواصم العربية، وذلك فى إطار الاتصالات الدائرة لعقد مؤتمر القمة.

وكان من المتوقع أن ينعقـد المؤتمر فى الرباط فى شهر أبريل ١٩٦٨، ولكن الدوائر الرسمية فى المغرب استبعـدت هذا الاحتمال، وقالت أن الملك الحسن، ملك المغرب، سيكون متغيباً عن المغرب حتى الأسبوع الأخير من شـهر ابريل، فى زيارات رسمية لتركيا وإيران والسعودية[1]، ولم ينعـقد المؤتمر، وبدأ الفـتور يدب فى عـروق الدول البعيدة عن فلسطين، وبدأت تشعر دول المواجهة بعبء المسئولية، وحاولت دول أخرى عقد هذا المؤتمر قبل سبتمبر ١٩٦٨، إلا أنها قد فشلت.

وسارعت دول المواجهة بعـقد قمة بين قادتها، وعقـد فى القاهرة فى الفترة من ١ حتى ٣ سـبتمبر ١٩٦٩ اجـتماع رؤساء وملوك خط المـواجهة، حضره الدكـتور «نور الدين الأتاسى» رئيس سوريا. وبـدأت أمريكا تبذل مسـاعيهـا المؤيدة لإسرائيل، لحل أزمة الشرق الأوسط، وقد رفضت معظم الدول العربية المقترحات الأمريكية، مستندين إلى قـرارات مؤتمر القـمة العـربى، والتزامـهم بعدم لصلح أو الاعـتراف بإسـرائيل، وتمسكهم بإزالة آثار العدوان.

وفى الرابع من أبريل ١٩٦٩ أعلن الرئـيس السودانى «إسـماعـيل الأزهرى» الذى دعى لمؤتمر القمـة العربى فى السودان بعد هزيمة ١٩٦٧، و«مـحمد أحمد مـحجوب» رئيس الوزراء، معارضة الـسودان المطلقة لورقة العمل الأمريكيـة، الخاصة بحل أزمة الشرق الأوسط.

وبعد أن فقدت العراق رئيسها «عبـد الرحمن عارف» الذى شارك في القمة العربية عام ٦٧ إثر انقلاب عسكرى، تعرض الرئيس السودانى «اسماعيل الأزهرى» لانقلاب أيضاً فى ٢٥ مايو ١٩٦٩، وتولى الجيش السلطة فى السـودان، وتم تشكيل مجلس الثورة برئاسة اللواء «جعفر النميـرى» الذى عين قائداً للقوات المسلحة، كما تم تأليف حكومة جديدة برياسة «بابكر عوض الـله» الذى تولى وزارة الخارجيـة أيضاً، وأعلن إلغاء جـميع التنظيمـات الحزبية والسـياسية لـلحكم السابق، كمـا أعلن حل مجلس

---

(١) راجع السياسة الدولية العدد ١٣ السنة الرابعة – ١٩٦٨ ص ٧٤١.

السيادة، وحل الجمعية التأسيسية.

وبالرغم من هذه الحوادث الأليمة التى تؤكد عدم استقرار الأوضاع الداخلية فى الدول العربية، وانعكاساتها الخطيوة على الصراع مع إسرائيل، وازاء الفتور الذى دب فى عروق الدول العربية البعيدة عن المواجهة سارعت دول المواجهة بعقد قمة بين قادتها فى الفترة من ١ حتى ٣ سبتمبر ١٩٦٩ فى القاهرة، حضره الدكتور «نور الدين الأتاسى» رئيس سوريا، والملك «حسين» ملك الأردن، والفريق «أ/ صالح مهدى عماش» نائب رئيس الوزراء العراقى، ممثلاً للرئيس «أحمد حسن البكر»، كما حضر الاجتماع اللواء «جعفر النميرى» رئيس مجلس الثورة السودانى، وفى ختام المؤتمر صدر بيان مشترك أكد فيه أن الملوك والرؤساء قد اتخذوا القرارات اللازمة، بالنسبة لكافة القضايا المطروحة، وكان ذلك تعبيراً صادقاً عن وحدة الموقف، ومنطلقاً لتحرير الأرض المحتلة وتطهيرها من آثار العدوان.

وفى غضون شهر من مؤتمر قمة الدول المواجهة، وفى السادس من أكتوبر ١٩٦٩ أحبطت الحكومة الأردنية محاولة لقلب نظام الحكم فى الأردن، دبرها حزب التحرير الإسلامى.

ولم تكن ليبيا بعيدة عن الأحداث فى الوطن العربى، ولم يكن لدى أبنائها قناعة بقادتهم، وفى ١٣ أغسطس ١٩٦٩ غادر الملك «السنوسى» البلاد، فى رحلة إلى تركيا واليونان، وفى الأول من سبتمبر ١٩٦٩ استولى الجيش الليبى على السلطة، وأعلن قيام النظام الجمهورى، وفى الثامن من سبتمبر قرر مجلس الثورة إسناد رئاسة الوزراء الجديدة إلى الدكتور «محمود سليمان المغربى» على أن يتولى وزارات المالية والزراعة والإصلاح الزراعى، وتولى «صالح ويصيرى» وزارة الخارجية، والمقدم «آدم الحواز» وزارة الدفاع، وتعيين «معمر القذافى» قائداً عاماً للقوات المسلحة الليبية.

ولم تكن مؤتمرات القمة العربية وحدها هى الملاذ الآمن للقادة العرب، وخاصة دول المواجهة، لتحقيق غايتهم فى الصمود أمام إسرائيل، ومن والاها، واسترداد أراضيهم التى احتلت فى ٦٧، وإنما كان أمامهم العمق الإستراتيجى للأمة العربية، وهو العالم الاسلامى.

ففى الثانى والعشرين من سبتمبر ١٩٦٩ بدأ فى الرباط مؤتمر القمة الإسلامى،

الذى ضم ٢٦ دولة، واشترك فيه ملوك ورؤساء ١٠ منها، وأقر المؤتمر جدول أعماله الذى تضمن ٧ نقاط، منها انسحاب إسرائيل من جميع الأراضى المحتلة، وإعادة حقوق شعب فلسطين، والتعاون بين الدول الاسلامية، وقد أنهى المؤتمر أعماله فى ٢٥ سبتمبر، ووجه المؤتمر نداءً حاراً إلى الدول المسئولة عن حماية السلام فى العالم، لكى تضاعف جهودها للوصول إلى سحب القوات الإسرائيلية من الأراضى العربية المحتلة، وأشار البيان إلى عدم قبول المؤتمر لأى حل لا يعيد مدينة القدس إلى الوضع الذى كانت عليه قبل يونيو ١٩٦٧»[١].

ويتضح للمتأمل أنه فى غضون عامين عقد العرب مؤتمر قمة عربياً، ومؤتمر قمة إسلامياً ومؤتمر قمة لدول المواجهة، وجاءت قرارات المؤتمرات الثلاثة متوافقة، غايتها تحرير التراب الوطنى، وإزالة آثار العدوان، والاستعداد لتحرير القدس الشريف.

وأعتقد أنه قد تأكد الآن، ونحن على مشارف نهاية عام ١٩٩٣، بأن هذه القرارات كلها عديمة الجدوى، فلازالت القدس تئن من قيود الاحتلال، ولازالت الجولان محتلة، ولازال قطاع غزة والضفة الغربية وباقى فلسطين تحت الاحتلال الصهيونى، ولم تفلح مؤتمرات القمة فى توحيد كلمة العرب والمسلمين، وتحرير الأراضى المحتلة.

ولم يستمر الوفاق العربى بعد الهزيمة كثيراً، فمصر التى كانت تتزعم العالم العربى، وتدعو إلى الإطاحة بالنظم الرجعية، وتدعم النظم الثورية فى الدول العربية، وتعاونه - ضاعت منها سيناء، وأصبحت تحت الاحتلال.

والأردن التى ناضلت من أجل ضم الضفة الغربية إلى أراضيها، ودخلت فى خلافات مع الدول العربية بهذا الخصوص - فقدت الضفة الغربية، وأبناء فلسطين الذين لم ينعموا بتنظيم أنفسهم على ترابهم الوطنى - فقدوا الضفة الغربية، بما فيها القدس وقطاع غزة، وسوريا فقدت الجولان. وظهرت فى الوطن العربى دول بعيدة عن الصراع، ولم تشارك فيه الا بالتصريحات والشعارات، ودول أخرى أصبحت طرفاً فى الصراع، وفقدت أجزاء من زراضيها، بالإضافة إلى شهدائها ونفقات جيوشها، الأمر الذى سبب أضراراً جسيمة لاقتصادها القومى، وأدى هذا الوضع إلى ظهور أبعاد جديدة لقضية فلسطين.

---

(١) راجع السياسة الدولية العدد ١٩ السنة السادسة يناير ١٩٧٠ ص ٢٠٤.

فمصر التى كانت تنادى من أجل تحرير فلسطين، من الاحتلال الواقع من جراء قرارر التقسيم فقدت سيناء، وأصبحت أجزاء من ترابها الوطنى تحت الاحتلال.

وسوريا التى كانت تعمل جاهدة مع مصر، من أجل تحقيق هذا الهدف فقدت الجولان. وأبناء فلسطين الذين جاهدوا من أجل استرداد أراضيهم فقدوا ما تبقى منها. والدول العربية الأخرى التى كانت تدعو لتحرير فلسطين، فترت عزيمتها عندما شاهدت ما حدث لدول المواجهة، وقصرت دورها على المدد الإعلامى عبر وسائل الإعلام، واكتفى بعضها بمدد من المال لدول المواجهة استمر لفترة ثم قطع أو خفض حسب الهوى والظروف.

وأصبحت قضية فلسطين فى المرتبة الثانية للدول التى كانت تنادى باستردادها، وأصبحت قضية الاحتلال الجديد لبعض الأراضى العربية هى القضية الأولى بالنسبة لهذه الدول.

ولم تكن الدول العربية، وأمريكا التى تساند إسرائيل بالمدد العسكرى والسياسى، بعيدة عن ظروف الحال فى الوطن العربى، خاصة وأن هذه الدول هى التى أوجدت الأزمة من أساسها، ولم يخفَ على أحد أن الأمم المتحدة هى الجناح السياسى الاستعمارى لهذه الدول، ومن الطبيعى أن يكون لهذه المنظمة الدولية دور فى مثل هذه الظروف، يتفق والصالح العام لهذه الدول، والذى يتفق بدوره مع الصالح العام لإسرائيل.

«ففى يوم الخامس من يونيو ١٩٦٧ قدم «أوثانت»، سكرتير عام المنظمة الدولية، تقريراً إلى مجلس الأمن، قال فيه إن العمليات العسكرية بدأتها إسرائيل، وأصرت الدول العربية والأفريقية والآسيوية والشيوعية على ضرورة إدانة إسرائيل، وأصرت الدول العربية والأفريقية والآسيوية والشيوعية على ضرورة إدانة إسرائيل، ومطالبتها بسحب قواتها إلى خطوط الهدنة، ولكن الولايات المتحدة، وبريطانيا، وأنصارهما أصروا على إصدار مجرد قرار بوقف إطلاق النار، وبعد مناقشات طويلة لم يتوصل إلى قرار، وفى اليوم التالى وتحت ضغط الأحداث العسكرية أصدر مجلس الأمن بالاجماع قراراً بوقف اطلاق النار.

ولم تذعن إسرائيل لهذا القرار، ثم أصدر مجلس الأمن أمراً آخر بوقف العمليات العسكرية مساء ٧ يونيو ١٩٦٧، ولم تمتثل إسرائيل لأوامر مجلس الأمن، إلا بعد أن حققت أغراضها العسكرية، وبدأت أمريكا مناوراتها السياسية لدعم مكاسب إسرائيل

العدوانيـة، وعند اجتماع مـجلس الأمن يوم ٨ يونيو قدم المندوب الأمريكـي مشروع قرار يدعو الأطراف المتـحاربة إلى الاستجابة لنداءات مجلس الأمن، ويقـترح أن يتبع وقف اطلاق النار مـحـادثات عن طريق الأمم المتـحدة، تتطابق أهـدافهـا مع أهداف إسرائيل، ولم يـنص المشروع الأمريكى علـى انسحاب القـوات المعتـدية إلى ما وراء خطوط الهدنة، وأكثـر من ذلك فهو يطلب من الدول العربية الدخـول فى مفاوضات مع إسرائيل، لتصفية القضية الفلسطينية تحت ضغط الاحتلال»[1].

وظل موقف الأمم المتحدة من العدوان الإسرائيلى على الدول العربية فاترا، يتحرك بمنتهى البطء والدهاء لمصلحة إسرائيل، وظلت المداولات والمناقشات فى مجلس الأمن الدولى، وقدمت عـدة مشروعات لحل الأزمـة، وفى جلسة ١٦ نوفمبـر ١٩٦٧ قدم مندوب بريطانيا مـشروع قرار جديد لحل أزمة الشـرق الأوسط، نص على الآتى بعد ديباجته : -

١ - يؤكـد أن تنفيـذ مبادئ الميـثاق تتطـلب إقامة سـلام دائم وعادل فى الـشرق الأوسط، على أساس المبادئ الآتية : -

(أ) انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى التى جرى احتلالها.

(ب) انهاء حالة الحرب، واحـترام السيادة والحدود الإقليمية والاستـقلال السياسى لكل دول المنطقة، وحـقها فى أن تعـيش آمنة فى نطاق حدود غير مـهددة باستخدام القوة.

٢ - ويؤكد مجلس الأمن أيضاً :

(أ) ضمان حرية الملاحة فى الممرات الدولية فى المنطقة.

(ب) تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

(جـ) ضمـان الحدود والاستـقلال السـياسى لكل دولة، عن طريق إجـراءات منها انشاء مناطق منزوعة السلاح.

٣ - يطلب من الأمين العام أن يعين ممـثلاً خاصاً له، يوفـد إلى الشرق الأوسط، لاجـراء اتصالات تهـدف إلى تحـقيق حل فى نطاق المـواد والمبادئ التى حـددها القرار.

٤ - يكلف الأمين العـام بأن يبلغ مجلس الأمن فى أقـرب وقت عن مدى تـقدم جهود هذا المبعوث الخاص.

---

(١) راجع السياسة الدولية العدد ١٠-السنة الثالثة أكتوبر ١٩٦٧.

وفى جلسة ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ وافق مجلس الأمن بالإجماع على المشروع البريطانى، وهكذا كان لبريطانيا التى قسمت فلسطين، والتى قدمت مشروع تقسيم فلسطين إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتى أوجدت الدولة اليهودية على تراب فلسطين، الفضل الأول فى اصدار القرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ الصادر من مجلس الأمن الدولى، والذى حاز رضا وقبول إسرائيل والولايات المتحدة، خاصة وأن هذه الدولة لها باع طويل فى الاستعمار، ولها الفضل الأكبر فى وجود إسرائيل، وبالرغم من خطورة هذا القرار على العالم العربى إلا أن بعض الدول العربية، نظراً للظروف لصعبة التى كانت تمر بها فى ذلك الوقت، قد وافقت على هذا القرار، والواضح من ىذا القرار :

١ - ان مجلس الأمن الدولى لم يعتبر العدوان الإسرائيلى على الدول العربية فى ١٩٦٧ من أعمال العدوان، التى تعرض السلم والأمن الدولى للخطر، وبالتالى لم يطبق مواد الفصل السابع من الميثاق، التى توجب تنفيذ القرار ولو بالقوة الجبرية.

٢ - ان القرار يضمن اعتراف الدول العربية التى توافق عليه بدولة إسرائيل، وأن الأراضى التى احتلت قبل ١٩٦٧ ضمن حدودها السياسية.

٣ - أن القرار لم يتحدث من قريب أو بعيد عن فلسطين، بالرغم من اقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى قرار التقسيم بانشاء دولة عربية على جزء من فلسطين.

وبالفعل وافقت بعض الدول العربية على هذا القرار فى ظروف الهزيمة، وكانت ه الموافقة بداية عهد جديد فى الصراع العربى الإسرائيلى، أعطى لقضية فلسطين ى آخر وأبعاداً أخرى.

وكان هذا الأمر دليلاً قاطعاً على موافقة بعض الدول العربية على الاعتراف بدولة ِاثيل، التى أقيمت على التراب الفلسطينى، بالرغم من إطلاق شعارات وبيانات سريحات من جانب هذه الدول، تتناقض مع الواقع الجديد الذى انتهجته، ولكن استطاعت الأيام وحدها أن تكشف صدق هذه الرؤية.

فالموافقة على القرار ٢٤٢ تعنى «احترام السيادة والحدود الاقليمية، والاستقلال السياسى لكل دول المنطقة، وحقها فى أن تعيش آمنة فى نطاق حدود غير مهددة باستخدام القوة» وهذا الأمر يتناقض تماماً مع قرارات القمة العربية، وما تعلنه الدول

العربيـة فى وسائل اعـلامهـا الرسمى فى هذا الوقت من التـاريخ، فى حين أن هذه الدول كانت توافق على القرار ٢٤٢.

وهكذا استطاعت بريطانيا بموجب مشـروع قرارها الذى وافق عليه مجلس الأمن، وبمنتهـى البساطة أن تضـمن اعتـراف الدول العربية بـإسرائيل، حتى تكمـل ما بدأته وبمنتهى البراعـة، فكل دولة عربية تطلب تطبيق قـرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ توافق على سلامة دولة إسرائيل وتضمن حدودها.

ويمكن القول أن هزيمة ١٩٦٧ كـانت سببـاً واضحاً وراء تخلى الدول العـربية عن قراراتهـا السابقـة لحرب ١٩٦٧، واعتـرافها ضـمناً وعلى استـحياء بـدولة إسرائيل، وتخليها ضمناً عن قرارات مؤتمرات القمة العربية السابقة لهزيمة ١٩٦٧، حول فلسطين والالتزام بتحرير ترابها واعتبار الوطن العربى كله دولة لأبناء فلسطين.

وكانت هذه الحقائق وراء فشل مؤتمر القـمة العربى فى ديسمبر ١٩٦٩، بالرغم من النجاح الشكلى لمؤتمر القمـة العربى فى سبتمبـر ٩٦٧ بعد الهزيمة مباشـرة، والاعتقاد الزائف بوحدة الصف العربى تتجه لهذا المؤتمر.

ففى الـرباط وفى الفتـرة من ٢٠ إلى ٢٣ ديسمـبر عقـد الملوك والرؤسـاء العرب مـؤتمرهم الخامس، وكـان هدف المؤتمر بحث الموقف المـتدهور فى الشـرق الأوسط، والعـمل على تدعيم الصـمود الـعربى أمـام الاعتـداء الإسرائيلى والمسـتمـر، وإزالة الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية.

وقد عقد الملوك والرؤساء أولى الجلسات مـساء يوم ٢٠ ديسمبر لوضع خطة عمل تمكن المؤتمر من تحقيق أهدافه.

وفى صبـاح يوم ٢١ ديسمبـر عقد الملوك والرؤسـاء الجلسة الافتـتاحيـة للمؤتمر، وكانت جلسة علنية، ثم اسـتهلّ المؤتمر أعماله بجلسات مغلقـة وسرية فى مساء نفس اليوم، وبحـضور الملوك والرؤساء فـقط، وقد تحدث الرئيس «جـمال عبـد الناصر»، رئيس الجمهـورية العربية المتحـدة (جمهورية مـصر العربية) فوضـع أمام المؤتمر صورة كاملة للموقف، والدور الذى تقـوم به الجمهورية العربية فى المواجهـة مع العدو، كما شرح نتائج الاتصالات المختلفة التى جرت مع مختلف الدول، وموقف بلاده من تلك الاتصالات ومن نتائجها، وقام باستعراض التطورات التى حدثت منذ مؤتمر الخرطوم، وبعد ذلك دعـا الوزراء إلى الاشتـراك فى الاجتـماع، حيث جـرت مناقشـات حول الموقف العسكرى على الجبهتين الشرقية والغربية.

واستمرت الاجتماعـات أيضاً طوال يوم ٢٢، حيث أتم الملوك والرؤساء مناقشاتهم حول الموقف العسكرى، وتعبئة الامكانيات العربية من أجل المعركة.

هذا وقد تولى وزراء الخارجية فى اجـتماع جانبى وضع مسودة مشروع قـرار لتعبئة الإمكانيـات العربيـة، بينما واصـل الملوك والرؤساء مناقـشة مـوضوعى دعم الثـورة الفلسطينية ودعم الصـمود العربى فى الأراضى المحتلة، واستـمع الملوك والرؤساء فى هذه المناقشة إلى تقرير قـدمه السيد «ياسر عرفات» رئيس منظمـة التحرير الفلسطينية، وقد أنهى المؤتمر أعماله يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٦٩ دون اعلان أى قرارات»[١].

وهكذا فشل مؤتمر القمة العربى الخامس ليؤكد أن حقيقة العلاقة بين الدول العربية وحقيـقة الموقف فى الوطن العربى «خلافات مـستمرة، صراعـات مستمرة» وليـتأكد للعرب أنفسهم أن قرارات مؤتمر القمة العربى فى سبتمبر ٦٧، والتى كانت تدعو إلى وحدة الصف العربى وتصفية الخلافات، لم يكتب لها البقاء طويلاً.

ففى الوقت الذى وافقـت فيه بعض الدول العربية على قـرار مجلس الأمن الدولى رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧، مثل مـصر والأردن - رفضت سـوريا ومنظمة التـحرير هذا القرار.

ففى الأول من يناير ١٩٦٩ أعلنت اللجنة المركزية لمنظمة التحرير أن المنظمة ترفض رفضاً باتاً قرار مـجلس الأمن الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧، ومهـمة المبعوث الدولى «جونار يارنج» لأن القرار يتجاهل حقوق شعب فلسطين، وأضافت اللجنة فى إعلانها أن هدف المنظمـة النهائى هو الكفاح فـى سبيل اسـتعادة الدولـة الفلسطينية المستقلة الديمقراطية، التى يتمتع جميع مواطنيها مهما كانت دياناتهم بحقوق متساوية.

ان المتأمل فى أحوال الوطن العـربى بعد هزيمة ١٩٦٧ يقطع بحقيقـة التمزق، التى أصابت الدول العـربية من جـراء هذه الهزيمة، التى اسـتطاعت أن تطرح على السطح حقيقة الحكومات العربـية، والصراعات الطاحنة التى تدور رحاها فى أروقة الحكم فى الدول العربية، والخلافات المستمرة بين الدول العربية، وأن القرارات العربية على أعلى المستويات فى هـذه الفترة من التاريخ، كانت فـقط مجرد قرارات خـالية من الجذور، وغير قابلة من الناحـية العملية للتطبيق، ففى حين تدعـو الدول العربية لوحدة الصف والهدف - كانت كل دولة وراءها هدف خاص بها، وأبعد ماتكون من وحدة الصف.

وفى الوقت الذى كانت فيه الدعوة لإزالة آثار العدوان، كانت معظم الدول العربية

---

(١) راجع السياسة الدولية العدد ٢٠ السنة السادسة أبريل ٧٠ ص ٤٩٧.

بعيدة كل البعد عن العمل على إزالة آثار العدوان، إلا دول المواجهة فقط وأبناء فلسطين، وكأن القضية تعنيهم دون سواهم.

وانشغلت معظم الدول العربية فى مسائلها الداخلية، تاركة دول المواجهة تجابه إسرائيل وكل من وراءها، وانشغلت دول أخرى فى الصراع على السلطة، وكيفية الحفاظ عليها بطريقة أو بأخرى، وإن جولة فى أحوال بعض الدول العربية فى هذه الفترة من التاريخ تؤكد حقائق ربما تعمد البعض تجاهلها.

وعلى سبيل المثال فى العراق تم احباط محاولة لقلب نظام الحكم فى العراق فى ٢١ يناير ١٩٧٠، أعقبتها محاكمة وتم إصدار الأحكام بالإعدام والسجن، وفي الخامس عشر من سبتمبر ١٩٧٠ أعلن إعفاء الفريق طيار «مروان عبد القادر التكريتى» من كل مناصبه العسكرية والمدنية، وإحالته للتقاعد، وتعيينه سفيراً فى وزارة الخارجية، وقد أذيع القرار قبل ساعات من إنهاء زيارة الفريق «مروان» لأسبانيا، التى بدأت يوم ١٠ أكتوبر، وقد أعلن التجاء التكريتى سياسياً للجزائر.

وفى الخامس من يوليو ١٩٧١ أعلنت الحكومة العراقية عن اكتشاف مؤامرة لقلب نظام الحكم فى العراق، وطلبت من الملحق الجوى البريطانى «هيو هريسون» والسكرتير الأول بالسفارة «جورج رولستون» مغادرة العراق خلال ٢٤ ساعة، لصلتهما بالمؤامرة.

وفى التاسع والعشرين من سبتمبر ١٩٧١ :

أعفى مجلس قيادة الثورة العراقى كلاً من السيد «صلح عماش» نائب رئيس الجمهورية والسيد «السخيلى» وزير الخارجية من منصبيهما.

وفى ٢٦ فبراير ١٩٧٢ ألقت السلطات المصرية القبض على ثلاثة من العراقيين المسلحين حاولوا اغتيال ثلاثة من اللاجئين السياسيين العراقيين فى القاهرة، هم «عارف عبد الرازق» رئيس وزراء العراق الأسبق، و«صبحى عبد الحميد» وزير الداخلية السابق والعقيد «عرفان عبد القادر» الضابط العراقى السابق.

وفى ١ يوليو ٧٣ : أذاع راديو بغداد نبأ اغتيال الفريق أول «حماد شهاب» وزير الدفاع العراقى وعضو مجلس الثورة، وأعلن الراديو أن «ناظم كيندار» مدير الأمن العام هو الذى قتل الفريق شهاب، فى محاولة لقلب نظام الحكم فى البلاد.

وفى ٧ يوليو ١٩٧٣ : أذاع راديو بغداد أنه تم إعدام ٢٣ من المدنيين والعسكريين رمياً بالرصاص، وهم المجموعة الأولى من المتهمين فى محاولة الانقلاب الفاشلة، ضمن صراع السلطة بين أجنحة حزب البعث الحاكم هناك، وتضم هذه المجموعة ٧ من كبار المسئولين فى إدارة الأمن العام، بينهم اللواء «ناظم كيندار» الذى قاد المحاولة.

وفى ٨ يوليو ١٩٧٣ : تم إعدام ١٣ عراقياً آخرين، بينهم «محمد فاضل» عضو القيادة القطرية لحزب البعث العراقى ورئيس الادارة العسكرية بالحزب.

وهكذا كان حال السلطة فى العراق، وهى دولة من الدول العربية الهامة فى الصراع العربى الإسرائيلى، انشغل حكامها تماماً فى الفترة من ٦٧ وحتى ٧٣ بصراع داخلى على السلطة، لم يمكنها بالقطع من الاشتراك بطرق مباشرة فى الصراع العربى الإسرائيلى، والأمر من ذلك أن الأردن تحفظت على دخول قوات عربية لأراضيها، لدواعى معينة تتعلق بنظام الحكم فيها وكان اشتراك العراق فى النزاع العربى الإسرائيلى فقط من الناحية الشكلية.

ففى الثامن عشر من يوليو ١٩٧١ : أعلنت حكومة العراق قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الأردن، واغلاق الحدود بين البلدين، بسبب موقف الحكومة الأردنية من المقاومة الفلسطينية. وعندما أعلن الملك حسين مشروعه للصلح مع إسرائيل فى ١٥ مارس ١٩٧٢ - أصدرت الحكومة العراقية بياناً رسمياً، تقترح فيه إقامة اتحاد عاجل مع سوريا ،ومصر، لمواجهة مشروع الملك حسين.

ونذكر أيضاً أنه قد حدثت محاولة انقلاب فاشلة فى السودان، فى ٢٣ يوليو ١٩٧١ ، وسارعت العراق بالاعتراف بالنظام الذى أسفرت عنه حركة الانقلاب الفاشل، وكانت هى الحكومة الوحيدة التى اعترفت بهذا النظام، الأمر الذى أدى إلى إعلان السودان فى ٢٤ يوليو ١٩٧١ قطع علاقاته الدبلوماسية مع حكومة العراق.

ويتضح من هذا المثال أن دولة من الدول العربية ذات الأهمية لم تشارك فى الصراع العربى الإسرائيلى، إلا فقط بالحديث والشعارات، ولم يكن لها دور ملحوظ فى الوقوف ضد إسرائيل لتحرير فلسطين، ولم تعمل على تنفيذ قرارات القمة العربية، وانشغل أهل الحكم فيها بالصراع على السلطة، ولم تكن علاقاتها مع الدول العربية بحالة طيبة، وهكذا كان الحال بالنسبة لمعظم الدول العربية - اضافة إلى العراق - أما سوريا، وهى من دول المواجهة الهامة مع إسرائيل، والتى فقدت الجولان فى حرب ١٩٦٧ ، والتى قبلت فى كل مؤتمرات القمة العربية فى هذه الفترة من التاريخ،

وأعلنت الالتزام بما جاء بها، وتؤثر هذه الحالة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الدور السورى الهام فى هذا الصراع، وتقلل من عطائه، فقد كان على رأس سوريا الدكتور «نور الدين الأتاسى»، والذى كان ينتمى لحزب البعث العربى السورى.

وفى الثالث عشر من نوفمبر ١٩٧٠ : حدث انقلاب فى سوريا، وتحرك الجيش السورى بقيادة الفريق «حافظ الأسد» وزير الدفاع وقائد السلاح الجوى، وتسلم السلطة فى سوريا.

• وفى ١٦ نوفمبر ١٩٧٠ : أذيع بيان رسمى من الاذاعة لسورية، بالغاء حكومة «د. نور الدين الأتاسى» وتعيين قيادة جديدة لحزب البعث، تتولى مهمتها مؤقتاً، ريثما يعقد مؤتمر لانتخاب القيادة القطرية.

كما أعلن البيان تشكيل مجلس للشعب فى خلال ثلاثة أشهر من تشكيل حزب البعث، والمنظمات الشعبية والنقابية، وممثلى القوى التقدمية، وسيمنح هذا المجلس سلطات تشريعية إلى جانب قيامه بوضع دستور دائم للجمهورية السورية، وأعلن البيان أن القيادة الجديدة قررت، فيما يتعلق بالعمل فى المجال العربى، تحقيق خطوات وحدوية مع الدول العربية التقدمية، وخاصة (ج.ع.م) وأشار البيان إلى عزم سوريا على أن تكون الدولة الرابعة فى اتفاق القاهرة، الخاص بالعمل لاتحاد دول ميثاق طرابلس.

وفى ١٨ نوفمبر ١٩٧٠ : تولى الفريق «حافظ الأسد» رئاسة القيادة القطرية المؤقتة للحزب فى سوريا، إلى جانب رئاسة الوزراء، وقد اختير «أحمد الخطيب» رئيساً للدولة.

وفى ٢٢ نوفمبر ١٩٧١ : قدم «أحمد الخطيب» رئيس الدولة استقالته من منصبه إلى مجلس الشعب الجديد، وقبل المجلس الاستقالة التى قدمت كاجراء دستورى، تمهيداً لإجراء انتخابات رئيس جديد للجمهورية، وفى نفس الوقت فاز «أحمد الخطيب» برئاسة مجلس الشعب السورى بأغلبية ١٥٨ صوتاً من مجموع المقترحين وعددهم ١٦٨ صوتاً.

وفى ٢٣ فبراير ١٩٧١ : تولى رئيس الوزراء ووزير الدفاع الفريق «حافظ الأسد» منصب رئيس الدولة بعد استقالة رئيس الدولة السيد «أحمد الخطيب» وهكذا أصبح الفريق «حافظ الأسد» قائد الانقلاب العسكرى رئيساً للدولة السورية.

أما الأردن، وهى من دول المواجهة أيضاً مع إسرائيل، فلم تكن أحسن حظاً من

العراق أو سوريا، فقد كانت ظروفها غير مستقرة، وتعددت محاولات قلب نظام الحكم فيها، وقد انتهج ملك الأردن مسلكاً متغايراً مع مواقف الدول العربية، وخرج عن الإجماع العربى فى مؤتمرات القمة السابقة، وبدلاً من التعاون مع أبناء فلسطين والوقوف معهم، وقف ضدهم وقاتلهم، وكانت المعارك بين الجيش الأردنى وأبناء عمومته الفلسطينيين فى سبتمبر ١٩٧٠.

ولم يلتزم الأردن بقرارات العرب بوقف الاقتتال مع الفلسطينيين، بعد أن اجتمع ملوك ورؤساء ٩ دول عربية فى القاهرة لمناقشة الأوضاع الجارية فى الأردن، وإنهاء العمليات العسكرية بين الجيش الأردنى والمقاومة الفلسطينية، وقد انتهى الأمر بطرد المقاومة الفلسطينية من الأردن إلى الدول الأخرى، وأخل الأردن بكل التزاماته مع الدول العربية.

ففي ١٦ يوليو ١٩٧١ : أغلقت السلطات الأردنية مكتب منظمة التحرير الفلسطينية فى عمان.

وفى ١٨ يوليو ١٩٧١ : أعلنت حكومة الأردن رسمياً رفضها للاتفاق، الذى وقعه الملوك والرؤساء العرب فى القاهرة يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٧٠، والبروتوكول الذى وقعوا عليه فى عمان يوم ١٣ أكتوبر، بشأن تسوية الموقف بين المقاومة الفلسطينية والسلطات الأردنية.

وساءت علاقات الأردن بجاراتها من الدول العربية، وفى الثانى عشر من أغسطس ١٩٧١ قطعت الحكومة السورية علاقاتها الدبلوماسية مع الأردن، ومنعت الطيران الأردنى من المرور فى أجواء سوريا، وكذلك العراق فقد قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع الأردن، بسبب موقف الحكومة الأردنية من المقاومة.

ونظراً لهذه الظروف وفى ٢٨ نوفمبر ١٩٧١ اغتيل السيد «وصفى التل» رئيس وزراء الأردن، أثناء وجوده فى القاهرة لحضور مؤتمر رؤساء أركان الجيوش العربية.

وبالرغم من الإجماع العربى فى قرارات مؤتمر القمة العربى فى سبتمبر ١٩٦٧، والتى بلورت الموقف العربى فى الدعوة إلى وحدة الصف العربى، وتصفية الخلافات بين الدول العربية وتوحيد الجهود الدبلوماسية للدول العربية لإزالة آثار العدوان، بالرغم من كل ذلك أعلن الملك «حسين» فى ١٥ مارس ١٩٧٢ مشروعاً يقضى بأن تصبح المملكة الأردنية الهاشمية «مملكة عربية متحدة» تتكون من قطر فلسطينى عاصمته القدس (يشمل الضفة الغربية وأى أراضى فلسطينية أخرى يتم تحريرها) وقطر

أردنى (يشمل الضفة الشرقية) على أن يتولى السلطة التنفيذية فى كل قطر حاكم ومجلس وزراء من أبنائه، والسلطة التشريعية «مجلس الشعب» وتنحصر مسئوليات السلطة التنفيذية المركزية، التى يتولاها الملك ومجلس الوزراء المركزى، فى الشئون المتعلقة بالدفاع والعلاقات الدولية.

ولم يكتف الملك «حسين» بذلك وذهب أبعد منه، وأعلن فى ٣٠ مارس ١٩٧٢ فى واشنطن أن القدس يمكن أن تكون عاصمة لإسرائيل وللجزء الفلسطينى من المملكة المقترحة، كما أعلن أنه يترك احتمال عقد سلام منفصل مع إسرائيل مفتوحاً.

وفى الأول من ابريل ١٩٧٢ : صرح الملك «حسين» فى واشنطن بأنه قد أجرى اتصالات مباشرة مع إسرائيل، عن طريق رجاله فى الضفة الغربية «ليعرف كل واحد طريقة تفكير الآخر، وأن تفكيره بالنسبة للقدس يقوم على أساس أنها مدينة واحدة مفتوحة، تضم عاصمتين : واحدة لإسرائيل، وأخرى للقطر الفلسطينى من المملكة المقترحة، كما أعلن أنه ليس على استعداد لدخول حرب ضد إسرائيل، وأنه يسعى إلى ستوية مع إسرائيل، يقوم عليها سلام دائم يؤدى إلى خروج إسرائيل من عزلتها.

وهكذا أفصح الملك «حسين» وبمنتهى الوضوح والصراحة عن الاتجاه الحقيقى للصراع العربى الإسرائيلى، ومقاصد العرب فى هذه الفترة من التاريخ، وكان أكثر وضوحاً من غيره الذين اعترفوا بقرار مجلس الأمن ٢٤٢، ولم يفصحوا عن نواياهم إلا فى وقت متأخر.

فكل الشواهد التاريخية كانت تقطع بأن العرب يسعون فقط لاسترداد ما ضاع منهم بعد ٦٧، حتى ولو اعترفوا بإسرائيل على حساب أبناء فلسطين.

وهكذا أكدت الدوائر السياسية الأمريكية فى ٣ أبريل ١٩٧٢ أن الملك «حسين» قد أوضح للرئيس «نيكسون» أنه «لايستبعد صلحاً منفرداً مع إسرائيل».

كما صرح وزير الخارجية الأردنى بأن الملك «حسين» قد حصل على كل ما طلبه من الولايات المتحدة.

وفى ١٧ أبريل ١٩٧٢ : صرح الملك «حسين» بأن الاتصالات بين الأردن وإسرائيل تتزايد، وأن مشروعه يعتبر نموذجاً للمستقبل.

ولم يتأخر الرد على مشروع الملك «حسين» بدءاً من أبناء الأردن، ففى غضون اعلانه لمشروعه تعرض الملك «حسين» لمحاولة لاغتياله من أفراد الجيش الأردنى، وفى السادس والعشرين من نوفمبر ١٩٧٢ اعتقلت السلطات الأردنية ٣٠٠ من أفراد الجيش

الأردنى، وحددت اقـامة عدد من السيـاسيين بعد احـباط محاولة انقـلاب ضد الملك «حـسين» وقلب نظام الحكم الملكى من تدابيـر منظمـة سرية، شكلت داخل الجيش الأردنى منذ ستة أشهر، بعد اعلان الملك مشروعه الخاص بالمملكة العربية المتحدة.

وتوالت ردود الدول العربية على مبادرة الأردن :

فـفى ١٩ مارس ١٩٧٢ : أعلـن مجلس الشـعب المصـرى رفضـه لمشـروع الملك «حسين»، تأسيـساً على أنه استمـرار فى التآمر على تصفـية قضية فلـسطين، وتحقيق مطامع إسرائيل.

وفى ١٦ مارس ١٩٧٢ : أصدرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بياناً، رفضت فيه مـشروع الملك «حسين»، ووصفته بأنه كيـان هزيل ساوم «حسين» إسرائيل ليكون شريكاً فيه.

وفى أبريل ١٩٧٢ : أعلن الرئـيس الجزائرى «بومـيـدن» أن الملك «حـسين» أثبت بمشروعه أنه يتعـامل مع إسرائيل، وأكد أن جوهر القضيـة هو تحرير الأراضى العربية التى احتلت عام ١٩٦٧، والمحافظة على حقوق شعب فلسطين.

وفى السابع من أبريل ١٩٧٢ : أعلن الـرئيس السورى «حافظ الأسد» أن مـشروع الملك «حسين» منطلق لمخططات الامبريالية والصهيونية.

وفى السادس من ابريل ١٩٧٢ أعلن الرئيس «السادات»، فى افـتتاح موتمر المجلس الوطنى الفلسطينى، أن مـصر قـررت قطع كل علاقـاتها مع النظام الأردنى، كـبداية لعمل عربى موحد ضد مشروع الملك «حسين»، الذى هو فى الحقيقة من وضع «آلون» نائب رئيـسة وزراء إسـرائيل، وكـانت مشـاعر الأردن تجـاه إسـرائيل هى سلسلة من المشاعر المتـوارثة، الناتجة عن العلاقات السابقـة بين حكام الأردن السابقين وإسرائيل، وامتـداد لسعى الأردن لضم الضفـة الغربية إلى أراضيـه دون الإقرار بحقـوق الشعب الفلسطينى، وقد تبلورت هذه المشاعـر بوضوح عندما أعلن الرئيس «بورقيبـة» اقتراحاً بإقامة دولة فلسطين فى الضفة الغربيـة لنهر الأردن، فقد قدمت الأردن على الفور فى ٧ يوليو ٧٣ احتجاجاً إلى الحكومة التونسية على تصريحات الرئيس «بورقيبة».

وفى ١٧ يوليـو ١٩٧٣ : أعلن متـحدث رسمى فـى عمان، أن مـجلس الوزراء الأردنى قرر قطع العلاقات الدبلوماسيـة مع تونس، بعد أن استمع المجلس إلى تقرير من «زيد الرفاعى» رئيس الوزراء ووزير الدفـاع والخارجيـة، عن المقابلة التى تمت بين السفير الأردنى بتونس والرئيس «بورقيـبة» بشأن تصريحات الرئيس التونسى عن إقامة

دولة فلسطينية.

*وهكذا كانت الأردن إحدى دول المواجهة مع إسرائيل : الخروج المتواصل على الإجماع العربى - العلاقات واللقاءات غير المباشرة والمباشرة مع اليهود - قطع دابر المقاومة الفلسطينية من الأردن - الوقوف ضد إقامة دولة فلسطينية على التراب الفلسطيني.

وبعد كل هذه التصريحات والمواقف الأردنية، وفى غضون أيام منها ومن رد فعلها، تطلب الحكومة الأردنية عقد مؤتمر قمة لرؤساء دولة المواجهة مع إسرائيل، يعقد فى خلال شهر وكان ذلك الطلب فى ٩ أغسطس ١٩٧٣.

ويستمجيب العرب لنداء الأردن، ويعقد فى القاهرة اجتماع قمة ثلاثى فى ١٠ سبتمبر ٧٣، بين الرئيس «أنور السادات» والرئيس «حافظ الأسد» والملك «حسين»، لبحث إمكانيات العمل العربى المشترك، ودور الجبهة الشرقية، ويصدر بياناً فى القاهرة عن هذه المحادثات، أكد هذا البيان اتفاق الدول الثلاثة على مواصلة الحوار والاتصالات للوصول إلى الحلول المقترحة.

وبعد ذلك أعلن فى القاهرة فى ١٢ سبتمبر ٧٣ عن عودة العلاقات بين القاهرة وعمان، لأن القاهرة فى ذلك الوقت كانت قد استعدت لتحرير سيناء من أيدى اليهود، لأن الواقع والمنطق يؤكد استحالة استمرار الاحتلال اليهودى على التراب الوطنى المصرى، وتنزهت القاهرة عن العبث العربى واستعدت لمعركة المصير، دون الالتفات إلى الصغائر التى كانت عليها بعض الحكومات العربية.

أما عن دول العمق الإستراتيجى لدول المواجهة فنشير إلى شريحة قليلة من بعض الدول العربية، التى لم تتواجه مع إسرائيل، مثل السودان حتى نستطيع أن نقف بالدليل القاطع على حال الدول العربية فى هذه الحقبة من التاريخ ١٩٦٧ - ١٩٧٣، لتتضح امكانية قيام هذه الدول بتحرير فلسطين، أو حتى تحرير الأراضى الأخرى التى احتلت بعد ١٩٦٧.

ففى التاسع عشر من يوليو ١٩٧١ وقع انقلاب عسكرى فى السودان، قاده الرائد «هاشم العطا» والمقدم «بابكر النور» والرائد «فاروق عثمان حمد الله»، واشترك معهم فى الانقلاب اللواء «عثمان شرف» قائد الحرس الجمهورى، والعقيد «عبد المنعم أحمد» قائد الفرقة الثالثة المدرعة.

وفى ١٩ يوليو ١٩٧١ : تم اعتقال الرئيس «جعفر النميرى» فى مقر قيادة القوات

المسلحة بالخرطوم ومعه عدد آخر من أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقة.

وفى ٢٢ يوليو ١٩٧١ عاد الرئيس «جعفر النميرى» الى السلطة مرة أخرى فى السودان، عندما قامت قواته التى تدين له بالولاء بتوجيه ضربة مفاجئة فى العاصمة السودانية، أسقطت بها الانقلاب الذى لم يعش سوى ٧٢ ساعة، واعتقلت هذه القوات الرائد «هاشم العطا» وجميع قادة الانقلاب، ليؤكد الحدث عدم استقرار الأوضاع السياسية فى بلدان العمق العربى، التى يمكن أن تعتمد عليها دول المواجهة مع إسرائيل فى استرداد أراضيها.

حركات الانقلاب مستمرة دن هوادة، تطيح برئيس وتأتى برئيس جديد، وإن فشلت تطيح الحكومات برقاب الأعضاء المشاركين فى الانقلاب بمحاكمات عسكرية سريعة، وكله فى نطاق القانون!

ففى ٢٣ يوليو ١٩٧١ جرت فى السودان محاكمة بعض الذين نفذوا خطة التآمر على ثورة مايو، وتم تنفيذ حكم الإعدام فى أربعة منهم وهم :

١ - هاشم العطا.   ٢ - معاوية عبد الحى.

٣ - عبد المنعم محمد أحمد القائد السابق للفرقة الثالثة المدرعة.

٤ - عثمان حاج حسين القائد السابق للحرس الجمهورى.

وفى ٢٤ يوليو ١٩٧١ : تم إعدام ثلاثة من الذين اشتركوا فى الانقلاب الفاشل، وهم : ١ - العقيد بشير عبد الرازق.

٢ - المقدم محجوب ابراهيم.   ٣ - الملازم أحمد دونار.

وفى ٢٥ يوليو ١٩٧١ : تم تنفيذ حكم الإعدام فى :

١ - الرائد فاروق حمد الله.

٢ - المقدم بابكر النور، الذى كان رئيساً لمجلس قيادة الانقلاب.

وكانت ليبيا قد سلمتهما إلى السودان بعد هبوط الطائرة التى كانت تقلهما من لندن فى مطار بنغازى.

كما نفذ حكم الإعدام فى :

٣ - الرائد محمد أحمد الزينى.   ٤ - والملازم أحمد عثمان.

٥ - والشفيع أحمد الشيخ رئيس اتحاد نقابات العمال.

وفى ٢٨ يوليو ١٩٧١ نفذ حكم الإعدام فى :

السيد عبد الخالق محجوب زعيم الحزب الشيوعى السودانى، الذى كان الرأس المدبر للانقلاب الفاشل ضد حكومة الرئيس «جعفر النميرى» تماماً وكأننا فى القرون الوسطى، أو فى عصر ما قبل التاريخ، من ينجح فى الانقلاب يكون زعيماً، ويتم الاحتفال بيوم الانقلاب على أنه عيد للثورة!! ومن يفشل فى الانقلاب تقطع رأسه، فالمحاكم جاهزة، لديها القدرة على التحقيق وسماع الدفاع والشهود، وتسبيب الأحكام وإصدارها خلال ٢٤ ساعة، وكله طبقاً للقانون!! إنهم العرب الذين أرادوا تحرير فلسطين، وعقدوا العزم وبيتوا النية على تحرير تراب القدس!! فقط بالقرارات!!

ومن المعلوم أن الخرطوم كانت الداعية لعقد القمة العربية بعد هزيمة ٦٧، وعقدت القمة فى أراضيها، وهى عالمة تماماً بما ورد فى قراراتها.

وتعلم جيداً أن مصر هى أقوى دولة عربية مواجهة لإسرائيل، وأن العزم معقود عليها وحدها فى تحرير التراب الوطنى للأمة العربية، وبالرغم من ذلك كله استدعت الخرطوم القوات السودانية الموجودة فى مصر، دون الرجوع للقيادة المصرية، حسب الأصول والأعراف العسكرية.

وفى ٢٩ سبتمبر ٧٢ أعلنت السلطات السودانية عن خطوات جديدة مع مصر، بعد أن قررت تصفية عمل بعض الشركات المصرية التى تعمل فى السودان، كان آخرها طلبها عودة بعض الوحدات العسكرية السودانية الموجودة فى مصر، وقيامها باستدعاء بعض الوزراء السودانيين الذين كانوا يزورون مصر، وطلبها إعادة بعض الأساتذة المصريين بفرع جامعة القاهرة بالخرطوم، وفى ٨ أكتوبر ١٩٧٢ أبلغ «حافظ إسماعيل» مستشار الرئيس «أنور السادات» لشئون الأمن القومى السفير السودانى بالقاهرة طلب السلطات المصرية إلى حكومة السودان بسحب بعثة القوة السودانية الموجودة فى منطقة القتال.

وذلك رداً على إصدار الحكومة السودانية أوامرها رأساً إلى قائد القوات السودانية المرابطة على الجبهة، بسحب الجزء الأكبر من القوة، دون إخطار أوتنسيق مع السلطات المصرية.

وفى ٢١ أكتوبر ١٩٧٢ أبعدت السلطات السودانية للمرة الثانية فى خلال شهر واحد الدكتور «أحمد طلبة عويضة» مدير فرع جامعة القاهرة بالخرطوم، وتعللت

الحكومة السودانية فى إجرائها هذا بدواعى الأمن العام. ولم تهدأ حدة الاضطراب فى السودان.

وفى ٢٦ يناير ١٩٧٣ أعلنت وزارة الداخلية السودانية فى بيان رسمى، أنها اكتشفت مؤامرة فى الخرطوم لاغتيال الرئيس «جعفر النميرى» وبعض كبار المسئولين من السياسيين والعسكريين، وقد تم إلقاء القبض على ١٢ من المتآمرين، بينهم عميد سابق بالجيش، و١١ من صف الضباط والجنود، وعقب ذلك أعلن الرئيس «جعفر النميرى» فى ٢٨ يناير ١٩٧٣ أن الشيوعيين والاخوان المسلمين كانوا وراء المؤامرة التى دبرت لاغتياله، وقال أن أعداء الثورة أرادوا استغلال النقص المؤقت فى الاحتياجات الاستهلاكية، ووعد بأن يشرف شخصياً على توفير السلع الأساسية. ودأبت الاضطرابات الداخلية فى السودان، تعبيراً عن شعور الشعب السودانى تجاه حكامه، وأغلقت السلطات السودانية الجامعة يوم ٢١ أغسطس ٧٣، وتعطلت الدراسة فى المعاهد العليا، وخرجت مظاهرات الطلاب، وحدثت اشتباكات فى الشوارع بين البوليس وطلبة الجامعة، الذين طالبوا بسقوط الحكومة.

وفى ٢ سبتمبر ١٩٧٣ نزلت دبابات الجيش السودانى إلى شوارع الخرطوم، وقد أصدرت الحكومة قراراً بإغلاق جميع المدارس بمختلف مراحلها فى جميع مديريات السودان لأجل غير مسمى.

وفى ٥ سبتمبر ٧٣ أعلنت حالة الطوارئ فى جميع أنحاد السودان، وأعطت لائحة الطوارئ سلطات استثنائية واسعة لمواجهة الاضطرابات فى أنحاء البلاد.

وفى ٩ سبتمبر ١٩٧٣ أعلن الرئيس السودانى «جعفر النميرى» فرض «رقابة سياسية» على جامعة الخرطوم، التى وصفها بأنها أصبحت مصدرا للتآمر ضد نظام الحكم.

ويؤكد كل ذلك عدم الاستقرار الداخلى، وعدم القدرة على التوافق بين الحكومة والشعب، الأمر الذى يقطع بعدم قدرة مثل هذه الدول بالوفاء بالتزاماتها الداخلية تجاه شعوبها، وبالتالى عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها القومية، مما جعل دول المواجهة تقف أمام اليهود بعمق استراتيجى من الدول العربية غير مضمون، لظروف هذه الدول الداخلية الصعبة، كما حدث فى المثال السودانى، حيث أكدت الأحداث عدم قدرتها

على الالتزام بقرارات القمة العربية، وسحبت قواتها الموجودة فى مصر قبل حرب ١٩٧٣ مباشرة.

ولم تكن معظم الدول العربية الأخرى أسعد حظاً من السودان أو الأردن أو سوريا:

ففى ١٥ يناير ١٩٧١ تم إحباط محاولة لقلب نظام الحكم فى المغرب.

وفى ٧ نوفمبر ١٩٧٢ قضت محكمة القنطرة العسكرية بإعدام ١١ من العسكريين المتهمين فى محاولة اغتيال الملك «الحسن» فى أغسطس الماضى، كما أصدرت ٣٢ حكماً بالسجن لمدد مختلفة.

يؤكد ذلك عدم الاستقرار الواضح فى أنظمة الحكم العربية فى هذه الفترة من التاريخ، والتى تلت هزيمة ١٩٦٧، بالإضافة إلى النزاعات المستمرة بين الدول العربية، والتى كان على رأسها طرد المقاومة الفلسطينية من الأردن، والاشتباكات التى وقعت فى الفترة من ٧ - ٩ مايو ٧٣ بين الجيش اللبنانى والمقاومة الفلسطينية، فى عدة أماكن من بيروت وشرق لبنان، وقصف الطيران اللبنانى مواقع الفلسطينيين، وكذلك منازعات الحدود بين الكويت والعراق، والتى نتج عنها حدوث اشتباكات مسلحة بين الدولتين، تدخل الرئيس «السادات» للوساطة لحل النزاع.

وكذلك الخلافات بين لبنان والأردن، والتى ترتب عليها إعلان الحكومة الأردنية فى ١٨ فبراير ١٩٧٣ اعتبار الملحق العسكرى اللبنانى فى عمان شخصاً غير مرغوب فيه، وطرده من الأردن خلال ٤٨ ساعة، وذلك تطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل، ورداً على طرد لبنان للعميد «شفيق جميعان» الملحق العسكرى الأردنى فى بيروت فى نوفمبر الماضى.

إن أمة على هذه الشاكلة لايمكن لها تحت أى ظرف من الظروف أن تحرر ترابها الوطنى من براثن الاحتلال الأجنبى، وتجعل من أمل تحرير فلسطين مجرد حلم بعيد المنال.

وفشلت الأمة العربية رغم مرارة الهزيمة، فى الوصول إلى الحد الأدنى من التقارب فى وجهات النظر، لتصبح الوحدة العربية أملاً صعب المنال، وغير قابل للتحقيق، رغم المحاولات المستمرة لتحقيق الوحدة بين بعض الدول العربية.

ولم يشفع لهذه الأمة أمام شعوبها الا مصر، بعد أن اعتمدت على الله سبحانه وتعالى وحده، واستطاعت هزيمة اليهود فى حرب ٧٣ فى أول مواجهة بين العرب واليهود منذ احتلالهم لفلسطين.

ثالثاً : مؤتمرات القمة العربية بعد ٧٣ وفشل التضامن العربى وبداية الاعتراف بدولة اليهود :

استطاعت حرب ١٩٧٣ وحدها أن تحقق ولو لفترة بسيطة حلم العرب فى التضامن العربى، فقط عندما جاءت تجربة عملية ملموسة تؤكد على الملأ قدرة العرب على استخدام أحدث أنواع الأسلحة والتكنولوجيا، فى حرب حديثة ضد اليهود وأساطين الفُجر فى العالم، الأمريكان والإنجليز وحلفائهم.

وفجأة تآخت وسائل الإعلام العربية، وتوقفت الحملات الاعلامية، التى كانت مشتعلة بين بعض الدول العربية وبعضها الآخر، وتأكد أبناء العرب (الذين تمرسوا على سماع أنباء غير سارة فى حق أمتهم العربية). أن هناك جيوشاً عربيةً حديثةً تقاتل وتنتصر، وتأسر أعداداً كبيرة من اليهود ومن بينهم القادة، وتدمر أعز ما يملك اليهود، وتحرر ترابها الوطنى، وأعادت إلى العرب عزتهم وكبرياءهم وشموخهم ورفعتهم، التى غابت عنهم السنين الطويلة، بعد أن جرحوا فى كبريائهم فى يونيه ١٩٦٧.

فالجميع يتفق حول ضرورة قتال اليهود، والجميع يتفق حول ضرورة تحرير التراب الوطنى العربى المحتل بقوة السلاح، وجاءت حرب ١٩٧٣ لتؤكد امكانية تمام ذلك. فليس هناك مستحيل أمام الشعوب التى تريد الحياة وتبحث عن الكرامة، ومن هنا كانت التلقائية العربية فى التضامن العربى، فهناك اتفاق فى مشاعر الجميع، وهناك اجماع على أن القتال يؤدى إما إلى تحرير التراب الوطنى، وإما إلى الشهادة التى ينال بها الانسان أسمى الدرجات فى جنة الرحمن، فالكل يعود إلى أصله والى جذوره وإلى فطرته، وينسى الخلافات الطاحنة التى كانت بين الجميع.

وانتابت الأمة العربية مشاعر فياضة، برهنت على استحسان القتال ضد اليهود، وكانت هذه المشاعر تلقائية، بعيدة عن قرارات الحكام العرب، وعن متاهات رجال السياسة، فالكل اعتقد أن الجيوش العربية ستداوم السير حتى تصل إلى القدس، والكل اعتقد أن الوقت قد حان للتضحية بالروح من أجل تراب فلسطين والأماكن المقدسة، ولكن لرجال السياسة حساباتهم التى دائماً تخالف المشاعر الفياضة، فالحرب بدأت لتنتهى عند نقطة محدودة ولأغراض محدودة، لأن قدرات العرب لم تكن لتواكب قدرات الأمريكان والإنجليز وحلفائهم، وإنما كانت قدرات محدودة، لها أبعاد معينة، وخُططُ للحرب للوصول فقط إلى الغاية التى تتفق مع هذه الأبعاد.

ولم يكن التضامن العربى التلقائى فى حرب ١٩٧٣ ليستمر أكثر من الفترة التى استمرت فيها أصوات المدافع والصواريخ والطائرات، فعندما سكتت أصوات كل ذلك أصيب التضامن العربى بفتور، يعادل تماماً الحالة التى كان عليها العرب قبل ٧٣ من فرقة وخلافات، وكان اللافت للنظر أن التضامن العربى لم يتحقق قبل ١٩٧٣، بالرغم من النص عليه فى معظم قرارات القمم العربية السابقة للحرب.

وتحقيق التضامن العربى فى فترة الحرب تلقائياً، وبدرجات متفاوتة من دولة لأخرى، دون أن يكون هناك اتفاق سابق على إجراءات تتخذ لتؤكد التضامن العربى أثناء الحرب، وعندما تم الاتفاق بعد الحرب على إجراءات تتخذ بمعرفة الدول العربية تحقيقاً للتضامن العربى لم يتم تنفيذ هذه الاتفاقات، وتحللت الدول العربية من التزاماتها بعدما سكتت أصوات المدافع، التى اعتقد الشعب العربى أنها انطلقت لتحرير فلسطين، واتضح لأبناء الأمة العربية أن حرب ٧٣ كانت بداية لطريق آخر غير الطريق الذى اعتقده الشعب العربى بحاسته الفطرية. فلم تؤدِ الحرب إلى تحرير فلسطين واستعادة القدس، وإنما كانت بداية لطريق آخر، اعترفت خلاله مصر بما يسمى بدولة إسرائيل، وعقدت مع اليهود اتفاقية سلام فى «كامب ديفيد»، وانقلبت مشاعر العرب رأساً على عقب، ولفظ التضامن العربى على الطريقة العلمانية ماتبقى له من أنفاس، فبالرغم من النجاح الباهر الذى حققه العرب فى ١٩٧٣ على المستوى الإقليمى والعالمى، والذى تمثل فى إلحاق أول هزيمة بإسرائيل منذ نشأتها، وتلقائية التضامن العربى بعيداً عن اجتماعات القمة، وقطع معظم الدول الافريقية علاقاتها مع اليهود، وتحجيم مايسمى بدولة إسرائيل، واعادة الشعور لدول العالم بقوة الدول العربية ووحدتها الفطرية، الا أن العرب فشلوا فشلاً ذريعاً فى تحقيق التضامن العربى، والحفاظ على ما حققوه من مكاسب بعد حرب ١٩٧٣، ولم يستطع رجال السياسة العرب مجاراة ساسة اليهود والغرب فى الحفاظ على ثمرات حرب ١٩٧٣.

والأمرّ من ذلك استطاع الغرب واليهود استعمال نتائج هذه الحرب لمصلحتهم، عندما تحقق لديهم بالتجربة أن قوة الأمة العربية كامنة فى قلبها «مصر»، فاستطاعوا تحييد مصر عن الأمة العربية، واستطاعوا الهيمنة على ودائع العرب فى بنوكهم واستثمار الأموال العربية فى أراضيهم، والتأثير على مصادر القرار فى الدول العربية، والوقيعة بين الدول العربية، واشعال نار الحرب الأهلية فى لبنان وجنوب السودان، والوقيعة بين العراق والكويت، وتدمير بنية العراق، واستنزاف أموال العراق والكويت

والسعودية، والتواجد الحربى المستمر فى البحار الإقليمية العربية، والعودة بالقواعد الجوية الأجنبية إلى الوطن العربى، والإمساك بمقدرات الأمور فى اقتصاديات الدول العربية، ومحاربة التيارات الفكرية العربية التى تناهض التدخل الأمريكى الغربى فى الدول العربية.

ولم يستطع أصحاب القرار فى الدول العربية الاستفادة بنتائج حرب أكتوبر، وتفتت التضامن العربى، واعترفت مصر بإسرائيل، وأعادت معظم الدول الافريقية علاقاتها بإسرائيل بعد أن قطعتها فى ١٩٧٣، وزاد باع إسرائيل فى الدول الإفريقية، وانحسر الدور العربى، وزادت الهجرة إلى إسرائيل، وتضاعفت أعداد اليهود، وانقلبت كل المعايير بسبب السياسة بعد أن حجمتها الحرب وأصوات المدافع، ليسطر التاريخ بمنتهى الجراءة فشل كل مؤتمرات القمة العربية، ومؤتمرات وزراء الخارجية العرب، ومؤتمرات الدول الاسلامية فى توحيد كلمة العرب، وتحقيق التضامن العربى المنشود.

وليثبت أن قرارات هذه المؤتمرات لاتساوى المداد الذى سطرت به، وأنها فقط للاستهلاك المحلى لتُذاع وتعلن وتوقَّع وغير قابلة للتنفيذ، بسبب أنظمة الحكم العربية التى تحكمها ظروف أخرى، تجعل التضامن العربى والوحدة العربية غير ذات أهمية عند الحكام العرب والمسلمين، وفى آخر اهتماماتهم، ولو أن هذه الدول احترمت القرارات التى قطعتها على نفسها - ما وصلت إلى هذه المرحلة من التردى، التى أدت بالعرب إلى الاقتتال، بل وتعاون بعض الدول العربية مع إسرائيل، فى ذات الوقت الذى لاتتعامل فيه مع دول عربية شقيقة.

ومن الطبيعى أن تعكس مؤتمرات القمم العربية طبيعة الحكومات العربية، ومدى استخفافها بالقرارات التى قطعتها على نفسها، وحقيقة مشاعر حكامها تجاه التضامن العربى.

فعندما إتخذ العرب قرار القتال مع إسرائيل، وعبرت القوات المصرية قناة السويس كان العرب فى غاية الزهو، وفى غضون ذلك بدأ مؤتمر رؤساء دول وحكومات جامعة الدول العربية اجتماعاته فى الجزائر يوم ٢٦ نوفمبر ١٩٧٣، بجلسة علنية افتتحها الرئيس الجزائرى «هواري بوميدين»، بكلمة قال فيها : «يجب أن نستخلص الدروس الحقيقية لتجربة أكتوبر العظيمة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وأن تستعد الأمة العربية

للمعركة القادمة مع إسرائيل».

كما تحدث «محمود رياض» الأمين العام للجامعة العربية، فدعا إلى الحفاظ على وحدة التضامن العربى، والتنسيق فى استخدام الطاقات العربية، وتعزيز مواقف الدول المساندة للحق العربى، والنظر فى مواقف الدول التى لاتزال تؤيد العدو الإسرائيلى.

واشترك فى المؤتمر ١٤ ملكاً ورئيس دولة، بالإضافة إلى ممثل الملك «حسين»، ملك الأردن، والسيد «ياسر عرفات» رئيس منظمة تحرير فلسطين، ولم تشترك العراق وليبيا، وقد اختتم مؤتمر القمة أعماله يوم ٢٨ نوفمبر، وأعلن السيد «محمود رياض» القرارات العلنية للمؤتمر، كما صدر بيان سياسى عن المؤتمر، وقد ورد ضمن هذا البيان ما يأتى :

« .... ان حرب أكتوبر ١٩٧٣ إنما هى مثل سابقتها، نتيجة حتمية لسياسة العدوان والأمر الواقع التى تنتهجه إسرائيل، ضاربة عرض الحائط بالمبادئ والقرارات الدولية وحقوق الشعوب، ذلك أن إسرائيل لم تفتأ منذ أن سلبت حقوق الشعب الفلسطينى وطردته من وطنه، تعمل على التوسع، معتمدة فى ذلك على تواطؤ الدول الاستعمارية ودعمها الاقتصادى العسكرى لها، خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية.

ولقد برز هذا التواطؤ مؤخراً فى تجنيد الوسائل المالية والمادية بشكل لم يسبق له مثيل، وفى جلب المرتزقة المتخصصين، وفى تنظيم حملة سياسية التقى على صعيدها كل أعداء تحرير العالم الثالث».

وأشار البيان إلى أن إسرائيل، بالإضافة إلى سياسة الحرب والتوسع، ترمى كذلك فى إطار الإستراتيجية الاستعمارية إلى القضاء على امكانيات التنمية لشعوب المنطقة.

وهكذا تبدو الصهيونية، فى هذا العصر الذى يشهد انطلاقة التحرر الوطنى وتصفية الاستعمار، انبعاثاً خطيراً للنظام الاستعمارى والعنصرى ولمناهجه فى السيطرة والاستقلال الاقتصادى.

وقال البيان أنه رغم ارتباط إسرائيل بالاستعمار العالمى، الذى يضع فى خدمة أهدافها العدوانية امكانياته، فإن الأمة العربية لم تتخل أبداً عن أهدافها الوطنية ولم تتراجع، ولم تستطع الانتكاسات أن تنال من ارادتها الوطنية، بل زادتها صلابة وتصميماً.

وذكر أيضاً فى متن البيان : «أن وقف اطلاق النار ليس هو السلام» .فالسلام يستلزم توفير عدد من الشروط فى مقدمتها شرطان أساسيان ثابتان هما : -

١ - انسحاب إسرائيل من جميع الأراضى العربية المحتلة، وفى مقدمتها القدس.

٢ - استعادة الشعب الفلسطينى لحقوقه القومية الثابتة.

وأضاف البيان أنه ما لم يتحقق هذان الشرطان فإن الوضع سيتفاقم فى الشرق الأوسط إلى أوضاع متفجرة، وقيام مجابهات جديدة، واختتم الملوك والرؤساء العرب بيانهم قائلين : «ان الأمة العربية مصممة على أداء واجبها، مستعدة للمزيد من النضال والتضحية والفداء، وعلى العالم كله أن يتحمل مسئولية التصدى للعدوان ودعم النضال العربى.

هذا وقد أصدر المؤتمر عدة قرارات منها :

أولاً : الاستمرار فى استخدام البترول سلاحاً للمعركة، على أن يكون واضحاً أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين رفع حظر تصدير البترول لأية دولة والتزامها بتأييد القضية العربية، وستواصل لجنة وزراء البترول متابعة تنفيذ هذا القرار.

ثانياً : اتخاذ خطوات فعالة للتعاون بين الدول العربية والقارة الأفريقية، تقديراً لموقف القارة المشرف من الأمة العربية.

ثالثاً : عقد اجتماعات دورية سنوية للملوك والرؤساء، ويكون موعد الاجتماع فى كل عام هو شهر ابريل، وعلى ذلك فسوف يعقد اجتماع القمة العربى القادم فى أبريل ١٩٧٤ .

رابعاً : تنظيم جولات لوزراء الخارجية العرب فى مختلف أنحاء العالم، مع لقاءات لهم بمختلف المنظمات الدولية تستهدف شرح الموقف العربى، وقد اجتمع وزراء الخارجية صباح أمس لوضع برنامج تحركهم المقبل[١].

ويخيل للمتأمل أن العرب قد حققوا التضامن المنشود، لدرجة أن الرؤساء العرب من فرط ثقتهم فى استمرارية هذا التضامن قرروا ميعاداً سنوياً للقمم العربية القادمة، وهو شهر أبريل من كل عام، ولكن بكل أسف لم يستجب القادة العرب أنفسهم لهذا القرار الذى قطعوه على أنفسهم، ولم يجتمعوا فى الميعاد الذى حددوه فى العام التالى، ولا فى العام الذى يليه، وأعادت معظم الدول الافريقية علاقاتها بإسرائيل،

(١) راجع السياسة الدولية ص ٢٦٣، وما بعدها العدد ٣٥ يناير ١٩٧٤.

وتعاونت إسرائيل مع الدول الأفريقية فى مجالات شتى، على حساب الدول العربية، ولم يلتزم العرب بشروط السلام مع إسرائيل كما حددوها فى مؤتمر الجزائر.

واستثمرت الدول العربية معظم ملياراتها فى الدول، التى قالت عنها الدول العربية فى مؤتمر الجزائر: «... ان إسرائيل... تعمل على التوسع، معتمدة فى ذلك على تواطؤ الدول الاستعمارية ودعمها الاقتصادى العسكرى لها، خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية»..

ولم تنجح هذه القرارات فى تحقيق التضامن العربى وفشلت جملة وتفصيلاً، وباتت كل دولة عربية تسبح فى فلك ماتعتقد أنه يشكل مصلحة لها، ولو على حساب دولة عربية شقيقة لها، وأصبح مناط العلاقة بين الدول العربية «المصلحة المادية أو المصلحة المتبادلة» على حساب القومية العربية والتضامن العربى.

ولم يكن مؤتمر الجزائر هو الطريق الوحيد الذى سلكته الدول العربية والاسلامية، لتحقيق التضامن العربى فى الفترة اللاحقة لحرب أكتوبر ١٩٧٣، أوبمعنى أدق لإيهام الشعوب العربية أن هناك تضامناً بين الدول العربية أو الدول الاسلامية، وكانت قرارات مؤتمر القمة الإسلامى الثانى فى «لاهور» والذى انعقد فى الفترة من ٢٢ / ٢٤ فبراير ١٩٧٤ كفيلة وحدها، لتوحى لأبناء الأمة العربية والإسلامية أن هذه الدول عاقدة العزم على تحرير كل التراب الوطنى المحتل، وبالأخص تحرير القدس، وتحقيق التضامن بين الشعوب العربية والإسلامية، خاصة وقد حضر المؤتمر ملوك ورؤساء وممثلو حكومات قرابة اثنين وثلاثين دولة، وقد أصدر المؤتمر عدة قرارات وضمنها قرار بشأن القدس جاء فيه: «يعلن المؤتمر أن اعادة السيادة العربية للقدس يعد شرطاً رئيسياً ولازماً لأى حل فى المنطقة العربية، وأن أى حل لايعيد هذا الوضع إلى سابق عهده لن تقبله البلدان الاسلامية، كما أنه يرفض أى محاولة لتدويلها».

واليوم ونحن على مشارف نهاية القرن العشرين لم تحرر القدس، ولم تنسحب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة، ولم يفعل العرب والمسلمون شيئاً، بل الأمرّ من ذلك تستعد بعض الدول العربية والإسلامية للاعتراف بإسرائيل، بعد أن اعترفت مصر بها!!؟

وهكذا يتأكد بالدليل عدم التزام العرب والمسلمين بقراراتهم، وبما قطعه ملوكهم وأمراؤهم على أنفسهم، ويتحرك الصراع العربى الإسرائيلى من سئ إلى أسوأ، ضد

مصلحة العرب، وتتحقق يوماً بعد يوم مصلحة إسرائيل، من حصولها على كل شئ : الأرض، والاعتراف بها، واليوم تبحث إسرائيل عن التطبيع، تمهيداً لتحقيق إسرائيل الكبرى.

وتقطع الأحداث التى واكبت حرب ١٩٧٣ بأن قادة الدول العربية قد وضعوا أقدامهم على أول أعتاب التضامن العربى، وتردد فى ذلك الوقت أن العرب قد وحدتهم المعركة، وكان مسلك العرب يقطع بصدق هذه الرؤية، فالقادة العرب أصبحوا فى الجزائر، وأصدروا قرارات تؤكد تضامنهم، بل وتعمل على تضامنهم فى السنوات المقبلة، عندما حددوا شهراً معيناً فى كل سنة لاجتماعاتهم الدورية.

ووسع العرب دائرة تضامنهم عندما اجتمعوا مع قادة الدول الإسلامية الأخرى فى لاهور، وأصدروا جميعاً قرارات تؤكد تضامن العالم الإسلامى، وتؤكد كذلك على ضرورة استرجاع القدس فى بيانهم الذى أصدروه فى ٢٤ فبراير ١٩٧٤.

وانطلاقاً من هذا التضامن الذى لايساوى المداد الذى كُتب به، وفى غضون أقل من شهر من قمة لاهور الإسلامية، وفى الفترة من ٢٠ ، ٢١ مايو ١٩٧٤، عقد مجلس الدفاع العربى دورة استثنائية فى القاهرة، اشترك فيها وزراء الدفاع ووزراء خارجية الدول العربية، وقد خصصت هذه الدورة الاستثنائية لبحث إقامة قاعدة عربية للصناعات الحربية المتطورة، وقد عقدت الاجتماعات فى شكل مغلق وسرى، وحضر الدورة السيد «محمود رياض» أمين عام الجامعة العربية، والفريق «محمد عبد الغنى الجمسى» الأمين المساعد للشئون العسكرية ورئيس هيئة أركان الحرب المصرية.

وقرر الوزراء إنشاء المؤسسة العربية للصناعات الحربية المتطورة، وبحث المجلس موضوع التنسيق العربى[1].

وفى يومى ٣ ، ٤ يوليو ١٩٧٤ عقد مجلس الدفاع العربى دورة غير عادية، خصصها لبحث تقديم الدعم للبنان ولشعب فلسطين، فى مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة.

وقد اشترك فى الجلسات التى دارت فى سرية تامة، وزراء الدفاع والخارجية للدول العربية، وقرر المجلس تقديم عون سياسى وعسكرى إلى لبنان.

---

(١) راجع السياسة الدولية العدد ٣٧ يوليو ١٩٧٤ ص ٢٢١.

وقد عقد رؤساء أركان الجيوش العربية اجتماعات في ٢٠ ، ٢١ يوليو، لبحث وسائل تنفيذ قرارات مجلس الدفاع، بشأن دعم لبنان، وقرر رؤساء الأركان تشكيل لجنة لإعداد دراسة فنية مفصلة عن خطة التنسيق العسكرى، التى تقدم بها الفريق «عبد الغنى الجمسى» الأمين المساعد للشئون العسكرية للجامعة العربية، وقد وافق المجلس فى ختام أعماله على صيغة متكاملة للتعاون، تكفل أسلوباً محدداً للتنسيق العسكري بين الدول العربية، وتضمّن ذلك خطط التسليح العربى، وتبادل المعلومات والتنسيق التكتيكى بين الدول العربية[1].

وضاعت الجهود التى بذلها وزراء الدفاع العرب ورؤساء أركان الجيوش العربية ووزراء الخارجية فى اجتماعاتهم المنوه عنها - هباءً منثورا، ولم يتم تنفيذ أى شئ مما اتفقوا عليه، فلم يتم إنشاء المؤسسة العربية للصناعات الحربية المتطورة، ولم يتم التنسيق العسكرى بين الدول العربية، ولم نسمع عن خطط التسليح العربى، والتنسيق التكتيكي بين الدول العربية، ولكننا سمعنا عن ضرب لبنان، واحتلال بيروت، ولم تظهر أى خطط للدول العربية تنسيقية أو تكتيكية لتحرير الأراضى المحتلة فى لبنان، ولم تدخل جيوش أى دولة عربية لمساندة القوات اللبنانية والشعب اللبنانى، والشئ المُرّ أن أجزاء من الجنوب اللبنانى لازالت محتلة حتى الآن.

ليتضح لنا - نحن أبناء الأمة العربية - أن قرارات العرب لاتعادل قيمته إلا المداد الذى كتبت به، غير قابلة للتنفيذ، وأن المساعى فى سبيل التضامن العربى مكتبية، لايوجد من يسعي إلى تنفيذها، فقادة العرب يصدرون قرارات دون أن يكون لديهم القدرة على تنفيذها، ووزراء العرب يصدرون قرارات لايوجد من يسعى إلى تنفيذها، ليصبح أمر التضامن العربى مجرد قرارات غير قابلة للتنفيذ، تؤكد فقط حقيقة الأوضاع عند أصحاب القرار فى الدول العربية.

والشئ المثير للسخرية أنه فى غضون اجتماعات وزراء دفاع العرب ورؤساء الأركان ووزراء الخارجية، لبحث التنسيق والتعاون بين الدول العربية، عقد مجلس وزراء المؤتمر الاسلامى دورته الخامسة فى «كوالالمبور» من ٢١ إلى ٢٥ يونيو، وبحث المجلس تطبيق قرار مؤتمر القمة الاسلامى، بشأن تكوين صندوق التضامن الاسلامى، وأعلن سكرتير المؤتمر السيد «حسن التهامى» أن السكرتارية قد نجحت فى جمع ٢٠

(١) راجع السياسة الدولية العدد ٣٨ أكتوبر ٧٤ ص ٢٤١.

مليون دولار من الدول المنتجة للبترول، لإنشاء جامعتين فى أفريقيا وتكوين وكالة أنباء اسلامية، وتكوين هيئة لمساعدة مسلمى الفلبين.

وقد أصدر المؤتمر عدداً من القرارات أهمها قرار عن الشرق الأوسط وآخر عن القدس[1].

وفى ١٢ أغسطس ١٩٧٤ فى جدة وقعت ٢٦ دولة إسلامية، على اتفاقية إنشاء بنك التنمية الإسلامى، وذلك فى ختام اجتماعات وزراء مالية الدول الاسلامية، الذى بدأ فى يوم ١٠ أغسطس، ويبلغ رأسمال البنك ٢ مليار دينار إسلامى، وهو وحدة حسابية خاصة تساوى ١,٢٠ دولار أمريكى، وبذلك فإن رأسمال البنك يساوى ٢٤٠٠ مليون دولار أمريكى[2].

ونتساءل : أين صندوق التضامن الإسلامى؟ وكم يبلغ رأسماله؟ وكم يبلغ رأسمال دول البترول؟ وكم من هذه الأموال قدمت لدولة البوسنة المسلمة التى تعانى أشد المحن!!

وأين بنك التنمية الإسلامى!! لينقذ مصر الحبيبة من غلبة الدين والفوائد الطائلة التى تلتف حول عنقها!!.

وزادت مساعى الدول العربية والاسلامية لتحقيق التضامن فيما بينها، خاصة بعد حرب ١٩٧٣، وبرز على السطح نشاط سياسى ملحوظ سعياً وراء تحقيق هذا التضامن، الأمر الذى يمكن أن يؤكد أن مساعى العرب فى خلال هذه الحقبة من التاريخ كانت كافية لتحقيق التضامن العربى، المتمثل فى وحدة القرار السياسى والتعاون الاقتصادى والثقافى والعسكرى، لدرء أى خطر يهدد الأمة العربية ويجعل من العالم الإسلامى العمق الإستراتيجى للأمة العربية. حيث تبلورت قرارات القمة الإسلامية والعربية فى الفترة اللاحقة لحرب ٧٣ فى محاور عدة، نوجزها فى الآتى:-

١ - التنسيق العسكرى بين الدول العربية، اعتماداً على العمق الإستراتيجى الإسلامى.

٢ - إنشاء قاعدة صناعية عسكرية تعتمد عليها الجيوش العربية، وتمنعها من اللجوء

---

(١) راجع السياسة الدولية العدد ٣٨ أكتوبر ٧٤ ص ٢٤٤.

(٢) المرجع السابق ص ٢٤٥.

للدول الأخرى للحصول على المدد العسكرى.

٣ - التنسيق السياسى بين الدول العربية فى كافة الاتجاهات، مما يتأكد معه وحدة القرار السياسى فى العالم العربى لمصلحة الأمة العربية.

٤ - التصميم على استعادة الأراضى العربية المحتلة بعد ٦٧ بما فيها القدس الشريف، وعدم قبول أى حلول وسط فى ها الموضوع أو أى حلول منفردة.

وكانت القرارات العربية فى هذه الحقبة من التاريخ قادرة وحدها، لو صدقت النوايا، على تحقيق التضامن بين أبناء الأمة العربية الواحدة. ولكن على ما يبدو - كانت نوايا العرب فى تحقيق التضامن العربى غير صادقة، ولم تعمل الدول العربية على تحقيق الحد الأدنى من الوفاق فيما بينها، ولم تعمل أيضاً على تنفيذ أى من قرارات القمة اللاحقة لحرب ٧٣ ولاحتى السابقة عليها، وكانت كل هذه القرارت مكتبية على المستوى العربى وحتى على المستوى الإسلامى. وبعد انتهاء قمة «الجزائر» والقمة الإسلامية الثانية فى «لاهور» واجتماعات مجلس الدفاع العربى المشترك فى مايو وفى يونيو ٧٤ - عاود العرب مرة أخرى اجتماعاتهم، سعياً وراء تحقيق التضامن الذى يريدونه ويسعون فى ذات الوقت إلى عرقلته وعدم تنفيذه!!

وفى الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ أكتوبر ١٩٧٤ انعقد فى مدينة الرباط عاصمة المملكة المغربية المؤتمر السابع لرؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء فى الجامعة العربية.

وقد سبق مؤتمر القمة اجتماع لوزراء الخارجية، بدأ يوم ٢٢ أكتوبر فى الرباط أيضاً، واستمر حتى بدء مؤتمر الرؤساء والملوك، وخصص هذه الدورة الخاصة لبحث جدول أعمال المؤتمر، والتمهيد له بدراسة عدد من الموضوعات، على رأسها : وضع قضية الشرق الأوسط، والتعاون بين الدول العربية، والموقف السياسى والعسكرى، والعلاقات مع الدول الأفريقية.

وقد شكل وزراء الخارجية العرب لجنة عمل برئاسة وزير خارجية المغرب وتضم رؤساء وفود مصر وسوريا والسعودية والجزائر والكويت والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، لتضع ورقة عمل أمام الوزراء، تشمل جميع المشروعات المقدمة للبحث، وعلى رأسها طبيعة العمل بين منظمة التحرير والأردن، وأساليب التنسيق المقترحة».

وهناك أيضاً موضوع التنسيق بين مصر وسوريا، والبند الثالث هو التعاون الأفريقى العربى، وقد واجه الوزراء صعوبة فى التوصل إلى اتفاق حول البند الأول، فقرروا رفع الأمر لمؤتمر القمة، وانتهى وزراء الخارجية من إعداد مشروع ورقة العمل فى ٢٥ أكتوبر، وتضمنت الورقة ١٨ توصية تتفرع عن قرارات رئيسية منها : حق الشعب الفلسطينى فى اقامة سلطة وطنية مستقلة فى الأراضى المحررة، ولكن الأردن لم توافق على ذلك.

هذا وقد تضمن المشروع البنود التالية : -

أولاً : عملية تقييم شاملة للموقفين العربى والدولى، للتوصل إلى خطة موحدة تضمن التنسيق بين كل الأطراف.

ثانياً : النزاع بين الأردن وفلسطين، ووجهة النظر الأردنية.

ثالثاً : تعزيز التعاون مع الدول الأفريقية.

رابعاً : التزام جميع الدول بمؤتمر الجزائر وما صدر فيه من قرارات.

خامساً : دعم القوى العربية الذاتية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

سادساً : دعم القضية الفلسطينية عند عرضها على الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وبدأ مؤتمر القمة أعماله مساء يوم ٢٦ أكتوبر، ورأس الجلسة الافتتاحية الملك «الحسن» ملك المغرب ورئيس الدورة الحالية.

وناشد الملك «الحسن» - فى كلمة قصيرة ألقاها فى افتتاح المؤتمر - الأردن وممثلى المقاومة الفلسطينية تناسى خلافاتهم، من أجل صالح الجبهة العربية المتحدة، وأشار إلى أن المؤتمر يُعقد بعد عام واحد من حرب العاشر من رمضان، وأنه قد حان الوقت تماماً أمام العرب للانطلاق على آفاق جديدة نحو التقدم والرخاء وحل مشاكلهم.

. . . .

وقد حضر الجلسة الافتتاحية للمؤتمر ٣ ملوك و١٥ رئيساً، ومثّل ليبيا سفيرها فى باريس، كما حضرها السيد «حسن التهامى» السكرتير العام لأمانة المؤتمر الإسلامى.

ثم تحول المؤتمر بعد جلسة الافتتاح إلى جلسات مغلقة وسرية، بدأها بالموافقة على برنامج العمل الذى يضم جدول الأعمال وتقرير وزراء الخارجية وتقرير الأمين العام للجامعة، وفى الجلسة المغلقة الثانية التى عقدها الملوك والرؤساء صباح يوم ٢٧

أكتوبر، ألقى الملك «حسين» خطاباً طويلاً، عرض فيه على المؤتمر تصور الأردن لإنهاء نزاعه مع المنظمة الفلسطينية، وفى يوم ٢٨، أى فى اليوم الثالث للمؤتمر، تم التوصل إلى اتفاق، وأقر المؤتمر القرار الخاص بفلسطين وبدور كل من الأردن ومنظمة التحرير. وقد جاء ذلك بعد أن توصلت لجنة سباعية إلى صيغة نهائية، تم عرضها على الملوك والرؤساء، وقد ضمت اللجنة وزراء خارجية مصر وسوريا والأردن و«فاروق قدرى» عضو وفد منظمة التحرير الفلسطينية.

وخصص المؤتمر يومه الأخير، وهو يوم ٢٩ أكتوبر، لبحث تعزيز القوة العربية الذاتية، ومساندة القوة العسكرية لدول المواجهة.

وقد اتخذ المؤتمر عدة قرارات لتدعيم الموقف المالى والعسكرى لدول المواجهة، ولمنظمة التحرير الفلسطينية.

وقال الرئيس «السادات» فى كلمته التى ألقاها فى ختام المؤتمر «لقد كان هذا الاجتماع وهذا اللقاء بحق هو لقاء فلسطين، وفلسطين هى قمة مسئوليتنا جميعاً، وهى قضية العرب الأولى» وتقرر عقد مؤتمر القمة القادم فى شهر يونيو ١٩٧٥، على أن يتم الاتفاق على مقر انعقاده..»[1].

وهكذا انتهى مؤتمر القمة العربى السابع بالتوصل إلى صيغة اتفاق بين أبناء فلسطين والأردن، والتوصل إلى اتفاق لتدعيم الجبهات العربية المواجهة لإسرائيل، وتدعيم القوة العسكرية لهذه الدول، وتدعيم موقفها المالى، وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية.

ولانغالى عندما نقطع بأن شيئاً من ذلك لم يحدث، وظلت خلافات الأردن مع أبناء فلسطين، ولم يدعم الموقف المالى لدول المواجهة، وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية، واعتمدت دول المواجهة فى الغالب الأعم على مصادر التمويل الذاتية، واعتمدت المنظمة على دعم أبنائها فى كافة أنحاء العالم، الذى فاق بكثير ما تقدمه لها الدول العربية.

وحتى هذا الوفاق الشكلى لم يستمر طويلاً، فقد كان مقرراً عقد مؤتمر قمة الدول وحكومات جامعة الدول العربية فى مقديشيو يوم ٢٨ يونيو ١٩٧٥، ولكن فى نهاية مايو تلقت الأمانة العامة للجامعة العربية، مذكرات رسمية من حكومات السعودية

---

(١) راجع السياسة الدولية العدد ٣٩ يناير ١٩٧٥ ص ٢٤٧.

وتونس، تعرب فيها عن موافقتها على طلب الحكومة السودانية بتأجيل انعقاد مؤتمر القمة العربى الثامن، كما وافقت الأردن والكويت فى أول يونيو على التأجيل.

وعاد العرب مرة أخرى ليجتمعوا فى القاهرة، بعد أن نشبت الحرب الأهلية فى لبنان، وزُجّ بالمقاومة الفلسطينية فى صراع أشد وأخطر من الذى حدث لهم فى الأردن، ففى يومى ٢٥ و٢٦ أكتوبر ٧٦ انعقد فى القاهرة مؤتمر ملوك ورؤساء دول جامعة الدول العربية، لبحث الوضع القائم فى لبنان، والأوضاع العربية عامة.

وكان قد سبق بدء المؤتمر اجتماع مصغّر، حضره ملوك ورؤساء مصر ولبنان وسوريا والكويت والسعودية وفلسطين، وذلك فى ١٦، ١٧، ١٨ أكتوبر وقد توصل المؤتمر المحدود إلى قرار بوقف إطلاق النار فوراً فى لبنان، وإنهاء القتال بصورة نهائية مع تعزيز قوات الأمن العربية.

وقد ورد فى متن البيان الصادر عن المؤتمر المحدد فيما ورد «اجتمع فى الرياض فى الفترة من ١٦ إلى ١٨ أكتوبر، كل من الرئيس «محمد أنور السادات» رئيس جمهورية مصر العربية، والرئيس «حافظ الأسد» رئيس الجمهورية العربية السورية، والرئيس «الياس سركيس» رئيس الجمهورية اللبنانية، والسيد «ياسر عرفات» رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وصاحب السمو الشيخ «صباح السالم الصباح» أمير دولة الكويت وصاحب الجلالة الملك «خالد بن عبد العزيز آل سعود» ملك المملكة العربية السعودية، فى مؤتمر سداسى، لبحث الأزمة فى لبنان، ودراسة وسائل حلها، والاتفاق على الخطوات اللازمة لوقف نزيف الدم فى لبنان، واللجوء إلى الحوار بدلاً من القتال، والحفاظ على أمن لبنان وسلامته واستقلاله وسيادته، وحماية المقاومة الفلسطينية ممثلة فى منظمة التحرير الفلسطينية......»

أما مؤتمر الملوك والرؤساء، فقد أصدر فى ختام أعماله بياناً لخص فيه النتائج التى توصل اليها الملوك والرؤساء فى مشاوراتهم، ومن هذه النتائج :

أن ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية، فى اجتماعاتهم بالقاهرة، بمقر جامعة الدول العربية يومى ٢ ، ٣ من ذى القعدة لعام ١٣٩٦هـ الموافقين ٢٥، ٢٦ من أكتوبر لعام ١٩٧٦م.

وبعد أن تدارسوا الوضع الراهن فى لبنان، ونتائج أعمال مؤتمر القمة العربى

السداسى بالرياض، الصادرة فى ١٨ - ١٠ - ١٩٧٦ ، وأهمية دعم التضامن العربى، يقررون ما يأتى : -

أولاً : ١ - المصادقة على البيان والقرارت وملحقاتها الصادرة فى مؤتمر القمة العربى السداسى بالرياض فى ١٨-١٠-١٩٧٦ والموقعة بهذا (لم يوافق وفد الجمهورية العراقية على هذه الفقرة).

٢ - أن تساهم الدول العربية، كل حسب امكانياتها، فى اعادة تعمير لبنان، وتقديم الاحتياجات المادية المطلوبة، لإزالة آثار النزاع المسلح والأضرار التى حلت بالشعبين اللبنانى والفلسطينى، وأن تبادر الدول العربية بتقديم العون العاجل للحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ثانياً : دعم التضامن العربى :

تأكيد التزام الملوك والرؤساء العرب باحكام قرارات موتمرات القمة ومجلس الجامعة فى هذا الشأن، وخاصة ميثاق التضامن العربى، الصادر فى قمة الدار البيضاء فى ١٩٦٥/٩/١٥، والعمل لوضعها جميعاً موضع التنفيذ التام والفورى.

وضُربت لبنان، وانسحبت قوات الأمن العربية من لبنان، وبقيت قوات سوريا وحدها، وطردت المقاومة الفلسطينية من لبنان، بعد أن ضربتها القوات السورية والإسرائيلية واللبنانية، وطاف زعماء لبنان على العالم العربى لجمع تبرعات لإعمار لبنان، وعادوا وفى جعبتهم أقل القليل.

ويجب أن نذكر فى عجالة بعض مما عاهد العرب أنفسهم وشعوبهم على الالتزام به، والذى أكدوا عليه البند (ثانياً : دعم التضامن العربى) السابقة الإشارة إليه.

وعلى سبيل المثال، فقد التزم العرب فى مؤتمر القمة العربى فى الخرطوم، المنعقد فى الفترة من ٢٩ أغسطس حتى الأول من سبتمبر ١٩٦٧ بالآتى :

أولاً : أكد المؤتمر وحدة الصف العربى، ووحدة العمل الجماعى، وتصفيته من جميع الشوائب، كما أكد الملوك والرؤساء والممثلون التزام بلادهم بميثاق التضامن العربى، الذى أصدره مؤتمر القمة العربى الثالث، الذى عقد فى الدار البيضاء وتطبيقه.

ثالثاً : اتفق الملوك والرؤساء على توحيد جهودهم فى العمل السياسى على الصعيد الدولى والدبلوماسى، لإزالة آثار العدوان، وتأمين انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى العربية، التى احتلتها بعد ٥ يونية، وذلك فى نطاق المبادئ الأساسية التى تلتزم بها الدول العربية، وهى عدم الصلح مع إسرائيل أو الاعتراف بها، وعدم التفاوض معها، والتمسك بحق الشعب الفلسطينى فى وطنه.

. . . .

سابعاً : قرر المؤتمر سرعة تصفية القواعد الأجنبية فى الدول العربية.

. . . .

ونذكر أيضاً ما ورد على لسان العرب فى مؤتمر القمة العربى فى الدار البيضاء، المنعقد فى الفترة من ١٣ إلى ١٧ سبتمبر ١٩٦٥ :

أعلن القادة العرب ميثاق التضامن العربى، وأودعوه الأمانة العامة، واتفقوا على أن يصبح نافذاً بعد أن تم التوقيع عليه فى ١٥ سبتمبر ١٩٦٥، وهذا نصه «ايماناً بضرورة التضامن بين الدول العربية ودعم الصف العربى، لمناهضة المؤتمرات الاستعمارية والصهيونية، التى تهدد الكيان العربى، ويقيناً منا بالحاجة القصوى لتوفير الطاقات العربية، تمهيداً لتعبئة القوى لمعركة الكفاح لتحرير فلسطين، وايماناً بالحاجة إلى الالتزام والوفاق بين الدول العربية، لكى يتسنى لها أن تكتب دوراً فعالاً فى اقرار السلام، ورغبة منها فى توفير جو يسوده روح الود والإخاء بين الدول العربية، حتى لايتمكن الأعداء من أن يفتوا بعضد الأمة العربية، فقد التزمنا - نحن ملوك ورؤساء الدول العربية - فى مؤتمر القمة المنعقد بالدار البيضاء بما يلى :

١ - العمل على تحقيق التضامن فى معركة القضايا العربية، وخاصة قضية تحرير فلسطين.

٢ - احترام سيادة كل من الدول العربية، ومراعاة النظم السائدة فيها، وفقاً لدساتيرها وقوانينها، وعدم التدخل فى شئونها الداخلية.

٤ - استخدام الصحف والاذاعات وغيرها للوفاء بالنشر والإعلام لخدمة القضية العربية.

ونحن فقط نذكّر الدول العربية بميثاق التضامن العربى الذى وقعوه والتزموا به، حتى لايأخذوا منه ما يشاءون ويتركوا منه ما يشاءون، ونرجو من ملوك العرب ورؤسائهم والقائمين على أمورهم اعادة قراءة هذا الميثاق فقط للذكرى، خاصة وأنهم على أعتاب الاعتراف بإسرائيل والتطبيع معها!!!

وللأسف لم يلتزم العرب بهذا الميثاق، ولم يفعلوا شيئاً من أجل تحرير تراب فلسطين المقدس، حتى أن جاءت الطامة الكبرى، وقام الرئيس «السادات» بزيارته للقدس، التى أعلنتها إسرائيل عاصمة لها، ليكشف الوجه الحقيقى للصراع العربى الإسرائيلى بعد هزيمة ١٩٦٧، والذى حاول العرب بشتى الطرق حجبه عن شعوبهم، خاصة بعد تلقيهم هزيمة ٦٧ وعدم قدرتهم (أورغبتهم!!) على التضامن أو الوحدة فيما بينهم، وعدم قدرتهم على مجاراة اليهود والدول التى أوجدتهم عسكرياً.

ولم تكن هذه الزيارة مفاجئة لرجال السياسة البارعين، المتأملين فى حقائق خطوات العرب فى الصراع، وإنما كانت المفاجأة فقط لأصحاب الفطرة من أبناء الشعوب العربية، الذين تابعوا خطوات قادتهم بثقة، حتى انهم اعتقدوا أنها خطة حربية من «السادات» لاستكمال تحرير سيناء.

فمؤشرات الصراع بعد هزيمة ٦٧ قطعت بوجود صلة من نوع ما بين بعض القادة العرب وقادة اليهود، وكان فحوى هذه الصلة هو اعتراف العرب بإسرائيل، مقابل إعادة الأرض العربية المحتلة بعد ٦٧، وفقط كان العرب يتحينون الفرصة لاعلان هذا الأمر على الملأ حياءً من شعوبهم، وكان «السادات» أجرأ من قادة العرب الذين أخفوا علاقاتهم باليهود، وأعلن هذه العلاقة على الملأ لتعزز زيارته للقدس، والتى تم ترتيبها طويلاً، اتفاقية بين أكبر دولة عربية وإسرائيل سميت «كامب ديفيد».

وهكذا استطاع اليهود وحلفاؤهم بعدها تشفية عظام التضامن العربى وطموحات العرب فى الوحدة العربية!!

الفصل الثالث

فشل محاولات الوحدة العربية
وعدم التزام الحكومات العربية بإرادة شعوبها

=====================================

- تمهيد -

منذ الوهلة الأولى للصراع العربى الإسرائيلى وكل دولة عربية تعتقد بعدم قدرتها على خوض الصراع بطريقة منفردة بعيداً عن شقيقاتها من الدول العربية.

وللشعوب العربية جميعها من المحيط إلى الخليج قناعة بأنهم شعب واحد، أبناء أمة واحدة، تختلف تماماً عن أجناس الأرض، فهم أصحاب لغة القرآن، لغة أهل الجنة «اللغة العربية».

قال تعالى : «إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ» (يوسف : ٢)

وقال أيضاً : «.. وَهَٰذَا كِتَابٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِّيُنذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَبُشْرَىٰ لِلْمُحْسِنِينَ» (الأحقاف : ١٢)

وهذه القناعة بالوحدة التى يسرتها لغة القرآن، ووحدة المصير، قد دعمتها الظروف الخطيرة القاسية، التى تعرضت لها الشعوب العربية إبان فترة الاستعمار، حيث قسم المستعمرون الوطن العربى إلى دويلات صغيرة، وزرعوا فى نفوس العرب بذور الخلاف حول هذه الحدود المصطنعة لصياغتها بطريقة خبيثة، وحاول الاستعمار تغيير لسان بعض الشعوب العربية إلى الانجليزية والفرنسية، حسب الثابت من السوابق التاريخية، وقد حاول بعض القادة العرب صناعة الوحدة العربية، استناداً إلى ظاهرة القومية العربية، وبعيداً عن المعطيات القرآنية التى لاتتمشى مع أنظمة الحكم العلمانية فى الأمة العربية، وقد فشلت كل محاولات الوحدة بين الدول العربية، لأسباب عدة ومتفرقة، أهمها استبعاد الأسس القرآنية كعناصر أساسية فى بنيان الوحدة بين الشعوب

العربية بوضع تبعية بعض الأنظمة العربية لأمريكا والدول الأوروبية، وشمولية الحكم في معظم الدول العربية، والاستخفاف بالارادة الشعبية كأساس من أسس الوحدة العربية، يقول الحق سبحانه وتعالى : «إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ» (الأنبياء : ٩٢)

ويقول أيضاً :

«وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ» (المؤمنون : ٥٢)

وقد كان سعى الدول الأوربية الدائم لإفشال محاولات الوحدة العربية، وبث بذور الوقيعة بين البلدان العربية، من أهم الأسباب التى أدت إلى تخريب مشروعات الوحدة، ولو كانت بين دولة واحدة مثل الحادث الآن فى اليمن.

فعندما نجح أهل اليمن فى توحيد شماله مع جنوبه، بعد أن قسمه الاستعمار زرعت الضغينة بين أبنائه، وكانت سبباً فى حرب أهلية أعلن خلالها «على سالم البيض» أحد زعماء اليمن الجنوبى السابقين فى غضون شهر يونيه ١٩٩٤ انفصال جنوب اليمن عن شماله، وأصر قادة الشمال على أن اليمن دولة واحدة، اعترفت بها كل دول العالم، وأن إعلان الانفصال باطل، وصادر ممن لايملك ذلك، وانقسمت الدول العربية على نفسها بخصوص هذا الوضع الحرج، بين راغب فى الانفصال، ومؤيد للوحدة، طبقاً لظروف كل دولة عربية ومدى علاقاتها بالدول الغربية ومدى تأثير هذه القوة اليمنية الوحدوية على سير الأحداث فى الوطن العربى.

ويمكن القول أن السعى الدائم للوحدة العربية يصطدم بالمصالح الغربية والأمريكية داخل الوطن العربى، والتى لايروق لها تحقيق مصالحها فى ظل وحدة قوية بين الشعوب العربية.

وبالتالى يصطدم كل مشروع للوحدة بأسباب عديدة تؤدى إلى فشله، وفي غالب الأحيان تكون الدول الغربية وأمريكا وراء هذه الأسباب، خاصة وأن مشاريع الوحدة العربية بالقطع تشكل تهديداً لأمن إسرائيل، حسب مفهوم الأمن الأمريكى الإسرائيلى، الذى يعتمد فى الأساس الأول على وجوب تفرد إسرائيل بالقوة فى الشرق الأوسط بما فى ذلك السلاح النووى، ووجوب تفرق الدول العربية، وعدم السماح بوجود تكتلات حربية بين الدول العربية، وحسبما هو مؤكد فإن المصالح

الغربية الأمريكية الإسرائيلية ليست وحدها السبب في إفشال مشاريع الوحدة العربية، وإنما هناك أسباب أخرى لصيقة بالدول العربيـة ذاتها. وقد أدى الفشل المستمر لمشاريع الوحدة العربية، واستخفاف الحكومات العربية بإرادة شعوبها، إلى عدم قدرة الدول العربيـة على تحرير ترابهـا الوطنى من الاحتلال الإسـرائيلى، خاصة فلسطين المحتلة «فلم تقوَ سوريا على استخلاص الجولان من نير الاحتـلال الإسرائيلى وحدها، ولن تقوى لبنان كذلك على تحرير ترابها الوطنى، خاصـة بعد أن حيدت مصر عن الصراع العربى الإسـرائيلى، ولايوجد سبـيل الآن لاسترداد سوريـا ولبنان للجولان وجنوب لبنان، الا بالاعتراف بإسرائيل كدولة كما اعترفت مصر سابقاً بها.

وبالتالى فان عـدم وجود الوحدة بين الدول العربية كان ضـمن الأسباب التى أدت إلى التمهيد لاعتراف العرب بإسرائيل.

أولاً : محاولات الوحدة بين الدول العربية[1]:

كانت مصر أولى الدول العربية التي تفكر في الوحدة، بين الدول العربية، لكونها قلب الأمة العربية النابض، ولاستشعارها الخطر المحدق على الأمة العربية من جراء وجود دولة لليهود في قلب الأمة العربية، وكانت الوحدة العربية بالنسبة للشعب المصرى والعربي غاية كبيرة طالما سعى اليها، للتخلص من التفوق الأجنبي، وتحرير تراب العرب، وحماية الأمة العربية من التطلعات الاستعمارية.

وعليه أعلنت الوحدة بين مصر وسوريا في أول فبراير ١٩٥٨ ، وأقيمت الجمهورية العربية المتحدة ووافق الشعب السورى والمصرى على قيام الدولة الجديدة في ٢٢ فبراير ١٩٥٨ ، وبالرغم من الإرادة الشعبية أعلنت سوريا انفصالها عن الوحدة في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ . وفي الرابع عشر من فبراير ١٩٥٨ أعلن عن قيام الاتحاد العربي الهاشمى، بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العراقية، وانهار هذا الاتحاد بعد القضاء على الحكم الملكى في العراق، عقب قيام ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨ .

وفي الثامن من مارس ١٩٥٨ أعلن عن قيام اتحاد الدول العربية المتحدة بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة اليمنية، وقد انتهى الاتحاد في سبتمبر ١٩٦١ ، لعدم رغبة اليمن في تنفيذ التزام الوحدة.

وفي ١٦ ابريل ١٩٦٣ أعلن قيام الاتحاد المركزى بين مصر وسوريا والعراق، وبعد الإعلان لم يلتزم زعماء الاتحاد بالوحدة، وكان إعلانها مجرد شعارات.

وطالما تردد على مسامع الشعوب العربية أن محاولات الوحدة السابقة قد باءت بالفشل، لعدم دراستها بتأنى، وافتقاد المشاركة الشعبية في مشاريع الوحدة، وأن القادة العرب قد درسوا سلبيات الوحدة واستخلصوا في محاولاتهم السابقة، العظة والعبرة، وأنهم بعد البحث والدراسة قد توصلوا إلى قواعد وأسس تؤدى إلى نجاح الوحدة بين الشعوب العربية، ومن ثم كانت الخلاصة باعلان اتحاد الجمهوريات العربية بين مصر وسوريا وليبيا (اتحاد الجمهوريات العربية).

«من موقع الصمود العربي، وفي ظلال صراع حاسم ومصيرى تخوضه، الأمة

---

(١) راجع : المجتمع العربي والقضية الفلسطينية طبعة ١٩٨١ تأليف د./ محمد الصياد، د./ صوفى أبوطالب د./ محمد بدوى، د./ عبد العزيز نوار ص ٣٨٢ وما بعدها.

العربية اليوم دفاعاً عن أرضها وشرفها ووجودها وأمنها ومصيرها، ضد كل قوى السيطرة الاستعمارية والصهيونية العنصرية.

وانطلاقاً من الحقيقة الكبرى التى عبر عنها التاريخ الطويل، وهى أن وحدة الوطن العربى بما تتيحه من إمكانيات، وبما توفره من طاقات سياسية وعسكرية واقتصادية، هى الرد الحاسم على تحديات الاستعمار والصهيونية، وهى السبيل إلى استرداد الكرامة وتحرير الأرض، والاجهاز على كل صور الاستعمار والاستغلال والتخلف فى وطننا العربى.

وتصميماً على بناء الوطن العربى المتحرر القادر على مواجهة تحديات العصر ومقتضيات التقدم، وأداء دوره الحضارى والإنسانى داخل مجتمعه وفى المجتمع الدولى.

وتقديراً وعرفاناً لتضحيات أجيال بعد أجيال من أمتنا العربية، خاضت بشرف وكرامة معارك تحقيق الذات القومية، وتثبيت الاستقلال والحرية السياسية والاجتماعية دون أن يتزعزع إيمانها بأملها الكبير»

وهكذا كانت بداية وثيقة اعلان اتحاد الجمهوريات العربية بين مصر وليبيا وسوريا، والتى ورد فيها أيضاً : «. . . فانه من ذلك كله ووفاء لذلك كله فقد، اتفق الرئيس أنور السادات رئيس الجمهورية العربية المتحدة، والرئيس العقيد معمر القذافى رئيس مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء بالجمهورية العربية الليبية، والرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية على إقامة اتحاد للجمهوريات العربية بين دولهم الثلاثة على أن ينضم السودان الشقيق إليهم فى أقرب فرصة تمكنه منها ظروفه الخاصة.

ان توقيع الرؤساء الثلاث هذا الإعلان يصدر عن الايمان الراسخ بضرورة قيام الدولة التى تجمع القوى والطاقات العربية، وبأن هذه الدولة ستكون - بفضل قدرة جماهير شعبنا وبفضل امكانات الدول الثلاثة - القاعدة الصلبة لحركة النضال العربى، وأحد الروافد الهامة لحركة التحرر العالمية، والرد الطبيعى والعملى على كل المؤامرات الاستعمارية والصهيونية، التى تدبر ضد أمتنا العربية لضرب حضارتها الإنسانية والتاريخية ووضعها فى إطار التخلف والتبعية.

ولقد انطلق الرؤساء الثلاث فى اتفاقهم على إقامة اتحاد الجمهوريات العربية من

منطلقات أساسية، تشكل حجر الأساس فى بناء الاتحاد وهى :-

أولاً : أن يكون هذا الاتحاد النواة التى تستقطب نضال الجماهير العربية الوحدوية، وبالتالى أن يكون نواة لوحدة عربية أشمل.

ثانياً : أن يكون سبيل الجماهير العربية لتحقيق هدفها فى اقامة المجتمع العربى الاشتراكى الموحد.

ثالثاً : أن يكون الأداة الرئيسية للأمة العربية فى معركة التحرير وعلى أساس من هذه المنطلقات فقد قرر الرؤساء الثلاث بالإجماع ما يلى :-

١ - أن تحرير الأرض العربية المحتلة هو الهدف الذى ينبغى أن نسخر فى سبيله كل الامكانيات والطاقات.

٢ - أنه لاصلح ولاتفاوض مع إسرائيل، ولاتنازل عن أى شبر من الأرض العربية المحتلة.

٣ - أنه لاتفريط فى القضية الفلسطينية ولامساومة عليها.

.... إن المسئولية التاريخية فى هذه الأيام العصيبة والمصيرية تفرض علينا كأبناء مخلصين لوطننا الكبير، وأمناء على قضية القومية العربية ومستقبل الأمة العربية، أن نعمل معاً ومع غيرنا بروح التجرد والايثار، من أجل اذابة كافة الحواجز والفوارق الإقليمية التى تعوق التفاعل الذاتى للمنطقة العربية تحقيقاً للوحدة الشاملة.

إن الانطلاق الحل المسارعة فى تنفيذ هذا الاتحاد ما هو الا حركة موفقة، للوصول إلى هدف مرحلى على طريق الوحدة العربية الشاملة، وهو - من أجل ذلك - سيظل مفتوح الأبواب لكل دولة عربية متحررة، تؤمن بالوحدة العربية، وتعمل من أجل إقامة المجتمع الاشتراكى الموحد.

ثم أردفت وثيقة اعلان الاتحاد قائلة :

«وبعون من الله وتطلعاً إلى المستقبل بثقة الواثق المؤمن بالله، وتجسيداً لكل هذه المعانى، فقد تم الاتفاق بين الرؤساء الثلاث على اعتبار الأحكام الأساسية المرفقة بهذا الإعلان أساساً لإقامة اتحاد الجمهورية العربية، وعلى تشكيل لجنة ثلاثية تتولى وضع وع دستور اتحاد الجمهوريات العربية، فى اطار من هذه الأحكام الأساسية، على

أن يتم إقراره فى كل جمهورية وفق الصيغ الدستورية المعمول بها لديها.

تقرر عرض الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية للاستفتاء الشعبى فى كل جمهورية وفى تاريخ واحد.

..« ان واجبنا ونحن فى سعينا على طريق أملنا أن نظل مفتوحى الأعين، منتبهى الحس والوجدان، تحت رعاية الله وتوفيقه».

واختتم الرؤساء الثلاثة الوثيقة بقول الحق سبحانه وتعالى :

«وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهَ مَنْ يَنْصُرُه إِنَّ اللَّهُ لَقَوِى عَزِيزْ».

توقيع الرؤساء الثلاثة

صدر فى بنى غازى فى ٢١ من صفر ١٣٩١هـ الموافق ١٧ من أبريل (نيسان) ١٩٧١م.

بهذه العبارات القوية صيغت وثيقة إعلان اتحاد الجمهوريات العربية بين مصر وسوريا وليبيا، وعرضت هذه الوحدة على الشعب فى الدول الثلاثة وفى آن واحد، ليعبر عن مشيئته فى هذه الوحدة طبقاً لأهدافها وأغراضها الواردة فى الوثيقة، التى اختتمت بآية من آيات القرآن الكريم.

وأرفق بالوثيقة الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية حتى يقرأها الشعب فى الدول الثلاثة وكان ضمن نصها الآتى : -

١ - ان الشعب العربى فى كل من الجمهورية العربية المتحدة، والجمهورية العربية الليبية، والجمهورية العربية السورية قد أقر على أساس من الاختيار الحر المتساوى فى الحقوق، إقامة اتحاد يسمى «اتحاد الجمهوريات العربية».

٢ - الهدف من قيام اتحاد الجمهوريات العربية هو العمل على تحقيق الوحدة العربية الشاملة، وحماية الوطن العربى، والدفاع عن استقلاله، وبناء المجتمع العربى الاشتراكى، والعمل على تحرير الأراضى العربية المحتلة، ودعم حركة التحرر الوطنى العربى وحركات التحرير الوطنى فى العالم.

٣ - الشعب فى اتحاد الجمهوريات العربية جزء من الأمة العربية.

٤ - لاتحاد الجمهوريات العربية علم واحد، وشعار واحد، ونشيد واحد، وعاصمة

واحد.

٥ - نظام الحكم فى اتحاد الجمهوريات العربية ديمقراطى اشتراكى.

٦ - يكون هذا الاتحاد مفتوحاً لجميع الدول العربية الأخرى، التى تؤمن بالوحدة العربية، وتعمل من أجل تحقيق المجتمع العربى الاشتراكى الموحد.

. . . .

١٥- لايجوز تعديل الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية، الابعد الموافقة الاجماعية لمجلس رئاسة الاتحاد، وعرضه للاستفتاء الشعبى، وتوافر الأغلبية له فى كل جمهورية.

. . . .

هذا وقد تضمن قرار الاستفتاء على أحكام الاتحاد ما نصه : -

« بالاشارة إلى إعلان قيام اتحاد الجمهوريات العربية الصادر فى ٢١ من صفر ١٣٩١هـ، الموافق ١٧ من أبريل (نيسان) سنة ١٩٧١ ميلادية اتفق الرؤساء على أن يجرى الاستفتاء الشعبى على الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية فى الفاتح من سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٧١ ميلادية.

ونفاذاً لذلك القرار تم الاستفتاء فى ٢ سبتمبر ١٩٧١ وكانت كالآتى:-

١ - بيان وزير داخلية مصر : -

كان الفاتح من سبتمبر بين تلك الأيام المجيدة التى يعرفها التاريخ فى حياة الشعوب، فيقف عندها ليسجل نهاية تحول وبداية انطلاق.

لقد خرجت الجماهير العربية فى كل من سوريا وليبيا ومصر - تعلن إرادتها فى حرية عن قيام اتحاد الجمهوريات العربية، بكل ماتملك من طاقات عزمها وآفاق أملها.

إن الجماهير التى قالت نعم - فى إجماع رائع - لم تقلها لفكرة الوحدة ذاتها، لأن الأمة العربية لم تعد فى حاجة إلى أن تثبت حقيقة الوحدة بين شعوبها، ولكن هذه الجماهير قالت نعم قبولاً بالمسئوليات الكبرى إصراراً على الأمل العظيم.

قالت نعم للمعركة الفاصلة. . . تبذل من أجلها كل شئ. . . وقالت نعم للوحدة العربية الشاملة. . . حقيقة التاريخ وأمل المستقبل. . وقالت نعم لدولة العلم والايمان التى تسعى بالإنسان العربى نحو حياة أفضل. . . طليقة من كل قيود التخلف.

إن نتيجة الاستفتاء على الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية وعلى دستور دولة الاتحاد فى مضمونها الواسع، وفى توقيتها الحاسم - جاءت لتؤكد للأعداء والأصدقاء أن جماهيرنا الصامدة القادرة - ماضية على طريقها، لاتتردد فى تضحية، ولاتتراجع عن أمل.

لقد جاءت نتيجة الاستفتاء على النحو التالى : -

١ - عدد الناخبين المدعوين لإبداء الرأى وهم جملة الأشخاص المقيدة أسماؤهم. ٨,٠٠٢,٧٥٩ ناخباً فى جداول الانتخابات بالتطبيق لأحكام القانون.

٢ - عدد من حضر منهم واشترك فى عملية الاستفتاء ٧,٧٧٦,٨٣٧ ناخباً.

٣ - عدد من حضر من المصريين فى الخارج واشترك فى عملية الاستفتاء ١١,٤٤٥ ناخباً.

٤ - .... ٥ - ....

٦ - عدد الأصوات الصحيحة ٧,٧٦٢,٩١١ صوتاً.

٧ - عدد الأصوات الباطلة ٢,٤٧١ صوتاً.

٨ - عدد آراء الموافقين ٧,٧٥٩,٥٠٧ أصوات.

٩ - عدد المتخلفين ٢٢٥,٩٢٢ صوتاً.

(أ) النسبة المئوية لعدد الحاضرين إلى عدد الناخبين المدعوين ٩٧,١٧٦ فى المائة.

(ب) النسبة المئوية لعدد آراء الموافقين إلى عدد الآراء الصحيحة التى أعطيت ٩٩,٩٥٦ فى المائة.

إننا حين نشهد الفجر الذى أشرق، ونتبادل التهنئة مع كل الشعب العربى بالأمل الذى تحقق، ينبغى علينا أن نذكر بالوفاء والعرفان الزعيم الخالد، الرئيس «جمال عبد الناصر» (رحمه الله) الذى استشهد فى سبيل وحدة أمتنا العربية، وواصل النضال من أجلها رفيق نضاله الرئيس «محمد أنور السادات».

وعلينا أن نتجه قبل ذلك وبعده إلى الله سبحانه وتعالى، حمداً وشكراً أن هدانا إلى الطريق، وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله.

بارك الله اتحادنا، وحقق آمالنا، وسدد على طريق النصر خطانا.

والسلام عليكم ورحمة الله».

وفى نفس الوقت صدر بيان وزير داخلية سوريا حول نتائج الاستفتاء، ونصه كالآتى : -

« أيها الإخوة المواطنون، قامت وزارة الداخلية بتهيئة التسهيلات اللازمة لإنجاح عملية الاستفتاء، وباشرت مهمتها منذ أن تقرر موعد الاستفتاء، فهيأت مراكز الإدلاء وجداول الناخبين واللجان، وعملت على توفير المناخ الاشتراكى الحر، والتسهيلات الكاملة ليعبر أبناء الشعب فى سوريا عن رأيهم، تجاه الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية ودستورها، وجرت عمليات الاستفتاء طوال عشرين ساعة، فى مناخ من الحرية الكاملة للمواطنين ليعبر كل منهم عن رأيه وليؤدى واجبه.

لقد أكدت عملية الاستفتاء حرص المواطن فى الجمهورية العربية السورية على أداء واجبه وتمسكه بحقه فى تقرير مصيره، كما أكدت الشعور العميق بالمسئولية لدى مواطنينا، الذى يتناسب مع عظيم المهمة التى يقوم بها من خلال إبداء رأيه وإصراره على المساهمة فى تقرير مستقبل أمته ووطنه.

لقد عبّر أبناء الشعب العربى فى الجمهورية العربية السورية عن رأيهم بكل حرية، وأظهروا حرصهم البالغ على المشاركة فى الاستفتاء، وتحلوا بأعلى درجات الوطنية والشعور القومى عندما توجهو لصناديق الاقتراع، وأبدوا رأيهم فى قيام اتحاد الجمهوريات العربية، الخطوة الأولى والبداية الجادة نحو تحقيق الوحدة العربية الكبرى.

إن أبناء الشعب العربى فى سوريا عندما عبروا أمس عن رأيهم، وقالوا نعم للاتحاد، انما كانوا يعبرون عن ثقتهم لقائدهم، الذى نفذ بالصدق كله وبالوفاء كله، ما جاء فى بيان القيادة القطرية المؤقتة لحزب البعث العربى الاشتراكى، وهم يسيرون وراء قائد مسيرة شعبنا «حافظ الأسد» الملتزم بكل مايقول، والمنفذ لكل مايقول، والذى توج انجازات شعبنا بقيادته بانضمام الجمهورية العربية السورية إلى ميثاق طرابلس، حيث نتوصل اليوم إلى تحقيق الحلم الذى تمناه كل عربى بقيام اتحاد الجمهوريات العربية الخطوة الأولى على طريق وحدتنا الكبرى، والرد على مخططات أعدائنا، والطريق الوحيد لتحرير الأرض وطرد المحتلين، والقاعدة المتينة لبناء المجتمع المفضل، المجتمع العربى الاشتراكى، وقد جرت عمليات الاستفتاء منذ الساعة السابعة من صباح يوم الأربعاء الأول من أيلول وحتى الساعة الثانية والنصف من صباح يوم الخميس الثانى من أيلول ١٩٧١.

وباشرت اللجان عمليات الفرز عقب انتهاء الاستفتاء، وكانت النتيجة كما يلى : -

بلغ مجموع عدد الناخبين المسجلة أسماؤهم فى الجداول الانتخابية مليونين و٢١٤٠٥، منهم مليون و٤١٠٣٥ ذكوراً و٩٨٠٣٧٠ من الإناث.

وبلغ مجموع عدد المقترعين والمشاركين فعلاً فى الاستفتاء من الذكور والإناث مليونا و٨١٦٢٠٥ بما فيهم بعض المواطنين المقيمين فى سوريا من أبناء الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية الليبية.

ويكون بذلك نسبة المقترعين من عدد الناخبين المسجلين فى الجداول الانتخابية ٨٩,٩ فى المائة، منهم ٩٣٦٣٦٠ ذكوراً، أى بنسبة ٨٩,٩٤ فى المائة، و٨٨٦٨٩٦ إناثاً، أى بنسبة ٨٩,٤٤ فى المائة وبلغ عدد البطاقات الباطلة ٦٥٧ بطاقة، بلغ عدد أصوات الموافقين مليونا و٧٤٧,٩٢٩ أى بنسبة ٩٦,٤ فى المائة، وبلغ عدد أصوات غير الموافقين ٦٤٦٢٩ أى بنسبة ٣,٥٩ فى المائة.

وهذه النتائج دليل على تمسك شعبنا بقيمه النضالية وتقاليده الديمقراطية وايمانه الذى لايتزعزع بأمته والوحدة القومية، وبالمستقبل المجيد فى شعبنا العظيم».

هذا وفى ذات الوقت أعلن بيان وزير داخلية ليبيا وكان نصه كالآتى :-

بقلب تغمره مشاعر الفرحة العارمة، أنقل اليكم انتصار ارادة الشعب العربى فى الجمهورية العربية الليبية، التى قالت (نعم) للمبادئ الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية ودستور دولة الاتحاد. . وأبعث اليكم نتائج الاستفتاء التى أبلغتنى بها اللجنة المركزية للاستفتاء، وفقاً للمادة (١٩) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١، والتى يتضمنها المحضر المرفق. . بتاريخ ١١ من رجب ١٣٩١هـ الموافق ٢ من سبتمبر ١٩٧١م الساعة العاشرة صباحاً، وبحضور كامل هيئة اللجنة المركزية للإستفتاء . . فتح هذا المحضر لإثبات الآتى : - قامت اللجنة بجمع البيانات الواردة من اللجان العامة بالمحافظات والقوات المسلحة ووزارة الوحدة والخارجية. . وفيما يلى النتيجة النهائية لذلك : -

١ - عدد المصنوتين الذين أدلوا بأصواتهم فى جميع اللجان العامة ٤٥٩٠٤٥ صوتاً.

٢ - عدد الأصوات الصحيحة ٤٥٨٥٨٠ صوتاً.

٣ - عدد الأصوات الباطلة بالأرقام ٢٠٩ أصوات.

٤ - عدد الموافقين ٤٥٢٥٨٧ صوتاً.

٥ - عدد غير الموافقين ٥٩٩٣ صوتاً.

٦ - نسبة الموافقين لعدد المصوتين ٩٨,٦٠٪.

٧ - نسبة غير الموافقين لعدد المصوتين ١,٤٠٪

وكان من البديهى لأبناء الأمة العربية أن يعتقدوا أنهم قد وضعوا أقدامهم على أعتاب الوحدة العربية، والتى تحقّق طموحاتهم وتدفع عنهم الأذى المحدق بهم، وتمكّنهم من تحرير ترابهم الوطنى، خاصة وأن مشروع الوحدة قد تمت مباركته من الشعوب العربية فى الدول الثلاثة، عن طريق الاستفتاء، والذى وصلت نتيجته إلى الذروة.

وقد أقّر دستور دولة الاتحاد مبدأ السيادة للشعب، حيث نصت مادته الثانية على أن : «السيادة فى الاتحاد للشعب، وتمارس السلطات الاتحادية اختصاصاتها باسمه على الوجه المُبيَّن فى هذا الدستور. وقد ورد فى ديباجة «الدستور» أن الشعب العربى فى الجمهورية العربية السورية، والجمهورية العربية الليبية، وجمهورية مصر العربية، ايماناً منه بأنه جزء لايتجزأ من الأمة العربية، وأن الجمهوريات الثلاث تؤمن بالمصير العربى الواحد، وأن القومية العربية هى دعوة تحرير وبناء وعدل وسلام. وأنها طريق العرب إلى الوحدة الشاملة، وبناء نظام ديمقراطى واشتراكى يحمى حقوق المواطنين، ويصون حرياتهم الأساسية ويدعم سيادة القانون».

. . . .

«وإيماناً بدور الأمة العربية الحضارى فى قهر التخلف والتبعية، ومساهمة إيجابية منها فى دفع عجلة التقدم الإنسانى، وصيانة السلام والأمن الدوليين، وإرساء قواعد العلاقات بين الدول والشعوب على أساس من العدل والقانون».

إن شرعية اتحاد الجمهوريات العربية فى الدول الثلاثة، وطبقاً لديباجته ودستوره قد استندت إلى المؤسسات الدستورية فى هذه الدول، وإلى الإرادة الشعبية عن طريق الاستفتاء، وقد أكدت الحكومات الثلاثة أن مشروع الاتحاد كان تأكيداً واستناداً إلى الارادة الشعبية، وأنه كان بمثابة الفجر الجديد للأمة العربية، وأن قول الجماهير العربية

فى الدول الثلاثة «نعم» للوحدة كان بمثابة قبول للمسئوليات الكبرى، وإصراراً على الأمل العظيم.

وقد بذلت وسائل الإعلام فى الدول الثلاثة مجهوداً ضخماً بشأن الحديث عن الوحدة، وعن المستقبل الباهر الذى ينتظر شعوب الأمة العربية، بعدما حققت نواة الوحدة العربية على الأسس السليمة، وطبقاً لمعايير مدروسة ودستور محكم، وطبقاً للإرادة الشعبية.

ولكن سرعان ما تلاشت هذه الوحدة، وضربت الحكومات عرض الحائط بإرادة الشعوب، ولم يُكتب للوحدة النجاح، واختطّت كل دولة لنفسها ارادة شتى تختلف عن إرادة الدولة الأخرى.

وفى الأول من أكتوبر ١٩٨٤ وافق مجلس الشعب المصرى على مشروع قانون انسحاب جمهورية مصر العربية من اتحاد الجمهوريات العربية الموقع فى ١٧ أبريل عام ١٩٧١.

وقد كانت اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل ضمن الأسباب التى أدّت إلى تقويض الاتحاد، وكانت سبباً من أسباب قطع العلاقات الدبلوماسية بين كل من ليبيا وسوريا من جانب ومصر من جانب آخر.

فى أول ديسمبر ١٩٧٧ : بدأت فى ليبيا أعمال مؤتمر طرابلس، الذى دعا إلى عَقْده العقيد «القذافى» لبحث إنشاء جبهة معارضة لمبادرة السلام المصرية، ويشترك فيه الرئيس الجزائرى «هوارى بومدين»، والسورى «حافظ الأسد»، و«طه ياسين» عضو القيادة القومية لحزب البعث العراقى، و«ياسر عرفات» و«سالم ربيع» رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية.

وفى الخامس من ديسمبر ١٩٧٧ انتهى مؤتمر طرابلس لمناهضة مبادرة السادات لإقرار السلام فى المنطقة، بانسحاب الوفد العراقى قبل اختتام أعماله، بسبب رفض سوريا استبعاد فكرة التفاوض مع إسرائيل، ولعدم رَفْضها قرارى مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٦ واتفقت الأطراف الأربعة الأخرى على تجميد علاقاتهم الدبلوماسية مع مصر.

وفى الثالث والعشرين من سبتمبر ٧٨ قرر مؤتمر وزراء دول الرفض قَطْع العلاقات مع مصر، وذلك فى ختام جلساته، وكان ضمن الدول سوريا وليبيا.

ويؤكد الواقع العملى لعلاقات دول الوحدة وجود سوابق غير مألوفة فى علاقات

الدول الثلاثة، فقد لجأ «السادات» إلى الصلح مع إسرائيل، دون إحاطة دول الوحدة علماً بما يعقد العزم عليه، حسب نصوص دستور الوحدة، حيث تقضى المادة (١٤) من الدستور : -

« يتولى الاتحاد ممارسة الاختصاصات الآتية : -

أولاً : في المجال الخارجي : -

(أ) وضع أسس السياسة الخارجية، والعمل على توحيد السياسات التى تتبعها الجمهوريات فى علاقاتها الدولية.

(ب) مسائل السلم والحرب، وتصدر فيها قرارات مجلس الرئاسة بالإجماع.

. . . .

ولما كانت اتفاقية السلام مع إسرائيل من مسائل السلم والحرب، التى تصدر فيها قرارات مجلس الرئاسة بالإجماع، وكانت أيضاً هذه الاتفاقية من المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية، التى نص الدستور على توحيدها.

وبالرغم من ذلك قرر «السادات» أمام الكنيست الإسرائيلى فى خطابه يوم ٢٣ سبتمبر ٧٨ :

«كما أننى كما سبق أن أعلنت من قبل لم أتداول فى هذا القرار (قرار زيارته للقدس الشريف الجريح) مع أحد من زملائى واخوتى رؤساء الدول العربية، أو دول المواجهة، لأن حالة الشك الكاملة وفقدان الشقة الكاملة بين الدول العربية والشعب الفلسطينى من جهة، وبين إسرائيل من جهة أخرى لاتزال قائمة فى كل النفوس. . . . . . . »

وبعد زيارة «السادات» للقدس، وفى السادس والعشرين من نوفمبر ١٩٧٧ أعلنت وكالة تاسى السوفيتية أن مصر قد انتهجت طريقاً من شأنه تقويض التضامن العربى، وأنها تسعى إلى عقد صلح منفرد مع إسرائيل، وكان من الطبيعى أن يؤدى صلح مصر مع إسرائيل إلى تقويض دولة الوحدة التى لم تكن قائمة من الناحية الموضوعية، وانما كانت قائمة فقط من الناحية الشكلية النظرية، ولم يكن الأمر قاصراً على هذا الحد، وانما تجاوزه إلى قطع العلاقات بين دول الوحدة، بالرغم من كون الاتحاد قائماً من الناحية الشكلية النظرية، والأمرّ من ذلك دخول سوريا وليبيا مع مصر فى حرب اعلامية خطيرة، كانت على النقيض تماماً من الحملات الاعلامية التى واكبت الاعلان

عن الاتحاد، مما أصاب الجماهير العربيــة بالذهول وعدم إمكانية استنتاجهم أو توصلهم إلى ما يدور فى خلد الزعمــاء العرب، فاليوم فى وحدة واحتــفالات بالوحدة، وغداً فى خلافات وحرب اعلامية وسِباب عَبْر وسائل الإعلام وقَطْع علاقات دبلوماسية!!

ففى السابع عشر من أبريل عام ١٩٨٠ قررت حكومة القاهرة تصفية جميع صلاتها الدبلوماسية مع الجزائر وليبيا وسوريا واليمن الجنوبية، وهى الأنظمة التى اشتركت فى مؤتمر طرابلس.

وفى السابع من مايو ١٩٨٠ دفع العقيد الليبى «معمر القذافى» ١٦٠٠ مليون جنيه لشركة مقاولات إيطالية، لبناء سور فى الصحراء يفصل بين مصر وليبيا!!

وفى الثامن عشــر من يونيو ١٩٨٠ أعلنت القوات المسلحة المـصرية حالة الطوارئ على حدودها الغربيــة مع ليبيا، وقــال متحدث عسكرى مـصرى أن هذا الإعلان هو مجـرد إجراء وقائى، جاء نتــيجة لما أعلنه العــقيد «القــذافى» من أنه وجّه كل القوات الليبية ضد مصر.

وفى الثامن والعــشرين من مارس ١٩٨١ أعــلن العقيــد «القذافى» إلغاء المواجـهة العسكرية على الحدود الشرقية مع مصر.

وفى الثانى والعشرين من أبريل ١٩٨١ أكّد الفـريق «أبوغزالة» وزير الدفاع المصرى أن مصر ترى أن ترسانة السلاح السوفيتى فى ليبيا خطر على مصر.

وأخذت العلاقــة بين ليبيا ومــصر تزداد فى التوتر، بالرغم من ميـثاق الوحدة بين الدولتين:

ففى التاسع عشر من أغسطس ١٩٨١ وقعت معركة بين الطائرات الليبية والطائرات الأمريكية فوق مياه خلـيج سرت، أسقطت فيها طائرتان ليبيتان، واتهـمت ليبيا مصر بأن لها صلة بالحادث.

وفى اليوم التالى نفت مصر الادعاءات الليبية.

وبالرغم من سريان دستور اتحــاد الجمهوريات العربية من الناحيــة القانونية، وعدم الاستفتاء على إلغائه فى الدول الثلاثة بمعرفة الشعب، الذى وافق على وجوده أصلاً، وفى الحادى عشر من سبتمبــر ١٩٨٠ صدر بيان سورى ليبى بإعلان دولة الوحدة بين سوريا وليبيا، وقد نص على أن السلطة ستكون للشعب، وذلك عن طريق المؤسسات الديمقراطيــة، واللجان الشعــبية، وأضاف البــيان أن هذه الوحدة ســتكون نواة للدعوة

للوحدة العربية الشـاملة. الأمر الذى يقطع بأن مشاريع الوحدة العربيـة مجرد بيانات أوتصريحـات أودراسات، تحـوز الأهمية ومـتقنة من الناحـية الإجرائيـة والإعلامـية والشكلية، وغير قابلة للتطبيق من الناحية العملية، وذلك بسبب شمولية أنظمة الحكم فى الدول العـربيـة، وعدم مـراعـاتها لإرادة شـعـوبهـا واتخاذها القـرارات بطريقـة منفردة[1].

---

(١) فى التـاسع والعـشرين من أغـسطس ١٩٧٣ وقع فى القـاهرة الرئيس المصـرى «السـادات» والرئيس الليبى «القذافى» بيانا يعلن بدء قيام دولة الوحدة فى أول سبتمبر، كذلك وقع الرئيسان قراراً بالخطوات.

وفى التاسع والعشرين من أغسطس ١٩٧٣ صـدر البيان السياسى لقيام الوحدة بين مصـر وليبيا، وورد ضمن نصه : «فى هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ الأمة العربية المجاهدة، ووسط استعداد الشعب العربى كله لمواجهة قوى الاستعـمار والصهيونية المتربصة به، والرجـعية المتآمرة عليه تقف قوى الثـورة العربية مزودة بالإيمان بالله تعالى ورسـالات أنبيائه.. مـؤمنة بالدور الإنسانى والحضـارى الذى تحمله للعالم، لتـعلن ميلاد دولة عـربية موحدة جديدة، دولة تؤكد استمرار الثورة العربية وتدعم مبادئها وتحشد كل طاقاتها، من أجل معركتها الكبيرة على طريق تحرير الأرض واستعادة الحق وبناء الدولة العصرية القومية.

إن قضية الوحدة لم تعد قضية اختيار لشكل سياسى أفضل من غيره، بل صارت حياة وبقاء فى عصر تفنى فيه الكيانات الصغيرة أمام الكُتل المتصارعة الكبيرة.

وقد أكد تاريخ وطننا العربى أن أقطاره لم تستطع من خلال التجزئة أن تبنى نفسها داخلياً، أو تحمى استقلالها فى مواجهة مـوجات الغزو والاستعمـار، بينما استطاعت فى ظل الوحدة أن تفعل ذلك كلـه، ويؤكد حاضر الأمة العربية هذه الحقيقة التاريخية، ويفسر التآمر الذى تتعرض له الأمة منذ فجرت ثورة ٢٣ يوليو تيار الوحدة العربية.

إن كل وحدة تتـحقق اليوم بين بلدين عـربيين أو أكثر، فى إطـار مبادئ الثورة الـعربية تشكل انتـصاراً لتلك الثورة، وحماية لمبادئها، وضماناً لاستمرارها، كما تشكل بالتالى خطوة نحو تحرير الأرض العربية، واستعادة فلسطين، بل وخطوة على طريق الإسراع بالتنمية وبناء الدولة العربية العصرية.

واليـوم وبعد عام مـن الدراسة والبـحث والحوار المتـصل، الذى شاركت فـيه كافـة المؤسـسـات والتنظيـمات الجمـاهيرية فى البلدين، حول كل مـا يؤدى إلى قيام الوحـدة ويضمن نجاحـها واستـمرارها، حانت السـاعة الحاسمـة، وتعين أن يتخذ الاجراء الفورى المرتقب لقـيام دولة الوحدة. ولاشك أن الشعب العـربى فى مصر وليبيا قد ترسخ بـعد هذا العام إيمانه، وتعمق إدراكه للمعنى الكبير الذى يعنيـه قيام دولة الوحدة... وللأمل الذى تمثله للشعب العربى كله، فهى بقيامها فى هذه الظروف الصعبة المعقدة، التى تحيط بالوطن العربى كله، تعبير حى عن صلابة هذه الأمة وإصرارها على مواصلة ثورتهـا، وشق طريقها، كما أنها خطوة بالغة الأهمية على طريق التكامل الاقتصادى بين أجـزاء الأمة العربية، وهى فوق ذلك كله تمثل عمقاً إستـراتيجياً هاماً لخط المواجهة مع العدو الصهيونى، وتشكل - بالتالى - قوة وأملاً للأمة العربية كلها، فى نضالها من أجل التحرير والرخاء والتقدم.

إن الأمة العربيـة وهى تعلن قيام دولة الوحدة الجديدة، تتـطلع إلى استئناف دورها فى ترشيد حـركة الإنسان على أساس القيم والمبادئ التى تقوم عليها الحضارة العربية، التى قدمت ولاتزال قادرة على أن تقدم للعالم =

بالضبط كما حدث فى مشروع اتحاد الجمهوريات العربية، والسؤال : أين إرادة الشعب التى صادفت هذا الاتحاد؟ ولماذا أوقف العمل به ضد هذه الإرادة الشعبية الطموحة التى قالت عنها الحكومات ذاتها :

«. . . ويرى الرؤساء الثلاثة فى العمل الوحدوى الذى حققه إعلان بنغازى، وفى قيام اتحاد الجمهوريات العربية فى هذه الفترة الصعبة، التى ظن فيها العدو أنه اقترب من فرض الاستسلام على الأمة العربية، هو الردّ الحاسم الذى يؤكّد قدرة الإرادة العربية الصميمة على تجميع طاقاتها، وعلى مواجهة أعدائها لإحباط مؤامراتهم» . ؟

وقد عبّر الرؤساء الثلاثة عن اهتمام الشعب العربى بالوحدة العربية عن وعى وفهم لحقيقة التاريخ العربى، ولحقيقة الصراع العربى مع أعداء الانسان العربى على امتداد التاريخ كله، ولحقيقة الوضع الدولى، والأطماع التى تحيط بالمنطقة العربية، عن وعى وفهم للاعتبارات التى تتصل بمستقبل المنطقة، وضرورة انبثاق كيان سياسى اقتصادى

= نظرية متميزة، بدلاً من النظريات المادية التى تتقاسم العالم اليوم، والتى أدت إلى ما يعانيه من محن وتمزق وضياع.

إن هذه الدولة الجديدة تولد على مبادئ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ الأم، وثورة الفاتح من سبتمبر، وهى لذلك تقوم على كل المبادئ والقيم التى تبنتها الثورة العربية.

إن هذه الدولة الجديدة تحتاج اليوم إلى جهود كل المؤمنين بالوحدة فى الوطن العربى، تدعيماً لها وتأميناً لمسارها وضماناً لنجاحها، كخطوة ثورية على طريق الوحدة الشاملة، والضمان لذلك كله هو المشاركة الفعالة المسئولة لكل مواطنيها فى أداء واجبهم القومى في مواقع العمل المختلفة. . . متسلحين بالإيمان مزودين بالعلم معتصمين بوحدتهم، عاملين بما يملكون من قوة على تجسيد الدولة الجديدة وأملهم فى مستقبل مشرق.

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون». . . ثم تلا هذا البيان عدة قرارات من القيادة السياسية الموحدة : القرار الأول فى شأن الاعلان الدستورى للوحدة، فى ٢٩ أغسطس ١٩٧٣.

القرار الثانى فى شأن المجلس الأعلى للمشروعات الفنية فى مجال الطاقة النووية والالكترونية، وصدر فى ٢١ أغسطس ١٩٧٣.

القرار الثالث فى شأن إنشاء المنطقة الاقتصادية الحرة، وصدر فى ٣١ أغسطس ١٩٧٣.

القرار الرابع فى شأن الدينار العربى (الحسابى)، وصدر فى ٣١ أغسطس ١٩٧٣.

القرار الخامس فى شأن تشكيل القيادة السياسية الموحدة، فى شأن تشكيل الجمعية التأسيسية لوضع دستور الوحدة، وترشيح رئيسها، وصدر فى ٢ سبتمبر ١٩٧٣.

هذا ولم يُكتب أيضاً لهذه الوحدة النجاح، وحدث ما حدث بين مصر وليبيا، حسب السابق الحديث عنه، والشئ الغريب أن ذلك حدث بعد الإعلان عن اتحاد الجمهوريات العربية بين مصر وسوريا وليبيا، ولم ينجح الاتحاد ولم تنجح الوحدة !!!

متّصل العناصر على اتساع الأرض العربية، مسايرة لمقتضيات المصير الذى نعيشه.

لذلك كان تركيزهم على أن يقوم هذا الاتحاد على أسس تكفل له الاستقرار والبقاء، وأن يكون انطلاق هذا الاتحاد من أرض صلبة تأخذ من دروس الماضى عبرة للحاضر والمستقبل.

واعتماداً من الرؤساء الثلاثة على أنهم يضعون هذا الاتحاد النواة الصلبة للأمل الكبير، الذى يختلج فى وجدان الشعب العربى، أمل الوحدة العربية الشاملة، فإنهم على ثقة من أن الجماهير العربية فى الجمهوريات الثلاث ستدفع بهذه الخطوة إلى الأمام، وستحقق بإرادتها وبعملها الغايات العربية الكبيرة، التى يستهدفها قيام هذا الاتحاد، لتستكمل ومعها الشعب العربى كله أمل الوحدة العربية الشاملة. . . .»[1].

وبالقطع أكدت الأيام أن كل ذلك الحديث مجرد كلام مرسل، ضرب به عرض الحائط ولم يتحقق منه شئ، ولم تتحد الدول الثلاثة، وأياً ما كانت الأسباب التى حالت دون ذلك، فإن الذى يجب التأكيد عليه أن إرادة الجماهير العربية فى الدول الثلاثة لم يُعرها أحدٌ اهتماماً، وكان الاستفتاء فقط لاستكمال الشكل القانونى، ولم يكن أحدٌ فى حاجة إليه عندما تم هدم هذا الشكل القانونى، ليلحق اتحاد الجمهوريات العربية بمشاريع الوحدة السابقة الفاشلة بين الدول العربية.

(١) من وثائق اتحاد الجمهوريات العربية - إعلان دمشق الصادر فى ٢٠ أغسطس ١٩٧١م.

ثانياً : محاولات الوحدة فى المغرب العربى ومشكلة [لوكربى] :

لم تكن محاولات الوحدة بين مصر وسوريا، وبين مصر وليبيا، وبين مصر وسوريا وليبيا، هى الأولى من نوعها بين الدول العربية، ولم تكن أيضاً الأخيرة، فلم تكفّ الدول العربية عن إعلان محاولاتها للوحدة، ايماناً منها بأن الوطن العربى كله كيان واحد، وأن الخطوط السياسية الوهمية التى تفصل بين الدول العربية هى خطوط وضعها الاستعمار، ودائماً ما يلجأ العرب إلى إعلان الوحدة كلما تعرضوا لأعاصير الدهر ونوائبه، فالدول الاستعمارية لم تتركهم ولن تتركهم ينعمون بحرية الإرادة فى اختيار القرار، ولن تعطيهم الفرصة فى وضع نواة الوحدة بين دولهم، ولن تتركهم يوحدون جيوشهم وصفوفهم لاستعادة ماسلب من أرضهم.

فذاكرة التاريخ لدى الغرب لن تنسى للعرب قوة بأسهم وعزتهم أيام وحدتهم فى العصور السابقة، عندما حرروا فلسطين وهزموا الصليبيين شر هزيمة. فكل مشاريع الوحدة بين الدول العربية مستهدفة ممن يتربصون شراً للأمة العربية، ولا يمكن القول بأن هذا الاستهداف هو السبب الرئيسى فى فشل مشاريع الوحدة العربية، وإنما كان فقط سبباً ضمن أسباب أخرى لصيقة بالعرب أنفسهم، على رأسها حبّ الزعامة والتسلط، حتى لو كان على حساب المصالح العليا للأمة العربية، فلا يوجد زعيم عربى يرغب فى التفريط - ولو بالشئ القليل - فى سلطاته واختصاصاته، حتى ولو على سبيل التسامح من أجل دولة الوحدة، وبالتالى اصطدمت الوحدة العربية بدول الزعامات، فالكل يريد القرار، والكل لايريد الرجوع إلى أحد فى قراره، والكل يفتقد صواب رأيه وصحة قراره بالرغم من وجود اتفاقات ودساتير للوحدة، توجب الرجوع والتشاور بين الزعماء العرب فى قراراتهم المتعلقة بمصالح دولة الوحدة.

هذا بالإضافة إلى وجود موطئ قدم فى معظم الدول العربية لدول الغرب الأوربى، التى لاترغب فى إقامة الوحدة العربية، الأمر الذى عرّض مشاريع الوحدة العربية كلها للخطر كما تعرض التضامن العربى نفسه لضربات متتالية ومتلاحقة أفقدته اتزانه :

ففى الرابع عشر من أغسطس ١٩٨٤ صدر فى كل من طرابلس والرباط بيان مشترك عن زيارة العمل التى قام بها العقيد «معمر القذافى» للمغرب ومحادثاته مع الملك «الحسن الثانى»، التى انتهت بتوقيع اتفاق بينهما على ابرام معاهدة، ينشأ بمقتضاها اتحاد يضم الجماهيرية الليبية والمملكة المغربية، «يهدف توثيق الروابط بينهما،

وإلى القيام بمبادرة تكون لبنة أساسية لوحدة المغرب، وبالتالى خطوة تاريخية فى سبيل تحقيق وحدة الأمة العربية، وهو ما من شأنه درء الأخطار الداهمة التى تستهدف الأمة العربية والعالم الإسلامى، وفى مقدمتهم فلسطين والقدس الشريف».

وفى اليوم التالى لإصدار هذا البيان المشترك، وفى ١٥ أغسطس ١٩٨٤ أعلن مصدر تونسى أن الاتفاق الليبى المغربى بإقامة اتحاد بين البلدين كان له وقع المفاجأة فى تونس، وكانت ترتيبات الوحدة بين ليبيا والمغرب سريعة، ولافتة للنظر، حتى لدول الجوار، ولكنها خطوة فى سبيل الوحدة العربية، رأى القائمون عليها أيضاً اللجوء إلى الشعب ، لإضفاء المشروعية على خطوطها فالشعب العربى فى الدول العربية كثيراً ما صادق على مشاريع الوحدة، التى يسعى إليها قادته، ولكنه لم يصادق ولو مرة واحدة على فضّ هذه الوحدة، ثم يعلم بعد ذلك أنه قد تم فضها بعيداً عنه، أو تم اتخاذ إجراء من قادته ضد دستور الوحدة التى صادق عليها الشعب.

وفى الأول من سبتمبر ١٩٨٤ أعلنت نتيجة الاستفتاء على اتفاقية الوحدة بين المغرب وليبيا، وكانت الموافقة على الاتفاقية بنسبة ٩٩,٩٧٪.

وفى الرابع من سبتمبر ١٩٨٤ أعلن الملك «الحسن الثانى» عن بدء سريان معاهدة الاتحاد بين المغرب وليبيا، اعتباراً من أول سبتمبر الحالى، عقب التصديق عليها فى الدولتين، وبالرغم من الحديث عن كون الوحدة الليبية المغربية ستكون نواة لوحدة المغرب، «لبنة أساسية لوحدة المغرب»، الا أن الواقع لم يؤكد ذلك، ففى السادس عشر من أغسطس ١٩٨٥ قرر العقيد القذافى طرد جميع العاملين التونسيين العاملين فى ليبيا، ويلغ عددهم اثنين وتسعين ألفاً.

وفى الثانى والعشرين من أغسطس ١٩٨٥ حشدت ليبيا ٣٠ ألف جندى على الحدود التونسية الليبية، وهددت باستخدام القوة ضد تونس.

ولم يكن الأمر قاصراً على هذا الحد، فقد سبق وأكد البيان المشترك الصادر فى كل من ليبيا والمغرب حول الوحدة، أن يكون هدف الوحدة درء الأخطار الداهمة التى تستهدف الأمة العربية والعالم الإسلامى، وفي مقدمتهم فلسطين والقدس الشريف.

وبالرغم من كون ملك المغرب هو رئيس لجنة القدس فى مؤتمر القمة الإسلامى، وبالرغم من كون المغرب لايعترف بإسرائيل كدولة، وبالرغم من وجود عشرات المحاذير، إلا أن المغرب استقبلت رئيس وزراء إسرائيل، ففى الفترة من ٢١ : ٢٣ يوليو ١٩٨٦ زار «شيمون بيريز» رئيس وزراء إسرائيل المغرب لاجراء محادثات مع

الملك «الحسن الثانى»، تركزت على إحياء مقررات (قمة فاس) التى أقرها مؤتمر القمة العربى بمدينة فاس بالمغرب.

وفى الرابع والعشرين من يوليو ١٩٨٦ أعلن البيان المشترك عن مباحثات «الحسن» و«بيريز» أن المحادثات كانت ذات طابع استطلاعى، ولم تستهدف الدخول فى مفاوضات وأنها تناولت أساساً مقررات (قمة فاس) وبحث الموقف فى الشرق الأوسط، والظروف التى من شأنها المساهمة بصورة فعالة فى تحقيق السلام فى المنطقة.

وأعلن «الحسن الثانى» أن «بيريز» رفض المطالب الأساسية فى خطة فاس العربية للسلام، وهى التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، والجلاء عن الأراضى المحتلة. وبالقطع كانت دولة الوحدة فى ليبيا تترقب هذا الأمر الخطير، والذى لم تحط به علما، ويتناقض مع إعلان الوحدة كعادة العرب!! وفى الثانى والعشرين من يوليو ٨٦ أكد العقيد «القذافى» أن زيارة رئيس وزراء إسرائيل للمغرب تعتبر انتهاكاً خطيراً لاتفاقية الوحدة التى أقيم على أساسها الاتحاد العربى الأفريقى بين البلدين.

ولم يغب رد ملك المغرب على هذا التصريح طويلاً، وبدون الرجوع لأحد من الذين كلّفوا أنفسهم عناء التوجه إلى صناديق الاستفتاء من أجل الوحدة، والتى وصلت موافقتهم ٩٩,٩٧٪ وفى التاسع والعشرين من أغسطس ١٩٨٦ قرر الملك «الحسن الثانى» ملك المغرب إلغاء معاهدة الوحدة مع ليبيا!!

ولم تكف ليبيا عن محاولتها للوحدة مع الدول العربية، وخاصة دول المغرب العربى، لاستشعارها الخطر المحدق بالدول العربية وخاصة ليبيا، انطوت الأيام فى صفحات الزمان، وفى الخامس من فبراير ١٩٨٨ صرح «الهادى البكوش» رئيس وزراء تونس بأن العقيد الليبى «معمر القذافى» سلم «وثيقة وحدة» لحكومات تونس والجزائر والمغرب، لإقامة وحدة بين دول المغرب العربى.

وفى التاسع من فبراير ١٩٨٨ أعلن العقيد الليبى «معمر القذافى» أن هناك اتفاقاً بين الجزائر وليبيا على الاتحاد، وأعرب عن أمله فى أن تنضم دولة أخرى من المغرب العربى إلى هذا الاتحاد.

وكعادة الدول العربية فى اللجوء للشعب للاستفتاء على الوحدة وعدم اللجوء إليه فى حل الوحدة، وحلها بالإرادة المنفردة للحكام، ففى التاسع والعشرين من يونيو ١٩٨٨ اتفقت ليبيا والجزائر على إجراء استفتاء شعبى فى شهر سبتمبر القادم، للتصويت على مشروع للوحدة بين البلدين.

وفى التاسع والعشرين من أكتوبر ١٩٨٨ أعلنت دول المغرب العربى الخمس اتفاقها على العمل معاً لإقامة المغرب الموحد، من خلال التنسيق المشترك بين سياسته الخارجية والاقتصادية والمالية. وعليه أصبح مشروع الوحدة بين كل دول المغرب العربى، وليس ليبيا والجزائر فقط، وعلى أسس ومبادئ أقرّها الجميع.

وقبل هذا الإعلان، وفى الثامن والعشرين من أكتوبر ١٩٨٨، كلّفت اللجنة المغاربية العليا لجنة على مستوى وزارى، لإعداد وثيقة الوحدة المغربية، لرفعها إلى القمة العربية لإقرارها.

وفى السابع عشر من فبراير ١٩٨٩، وقّع زعماء دول المغرب العربى المعاهدة التأسيسية لقيام اتحاد المغرب العربى الكبير، وإنشاء السوق المغاربية بين دول المنطقة الخمس، وهى : المغرب، والجزائر، وموريتانيا، وتونس، وليبيا. وتنص المعاهد على أن للاتحاد مجلس رئاسة، يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، وتكون رئاسة المجلس لمدة ستة أشهر بالتناوب، كما يكون له مجلس لوزراء الخارجية، ولجان وزارية، وأمانة عامة، ومجلس شورى، وهيئة قضائية، كما تنص المعاهدة على أن كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأخرى.

وفى الثانى والعشرين من مارس ١٩٨٩ وافقت اللجنة الشعبية العامة فى ليبيا على معاهدة اتفاقية المغرب الكبير.

وفى الرابع والعشرين من مارس ١٩٩٠ أعلن عن إنشاء الاتحاد الاقتصادى لدول المغرب العربى، الذى يضم الاتحادات الاقتصادية والاجتماعية لتونس والجزائر والمغرب وليبيا وموريتانيا.

ولم يغب ردّ الدول الغربية والأمريكان على تحركات ليبيا من أجل الوحدة، حتى ولو كانت نتائجها غير إيجابية.

ففى غضون شهر مارس ١٩٩٠ اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية ليبيا بإنتاج الأسلحة الكيماوية فى مصنع الرابطة الليبى، وكأن أمريكا والغرب وإسرائيل ومعظم دول العالم، قد امتنعوا عن إنتاج الأسلحة الكيماوية!!

وفى الثامن من مارس ١٩٩٠ نفت الحكومة الليبية اتهامات أمريكا لها بإنتاج أسلحة كيماوية فى مصنع الرابطة الليبى، وأكّدت استعدادها لقبول تفتيش دولى.

وواصلت دول المغرب العربى مساعيها الوحدوية، وفي الثالث والعشرين من يوليو

١٩٩٠ اختتمت قمة اتحاد المغرب العربى أعمالها بالجزائر، بحضور قادة المغرب وتونس وموريتانيا والجزائر، وقد تمّ الاتفاق على وضع استراتيجية تنمية مشتركة، فى إطار تحقيق التنسيق الكامل بين دولهم، وكلفوا وزراء الخارجية والمالية والزراعة بوضع هذه الإستراتيجية، بهدف الوصول إلى وحدة جمركية حقيقية قبل عام ١٩٩٥، كخطوة أساسية لتحقيق السوق المغربية المشتركة، وأقرّ الرؤساء النظام الأساسى لمجلس الشورى المغربى، وأكدوا ضرورة التنسيق السياسى بين دول الاتحاد.

وتجدر الإشارة إلى أن دول المغرب العربى قد تعرضت لشئ من امتهان الكرامة، فى الفترة السابقة على محاولات الوحدة، والفترة اللاحقة عليها، من جانب إسرائيل وأمريكا والغرب الأوربى، الأمر الذى جعل هذه الدول تتذكر أنها بلد واحد، وكيان واحد، وأن فى وحدتهم ما يحفظ كرامتهم وعزتهم وكبرياءهم، بصرف النظر عن الفشل الذى كان ينتظر هذه المحاولات، لأسباب يجب أن تكون محلّ بَحْثٍ عميق من جانب أصحاب الفكر فى الأمة العربية، وكذلك أصحاب القرار فيها.

ففى الأول من أكتوبر ١٩٨٥ قصفت الطائرات الإسرائيلية مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس، لتتذكر تونس أنها ليست بعيدة عن ذراع إسرائيل الطويلة، والتى كسرتها مصر فى حرب ١٩٧٣، وليعلم العرب أنهم جميعاً أمام إسرائيل سواء بسواء، بصرف النظر عن الخلافات العربية، لأن إسرائيل تعلم جيداً أن هذه الخلافات لابد أن تنتهى فى يوم من الأيام، وسيتوحد العرب إن عاجلاً أم آجلاً، وأن شعور أبناء الأمة العربية بأنهم شعب واحد وأمة واحدة شعور لاينضب معينه أبداً.

تسببت هذه الغارة الإسرائيلية فى استشهاد ثمانية وستين شخصاً، منهم خمسون لاجئاً فلسطينياً، وثمانية عشر مواطناً تونسياً، وأصيب ثمانية وعشرون آخرون، وكانت قيمة الخسائر المادية ستة ملايين دولار، وأثبتت إسرائيل للعرب أن تونس تعادل تماماً مصر، وتعادل تماماً سوريا والأردن وفلسطين، وأن بعدها عن المواجهة لايمنع من العدوان عليها.

ولم يقتصر الأمر على هذا الحد، ففى الرابع عشر من ابريل ١٩٨٦ أغارت الطائرات الأمريكية المقاتلة على خمسة مواقع ليبية وثلاثة أهداف فى طرابلس، من بينها مركز قيادة «القذافى» ومعسكرات تدريب داخل ليبيا.

وتقدمت ليبيا بشكوى إلى مجلس الأمن الدولى ضد الغارة الأمريكية، وفى الثانى

والعشرين من أبريل ١٩٨٦ استخدمت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا حق الفيتو، ضد مشروع قرار لحركة عدم الانحياز، يدين الغارة الأمريكية على ليبيا.

وفى الخامس عشر من أبريل أعلنت مصر استياءها الشديد لقصف الطائرات الأمريكية لأهداف ليبية، وجددت دعوة الأمة العربية إلى التضامن.

وفى الفترة الأخيرة، وبعد محاولات الوحدة التى سعت اليها دول المغرب العربى بمبادرة من ليبيا، زعمت الولايات المتحدة الأمريكية أن ليبيا كانت وراء تفجير الطائرات الأمريكية فوق «لوكربى» عام ١٩٨٨.

واتفقت أمريكا وإنجلترا وفرنسا، استناداً إلى الزعم الأمريكى على إحالة هذه القضية القانونية إلى مجلس الأمن الدولى، بحجة أن هذا التفجير يشكل عملاً من أعمال الإرهاب وهو بالتالى أمر من الأمور التى تهدد السلم والأمن الدوليين.

وبمعنى أدق اجتهدت أمريكا وبريطانيا وفرنسا على جعل الاختصاص لمجلس الأمن فى مشكلة الطائرة الأمريكية، وبالقطع فإن هذا الأمر لايشكل بالنسبة لهذه الدول معضلة قانونية، حيث إنهم ضمن أصحاب ميثاق الأمم المتحدة، وهم أيضاً أصحاب العضوية الدائمة فى مجلس الأمن، والذين لهم حق تحديد المسائل التى تهدد السلم والأمن الدوليين، وبالتالى تحديد أعمال العدوان، وهم أيضاً ضمن الدول التى يمكنها أن تطبق الفصل السابع من الميثاق ضد ليبيا.

خاصة وأنهم قد جرّبوا هذا الأمر ضد العراق، ونجحوا نجاحاً بارعاً فى تحطيم بنية العراق الرئيسية، وإذلال شعبه على مدى سنوات طويلة، بحجة عدم امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن الدولى.

وبالفعل أصدرت الولايات المتحدة اتهامها فى حق ليبيا، بمساندتها للإرهاب وتدمير الطائرة الأمريكية فى «لوكربى»، وأن هذا العمل يشكل عملاً من أعمال العدوان التى تهدد السلم والأمن الدوليين.

وبدون سماع دفاع من ليبيا، وبدون تطبيق القاعدة القانونية التى تقضى بأن «المتهم برئ حتى تثبت إدانته»، وبدون وجود حكم قضائى، طالبت أمريكا وفرنسا وبريطانيا تسليم المتهمين الليبيين، والذين أشارت اليهم تحقيقات أمريكا وفرنسا وبريطانيا، إلى إحدى الدول الثلاثة لمثولهم أمام القضاء ومحاكمتهم.

وبالطبع رفضت ليبيا ذلك، لأن فى ذلك مساساً بسيادتها، وخرقاً لكل القواعد

الدولية المتعارف عليها.

ونظراً لعدم اطمئنان ليبيا إلى نزاهة القضاء الأمريكي، الذى يمكنه عند تسليم المتهمين إليه أن يوجه اتهاماً فى حق الزعيم الليبى، بالاتفاق أوالتحريض، أو يشير إلى ذلك فى التحقيقات، مما يسبب حرجاً شديداً لليبيا، خاصة وأن أمريكا لاتتورع عن فعل مثل ذلك العمل، بعد محاولتها قتل الزعيم الليبى عدة مرات، واستناداً إلى قواعد القانون الدولى وقواعد الأخلاق وأعمال السيادة خاصة وأن ليبيا دولة مستقلة ذات سيادة، رفضت ليبيا تسليم أبنائها إلى هذه الدول لمحاكمتهم عن تهمة لم يرتكبوها، ولم تعترف ليبيا بها. الأمر الذى دفع بالولايات المتحدة وحلفائها إلى عرض النزاع على مجلس الأمن الدولى، بالرغم من عدم اختصاصه بنظر مثل هذه المسائل القانونية.

إلا أن هذه الدول التى تملك حق الفيتو فى مجلس الأمن، وتملك حق تحديد المسائل التى تهدد السلم والأمن الدولى، وتشكّل عملاً من أعمال العدوان، طبقاً لميثاقهم الذى وضعوه للأمم المتحدة فى المادة (٣٩) «الفصل السابع من الميثاق) - قد عرضت الموضوع على مجلس الأمن الدولى بحسبان أن ليبيا تتبنى الإرهاب، وأن هذا الإرهاب يشكّل عملاً من أعمال العدوان، وطالبت مجلس الأمن بالزام ليبيا بتسليم أبنائها إلى هذه الدول لمحاكمتهم.

وبالطبع قبل مجلس الأمن الموضوع، وأصدر قراره رقم ٧٣١ فى يناير ١٩٩٢، الذى يطالب ليبيا بالتجاوب مع مطالب الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، فى حادث سقوط الطائرة الأمريكية عام ١٩٨٨، وأن تلتزم ليبيا بتسليم أبنائها لمحاكمتهم، ورفضت ليبيا، ولجأت أمريكا مرة أخرى إلى مجلس الأمن الدولى، سعياً منها لتحطيم الشعب الليبى.

وعليه طلبت أمريكا من مجلس الأمن الزام ليبيا بتنفيذ القرار رقم ٧٣١ الصادر فى ٢١ يناير ١٩٩٢ ومن الطبيعى أن تلقى أمريكا كل ترحاب من مجلس الأمن، فهى صاحبة أكبر تمويل لميزانية المجلس، وصاحبة حق الفيتو، وحليفة معظم الدول أصحاب الفيتو، وصديقة روسيا، والصين تتجنب الوقوف فى وجهها، لانفراط عقد «حلف وارسو»، ولأسباب أخرى قبل مجلس الأمن بحث الموضوع، وأصدر قراره رقم (٧٤٨) فى ٣١ مارس ١٩٩٢، وقد وافق عليه عشر دول، وامتنع خمس دول

عن التصويت، من بينها الصين، ونص القرار على الآتى : -

١ - مطالبة ليبيا بالموافقة على القرار ٧٣١ دون إبطاء.

٢ - التزام ليبيا بصورة قاطعة بعدم مساندة أية صورة من صور الإرهاب، وعدم مساندة المنظمات الإرهابية.

٣ - التزام جميع الدول اعتباراً من يوم ٢٥ أبريل ١٩٩٢ باتخاذ الاجراءات التالية:

- عدم السماح لأية طائرة بالإقلاع أو الهبوط أو بالعبور فوق أراضى الدول اذا كانت متجهة إلى ليبيا، أو قادمة منها، إلا لاعتبارات إنسانية توافق عليها لجنة الأمم المتحدة (وهى لجنة مشكلة من الدول أعضاء المجلس لمتابعة تنفيذ القرار مع الأمين العام).

- منع وصول معدات ومكونات الطائرات وقطع غيارها لليبيا.

- عدم تقديم الخدمات الهندسية والإصلاحات وأعمال الصيانة للطائرات الليبية.

- إغلاق كل مكاتب شركة الطيران الليبية.

- منع دخول الرعايا الليبيين الذين تنسب إليهم تهمة الإرهاب.

- منع وصول أو نقل أسلحة وذخائر إلى ليبيا.

- عدم تدريب الرعايا الليبيين أو تقديم الخبرة الفنية اليهم.

- سحب كل الرسميين والوكلاء من ليبيا، والذين يقدمون النصح والخبرة فى الشئون العسكرية.

- خفض عدد ومستوى الدبلوماسيين الليبيين والقناصل، وتقييد حركتهم، وكذلك تمثيلهم فى الهيئات الدولية بعد التشاور مع الدول المضيفة.

٤ - دعوة كل الدول إلى تنفيذ القرار[١].

وهكذا وضعت أمريكا يدها على أول الطريق للتخلص من نظام الحكم فى ليبيا، لمناهضة السياسة الأمريكية، ومحاولاته المستمرة المطالبة بالوحدة مع الدول العربية، بالرغم من فشل هذه المحاولات، مستخدمة ذات الطريقة التى استخدمتها مع الشعب العراقى، وأثبتت فعاليتها فى تحطيم عظام هذا الشعب، وهى ميثاق الأمم المتحدة،

---

(١) راجع «حادث الطائرة الأمريكية فى ضوء القانون الدولى - المشكلة الليبية الغربية قوة القانون أم قانون القوة» للدكتور إبراهيم محمد العنانى أستاذ ورئيس قسم القانون الدولى بجامعة عين شمس.

والذى أثبت جدارته فى تحقيق طموحات الغرب والأمريكان، عندما زرعت به إسرائيل فى قلب الأمة العربيـة، وعندما ضيع حقوق العـرب فى باقى فلسطين، وعندما حطم الشعب العراقى، وعندما قيد طموحات ليبيا».

ومن الملاحظ أن قرار مجلس الأمـن رقم (٧٤٨) الصادر ضد ليبيـا، قد انتهى إلى دعوة كل دول العالم إلى تنفيذه، وبالرغم من كون الدول العربية جميعاً تعلم جيداً أن هذا القرار مجـحف بالنسبة للشعب الليـبى وأنه باطل من الناحية القـانونية، لأنه بنى على اتهام فى حق ليبيا لا دليل عـلى وجوده أصلاً، وأن المسألة أصلاً لايحق لمجلس الأمن نظرها، وأنه يشكل سابقـة خطيرة يمكن أن تتعرض لها دولة عـربية أخرى، إلا أن الدول العربية كانت أول من طبق القرار ضد ليبيا.

واللافت للنظر أن دول المغرب العربى، التى ترتبط مع ليبيا بالوحدة قد طبقت هذا القرار فى حق ليبـيا، بالرغم من وجود اتفاقـيات ومعاهدات واستـفتاءات تمنع ذلك، فالقرار يشكل عـملاً من أعمال العـدوان ضد الشعب الليبى، ولكن العـرب يلتزمون بعهدهم مع الغير، ولايلتزمون بعهدهم مع أنفسهم!!

وترد ليبيا على العرب، وترسل حجّاجها إلى بيت الله المعمور على الجمال، ليعلم العرب أنهم منعوا الطائرات الليـبية من المرور فوق أراضيهم نفـاذا لعهدهم مع الغرب وإخلالاً بعـهدهم مع ليبيـا، وهكذا باءت محاولات الوحدة بين دول المغـرب العربى بالفشل لعدم وجود الرغبة الصادقة فى قلب الحكام العرب لهذه الوحدة.

واستطاع الغرب الأوربى وأمريكا استخدام مجلس الأمن الدولى مرة أخرى لضرب ماتبقى من التضـامن العربى، وتدعيم الشعور بعدم إمكانيـة الوحدة العربية، فى ظل مايسمى بالنظام العالمى الجديد.

=====================================

ثالثاً : فشل مجلس التعاون العربى :

بتاريخ ١٦ فـبراير ١٩٨٩ وقع الرؤساء «صـدام حسين» رئيس العـراق، و«حسنى مبارك» رئيس جمهورية مصر العربية، و«على عبد الله صالح» رئس الجمهورية العربية اليمنيـة، و«الملك حسين» عاهل الأردن، فى بغـداد اتفاقيـة تأسيس مجلس التـعاون

العربى بين الدول الأربع، وتقرر بشكل رسمى أن يكون العراق رئساً لأول دورة لمجلس التعاون العربى.

ووافقت برلمانات الدول الأربع كالعادة على هذا الاتفاق حرصاً منها على تدعيم أواصر الأخوة بين الدول العربية، وسعياً إلى تكوين وحدة عربية تجعل العرب فى منعة من أعدائهم. وأخذ القائمون على هذا التعاون على عاتقهم البحث فى سلبيات مشروعات الوحدة العربية السابقة، والعمل على تلافيها، وأخذوا على أنفسهم أيضاً اتباع نظام «الخطوة خطوة» فى سبيل تحقيق الوحدة الكاملة، وعدم الزج بأنفسهم فى مشروع وحدة كاملة الا بعد التمهيد لها، ودراسة السلبيات لتلافيها وبحث الايجابيات لتدعيمها.

وعليه وفي الرابع عشر من يونيو ١٩٨٩ عقد بالقاهرة اجتماع للمجلس الوزارى لدول مجلس التعاون العربى (مصر والأردن والعراق واليمن الشمالى) تم فيه اقرار مشروع جدول أعمال قمة المجلس والنظام الداخلى، والتنسيق الاقتصادى والسياسى.

واستمراراً فى هذا السعى لتدعيم أواصر التعاون، وسعياً حول وضع الخطوات الأولى للوحدة، وفى الفترة من ١٥ : ١٦ يونيو ١٩٨٩، عقدت بالإسكندرية اجتماعات الهيئة العليا لمجلس التعاون العربى، التى تضم رؤساء مصر والعراق واليمن الشمالى وملك الأردن.

ووافقت الهيئة العليا على تعيين الدكتور «حلمى نمر» - مصرى الجنسية - أميناً عاماً - لمجلس التعاون العربى، وأن تكون «عمان» مقراً للأمانة العامة للمجلس، ووافقت الهيئة العليا لمجلس التعاون العربى أيضاً على تسهيل حركة التنقل لمواطنى الدول الأربع بدون تأشيرة، مع الاحتفاظ بجواز سفر كل دولة، واعطاء أفضلية للعمالة عن أى عمالة أجنبية، دون الإضرار بمصالح المواطنين الأصليين للدولة، كما تقرر اعتبار الأجواء الإقليمية لدول المجلس إقليماً دولياً موحداً، واعتبار دول المجلس إقليماً سياحياً للتعاون بينها، وإنشاء مجلس طيران موحد، كما وافقت الهيئة على اتفاقية لتنسيق التعاون بين وزارات الخارجية فى دول المجلس، واتفاقية للتعاون القضائى والقانونى.

وفى الفترة من ٢٥ : ٢٦ سبتمبر ١٩٨٩ عقدت بصنعاء قمة دول مجلس التعاون العربى، حضرها رؤساء اليمن ومصر والعراق وملك الأردن، ووافقت القمة بالإجماع

على ١٦ مشروع اتفاقية فى مجالات التنمية والتكامل، فى مقدمتها اتفاقية حرية انتقال العمالة بين دول المجلس وتنظيمها، وتوحيد مشروعات النقل البحرى والتجارى والنقل بالسكك الحديدية، وتوحيد مشروعات الاتصال والبريد، واتفاقيات تنمية الأسطول التجارى وربط الموانى، وإقامة مشروعات مشتركة فى مجال الإسكان والتعمير، وتوحيد نظم التربية والتعليم العالى، والتعاون الشبابى والرياضى والإعلامى والثقافى، واتفاقية الربط الكهربائى بين دول المجلس.....

وتم تشكيل برلمان مجلس التعاون العربى، من برلمانات الدول الأربع، وفى الرابع من ديسمبر ١٩٨٩ تم اختيار ١٥ نائباً من مجلس الشعب المصرى، لتمثيل مصر فى برلمان مجلس التعاون العربى.

وفى الفترة من ١٦ : ١٧ يناير ١٩٩٠ عقدت الهيئة الوزارية لمجلس التعاون العربى اجتماعاتها ببغداد، برئاسة رؤساء وزارات العراق ومصر والأردن والجمهورية العربية اليمنية، وأقرت الهيئة مشروعات ١٢ اتفاقية للتعاون بين الدول الأربع، فى مختلف المجالات، تمهيداً لعرضها على مؤتمر القمة للدول الأربع، الذى يعقد فى عمان فى فبراير ١٩٩٠.

وبدأت دول مجلس التعاون العربى تتحرك من موقع العلاقة المشتركة، والتنسيق المتبادل فى علاقاتها الخارجية، وكونها جزءاً من الواقع العربى، وتسعى إلى تحقيق الصالح العربى والمصلحة القومية للأمة العربية.

وانطلاقاً من هذا الواقع الجديد، وفى ٢ فبراير ١٩٩٠ ناشدت اللجنة البرلمانية لمجلس التعاون العربى، فى بيانها الختامى الذى أصدرته فى بغداد، الملوك والرؤساء العرب عقد مؤتمر عربى استثنائى، لبحث موضوع الهجرة اليهودية ومخاطرها على مستقبل الأمة العربية، واتخاذ الإجراءات على جميع الأصعدة والمستويات لوقف هذه الهجرة، وناشدت دول مجلس التعاون العربية الأخرى بشكل عام الالتزام بمعاهدة الدفاع المشترك، وطالبت بضرورة فتح الحوار بين المنظمات السياسية والقوى والأحزاب العاملة داخل أقطار مجلس التعاون.

وفى السادس عشر من فبراير ١٩٩٠ احتفلت دول مجلس التعاون العربى بمرور عام على تأسيس المجلس بين العراق ومصر والأردن والجمهورية العربية اليمنية.

وبدأت العراق تشعر بزهو القوة، فقد عقدت مايشبه الوحدة بين أقوى دولة عربية

وهى مصر، وبين قوة عـربية أخرى ذات موقع إستراتيجى، تتحكم فى مـلاحة البحر الأحمر، وهى اليمن، ودولة أخرى من دول المواجهة مع إسرائيل وهى الأردن.

وفى السـادس من فبـراير ١٩٩٠ أعلن «سمـيـر السعـدى» وكيل وزارة الصناعـ والتصنيع الحربى العـراقية أن العراق لديه الآن قمران صناعـيان جاهزان للإطلاق، تم تصنيعهما بأيد عراقية. وبالقطع شعرت إسرائيل وأمريكا والغرب الأوروبى أن جهدهم فى سبيل تحطيـم التضامن العربى قد تبـدد على صخرة مجلس التـعاون العربى، وأن مصر قـد عادت مرة أخرى إلى أمتهـا العربية، وأن هذا الأمر يشكل عقبـة فى سبيل طموحات إسرائيل، ومصالح أمريكا فى المنطقة العربية.

وبدأت إسرائيل سعـيها فى فت عضـد الأمة العربية، وخلق المشـاكل لها، بهدف افشال مجلس التعاون العربى وتفتيت قوة العراق.

وبدأت بتهديد الأردن إحدى دول مجلس التعاون العربى، وأصغر دولة فيه.

ففى السـادس من فبـراير ذكرت مصـادر مطلعة فى واشنطن أن الادارة الأمـريكية نقلت إلى الأردن تحذيرات إسرائيلية بضـرب مرافق حيوية داخل الأراضى الأردنية إذا تكررت حوادث التسلل والهجوم على أهداف ودوريات إسرائيلية، انطلاقاً من الحدود الأردنيـة، الأمـر الذى دفع الأردن إلى أن أعلن فى ١١ فـبـراير ١٩٩٠ على لسـان مجلس النواب الأردنى عن ضرورة احيـاء الجبهة الشرقية، وإرسـاء علاقات قوية بين سوريا والعراق والأردن ومنـظمة التحرير الفلسطينيـة، لمواجهة التحديات المـتمثلة فى المخططات العدوانية الإسرائيلية.

وبعد تهـديدات إسرائيل وأمـريكا للأردن أعلنت إسرائيل ضم القـدس الشرقـية، وجعلت القدس الشرقية عاصمة إسرائيل، ولـم تغب أمريكا عن هذه الأحداث، وقرر مجلس الشيوخ الأمريكى أن القدس تعتبـر عاصمة إسرائيل، ومن جهة أخرى تحركت بريطانيا ضد دولة أخرى من دول المجلس وهى العراق، وادعت أن العراق قام بمحاولة تهريب مـعدات وأجهزة لتفـجير الشحنات النـووية، تماماً كما اتهـموا ليبيا بمسـاندتها للإرهاب، وتحطيم الطائرة الأمريكية فوق لوكيربى.

ولـم يدرك العـرب بالرغم من الدروس السابقـة أبعاد المـؤامرة، واكتـفوا بـإصدار القرارات والتوصيات والتأكيدات، دون أن يخطوا خطوة قوية فى سبيل تدعيم الوحدة وتقويتها.

وفى الفترة من الرابع حتى الخامس من أبريل ١٩٩٠ عقد وزراء خارجية دول جلس التعاون العربى اجتماعاً فى عمان بحثوا خلاله الموضوعات والقضايا العربية التى طرأت على الساحة، وخاصة التهديدات العدوانية ضد العراق، وقرار مجلس الشيوخ الأمريكى باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، وموضوع هجرة اليهود السوفيت ويهود أوربا لشرقية لإسرائيل، بالإضافة إلى التهديدات الإسرائيلية للأردن، وأصدر الوزراء بياناً أكدوا فيه التزام دولهم بالدفاع عن العراق ضد أى عدوان أوتهديد يتعرض له.

ولم تنس إسرائيل وحلفاؤها ما أعلنه العراق يوم ٧ سبتمبر ١٩٨٩ أنه أطلق بنجاح صاروخاً إلى الفضاء بلغ طوله ١٥ متراً ووزنه ٤٨ طناً، ويتكون من ثلاث مراحل، ويشكل المرحلة الأولى من برنامج الفضاء العراقى، وسيحمل قمراً صناعياً للأبحاث العلمية إلى الفضاء.

وكان من البديهى لأصحاب العقول فى الوطن العربى، أن يكون مجلس التعاون العربى تحت المنظار الإسرائيلى الأمريكى ودول أوربا الغربية، وكذلك طموحات العراق العسكرية، والذى تشكل أكبر تهديد لأمن إسرائيل، خاصة بعد أن تأكد للجميع امتلاك العراق ترسانة ضخمة من الأسلحة والصواريخ القادرة على إصابة عمق إسرائيل، وتعرض حدود إسرائيل الشرقية للخطر.

وبالتالى كان الاعداد للقضاء على هذا المجلس، وعلى قوة العراق من أولويات هذه الدول جميعاً، لأنهم حماة أمن إسرائيل، هذا بالاضافة إلى تهديد قوة العراق لمصادر البترول التى تشكل شريان الحياة لهذه الدول، وعليه كان التدبير للوقيعة بين العراق والكويت.

وفى السادس عشر من يوليو ١٩٩٠ أبلغ العراق الأمين العام لجامعة الدول العربية أن الكويت والامارات العربية المتحدة تقومان بالإضرار بالاقتصاد العراقى، وفق برنامج مخطط عن طريق زيادة إنتاجها من البترول عن الحصة المقررة لهما من الأوبك وأن الكويت قامت بإنشاء مخافر عسكرية ومنشآت نفطية فى الأراضى العراقية.

وفى التاسع عشر من يوليو ١٩٩٠ اتهمت الكويت العراق، فى مذكرة رسمية إلى الجامعة العربية بالاعتداء على أراضى الكويت، واقامة آبار البترول داخل أراضيها، والاستيلاء على البترول الكويتى، وطلبت تشكيل لجنة تابعة للجامعة العربية لتسوية

نزاع الحدود مع العراق، على أساس المعاهدة القائمة بينهما، والوثائق المتبادلة.

وكان واضحاً للمتتبع للأحداث أن الشيطان الإسرائيلى والأمريكى والأوربى الغربى كان يوسوس لقادة الدولتين، متمثلاً فى مخابرات هذه الدول، للوقيعة بينهما، لتحقيق أهداف كبرى لهذه الدول.

ووقعت الدولتان الشقيقتان فى حبائل الشيطان، وأتت الأساطيل الأجنبية إلى الخليج العربى، رافعة شعار حماية دولة الكويت، وبالقطع استخدم أعداء الأمة العربية ذراع العدوان «مجلس الأمن الدولى»، ودمرت البنية الأساسية فى دولة الكويت، ودمرت آبار البترول، ودمرت البنية الأساسية لدولة العراق، ودخلت مصر وسوريا والسعودية الحرب ضد العراق، وذبح العرب أنفسهم بأيديهم، ودمرت البنية العسكرية للعراق!!

وأصبحت مياه الخليج العربى قاعدة للأمريكان والغرب، وتلاشى مجلس التعاون العربى، وتلاشت قوة العراق، وفقدت دول البترول معظم ثرواته المادية، وبقيت إسرائيل، وحصلت على آلاف الملايين من الدولارات مباركة لها من دول الغرب الأوروبى وأمريكا، على سكوتها وعدم تدخلها فى الحرب، وخسر العرب الكثير، ولم يفطنوا إلى هؤلاء الذين جلبوا عليهم الخراب والدمار، ولازالوا يجلبون. . .

ومن جماع ماتقدم يمكن القول بأن مشروعات الوحدة التى مرت بها الأمة العربية فى هذه الحقبة من التاريخ، كانت فقط انعكاساً لمواقف سياسية لحكومات الدول العربية التى اشتركت فى مشروعات الوحدة، غايتها تحقيق كسب شعبى أو تأييد جماهيرى، على حساب مشاعر الشعوب العربية، ومطالبتها المستمرة بتحقيق الوحدة.

ولقد حاولت الحكومات العربية الداعية للوحدة استغلال الاستفتاءات الشعبية للإيحاء بديمقراطية هذه الحكومات، ولجوئها إلى شعوبها فى مثل القرارات المصيرية، وللحصول على أكبر قدر ممكن من الدعم الجماهيرى، لتأكيد مصداقية الحكومات، والتمكين لها من الاستمرار فى الحكم.

ولقد اعتادت الحكومات العربية التخلص من قراراتها الوحدوية، وعدم الالتزام بها بمجرد تحقيق الغاية التى اتخذت من أجلها مثل هذه القرارت، ضاربة عرض الحائط بارادة الجماهير، وسعيهم من أجل تحقيق الوحدة، ونتائج الاستفتاءات التى أعلنتها هذه الحكومات.

ولاتفتقد هذه الحكومات الوسيلة فى ايجاد المبرر الكافى، لإقناع شعوبها باستحالة استمرار الوحدة، وإلقاء عبء فشلها على الطرف الآخر، أوالظروف الخارجة عن ارادتها، وما تلبث هذه الحكومات أن تعود إلى الإعلان عن وحدة أخرى مع دولة أخرى، أو مع ذات الدولة بشروط جديدة ولظروف جديدة، حرصاً منها على إقناع شعوبها بمصداقيتها، وسعيها لتحقيق المصلحة العربية العليا - تماماً كما اعتادت هذه الحكومات - على اختلاف اتجاهاتها - فى الإعلان عن السعى لتحرير فلسطين المحتلة.

ولقد ثبت من تجارب الوحدة العربية، وبالدليل القاطع استخفاف كل الحكومات العربية، التى اشتركت فى هذه المحاولات بإرادة شعوبها، ولجوء هذه الحكومات، وبالإرادة المنفردة، إلى التخلص من مشروعات الوحدة، ومن الوعود التى قطعتها على نفسها، ولم تحترم الحكومات العربية دساتير الوحدة ولامواثيقها، والتى صادقت عليها الجماهير العربية فى هذه الدول، وتم الإعلان عنها فى وسائل الإعلام المختلفة.

ففى العديد من محاولات الوحدة، أقسم القادة العرب على الالتزام بدستور الوحدة، وأعلن عن هذا القسم، ولكن أثبتت التجربة عدم الالتزام بهذه الدساتير، وعدم الإبرار بالقسم، ولم يقبل أى قائد عربى التخلى عن الجزء اليسير من سلطانه، فى سبيل استمرارية الوحدة، وكان الأسهل عليهم جميعاً هو التخلى عن الوحدة.

ويمكن القول أن السعى لتحقيق الوحدة العربية لم يكن سعياً مخلصاً من قبل القادة العرب، وإنما كان سعياً غايته تحقيق الشعبية، ومحاولة اقناع الجماهير بالعمل على تحقيق أهداف القومية العربية، وإن أخلص بعض القادة العرب فى سبيل تحقيق ذلك، فإن السواد الأعظم منهم لم يكن مخلصاً بما يعادل إخلاص الجماهير العربية التى كانت تسعى دائماً إلى تحقيق الوحدة العربية، وكانت تعطى تأييدها لمن يسعى، أو يزعم أنه يسعى لتحقيق الوحدة العربية!!

ويمكن القول أن القائمين على مشاريع الوحدة العربية قد استخدموا كل المسميات أو المصطلحات التى تطلق على مثل هذه المشاريع، بما يتناسب مع الغاية من المشروع وطبيعته، وأن جهدهم قد تمثل فى محاولة التدرج بعمليات الوحدة فى الوطن العربى، وتلافى سلبيات العمليات السابقة، التى فشلت بالاعلان عن الوحدة دون بحث أو دراسة مؤداها إعداد المؤسسات اللازمة لذلك، وتجهيز القوانين اللازمة،

وبحث الإمكانيات والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكل دولة من دول الوحدة، والعمل على دمج مؤسساتها بطريقة تدريجية، وتمهيد الطرق الخارجية، والتنسيق فى وسائل الاتصال الخارجية، وتدعيم شبكات الكهرباء، وغير ذلك من الوسائل التى تؤدى إلى التمهيد لعمليات الوحدة بطريقة علمية سليمة.

وقد تماصر فى كل مرة من مرات الإعلان عن وحدة من جديد فى الوطن العربى، التنبيه على أن هذه الوحدة ستتم بطريقة علمية مدروسة، بعد الاستفادة من سلبيات مشروعات الوحدة السابقة، وعليه كانت هناك مسميات جديدة لمشروعات الوحدة العربية، يستشف منها أنها مشروعات تدريجية غايتها التمهيد لوحدة كاملة وشاملة، مثل مشروعات التكامل بين مصر والسودان، ومجلس التعاون الخليجى بين دول الخليج والسعودية، ومجلس التعاون العربى بين مصر والعراق والأردن وليبيا. فقد تلاحظ فى الإعلان عن هذه المشروعات تعمد عدم ذكر كلمة «اتحاد» التى سبق أن ذكرت فى اتحاد الجمهوريات العربية ومشروعات سابقة، وبالرغم من ذلك فإن معظم مشروعات الوحدة قد فشلت من الناحية العملية.

وقد كان فشل هذه المشروعات ضمن الأسباب الرئيسية التى حالت بين الأمة العربية وبين تحرير فلسطين، وكان فشل مشروعات الوحدة بين الدول العربية ضمن الأسباب التى أدت إلى نهيار التضامن العربى، وكان فشل مشروعات الوحدة العربية ضمن الأسباب التى أدت إلى اعتراف مصر بدولة إسرائيل فى فلسطين، وفتحت الطريق أمام دول عربية أخرى للاعتراف بمثل هذه الدولة، والأمرّ من ذلك أن فشل العرب فى الوحدة سيفتح الباب على مصراعيه للدويلات العربية للتطبيع مع دولة إسرائيل.

فلا قيمة للعرب دون وحدة، ولايمكن للعرب أن يحرروا ترابهم المحتل بعزة وكرامة، دون الوحدة العربية.

وصدق الله إذ يقول:

«إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ» (الأنبياء: ٩٢)

ويقول الحق سبحانه وتعالى:

«وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَلَاتَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ» (الأنفال: ٤٦).

الجزء الرابع

عودة العرب
إلى
النهج السياسى القديم

الفصل الأول

حصاد سياسات العرب

==

أولاً : زيارة السادات للقدس الجريح :

اعتقدت القيادة المصرية فى ذلك الوقت أن الصلح مع اليهود كفيل بتحقيق التقدم الاقتصادى، وحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، التى تعرض لها المجتمع المصرى فى ذلك الوقت من التاريخ، وزين لها أنه بعودة سيناء إلى السيادة المصرية بطريق الصلح والاعتراف بإسرائيل كدولة، ستنجو مصر بنفسها بعيداً عن الصراع العربى الإسرائيلى، وستستطيع مصر أن تصل إلى ما ترنو إليه من تقدم اقتصادى واجتماعى، يجعلها فى غنى عن بقية الدول العربية.

ووقعت مصر فى ذات الخطأ الذى وقعت فيه معظم الدول العربية، التى كانت تهرب من الالتزام بقرارات القمم العربية وميثاق الجامعة العربية وميثاق التضامن العربى، وتنأى بنفسها عن المواجهة مع إسرائيل.

ويمكن القول أن اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل كانت تعبيراً صادقاً عن الواقع العربى الممزق منذ عام ١٩٤٨، والذى تأكدت حقيقته فى هزيمة ١٩٦٧، وكانت تأكيداً صادقاً لعدم التزام الدول العربية بقرارات القمم العربية الرامية إلى تحرير فلسطين، وأكدت هذه الاتفاقية حقيقة مشاعر الحكومات العربية تجاه إسرائيل، وطبيعة الصراع الدائر بين العرب واليهود فى هذه الحقبة من التاريخ، وشعور العرب فى قرارة أنفسهم بالهزيمة، وعدم قدرتهم على تحرير التراب الوطنى لأرض فلسطين العربية، وكان «السادات» فقط أكثر جرأة من باقى الحكام العرب، الذين لم يجدوا الفرص المناسبة لإعلان اعترافهم بإسرائيل، فجميعهم لم يلتزم بتحرير فلسطين ولم يقدم القليل أو الكثير من أجل السير فى هذا الطريق، بل لم يستطيعوا تحرير ترابهم الوطنى المفقود فى عام ١٩٦٧، وعليه كانت اتصالات سرية بين بعض الحكومات العربية

واليهـود، ولم يتجـرأ أصحـاب هذه الاتصالات على البـوح بها، فـقط خشـية من شعوبهم، أما فى حـقيقة الأمر فقـد كان لدى الحكومات العربية العلمانيـة الاستعداد للاعتـراف بإسرائيل، بالـرغم من قراراتهم وتوصـياتهم فى مـؤتمرات القمم العـربية ليستهلكوها أمام شعوبهم.

ولـم يكن هناك سـبيل أمام هذه الحكومـات، التى فشلت فـشلاً ذريعا فى تحـقيق الوحدة العـربية أو الحد الأدنى من التـضامن العـربى إلا الاعتراف بإسـرائيل كدولة، متناسين قراراتهم وميثاق جامعتهم وميـثاق التضامن العربى وحقيقة إسرائيل العنصرية الصهـيونية، وأغـراضها وأهدافهـا، وماتفعله إسـرائيل فى أبناء فلسطين فى الأراضى العربية المحتلة.

وهكذا قدر لمصـر بعد هذا السجل الحافل مـن الجهاد فى سبـيل تحرير فلسطين أن تعتـرف بإسرائيل كـدولة، لتضع نفـسهـا - فى غفلة من التـاريخ - فى صف الدول العربيـة التى كانت تهرب من قدرها عن عـمد فى الكفاح لتـحرير فلسطين، معتـقدة إمكانية التـقدم والرقى الاقتصادى والاجـتماعى. ولكن هناك حقـائق وأقداراً لايمكن الهروب منها، فـالصراع بين العرب واليهود صراع دينى فى المقـام الأول، ومصر دولة مسلمة بحكم الواقع وبنص الدستور، وإسرائـيل يهودية عنصرية، ولن يترك اليهود - ولا من يؤازرهـم - مصر الكنانة قلعة المـسلمين فى الأرض حتى تعيش فى أمان ورقى وتقدم اقتصادى واجتماعى، لأن اليهود أعداء السلام وأعداء الإسلام، حمى الله مصر وحمى شعبها من هؤلاء الأعداء المتربصين بها.

ولايستطيع أحـد أياً ما كان قـدره أن يقطع بأن اليهود ليـسوا أعداء لأبناء مـصر، الذين وقعوا معهم اتفاقية سلام. ولايستطيع أحد أن يقطع بأن مصر أصبحت الآن فى مأمن من اليـهود، وأن اليهود قد أمنوا جـانب مصر وبالرغم من ذلك اعتـقد الرئيس «السادات» أنـه سينأى بمصـر عن الصراع العـربى الإسرائيلى، وسـيحقق الـسلام فى الشرق الأوسط مع أعـداء السلام، وتناسى كل مـا التزمت به مـصر، وقطعـته على نفسـها، في مقررات القـمة العربيـة وميثاق التـضامن العربى ومـيثاق جامـعة الدول العربية.

ففى التاسع من نوفمبـر ١٩٧٧ ألقى الرئيس «السادات» خطاباً أمام مجلس الشعب المصري، وطرح فـيه إمكانية السـفر إلى إسرائيل من أجل السـلام، وذكر في خطابه

ضمن ماذكره : . . «بل لا أخفيكم وأنتم ممثلو الشعب، وعلى مسمع من شعبنا، وعلى مسمع من أمتنا العربية، سمعتمونى أقول أننى مستعد أن أسافر إلى آخر هذا العالم، إذا كان فى هذا ما يحمى أن يُجرح (مش يُقتل) أن يُجرح عسكرى أو ضابط من أولادى - أنا أقول فعلاً مستعد أن أذهب إلى آخر هذا العالم، وستندهش إسرائيل عندما تسمعنى أقول الآن أمامكم، أننى مستعد أن أذهب إلى بيتهم، إلى الكنيست ذاته ومناقشتهم».

وبالقطع فإن هذا الأمر لم يكن وليد مصادفة، وانما كان وليد ترتيب واعداد جيد، خاصة وأن الرئيس «السادات» يعلن استعداده لزيارة الكنيست، وهو برلمان إسرائيل التى تحتل التراب العربى، والتى تعيش مع مصر فى حالة حرب منذ عشرات السنين، والتى لم تعترف بها مصر كدولة، ولايوجد بينهما أى قناة من قنوات الاتصال الشرعية.

وإعلان رئيس أكبر دولة عربية استعداده لمثل هذه الزيارة لم يكن بالقطع وليد المصادفة، وإنما كان بداية لطريق مدروس، وافقت عليه إسرائيل ومصر، وانتظر الجانبان فقط الحبكة الشكلية التى يخرج بها هذا الموضوع على الشعب العربى، حتى لايكون الأمر معرضاً للسخرية من جانب اليهود أو من جانب العرب، لأن «السادات» لم يكن يهذى، وعلى الفور وفى ١٧ نوفمبر ١٩٧٧ وجّه «مناحم بيجين» رئيس وزراء إسرائيل الدعوة للرئيس «السادات» لزيارة «القدس»[(١)] ورد ضمن نصها ما يأتى : -

«سيادة الرئيس «أنور السادات» رئيس جمهورية مصر العربية - القاهرة - باسم حكومة إسرائيل أتشرف بتوجيه الدعوة إليكم للقدوم إلى «القدس» لزيارة بلدنا!!

ان استعداد سيادتكم للقيام بمثل هذه الزيارة كما عبرتم عنها فى اجتماع لمجلس الشعب المصرى، قد قوبل هنا بالاهتمام العميق والإيجابى، وكما عبرتم فى بيانكم عن رغبتكم فى توجيه خطاب إلى أعضاء برلماننا الكنيست، فى الاجتماع بى.

وإذا ما قبلتم دعوتنا - كما آمل - فسوف تُتخذ الترتيبات لتوجيه خطابكم إلى الكنيست من فوق منبر الكنيست، وسوف يكون بمقدوركم إن شئتم أن تلتقوا مع مختلف المجموعات البرلمانية بالكنيست، هؤلاء الذين يؤيدون الحكومة والذين

---

(١) راجع المقدمة «فلسطين والعالم العربى والإسلامى» والتى ذكر فيها مكانة القدس فى الإسلام من كونها أولى القبلتين وثالث الحرمين!!.

يعارضونها على حدٍ سواء. . . .»

(مناحم بيجين يوم الخميس الموافق ١٧/ ١١/ ١٩٧٧)

وأصبح الأمر أمام الشعب العربى وكأنه طلب زيارة، ودعوة موجهة للزيارة، وقبول لهذه الدعوة، ولكنه الترتيب المسبق، وعلى الفور صدر بيان المتحدث الرسمى المصرى بقبول «السادات» لهذه الدعوة.

وقد ورد ضمن البيان ما يلى : «وافق الرئيس «محمد أنور السادات» على زيارة القدس، وسيؤدى الرئيس صلاة العيد الأضحى المبارك فى المسجد الأقصى مع أبناء الشعب الفلسطينى. . .» وهكذا توجه رئيس أكبر دولة عربية لزيارة القدس المحتلة، التى اغتصبها اليهود ضمن التراب الوطنى الفلسطينى، وهى تئن من دنس الاحتلال، ويئن أبناؤها من بطش الاحتلال، وتثير هذه الزيارة عدة مشاكل فى القانون الدولى العام، حول زيارة رئيس دولة إلى دولة أخرى، لاترتبط بدولته بأى نوع من أنواع العلاقات الدبلوماسية، ولاتعترف دولته بها، بالرغم من وجود دولته فى حالة حرب مع الدولة الأخرى، وتحدثه إلى برلمان هذه الدولة، الموجود فى مدينة محتلة من المدن العربية، والتى تعتبر مكاناً مقدساً، له قيمة فى نفوس كل الدول العربية والإسلامية. !!!

وأعتقد أن رجال القانون الدولى العام هم الأحق ببحث هذه الجزئية من الناحية القانونية وإيجاد التفسير القانونى السليم لها !

ومَثَل الرئيس «السادات» داخل برلمان اليهود، الذى أقاموه فى أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، وتحدث «السادات» إلى ألد أعداء المسلمين قائلاً فى خطابه : -

«. . . . . . ولا أخفى عليكم أن أحد مساعدى فى مكتب رئيس الجمهورية اتصل بى فى ساعة متأخرة من الليل، بعد عودتى إلى بيتى من مجلس الشعب، ليسألنى فى قلق : وماذا نفعل ياسيادة الرئيس لو وَجَّهت اليك إسرائيل الدعوة فعلاً؟ فأجبته بكل هدوء : سأقبلها على الفور. . .

. . . . !

كما أننى - كما سبق أن أعلنت من قبل - لم أتداول فى هذا القرار مع أحد زملائى أو إخوانى رؤساء الدول العربية، أو دول المواجهة، ولقد اعترض من اتصل بى منهم بعد اعلان القرار، لأن حالة الشك الكاملة، وفقدان الثقة الكاملة، بين

الدول العربيـة والشعب الفلسطينى من جهـة، وبين إسرائيل من جهـة أخرى، لاتزال قائمة في كل النفـوس، ويكفى أن أشهراً طويلة كان يمكن أن يحل فيـها السلام، قد ضاعت سدى، فى خلافات ومناقشات لاطائل منها حول إجراءات عقد مؤتمر جنيف، وكلها تعبر عن الشك الكامل وفقدان الثقة الكاملة.

ولكننى أصارحكم القـول بكل الصدق أننى اتخذت هذا القرار بعـد تفكير طويل، وأنا أعلم أنه مخاطره كـبيرة، لأنه إذا كان الله قد كتب لى قدرى أن أتـولى المسئولية عن شعب مـصر، وأن أشارك فى مـسئوليـة المصير بالنسـبة للشعب العـربى وشعب فلسطين، فإن أول واجـبات هذه المسئوليـة أن أستنفذ كل السبل، لكى أجنـب شعبى المصرى العربى، وكل الشـعب العربى، ويلات حرب أخرى محطمـة مدمرة، لايعلم مداها الا الله.

وقد اقتنعت بعد تفكير طويل، أن أمانة المسئولية أمام الله، وأمام الشعب، تفرض علىّ أن أذهب إلى آخر مكان في العـالم، بل أن أحضر إلى بيت المقـدس، لأخاطب أعضاء الكنيست ممثلى شعب إسرائيل، بكـل الحقائق التى تعتمل فى نفسى، وأترككم بعد ذلك تقررون لأنفسكم، وليفعل الله بنا بعد ذلك مايشاء».

. . . .

وقال «السيادات» أيضاً :

« إن الروح التى تزهق في الحرب، هى روح إنسان، سواء كـان عربياً أوإسرائيلياً، وإن الزوجة التى تتـرمّل. . . هى إنسانة من حقهـا أن تعيش فى أسرة سعـيدة، سواء كانت عربية أو إسرائيلية.

إن الأطفال الأبرياء الذين يفقـدون رعاية الآباء وعطفهم هم أطفالنا جمـيعاً، على أرض العرب أو فى إسـرائيل، لهم علينا المسئولية الكبـرى فى أن نوفر لهم الحـاضر الهانئ والغد الجميل.

من أجل كل هذا، ومن أجل أن نحمى حياة أبنائنا واخـواننا جميعاً، من زجل أن تنتج مجتمعاتنا وهى آمنة مطمئنة. . من أجل تطور الإنسان وإسعاده وإعطائه حقه فى الحياة الكريمة. من أجل مسئوليتنا أمـام الأجيال المقبلة. من أجل بسمة كل طفل يولد على أرضنا. من أجل كل هذا اتخذت قرارى أن أحـضر اليكم - رغم كل المحاذير - لكى أقول كلمتى».

وذكر الرئيس «السادات» أيضاً فى خطابه :

« ولكننى أقول لكم اليوم.. أعلن للعالم كله.. أننا نقبل العيش معكم فى سلام دائم وعادل، ولانريد أن نحيطكم أو تحيطونا بالصواريخ المستعدة للتدمير، أوبقذائف الأحقاد والكراهية، ولقد أعلنت أكثر من مرة ان إسرائيل أصبحت حقيقة واقعة، اعترف بها العالم، وحملت القوتان العظميان مسئولية أمنها وحماية وجودها.

ولما كنا نريد السلام فعلاً وحقاً، فإننا نرحب بأن تعيشوا بيننا فى أمن وسلام، فعلاً وحقاً..

....

لقد اخترت أن أخرج على كل السوابق والتقاليد التى عرفتها الدول المحاربة، ورغم أن احتلال الأرض العربية لازال قائماً، بل كان اعلانى عن استعدادى للحضور إلى إسرائيل مفاجأة كبرى هزت كثيراً من المشاعر، وأذهلت كثيراً من العقول، بل شككت فى نواياها بعض الآراء، برغم كل ذلك، فإننى استلهمت القرار بكل صفاء الإيمان وطهارته، وبكل التعبير الصادق عن إرادة شعبى ونواياه، واخترت هذا الطريق الصعب، بل انه فى نظر الكثيرين أصعب طريق»..

وأنهى «السادات» خطابه فى القدس المحتلة أمام برلمان الغزاة المحتلين بقوله : «اللهم اننى أردد مع زكريا قوله «أحبوا الحق والسلام».

وأستلهم آيات الله العزيز الحكيم حين قال : «قُلْ آمَنَّا بِاللَّه وَمَآ أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاط وَمَآ أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَالنَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لاَنُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ». صدق الله العظيم.

ثم ألقى رئيس وزراء إسرائيل الإرهابى السابق، زعيم عصابات اليهود - «مناحم بيجين» خطابه فى حضور رئيس أكبر دولة عربية داخل البرلمان الإسرائيلى فى القدس المحتلة، وذكر فيه ضمن ما ذكره : -

....

«سيدى رئيس الكنيست.. هذه الأمة الصغيرة من الشعب اليهودى التى عادت إلى وطنها التاريخى تريد دائماً السلام..

لقد قامت هذه الدولة فى مايو ١٩٤٨ وحصلت على استقلالها. . . وطالب «دافيد بن جوريون» فى الميثاق الأساسى لدولة إسرائيل، بأن هدف إسرائيل إقامة السلام مع جميع الدول المجاورة، حتى تكون شعوباً مستقلة فى بلادنا. . منذ فترة العمل السرية خلال نضالنا لتحرير البلاد، نادينا ودعونا جيراننا بما يلى : -

فى هذه البلاد نعيش معاً ونتقدم معاً، من أجل حياة حرة سعيدة. . ياجيراننا العرب لاترفضوا اليد الممدودة لكم بالسلام.

ولكن يدنا الممدودة بالسلام لم يرحب بها أحد فى الماضى، وبعد يوم استقلالنا والاعلان عنه. . استقلالنا الأزلى . . .

هذا الاستقلال الذى لايقبل أى رجعة وقفنا أمام ثلاث جبهات، كنا تقريباً مجردين من السلاح، كنا ضعفاء أمام أقوياء. . . عندما جرت تلك المحاولة بعد استقلالنا بيوم واحد، لخنق هذا الاستقلال، لوضع حدٍ لآخر أمل للشعب اليهودى فى جيل كنا فيه لانؤمن بالقوة. . القوة وجهت إلينا. . ولم نتوقع أن نكون مهددين بالقوة وَهَدم استقلالنا. . وكان على حقّنا وقيمنَا وشرفنا أن ندافع عن أرضنا ضد محاولة متكررة، وليس فى جبهة واحدة فقط. وهذا صحيح أيضاً وبمشيئة الله تغلبنا على قوات العدوان وضمنا حقّ استقلال شعبنا، ليس فقط فى هذا الجيل، وإنما فى الأجيال القادمة. .

إننا لانؤمن بالقوة وإنما نؤمن بالحق. . فقط بالحق، ولهذا فإن رسالتنا هى منذ الأبد وحتى هذا اليوم هى السلام. .

سيدى الرئيس. . . سيدى رئيس دولة مصر. . بالتأكيد إن هذه الديمقراطية، حيث يجلس قواد جميع الحركة السرية الماضية فى هذه الجلسة، وقد كانوا قلة ضد قوة كبيرة عالمية، ويجلس هنا كبار القادة، انهم ينتمون إلى أحزاب عديدة، ولهم آراء متباينة، ولكنى أؤكد يا سيادة الرئيس بأنهم يتطلعون لتحقيق السلام. السلام لشعب مصر. . إننا لم نعرف السلام ولا يوماً واحداً منذ استقلالنا. . وإننا نتمنى للشعب المصرى أطيب الأمنيات. . »

وقال «بيجين» أيضاً :

«ليس بيننا اختلاف فى الآراء، وإذا كانت فسوف نتجنبها بواسطة سفرائنا

الرسميين، نحن ندعـوا إلى تعاون اقتصادى لتطـوير بلادنا والشرق الأوسط. الشرق الأوسط صحارى والله خلقه كذلك، ولكن من الممكن إخصابها. . تعالوا نتعاون فى هذا المضمار. . نطور أراضينا. . نقضى على الفقر والجهل، ونبرفع شعوبنا إلى مستوى الدول المتـمدينة، ومع كل احـترامى أنا على اسـتعـداد أن أوجه الكلام لجـلالة ملك المغرب، الذى قـال علانيـة إذا قام السـلام فى الشرق الأوسط فـإن بإمكان العبـقرية اليهودية والمال العربى أن يقلبوا المنطقة إلى جنة. . ».

وقال «بيجين» فى حضرة «السادات» أيضاً :

سيدى رئيس الجلسـة، ان من الواجب اليوم أن أحدث ضيفنا الكبـير، وأن أفرض على مسـامع الشعوب التى تتطلع الينا وتصـغى الينا، عن العلاقة بين شعـبنا وشعب مصر، لقد ذكـر الرئيس تصريح بلفور، لاياسيدي. . لم نطأ أى أرض أجنـبية، عدنا إلى وطننا، إن العلاقة بين شعبنا وهذه الأرض هى أزليـة. . لقد قام فى أيام مشهودة فى التاريخ الإنسانى، ولم ينفصل هذا الـشعب عن وطنه منذ الأزل. هذه البلاد أقمنا حضارتنا فيها، وبها تنبأ أنبياؤنا، كـما تشير إلى ذلك كلماتهم المقدسة، ويسجد ملوك يهود وإسرائيل، الذين قاسوا الآلام والعذاب.

الرئيس «الســادات» يعـرف، وعن طريق أفـواهنا قـبل أن يأتى إلى القـدس، أننا أصبحنا شعبـاً، هنا أقمنا مملكتنا، وعندما استعملت القوة ضـدنا، وعندما ابتعدنا عن أراضينا لم ننس هذه الأرض حتى ليوم واحد، صلينـا من أجلها، وتشوقنا إليها. آمنا بعـودتنا إليهـا من اليـوم الذى تركناها، وحين يعود الـشعب بمشيئـة الله إلى أرض صهيـون. . حينذاك تمتلئ أفواهنا وألسنـتنا بالبهجة والنشـيد، وبرغم كل متاعـبنا فإن عودة صهيون هى التى تطلعنا اليها، والـتى ستأتى لابد. ان تصريح «بلفور» قد انتهى بنهاية الانتداب البريطانى، وتلك الوثيقة الدولية تحدثت عن حقوقنا المشروعة التاريخية بأرض إسرائيل. . . ».

ويواصل «بيجين» قوله : -

«فى سنة ١٩١٩ حظينا بالاعتراف بهذا الحق من الناطق بلسان الشعب العربى، فى اتفاقـية يناير ١٩١٩ ، التى وقعت بين الملك «فـيصل» و«حاييم وايزمـان» قيل فى هذا الاتفاق عن حاجة الشـعبين العربى واليهودى، إلى التعايش مـعاً فى ظل سلام وتقدم

وتطور فى الدول العربية وفلسطين، ثم تأتى بعد ذلك كل البرتوكولات، التى تتحدث عن التعاون بين الدول العربية وإسرائيل، هذا هو حقنا هو كياننا الحقيقى... عندما أخذ منا موطننا:

. . . .

اسمحوا لى بقول كلمة «أورشليم» يا سيادة الرئيس ... صليت اليوم صلاة إسلامية مقدسة ومن المسجد توجهت إلى كنيسة القيامة، ورأيت كما تعرف كل من يأتى من أى جهة فى العالم، إن هذه المدينة تم توحيدها، وهناك طريق مفتوح أمام الجميع بدون أى عقبة للأماكن المقدسة لهم فى هذا المكان... هذه الظاهرة الإيجابية لم تكن قائمة خلال تسع عشرة سنة... ونستطيع أن نؤكد، للعالم أجمع، وبالذات العالم المسيحى، فى جميع الشعوب أن الطريق ستكون مفتوحة دائماً للأماكن المقدسة بكل ديانة، ونحن سنحافظ على حق الوصول إلى الأماكن المقدسة.. نحن نؤمن بذلك.. مساواة الحقوق للمواطن ولكل ديانة ولكل انسان.

سيدى الرئيس... هذا يوم فريد من نوعه ولاشك أن سنوات طويلة كنا ننتظر هذا اليوم يوم مشهود فى تاريخنا وتاريخ الشعب المصرى.

وسنصل إلى اليوم المنتظر الذى يتطلع إليه شعبنا، يوم السلام.. ونصلى كما جاء فى مزامير إسرائيل : «إن الحقيقة والسلام سينتصران».

وهكذا - وبمنتهى البساطة - فقدت الأمة العربية دائرة ارتكاز التضامن العربى، والتى ظلت صامدة صامتة عشرات السنين، تبحث عن طريق لإقامة التضامن العربى فى وجه إسرائيل وأعوان الاستعمار، تاركة وراءها شتاتاً من العرب لم يسبق لهم الاتفاق على شئ، تمرسوا فى الخلافات والصراعات حتى أصابت لعنتهم مصر العربية والتى نأت بنفسها بعيداً عن حلبة الصراع العربى الإسرائيلى، الذى كانت غايته تحرير تراب فلسطين، وتحرير القدس الشريف.

وكانت زيارة «السادات» للقدس المحتل صفعة كبيرة فى وجه ميثاق التضامن العربى، وميثاق جامعة الدول العربية، واتفاقية الدفاع العربى المشترك، وكل مقررات القمم العربية السابقة، وديست كل هذه المقررات بالنعال، ووقف زعيم أكبر دولة عربية ليهب الحياة لأعداء الحياة، فوق أرض العرب المحتلة وفى قلب القدس الشريف الجريح.

لتتوارى وإلى الأبد مزاعم العلمانية فى القومية العربية، والتضامن العربى، والوحدة العربية، استناداً إلى أسس لم يُنزل الله بها من سلطان، ليترامى إلى أسماع الأمة العربية أقوال «بيجين» رئيس وزراء إسرائيل، وزعيم عصابات اليهود السابقة، التى مزقت أجساد أبناء فلسطين عندما يدعى أن فلسطين أرضهم، وأنهم حصلوا على الاستقلال، وينكر وعد «بلفور»، وينسج تاريخاً غير موجود فى صفحات التاريخ، ويزعم أنهم قد عادوا إلى وطنهم، وكأن أرض فلسطين قد أنبتت أحباشاً وأمريكان وإنجليز، كل له بشرته وعاداته وتقاليده ولغته وصفاته الوراثيةوأناس لاتعرف عنهم أرض العرب شيئاً.

ونسخ «بيجين» بكلماته أمام «السادات» تاريخ العرب الطويل فى فلسطين، وتعمد أن ينسى أربعة عشر قرناً من الزمان، نبتت فيها جذور أبناء فلسطين على ترابهم الوطنى، تناسى الكنعانيين، وتناسى أجداد العرب وأحفادهم ومقدساتهم وتاريخهم فى الأرض المباركة، تناسى جذوره وجذور من معه، ومن أين أتوا، ومن الذى أتى بهم، والظروف التى أوجدتهم، وترويعهم الناس وقتلهم الأبرياء، تناسى أفضال الإنجليز حيث ظلوا على أبوابهم حتى منحوهم الوعد، تناسوا قرار الجمعية العامة التى لاتملك القرار عندما منحتهم أرض فلسطين (وليس من أرض إسرائيل) وهكذا كان مصير التضامن العربى اعترافاً صريحاً من أكبر دولة عربية بإسرائيل كدولة، وأعطت مصر الحياة لأعداء الحياة ليعيثوا فى الأرض فسادا. !!

وكانت زيارة «السادات» للقدس بمثابة بداية النهاية للصراع بين العلمانية العربية ودولة اليهود، واستطاعت هذه الزيارة أن تكشف كل الأقنعة العربية الحقيقية، وجعلتها تتهاوى قناعاً يتلوه قناع، حتى اتضح بجلاء أمام شعوب الأمة العربية حقيقة قرارات القمة العربية، وحقيقة ميثاق جامعة الدول العربية، وحقيقة التضامن العربى المزعوم بين حكومات الدول العربية.

وعلينا فى هذا المقام أن نرجع بالذاكرة إلى الوراء، لنسمع صوت «عبد الناصر» يقول: «لقد حث القرآن فى كثير من آياته على التجمع، وعلى الاتحاد، وعلى التضامن، فى سبيل رد البغى والعدوان. . وإن هذه لخطوة من خطوات التضامن. . فعلى الأمة العربية وعلى الشعوب الإسلامية واجب كبير، هو تعبئة الرأى العام فى البلاد الإسلامية، وتعبئة الرأى العام فى جميع أنحاء العالم. . . وفى نفس الوقت

تعويف المسيحيين وتحذيرهم من الخطر اليهودى الصهيونى، لأن إسرائيل لم تفرق بين المسلم والمسيحى حينما احتلت الأرض فى فلسطين، ولكنها طردت المسلمين كما طردت المسيحيين. وعندنا الآن أكثر من مليون لاجئ فلسطينى، بينهم المسلم وبينهم المسيحى»[١].

وقد أكد الرئيس «جمال عبد الناصر» أمام علماء المسلمين أن الصهيونية تشكل خطراً على المسلمين والمسيحيين على حد سواء، ولم يظهر حتى الآن فى الأفق مايقطع بأن الخطر الصهيونى قد زال أو انكمش، أو على لأقل أمكن احتواؤه، ولايمكن لأحد أن يقطع بأن زعماء الدول العربية والإسلامية قد ضمنوا لشعوبهم أن يعيشوا فى مأمن من الخطر الصهيونى.

والسؤال الذى يمكن طرحه على زعماء العرب : هل السلام مع الصهاينة اليهود، والاعتراف بهم كدولة على التراب الفلسطينى يضمن للدول العربية أن تعيش فى مأمن من الخطر الصهيونى؟ وهل كان الزعماء العرب الداعون للوقوف ضد الخطر الصهيونى مخطئين فى دعوتهم، ومخطئين فى حق اليهود؟

«لقد خلقت إسرائيل، ولم يكن الهدف من خلقها إلا القضاء على القومية العربية، وخلق قومية جديدة بين أرجاء الوطن العربى، ولكننا نشعر اليوم بأن إسرائيل ليست إلا أداة للعدوان، وليستإلا وسيلة من وسائل تحقيق أهداف الاستعمار.

لهذا لابد أن نتحد.. ولابد أن ننادى دائماً بالقومية العربية، فإن القومية العربية هى درعنا الواقى ضد إسرائيل وضد أطماع المستعمرين»[٢].

ولم يكن الرئيس «جمال عبد الناصر» يهذى، ولم نعهده كذلك، ولم يكن الرئيس «جمال عبد الناصر» عميلاً للاستعمار، ولم نعهده كذلك، بل هو مصرى وطنى، وله رؤيته السياسية التى تُحترم، بصرف النظر عن السلبيات التى واكبت نظام حكمه لمصر.

فالرئيس «جمال عبد الناصر» قد انتهج نظام حكم علمانى، يتشابه تماماً مع أنظمة الحكم التى جاءت بعده، وقد قرر القادة من بعده أنهم يسيرون على نهج ثورة ٢٣ يوليو، أو على نفس الخط ولكن مع شئ من التعديل، حسب مقتضيات الظروف التى تغيرت، ومهما كانت هذه التغيرات أوالتعديلات التى تعرّض لها العالم، فإنه لايمكن القول بأن إسرائيل قد تخلت عن صهيونيتها أوعنصريتها، وقبلت اشتراك المسلمين أوالمسيحيين فى السلطة، فالصهيونية لازالت موجودة ونشيطة تعمل على قدم وساق،

---

(١) من حديث الرئيس «جمال عبد الناصر» الى علماء المسلمين فى ٦ مارس ١٩٧٠.

(٢) من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى دمشق يوم ١٤ فبراير ١٩٥٧.

من أجل تحقيق حلم إسـرائيل الكبرى، من النيل إلى الفرات، ولايوجد مـؤشر واحد يؤكد عدول إسرائيل عن أطماعها، وانما كان التغيير فقط فى نهج الحكومات العلمانية العربيـة، التى فشلت فى تحقيق الـتضامن العربى، وتحـقيق الوحدة العربيـة، وتحرير فلسطين.

ويقول «عبد الناصر» : «وإسرائـيل لازالت تمثل تهديداً ضد الشعب العربى فى كل بلد عربى، ولازالـت مؤامراتهـا مستـمرة فى كل وقت، ضـد مصر وسـوريا ولبنان والأردن، وضد كل البلاد العربية، ولايمكن إلا أن تكون تهديداً وخطراً، لماذا؟! لأنها عبارة عن جسم دخيل، بينما يريد أن يفـرض نفسه ويريد أن يفرض وجوده، وكل ما (بتروق) الأحوال فى هذه المنطقة تبقى تلاقى إسـرائيل طلعت وراحت (مفرقعة) أزمة أو مشكلة، لتخلق توتر دولى يتسبب فى عزلة الدول العـربية، أو وقيعة الدول العربية مع الدول الآسيوية والدول الأفريقية.

إن إسرائيل تتسلل إلى أفـريقيا ثم إلى آسيا، تحت اسـم المعونات المادية أوالمعونات الفنية، وإسرائيل فى هذا لاتتسلل ببراءة، ولكنها عبارة عن رأس رُمح الاستعمار، أو استعمار متخف تحت شكل جديد. . اذا استقلت دول، وخرج الاستعمار، على طول يخرج من هنا ويبعت إسرائيل لتسـيطر على الثورات فى هذه البلاد، وتسلل إسرائيل فى آسيا وأفريقـيا ليس إلا بداية الاستعمار الاقتصـادى لهذه البلاد، ثم ليس أيضاً إلا من أجل تفرقة التضامن الآسيوى - الأفريقى»[1].

وبالفعـل كانت كلمات «عـبد الناصـر» صادقـة، فقد تـسللت إسرائيل إلى آسـيا وأفريقـيا وأقـامت علاقـات الآن مع الصين والهند ومعظـم الدول الأفريقـية، وتمت السيطرة على اقتـصاديات معظم الدول حديثة الاسـتقلال، وبالرغم من كل ذلك زار «السادات» القـدس، دون أن تقدم إسرائيل دليلاً واحـداً على حسن نيتهـا تجاه العرب والمسلمين، ولازالت إسرائيل تعتدى على أبناء فلسطين ولبنان، ولم يكن لحديث «عبد الناصر» الذى كان «السـادات» نائباً له أى أثر فى تصرفات «السـادات»، وكان الزعيم المصرى يتمتع بمجمـوعة هائلة من المستشارين المشهود لهم بالكفاءة السـياسية، وكانوا على علم بكل بواطن الأمور عند اليـهود، فماذا حدث حتى نأمن شـر هؤلاء اليهود؟ وننأى بأنفسنا عن كلِ مقررات التضامن العربى؟ ونتعاون مع إسرائيل؟

ولم تكن نظرة «عبد الناصـر»، (رغم أنه كان علمانياً) لليهـود نظرة سطحية، وإنما كانت نظرة متعـمقة مبنية علىَ أسسَ علمية وتاريخـية، واتفق معه فى هذه النظرة كل

---

(١) من خطاب الرئيس «جمال عبد الناصر» فى عيد الثورة (٢٢ يوليو ١٩٥٩).

الحكومات العربية، حتى التى كانت تتعامل فى الخفاء مع اليهود، فالجميع كانوا على بينة وعلى علم بأن الاستعمار أتى بإسرائيل إلى المنطقة لتفتيت أواصر الأمة العربية، وأن إسرائيل هى يد الاستعمار وعميلة للاستعمار، وحتى لو تعاونت أوتصالحت مع العرب فإنها تشكل أكبر الخطر على الشعوب العربية والأمة العربية.

ولكن «السادات» ارتأى فى زيارته لإسرائيل بداية لعهد جديد من السلام، مخالفاً بذلك كل الرؤية العربية السابقة بما فيها رؤية زعيم ثورة ٢٣ يوليو، ومؤتمرات القمة العربية، وميثاق جامعة الدول العربية، خاصة الملحق الخاص بفلسطين، ولم يستشر «السادات» أحداً من زعماء العرب، ولا من أصحاب القرار فى مصر، وكأن اليهود قد تاب الله عليهم واعتنقوا شريعة الإسلام.

ونذكر هنا ببعض مواد ميثاق جامعة الدول العربية :

مادة (٢) : «الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية، تحقيقاً للتعاون بينها، وصيانة لاستقلالها وسيادته، والنظر بصفة عامة فى شئون البلاد العربية ومصالحها.

فلم ينسق «السادات» مع أحد عندما زار إسرائيل، وخالف ميثاق جامعة الدول العربية، وخالف أيضاً ميثاق الجامعة فى الشقّ الخاص (الملحق الخاص) بفلسطين، والذى اعتبر أن فلسطين محتلة، وأنها نزعت من الأمة العربية، وزيارة رئيس دولة عربية موقعة على ميثاق الجامعة للغزاة فى الأراضى المحتلة، يُعد بمثابة اعتراف ضمنى باحتلال الغزاة لتراب فلسطين الوطنى قبل ١٩٦٧.

وقد خالفت هذه الزيارة أيضاً مقررات مؤتمر القمة العربى، المنعقد فى الدار البيضاء فى المدة من ١٣ حتى ١٧ سبتمبر ١٩٦٥، والذى ناقش فيه ملوك العرب وأمراؤهم ورؤساؤهم تقرير الفريق «علىَ على عامر»، قائد القيادة العربية الموحدة، والذى تضمن مشروعاً لمواجهة إسرائيل على المدى البعيد، وخطة تحرير فلسطين، والذى وافق فيه أيضاً قادة العرب على ميثاق التضامن العربى، ووقعه الملوك والرؤساء العرب فى ١٥ سبتمبر ١٩٦٥، والذى ورد فيه :

«إيماناً بضرورة التضامن بين الدول العربية، ودعم الصف العربى، لمناهضة المؤامرات الاستعمارية والصهيونية التى تهدد الكيان العربى، ويقينا منا بالحاجة القصوى لتوفير الطاقات العربية، تمهيداً لتعبئة القوى لمعركة الكفاح لتحرير فلسطين.........» !!

ويجب أن نسـأل أنفسـنا : هل إسرائيل قـد تابت عن مـؤامراتـها، بالاتفـاق مع الاستعمار والصهيونية العالمية، والتى تهدد كيان الأمة العربية ؟؟!!

وهل إقتنع العرب بأن حديثهم عن تحرير فلسطين كان نوعاً من أنواع العدوان، ضد اليهود الآمنين المسالمين على حد قول «بيجين» ؟!!

وهل ضمن قادتنا أنهم بالاتفـاق على السلام مع اليهود أن تعيش الأجـيال القادمة من الأمة العربية بعيداً عن مؤامرات اليهود ؟!!

فالصهيونية العالمية، والتى تشكل إسرائيل رأسها، لازالت موجودة وقائمة، وداخل إسرائيل يهـود من كافة أنحاء العـالم ومن كافة الأجناس والألوان الأبيض والأصـفر والأسمر، وغير ذلك جمعتهم الصهيونية فى قلب الأمة العربية، ووقف «بيجين» أمام «السادات» فى الكنيـست، يتهم العرب بالعـدوان على اليهود المسـالمين، الذين حرروا ترابهم الوطنى، من نير الاحتلال العربى!! ويدعى الشجـاعة والانتصار على جحافل العرب الغزاة فى ١٩٤٨ .

ان العرب دعاة سلام، وأبناء سلام، وأصحاب دين السلام، ولكن هل معنى ذلك أن يترك دعاة السلام تراب فلسطين الوطنى قبل ١٩٦٧ تحت الاحتلال الصهيونى ؟!

وهل يضمن دعاة السـلام أن أعداء السلام من الصهاينة قـد تاب الله عليهم وأنهوا مؤامراتهم ضد الأمة العربية الآمنة المطمئنة ؟!

لقد خالفت زيارة «السادات» للقدس مقررات مـؤتمر القمة العربى، المنعقد فى أول سبتمبر ١٩٦٧ ، حيث قرر المؤتمر ما يلى :

« أولاً : أكد المؤتمر وحدة الصف العربى، ووحدة العمل الجـماعى، وتصفيته من جمـيع الشوائب، كما أكـد الملوك والرؤساء والممثلون التـزام بلادهم بميثاق التـضامن العربى، الذى أصدره مؤتمر القمة العربى الثالث. . »

ثانياً : قرر المؤتمر ضـرورة تضافر جميع الجهـود، لإزالة آثار العدوان، على أساس أن الأراضى المحتلة أراض عربية، يقع عبء استردادها على الدول العربي جمعاء».

وبالرغم من هذه القرارات انفرد «السادات» بزيارة الأرض المحتلة، ومد يده للأعداء دون الرجوع إلى شركـائه فى الحرب والسلام. وردد «السادات» ذلك علـى مسمع من أعضاء بـرلمان اليهود، مقـرراً أنه أتى اليهم دون الرجوع إلى أحد من القـادة العرب،

حتى أن أحـد مسـتشاريه اتصل به فى وقت مـتأخـر من الليل، يسأله مـاذا لو قبلت إسرائيل الزيارة؟ فأجاب بالقبول!!.

ويمكن القول بأن زيارة «السادات» للقـدس كانت مخالفة لكل النواميس الطبـيعية، وكل ما استقر علـيه العرب فى اتفاقاتهم ومقرراتهم، حسب المفـهوم العلمانى العربى للسياسة فى ذلك الوقت من التاريخ، وكانت سبباً من أسباب زعزعة استقرار التضامن العربى الهش، وحطمت القشة التى كانت تتعلق بها القومية العربية فى هذا الوقت من التاريخ، وفتحت هذه الزيارة بوابات جهنم على الأمة العربية، وجعلت العرب فُرادى أمام مـؤامرات الصـهاينة والاسـتعمـار، التى لم تهدأ، ومكنت إسـرائيل من الأرض بشهادة العـرب، وكللت بالنجاح مشروعات الصهـيونية وعصابات اليهـود، فى السير نحو تحقيق حلم إسرائيل الكبرى.

فاستطاع الاستعمار التعاون مع الرجعية العربية فى انهاء الوجود الفلسطينى المكافح فى لبنان، وضربت إسرائيل المفاعل النووى العراقى، وضـربت مقر قيادة الفلسطينيين فى تونس، واستطاع الاستعمار ضرب الاقتصاد الوطنى العربى فى السعودية والكويت ودول الخليج، عندما أوقع بالعرب فى حرب الخليج، ودمرت قوة العراق، وحوصرت ليبيا، ويحاول الاستعمار الانفراد بسوريا والسودان، وسقط التضامن العربى فى هاوية الزمان السحيق، وتحـاول إسرائيل الانفراد بالمنطقة العربية، والسـيطرة على اقتصادها، وهكذا كـانت حصـيلة السيـاسة العلمـانية فى الوطن العـربى، والسيـر خلف النهج الاستعمارى الشرقى والغربى!!

ولم تكن زيارة «السادات» للقـدس مجرد اختلاف مع النهج الذى اتبـعته ثورة ٢٣ يوليو، وقد كان «السادات» أحد أفرادها، ولم تكن مـجرد اختلاف مع إجماع العرب فى قرارات القمة العربيـة، أو ميثاق التضامن العربى، أوميثاق جـامعة الدول العربية، وإنما كان الأمر أخـطر من كل ذلك، وهو اعتبار إسـرائيل دولة من الممكن أن تبحث عن السلام مع الدول الـعربية، وتتـخلى عن أطماعهـا العدوانيـة، وعن الثوب الذى ارتدته إسرائيل منذ نشأتها، وهو ثوب العنصرية، ودعوتها إلى جذب يهود العالم إلى فلسطين المحتلة، ومنح جنسيتها لكل يهودى، بصرف النظر عن موطنه ونشأته ولغته.

فالخلاف بين العرب وإسرائيل لم يكن خلافاً بـين العرب واليهود، فاليهود يقطنون أماكن عـدة داخل الأمة العـربية، منذ عـهد طويل فى الـتاريخ، ولـم يحـدث أن قام

العرب باضطهاد لليهود أو طردهم، فالدول العربية تدين بالإسلام الذى يدعو للتسامح وحرية العقيدة، واليهود أول من يعرفون ذلك. ولقد أثبت التاريخ طوال فترة الحكم الإسلامى أن اليهود لم يُجبروا على ترك ديانتهم، ولم يُضطهدوا من العالم الإسلامى، وحتى فى فترة الحكم العلمانى فى العالم العربى، لم يحدث أى نوع من أنواع الاضطهاد لليهود.

ولكن المشكلة الحقيقية، والتى تعرض العالم الإسلامى للخطر هى عنصرية الدولة اليهودية، وسيرها على النهج الصهيونى، وإيمانها بأرض الميعاد من النيل إلى الفرات، والتزامها بجلب كل يهود العالم إلى أرض فلسطين، الأمر الذى يجعلها دولة عنصرية تهدد كل الكيان العربى بالخطر.

وزيارة «السادات» للقدس المحتلة وهى تئن فى يد الاحتلال، دون الحصول على أى ميثاق من الصهاينة بتخليهم عن عنصريتهم، وعدم جلب يهود العالم اليهم، وتخليهم عن حلمهم فى إقامة دولة من النيل إلى الفرات، وتعهدهم فى إشراك أبناء فلسطين فى السلطة بصرف النظر عن ديانتهم يشكل اعترافاً ضمنياً خطيراً بمسلك الصهانية فى أرض فلسطين، يعادل الاعتراف الضمنى الذى اتبعته الدول العربية عند موافقتها على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، الذى يعترف بدولة إسرائيل، ويتعهد بالحفاظ عليها، ويجحد حقوق أبناء فلسطين فى دولة لهم على ترابهم الوطنى، ومالبثت أن اعترفت بعض الدول العربية علناً بإسرائيل، بعد فترة طويلة من الزمن، وارتضت باتفاقية (غزة-أريحا) التى كانت بمثابة الصراع بين العلمانية العربية وإسرائيل، فالمشكلة الحقيقية هى مشكلة العنصرية الصهيونية، والمشكلة الأكبر منها هى تغاضى «السادات» عن الحديث عن عنصرية الدولة الصهيونية، واغفال ذلك الأمر فى اتفاقية «كامب ديفيد»، بالرغم من اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة علناً بأن الصهيونية صورة من صور العنصرية، أى أن إسرائيل عنصرية، فكيف يتسنى للعرب عقد صلح مع دولة عنصرية، دون أن تتخلى هذه الدولة عن عنصريتها، ودون أن تتعهد بإلغاء هذه العنصرية، ولو على المدى البعيد؟.

ويمكن الرجوع لأرشيف الأمم المتحدة لنقرأ فيه :

« إن الجمعية العامة إلحاقاً لقرارها رقم ١٩٠٤ (الدورة ١٨) الصادر فى ٢٠ نوفمبر ١٩٦٣ الذى سجل الإعلان الصادر عن الأمم المتحدة، الخاص بالقضاء على كافة

صور التمييز العنصرى، وخاصة ما تضمنه من التأكيد بأن «أى عقيدة قائمة على التميز أو التفوق العنصرى، هى من وجهة النظر العلمية عقيدة خاطئة، ومن وجهة النظر الأخلاقية مُدانة، ومن وجهة النظر الاجتماعية ظالمة وخطيرة، وإلحاقاً لما عبرت عنه الأمم المتحدة من قلقها إزاء «مظاهر التمييز العنصرى، التى مازالت واضحة فى بعض مناطق العالم، التى تفرشها بعض الحكومات عن طريق إجراءات تشريعية وإدارية وغيرها».

وإلحاقاً أيضاً لما تضمنه قرارها رقم ٣١٥١ (الدورة ٢٨) الصادر فى ١٤ ديسمبر ١٩٧٣ من إدانة التحالف القائم بين العنصرية فى جنوب أفريقيا والصهيونية، وتسجيلاً لما جاء فى اعلان «مكسيكو» من مساواة النساء وما تسهمن به فى التنمية فى السلام، التى أعلنها «المؤتمر العالمى العام الدولى للمرأة» الذى انعقد فى «مكسيكو» فيما بين ١٩ يونيو و٢ يوليو ١٩٧٥، والذى أعلن عن المبدأ القائم على «أن التعاون والسلام الدولى يتطلبان تحقيق التحرير والاستقلال الوطنى، والقضاء على الاستعمار، والاستعمار الجديد، والاحتلال الأجنبى، و«الأبارتايد» و«التمييز العنصرى بكافة مظاهرة، وفى الوقت نفسه الاعتراف بكرامة الشعوب، وحقها فى تقرير مصيرها».

وتسجيلاً أيضاً لما جاء فى القرار رقم ٧٧ (الدورة - ١٢) المعتمد من جميع رؤساء الدول والحكومات، التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، فى دورتها الثانية عشرة العادية، المنعقدة فى «كمبالا» فيما بين ٢٨ يوليو وأول أغسطس ١٩٧٥، وهو القرار الذى يقر بأن «النظام العنصرى القائم فى «فلسطين المحتلة»، والأنظمة العنصرية القائمة فى «زمبابوى» وفى «جنوب أفريقيا» ذات أصل امبريالى مشترك، نظراً لأنها تشكل وحدة مشتركة، وتتسم بنفس التركيب العنصرى، كما أنها مترابطة عضوياً فى سياستها، التى تستهدف القضاء على كرامة الإنسان ونزاهته».

وتسجيلاً أيضاً للإعلان السياسي وللإستراتيجية، اللذين يستهدفان دعم السلام والأمن الدوليين، وتنشيط التضامن والتعاون المتبادل بين الدول غير المنحازة، واللذين تم اعتمادهما فى مؤتمر وزراء الخارجية لدول عدم الانحياز، والذى انعقد بألفاظ صارمة للغاية الصهيونية، ووصفها بأنها خطر يهدد السلام والأمن فى العالم، والذى ناشد جميع الدول معارضة هذه الأيديويوچية العنصرية والإمبريالية، تعلن الجمعية العامة أن الصهيونية هى صورة من العنصرية والتميز العنصرى»[1].

---

(١) قرار الأمم المتحدة بشأن إدانة الصهيونية (نوفمبر ١٩٧٥) راجع السياسة الدولية ص ٢٦١ العدد ٤٣ يناير ١٩٧٦.

وهذه الشهادة التى أعطيت فى حق الصهيونية، التي كانت إسرائيل ثمرة من ثمراتها، صدرت من الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتى كانت بمثابة الجهة شبه الرسمية التى أعطت شهادة الميلاد لإسرائيل وأثبتت هويتها، ولولاها ما كانت إسرائيل فى الوجود من الناحية القانونية، التى يرتكن إليها صانعو إسرائيل. والشئ الغريب أن الدول العربية ناضلت بعد هزيمة إسرائيل فى ٧٣ من أجل الحصول على هذه الشهادة، ومن بين هذه الدول «مصر» التى تحملت العبء الأكبر فى الحصول على هذا الصك، الذى يدين الصهيونية، ويعتبرها شكلاً من أشكال العنصرية. وهذه الحقيقة التى أفصحت عنها الأمم المتحدة لم تكن فى حاجة إلى إيضاح، أو صياغة فى شكل رسمى، فكل الشعب العربى بل كل العالم يعلمون جيداً أن إسرائيل عنصرية وأن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية، والذى يتجول فى الأراضى المحتلة، ويشاهد أشكال اليهود وألوانهم ولغتهم يتأكد إن إسرائيل عنصرية، تشكل خليطاً من أجناس مختلفة من البشر، فقط يربط بينهم الدين، بصرف النظر عن أصولهم أو جذورهم، وأن هذا الأمر هو الذى أنشئت إسرائيل على أساسه.

والسؤال لمحبى السلام من العرب أهل السلام : - هل تقبل إسرائيل أن تتخلى عن عنصريتها مقابل السلام؟ وإذا لم تكن تقبل ذلك، فهل يضمن حكام العرب السلام لأبنائهم مع الصهاينة؟ وما هى الضمانة التى يقدمها قادة العرب لأبناء الأمة العربية ليعيشوا فى سلام مع الصهاينة؟.

ولما كان هذا الأمر هو أخطر ما فى الصراع بين العرب وإسرائيل، وكانت أمريكا عون إسرائيل وسندها تعلم ذلك الأمر جيداً، وتعيه وتعى خطورته، فقد حاولت أن تزيل هذه الوصمة عن إسرائيل، بالضبط كما كانت أول دولة تعترف بإسرائيل.

وعليه وفى يونيو ١٩٩٠ اتخذ الكونجرس الأمريكى بمجلسيه الشيوخ والنواب قراراً مشتركاً، يطالب الحكومة الأمريكية بدعوة الدول الأعضاء فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، لاتخاذ اجراء فورى لالغاء قرارها الصادر عام ١٩٧٥، والذى يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية.

وفى يونيو ١٩٩٠ أقر مجلس النواب الأمريكى قراراً كان قد وافق عليه مجلس الشيوخ، يقضى بمطالبة الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة بإلغاء قرارها الخاص بمساواة

الصهيونية بالعنصرية. وعندما تريد أمريكا شيئاً من الأمم المتحدة، حتى ولو كان يخالف توصيات أو قرارات الأمم المتحدة، فإنها تحصل عليه حسب ما سبق توضيحه، عند الحديث عن الأمم المتحدة!!

ولكن الحقائق لاتلغيها قرارات، ولاتطمسها قرارات، فالصهيونية عنصرية، وبالتالى إسرائيل عنصرية، سواء أصدرت الأمم المتحدة قرارات حول ذلك أو لم تصدر، وفلسطين عربية، سواء قسمتها الأمم المتحدة أو لم تقسمها، وثبوت الحقائق لايحتاج إلى دليل، والبحث عن دليل لتدعيم الزيف والباطل أمر لايقبله التاريخ، وإن استطاع الباطل تحقيق غاية لفترة من الزمان، فإن الزمان أيضاً وحده قادر على كشف الباطل ودحضه، وإنها فقط الأيام.

ثانياً : اعتراف مصر بدولة إسرائيل (كامب ديفيد) :

اعتراف مصر بدولة إسرائيل هو أكبر دليل على فشل سياسات العرب السابقة من أجل تحرير فلسطين، ودليل دامغ على فشل التضامن العربى، وصفعة على وجه القومية العربية، ودليل واضح على انفراد القادة العرب فى اتخاذ قراراتهم التى تؤثر فى المنطقة العربية، دون الرجوع للدول العربية الأخرى التى ترتبط معها بمصير واحد ومستقبل واحد، ودليل على فشل الوحدة العربية.

فمصر عندما اعترفت بإسرائيل كدولة بمفردها، بعيداً عن العرب، وقد قابل كل العرب ذلك الاعتراف بالرفض، والعرب عندما جلسوا ليفاوضوا إسرائيل بعد ذلك لم يجلسوا لقناعتهم بصحة الموقف المصرى بالاعتراف بإسرائيل، وإنما جلسوا لعدم قدرتهم على الوقوف فى وجه إسرائيل بدون مصر.

ومصر عندما اعترفت بإسرائيل كدولة اعترفت من منطلق تأكدها من فشل العرب فى التضامن معها، وتقاعسهم عن إمدادها بالمال والسلاح إذا ما وقفت ضد إسرائيل وأمريكا لاستكمال تحرير سيناء، ولقد كان هيناً على إسرائيل أن ترد إلى مصر باقى سيناء، مقابل تحييد مصر عن الصراع العربى الإسرائيلى، لتأكد إسرائيل من قدرة مصر على استرداد أراضيها المحتلة ولو بالقوة مهما طال الزمن، وتأكدها من انهيار التضامن العربى إذا ما أبعدت مصر عن ساحة هذا الصراع.

ولقد شكل اعتراف مصر بإسرائيل صفقة رابحة للدولة اليهودية التى أقيمت على التراب الوطنى الفلسطينى، بموجب قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكان هذا الاعتراف بمثابة شهادة من أكبر دولة عربية بفشل العرب فى تحقيق أهدافهم، ونجاح اليهود فى ابتلاع الحقوق العربية، وفتح هذا الاعتراف الباب على مصراعيه للدول العربية التى لاترغب فى الدخول فى صراع مع إسرائيل للاعتراف بها، وشكل هذا الاعتراف من الناحية القانونية :

١ - اسقاطاً للثوابت التاريخية، التى تؤكد أن فلسطين كاملة أرض عربية، وأن الخريطة السياسة التاريخية للمنطقة العربية خالية تماماً من دولة تسمى إسرائيل.

٢ - وقد أكّد هذا الاعتراف ادعاءات إسرائيل بأن الأرض التى أقيمت عليها إسرائيل بموجب قرار التقسيم، والأراضى التى احتلتها إسرائيل بعد قرار التقسيم وقبل حرب ١٩٦٧ أراض إسرائيلية فى الأصل.

٣ - ويعنى هذا الاعتـراف أيضاً أن الحديث عـن أن فلسطين بمساحتـها التاريخـية أرض عربية حديث مشكوك فيه.

٤ - ويؤكد الاعتراف بدولة إسرائيل أن اليـهود ليسوا غزاة، وانما كانوا طلاب حق وأقامـوا دولتهم على أرض أجدادهم، وأن العـرب عندما حاولـوا تحرير فلسطين عند صدور قرار التـقسيم كانوا معتدين، وأن الفـلسطينيين فى فلسطين قبل قرار التقسيم كانو غزاة، وأن اليهود فيها كانوا تحت الاحتلال.

٥ - ويؤكد الاعتراف بدولة إسـرائيل من جانب العرب كدولة لليهود أن الجـمعية العامـة للأمم المتحدة، عندمـا أصدرت قرارها بأن الـصهيونـية شكل من أشكال العنصرية، خاطئة وأنها عندما عدلت عن هذا القرار، واعتبرت الصهيونية ليست من أشكال العنصرية كانت على صواب.

٦ - ويؤكد الاعـتراف بدولة إسرائيل أحـقيتهـا فى جلب كل يهود العالم إليـها، بحسبان أن فلسطين كـانت أرض أجدادهم بصرف النظر عن أشكالهم وألوانهم، حتى ولو كانوا أحباشاً.

٧ - ويؤكد الاعتـراف بدولة إسرائيل - التى أعلنت أن القدس عاصـمة لها - أن مطالبة العرب بالقـدس قابلة للجدل، فقد يستطيع اليـهود إثبات أن القدس ملك لهم، وأن العرب قد اغتـصبوها منهم، وأن اليهود قد أعـادوا تحريرها مرة أخرى فى عدوان ١٩٦٧، وأنه يمكن السماح، للعرب بزيارتها.

ويثير هذا الاعتراف فروضاً ثلاثاً :

(أ) فـإما أن يكون اليـهـود غزاة مـحتلين لأرض فلسـطين، حسب الثـابت من الأحداث والتـاريخ، وهنا يكون الاعتراف بدولة لهم فى فـلسطين نوعاً من أنواع الاستسلام.

(ب) واما أن يكون اليهود فى فلسطين أصحاب حق، وان الاعتراف بدولة لهم فى فلسطين يكون بمثـابة تأكيد على أن مـحاولات العرب السـابقة لتحـرير فلسطين كانت نوعاً من أنواع العدوان على اليهود.

(جـ) وأن الحـديث الـوسط من أن ظروف الحـال، والتطورات التـى حـدثت فى العـالم، وعدم قـدرة العرب على التـضامن، وعـدم قدرتهم على الوقـوف فى مواجـهة أمـريكا والغرب حلفـاء إسرائيل، هى الـتى أدت إلى اعتـراف العرب

بإسرائيل كدولة، فى حدود ما قبل عدوان ١٩٦٧، فإن هذا الأمر أيضاً يُعدّ نوعاً من أنواع الاستسلام، لأن الظروف أياً ما كان قدرها لايمكن أن تقلب الحق إلى باطل، ولايمكن لها أن تؤدى إلى إسقاط حقوق الشعوب بالتقادم، خاصة وأن مساحة هائلة من أرض فلسطين قد اغتصبتها إسرائيل بالقوة المسلحة فى الفترة ما بين اصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة لقرار التقسيم، وعدوان ١٩٦٧.

واعتراف العرب بأن هذه المناطق ضمن دولة إسرائيل يعتبر قلباً للحقائق، ويعتبر بمثابة مكافأة لليهود على عدوانهم وذبحهم للعرب فى هذه المناطق، ويفتح الباب أمامهم على مصراعيه لضم أجزاء أخرى من الوطن العربى إلى هذه الدولة، بزعم أنها أرض الميعاد، حتى ولو كانت من النيل إلى الفرات.

ويجب القول بأن فلسطين قبل قرار التقسيم كانت أرضاً عربية، ولم تكن أرضاً إسرائيلية، وأن الشعب الموجود فى كل فلسطين كان شعباً عربياً، ولم يكن شعباً إسرائيلياً، وأن أبواب الهجرة التى فُتحت لليهود فى فلسطين لم تغير من طبيعة الشعب العربى فى فلسطين، ولم تغير من كون هذا الشعب شعباً عربياً، وأن طَرْد العرب من فلسطين ليس معناه أن يصبح الشعب فى فلسطين شعباً إسرائيلياً، ولايمكن أن يطلق على أبناء فلسطين أنهم إسرائيليون فالواقع يؤكد أنهم شعب عربى فلسطينى، وأن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين إلى دولتين (يهودية وفلسطينية) لايزيل الهوية العربية لأبناء فلسطين، فى الجزء الذى خص اليهود من أرض فلسطين العربية، واذا ما كان الشعب فى فلسطين شعباً عربياً، وكان من أتى عليهم يهوداً ليسوا بعرب، بموجب فتح باب الهجرة، فكيف يكون الشعب فى فلسطين شعباً إسرائيلياً؟ وكيف تكون الأرض فى فلسطين أرضاً إسرائيلية بموجب قرار من منظمة دولية لاتملك اصدار مثل ذلك القرار؟ وهل تسقط ملكية الشعوب بموجب قرارات حتى ولو كانت دولية؟ وإذا ما كانت الأرض ملكاً لفلسطين، والشعب فى هذه الأرض شعب عربى والتراث فى هذه الأرض تراث عربى، والتاريخ والفن والأدب وكل مظاهر الحياة والحضارة ملك للعرب وعليه يمكن القول بأن إسرائيل تفتقد مقومات الدولة، ولايؤدى الاعتراف بها إلى تصحيح كل الأوضاع الباطلة التى اقيمت عليها.

فالاعتراف بإسرائيل لن يجعل الشعب العربى فى فلسطين شعباً إسرائيلياً، ولن يجعل العرب فى فلسطين غزاة محتلين، ولن يجعل اليهود المهاجرين من أثيوبيا وروسيا ومعظم دول العالم شعباً إسرائيلياً، بل غزاة ومحتلون. والاعتراف بإسرائيل لن يجعل أرض فلسطين أرضاً إسرائيلية، ولن يجعل التراث والحضارة والتاريخ فى

فلسطين ملكاً لإسرائيل، ولن يجعل القدس عاصمة لإسرائيل.

وليس معنى ذلك أن التاريخ ضد وجود اليهود فى فلسطين أو فى أى جزء من الوطن العربى، فليكونوا فى المكان الذى يختارونه، فقد كانوا ضمن أبناء مصر، وضمن أبناء اليمن، وضمن أبناء المغرب، وضمن أبناء الأمة العربية دون قهر، كبقية المواطنين العرب، ولكن التاريخ ضد تجميع يهود الدنيا فى قلب فلسطين العربية، تحت لواء دولة تسمى إسرائيل، لم تضع حدوداً لها حتى الآن، تدعى أن عاصمتها القدس، ويوكد أحبارها أن أرضهم من النيل إلى الفرات..

وقد أكد التاريخ أن الولايات المتحدة الأمريكية قد نسيت النظرية التى أوجدها وزير خارجيتها «سيتمسون» والتى تدعو إلى وجوب عدم الاعتراف بالدول التى تنشأ بالقوة، وكان «سيتمسون» قد أصدر بياناً فى ٧ يناير ١٩٣٢ - بمناسبة اعلان قيام دولة «مانشوكوو» التى اقتطعت من الصين بالقوة، نتيجة غزو اليابان لاقليم منشوريا، وتشجيعه لبعض الثوار الصينيين فى الإقليم على إعلان قيام هذه الدولة المصطنعة - قرر فيه أن دولته «لاتعتزم الاعتراف بأى وضع أو معاهدة أو اتفاق يمكن أن ينشأ بوسائل لاتقرها المواثيق والالتزامات الثابتة فى ميثاق باريس المبرم فى ٢٦٧ أغسطس ١٩٢٨، والذى يضم بين أطرافه كلاً من الصين واليابان والولايات المتحدة، وكانت اليابان ودول أخرى قد اعترفت بالدولة الجديدة»[1].

ولم تكن اقامة إسرائيل تختلف عن إقامة دولة «مانشوكوو»، فقد اقتطعت إسرائيل من فلسطين بالقوة، بعد العديد من المذابح، التى أبيد فيها المئات من أبناء فلسطين على أيدى اليهود، وتحت بصر العالم وسمعه، ولم يكن قرار الجمعية العامة بالتقسيم الا تحصيل حاصل، بعد أن قسمت فلسطين بالفعل، بمعرفة الانجليز، وأن باقى الأراضى التى ضُمت لإسرائيل بعد قرار التقسيم قد ضمت بالقوة وبالحديد والنار قبل عدوان ٦٧، واعتراف الدول بإسرائيل لايمكن أن يصحح الأوضاع الباطلة التى قامت عليها.

ويجب أن نذكر أن ميثاق الأمم المتحدة فى مادته الثانية :

٢/ ٤ قد قضى بأن «تعمل الهيئة وأعضاؤها فى سعيها وراء المقاصد المذكورة فى المادة الأولى وفقاً للمبادئ الآتية : -

---

(١) راجع المنظمات الدولية أستاذنا د/ مفيد شهاب القسم الأول أشخاص القانون الدولى العالم ص ١٦٦ وقد ذكر فى هامش ص ١٦٤ أن الولايات المتحدة الأمريكية اعترفت بإسرائيل بعد دقيقتين فقط من إعلان قيام دولة إسرائيل.

يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً فى علاقاتهم الدولية عن أن يهددوا بالقوة وأن يستخدموها ضد سلامة الأراضى أو الاستغلال السياسى لأية دولة أو على أى وجه آخر لايتفق ومقاصد «الأمم المتحدة».

وقد أثبت التاريخ أن القوة هى التى قسمت فلسطين قبل قرار التقسيم، وأن باقى أراضى فلسطين ضُمت بالقوة، فهل اعتراف مصر بإسرائيل الذى فتح أبواب اعتراف العرب بها على مصراعيه قادر على قلب حقائق التاريخ؟ فقط التاريخ وحده هو الذى سيجيب عن ذلك.

وهناك فى كامب ديفيد فى الولايات المتحدة الأمريكية عقدت قمة ثلاثية، بين الرئيس «جيمى كارتر» رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، والرئيس «السادات»، و«مناحم بيجين» رئيس وزراء إسرائيل، وأطلق على هذه القمة مؤتمر «كامب ديفيد». وقد سجل التاريخ أحداث هذا المؤتمر، والذى بدأ يوم الثلاثاء الموافق ٥ سبتمبر ١٩٧٨، حيث انتهى إلى توقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، والتى استردت بموجبها مصر ما تبقى من أرض سيناء الحبيبة، مقابل إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل، والتخلى عن كل الالتزامات، حتى ولو كانت عربية، والتى تتعارض مع اتفاقية السلام. وأقامت بموجبها مصر مع إسرائيل العلاقات الدبلوماسية، وتبادلت السفراء معها، وأقيمت فى قلب القاهرة أول سفارة لإسرائيل فى قلب العالم العربى والإسلامى.

وقد استطاعت بعض الصحف تسجيل أحداث المؤتمر، بالرغم من الحصار الشديد الذى ضُرب حول اجتماعات القمة، والسرية التامة التى أحيطت بها المحادثات، والرقابة الشديدة التى فرضت على أنباء المؤتمر وأعماله، فقد ذكرت مجلة «النيوزويك» الأمريكية فى عددها الصادر يوم ٢ أكتوبر ١٩٧٨ وصفاً لأحداث المؤتمر فى يومه الثالث عشر الموافق يوم الأحد ١٧ سبتمبر ١٩٧٨، فقالت المجلة : «بعد صلاة الكنيسة حرض «كارتر» على «السادات» التقدم الذى تم إحرازه بالأمس، وعم الابتهاج بين الوفد الأمريكى الذى انقسم إلى فرق من أجل ترتيب الاحتفالات فى الحجرة الشرقية، وبلاغ زعماء العالم، وإعادة كتابة التقارير، وتحويل تشاؤم يوم السبت إلى انتصار يوم الأحد.

ولكن كانت هناك أزمة واحدة تقف فى سبيل نجاح المؤتمر، ظهرت وقت الظهيرة

عندما أعلن «بيجين» للمرة الثانية أنه سيغادر كامب ديفيد، اذا وردت فى الخطاب الأمريكى حول القدس إشارة إلى أن الجزء العربى من المدينة «محتل»، وليس أرضاً إسرائيلية شرعية.

وقد أوفد «بيجين» اثنين من أهم مساعديه إلى وزير الخارجية «فانس» ونائب الرئيس «مونديل»، لشرح كيف أن المفاوضين الأمريكيين قد أثبتوا مراراً عدم إدراكهم لجوهر الخلاف، ولكن المشكلة حُلت أخيراً على مستوى القمة.

وكان «كارتر» قد اقترح قبل ذلك أن يجتمع «بيجين» مرة أخرى قبل انتهاء المؤتمر، وتحدث «بيجن» إلى «كارتر» وقال له : «سآتى اليك» ولكن «كارتر» أصر هو أن يقوم بزيارة «بيجن»، وظهر أمام باب «بيجن» حاملاً رزمة من الصور الموقع عليها منه ومن «السادات» هدية لأحفاد «بيجن». وقد تأثر رئيس الوزراء بشكلٍ واضح، وتحدث الزعيمان عن عائلتيهما لمدة أربع دقائق، اندفع «بيجن» بعدها قائلاً إن الجملة المهينة فى خطاب القدس قد تتسبب فى «فشل المؤتمر فشلاً ذريعاً». وجاء دور «كارتر» فى الكلام فقال: «إذا كان شعورك بهذه القوة، إذن سنعيد صياغة الخطاب بالعبارات التى ترضيك».

ومع ذلك لم ينته الأمر عند هذا الحد، فقد استمر «السادات» طوال اجتماعه مع كارتر، الذى استغرق ساعة وخمسين دقيقة فى اظهار تحفظاته، بشأن تبادل الرسائل، وصيغة الفقرة التى تتناول حقوق الفلسطينيين فى الفترة الانتقالية، ثم أعطى «كارتر» إشارة الموافقة لمساعديه المنتظرين فى الخارج، وحرك شفتيه، بكلمات «ان كل شئ على ما يرام» وقد حاول **«السادات» أن يطالب ببعض المطالب فى الدقائق الأخيرة، فطلب أن يرفرف علم عربى فى مكان ما بالقدس**، وعندما نقل «برجنسكى» هذا الطلب إلى «بيجن» سأل الزعيم الإسرائيلى : «أين يريد العرب هذا العلم؟» فأجاب «برجنسكى» فوق المقدسات العربية فى معبد الجبل، ولكن «بيجن» شرح أن معبد الجبل هو أكثر الأماكن قدسية فى القدس، فقال «برجنسكى» : «اذا استبعدنا معبد الجبل ألا توجد بعض المؤسسات فى القدس تستطيع أن ترفع عليها علماً عربياً؟». وتدخل «موشى ديان» فى الحديث وسأل ساخراً : «مارأيك فى الكنيست؟ ووضع «بيجن» حداً لهذا التحول الغريب فى الحوار، معلقاً : أنه اذا استتب السلام فى الشرق الأوسط فسيكون هناك ٢٢ علماً عربياً ترفرف فى القدس، فوق كل سفارة عربية تعترف بإسرائيل.

وأجيب «السادات» إلى طلبه، بأن تم توقيع إطار الاتفاق المتعلق بالضفة الغربية

وغـزة، قبل الآخـر المتـعلق بسـيناء، الذى يعطى مظهـر الاتفـاق المنفـرد بين مصـر وإسرائيل. فوافق الإسرائيليون. . . .»[1].

وفى ذات اليوم قالت مجلة «التايم» الأمريكية : «عـاصفة تجتاح «كامب ديفيد» فى يومه الأخير الحاسم، يسلم المسئول الأمريكى رسالة «كارتر» إلى «بيجن» وهى الرسالة التى توضح وجـهات النظـر الأمريكيـة بشأن القـدس، وترفض طلب إسـرائيل بضم القدس الشـرقية التى اسـتولت عليها فى عـام ١٩٦٧، واعتبـارها جزءاً من الأراضى الإسرائيلية، ينفجر «بيجين»، يعيد الخطاب معلناً أنه «يفضل قطع ذراعه اليمنى، على أن يوقع على هذا»، يقرر «كارتـر» تأجيل مسألة القدس إلى وقت لاحق، إن النتـيجة الآن رهن بمصر، يلتقى «كارتر» «بالسادات» للمرة الأخيرة فى مفاوضات نهائية، وفى الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر، ينظر «هاميلتون جوردان» إلى أعلى فيرى «كارتر» يعطى اشارة الموافقة عبر النافذة، لقد وافق «السادات» على النصوص الأخيرة للوثيقتين التاريخيتين.

وفى هذه الليلة، وبعـد احتـفالات البـيت الأبيض، ومنظر «السادات» و«بيـجين» الرائع وهما يتعـانقان على شاشة التليفزيون، يتـحدث «كارتر» إلى والدته فى «بلينز» ويقول لها : «لقـد كان هذا هو أصعب شئ قمت بعمله يا أمـاه! وتسيل الدموع على وجنتيه»[1].

هذا وقد كانت حصيلة ذلك معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وقد نصت ديباجة هذه الاتفاقية على الآتى : -

« إن حكومة جمـهورية مصر العربيـة، وحكومة دولة إسرائيل. . . اقتناعـاً منهما بالضرورة الماســة لإقامة سلام عادل وشـامل ودائم فى الشرق الأوسط، وفقاً لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، اذ تؤكدان من جديد التزامهما بإطـار السـلام فى الشرق الأوسط المتفق عليه فى كامب ديفيد، فى سبتمبر ٧٨.

وإذ تلاحظان أن الاطار المشار إليـه إنما قصد به أن يكون أساسـاً للسلام، ليس بين مصـر وإسرائيل فحسب، بل أيضـاً بين إسرائيل وأى من جيـرانها العرب، كل فيـما يخصه ممن يـكون على استعداد للتـفاوض من أجل السلام معهـا على هذا الأساس، ورغبة منهما فى إنهاء حالة الحرب بينهما وإقامة سلام تستطيع فيه كل دولة فى المنطقة أن تعيش فى أمن.

---

(١) راجع السياسة الدولية العدد ٥٥ يناير ١٩٧٩ ص ٢٦٠ وما بعدها.

(٢) راجع المرجع السابق.

واقتناعاً منهما بأن عقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل تعتبر خطوة هامة فى طريق السلام الشامل فى المنطقة، والتوصل إلى تسوية للنزاع العربى والإسرائيلى بكافة نواحيه. . واذ تدعوان الأطراف العربية الأخرى فى النزاع إلى الاشتراك فى عملية السلام مع إسرائيل على أساس مبادئ إطار السلام المشار إليها آنفاً واسترشاداً بها. .

وإذ ترغبان أيضاً فى إنماء العلاقات الودية والتعاون بينهما، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولى، التى تحكم العلاقات الدولية فى زمن السلم، قد اتفقتا على الأحكام التالية بمقتضى ممارستهما الحرة لسيادتهما، من أجل تنفيذ الإطار الخاص بعقد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل».

وبالرغم من أن المعاهدة، ثنائية بين طرفين فقط : مصر وإسرائيل، الا أن صياغة المعاهدة توحى بأنها اطار للسلام الشامل فى الشرق الأوسط، وتشكل دعوة للأطراف العربية للاشتراك فى عملية السلام، وهى أساس للسلام الشامل بين العرب وإسرائيل.

ولكن الواقع القانونى يؤكد أن الأطراف الموقعة على المعاهدة فقط هم الملتزمون بها، ولا يملك أى منهم إلزام الدول الأخرى بأى بند من بنودها، الأمر الذى يؤكد أن معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل لم تكن معاهدة شاملة، وانما كانت معاهدة انفرادية بين أطرافها، ولاتخص أى طرف عربى آخر، وقد أكدت الأيام هذه الحقيقة.

فبعد أكثر من خمسة عشر عاماً من توقيع الاتفاقية، صرح السفير الأمريكى «روبرت بلليترو» فى الندوة التى عقدت بخصوص اتفاقية غزة أريحا - قائلاً : - «لقد مضى عامان على مؤتمر مدريد وكل طرف يحاول الوصول إلى السلام، ويعبر عنه من وجهة نظره، ونحن على مائدة التفاوض فى مدريد أدركنا أن الصوة غير مكتملة.

لقد وجد فى البداية طرف أردنى - فلسطينى مشترك للتفاوض، حيث حُرمت منظمة التحرير من التفاوض، ولكن مع الوقت تم الانفراج فى بيئة ومناخ المفاوضات، وبالتالى انفصل كل من الجانب الفلسطينى والأردنى، وأصبح كل منهما يتفاوض بمفرده مع إسرائيل، وهو الأمر الذى سهل من تحرك عملية السلام فى المنطقة. هذه الخطوة جعلت الفلسطينيين فى الصورة بشكل واضح، ونمت قوة من التحالف العربى والفلسطينى على السواء، وبالتالى لم يعد هناك طرف معوق داخل المجموعة العربية، وقد كان لقاء «رابين» «عرفات» فى القاهرة منذ أيام مثالاً واضحاً

وصريحاً لثمار التفاوض المباشر، ومن ثم تقدم المفاوضات الثنائية، وسوف تحمل الأيام القادمة مزيداً من التقدم على الصعيدين التنفيذى والمفاهيمى، وبالتالى يصبح دور الولايات المتحدة دوراً فى المرتبة الثانية وجانبياً... إن السوريين يشعرون بأن الفلسطينيين والأطراف الذين وقفوا معهم قد خانوهم... وكل ما أود أن أقوله أن تحرص سوريا على الفرصة السانحة المطروحة ليس من خلال الكارت الفلسطينى أو الكارت المصرى...»

وهكذا أكدت الأيام إن اتفاقية «كامب ديفيد» كانت صلحاً منفرداً، وأكدت الأيام أيضاً أن إسرائيل انفردت بمنظمة التحرير الفلسطينية، وبقيت سوريا ولبنان تواجهان الضغط الإسرائيلى الأمريكى من أجل الصلح المنفرد مع اليهود، أما مواد اتفاقية «كامب ديفيد» فقد نصت على الآتى : -

(المادة الأولى)

١ - تنتهى حالة الحرب بين الطرفين، ويقام السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

٢ - تسحب إسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء، إلى ما وراء الحدو د الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب، كما هو وارد بالبروتوكول الملحق بهذه المعاهدة «المحلق الأول» وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء.

٣ - عند إتمام الانسحاب المبدئى المنصوص عليه فى الملحق الأول، يقيم الطرفان علاقات طبيعية وودية بينهما، طبقاً للمادة الثالثة (فقرة/ ٣).

(المادة الثانية)

ان الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هى الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب، كما هو واضح بالخريطة فى الملحق الثانى، وذلك دون المساس بالوضع الخاص بغزة.. ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لاتمس، ويتعهد كل منهما باحترام سلامة أراضى الطرف الآخر، بما فى ذلك مياهه الاقليمية ومجاله الجوى.

(المادة الثالثة)

١ - يطبق الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ القانون

الدولى، التى تحكم العلاقات بين الدول فى وقت السلم وبصفة خاصة:

(أ) يقر الطرفان ويحترم كل منهما سيادة الآخر وسلامة أراضيه واستقلاله السياسى.

(ب) يقر الطرفان ويحترم كل منهما حق الآخر فى أن يعيش فى سلام داخل حدوده الآمنة والمعترف بها.

(جـ) يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة، أو استخدامها أحدهما ضد الآخر على نحو مباشر أو غير مباشر، ويحل كافة المنازعات التى تنشأ بينهما بالوسائل السلمية.

٢ - يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب، أوالأفعال العدوانية، أو أفعال العنف أو التهديد بها، من داخل اقليمه أوبواسطة قوات خاضعة لسيطرته، أو مرابطة على أراضيه، ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر. . كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو المساعدة أو الاشتراك فى فعل من أفعال الحرب، أو الأفعال العدوانية أو النشاط الهدام، أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر فى أى مكان. . كما يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبى مثل هذه الأفعال للمحاكمة.

٣ - يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التى ستقام بينهما ستتضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية، وانهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التمييزى، المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع، كما يتعهد كل طرف بأن يكفل تمتع مواطنى الطرف الآخر الخاضعين لاختصاصه القضائى بكافة الضمانات القانونية، ويوضح البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (المرفق الثالث) الطريقة التى يتعهد الطرفان بمقتضاها التوصل إلى إقامة هذه العلاقات، وذلك بالتوازى مع تنفيذ الأحكام الأخرى لهذه المعاهدة.

(المـــادة الرابعـــة)

١ - بغية توفير الحد الأقصى للأمن لكلا الطرفين، وذلك على أساس التبادل، تقام ترتيبات أمن متفق عليها، بما فى ذلك مناطق محدودة التسليح فى الأراضى المصرية، والإسرائيلية، وقوات أمم متحدة ومراقبون من الأمم المتحدة، وهذه الترتيبات وضحة تفصيلاً من حيث الطبيعة والتوقيت فى (الملحق الأول)،

وكذلك أية ترتيبات أمن أخرى قد يتفق عليها الطرفان.

٢ - يتفق الطرفان على تمركز أفراد الأمم المتحدة فى المناطق الموضحة بالملحق الأول، ويتفق الطرفان على ألا يطلبا سحب هؤلاء الأفراد، وعلى أن سحب هؤلاء الأفراد لن يتم إلا بموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما فى ذلك التصويت الإيجابى للأعضاء الخمسة الدائمين بالمجلس، وذلك ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

٣ - تنشأ لجنة مشتركة لتسهيل تنفيذ هذه المعاهدة، وفقاً لما هو منصوص عليه فى الملحق الأول.

٤ - يتم بناء على طلب أحد الطرفين إعادة النظر فى ترتيبات الأمن المنصوص عليها فى الفقرتين (١ ، ٢) من هذه المادة وتعديلها باتفاق الطرفين.

(المادة الخامسة)

١ - تتمتع السفن الإسرائيلية والشحنات المتجهة من إسرائيل واليها بحق المرور الحر فى قناة السويس ومداخلها، فى كل من خليج السويس والبحر الأبيض المتوسط، وفقاً لأحكام اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ المنطبقة على جميع الدول.

كما يعامل رعايا إسرائيل وسفنها وشحناته، وكذلك الأشخاص والسفن والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها معاملة لاتتسم بالتمييز فى كافة الشئون المتعلقة باستخدام القناة.

٢ - يعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول، دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوى. كما يحترم الطرفان حق كل منهما فى الملاحة والعبور الجوى من أجل الوصول إلى أراضيه عبر مضيق تيران وخليج العقبة.

(المادة السادسة)

١ - لاتمس هذه المعاهدة، ولايجوز تفسيرها على أى نحو يمس بحقوق والتزامات الطرفين وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

٢ - يتعهد الطرفان بأن ينفذا - بحسن نية - التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة، بصرف النظر عن أى فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر، وشكل

مستقل عن أى وثيقة خارج هذه المعاهدة.

٣ - كما يتعهدان بأن يتخذا كافة التدابير اللازمة لكى تنطبق فى علاقاتهما أحكام الاتفاقيات المتعددة الأطراف، التى يكونان من أطرافها، بما فى ذلك تقديم الإخطار المناسب للأمين العام للأمم المتحدة، وجهات الايداع الأخرى لمثل هذه الاتفاقيات.

٤ - يتعهد الطرفان بعدم الدخول فى أى التزام يتعارض مع هذه المعاهدة.

٥ - مع مراعاة المادة (١٠٣) من ميثاق الأمم المتحدة، يقر الطرفان بأنه فى حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة، وأى من التزاماتها الأخرى بأن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة هى التى تكون ملزمة ونافذة.

(المادة السابعة)

١ - تحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير هذه المعادة عن طريق المفاوضة.

٢ - إذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المقاوضة تحل بالتوفيق أوتُحال إلى التحكيم.

(المادة الثامنة)

- يتفق الطرفان على إنشاء لجنة تعويضات للتسوية المتبادلة لكافة المطالبات.

(المادة التاسعة)

١ - تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول عند تبادل وثائق التصديق عليها.

٢ - تحل هذه المعاهدة محل الاتفاق المعقود بين مصر وإسرائيل فى سبتمبر ١٩٧٥.

٣ - تعد كافة البروتوكولات والملاحق والخرائط الملحقة بهذه المعاهدة جزءاً لايتجزأ منها.

٤ - يتم إخطار الأمين العام للأمم المتحدة بهذه المعاهدة لتسجيلها وفقاً لأحكام المادة (١٠٢) من ميثاق الأمم المتحدة.

حررت فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ من ثلاث نسخ باللغات العربية والانجليزية والعبرية، وتعتبر جميعاً متساوية الحجة، وفى حالة الخلاف فى التفسير فيكون النص الإنجلزى هو الذى يعتد به.

وهكذا حصلت إسرائيل على أكبر نجاح لها منذ نشأتها فى عام ٤٨، واعترفت بها كدولة أكبر دولة عربية، وأدى هذا الاعتراف إلى خروج مصر من المواجهة، مع

إسرائيل، الأمر الذى أدى إلى انهيار التضامن العربى، حيث انهارت الأسس القومية التى اعتمدت عليها مصر فى الحفاظ على التضامن العربى، وأهمها استعادة استقلال فلسطين، واسترداد كافة الأراضى العربية المحتلة.

فلم يستعد أحد فلسطين، ولم ترد الأراضى المحتلة إلى أصحابها، واستردت مصر باقى سيناء بموجب الاتفاقية بعيداً عن العرب.

وهكذا تركت مصر باقى دول المواجهة بمفردهم، فى مواجهة إسرائيل، مما أحدث ربكة شديدة فى الخط السياسى للأمة العربية، خاصة وأن معظم الدول البعيدة عن المواجهة كانت ترى نفسها بعيدة عن الصراع بين العرب وإسرائيل، وأن دول المواجهة كانت تعتمد فى المقام الأول على تضامنها مع مصر، وانفراد إسرائيل بباقى دول المواجهة أحدث هزات عنيفة لهذه الدول، مما جعل الفرصة سانحة لإسرائيل فى أن تنفرد بباقى دول المواجهة، لعقد صفقات صلح معها تحت زعم السلام.

ويمكن القول أن اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل كانت بمثابة تتويج لجهود اليهود، لانهاء آخر خطوة من خطواتهم من أجل انشاء الجزء الأول من دولتهم فى قلب العالم العربى، والتى بدأت بالهجرة إلى فلسطين، ثم طرد الفلسطينيين وذبحهم، ثم وعد «بلفور»، ثم قرار الجمعية العامة بالتقسيم، ثم اعتراف بعض دول العالم بهم، ثم ضم أجزاء كبيرة من فلسطين اليهم بقوة السلاح، إلى أن وصلت إسرائيل إلى الحصول على اعتراف أكبر دولة عربية بدولتهم، ثم السعى لاعتراف باقى الدول العربية بها، ويبقى أمام اليهود حتى يحققوا حلمهم مسألة الحدود التى يجب أن تكون عليها دولتهم، حسب الخرائط التى وضعها أحبارهم، استنباطاً من التوراة، لتكون من النيل إلى الفرات حسب زعمهم.

والأمر المؤكد أن عملية السلام التى تحدث فى الشرق الأوسط الآن، لايمكن أن تكون حجر عثرة أمام طموحات اليهود فى تحقيق حلمهم، فالثوابت التاريخية تؤكد عدم احترام اليهود للعهود والمواثيق، ويكفى أن نؤكد أن وجود اليهود داخل فلسطين، والسماح لهم بالهجرة، وتمكينهم من إنشاء جماعاتهم المسلحة، وترويعهم الفلسطينيين حتى قرار التقسيم، قد تم عن طريق المعاهدات والسلام، مرة مع العرب ومرة عن طريق الأمم المتحدة، والتى ادعى مؤسسوها أنها أنشئت من أجل السلام، ويمكن القول أن اليهود أقاموا دولتهم عن طريق المعاهدات مع العرب، وبعد أن تمكنوا من

العرب عن طريق المعاهدات، أعملوا فيهم الذبح ثم ادعوا أنهم دعاة سلام!!

ومن المؤكد أيضاً أن معاهدة «كامب ديفيد» لم تكن المعاهدة الأولى بين العرب واليهود، فقد أكد التاريخ وجود معاهدات كثيرة بين العرب واليهود، وأكد التاريخ أيضاً عدم التزام اليهود بأى من هذه المعاهدات.

ونشير فقط إلى مايتعلق بهذه الحقبة من التاريخ، والمتعلق بقضية فلسطين، وهى اتفاقية «فيصل - وايزمن» : -

« إن صاحب السمو الملكى الأمير «فيصل» ممثل المملكة العربية الحجازية، والقائم بالعمل نيابة عنه، والدكتور «حاييم وايزمن» ممثل المنظمة الصهيونية، والقائم بالعمل نيابة عنها يدركان القرابة الجنسية والصلات القديمة القائمة بين العرب والشعب اليهودى، ويتحققان أن أضمن الوسائل لبلوغ غاية أهدافها الوطنية، هو فى اتخاذ أقصى مايمكن من التعاون فى سبيل تقدم الدولة العربية وفلسطين، ولكونهما يرغبان فى زيادة توطيد حسن التفاهم الذى يقوم بينهما، فقد اتفقا على المواد التالية : -

١ - يجب أن يسود جميع علاقات والتزامات الدولة العربية وفلسطين أقصى النوايا الحسنة والتفاهم المخلص، وللوصول إلى هذه الغاية تؤسس ويحتفظ بوكالات عربية ويهودية معتمدة، حسب الأصول فى بلد كل منهما.

٢ - تحدد بعد إتمام مشاورات مؤتمر السلام مباشرة الحدود النهائية بين الدول العربية وفلسطين، من قبل لجنة يتفق على تعيينها من قبل الطرفين المتعاقدين.

٣ - عند إنشاء دستور إدارة فلسطين تتخذ جميع الإجراءات التى من شأنها تقديم أوفى الضمانات، لتنفيذ وعد الحكومة البريطانية المؤرخ فى يوم الثانى من نوفمبر سنة ١٩١٧.

٤ - يجب أن تتخذ جميع الاجراءات لتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، على مدى واسع والحث عليها، وبأقصى ما يمكن من السرعة، لاستقرار المهاجرين فى الأرض عن طريق الإسكان الواسع والزراعة الكثيفة.

ولدى اتخاذ مثل هذه الإجراءات يجب أن تحفظ حقوق الفلاحين والمزارعين والمستأجرين العرب، ويجب أن يساعدوا فى سيرهم نحو التقدم الاقتصادى.

٥ - يجب ألا يسن نظام أو قانون يمنع أو يتدخل بأى طريقة ما فى ممارسة الحرية

الدينية، ويجب أن يسمح على الدوام أيضاً بحرية ممارسة العقدية الدينية، والقيام بالعبادات دون تمييز أو تفضيل، ويجب ألا يطالب قط بشروط دينية لممارسة الحقوق المدنية أو السياسية.

٦ - إن الأماكن الإسلامية المقدسة يجب أن توضع تحت رقابة المسلمين.

٧ - تقترح المنظمة الصهيونية أن ترسل إلى فلسطين لجنة من الخبراء لتقوم بدراسة الامكانيات الاقتصادية فى البلاد، وأن تقدم تقريراً عن أحسن الوسائل للنهوض بها، وستضع المنظمة الصهيونية اللجنة المذكورة تحت تصرف الدولة العربية، بقصد دراسة الإمكانيات الاقتصادية فى الدولة العربية، وأن تقدم تقريراً عن أحسن الوسائل للنهوض بها، وستستخدم المنظمة الصهيونية أقصى جهودها لمساعدة الدولة العربية، بتزويدها بالوسائل لاستثمار الموارد الطبيعية، والإمكانيات الاقتصادية فى البلاد.

٨ - يوافق الفريقان المتعاقدان أن يعملا بالاتفاق والتفاهم التامين فى جميع الأمور التى شملتها هذه الاتفاقية لدى مؤتمر الصلح.

٩ - كل نزاع قد يثار بين الفريقين المتنازعين يجب أن يُحال إلى الحكومة البريطانية للتحكيم.

وقع فى لندن، فى اليوم الثالث من شهر يناير سنة ١٩١٩[١].

وهكذا ضاعت فلسطين بموجب معاهدة السلام، والمبزمة بين جد الملك «حسين» الملك «فيصل»، وزعيم الصهيونية العالمية، وقد أكد التاريخ عدم التزام اليهود بحرف واحد من حروف هذه المعاهدة المبرمة مع الملك العربى، ولم تضمن انجلترا للعرب التزام اليهود بالمعاهدة.

ولم يضمن المجتمع الدولى التزام «وايزمان» بما قطعه على نفسه، واستطاع اليهود طرد عرب فلسطين واحتلالها، وإنشاء دولتهم بالطريقة المعروفة فى التاريخ والتى بدأت بادعائهم أنهم قدموا من أجل السلام ونشر الخير لأبنائها، ولم يثبت فى التاريخ من قبل أن اليهود قد التزموا بمعاهدات أو عهوداً قطعوها على أنفسهم، ويؤكد القرآن الكريم هذه الحقيقة، فى قوله تعالى : «إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ. الَّذِينَ عَاهَدْتَ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنْقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَهُمْ لَا يَتَّقُونَ» (الأنفال:٥٦)

(١) من كتاب «يقظة العرب» جورج أنطونيوس - راجع ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية الجزء الأول - على محمد على.

ويقول الحق سبحانه وتعالى فى سورة التوبة :

« كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلاَّ الَّذِينَ عَاهَدتُّمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ. كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لاَيَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلاًّ وَلاَ ذِمَّةً يُرْضُونَكُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَى قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ» (التوبة : ٧ و ٨)

ويقول الحق سبحانه وتعالى فى سورة البقرة :

«وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلاَّ الْفَاسِقُونَ. أَوَ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْداً نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لاَيُؤْمِنُونَ» (البقرة : ٩٩ و ١٠٠).

وبالرغم من النصوص المؤكدة، والسوابق التاريخية التى تقطع بعدم التزام اليهود بالعهود والمواثيق فإن الدول العربية اعتقدت بامكانية التزام اليهود بمعاهدات ومواثيق تجعل العرب فى مأمن من غدر اليهود وعدوانهم، تحت مسمى اتفاقيات السلام.

واعتقد العرب أن أمريكا وروسيا ستضمنان التزام اليهود بهذه المعاهدات، ولكن السوابق التاريخية تؤكد أن حروب اليهود وعدوانهم تسبقها معاهدات سلام ووعود بالرخاء والتقدم الاقتصادى!! تماماً كما حدث فى فلسطين، حيث قدم اليهود إليها بحجة تطويرها، والعمل على تقدم أهلها، ونشر السلام فيها.

ويكون السؤال للقادة العرب : كيف يضمن القادة العرب سلامة أمتهم العربية إذا ما نقض اليهود عهودهم مع العرب ؟

وبدأوا فى إنشاء ما يسمى بإسرائيل الكبرى، من النيل إلى الفرات، حسب ما يدعيه أحبارهم.

وماذا يكون الحال إذا ما وقفت أمريكا بجوارهم، وكذلك روسيا ولم يضمنا للعرب عهود اليهود، وأيدوهم فى المحافل الدولية؟ وهل أعد العرب أنفسهم لمثل هذا اللقاء ؟ أمام الترسانات الضخمة من الأسلحة فى مخازن اليهود، علماً بأن اليهود قد أعدوا للمسلمين فى أرجاء الأرض حوالى ٢٠٠ قنبلة نووية.

يقول الحق سبحانه وتعالى :

« وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لاَ إِيمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ» (التوبة : ١٢).

الفصل الثانى

حصاد « كامب ديڤيد »

==

- تمهيــــــد -

أحدثت اتفاقية السلام مع مصر تغييراً فى نهج السياسات العربية وغيرت الثوابت التاريخية المتعارفة فى الأمة العربية، وشهدت المنطقة العربية أحداثاً وأزمات لم تشهدها من قبل.

فمصر التى كانت من أكبر أعداء إسرائيل وأخطرهم على أمنها - اعترفت بدولة إسرائيل، وتبادلت معها التمثيل الدبلوماسى.

و«ياسر عرفات» الذى حاولت إسرائيل قتله العديد من المرات، وكانت ضرباته موجعة لإسرائيل، جلس مع اليهود على مائدة المفاوضات، واعترف بإسرائيل، وتعهد بالحفاظ على أمنها.

والملك «حسين» ملك الأردن الذى أزعجت تصرفاته السابقة تجاه اليهود العديد من الحكام العرب، واتهموه بلقاء الصهاينة سراً، أصبح يلتقى برئيس وزراء إسرائيل فى العلن، وأصبح قاب قوسين أو أدنى للاعتراف بدولة إسرائيل، والتبادل الدبلوماسى معها.

والملك «الحسن» ملك المغرب، رئيس لجنة القدس فى منظمة المؤتمر الإسلامى، والذى دأب على إنكار لقاءاته السابقة مع الصهاينة، اعترف بدولة إسرائيل، وشرع فى التبادل الدبلوماسى معهم.

وكان من أهم المتغيرات على الساحة العربية بعد اتفاقية السلام، ذهاب ريح العرب وتفتت التضامن العربى، فقد عجز العرب عن الوقوف ضد إسرائيل، عندما احتلت العاصمة اللبنانية، وعجزوا عن اتخاذ أى قرار مؤثر ضد إسرائيل فى المحافل الدولية أو العربية، أو حتى دعوة مؤتمر القمة العربى للانعقاد.

وعجز العرب عن اتخاذ موقف جماعى أو مؤثر ضد اليهود، عندما دمرت

الطائرات الإسرائيلية المفاعل النووى العراقى، وقتلت العديد من المدنيين العراقيين.

وبعد «كامب ديفيد» ظهرت أمور غريبة فى العالم العربى، فقد زادت صراعات الحدود بين الدول العربية، والاعتداءات المسلحة، أشهرها الحشود الليبية تجاه مصر، ودخول القوات المصرية الأراضى الليبية، ثم خروجها مرة أخرى، ووقوف سوريا وليبيا مع إيران فى حربها ضد العراق، واحتلال القوات العراقية لإمارة الكويت، ووقوف مصر وسوريا وأمريكا والسعودية ودول أخرى مع الكويت ضد العراق، وتوالت على العالم العربى الكوارث بعد اتفاقية السلام مع إسرائيل.

وأخذ مجلس الأمن الدولى يفرض حصاراً على الشعب العراقى، حتى اشتهى لقمة العيش، وتحطمت القوة العسكرية العراقية، وتوفى العديد من الأطفال والشيوخ من الجوع، ومُزقت الصومال العربية ارباً بعد الحرب الأهلية فيه.

وفرضت الأمم المتحدة حصاراً على ليبيا العربية، بعد اتهامها فى قضية لم تثبت ادانتها فيها.

ونشبت الحرب الداخلية فى اليمن، بسبب مؤيدى الانفصال، بعد وحدة دامت عدة سنوات، واستشهد فيها آلاف الأشخاص، حتى أعيد السلام لأرض اليمن.

واشتدت رحى الحرب فى جنوب السودان، وثبت أن بعض الدول العربية وإسرائيل كانت تمد متمردى السودان بالأسلحة والعتاد، ومن الأمور الغريبة أيضاً دعوة اليهود ودول الغرب الأوربى وأمريكا للدول العربية لتطبيع العلاقات مع اليهود، وبدأت بعض الدول العربية بالفعل تمهد لذلك الأمر، وبدأت وفود إسرائيل تجوب المنطقة العربية. لقد انقلبت الموازين رأساً على عقب، واعتقد العرب أن صراعهم مع اليهود كاد أن ينتهى وأن أمريكا ستضمن سلامتهم من اليهود.

وعلى الجانب الآخر حققت إسرائيل أكثر مما كانت تتوقعه، فقد استطاعت فى فترة ما بعد السلام مع مصر، أن تزيد من أعداد اليهود والمهاجرين اليها، وخاصة من الدول الشيوعية، وارتفعت القوة البشرية الإسرائيلية ولم يستطع العرب أن يفعلوا شيئاً لوقف هذه الهجرة، واتضح أن بعض الدول العربية قد تعاونت مع اليهود لاتمام هذه الهجرة، وزادت ترسانة إسرائيل النووية، ورفضت إسرائيل الانضمام إلى الهيئات الدولية، لإخضاع منشآتها النووية للتفتيش، وزادت إسرائيل من تطوير أسلحتها، خاصة الصواريخ، وحصلت إسرائيل على اعتراف مصر بوجودها، مما مكنها من فتح الطريق أمامها للحصول على اعتراف الدول العربية بها.

واستطاعت إسرائيل أن تبعد مصر عن الساحة العربية، وأن تضرب التضامن

العربى، وأن تتدخل فى كل الصراعات الموجودة فى المنطقة العربية، وأن تترك عليها بصماتها، والآن تمهد إسرائيل لفتح الأسواق العربية أمام منتجاتها، وحصلت إسرائيل على إمدادات البترول والغاز من مصر، وتمهد لمثل هذا التعاون مع دول عربية أخرى، وتمهد إسرائيل للسيطرة على اقتصاديات الشرق الأوسط، كما تمنى ذلك قادتها منذ نشأتها، عن طريق السوق الشرق أوسطية.

واستطاعت إسرائيل أن تقضى على التضامن العربى فى عملية السلام، ووضعت العرب أمام الأمر الواقع، وهو السلام المنفرد مع كل دولة على حدة.

ويمكن القول أن ابعاد مصر عن ساحة الصراع العربى الإسرائيلى، كان بمثابة الزلزال الذى تعرضت له الأمة العربية، وقلب فيها موازين كل شئ.

أولاً : ابعاد مصر عن ساحة التضامن العربى :

مصر قلب الأمة العربية، وكانت العقل المدبر فى عملية الصراع العربى الإسرائيلى. وقد ارتبطت مصر مع الدول العربية بمواثيق وعهود، تلتزم بمقتضاها مصر والدول العربية، باستمرار الكفاح من أجل تحرير كامل التراب الوطنى الفلسطينى، وتقر بمقتضاها الدول العربية، بما فيها مصر، إن فلسطين عربية، وأن التراب الفلسطينى جزء من الأمة العربية.

وكان المقصود بفلسطين فى هذه المواثيق، كامل التراب الوطنى الفلسطينى، الذى ينصرف على الدولة المنسلخة من الدولة العثمانية، وليس الضفة الغربية وقطاع غزة فقط.

وكانت المواثيق الدولية تؤكد أيضاً أن كامل التراب الوطنى الفلسطينى أرض عربية، ليس لليهود فيها أى شبر واحد، وفى ذلك نصت الماد (٢٢) من عهد عصبة الأمم المتحدة ضمن مانصت على الآتى : «أن المستعمرات والبلاد التى زالت عنها التبعية للدول التى كانت تحكمها سابقاً، نتيجة للحرب الأخيرة، والتى يقطنها أقوام يستطيعون النهوض وحدهم، حسب مقتضيات العالم الحديث النشطة، يجب أن يطبق عليها المبدأ القائل بأن رفاهية مثل هذه الشعوب وتقدمها، يعد وديعة مقدسة فى عنق المدنية، وأن الضمانات للقيام بما تتطلبه هذه الوديعة يجب أن يشمل عليها هذا العهد».

أى أن عصبة الأمم قبل قيام إسرائيل كانت تعترف باستقلال الدول مثل فلسطين، أما الدول العربية فكانت جميعها تقرّ بأن فلسطين كانت ضمن الدول المنسلخة عن الدولة العثمانية، وأنها تستحق الاستقلال.

وقد ورد ضمن ميثاق جامعة الدول العربية، فى الملحق الخاص بفلسطين، والذى أقرته كل الدول العربية، مانصّه : «منذ بداية الحرب العظمى الماضية، سقطت عن البلاد العربية المنسلخة عن الدول العثمانية، وضمنها فلسطين، ولاية تلك الدولة مستقلة بنفسها، غير تابعة لأية دولة أخرى، وأعلنت معاهدة «لوزان» أن أمرها لأصحاب الشأن فيها، وإذا لم تكن قد مكّنت من تولى أمورها، فإن ميثاق العصبة فى سنة ١٩١٩ لم يفرز النظام الذى وضعه لها، إلا على أساس الاعتراف باستقلالها، فوجودها واستقلالها الدولى من الناحية الشرعية أمر لاشك فيه، كما أنه لاشك فى استقلال البلاد العربية الأخرى، وإذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلّت محجوبة لأسباب قاهرة، فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلاً دون اشتراكها فى أعمال مجلس الجامعة.

ولذلك ترى الدول الموقّعة على ميثاق الجامعة العربية أنه نظراً لظروف فلسطين الخاصة، وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلاً، يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربى من فلسطين، للاشتراك فى أعماله.

ومن ذلك يتضح الآتى : -

(أ) أن الدول العربية الموقّعة على ميثاق جامعة الدول العربية وضمنها مصر، والأخرى التى أقرّته تعترف بأن فلسطين أرض عربية، وأن استقلالها قد حُجب، وأن حجبه لايمنع من تمثيلها فى جامعة الدول العربية.

(ب) أن لدولة فلسطين، التى تعترف بها كل الدول العربية، فى حدودها - الشخصية القانونية - من حيث الأرض والشعب، والاعتراف بها من جانب كل الدول العربية، يُشكل قيمة قانونية.

وقد أكد العرب أيضاً بما فى ذلك مصر الوجود القانونى لدولة فلسطين، ففى الثانى عشر من ابريل سنة ١٩٤٨ أصدرت اللجنة السياسية بجامعة الدول العربية، بإجماع الدول الأعضاء قراراً ينص على : -

«دخول الجيوش العربية فلسطين لإنقاذها، يجب أن ينظر إليه كتدبير مؤقّت خال من كل صفة من صفات الاحتلال والتجزئة لفلسطين، وأنه بعد إتمام تحريرها تسلّم لأصحابها ليحكموها كما يريدون، وإذا أخلّت أية دولة من الدول العربية بهذا القرار تعتبر ناقضة لتعهدها، ولأحكام ميثاق جامعة الدول العربية».

ويؤكد ذلك الأمر أيضاً أن الدول العربية لم تعترف بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، وأن الدول العربية بما فيها مصر قد أكدت أن كامل التراب فى هذه الدولة هو أرض فلسطينية عربية.

وقد أعتبر العرب أن ما تعرّضت له فلسطين كان محض اعتداء يجب إزالته، وأن الدول العربية ملتزمة فى ذلك بنص المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية، الذى يقضى : «إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة، أوخشى وقوعه، فللدولة المعتدى عليها أو المهدَّدة بالاعتداء أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فوراً، ويقرر المجلس التدابير اللازمة لرفع هذا الاعتداء، ويصدر القرار بالإجماع. . .».

ولما كانت دولة فلسطين دولة معترف بها ضمن الدول العربية، فقد تمّ دعوة المجالس والمؤتمرات العربية لنظر العدوان الواقع عليها، العديد من المرات، وقد التزمت الدول العربية وضمنها مصر، بالحفاظ على التراب الوطنى الفلسطينى، وعلى سبيل المثال : -

(أ) ما أعلنه مجلس رؤساء الحكومات العربية الأول، المنعقد فى القاهرة الفترة من ٩ - ١٢ يناير ١٩٦٥ «أكد مجلس رؤساء الحكومات العربية تأييده لمنظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطينى، ومساعدتهما بمختلف الوسائل على النهوض بواجبها المقدس، وقد عقد العزم على أن يتبع خطة موحّدة، فى مجابهة أية دولة أجنبية تسعى لإقامة علاقات جديدة مع إسرائيل، ودعم مجهودها العدوانى الحربى».

وبالطبع كانت مصر ضمن هذه الدول التى أقرت بذلك الأمر.

(ب) مؤتمر القمة العربى فى الدار البيضاء، الفترة من ١٣ - ١٧ سبتمبر ١٩٦٥. حيث ذكر فى البند الثالث : من مقررات المؤتمر «قد وافق المجلس على ميثاق التضامن العربى، ووقّعه الملوك والرؤساء العرب، فى ١٥ سبتمبر ١٩٦٥، وأودعوه الأمانة العامة، واتفقوا على أن يصبح نافذاً ابتداء من ١٧ سبتمبر ١٩٦٥.

وقد ورد ضمن هذا الميثاق :

« إيماناً بضرورة التضامن بين الدول العربية، ودعم الصف العربى، لمناهضة

المؤامرات الاستعمارية والصهيونية، التى تهدد الكيان العربى، يقيناً بالحاجة القصوى لتوفير الطاقات العربية، تمهيداً لتعبئة القوى لمعركة الكفاح لتحرير فلسطين، وإيماناً بالحاجة إلى الالتزام والوفاء بين الدول العربية، لكى يتسنّى لها أن تلعب دوراً فعالاً فى إقرار السلام، ورغبةً منها فى توفير جوّ تسوده روح الودّ والإخاء بين الدول العربية، حتى لايمكن الأعداء من أن يفتوا بعضد الأمة العربية، فقد اعتزمنا ملوك ورؤساء الدول العربية فى مؤتمر القمة، المنعقد بالدار البيضاء على ما يلى : -

١ - العمل على تحقيق التضامن فى معركة القضايا العربية، وخاصة قضية تحرير فلسطين.

٢ - احترام وسيادة كل من الدول العربية، ومراعاة النظم السائدة فيها، وفقاً لدساتيرها وقوانينها، وعدم التدخل فى شئونها الداخلية.

٣ - مؤتمر القمة العربى فى الخرطوم فى الفترة من ٢٩ أغسطس حتى الأول من سبتمبر ٦٧، والذى أكدت فيه الدول العربية بما فيها مصر، بعدم الصلح أو الاعتراف أو التفاوض مع إسرائيل، والتمسك بحق الشعب الفلسطينى فى وطنه.

٤ - مؤتمر القمة العربى المنعقد فى الجزائر فى ٢٦ نوفمبر ١٩٧٣، والذى حضره أربعة عشر ملكاً ورئيس دولة عربية، بالإضافة إلى ممثل عن الملك «حسين» ملك الأردن، و«ياسر عرفات»، ولم تشترك فيه العراق وليبيا، فقد أقرت فيه الدول العربية بما فيها مصر بأن إسرائيل سلبت حقوق الشعب الفلسطينى، وأن إسرائيل استعمارية عدوانية :

« .... إن حرب أكتوبر ١٩٧٣ إنما هى مثل سابقتها، نتيجة حتمية لسياسة العدوان والأمر الواقع، التى تنتهجها إسرائيل، ضاربة عرض الحائط بالمبادئ والقرارات الدولية وحقوق الشعوب، ذلك أن إسرائيل لم تفتأ منذ أن سلبت حقوق الشعب الفلسطينى وطردته من وطنه، تعمل على التوسّع، معتمدة فى ذلك على تواطؤ الدول الاستعمارية ودعمها الاقتصادى العسكرى لها، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية... »

وقال البيان الختامى للمؤتمر أيضاً : «أنه رغم ارتباط إسرائيل بالاستعمار العالمى، الذى يضع فى خدمة أهدافها العدوانية إمكانياته، فإن الأمة العربية لم تتخلّ أبداً عن أهدافها الوطنية ولم تتراجع، ولم تستطع النكسات أن تنال من إرادتها الوطنية، بل

زادتها صلابة وتصميماً. . . .».

كل هذه الأمور تؤكّد التزام مصر والدول العربية، بموجب مواثيق وعهود، بالحفاظ على التراب الوطنى الفلسطينى فى كل فلسطين، والتزام العـرب بعدم الإعتراف بدولة إسرائيل، لأن مـعنى ذلك اضاعة حق الشـعب الفلسطينى، وإضاعـة التراب الوطنى الفلسطينى، والإخـلال بمواثيق جامعـة الدول العربيـة، والمؤتمرات العربيـة، والتاريخ الذى يؤكد حق الشعب الفلسطينى فى كامل أرضه.

ولكن إسائيل اسـتطاعت أن تبعد مـصر عن زعامة الـعرب فى قضيـة الصراع مع إسرائيل، واستطاعت أن تبعد مصر عن ساحة التضامن العربى، وألزمت مصر بمواثيق كان حصيلتها تحلل مصر بإرادتها المنفـردة من كل التزاماتها العربية، التى تفرض عليها الحفاظ على كامل التـراب الوطنى الفلسطينى، والوقوف مع أبناء فلسطين لردّ العدوان الواقع على كـامل أراضيـهم، وعدم الاعتـراف بدولة لإسرائيل، وأن إسـرائيل دولة صهيـونية تهدد الكيان العـربى، وأنها مرتبطة بالاستـعمار العالمى، وأنهـا تهدد الأمة العربية، وتسعى إلى التوسع على حساب الأراضى العربية، وغير ذلك من الالتزامات التاريخيـة، من ميثاق جامعـة الدول، أو مقررات مؤتمرات القمـة العربية، والمؤتمرات العربية الأخرى، والمواثيق الدولية السابقة على قرار التقسيم.

ويتضح ذلك مما يلى : -

(أ) التزمت مصر بموجب اتفاقية «كامب ديفيد» بالحفاظ على أمن إسرائيل وعلى حدودها، حيـث ذكر فى متن المادة الثانية من مـشروع معاهدة السـلام بين مصر وإسرائيل ما يلى : -

« أن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هى الحـدود الدولية، المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتـداب، كـما هو واضح بالخـريطة فى الملحق الثـانى، وذلك دون المساس بـالوضع الخاص بغـزّة. . . ويقرّ الطرفـان بأن هذه الحدود مصـونة لاتُمسّ، ويتعهّد كل منهما باحترام سلامـة أراضى الطرف الآخر، بما فى ذلك مياهه الإقليمية، ومجاله الجوى».

وبالقطع يتـعارض ذلك مع التـزام مصـر بردّ العدوان عن أرض فلسطين، حـسب ميثاق جامعة الدول العربية، ومقررات مؤتمرات القمة العربية، حيث أن الثابت تاريخياً أن اليهـود أتوا إلى فلسطين عن طريق العدوان، حـسب الواضح من معظم مـقررات

القمم العربية والتاريخ، وإن الحفاظ على أمن إسرائيل معناه التخلى طواعية عن الالتزامات العربية الناتجة عن المواثيق والعهود العربية، ومعناه خروج الدول العربية التى تعترف بإسرائيل عن نطاق مايسمى بالتضامن العربى.

(ب) التزمت مصر أيضاً بموجب اتفاقية السلام مع إسرائيل بالتحلل من كل الالتزامات، التى قطعتها على نفسها، مع الدول العربية، للوقوف فى وجه العدوان الإسرائيلى، على فلسطين والأقطار العربية الأخرى، مثل الحادث فى الجنوب اللبنانى.

حيث قضت المادة (٦) فقرة ٤ من اتفاقية السلام بالآتى : -

«يتعهّد الطرفان بعدم الدخول فى أى التزام يتعارض مع هذه المعاهدة، وبالقطع فالتزامات مصر العربية السابق الحديث عنها، تتعارض مع هذه المعاهدة التى تلزم مصر بالاعتراف بإسرائيل والمحافظة على أمنها.

وتقضى الفقرة الخامسة من ذات المادة :

مع مراعاة المادة (١٠٣) من ميثاق الأمم المتحدة، يقرّ الطرفان بأنه فى حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف، بموجب هذه المعاهدة، وأى من التزاماتها الأخرى، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة هى التى تكون ملزمة ونافذة، وبالقطع فإن جميع التزامات مصر مع الدول العربية، والمتعلقة بالصراع العربى الإسرائيلى، والسابقة على المعاهدة تتعارض مع معاهدة السلام، وعليه تتحلل مصر بموجب هذه الالتزامات، وبإرادتها المنفردة، من كل الالتزامات التى قطعتها على نفسها مع الدول العربية، بخصوص الصراع بين العرب واليهود، والمترتبة على هذا الصراع.

وبذلك تكون مصر أو أى دولة من الدول العربية تعترف بإسرائيل، قد خرجت عن التضامن العربى، الأمر الذى أدّى إلى تشتيت الدول العربية بدون مصر، وعدم قدرتها على إدارة الصراع بين العرب وإسرائيل، مما أدى إلى حدوث مهاترات فى الساحة العربية، وكوارث لم تشهدها الأمة العربية من قبل، وكان حصيلة ذلك أن ذهب التضامن العربى إلى غير رجعة، وتبقى منه فقط مجرد الحديث عنه، وهكذا ذهب ريح العرب!!

ثانياً : تحجيم الدور المصرى فى الصراع بين العرب وإسرائيل بعد «كامب ديفيد» :

مصر قلب العروبة النابض، وزعيمة القومية العربية، وصاحبة الدعوة المستمرة للوحدة العربية، ورائدة دول عدم الانحياز، وصابحة الثقل السياسى فى المجال العربى والدولى، وكم شهدت الساحات الدولية كفاح مصر المستمر، من أجل الوقوف بجانب الدول التى تسعى للاستقلال والحرية!!، ومصر صاحبة الثورة الرائدة فى المنطقة العربية، ومصر صاحبة الدعوة لمحاربة الصهيونية واعتبارها شكلاً من أشكال العنصرية، ومصر هى التى تحمّلت الجزء الأكبر من عبء الصراع العربى الإسرائيلى، فى عام ٤٨، ٦٧، وحرب الإستنزاف، وحرب ١٩٧٣، وصاحبة أطول جبهة مع إسرائيل، وأكبر جيش عربى فى مواجهة إسرائيل، وصاحبة أكبر قوة عربية رادعة فى مواجهة الصهاينة، وجيش مصر له دراية عالية بالكرّ والفرّ، والمصانع الحربية المصرية من أكفأ المصانع فى الشرق الأوسط، إنتاجاً للذخيرة والأسلحة، والدراية فى تطوير الأسلحة وتصنيعها، ولمصر ثقل سياسى فى العالم العربى والإسلامى والدولى.

وإبعاد مصر عن ساحة الصراع العربى الإسرائيلى، شكَّل أكبر نجاح حققته إسرائيل، طوال فترة الصراع مع الدول العربية، منذ أن قطعت هذه الدولة من فلسطين العربية، ومنذ أن أبعدت مصر عن حلبة الصراع، بموجب المواثيق والعهود الدولية، التى قطعتها مصر على نفسها، تنفّست إسرائيل الصعداء، ولم تتوانَ لحظةً فى تحقيق طموحاتها فى المنطقة العربية، مستغلة إبعاد مصر عن ساحة الصراع العربى الإسرائيلى.

وبالفعل صالت إسرائيل وجالت، على غير العادة فى المنطقة العربية، خاصة بعد هزيمتها فى ١٩٧٣.

لتعيد لأذهان العالم العربى أنها لن تكفّ عن عدوانها، إلا بعد تحقيق طموحاتها، ولتؤكد للعالم العربى حرصها على استغلال أى موقف من الدول العربية، يترك بمقتضاه الباب مفتوحاً لها، لغزو أى قطر عربى أوإهانته أو زعزعة الاستقرار فيه، ولتؤكّد أيضاً عدم التزامها بالقرارات الدولية، وعدم احترامها للمنظمات الدولية، وعدم تنفيذها للعهود والوعود التى قطعتها على نفسها.

ومن النجاحات التى حققتها إسرائيل، بفضل استغلالها لاتفاقية السلام مع مصر.

غزوها لجنوب لبنان، وإحتلالها لأول عاصمة لدولة عربية، وهى بيروت، ثم إنسحابها منها، واقتطاعها جزءاً غالياً من الجنوب اللبنانى، بطول حدودها ويجيذها بمجموعة من المرتزقة اللبنانيين للعمل فى صفوفها، تحت اسم لبنان الجنوبى.

٢ - استخدامها طائراتها التى تطير على مسافات طويلة، ولأول مرة منذ الصراع العربى الإسرائيلى إلى دولة من دول المغرب العربى، وهى تونس، والتى تبعد عنها آلاف الكيلومترات، مستغلة عدم عمل مصر عسكرياً ضدّها، لتضرب إسرائيل مقرّ منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس، الأمر الذى أدّى إلى استشهاد العشرات من خيرة أبناء فلسطين، ومن شعب تونس الشقيق، وتعود طائرات إسرائيل إلى مواقعها دون أى خسائر تذكر.

٣ - قضاؤها على المقاومة الفلسطينية فى لبنان، بالقتل والطرد، وعدوانها على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، بمعاونة بعض عملائها، وقتلها آلاف الشيوخ والأطفال والنساء من أبناء فلسطين، وطردها قادة المقاومة الفلسطينية من الجنوب اللبنانى.

٤ - ويجب أن نتذكّر أن إسرائيل نجحت بفضل «كامب ديفيد» فى الحصول على أعداد هائلة من اليهود الفلاشا من الصومال، واليهود السوفيت، وقد تعاونت معها بعض الدول العربية فى هذه العملية، ولولا حالة الهدوء والسلام على الجبهة المصرية، ما نجحت هذه الهجرة، وما جرؤت بعض الأنظمة العربية على التعاون مع اليهود فى هذه العملية، واستطاعت إسرائيل أن تضيف إلى صفوفها خبرات هائلة، من الدول الشيوعية من اليهود، فى كافة المجالات، وأهمها المجالات العسكرية، وخاصة بعض العلماء والمتخصصين فى علوم الذرة والفضاء، ولم تستطع أى دولة من الدول العربية إيقاف ذلك السيل المنهمر، من المهاجرين على إسرائيل، والتى قامت بتوطينهم فى فلسطين المحتلة.

هذا بالإضافة إلى قيام إسرائيل بتدمير المفاعل النووى العراقى، تحت سمع وبصر العالم أجمع، دون وازع من ضمير أو أخلاق، ودون قدرة من الدول العربية على اتخاذ أى موقف مؤثّر ضد إسرائيل.

ويجب أن نؤكد أن هذه النجاحات ونجاحات أخرى حققتها إسرائيل، لم تكن

لتحقيقها لولا تحجيم الدور المصرى فى الصراع العربى الإسرائيلى، بموجب اتفاقية «كامب ديفيد».

وقد اقتصر الدور المصرى على الشجب، أو التنديد، أو اللجوء للمحافل الدولية، بغرض وَقْف عدوان إسرائيل المستمر على الدول العربية، بعد «كامب ديفيد»، ولكن إسرائيل كعهدها لاتحترم المنظمات الدولية، ولا القرارات الدولية، وبالتالى كان الدور المصرى دوراً غير مؤثر على الإطلاق فى السياسات الإسرائيلية وعلى سبيل المثال : -

١ - فى ٦ يونيو ١٩٨٢ أدانت رئاسة الجمهورية فى جمهورية مصر العربية غزو إسرائيل لجنوب لبنان، وطالبت إسرائيل بوقف جميع الأعمال العسكرية، والانسحاب فوراً من الأراضى اللبنانية.

٢ - وفى الثالث من أغسطس ١٩٨٢ أعرب السيد «كمال حسن على» وزير الخارجية عن قلقه بشأن مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية، بسبب الغزو الإسرائيلى للبنان. وأشار إلى تجميد عملية تطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية.

٣ - وفى السابع عشر من أغسطس ١٩٨٢ حذّر مندوب مصر فى الأمم المتحدة، من محاولة تمزيق لبنان أو القضاء على الفلسطينيين.

٤ - وفى الثالث والعشرين من أغسطس طالبت مصر إسرائيل بالانسحاب الكامل من لبنان.

٥ - وفى السابع عشر من سبتمبر ١٩٨٢ حثّ الرئيس «مبارك» الولايات المتحدة الأمريكية، على التحرك فوراً، لوقف مذابح اللاجئين الفلسطينيين فى بيروت، لتصرفاتها اللاإنسانية فى بيروت الغربية، وحمّلها مسئولية أعمال العنف والقتل ضد الفلسطينيين فى المدينة.

٦ - فى العشرين من سبتمبر ١٩٨٢ استدعت مصر سفيرها لدى إسرائيل، للتشاور احتجاجاً على مذابح بيروت الغربية.

٧ - وفى الثامن عشر من أكتوبر ١٩٨٣ أعلن الرئيس «حسنى مبارك» فى الخرطوم أن أوراق قضية الشرق الأوسط ١٠٠٪ بيد العرب، وأكّد أن عودة السفير المصرى لإسرائيل مشروط بانسحابها من لبنان، وعودة طابا إلى مصر.

٨ - وفى الثامن والعشرين من يوليو ١٩٨٤ أكّد الرئيس «حسنى مبارك» أن عودة

السفير المصرى إلى تل أبيب مرتبطة بانسحاب إسرائيل الكامل من لبنان، وتحريك مشكلة طابا والقضية الفلسطينية.

هكذا كان الدور المصرى بعد أن تم تحجيمه بموجب اتفاقية «كامب ديفيد»، اتبع الطريق الدبلوماسى والخط السياسى، ومحاولة الضغط على إسرائيل عن طريق العمل الدبلوماسى، أو أطراف أخرى.

وبالطبع فإن إسرائيل لم تستجب لأى من ذلك، ولازالت تحتل أجزاء كبيرة من الجنوب اللبنانى، وسرقت مياه الأنهار فى الجنوب اللبنانى، بعد أن حولتها إلى الأراضى المحتلة فى فلسطين ولم تستح إسرائيل من أحد، ولم تضيع الفرصة أبداً، بعد إتفاقية «كامب ديفيد» واستغلت إبعاد مصر عسكرياً عن ساحة الصراع بينها وبين الدول العربية، ولم يكن هناك أى تأثير على إسرائيل فى لبنان، إلا صوت القوة التى تجيد إسرائيل وأعوانها سماعه، عندما مُزّقت أجساب جنودها، بمعرفة رجال المقاومة فى لبنان، من أبناء لبنان وأبناء فلسطين، والذين سببوا لإسرائيل جراحاً لم تتعرض لمثلها فى بعض حروبها النظامية مع الدول العربية، مما عجّل بترك إسرائيل لبيروت، وإقتصارها على احتلال أجزاء من الجنوب اللبنانى، ولا زال أبناء المقاومة من الجنوب اللبنانى يعطون اليهود دروساً يوماً بعد يوم، ليعلّموهم أن أراضى العرب ستكون مقبرة لهم إن شاء الله.

٩ - وفى الأول من أكتوبر ١٩٨٥ قررّت مصر عدم استقبال وفد إسرائيل، للمباحثات حول طابا، بسبب الغارة الإسرائيلية على مقرّ منظمة التحرير الفلسطينية بتونس. وبالقطع فإن باقى الدول العربية قد فشلت فى اتخاذ أى إجراء تجاه إسرائيل، نحو هذه الجريمة التى ارتكبت فى حق أبناء فلسطين، واكتفوا جميعاً بالشجب والتنديد، واللجوء للمحافل الدولية.

١٠- أما بخصوص هجرة اليهود السوفيت لإسرائيل، ففى الرابع من فبراير عام ١٩٩٠ وجّه الرئيس «حسنى مبارك» رسالتين عاجلتين إلى الرئيس الأمريكى «جورج بوش» والرئيس السوفيتى «جورباتشوف» كما بعث «د/ عصمت عبد المجيد» وزير الخارجية رسالة إلى وزير خارجية إسرائيل، حول الآثار السلبية الخطيرة لتوطين المهاجرين السوفيت فى الأراضى العربية المحتلة.

وبالقطع فإن العمل الدبلوماسى المصرى لم يمنع إسرائيل من جلْب المزيد من اليهود

السوفيت إلى فلسطين، وكان واضحاً أيضاً أن الدول العربية جميعها لم تستطع فعل أى شئ نحو هذه الكارثة الخطيرة، التى تعرّض الأمن العربى القومى للخطر، والأمرّ من ذلك أن بعض أنظمة الحكم فى الدول العربية قد ساعدت إسرائيل فى عمليات هجرة اليهود إليها، ونذكر من ذلك أن نظام الحكم السودانى، فى عهد الرئيس «جعفر النميرى» قد ساعد إسرائيل فى تهجير يهود الفلاشا إليها.

ففى عهد الرئيس «جعفر النميرى» وفى الخامس من يناير ١٩٨٥، نفى السودان أنباء ذكرت أنه ساهم فى نقل أعداد كبيرة من اليهود الأثيوبيين إلى إسرائيل، ولم يكتب لهذه الأكاذيب أن تستمر.

فبعد أن قضى نظام حكم «النميرى» نَحْبَه، وفى الخامس من أبريل ١٩٨٦ أصدرت إحدى المحاكم السودانية حُكمها على اللواء «عمر الطيب» نائب الرئيس السابق «جعفر النميرى» بالسجن لمدة ٣٩ عاماً، لإدانته فى قضية تهريب الفلاشا.

وبالقطع فإن نظام حكم «النميرى» فى السودان لم يكن يجرؤ أن يفعل ذلك، لولا تأكُّده من عدم قوة ردّ الفعل المصرى، بعد تحجيم الدور المصرى، فى مسألة الصراع بين العرب وإسرائيل، والذى سيقتصر على الشجب والتنديد، وأثبت الواقع أيضاً أن الدور المصرى فى السوابق السالف ذكرها، لم يكن مؤثراً، لا على الساحة العربية، ولا على الساحة الدولية، ففى الساحة العربية لم يستطع العرب بما فيهم مصر اتخاذ موقف موحَّد لطرد إسرائيل من جنوب لبنان، أو الوقوف مع لبنان لصدّ الغزو الإسرائيلى عليها، وقد فشل العرب فشلاً ذريعاً فى تحقيق هذا الأمر.

ولم تستطع مصر أيضاً أن تقف مع العرب، لإتخاذ موقف موحّد ومؤثّر، لوقف عمليات الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة، وبالعكس وقفت بعض الدول العربية مع إسرائيل فى ذلك، ولم تستطع مصر أيضاً والدول العربية اتخاذ موقف موحّد لوقف المذابح، التى تعرض لها أبناء فلسطين فى جنوب لبنان، ولا وَقْف العدوان على المقاومة الفلسطينية، وذبح أبناء فلسطين، وطرد المقاومة الفلسطينية من جنوب لبنان.

وكذلك السوابق الأخرى، وقطعت الأحداث أن مصر قد غُلّت يدها من الوقوف ضد تصرفات إسرائيل العدوانية ضد الأمة العربية، وكان ذلك بفضل «كامب ديفيد»، وقد قطع الواقع العملى بأن القرارت والتصريحات المصرية، التى أدانت العدوان الإسرائيلى لم تَحُلْ بين إسرائيل وبين تحقيق أهدافها، ولم تكن مؤثرة على ساحة

الصراع بين العرب وإسرائيل.

فقد أتمت إسرائيل عدوانها على لبنان، وحققت الغرض منه.

ففي السادس من يونيو ١٩٨٢ قامت إسرائيل بغزو شامل لجنوب لبنان براً وبحراً وجواً، وفي التاسع من يونيو ١٩٨٢ وصلت قوات الغزو الإسرائيلي إلى مشارف بيروت، ودمرت بيروت، ودمرت قواعد الصواريخ السورية في سهل البقاع شرق لبنان.

وفي العاشر من يونيو ١٩٨٢ طالبت إسرائيل القوات السورية بالانسحاب من بيروت.

وفي الرابع عشر من يونيو ١٩٨٢ حاصرت القوات الإسرائيلية المعاقل الفلسطينية غربي بيروت براً وبحراً وجواً.

وفي السادس عشر من يونيو ١٩٨٢ انضمت رسمياً، ميليشيات حزب الكتائب اليميني اللبناني، إلى القوات الإسرائيلية في ضرب معاقل المقاومة الفلسطينية، في غرب بيروت.

وفي السابع عشر من سبتمبر ١٩٨٢ لقي مايزيد على ١٤٠٠ لاجئ فلسطيني، من الأطفال والنساء والشيوخ، مصرعهم في مذبحة مخيمي «صابرا» و«شاتلا»، على أيدي ميليشيات الكتائب المسيحية، و«سعد حداد» تحت حماية الدبابات الإسرائيلية.

وفي الأول من فبراير ١٩٨٦ اقتطعت القوات الإسرائيلية مساحة تقدر بخمسة وثلاثين كيلو متراً مربعاً من أرض جنوب لبنان، وضمتها إليها.

وفي العشرين من أكتوبر ١٩٨٩ نشرت صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية تقريراً من جنوب لبنان، أكدت فيه أن إسرائيل تكثف وجودها العسكري في الجنوب اللبناني، في منطقة الحزام الأمني، الذي أقامته على مساحة ٣٢٥ ميلاً مربعاً، أي ٨٪ من كل مساحة لبنان.

وهكذا أكد الواقع العملي أن إسرائيل حققت غايتها من عدوانها على لبنان، وأن الدور المصري لم يكن له تأثيره المعهود، في وقف العدوان الإسرائيلي، ولا في توحيد الجهود العربية لصدّ هذا العدوان.

أما على الساحة الدولية، فلم يكن إبعاد مصر عن ساحة الصراع العربي

الإسرائيلى، وتفود إسرائيل بالعدوان على لـبنان، وازاعاً للدول التى تساعد إسرائيل، فى البـعد عن هذا الصـراع، والكَفّ عن مسـاعـدة العدوان الإسـرائيلى على الدول العربية.

ولم يكن لتصرفات مصر التى اقتصرت على الشجب والتنديد، واتخاذ الإجراءات القـانونيـة فقـط تجاه إسـرائيل، أى تأثيـر على هذه الدول، حـتى ولو على سـبـيل الاستـحيـاء، لكى تطلب وقف عدوان إسـرائيل على لبنان، بل كان العـكس تماماً، حيث وقفت هذه الدول مع إسرائيل فى المحـافل الدولية، وحالت دون اتخاذ مجلس الأمن الدولى قراراً مـؤثراً ضد إسرائيل، لطردها من لبنان، وأكـد الواقع دعم أمريكا لعدوان إسرائيل على لبنان سـياسياً وعسكرياً، دون أدنى مراعـاة للشعور المصرى، أو للموقف المصرى من هذا العدوان.

ففى الثامن من سـبتمبـر ١٩٨٣ اشـتركت قطع البحرية الأمريـكية، المرابطة قرب السواحل اللبنانية، فى قصفِ مواقع الدروز فى جبل لبنان للمرة الأولى.

وفى الثامن عـشر من سـبتمـبر ١٩٨٣ قصـفت مواقع البـحرية الأمريـكية المواقع السورية، فوق التلال المشرفة على مطار بيروت.

وفى الثانى والعشرين من سـبتمبر ١٩٨٣ أغارت الطائرات الفـرنسية، على مواقع القوات المعادية للحكومة اللبنانية فى جبل لبنان.

وفى الخامس عشر من ديسمبر ١٩٨٣ قصـفت المدمرة الأمريكية «نيوجرس» مواقع درزية فى جبل لبنان رداً عـلى قصف هذه المواقع لجنود مشـاة البحرية الأمـريكية فى بيروت.

أى أن عدوان إسـرائيل على لبنان تحت سمع وبصـر دول الغرب الأوربى، وتحت حماية من أساطيل هذه الدول.

أما على الساحة الدوليـة، فقد وقفت الولايات المتحدة الأمـريكية بجانب إسرائيل فى المحافل الدولية، وحالت دون اتخاذ مجلس الأمن قراراً مؤثراً ضد إسرائيل.

أما قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة غير الملزمة، فقد عارضت أمريكا القرارات التى تدين إسرائيل وعلى الملأ.

ولما فاض الكيـل بحكومة لبنان، وفى السـابع من سبتـمبر ١٩٨٤ شـنت الحكومة

اللبنانية هجوماً عنيفاً ضد الولايات المتحدة، لاستخدامها الفيتو لمنع مجلس الأمن من إصدار قرار حول الممارسات الإسرائيلية فى جنوب لبنان، وأكدت السوابق التاريخية أن الدور المصرى فى حوادث العدوان الإسرائيلى على الأمة العربية، بعد «كامب ديفيد» لم يكن مؤثراً كما كان من قبل، لا فى المجال العربى، ولا فى المجال الدولى.

بالرغم من الجهد الكبير، الذى بذلته مصر لتحقيق توافق عربى فى المحافل الدولية، ضد تصرفات إسرائيل العدوانية تجاه الأمة العربية، فإن الواقع أيضاً قد أثبت أن إسرائيل تعتمد دائماً فى المحافل الدولية على الفيتو الأمريكى، والقادر وحده على إجهاض كل المساعى المصرية تجاه إسرائيل، خاصة وأن مصر والدول العربية، وحتى الإسلامية، لاتملك مثل هذا الفيتو، ولاتملك أيضاً اكتساب عطف أى دولة تحمل هذا اللقب، للوقوف بجوارها فى أى مسألة ضد إسرائيل.

وحتى على المستوى السلمى كان الفشل فى الحصول على قرارات دولية مؤثرة ضد إسرائيل، مثل التى اتخذت ضد دول أخرى، حيال عدوان إسرائيل على لبنان، وعدوانها على الحق افلسطينى، والأمة العربية، وجلبها يهود العالم إلى فلسطين، وهكذا أكد الواقع أن الدور المصرى قد حُجّم، بموجب اتفاقية «كامب ديفيد» تجاه عدوان إسرائيل المستمر على الأمة العربية، والذى لن ينتهى، طالما اعتقد العرب أن بإمكانهم العيش مع إسرائيل، دون منعة، ودون وحدة، اعتماداً على عهود ومواثيق يضمنها حلفاء إسرائيل!!

ثالثاً : استمرار التردى فى الأحوال السياسية للدول العربية بعد «كامب ديفيد» :

حاولت بعض الدول العربية عزل مصر عن بقية الدول العربية، ومحاولة التصدى للصراع العربى الإسرائيلى بدون مصر، وفى العشرين من سبتمبر ١٩٧٨ اجتمع مؤتمر دول الرفض فى العاصمة السورية، والذى اشتركت فيه كلٌ من سوريا، والجزائر، وليبيا، واليمن الديمقراطية، ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وفى الثالث والعشرين من سبتمبر ١٩٧٨ قرر مؤتمر وزراء دول الرفض قَطْع العلاقات مع مصر، وذلك فى ختام جلساته.

وقد أثبتت الأيام عدم قدرة دول الرفض على الاتفاق فيما بينهما، فى اتخاذ أى قرار مؤثر فى عملية الصراع بين العرب وإسرائيل، وأثبتت أيضاً عدم قدرة هذه الدول على الاتفاق فيما بينها، وعدم قدرتها أيضاً فى عزل مصر عن الساحة العربية، والحقيقة الواقعة أيضاً أكدت عدم قدرة هذه الدول على مواجهة المشكلات الخارجية للأمة العربية دون مصر.

وعندما خرجت مصر، صاحبة أكبر دور فى الصراع العربى الإسرائيلى، عن حلبة هذا الصراع عجزت كل الدول العربية عن ادارة هذا الصراع، أو ملء الفراغ الذى تركته مصر، وكان من الطبيعى أن تتردى الأوضاع السياسية العربية فى هذا الصراع، إلى الأسو، حتى بين الدول التى حاولت عزل مصر عن الساحة العربية، وتشكيل جبهة الرفض، وبطبيعة الحال لم تستقر الأوضاع فى العالم العربى بعد «كامب ديفيد»، وشهدت الساحة العربية العديد من الصراعات، وكان أهمها الصراع الايرانى العراقى، والحرب الطاحنة، التى شهدتها الدولتان المسلمتان، والمفارقات الغريبة التى ترتبت على هذا الصراع، فقد أدت هذه الحرب إلى انقسام العرب على أنفسهم، وخاصة أصحاب جبهة الرفض العربية، فقد وقفت ليبيا وسوريا مع إيران، ووقفت مصر ودول الخليج مع العراق، وأخذت إسرائيل وأمريكا فى إمداد الطرفين بالأسلحة، وشهدت الساحة العربية أيضاً حرباً بين ليبيا وتشاد، وخلافات مسلحة بين مصر وليبيا، وبين ليبيا والسودان، وكذلك خلافات بين دول المغرب العربى، وشهدت الساحة العربيّة عدواناً إسرائيلياً على لبنان، واحتلال أجزاء منه، وطرد المقاومة الفلسطينية من لبنان، وعدواناً على تونس.

وأهم النكبات التى ظهرت على الساحة العربية بعد «كامب ديفيد» هو الاحتلال العراقى لدولة الكويت، وتحالف العرب والأمريكان ضد العدوان العراقى.

إن الساحة العربية بعد «كامب ديفيد» قد قُلبت رأساً على عقب، ويمكن القول بأن التضامن العربى قد ولّى، وأن القومية العربية قد أصابها الوهن والضعف، وأن الأحداث وحدها تقطع بهذا التردى والهوان، فلم تبق علاقة دولة عربية وأخرى شقيقة لها على حالها، وأصاب هذه العلاقات التخبط والعفوية فى القرارات، وتقلبت أمزجة الحكومات العربية، فلم يعد لها خط ثابت، وعلى سبيل المثال :

العلاقة بين ليبيا ومصر : فور اغتيال الرئيس «السادات» وفى يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١، يوم وفاة «السادات»، أعلنت ليبيا تأييدها ومباركتها لحادث اغتيال الرئيس «السادات»، وحثت الشعب المصرى على الثورة.

وتوترت العلاقة بين مصر وليبيا.

وفى الخامس من أبريل ١٩٨٥ كشفت وزارة الداخلية المصرية عن وجود محور تخريبى ضد مصر، يضم ليبيا وسوريا وايران.

وفى العشرين من مايو ١٩٨٥ أحبطت أجهزة الأمن المصرية محاولة ليبية، لنسف السفارة الأمريكية بالقاهرة.

وفى الثالث من ديسمبر ١٩٨٥ صدر بيان ليبى سورى ايرانى، عن محادثات وزراء خارجية الدول الثلاثة فى طرابلس، أعرب فيه الوفدان السورى والايرانى عن تضامن بلديهما مع ليبيا، فى الدفاع عن أراضيها ومياهها، كما أكدت ليبيا وإيران وقوفهما إلى جانب سوريا.

وفى الثلاثين من ديسمبر ١٩٨٥ وصل إلى ليبيا ألفا خبير سوفيتى، من قوات الدفاع الجوى، لتشغيل صواريخ سام ٥، واستطاع الخبراء السوفيت اقامة سبع قواعد صواريخ سام ٥ فى ليبيا.

وبطبيعة الحال استغلت أمريكا هذا الموقف بين ليبيا ومصر، وأوجدت نزاعاً مع ليبيا حول المياه الإقليمية للجماهيرية الليبّية، وترتب على هذا النزاع مواجهة بين الطائرات الأمريكية والليبية فى خليج سرت، أدت إلى إسقاط بعض الطائرات الليبية، وكان من نتائج ذلك أن وجّه «القذافى» فى يوم ٢٩ مارس ١٩٨٦ تهديدات لمصر، وحمّلها نتائج المواجهة بين ليبيا والولايات المتحدة.

وفى الخامس عشر من أبريل ١٩٨٦ أعلنت مصر استياءها الشديد لقصف الطائرات الأمريكية لأهداف ليبية، وجددت دعوة الأمة العربية إلى التضامن، والدعوة لعقد مؤتمر دولى لمكافحة الإرهاب.

وتؤكد الأحداث أنه بالرغم من حدوث انشقاق واضح فى الصف العربى نتيجة «كامب ديفيد» بين ليبيا ومصر، وقد حاولت الولايات المتحدة جاهدة تعميق هذا الخلاف، وتأكيد إبعاد مصر عن الساحة العربية، عندما استغلت الخلاف بين مصر وليبيا، واختارت هذا الوقت بالذات للعدوان على ليبيا، وبالقطع لم تكن لمصر المُكنة للوقوف بجوار ليبيا ضد الولايات المتحدة الأمريكية، استناداً إلى اتفاقية الدفاع المشترك بين الدول العربية. ولكن مصر حاولت جاهدة أن تبرئ ساحتها من وجود أدنى علاقة بينها وبين الولايات المتحدة فى هذا العدوان، وحاولت جاهدة اعادة الثقة فى العلاقات بين الدول العربية، والتى توترت بعد «كامب ديفيد».

ولم تستطع الدول العربية أيضاً اتخاذ أى موقف تجاه العدوان الأمريكى على ليبيا، نظراً لتجنيب مصر عن ساحة التضامن العربى.

ففى الثلاثين من أبريل ١٩٨٦ عقد بمدينة «فاس» اجتماع لوزراء الخارجية العرب، للتمهيد لمؤتمر القمة العربى الطارئ، الذى طلبت ليبيا عقده.

وفى الثانى من مايو ١٩٨٦ أعلن عن تأجيل مؤتمر القمة العربى الطارئ إلى أجل غير مسمى، بعد فشل وزراء الخارجية العرب فى الاتفاق على جدول أعمال المؤتمر ومكان انعقاده، وهكذا توترت العلاقات بين العرب، وفشلوا فى اتخاذ قرارات موحدة أو مؤثرة فى المسائل المصيرية، التى تتعرض لها الدول العربية، وهكذا استغل الغرب هذا التردى، ولم يضيعوا الفرصة فى زيادة الشقاق بين مصر وليبيا.

ومن ناحية أخرى ساءت العلاقات بين ليبيا والسودان.

ففى الخامس من أكتوبر ١٩٨١ توقع الرئيس «نميرى» أن تهاجم ليبيا السودان فى أى لحظة بمساندة موسكو، وهدد بأنه سينقل الحرب إلى داخل ليبيا، كما اتهم الرئيس «القذافى» بالسعى إلى تشكيل حكومة سودانية بالمنفى، لإسقاط نظام الحكم السودانى.

وفى التاسع عشر من أكتوبر ١٩٨١ أعلنت السودان أن الطائرات الليبية قد توقفت عن قصف قرى الحدود السودانية.

وفي الحادي والعشرين من أكتوبر ١٩٨١ رحبت الخارجية السودانية بقرار ليبيا سحب قواتها من الحدود السودانية، وأشارت إلى أنه لن يكون هناك مشاكل مع الليبيين إذا تمت تسوية التدخل في تشاد.

وفي الثامن من نوفمبر ١٩٨٢ طالب الرئيس «جعفر نميرى» بضرورة انسحاب القوات الليبية من شمال تشاد ووصف العقيد الليبي «معمر القذافى» بأنه العدو رقم (١) لأفريقيا.

وفي الثالث من نوفمبر ١٩٨٣ اتهم السودان ليبيا وأثيوبيا بالتآمر مع الاتحاد السوفيتي ضده، وبالتدخل في شئونه.

وفي الأول من يناير ١٩٨٥ اتهم الرئيس «جعفر النميرى» الرئيس «معمر القذافى» بتمويل المتمردين في جنوب السودان.

واستمرت علاقات ليبيا متوترة مع نظام حكم «النميرى» في السودان، ليزداد الشقاق بين الدول العربية الشقيقة، وظل الحال على ما هو عليه.

حتى السادس من ابريل ١٩٨٥ عندما وقع انقلاب عسكرى في السودان، بقيادة الفريق «عبد الرحمن سوار الذهب» والذى أعلن تعطيل الدستور، وإعفاء رئيس الجمهورية ونوابه ومساعديه ومستشاريه ووزرائه من مناصبهم.

وتعود العلاقات إلى طبيعتها بين السودان وليبيا، وفي السابع من مايو ١٩٨٥ زار السودان رسمياً الرائد «عبد السلام جلود» الرجل الثانى في ليبيا، وأعلن عن استعداد بلاده لقبول أى شكل من أشكال الوحدة مع السودان ومصر.

وتتقلب الأوضاع في السودان، وفي الثامن عشر من يونيو ١٩٨٩ أعلن في السودان عن إحباط محاولة انقلاب خططت لها بعض العناصر الموالية للرئيس السابق «جعفر النميرى»، لقلب نظام الحكم والاستيلاء على السلطة.

وفي نهاية شهر يونيو ١٩٨٩ استولت القوات المسلحة السودانية على السلطة بانقلاب عسكرى، وشكلت مجلساً باسم «مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطنى» برياسة العميد أركان حرب «عمر حسن البشير» قائد الانقلاب، وقرر مجلس قيادة الثورة إعلان حالة الطوارئ، وتعطيل الدستور، وحل الجمعية التأسيسية، ومجلس رأس الدولة، ومجلس الوزراء، وجميع الأحزاب والتشكيلات السياسية، وحكومات الأقاليم والنقابات».

وهكذا كانت العلاقات بين ليبيا والسودان، وهكذا كانت الأوضاع داخل الدول العربية. ولم تكن ليبيا أسعد حظاً من السودان.

ففي الثامن من مايو ١٩٨٤ جرت محاولة فاشلة لقلب نظام الحكم، واغتيال العقيد «معمر القذافي»، وأعلنت جبهة الإنقاذ الوطني المعارضة للقذافي مسئوليتها عن الهجوم، وأخذت الأوضاع في العالم العربي تتردى بعد «كامب ديفيد»، وفشل العرب في التضامن، وفشلوا في اتخاذ أي موقف موحد حيال الأحداث والأزمات التي مرت بالأمة العربية، وكان أبرز مظاهر التمزق أيضاً في موقف الدول العربية من الحرب العراقية الإيرانية:

ففي الثامن عشر من ابريل ١٩٨٢ أعلنت سوريا أنها قطعت كل علاقاتها مع العراق، وتعهدت ببذل كل ما في وسعها لإسقاط نظام حكم الرئيس «صدام حسين».

وفي السادس من أكتوبر ١٩٨٢ اتهم العراق ليبيا وسوريا بدعم العدوان الإيراني عليه، بشحنات من الأسلحة والعتاد الحربي - ونذكر أن سوريا وليبيا والعراق كانوا ضمن جبهة دول الرفض المعارضة «لكامب ديفيد».

وفي الرابع من ابريل ١٩٨٥ ذكرت مجلة «تي إس دي» الفرنسية أن سوريا بعثت بصواريخ سوفيتية الصنع إلى ايران، بعد أن أصبحت الصواريخ الواردة من ليبيا غير كافية.

وفي السادس والعشرين من يونيو ١٩٨٥ سحب العراق رسمياً اعترافه بالنظام الليبي، بوصفه نظاماً عربياً وعضواً في الجامعة العربية، وقرر سحب بعثته الدبلوماسية من ليبيا، وطرد البعثة الليبية من بغداد، وذلك رداً على توقيع اتفاق للتحالف الإستراتيجي بين ليبيا وإيران.

وفي الرابع من ديسمبر ١٩٨٦ ذكرت مجلة «جينز» العسكرية البريطانية أن ليبيا زودت ايران بحوالي ثلاثين صاروخاً من طراز (سكود أرض-أرض) عن طريق سوريا.

وفي الثاني من مايو ١٩٨٧ أكد «غازي الدروبي» وزير البترول السوري، أن سوريا تأمل في انتصار ايران في حربها مع العراق، وأنه يجب الإطاحة بالرئيس العراقي «صدام حسين».

وفى الثانى عشر من يوليو ١٩٨٧ جددت سوريا تأييدها لإيران فى حربها ضد العراق.

وفى الثالث عشر من أغسطس ١٩٨٨ حث العراق الدول العربية على وقف مساعداتها المالية لسوريا، وطردها من الجامعة العربية، بسبب ممارستها المتسمة بالخيانة ضد الأمة العربية.

وهكذا قدر للحليفين العراق وسوريا أن تتمزق العلاقة بينهما، ونذكر أن العراق كانت العمق الإستراتيجى للجيش السورى فى حرب ١٩٧٣، ونذكر أيضاً أن ليبيا والعراق وسوريا تحالفوا ضد إجهاض «كامب ديفيد» وتعهدوا بتحرير فلسطين.

وهكذا استطاع أعداء الأمة العربية صرف نظر دول الرفض عن إسرائيل، وأوقعوا بين إيران والعراق، لتذهب قوة العراق وإيران هباءً منثوراً، ولتمزق علاقات العرب حتى يتأكد العرب أن تضامنهم أصبح فى حكم المستحيل، وحتى تهنأ إسرائيل بين دول عربية منهكة ومتقطعة الأوصال.

ولم تكن الأوضاع الداخلية فى هذه الدول على مايرام، فكما تعرضت السودان لعدة محاولات انقلاب، وكما تعرضت ليبيا كذلك لمثل هذه المحاولات، تعرضت أيضاً سوريا لمثل هذه المحاولات، بعد أن تردت الأوضاع الداخلية فى سوريا، ففي السادس والعشرين من أكتوبر ١٩٨٢ اتهم تقرير منظمة العفو الدولية السنوى الرئيس «الأسد» بشن عمليات تعذيب وإبادة ضد خصومه السياسيين.

وفي الخامس عشر من أغسطس ١٩٨٣ اتهمت منظمة العفو الدولية سوريا بتنظيم عمليات قتل جماعى لمواطنيها لأسباب سياسية.

وفى السابع من أغسطس ١٩٨٦ أكدت أنباء صحفية فى لندن وقوع محاولة انقلاب فاشلة شيوعية ضد الرئيس السورى «حافظ الأسد».

ولم تكن أوضاع العرب المتردية قاصرة على دول المشرق العربى، وإنما طالت دول المغرب العربى وعلاقاتها بباقى الدول العربية.

ففى الخامس من يونيو ١٩٨٤ وقعت اشتباكات على الحدود الجزائرية المغربية، سقط خلالها جنديان مغربيان قتيلين.

وهكذا ساءت العلاقة بين الجزائر والمغرب، كما ساءت العلاقة أيضاً بين الجزائر وسوريا.

وفي العاشر من سبتمبر ١٩٨٥ ذكرت مجلة الطليعة العربية الباريسية أن العلاقات السورية الجزائرية تتجه إلى مزيد من التدهور، وأن الجزائر سحبت بعثتها الطلابية من الجامعات السورية.

وساءت أيضاً العلاقة بين تونس وليبيا، ففى السادس عشر من ابريل ١٩٨٦ اتهمت ليبيا تونس رسمياً بالسماح للولايات المتحدة باستخدام أراضيها ومجالها الجوى، فى العدوان على الأراضى الليبية.

وفى الحادى والعشرين من أبريل ١٩٨٦ قدمت تونس شكوى ضد ليبيا إلى السكرتير العام للأمم المتحدة، ذكرت فيها أن العلاقات قد تدهورت بين البلدين، فى أعقاب التهديدات والاعتداءات الليبية ضدها.

وساءت أيضاً العلاقة بين المغرب وسوريا، ففى الثانى والعشرين من يوليو ١٩٨٦ قطعت سوريا كافة علاقاتها السياسية والدبلوماسية بالمغرب، وطلبت من السفير المغربى مغادرة دمشق، احتجاجاً على استقبال الملك «الحسن الثانى» لرئيس وزراء إسرائيل.

وبعد «كامب ديفيد» أيضاً تبدل موقف دول البترول تجاه قضية فلسطين، وتردت العلاقة بين هذه الدول ودول المواجهة.

ففى الثلاثين من مايو ١٩٨٤ وافق مجلس الأمة الكويتى على قرار تخفيض المساعدات المالية الكويتية، لكل من سوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية بنسبة ٣٩٪.

وفى التاسع والعشرين من أغسطس ١٩٨٤ ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية أن توتراً جديداً نشب أخيراً بين سوريا وليبيا، بسبب تجميد ليبيا لحصّتها فى الدعم العربى لدول المواجهة مع إسرائيل، وبينها سوريا.

وفى التاسع من يناير ١٩٨٥ أعلن رئيس مجلس النواب الأردنى أن السعودية هى الدولة الوحيدة التى وفت بالتزاماتها المالية خلال العام الماضى للأردن، وذلك من بين سبع دول عربية كانت قد تعهدت بتقديم مساعدات مالية، يبلغ مجملها ١,٢٠٠ مليون دولار.

ولم يكن الأمر قاصراً على تقليص الدعم لدول المواجهة أو إلغائه، وإنما تبدل الحال في السياسات العربية تجاه أمريكا الحليف الرئيسي لإسرائيل.

ففي الثالث من يونيو ١٩٨٧ أعلن اثنان من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، أن دول الخليج العربية الستة، الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وافقت على تقديم تسهيلات عسكرية لأمريكا، لمساعدتها في تأمين حرية الملاحة في الخليج.

واستمر مسلسل التردّي العربي، وانهيار كل الأسس التي كان يقوم عليها التضامن بين الدول العربية بعد «كامب ديفيد»، حتى حدثت الطامة الكبرى، واحتلت دولة عربية دولة أخرى شقيقة لها، وقتلت أبناءها، وشردت شعبها، ودمرت بُنيتها الاقتصادية، تحت زعم زائف وحجج واهية، وليؤكد العرب لأنفسهم أنهم ليسوا أهلاً للوقوف ضد عدوهم الرئيسي الذي أتى ليستأصلهم من الوجود، وأن النظم الديكتاتورية في بعض الدول العربية لايمكن أن تحقق الصالح الوطني للجماهير العربية، ولايمكن لها أن تقاتل من أجل استقلال الأمة العربية، وإنما فقط تسعى لترسيخ أقدامها، وتدعيم طموحاتها الشخصية من ملذات الحياة الفانية.

ولايمكن للشعوب العربية أن تنسى هذا التردي في الأحوال السياسية للدول العربية عندما اقتحمت القوات العراقية دولة الكويت لتحتلها، وقتلت العديد من أبنائها، ودمرت البنية الأساسية فيها، ليؤكد التاريخ أن ديكتاتورية السلطة في العراق لم تحترم وحدة الدم العربي، ولا وحدة اللغة، ولا وحدة التاريخ، ولا اتفاقية الدفاع المشترك بين الدول العربية، ولاميثاق جامعة الدول العربية، الذي يلزم الحكومات العربية بالحفاظ على استقلال الدول العربية، وعدم التدخل في شئونها الداخلية.

ويؤكد التاريخ أيضاً أن هذه الحكومات الديكتاتورية لم تقدم شيئاً من أجل تحرير فلسطين، ولم تستطع حماية الشعب الفلسطيني، ولم تقدم شيئاً من أجل الحفاظ على كرامة لبنان، ولم تقدم شيئاً من أجل تحرير التراب العربي.

وكانت مثل هذه الحكومات ضمن الأسباب الرئيسية التي أدت بالرئيس «السادات» لعقد الصلح مع إسرائيل.

ليظهر أمام العالم الوجه الحقيقي للحكومات العربية، التي كانت تدعي دوراً لها في عملية الصراع العربي الإسرائيلي، وتبرز حقيقة عدم وجود دعم حقيقي من

الحكومات العربية لدول المواجهة مع إسرائيل، وانشغال اهتمامات الدول العربية البعيدة عن المواجهة بأمورها الشخصية وطموحاتها الذاتية، وانصرافها عن الخطر الحقيقى، الذى تتعرض له الأمة العربية، والمتمثل فى إسرائيل، وطموحات الصهيونية العالمية.

فما أن التفتت مصر عن هذا الصراع لأسباب عالقة بالدول العربية ذاتها، التفتت جميع الدول العربية دون استثناء عن هذا الصراع، وأوجدت نوعاً آخر من الصراعات، لايتعلق بطموحات الشعوب العربية، وتحالفت مع أصدقاء إسرائيل، وفتحت ذراعيها للتعاون مع أعداء الأمة العربية، بل واعترفت بعض الدول بإسرائيل، بالرغم من أن الخطر الإسرائيلى لازال موجودا، ولم يقدم العرب لشعوبهم مايحميهم مستقبلاً من هذا الخطر.

وهكذا كانت «كامب ديفيد» بمثابة أداة كشفت الأقنعة عن الوجه الحقيقى للحكومات العربية، وأوضحت جسامة التردى الذى وصلت اليه الدول العربية.

رابعاً : وضع الفلسطينيين أمام عجلة الاعتراف بدولة إسرائيل :

هناك حقيقة تاريخية غير قابلة للجدل، ولا لإثبات العكس، وهي أن فلسطين كاملة أرض عربية.

وحتى المواثيق الدولية التى ابتدعتها الأمم المتحدة لإضفاء الشرعية على تقسيم فلسطين، كان يتصدرها اسم «فلسطين» وليس اسم «إسرائيل»، فلم تقسم إسرائيل إلى دولة عربية وأخرى يهودية، وإنما قُسّمت فلسطين إلى دولة عربية، وأخرى يهودية لم يكن لها اسم، وإنما سماها الغزاة والمحتلون، ولم يكن هناك عند التقسيم دولة على وجه الأرض تسمى إسرائيل، وقد ورد فى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ لسنة ٤٧ الخاص بتقسيم فلسطين : «وقد تقرر تقسيم فلسطين إلى (دولة يهودية غير مسماة. ودولة عربية غير مسماة)..».

وفور صدور هذا القرار لم تعترف به الدول العربية، ولا الدول الإسلامية، وأعلنت الشعوب العربية والإسلامية دعوتها لتحرير تراب فلسطين، واعتبرت هذه الشعوب الجزء الذى قسم لليهود جزءاً من فلسطين قد تم احتلاله، وبدأت القضية الفلسطينية على هذا الأساس.

وكانت محاولات الحكومات العربية لاسترداد فلسطين معلنة، باعتبار أن فلسطين دولة واحدة وتراب واحد، وأن تقسيمها عمل من أعمال العدوان، والمقصود به زرع الاستعمار فى قلب الأمة العربية، وهكذا كانت المشاعر المعلنة لكل الحكومات العربية والإسلامية ابتداء من ٤٨ وحتى عدوان ١٩٦٧.

وفى خلال هذه الفترة التاريخية باءت كل محاولات الدول العربية لاسترداد فلسطين بالفشل، وإن كان التاريخ لايقطع بوجود محاولات جدية من كافة الدول العربية والإسلامية لاسترداد فلسطين، اللهم إلا المحاولات الفردية التى قامت بها مصر فى غضون حرب ٤٨، بمساعدات متواضعة من بعض الدول العربية تكاد لاتُذْكَر.

وكان العكس هو الصحيح فإسرائيل قد نجحت فى ضم أجزاء كبيرة من الأراضى العربية فى فلسطين، إلى الجزء الذى خصصته لها الجمعية العامة للأمم المتحدة، مستخدمة فى ذلك القوات المسلحة.

وفى خلال هذه الفترة التاريخية لم يكن أحد من الشعوب العربية يتوقع أن تعترف دولة من الدول العربيــة أو الإسلامية بدولة إسـرائيل، حيث أن الشعـور القائم آنذاك يعتبر هذا الفعل جُرْماً فى حق الأمة العربية، حيث أن الشعوب العربية فى هذا الوقت بالذات كانت تتذوق ثمرة الحـرية، والتخلص من الاستعمار، وكان الشعـور بالقومية العربية والكرامة العربية منتشـراً بين الشعوب العربية، التى كانت ترمى كل من يرتبط بإسرائيل بأى رباط من قـريب أو بعيد، بالخيـانة والعدوان على الأمة العربـية، وكان للشعوب العربية طموحات كبيرة فى التخلُّص من الاستعمار اليهودى لدولة فلسطين، وكانت ثقة الشعوب العربية فى قادتهم لاتُقدَّر، خاصة القيادة المصرية والسورية.

حيث دأبت هاتان القيادتان على التهوين من قدر الاستعمار اليهودى، ومن قدر مَن يقفون وراءه بالمال والسلاح.

وما لبث أن تـبددت هذه الطموحات ووُطئت بالنعـال، وفقدت الشعـوب العربية ثقتها بقادتها، واستشعرت عظمة الخطر المحدق بها وبطموحاته، عندما احتلت إسرائيل أراضى شاسعة فى كل مـن سوريا ومصر، بالإضافة إلى استكمـال احتلال فلسطين، فى غضون أيام معدودات.

وزادت هزيمة المشاعر العربية عندما تأكدت أن قواتها المسلحة لم تقاتل اليهود، وإنما أصدرت إليـهم أوامر بالانسـحاب فى مسـرحية هـزلية لم يسبق لهـا مثـيل على مر التاريخ.

وكـان لهذه الهـزيمة الأثر الكبـير فى تغير مـواقف الحكومـات العربيــة من دولة إسرائيل، خاصة فى مواجهة الشعوب العربية، فالحكومات العربية التى لم تستطع فعل شئ لإسرائيل خلال الفترة من ٤٨ وحتى ٦٧، ولم تستطع حماية أراضيها من عدوان إسرائيل عليـها، لم يكن لديهـا القدرة أو الاستـعداد أو الطموح لاسـترداد فلسطين، وكان نزاعها مع اليـهود الغزاة شكلياً أكثر منه موضوعـياً، فكان من الطبيعى أن يكون لهذه الحكومات الرغبة فى الاعتراف بإسرائيل كدولة، إذا ما تسنى لهذه الدول أن تأمن جانب إسرائيل.

وأفقدت الهزيمة الدول العربية ثقتها بأنفسهـا، وثقتها فى قادتها، وثقتها فى تاريخها وحاضـرها ومستـقبلها، وفى ذات الوقت زاد الصلـف الإسرائيلى والكبرياء، وتغير

طموح العرب من استرداد فلسطين إلى استرداد الثقة بالنفس، وتغير مفهوم قضية فلسطين إلى مفهوم جديد ومعنى جديد، بسبب الهزيمة المرة[1].

وكان من حصاد الهزيمة أن سارعت الدول العربية إلى الموافقة على قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٢٤٢، والصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧، والذى وافقت عليه معظم الدول العربية، وقد تضمن هذا القرار اعترافاً ضمنياً من الدول العربية بدولة إسرائيل، ظناً منها أنها ستسترد أراضيها التى ضاعت بعد عدوان ١٩٦٧.

وقد قضى القرار ضمن ما قضى : -

أن مجلس الأمن إذ يعرب عن قلقه المستمر للموقف الخطير فى الشرق الأوسط، وإذ يؤكد عدم جواز حيازة الأرض بطريق الحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام عادل ودائم، تستطيع فيه كل دولة فى المنطقة أن تحيا فى أمن، وإذ يؤكد أيضاً على أن جميع الدول الأعضاء، بقبولها ميثاق الأمم المتحدة، قد تعهدت بالالتزام بالعمل وفقاً للمادة الثانية من الميثاق :

١ - يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يقتضى إقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط، ينبغى أن يشمل تطبيق كل من المبدأين التاليين :

(أ) انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراض احتلت فى الصراع (النزاع) الأخير.

(ب) إنهاء كل دعاوى أو حالات الحرب، واحترام والاعتراف بسيادة كل دولة فى المنطقة ووحدة أراضيها، واستقلالها السياسى، وحقها فى الحياة فى سلام داخل حدود آمنة معترف بها متحررة من التهديدات بالقوة أو باستخدام القوة.

٢ - يؤكد أيضاً ضرورة :

(أ) ضمان حرية الملاحة عبر الطرق المائية الدولية فى المنطقة.

(ب) تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

---

(١) استرد العرب عزتهم وكبرياءهم عندما هزموا اليهود فى حرب٧٣، ويرجع الفضل فى ذلك الى براعة المصريين وقدرتهم الفائقة فى القتال، حيث استطاعوا قطع ذراع إسرائيل الطويلة، وأعادوا العزة والكبرياء للأمة العربية، واستطاعت القوات الجوية المصرية لأول مرة فى التاريخ أن تدرك حصون اليهود وحصون قادتهم، وتدمر غرف قيادتهم، وتدمر غرف قيادتهم، لتظل حرب العاشر من رمضان أسطورة لكل الشعوب العربية والإسلامية.

(ج) ضمـان حصانة الأراضى والاستقـلال السياسى لكل دولة فى المنطقة، عن طريق إجراءات تشمل إقامة مناطق منزوعة السلاح.

.... »

وهكذا اعتـرفت الدول العربيـة والإسلاميـة التى وافقت على قـرار مجلس الأمن الدولى رقم ٢٤٢ ضمنياً بسيادة إسرائيل كدولة.

وتغّير مفهـوم الطموحات العربية، وأصبح الحق العربـى فى استرداد كامل فلسطين غيـر مؤيد بالمواثيق الدولية التى ابتكرهـا مجلس الأمن الدولى، المنظمة العـالمية التى أوجـدتها دول الغـرب الكبرى، لتـحقـيق أهدافـها وطمـوحاتهـا، فى القضـاء على الطموحات العـربية، وبالرغم من ذلك كان هدف أبناء فلسطين اسـترداد كامل ترابهم الوطنى، ومن هنا تضاربت الطمـوحات الفلسطينية مع أهداف بعض الدول العـربية، الرامية إلى استرداد ما احتل من فلسطين بعد عدوان ٦٧ ، خاصة الضفة الغربية وقطاع غزة.

وحاولت بعض الدول العربية استقطات المقاومة الفلسطينية حتى تغير من طموحاتها وأهدافها، وحتى تعمل حسب هوى وأهداف الحكومات العربية.

وأكد الواقع العملى زيادة نشاط المقاومة الفلسطينية بعد ٦٧ ، حتى خشيت الحكومة الأردنية على نفسها من إسرائيل، وحـاولت التخلص من المقاومة الفلسطينية، وكانت مذبحـة «أيلول الأسود»، ونقلت المقـاومة الفلسطينـية إلى لبنان، وأخذت تـعمل من لبنان.

ويمكن القول بأن تضارب طموحات المقـاومة الفلسطينية مع طموحات بعض الدول العربية عجل فى محاولة هذه الدول للتخلص من المقاومة الفلسطينية من أراضيها حتى لاتكون هذه المقـاومة حـجـر عثـرة بين هذه الدول وبين اليـهـود والولايات المتحـدة الأمريـكية، خـاصة وأن هذه الدول بدأت تفكر بطريقـة جدية فى إنهـاء نزاعهـا مع إسرائيل، وبدأت تتحين الفرصـة لذلك، وبدأت بالفعل لقاءات سرية بين بعض ممثلى هذه الدول والعدو الصهيونى.

وشهـدت السـاحـة العربيـة مذابح للفلسطينيين فى لبنـان وسوريا والأردن، وطرداً للفلسطينيين من بعض البلاد العربية، وقيوداً مكثفة على تنقلات الفلسطينيين من وإلى الدول العربية، المرتبطة مع الفلسطينيين بميثاق جامعة الدول العربية، وتجسد ذلك الأمر

بجلاء بعد إتفاقية «كامب ديفيد» فبعد أن اعترفت مصر بدولة إسرائيل، لم تجد الدول العربيـة الأخرى - التى كانت تتـصارع مع أبناء فلسطين - غضـاضة فى الكشف عن مساعيها للتخلص من المقاومة الفلسطينية، وكشفت الدول التى كانت تفعل ذلك الأمر فى الخفاء عن وجهها، وباتت تؤكد محاولتها للتخلص من المقاومة الفلسطينية.

حيث اعتبـرت هذه الدول أن المقاومة الفلسطينية من أراضيهـا يشكل أكبر عائق فى سبيل التصالح مع العدو الإسرائيلى، ويمكن القول أن اتفـاقية «كامب ديفيد» جسدت إفتقاد المقاومة الفلسطينية لبعدها القومى لدى الحكومات العربية.

فأبناء فلسطين يرغبـون فى تحرير فلسطين، ومصر قد اعـترفت بأن إسرائيل دولة، أى أن حق الفلسطينيين فـقط قاصر على الجـزء الذى احتل بعـد عدوان ١٩٦٧، وأن الدول العربـية التى اعتـرفت بقرار مـجلس الأمن الدولى رقم ٢٤٢، اعتـرفت بذلك ضمنياً أيضاً، وحـتى الدول العربية التى لم تعترف بالقرار، ورغبت فى قـرارة نفسها الانضمـام إلى مسيـرة مصر، وكـانت تفكر فى ذلك الأمر جدياً، وبات واضـحاً أن موقف الفلسطينيين بدا مخالفاً لمواقف كل الدول العربية.

ومن هنا كان الموقف الفلسطينى عقـبة فى سبيل تحقيق باقى الـدول العربية - عدا مصـر - لمسـيرة السـلام مع إسرائيل، أو الاعـتراف بهـا، أو على الأقل غلق الملف الفلسطينى[1].

والتـقت أهداف بعض الدول العربـية فى التـخلص من المقاومـة الفلسطينيـة على أرضها، أو منع هذه المقاومة مع أهداف إسرائيل فى القضاء على هذه المقاومة، وعزل سلاح الفلسطينيين، واعـتبرت إسرائيل أن المقـاومة الفلسطينية تشكل عقـبة فى طريق السلام.

ولما لم تفلح الدول العربية فى تحـقيق هذه الغاية قبل وبعد «كـامب ديفيد» فكرت إسرائيل فى القـيام بهذه الرسـالة، وقامت بغزو جنوب لبنان، وقـاتلت أبناء فلسطين تحت حمـاية المدمرات الأمـريكية والغـربية، ولم تكف إسرائيـل عن ذلك إلا بعد أن أخرجت أبناء فلسطين من لبنان، وعلى رأسهم «ياسر عرفات» منزوعى السلاح، وبعد أن نزعت من زعيمهم بالقوة الاعتراف بإسرائيل كدولة.

---

(١) بالرغم من اتفاقية «كـامب ديفيد» فإن مصر لم تتخل عن أبناء فلسطين، ولم تقـتلهم كما فعلت بعض الدول العربية، ولم تصفهم جسدياً.

ولم تكن إسرائيل وحدها هى التى تطرد «عـرفات» من فلسطين، وإنما كانت هناك قوى عربيـة التقت مع إسرائيل فى أهدافهـا، وكان الغرض من القضـاء على المقاومة الفلسطينية هو القـضاء على مشكلة فلسطين، حـتى لايخرج من بين هؤلاء من يدعى أن فلسطين كلها أرض عـربية. ولم يتركـوا «عرفات» إلا عندمـا قال لهم أن فلسطين كلها ليست أرضاً عربية.

ويقى «عرفات» ليطالب فقط بالضـفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقـية، ليتفق بذلك مع كل الدول العربية التى باتت ترغب فى العيش فى أمان وسلام مع إسرائيل.

وبعـد أن صبأ «عـرفات» أراد أن يخـطو فى سبـيل الصلح مع العدو الإسـرائيلى بمفرده، بصفته الفلسطينية، بعيداً عن سوريا والأردن ولبنان.

الأمر الذى عارضته سوريا بشدة، فهى الدولة العربية التى تريد الصلح مع إسرائيل شريط حل القضية الفلسطينية، من خلالهـا حتى يقال إنها آثرت المصلحة القومية على مصلحتها الشخصية، وعليه كان حساب «عرفات» من سوريا قاسياً، كلف الفلسطينيين الكثير :

فعندمـا أعلن «ياسر عرفات» فى الخـامس من سبتـمبر ١٩٨٢ أن منظمة التـحرير الفلسطينية تؤيد التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، على أساس خطة مؤتمر «فاس»، ودعا إسرائيل إلى التفاوض لتسوية سلمية للصراع فى الشرق الأوسط.

لم يغب عن «عـرفات» الرد السورى، خـاصة وأنه لم يتشـاور مع زعمـاء سوريا وزعماء آخـرين، ولم يحاول التنسيق معـهم، ولم يمكن لهم الدلوف إلى بوابة السلام من خلاله.

وأوجدت له المتاعب سوريا داخل صفوف قواته، ووضعت بذور الخلاف بين القادة الفلسطينيين، وقلبت حياة «عرفات» رأساً على عقب.

ففى الرابع من يونيو ١٩٨٣ تفجرت عملية التمرد، التى يقودها «أبوموسى» داخل حركة (فتح) فى شكل صدام مسلح مع أنصار «ياسر عرفات» فى مدينة بعلبك بوادى البقاع بلبنان.

وفى العشرين من يونيو ١٩٨٣ حذر «ياسر عرفات» من خطورة التدخل فى حركة التمرد فى صفـوف (فتح) ووجه اللوم إلى العقيد الليبى «مـعمر القذافى» الذى أعلن مساندته للمتمردين.

وفى الحادى والعشرين من يونيو ١٩٨٣ اتهم السيد «ياسر عرفات» سوريا رسمياً للمرة الأولى بمساندة حركة التمرد، ضد قيادته فى حركة (فتح).

وفى التاسع والعشرين من يونيو ١٩٨٣ تمكنت القوات المتمردة داخل حركة (فتح) من السيطرة على طريق بيروت - دمشق الدولى، بعد استيلائها على آخر موقع كان فى أيدى قوات «عرفات» على طول الطريق.

ولم تكن ليبيا بعيدة عن هذا الشقاق، وآزرت سوريا .

وفى التاسع والعشرين من أكتوبر ١٩٨٣ طالبت ليبيا ممثلى منظمة التحرير الفلسطينية وكوادرها وعائلاتهم بمغادرة الأراضى الليبية بأمتعتهم الشخصية فقط.

وفى الخامس عشر من نوفمبر ١٩٨٣ هاجمت قوات سورية مخيم (البدارى) للاجئين الفلسطينيين ومدينة طرابلس اللبنانية، ضد الفلسطينيين الموالين «لياسر عرفات».

وفى السادس عشر من نوفمبر ١٩٨٣ سقط مخيم (البدارى) الفلسطينى آخر معاقل «ياسر عرفات» فى لبنان، فى أيدى المنشقين الذين تدعمهم سوريا ولبنان.

وفى السادس عشر من أكتوبر ١٩٨٤ ذكرت مصادر لبنانية أن ليبيا وسوريا تبحثان حالياً مع أطراف لبنانية وفلسطينية مشروعاً لإقامة جبهة مشتركة، يطلق عليها القيادة الإستراتيجية للعمل الوطنى، لمواصلة العمل لعزل «ياسر عرفات» وإعاقة محاولات إعادة العلاقات بين مصر والدول العربية.

وفى الثالث من يناير ١٩٨٥ أعلنت سوريا أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تعد الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى، وسحبت اعترافها بها.

وفى الخامس والعشرين من مارس ١٩٨٥ أعلنت الفصائل الفلسطينية الستة، المنشقة على «ياسر عرفات» رسمياً عن تشكيل جبهة فلسطينية جديدة، باسم «جبهة الخلاص الوطنى»، مهمتها استعادة الخط الوطنى لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتم الإعلان من سوريا.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية عدة مرات، عن اكتشاف عدة محاولات لاغتيال «ياسر عرفات»، وأن سوريا وراء هذه المحاولات.

وكان الأمر واضحاً فى أن سعى الفلسطينيين للصلح لم يكن علي هوى سوريا، ولم يكن لرفض سوريا الصلح، بقدر ما كان عدم رغبة منها فى إبرام الصلح بعيداً عنها.

وفى الثلاثين من نوفمبر ٨٦ بدأت قوات سورية، ووحدات خاصة من الجيش السورى المرابطة فى لبنان، وقوات حركة أمل الشيعية، واللواء السادس اللبنانى، هجوماً ثلاثياً مكثفاً ضد المخيمات الفلسطينية «صابرا» و«شاتيلا» و«برج البراضية» فى ضواحى بيروت.

وفى السادس من ديسمبر ١٩٨٦ اتهمت منظمة التحرير الفلسطينية الرئيس السورى «حافظ الأسد» بإصدار قرار بتصفية المقاومة الفلسطينية، والقضاء نهائياً على الوجود الفلسطينى فى لبنان.

ولم تفلح محاولات سوريا فى منع «عرفات» من الوصول إلى غايته بعيداً عن الاتفاق مع سوريا.

وفى الرابع من مايو ١٩٨٧ صرح الزعيم الفلسطينى «ياسر عرفات» بأنه يستعد للاجتماع مع أى مسئول إسرائيلى، تحت إشراف الأمم المتحدة، لبحث إقامة دولة فلسطينية إسرائيلية.

وفى الثالث والعشرين من مايو ١٩٨٧ صرح «ياسر عرفات» أنه على استعداد لإنشاء دولة فلسطينية، على أى جزء من الأرض ينسحب من الإسرائيليون أو يتم تحريره.

ولم تخف إسرائيل مشاعر سوريا حول عملية السلام، وتخرج إذاعة إسرائيل على الملأ يوم ٣ فبراير ١٩٨٨ لتعلن أن الرئيس السورى «حافظ الأسد» أبدى استعداده للتفاوض مع إسرائيل، مقابل إعادة هضبة الجولان السورية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

ويرد «عرفات» حقيقة النهج الذى اختاره، ويعلن مرة أخرى فى الثالث من ابريل ١٩٨٨ عن استعداد الفلسطينيين لإقامة دولة مستقلة، على أى جزء من الأرض تنسحب منه إسرائيل، وأكد أنه سوف يقبل الشرعية الدولية لإسرائيل، والضمانات الصادرة بشأنها من القوى العظمى.

وفى الأول من يوليو ١٩٨٨ ذكرت صحيفة «جيروز اليم بوست» الإسرائيلية أن الزعيم الفلسطينى «ياسر عرفات» على استعداد لإجراء مفاوضات مباشرة مع

إسرائيل، لوضع ترتيبات مؤقتة في الأراضي العربية المحتلة.

وفي الخامس عشر من نوفمبر ١٩٨٨ أعلن الزعيم الفلسطيني «ياسر عرفات» قيام الدولة الفلسطينية فوق أرض فلسطين، وعاصمتها القدس، كما أصدر المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الاستثنائية بالجزائر العاصمة، قراره بالإجماع بإعلان قيام الدولة الفلسطينية بحكومة مؤقتة، ارتكازاً على الحقوق التاريخية والطبيعية للشعب الفلسطيني، وانطلاقاً من الشرعية لدولية متمثلة في قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١، الخاص بتقسيم فلسطين.

كما أعلن المجلس الوطني الفلسطيني أنه يقبل قراري مجلس الأمن رقم (٢٤٢، ٣٣٨) كقاعدة أساسية للتحرك نحو السلام، ولعقد المؤتمر الدولي للسلام.

وهكذا استوعب «ياسر عرفات» الدرس الذي تعلمه من خروجه من لبنان، من بعد أن دكت إسرائيل تحت سمع وبصر العرب جنبات المقاومة الفلسطينية في لبنان، ولم يحرك العرب ساكناً، وبعد أن تأكد بنفسه، وتأكدت الشعوب العربية جميعها، أن قادتهم غير قادرين على حماية المقاومة الفلسطينية، التي تباد أمامهم، وبالتالي غير قادرين على تحرير فلسطين، بل وغير قادرين على استرداد ما سلبته إسرائيل منهم في حرب ١٩٦٧، ولما فشلت سوريا في استيعاب «عرفات» في طريقه نحو الصلح مع اليهود، ليحمي ماء وجهها نحو سعيها للسلام، فقد أعلنت سوريا في الثاني والعشرين من يونيو ١٩٨٩، على لسان السيد «عبد الحليم خدام» نائب الرئيس السوري، أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني.

ولم يكن خافياً على أحد أن الفلسطينيين بدأوا بالفعل المفاوضات المباشرة مع الإسرائيليين، بعيداً عن الدول العربية، التي لم يكن لوجودها أي تأثير في هذه المفاوضات، خاصة بعد أن تيقن أبناء فلسطين أن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، هي القابضة على زمام الأمور، وقد اتضح لهم ذلك عند احتلال إسرائيل لجنوب لبنان.

وفي الثامن من أبريل ١٩٨٩ أكد السيد «ياسر عرفات» رئيس الدولة الفلسطينية المستقلة، وجود حوار بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عبر الولايات المتحدة.

وتدعيماً للسعي الفلسطيني، بعد أن أغلقت أمامهم الأبواب، عدا أبواب الصلح، وفي الخامس من يوليو ١٩٨٩ أعلن «محمود عباس» عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة

التحرير الفلسطينية، أن المنظمة لن تحمل السلاح مرة أخرى، حتى لو واصلت إسرائيل رفض مبادرات السلام، وتكررت الاجتماعات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وفى الحادى والعشرين من يوليو ١٩٨٩ أكد مسئول بمكتب منظمة التحرير الفلسطينية فى باريس، عقد اجتماع فى فرنسا بين عضو بارز باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وسكرتير مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلى «إسحاق شامير» للشئون الفلسطينية.

ويمكن القول أن العرب قد حصدوا السراب، من جراء صراعهم مع اليهود، ووضعوا أبناء فلسطين على طريق حرجة، أوجدتهم أمام أكبر قوى فى العالم بمفردهم، وهم عُزّل من السلاح، بعد أن طردهم اليهود من لبنان.

ولم يكن فى استطاعة أبناء فلسطين قتال اليهود بمفردهم، ومن خلفهم الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن جردوهم من أسلحتهم، وطردوهم، وتخلى عنهم كل العرب.

وعندها أبى الأطفال من أبناء فلسطين الاستسلام لمقدرات آبائهم وخرجوا يقاومون الاحتلال بصدورهم، بعيداً عن كل القرارات العربية، بالحجارة لتفتح صفحة جديدة من صفحات الصراع بين العرب واليهود، تكون بداية حقيقية لهذا الصراع، عندما يتلقى الطفل الصغير الذى يقاتل بالحجارة رصاصة من عدو إسرائيلى غادر، ويلقى هذا الطفل ربه شهيداً قانعاً بأنه يدافع عن ترابه المقدس.

ان الدول العربية جميعاً هى المسئول الأول عن تخلى أبناء فلسطين (منظمة التحرير الفلسطينية) عن طموحاتهم من أجل تحرير وطنهم.

وإن هذه الدول هى التى دفعت هؤلاء الرجال ليسطروا اتفاقية - غزة أريحا - بعد أن ذبح أبناء فلسطين فى «صابرا» و«شاتيلا»، وبعد أن افتعلت حرب المخيمات.

وفى الخامس والعشرين من أكتوبر ١٩٨٩ أعرب الرئيس الليبى «معمر القذافى»، عن اعتقاده بأنه ليس هناك مانع من أن يجلس الفلسطينيون مع الإسرائيليين، فى حوار أو تفاوض.

وفى الثامن عشر من مارس عام ١٩٩٠ أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق «جيمى

كارتر» أن الرئيس «الأسد» خوّله أن يعلن رسمياً باسمه استعداد سوريا لإجراء محادثات مباشرة مع إسرائيل، من خلال مؤتمر دولى للسلام، يتم فيه بحث موضوع الجولان المحتلة.

وهكذا أضحى الفلسطينيون بمفردهم فى الساحة العربية، وجها لوجه أمام إسرائيل وقوى الغرب العاتية.

الأمر الذى جعل من طموحات أبناء فلسطين أمام التردى العربى، وهيمنة إسرائيل، شيئاً مستحيلا، وجعل أبناء فلسطين يبحثون عن الحياة، حتى يقضى الله سبحانه وتعالى أمراً كان مفعولا.. ولم يكن أمام القيادة الفلسطينية الخيار، إلا البحث عن موطن قدم فى هذه الحياة، التى أضحت غريبة، ولم يكن أمامهم من طريق سوى الاعتراف بدولة إسرائيل[1]، ومن هنا كانت اتفاقية (غزة - أريحا) وفيما يلى نص خطاب الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، فى ١٢ سبتمبر ١٩٩٣ :

من الرئيس «عرفات» إلى «رابين».

السيد رئيس الوزراء :

إن التوقيع على إعلان المبادئ يرمز لعصر جديد فى تاريخ الشرق الأوسط، ومن منطلق إيمان راسخ، أحب أن أؤكد على التزامات منظمة التحرير الفلسطينية الآتية :

١ - تعترف منظمة التحرير بحق دولة إسرائيل فى العيش فى سلام وأمن. وتقبل المنظمة قرارى مجلس الأمن رقمى (٢٤٢ و ٣٣٨).

٢ - إن المنظمة تلزم نفسها بعملية السلام فى الشرق الأوسط، وبالحل السلمى للصراع بين الجانبين، وتعلن أن كل القضايا الأساسية المتعلقة بالأوضاع الدائمة، سوف يتم حلها خلال المفاوضات.

٣ - وتعتبر المنظمة أن التوقيع على إعلان المبادئ يشكل حدثاً تاريخياً، ويفتتح حقبة جديدة من التعايش السلمى والاستقرار، حقبة خالية من العنف، وطبقاً

---

(١) إن قطاعاً كبيراً من أبناء فلسطين لايعترف بإسرائيل كدولة، ولازال يؤكد أن الإسرائيليين غزاة ومحتلون، ولازالوا يتعاملون مع اليهود من هذا المنطلق.

لذلك فإن المنظمة تدين استخدام الإرهاب وأعمال العنف الأخرى، وسوف تاخذ على عاتقها إلزام كل عناصر أفراد منظمة التحرير بذلك، من أجل تأكيد التزامهم ومنع الانتهاكات وفرض الانضباط لمنع هذه الانتهاكات.

٤ - وفي ضوء إيذان عصر جديد والتوقيع على إعلان المبادئ، وتأسيساً على القبول الفلسطيني بقراري مجلس الأمن (٢٤٢ و٣٣٨) فإن منظمة التحرير تؤكد أن بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تنكر حق إسرائيل في الوجود، وبنود الميثاق التي تتناقض مع الالتزامات الواردة في الخطاب، أصبحت الآن غير ذات موضوع، ولم تعد سارية المفعول، وبالتالي المفعول، وبالتالي فإن منظمة التحرير تتعهد بأن تقدم إلى المجلس الوطني الفلسطيني موافقة رسمية بالتغيرات الضرورية فيما يتعلق بالميثاق الفلسطيني.

المخلص

ياسر عرفات

رئيس منظمة التحرير

الفصل الثالث

الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى
(غزة - أريحا)

لايستطيع أحد على وجه الأرض أن ينكر الكفاح البطولى لأبناء فلسطين، طوال فترة الاحتلال الصهيونى لفلسطين المحتلة، وقد قدم هذا الشعب آلاف الشهداء الأبرار، الذين فاضت أرواحهم دفاعاً عن تراب فلسطين المقدس، أرض الأنبياء.

وهناك حقيقة مؤكدة تطارد العرب فى كل مكان، وحتى يوم الساعة، وهى أن آلاف الشهداء من أبناء فلسطين قد استشهدوا بأيدى بعض الحكومات العربية، فى محاولة من هذه الحكومات للسيطرة على القرار الفلسطينى.

وتارة أخرى للتخلص من استخدام الفلسطينيين لأراضى هذه الدول، فى الكفاح ضد العدو الصهيونى، ويؤكد الواقع أيضاً أن أبناء فلسطين تلقوا العديد من الضربات الموجعة المؤلمة، والتى بلغت ذروتها عندما بُترت يد المقاومة الفلسطينية من لبنان، وطرد «عرفات» تحت حماية دولية، بعد أن أعلن على الملأ تخليه عن حمل السلاح فى مواجهة إسرائيل، ومن ذلك التاريخ ولم تضيع إسرائيل فرصة واحدة، ونسجت خيوط العلاقات بين أبناء فلسطين، المنهكين من الضربات المتتالية والمتلاحقة، حسب ما سبق أن أوضحنا، فأبناء فلسطين فى الشتات، وأبناء فلسطين منهكون وأبناء فلسطين نُزع منهم سلاحهم، ولاسبيل أمام قيادتهم السياسية إلا عقد الصلح مع اليهود، والاعتراف بدولتهم فى قلب فلسطين، وإلا ستستمر التصفيات، وتستمر اللعنات، ويوصمون بالإرهاب، ولم يكن أمامهم من سبيل إلا مائدة المفاوضات مع اليهود، سراً فى النرويج، والتى انتهت بتوقيع مايسمى بإعلان المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وقد أثمرت هذه المفاوضات الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ليؤكد اليهود للأمة العربية أن صراعهم فقط مع الفلسطينيين، وقد كان الاعتراف المتبادل بين الجانبين عن طريق خطاب من الرئس

«عـرفـات» إلى «رابـين» ، ومن «رابين» إلى الرئيس «عـرفـات» ، وكـان نص الأول كالآتي : –

من الرئيس «عرفات» إلى «رابين»

السيد رئيس الوزراء :

إن التوقيع علي إعـلان المبادئ يرمز لعصر جـديد فى تاريخ الشرق الأوسط، ومن منطلق إيمان راسخ، أحب أن أؤكد على التزامات منظمة التحرير الفلسطينية الآتية :–

١ – تعترف منظمة التحـرير بحق دولة إسرائيل فى العيش فى سلام وأمن. وتقبل المنظمة قرارى مجلس الأمن رقمى (٢٤٢ و ٣٣٨).

٢ – إن المنظمـة تلزم نفسهـا بعمليـة السلام فى الشـرق الأوسط، وبالحل السلمى للصراع بين الجانبين، وتعلن أن كل القضايا الأساسـية المتعلقة بالأوضاع الدائمة، سوف يتم حلها خلال المفاوضات.

٣ – وتعتبـر المنظمة أن التوقيع على إعـلان المبادئ يشكل حدثاً تاريخيـاً، ويفتتح حقبـة جديدة من التعايش السلمى والاستـقرار، حقبة خاليـة من العنف، وطبقاً لذلك فإن المنظمة تدين استخدام الإرهاب وأعمال العنف الأخرى، وسوف تأخذ على عـاتقهـا إلزام كل عناصـر أفراد منـظمة التـحريـر بذلك، من أجل تأكيـد إلتزامهم، ومنع الانتهاكات، وفرض الانضباط لمنع هذه الانتهاكات.

٤ – وفى ضوء إيذان عـصر جديد والتـوقيع على إعـلان المبادئ، وتأسيـساً على القبول الفلسطينى بقرارى مجلس الأمن (٢٤٢ و٣٣٨) فـإن منظمة التحرير تؤكد أن بنود الميـثاق الوطـنى الفلسطينى التى تنكر حق إسـرائيل فى الوجـود، وبنود الميثاق التى تـتناقض مع الالتزامات الواردة فى الخطاب، أصبـحت الآن غير ذات موضوع، ولم تعد سارية المفعول، وبالتالى المفعول، وبالتالى فإن منظمة التحرير تتعهد بأن تقدم إلى المجلس الوطنى الفلسطينى موافقة رسمية بالتغيرات الضرورية فيما يتعلق بالميثاق الفلسطينى.

المخلص.

ياسـر عـرفـات

رئيس منظمة التحرير

وان الأمر هنا لايحتاج إلى تعليق، فالكلمات عربية فصحى، وأكثر وضوحاً، فما بالكم بأصحاب المشكلة [بعدما أدمت الجروح كل جسدهم من اليهود، وبعض العرب] وقد قالوا أن اليهود ليسوا غزاة أو محتلين، وأن العمل ضدهم هو نوع من أنواع الإرهاب، وقد قالوا ذلك وأبناؤهم فى السجون والمعتقلات، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة أعطتهم قديماً حوالى نصف وطنهم، وكُتُب التاريخ والخرائط مازالت تحمل فى طياتها اسم «فلسطين»، ولازالت إسرائيل بلا حدود، وحتى الآن فالطرف الأول فى الاتفاق «اليهود غزاة محتلون، ودراءهم قوى الظلم فى أنحاء الأرض»، والطرف الثانى «ممثلو منظمة التحرير الفلسطينية المستضعفون فى الأرض»، تحت الاحتلال، هاربون من أبناء جلدتهم، الذين تخلوا عنهم وعقدوا الاجتماع سراً.

وهنا يجهر أبناء العروبة البواسل الصناديد!! ويعلنوا على الملأ أن مشكلة فلسطين قد انتهت!! فأبناء فلسطين أنفسهم اعترفوا بإسرائيل كدولة، وقالوا أن الأعمال الفدائية ضد إسرائيل عمل من أعمال الارهاب، وعليه فإسرائيل صاحبة حق حصلت عليه من فلسطين، ما عدا الضفة الغربية وغزة والقدس.

أما أصحاب الحق فى فلسطين كلها فقد انتظروا كلمة من الارهابى «رابين» اعتبروها اعترافاً منه بحقوقهم فى نص خطاب «رابين» :

من «رابين» إلى الرئيس «عرفات :

السيد الرئيس :

رداً على خطابكم المؤرخ فى ٩ سبتمبر ١٩٩٣، فإننى أحب أن أؤكد لكم فى ضوء التزامات منظمة التحرير الفلسطينية المتضمنة فى خطابكم، فإن حكومة إسرائيل قررت الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل للشعب الفلسطينى، وستبدأ مفاوضات مع منظمة التحرير فى إطار عملية السلام فى الشرق الأوسط.

إسحق رابين

رئيس وزراء إسرائيل

وعرفاناً من «عرفات» بجميل دولة النرويج فى استضافة المحادثات السرية بين إسرائيل ومنظمة التحرير، وجّه «عرفات» رسالة إلى «يوهان هولست» وزير خارجية النرويج، ذكر فيها : -

«عزيزى الوزير «هولست» :

أرغب فى أن أؤكـد لكم أنه بمقتـضى التوقـيع على إعلان المبـادئ، فإننـى سوف أضمن الموافقة التالية فى بياناتي العلنية : -

فى ضوء العصـر الجديد، الذى رمز إليه التـوقيع على إعلان المبادئ، فـإن منظمة التحـرير تشجع وتدعو الشعب الفلسـطينى فى الضفة وقطاع غزة، إلى الاشـتراك فى الخطوات المؤدية إلى تطبيع الحياة، ومعـارضة العنف والإرهاب، والمساهمة فى السلام والاستقرار، والمشاركة بفعالية فى إعادة البناء والتنمية الاقتصادية والتعاون.

المخلص

ياســر عـرفـات

رئيس منظمة التحرير

هذا وقد ورد ضـمن النص الكامل لإعلان المبادئ حـول ترتيبات الحكومـة الذاتية الانتقالية ما يلى : -

« إن حكومـة دولة إسرائـيل ووفد منظمـة التـحرير الفـلسطينية، ممـثلاً للشـعب الفلسطينى، يتـفـقان على أن الوقـت قد حـان لإنهاء عـقـود من المواجهـة والنزاع، والاعتراف بحقوقهما المشروعة، والـسياسة المتبادلة، والسعى للعيش فى (ظل) تعايش سلمى، وبكرامـة وأمن متبـادلين، ولتحـقيق تسـوية سلميـة عادلة ودائمـة وشاملة، ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسـية المتفق عليها، وعليه فإن الطرفين يتفقان على المبادئ التالية :

المـــادة (١) : -

إن هدف المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية ضمن عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط، هو من بين أمـور أخرى، إقـامة سلطة حكومـة ذاتيـة انتقـالية فلسطينيـة، المجلس المنتخب، (المجلس) للشعب الفلسـطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة، لفـترة انتقـاليـة لاتتجاوز الخـمـس سـنوات، وتـؤدى إلى تسوية دائمـة تقوم على أسـاس قرارى مـجلس الـزمـن (٢٤٢، ٣٣٨) من المفهـوم أن الترتيبـات الانتقاليـة هى جزء لايتجزأ من عمليـة السلام بمجملها، وأن المفاوضات حـول الوضع الدائم ستؤدى إلى تطبيق قرارى مجلس الأمن (٢٤٢، ٣٣٨).

المــادة (٢) : -

إن الإطار المتفق عليه للفترة الانتقالية مبين فى إعلان المبادئ هذا.

المــــادة (٣) : -

١ - من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه، وفقاً لمبادئ ديمقراطية، ستجرى انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحرة للمجلس، تحت إشراف ومراقبة دولية متفق عليها، بينما تقوم الشرطة الفلسطينية، بتأمين النظام العام.

٢ - سيتم عقد اتفاق حول الصيغة المحددة للانتخابات وشروطها، وفقاً للبروتوكول المرفق كملحق ١، بهدف إجراء الانتخابات فى مدة لاتتجاوز التسعة أشهر من دخول اعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ.

٣- هذه الانتخابات ستشكل خطوة تمهيدية انتقالية هامة، نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ومتطلباته العادلة.

المــــادة (٤) : -

سوف تغطى ولاية المجلس أرض الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء القضايا التى سيتم التفاوض عليها فى مفاوضات الوضع الدائم، يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة ترابية واحدة، يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية.

المــــادة (٥) :

١ - تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية فور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا.

٢ - سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلى الشعب الفلسطينى فى أقرب وقت ممكن، ولكن بما لايتعدى بداية السنة الثالثة فى الفترة الانتقالية.

٣ - من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطى القضايا المتبقية، بما فيها القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين، ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

٤ - يتفق الطرفان على أن لاتجحف أو تخل اتفاقيات المرحلة الانتقالية بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم.

المـــادة (٦) : -

١ - فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ و(فور) الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، سيبدأ نقل السلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية، إلى الفلسطينيين المخولين بهذه المهمة، كما هو مفصل هنا، سيكون هذا النقل للسلطة ذا طبيعة تمهيدية إلى حين تنصيب المجلس.

٢ - مباشرة بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، وبقصد النهوض بالتنمية الاقتصادية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، سيتم نقل السلطة الفلسطينية فى المجالات التالية : التعليم، الثقافة، الصحة، الشئون الاجتماعية، الضرائب المباشرة والسياحة. سيشرع الجانب الفلسطينى ببناء قوة الشرطة الفلسطينية، كما هو متفق، والى أن يتم تنصيب المجلس، يمكن للطرفين أن يتفاوضا على نقل صلاحيات ومسئوليات إضافية حسبما يتفق عليه.

المـــادة (٧) : -

١ - سوف يتفاوض الوفدان الإسرائيلى والفلسطينى على اتفاق حول الفترة الانتقالية (الاتفاق الانتقالى).

٢ - سوف يحدد الاتفاق الانتقالى، من بين أشياء أخرى : هيكلية المجلس، وعدد أعضائه، ونقل الصلاحيات والمسئوليات من الحكومة العسكرية الإسرائيلية، وإدارتها المدنية إلى المجلس، وسوف يحدد الاتفاق الانتقالى أيضاً سلطة المجلس التنفيذية، وسلطته التشريعية طبقاً للمادة (٩) المذكورة أدناه، والأجهزة القضائية الفلسطينية المستقلة.

٣ - سوف يتضمن الاتفاق الانتقالى ترتيبات سيتم تطبيقها عند تنصيب المجلس، لتمكينه من الاضطلاع بكل الصلاحيات والمسئوليات التى تم نقلها اليه مسبقاً، وفقاً للمادة (٦) المذكورة أعلاه.

٤ - من أجل تمكين المجلس من النهوض بالنمو الاقتصادى، سيقوم المجلس فور تنصيبه، إضافة إلى أمور أخرى، بإنشاء سلطة فلسطينية للكهرباء، سلطة ميناء

غزة البحرى، بنك فلسطينى للتنمية، مجلس فلسطينى لتشجيع الصادرات، سلطة فلسطينية للبيئة، سلطة فلسطينية للأراضى، سلطة فلسطينية لإدارة المياه، وأية سلطات أخرى يتم الاتفاق عليها، وفقاً للاتفاق الانتقالى الذى سيحدد صلاحياتها ومسئولياته.

٥ - بعد تنصيب المجلس سيتم حل الإدارة المدنية، وانسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية.

المادة (٨) : -

من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلى للفلسطينيين، فى الضفة الغربية وقطاع غزة، سينشئ المجلس قوة شرطة قوية، بينما ستستمر إسرائيل فى الاضطلاع بمسئولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية، وكذلك بمسئولية الأمن الإجمالى للإسرائيليين، بغرض حماية أمنهم الداخلى والنظام العام.

المادة (٩) : -

١ - سيخول المجلس سلطة التشريع، وفقاً للاتفاق الانتقالى، فى مجال جميع السلطات المنقولة اليه.

٢ - سيراجع الطرفان بشكل مشترك القوانين والأوامر العسكرية السارية المفعول فى المجالات المتبقية.

المادة (١٠) : -

من أجل تأمين تطبيق هادئ لإعلان المبادئ هذا، ولأية اتفاقيات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية، ستشكل فور دخول اعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، لجنة ارتباط مشتركة إسرائيلية - فلسطينية، من أجل معالجة القضايا التى تتطلب التنسيق، وقضايا أخرى ذات الاهتمام المشترك، والمنازعات.

المادة (١١) : -

إقراراً بالمنفعة المتبادلة للتعاون، من أجل النهوض بتطور الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل، سيتم انشاء لجنة اقتصادية إسرائيلية - فلسطينية، من أجل تطوير وتطبيق البرامج المحدده فى البروتوكولات المرفقة كملحق ٣، وملحق ٤ بأسلوب تعاونى، وذلك فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ.

المـــادة (١٢) : -

سيقوم الطرفان بدعوة حكومتى الأردن ومصر، للمشاركة فى إقامة المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون، بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة، وحكومتى الأردن ومصر من جهة أخرى، للنهوض بالتعاون بينهم.

وستتضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستمرة، ستقرر بالاتفاق الأشكال للسماح للأشخاص المرحلين من الضفة الغربية وقطاع غزة فى ١٩٦٧، بالترافق مع الاجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام، وستتعاطى هذه اللجنة مع مسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

المـــادة (١٣) : -

١ - بعد دخول اعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، وفى وقت لايتجاوز عشية انتخابات المجلس، سيتم اعادة تموضع القوات العسكرية الإسرائيلية فى الضفة وقطاع غزة بالاضافة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية الذى تم تنفيذه وفقاً للمادة ١٤.

٢ - عند إعادة موضعة قواتها العسكرية، ستسترشد إسرائيل بمبدأ وجوب إعادة تموضع قواتها العسكرية خارج المناطق المأهولة بالسكان.

٣ - وسيتم تنفيذ تدريجى للمزيد من إعادة التموضع فى مواقع محددة، بالتناسب مع تولى المسئولية عن النظام العام والأمن الداخلى، من قبل قوة الشرطة الفلسطينية، وفقاً للماة (٨) أعلاه.

المـــادة (١٤) : -

ستنسحب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا، كما هو مبين فى البروتوكول المرفق فى ملحق (٢).

المـــادة (١٥) : -

١ - سيتم تسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق أو تفسير إعلان المبادئ هذا، أو أية اتفاقيات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية، بالتفاوض من خلال لجنة الارتباط المشتركة التى ستشكل وفقاً للمادة (١٠) أعلاه.

٢ - إن المنازعات التى لايمكن تسويتها بالتـفاوض، يمكن أن تتم تسويتها من خلال آلية توفيق يتم الاتفاق عليها بين الأطراف.

٣ - للأطراف أن تتفق على عرض المنازعات المتعلقة بالفترة الانتقالية، والتى لايمكن تسويتها من خلال التوفيق، على التحكيم، ومن أجل هذا الغرض، وبناء على اتفاق الطرفين، ستنشئ الأطراف لجنة تحكيم.

المـــادة (١٦) : -

يرى الطرفـان أن مجمـوعات العـمل فى المتعـدد أداة ملائمـة للنهـوض بخطة «مارشال»، وببرامج إقليمية وبرامج أخرى، بما فيها برامج خاصة للضفة الغربية وقطاع غزة، كما هو مشار إليه فى البروتوكول فى الملحق (٤).

المــادة (١٧) : -

١ - يدخل اتفاق المبادئ هذا حيز التنفيذ بعد شهر واحد من توقيعه.

٢ - جميع البروتوكولات الملحقة باعـلان المبادئ هذا، والمحضر المتفق عليه المتعلق به سيتم اعتبارها جزءاً لايتجزأ من هذا (الاتفاق).

أبرم فى واشنطن يوم ١٣/٩/١٩٩٣.

عن حكومة إسرائيل	عن وفد منظمة التحرير الفلسطينية
شـــيمون بيريز	محمـــود عبـــاس

الشـــاهـدان

الولايات المتحدة الأمريكية	الفـدرالية الروسـية
وارين كريسـتوفر	أندريه كوزريف

وبالقطع فإن العقلية اليهودية لم تتغير، خاصة وأنها تسير على نهج معين، استطاعت بمقتضاه أن تحقق الكثير من أجل تحقيق طموحات اليهود، الذين أوجدوا لها «أصلاً» في عقيدتهم وبروتوكولاتهم، ويجب أن يعلم العرب أن إسرائيل تسير على نهج ثابت، لاتحيد عنه، ولن تحيد عنه، طبقاً للثابت من السوابق التاريخية.

فاليهود فكروا في إنشاء وطن قومي لهم، وأعلنوا عن نواياهم، وخططوا لذلك، وقد كتب المفكر اليهودي «تيودور هرتزل» عام ١٨٩٥ كتاباً حول (الدولة اليهودية)، وأكدت الأيام صدق هذا الحديث، وأكد الواقع العملي أن اليهود استطاعوا تحقيق الجزء الأكبر من أهدافهم بالسياسة وليس بالحرب، وما أكثر ما قطعه اليهود على أنفسهم للسلطان «عبد الحميد»، سلطان المسلمين، وكذا وعودهم وعهودهم للشعب الفلسطيني، على مدى سنوات طويلة، وأكد الواقع العملي إخلالهم بوعودهم وعهودهم، وعدم الالتزام بها.

أما العرب فلم يكن لهم خط سياسي ثابت تجاه مشكلة فلسطين، وكانوا دائماً طوال فترة الصراع يسارعون إلى تصديق عهود اليهود ووعودهم، وكذلك عهود حلفاء اليهود، وأدى تصديق هذه الوعود والعهود إلى تعرض العرب لويلات كثيرة، أخرت تقدمهم، وقضت في بعض الأحيان على طموحاتهم، وضيعت منهم فلسطين، وجعلتهم شتاتاً.

ويمكن القول أن اتفاقية (غزة - أريحا) ما هي إلا عودة بالصراع بين العرب وإسرائيل إلى نقطة البداية وليست نقطة النهاية، خاصة وأن بداية الصراع بين العرب واليهود بدأت باتفاقيات ووعود وعهود، ولما اتضح أن اليهود وحلفاءهم غير راغبين في تنفيذ هذه الوعود، بدأ العرب في محاولة استرداد أراضيهم بالقوة، وبالقطع فشلوا لأن الخط السياسي لليهود ثابت، وهو إعداد القوة لبناء إسرائيل الكبرى، أما العرب فلم يكن لهم خط سياسي ثابت، مما أدى إلى تفتتهم وتضاربهم في قراراتهم، وعدم وحدتهم، وعدم قدرتهم على مسايرة اليهود في مخططاتهم، وهذه الرؤية التاريخية ثابتة من واقع الثوابت التاريخية، ونورد منها الآتي، على سبيل المثال لا الحصر :

فقد سبق أن وعد «وايزمان» بالحفاظ على حقوق أبناء فلسطين ومقدساتهم، والعمل على تقدم بلدهم، ولم يحدث شئ من ذلك «. . . وكانت المنظمة الصهيونية جد راغبة دائماً للسير بالتعاون الصادق مع جميع الطوائف الأخرى في فلسطين، وقد

سبق لنا أن أوضحت دائماً، قولاً وعملاً، أن ليس ما هو أبعد عن أهدافها من أن تنزل الضرر، مهما كان قليلاً، بالحقوق المدنية والدينية أو المصالح المادية للسكان من غير اليهود فى البلاد، وستواصل المنظمة الصهيونية بذل كل جهد فى طاقتها لتعزيز روح الثقة، التى أشارت إليها حكومة جلالته، كالأساس الثابت الوحيد لازدهار فلسطين فى المستقبل، وتأمل اللجنة التنفيذية فى أن تؤدى السياسة التى ستعلن عنها حكومة جلالته إلى تبديد كل ما هناك من مخاوف باقية حتى الآن، وأن تسجل هذه السياسة التى سيقبل بها جميع الفرقاء المعنيين، بداية عهد جديد من التقدم السلمى»(١)!!

وبالقطع لم يتحقق شئ من ذلك لأبناء فلسطين، ولم يلمسوا التقدم السلمى، بل شُردوا وقتلوا، وضاعت أملاكهم، وأضحوا شتاتاً فى أنحاء الأرض، ولاجئين حتى الآن.

وهذه الفقرة لاتقل شأناً عن أخرى شبيهة لها، وردت فى رسالة ملك الإنجليز إلى شعب فلسطين فى ٢٠ أبريل ١٩٢٠، وقد ورد فيها : «. . . ولايخفاكم أن الدول المتحالفة والمشتركة قد قررت أن تتخذ التدابير، لتضمن تأسيس وطن قومى لليهود فى فلسطين بالتدريج، وهذه التدابير لن تؤثر قطعياً على حقوق الأهالى الدينية والمدنية، ولن تنقص من الرقى المعنوى لعموم طبقات الشعب الفلسطينى.

إنى واثق أن المندوب السامى الذى انتدبته لإنفاذ هذه المبادئ، سيفعل بعزم ثابت ونية صادقة، وسيسعى لاستعمال كل الوسائل التى تئول إلى خير واتحاد طبقات الشعب على اختلاف مذاهبه.

إنى أدرك جيداً خطورة الأحداث المحدقة بحكومة البلاد، التى يقدسها المسيحى والمسلم واليهودى على السواء، وسأحافظ بكل اهتمام وعاطفة حارة فى المستقبل على رقى وعمران البلاد، التى ينظر العالم إلى تاريخها باهتمام عظيم»(٢).

وبالقطع لم يحدث شئ من ذلك كله، إلا الوطن القومى لليهود، وأنشئت دولة إسرائيل. أما أبناء فلسطين لم يحصدوا إلا الدمار والخراب، ويمكن القول أن سياسة إسرائيل فى فلسطين المحتلة ما هى إلا استمرار لسياسة الإنجليز فى هذه الأراضى،

---

(١) «Cross Roads» by christopher Sykes.

(٢) مشار إليه ص ٤٣٢ ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية الجزء الأول / على محمد على وهذه الفقرة وردت فى خطاب «وايزمان» إلى «تشرشل» فى ١٨ يونيو ١٩٢٢ رداً على الكتاب الأبيض.

فكل ما فعلته دولة الانتداب مع أبناء فلسطين تفعله حكومة إسرائيل مع الشعب الفلسطيني، وإنها فقط دائرة مفرغة يدور فيها أبناء فلسطين، الذين يثقون في حديث اليهود، سواء بسواء مع اخوانهم الذين سبق لهم أن وثقوا في حديث الانجليز وعصبة الأمم.

ووجه الشبه كبير بين اتفاقية «غزة أريحا» وصك «الانتداب» على فلسطين، والذى أعلن مشروعه من قبل عصبة الأمم المتحدة بتاريخ ٦ يوليو سنة ١٩٢١، وصودق عليه فى ٢٤ يوليو ١٩٢٢، ووضع موضع التنفيذ فى ٢٩ سبتمبر ١٩٢٢.

والذى اتضح فيما بعد أن الغاية منه فى مضمونها البعيد هى انشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين، وإنشاء دولة إسرائيل بطريقة جهنمية جديدة تتشابه تماماً مع الغاية من اتفاقية «غزة أريحا»، ويتأكد ذلك من الرجوع لبعض ما ورد فى نصوص صك الانتداب : -

المادة الخامسة : تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن ضمان عدم التنازل عن أى جزء من أراضى فلسطين إلى حكومة دولة أجنبية، وعدم تأجيره إلى تلك الحكومة، أو وضعه تحت تصرفه بأية صورة أخرى.

المادة السادسة : على إدارة فلسطين - مع ضمان عدم الحاق الضرر بحقوق وضع فئات الأهالى الأخرى - أن تسهل هجرة اليهود فى أحوال ملائمة، وأن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية، المشار إليها فى المادة الرابعة، حشد اليهود فى الأرض الأميرية، والأراضى الموات، غير المطلوبة للمقاصد العمومية.

المادة السابعة : تتولى إدارة فلسطين مسئولية سنّ قانون الجنسية، ويجب أن يشتمل ذلك القانون على نصوص تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية، لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاماً دائماً لهم.

المادة التاسعة : تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن جعل النظام القضائى القائم فى فلسطين، ضامناً تمام الضمان لحقوق الأجانب والوطنيين على السواء.

ويكون احترام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية، لمختلف الشعوب والطوائف، مضموناً تمام الضمان أيضاً، وبصورة خاصة، تكون ادارة الأوقاف خاضعة للشرائع الدينية، وشروط الواقفين.

المادة الخامسة عشرة : يترتب على الدولة المنتدبة أن تضمن جعل الحرية الدينية

التامة، وحرية القيام بجميع شعائر العبادة مكفولين للجميع، بشرط المحافظة على النظام العام والآداب العامة فقط. ويجب ألا يكون ثمة تمييز - مهما كان نوعه - بين سكان فلسطين، على أساس الجنس أو الدين أواللغة، وألا يحرم شخص من دخول فلسطين بسبب معتقده الدينى فقط.

ويجب ألا تُحرم أية طائفة كانت من حق صياغة مدارسها الخاصة، لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة، وألا تنتقص من هذا الحق مادام ذلك مطابقاً لشروط التعليم العمومنية، التى قد تفرضها الإدارة.

المادة السابعة عشرة :

يجوز لإدارة فلسطين أن تنظم - على أساس التطوع - القوات اللازمة للمحافظة على السلام والنظام، والقوات اللازمة للدفاع عن البلاد أيضاً ، بشرط أن يكون ذلك خاضعاً لإشراف الدولة المنتدبة، ولكن لايجوز لإدارة فلسطين أن تستخدم هذه القوات فى غير الأغراض الآنفة الذكر، إلا بموافقة الدولة المنتدبة، وفيما عدا ذلك لايجوز لإدارة فلسطين أن تؤلف أوتستبقى أية قوة من القوات العسكرية أو البحرية أو الجوية.

ليس فى هذه المادة ما يمنع إدارة فلسطين من الاشتراك فى نفقات القوات التى تكون للدولة المنتدبة فى فلسطين، ويحق للدولة المنتدبة فى كل وقت أن تستخدم طرق فلسطين وسككها الحديدية ومرافقها، لحركات القوات المسلحة، ونقل الوقود والمهمات.

. . . .

وبالرجوع إلى بعض ما ذكر من مواد فى صك الانتداب يتضح الآتى:-

(أ) أن عصبة الأمم كان يمكنها أن تدعى عند تسطير هذه المواد أنها تسعى إلى وضع الأسس العملية السليمة لإقامة دولة فلسطين، طبقاً لمعايير متقدمة، وأنها تعمل للمحافظة على حقوق كافة طوائف الشعب فى فلسطين.

(ب) أن عصبة الأمم كان يمكنها أن تدعى أيضاً بأن اليهود القادمين إلى فلسطين بتسهيل منها، لم تكن غايتهم إنشاء دولة يهودية عنصرية، وإنما فقط الحصول على الجنسية الفلسطينية، وانضمامهم إلى طوائف الشعب الفلسطينى.

(جـ) أن عصبة الأمم كان يمكنها أن تدعى أيضاً أنها لن تقبل التفريط فى أى جزء من التراب الوطنى الفلسطينى، وأنها تتعهد بالحفاظ عليه، ولم تترك الفرصة

لأحد لمجرد التفكير فى أن غايتها إنشاء دولة لليهود فى قلب فلسطين.

(د) أن عصبة الأمم ومن منطلق المواد سالفة البيان، أوهمت الجميع بأن غايتها الحفاظ على الأماكن المقدسة فى فلسطين.

ولكن التاريخ أثبت، وبالحجة الدامغة التى لا تقبل إثبات العكس، أن عصبة الأمم بموجب صك الانتداب، قد قدمت فلسطين لليهود على طبق من ذهب، وأن غايتها لم تكن لحماية الشعب الفلسطينى، وإنما لطرده وتشريده من دياره، وإنشاء دولة إسرائيل، وأن كل ما ورد فى صك الانتداب كان لصالح اليهود فقط، ولم يكن به شئ لصالح العرب، وبالرغم من هذه الحقائق التاريخية إلا أن العرب على ما يبدو لايرغبون فى تصديق ذلك، وأعادوا الكرة من جديد فى اتفاقية «غزة أريحا»، والتى لاتضمن أى مستقبل لتحقيق طموحات الشعب الفلسطينى، وتسير على ذات النهج الذى اختطه الإنجليز مع العرب لإنشاء دولة إسرائيل، ولكن تبتغى إسرائيل هذه المرة إنشاء إسرائيل الكبرى.

فصك الانتداب أسند أمور الدفاع عن فلسطين للدولة المنتدبة، واتفاقية «غزة أريحا» أسندت أمر الدفاع عن غزة وأريحا لدولة إسرائيل.

«. . . . بينما ستستمر إسرائيل فى الاضطلاع بمسئوليةالدفاع ضد التهديدات الخارجية». وقد حاول مسطرو صك الانتداب إيهام الوطنيين من أبناء فلسطين أن غايته تقدمهم ورخاؤهم، وهى ذات المحاولة التى سعى إليها مسطرو اتفاق «غزة أريحا».

فقد ورد فى صك الانتداب ضمن ما ورد فى المادة الحادية عشرة :

«تتخذ إدارة فلسطين جميع مايلزم من التدابير لصون مصالح الجمهور، فيما يتعلق بترقية البلاد وعمرانها، ويكون لها السلطة التامة فى وضع مايلزم من الأحكام لاستهلاك أى موارد من موارد البلاد الطبيعية، أو الأعمال والمصالح والمنافع العمومية، الموجودة فى البلاد، أو التى ستؤسس فيما بعد، أو السيطرة عليها، بشرط مراعاة الالتزامات التى قبلتها الدولة المنتدبة على نفسها. . .».

وتقول اتفاقية «غزة أريحا» :

فى المادة (٧) فقرة ٤ : «من أجل تمكين المجلس من النهوض بالنمو الاقتصادى، سيقوم المجلس فور تنصيبه، إضافةً إلى أمور أخرى، بإنشاء سلطة فلسطينية للكهرباء،

سلطة ميناء غزة البحرى، بنك فلسطينى للتنمية، مجلس فلسطينى لتشجيع الصادرات، سلطة فلسطينية للبيئة، سلطة فلسطينية للأراضى، سلطة فلسطينية لإدارة الحياة، وأية سلطات أخرى يتم الاتفاق عليها، وفقاً للاتفاق الانتقالى الذى سيحدد صلاحياتها ومسئولياتها. . »

وتقول اتفاقية «غزة أريحا» فى المادة (١١) :

«إقراراً بالمنفعة المتبادلة للتعاون من أجل النهوض بتطوير الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل، سيتم إنشاء لجنة اقتصادية إسرائيلية - فلسطينية، من أجل تطوير وتطبيق البرامج المحددة فى البروتوكولات المرفقة. . . . ».

وبالقطع فإن وجه الشبه وارد بين النصين، ومن ناحية أخرى فقد نصت المادة الثالثة من شروط ونصوص الانتداب على ما يلى : -

«يترتب على الدولة المنتدبة أن تعمل على تشجيع الاستقلال المحلى، على قدر ماتسمح به الظروف».

وتقول المادة الأولى من إعلان المبادئ «غزة أريحا» :

«إن هدف المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية ضمن عملية السلام الحالى فى الشرق الأوسط، من بين أمور أخرى، إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية، المجلس المنتخب، (المجلس) للشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة. . . . . . . »

فالأولى والثانية توحى بأن القصد هو الاستقلال، وقد خاب ظن العرب فى الأولى، وأعتقد أن الثانية أيضاً غير بعيدة عن الأولى؟!

ومن ناحية أخرى، فقد ورد فى ملحق (٥) فى الاتفاقية بين اليهود والفلسطينيين ما نصه : «من المفهوم أنه، لاحقاً للانسحاب الإسرائيلى، ستستمر إسرائيل فى مسئوليتها عن الأمن الخارجى، وعن الأمن الداخلى، والنظام العام للمستوطنات الإسرائيلية.

ويمكن للقوات العسكرية وللمدنيين الإسرائيليين أن يستمروا فى استخدام الطرقات البحرية داخل قطاع غزة ومنطقة أريحا».

وهى تعادل تماماً ما ورد فى الفقرة الأخيرة من المادة السابعة عشرة من صك الانتداب :

«ويحق للدولة المنتدبة فى كل وقت أن تستخدم طرق فلسطين وسككها الحديدية

ومرافئها، لحركات القوات المسلحة، ونقل الوقود والمهمات».

ولم تكن الغاية من هذه المقارنة هى الوقوف على أوجه الشبه فقط، بين اتفاقية «غزة أريحا» وصك الانتداب، وإنما إبراز التطابق بين الفكر الاستعمارى الإنجليزى المتحالف مع عصبة الأمم، والفكر الاستعمارى الصهيونى المتحالف مع الغرب الأوربى والأمريكان.

فالجميع على وتيرة واحدة، فالإنجليز وعصبة الأمم كانت غايتهم إيجاد صيغة قانونية مشروعة تفتح الطريق أمام تطبيق وعد «بلفور» وإيجاد السبيل المشروع لتطبيق وإنشاء دولة للصهاينة على تراب فلسطين، وغاية اليهود اليوم ايجاد الطريق القانونية للقضاء على المقاومة الفلسطينية، ونزع سلاح أبناء فلسطين، تمهيداً لإنشاء إسرائيل الكبرى.

أما أبناء الأمة العربية فلم يكن لهم الرؤية الإستراتيجية البعيدة المدى، التى يمكنها أن تجهض هذه المحاولات الاستعمارية، التى نجحت فيما مضى فى اضاعة فلسطين، وتمهد اليوم لإنشاء إسرائيل الكبرى.

فقديماً لم يكن بيد العرب أية ضمانة تلزم الإنجليز وعصبة الأمم، للوفاء بالتزاماتهم حول فلسطين، واليوم لم يكن بيد العرب أيضاً أية ضمانة تلزم اليهود بالوفاء بالتزاماتهم، حول حقوق أبناء فلسطين، وقديماً احتلوا فلسطين، بعد العهود والوعود والمواثيق، والالتزام بالسعى نحو التحرر والتقدم والرقى الاقتصادى، وبالقطع شئ من ذلك لم يتحقق، وإنما فقط تحقق ما تغيوا، أما اليوم فماذا ينتظر العرب أن يحدث؟

ويجب أن نذكر شيئاً من التصريح البريطانى الفرنسى الصادر فى ٧ نوفمبر سنة ١٩١٨ :

« إن الغرض الذى ترمى اليه فرنسا وبريطانيا العظمى من نهجهما فى الشرق، فى الحرب التى أثارته أطماع المانيا، هو التحرر التام النهائى للشعوب، التى طال اضطهاد الترك لها، وإقامة حكومات وإدارات قومية تستمد سلطتها من الاختيار الحر، والارادة المستقلة للأهالى الوطنيين. . . »

فأين هذا العهد، الذى أكد التاريخ أنه لم يكن صادقاً، وأين ماتلاه من عهود قطعها اليهود على أنفسهم لأبناء فلسطين؟

إن هذه الأدلة الدامغة تؤكد أن النهج اليهودى يتفق مع النهج الاستعمارى السابق

فى الشرق الأوسط، ولايوجد فى المراجع التاريخية ما يؤكد التزام اليهود بعهد أو وعد، ولايعرف المرء ما هى الضمانة التى يقدمها حكام العرب لشعوبهم، حتى تثق هذه الشعوب فى عهود اليهود وحلفائهم من الدول الاستعمارية السابقة، حتى لو كانت هذه الضمانة سابقة تاريخية، حتى تهتدى هذه الشعوب على هديها، وحتى تسير على نهجها.

وعليه يمكن القول أن اتفاقية «غزة أريحا» قد عادت بأبناء فلسطين إلى المرحلة الأولى من صراعهم مع اليهود، وتتشابه تماماً مع اتفاقيات سابقة، أدت إلى إضاعة فلسطين، ومهدت الطريق إلى انشاء دولة إسرائيل!!

وبالرغم من أن بعض الدول العربية ارتأت أن اتفاقة «غزة أريحا» قد ردت الصراع العربى الإسرائيلى إلى أصله!! ليكون بين إسرائيل وأبناء فلسطين فقط!!، بل رأت هذه الدول أكثر من ذلك، عندما اعتبرت اتفاقية «غزة أريحا» هى الخطوة الحقيقية، نحو حل المشكلة بين أبناء فلسطين واليهود، وبداية سلام حقيقى فى منطقة الشرق الأوسط، وتسرعت هذه الدول فى الاعتراف بدولة إسرائيل، بل أقامت علاقات دبلوماسية معها، والأغرب من ذلك أن إسرائيل حاولت إقناع العالم بأن مشكلة الفلسطينيين قد حُلّت، وطالبت العرب بإنهاء المقاطعة الاقتصادية معها، وإقامة علاقات كاملة، بل والتطبيع مع دولة إسرائيل!!!

والمتأمل لنصوص هذه الاتفاقية يتأكد أن نصوصها مجرد عودة لبداية مشكلة فلسطين، وليست حلاً نهائياً للمشكلة، والتى تغيت بعض الدول العربية إيجاد حل لها، على طريقة إسرائيل وأمريكا، وذلك للأسباب الآتية:-

أولاً : أن الالتزامات المترتبة على اليهود بموجب الاتفاقية غير مضمونة التنفيذ، خاصة وأن السوابق التاريخية تقطع بذلك، ولايوجد فى الاتفاقية مايلزم اليهود بالتنفيذ فى حالة إخلالهم ببنودها، خاصة وأنهم الطرف القوى حسب الواقع، ولم ترتب الاتفاقية أى جزاء عليهم إذا ما رفضوا الالتزام ببنودها، وأن الولايات المتحدة التى ترعى هذا الاتفاق حليف استراتيجى لليهود، بموجب عهود ومواثيق، وأما روسيا فقد اتضح أنها فقدت قوتها وهيبتها، ولايمكن لها أن تحرج إسرائيل ولا الولايات المتحدة، ولاتصلح أن تكون حليفة للفلسطينيين، ولايوجد أى مرجع للفلسطينيين إذا ما أخلّت إسرائيل

بالتزاماتها، لو أعادت انتشار قوتها مرة أخرى فى منطقة غزة وأريحا، أو ى منطقة أخرى فى الضفة الغربية، وقطاع غزة تسحب قواتها منها، خاصة وأن الدول العربية قد التفتت عن قضية فلسطين، باعتبارها قضية قومية، واعتبرتها مسألة إقليمية بين اليهود والفلسطينيين، وفقدت معظم الدول العربية أوراق الضغط على اليهود، من أجل الفلسطينيين مثل المقاطعة الاقتصادية، وعدم الاعتراف بإسرائيل كدولة.

وعليه تصبح حقوق الفلسطينيين معلقة بمشيئة اليهود، دون ضمانة قوية من جهات دولية، تفرض الردع على اليهود، خاصة وأن اليهود فرضوا الاتفاقية على الفلسطينيين، بعيداً عن الأمم المتحدة التى أوجدت إسرائيل أصلاً، الأمر الذى يعطى الفرصة لإسرائيل للرجوع عن تعهداتها والتزاماتها فى هذه الاتفاقية فى أى وقت، ودون خشية من أحد، ويفقد الفلسطينيون الشئ القليل، الذى حصلوا عليه بموجب الاتفاقية، إذا ما حدث ذلك، ويجعل قضية فلسطين فى بدايتها، تماماً كما حدث عندما أخلّت بريطانيا العظمى وعصبة الأمم بالتزاماتهما حيال أبناء فلسطين، وكذلك زعماء اليهود، ولم يستطع أبناء فلسطين فعل أى شئ، وضاعت منهم فلسطين.

ثانياً : بموجب اتفاقية «غزة أريحا»، اعترفت إسرائيل بأن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل للشعب الفلسطينى، فقد ورد فى خطاب الاعتراف المتبادل، الموجّه من «رابين» إلى «عرفات» :

«. . . فإن حكومة إسرائيل قررت الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل للشعب الفلسطينى. . . .»

وهذا الاعتراف لايعادل الاعتراف بالدول، ويحمل معنى نظرياً أكثر منه عملياً.

فالشعوب وحدها هى التى تختار ممثليها، حسب حاجة هذه الشعوب، وحسب ظروفها، فإذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد اختارها أبناء فلسطين اليوم لتمثلهم، فإن من حق أبناء فلسطين أن يختاروا ممثلين غيرهم لهذا الشعب المناضل، أى أن عملية اختيار الممثلين عملية داخلية بحتة تتعلق بالشعوب، ورأى الدول الأخرى فى هذا الاختيار لايشكل قيمة من الناحية القانونية.

وكان الأمر يختلف إذا ما اعترفت إسرائيل، أن هناك دولة لأبناء فلسطين على

أرض فلسطين، أو أنها تعترف بأن ممثلى منظمة التحرير الفلسطينية هم حكومة الدولة الفلسطينية.

وما لجأت اليه إسرائيل فى خطاب الاعتراف المتبادل مسألة نظرية بحتة، لاتضيف جديداً من ناحية الواقع، لأنها أبقت الواقع على ما هو عليه، ولم تضف اليه جديداً، فأبناء فلسطين مشردون والاحتلال قائم، والسيادة لإسرائيل.

والترويج بأنهم اعترفوا بالمنظمة ممثلة للشعب الفلسطينى، هو مجرد إقرار واقع يملك أبناء فلسطين وحدهم تغييره فى أى وقت.

فما القول لو اختار الشعب الفلسطينى أناساً آخرين لتمثيلهم أمام شعوب العالم؟ وهل ينتظر العالم من إسرائيل مرة أخرى الاعتراف بأن الممثلين الجدد هم ممثلو الشعب الفلسطينى؟ أما اعتراف منظمة التحرير بإسرائيل كدولة تشكل قيمة لإسرائيل، لم تكن تحلم بها طوال فترة الصراع، وكان بمثابة استسلام واضح من جانب ممثلى الشعب الفلسطينى، للاحتلال الصهيونى لأرض فلسطين، فقد ورد فى البند الأول من رسالة «عرفات» إلى «رابين»:

«١- تعترف منظمة التحرير الفلسطينية بحق دولة إسرائيل فى العيش فى سلام وأمن، وتقبل المنظمة قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢، ٣٣٨».

وهذا الشئ يشكل أمراً خطيراً بالنسبة للشعب الفلسطينى، بصرف النظر عن كلمة «..... العيش فى سلام وأمن».

فهذه الفقرة تعنى أن ممثلى الشعب الفلسطينى أعطوا لليهود كل شئ قبل البدء فى المفاوضات، دون أن يحصلوا هم على أى شئ، ودون أن يكون بيدهم شئ يؤمّن لهم الحصول على ما يسعون اليه من جراء المفاوضات، التى سوف تستمر سنين طويلة، يعيش خلالها المحتلون فى أمان، وعلى الأرض التى احتلوها، ويعيش أبناء فلسطين على أمل تحقيق حلمهم عن طريق المفاوضات، وتحقيق غايتهم عن طريق المساعدات الدولية لهم؟!

ونذكر ما قرره «عرفات» فى الفقرة الثانية من خطاب الاعتراف : «أن المنظمة تلزم نفسها بعملية السلام فى الشرق الأوسط، وبالحل السلمى للصراع بين الجانبين، وتعلن أن كل القضايا الأساسية المتعلقة بالأوضاع الدائمة، سوف يتم حلها من خلال المفاوضات».

وكأن «عرفات» قد تأكد من أن كل شئ سيسير حسب المرسوم له في إعلان المبادئ، وسيستطيع أن ينشئ دولة فلسطينية ذات سيادة!!

ولكن ما الأمر اذا ما فشلت المفاوضات، ولم تحترم إسرائيل عهودها ولاوعودها، ولم يحققوا للفلسطينيين أى شئ مما حلموا به؟!

هل في هذه الحالة تستطيع منظمة التحرير أن تعود لاستخدام السلاح مرة أخرى ضد إسرائيل؟ وماذا تقول للعالم عن نفسها بعد ذلك؟

فقبل الاعتراف المتبادل كانت تحارب غزاة محتلين لترابهم الوطنى، أما اذا فشلت المفاوضات فإنهم سيحاربون دولة اعترفوا هم بها لها الحق في الأرض والشعب والسيادة، وستقول عنهم الدول التى كانت تتعاطف معهم أثناء حرب التحرير أنهم إرهابيون، لأنهم يحاوبون دولة سبق لهم الاعتراف بسيادتها، فإسرائيل حققت بموجب إعلان المبادئ آخر حلقة من حلقات إضفاء المشروعية على الاحتلال، والتى بدأتها بقرار التقسيم، وكانت الحلقة الأخيرة اعتراف ممثلى الشعب الفلسطينى بإسرائيل كدولة ذات سيادة.

ولم تعط أبناء فلسطين أى حق من حقوقهم، وتركتهم والزمان، إذا ما كان سيجود لهم بشئ عن طريق المفاوضات من عدمه، ونزعت سلاحهم وجردتهم من كل شئ، حتى تعاطف بعض الدول معهم في كفاحهم المسلح، من أجل تحرير ترابهم الوطنى.

وهكذا أخذت إسرائيل من أبناء فلسطين كل شئ، قبل أن تبدأ المفاوضات معهم.

ثالثاً : إن اتفاقية «غزة أريحا» تشبه إلى حد كبير عقود الاذعان، التى تبرمها المرافق العامة مع المنتفعين بها، حيث تملى عليهم شروطها، ولايملكون تعديلها بحجة المصلحة العامة.

فإسرائيل تتحدث بلسان الدولة صاحبة الأرض والشعب والسيادة، وتعتبر أبناء فلسطين شعباً بلا دولة، وليس لهم سيادة، وللشعب ممثلون اعترف اليهود بهم فقط كممثلين عن هذا الشعب، وليسوا حكومة لهذا الشعب، لأنه لابد أن يكون للحكومة دولة ولها اقليم، وإسرائيل لم تعترف بذلك.

ومن هنا كانت شروط إسرائيل المسبقة قبل التفاوض، حيث وضعت لأبناء فلسطين غاية لأهدافهم وطموحاتهم، حتى لايتركوا العنان لآمالهم وطموحاتهم، تمثلت هذه

الغاية فى الشروط الآتية : -

١ - أن يحصل أبناء فلسطين فى المرحلة الأولى من المفاوضات على سلطة حكومة ذاتية انتقالية فى الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لاتتجاوز خمس سنوات.

وعليه تكون الضفة الغربيـة وقطاع غزة ولاية ضمن إسرائيل، تعطى لأبناء فلسطين فى خلال فترة الخمس السنوات سلطة ذاتية لإدارة هذه الولاية.

وبالقطع فإن سلطة الحكم الذاتية لاتعنى إنشاء دولة من الناحية القانونية، ولايمكن أن نطلق على رئيسها رئيس دولة، إنما يطلق عليه رئيس السلطة الذاتية.

ولاتتـولى حكومة السلطة شـأن الدفاع الخـارجى عن أراضيـها، ولاتسـتطيع هذه السلطة منع الدولة الموجود من خلالها السلطة، من القيـام بنشاطها كدولة، مثل تولى مسئوليـة الإشراف الخارجى على مسائل الدفاع والأمن، ولامنع الـدولة من استخدام المجال الجوى والطرق الداخلية، فى المسائل التى تراها تتـعلق بأمور حيوية أوبالمصلحة العامة.

وإن كـان يعطى الحق لحكومة السـلطة الذاتية فى القـيام بـبعض المسـائل المتعلقـة بالزراعة والتـجارة والصناعة والأمن الداخلى، ومـا شاكل ذلك فى النطاق الداخلى، شريطة ألا يتعارض ذلك مع الصالح العام للدولة صـاحبة السيادة أصلاً، والتى يوجد الحكم الذاتى فى كنفها.

ويمكن القول أنها مـجرد ولاية داخل دولة حسب السائد فى نطـاق العالم، وعليه يمكن القول أن إسرائيل بموجب إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية، استطاعت أن تنزع ماتبقى لدى منظمة التحرير الفلسطينية من سلاح، وأن تأمن جانبها طوال فترة من الزمـن ليست بالقليلة، أطلق عليها الفـترة الانتقاليـة، بعد أن انتزعت اعـتراف هذه المنظمـة بإسـرائيل كدولـة، كشـرط لخروج أبنائـها سـالمين من الجنوب اللبنانى، فى غضون عدوان إسرائيل على لبنان لتصفية المقاومة الفلسطينية.

- وبذلك تكون إسـرائيل قد استطاعت أن تكمل الحلقـة التى بدأتهـا للقضـاء على الكفـاح المسلح، الذى أقضّ مضـاجع اليهـود طوال فتـرة طويلة من الزمن، بزعـامة منظمة التحـرير الفلسطينية، والتى اعتقدت إسـرائيل أن هذه المنظمة وحدها هى التى تقود كفاح الشعب الفلسطينى المسلح، وبذلك عملت على تحييدها.

- (ب) ويتمـثل الشـرط المسـبق الثانى فيـما اتضح من اعـلان المبادئ، من أن تكون

الغاية من المفاوضات أيا ما كانت، على أساس قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢، ٣٣٨.

ولما كان قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ والصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ يقضى بالآتى : -

إن مجلس الأمن إذ يعرب عن قلقله المستمر للموقف الخطير فى الشرط الأوسط، وإذ يؤكد عدم جواز حيازة الأرض بطريقة الحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام عادل ودائم، تستطيع فيه كل دولة فى المنطقة أن تحيا فى أمن، وإذ يؤكد أيضاً على أن جميع الدول الأعضاء، بقبولها ميثاق الأمم المتحدة، قد تعهدت بالالتزام بالعمل وفقاً للمادة الثانية من الميثاق : -

١ - يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يقضى إقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط،، ينبغى أن يشمل تطبيق كل من المبدأين التاليين : -

(أ) انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراضٍ احتلت فى الصراع الأخير.

(ب) انهاء كل دعاوى أو حالات الحرب، واحترام والاعتراف بسيادة كل دولة فى المنطقة، ووحدة أراضيها، واستقلالها السياسى، وحقها فى الحياة فى سلام داخل حدود آمنة معترف بها، متحررة من التهديدات بالقوة، أو باستخدام القوة.

٢ - يؤكد أيضاً ضرورة :

(أ) ضمان حرية الملاحة عَبّر االطرق المائية والدولية فى المنطقة.

(ب) تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

(ج) ضمان حصانة الأراضى والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة، عن طريق إجراءات تشمل إقامة مناطق منزوعة السلاح.

٣ - مطالبة السكرتير العام بتعيين ممثل خاص، يتجه إلى الشرق الأوسط لاقامة واجراء اتصالات مع الدول المعنية، من أجل تنشيط الاتفاق ومساعدة الجهود المبذولة لتحقيق تسوية سلمية، ومقبولة وفقاً لأحكام ومبادئ هذا القرار.

٤ - مطالبة السكرتير العام بإبلاغ مجلس الأمن، فى أسرع وقت ممكن، بالتقدم فى الجهود التى يبذلها الممثل الخاص.

وجدير بالذكر أن قرار مجلس الأمن سالف البيان، قد صدر فى غضون العدوان

الصهيونى على الدول العربية، فى ٥ يونيو ١٩٦٧.

وأن هذا القرار لم يتحدث من قريب أو من بعيد عن حقوق الشعب الفلسطينى، وكل ما ورد فى متن هذا القرار حول هذا الخصوص هو العبارة الآتية : «تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين».

أى أن مشكلة أبناء فلسطين مجرد مشكلة لاجئين، وتكون إسرائيل بذلك قد ابتلعت الأرض، خاصة وأن القرار فى الفقرة (أ) من البند الأول، يتحدث عن تطبيق مبدأ «انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراضٍ احتلت فى الصراع الأخير»، أى فى عدوان ٦٧.

وبذلك تكون حقوق الشعب الفلسطينى بموجب القرار (٢٤٢) مرتبطة بمدأين حسب القرار ٢٤٢ :

المبدأ الأول : اعتبار حقوق الشعب الفلسطينى التاريخية مجرد مشكلة لاجئين[1].

المبدأ الثانى : مجرد التأكيد على تطبيق مبدأ انسحاب إسرائيل من «أراضٍ» احتلت فى عدوان ٦٧.

والمبدأ الأول لايحتاج إلى تعليق لوروده بعبارة صريحة وواضحة.

أما المبدأ الثانى فتظهر فيه ريح أعوان اليهود للأمور الآتية :

١ - أن القرار لايلزم إسرائيل بالانسحاب من الأراضى التى احتلتها فى عدوان ١٩٦٧.

بما فى ذلك ما تبقى من الأراضى الفلسطينية - الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشريف.

حيث خلا القرار من مبدأ الالزام بالانسحاب، وخلا القرار أيضاً من وجود، جزاء أو ردع ضد اليهود، فى حالة عدم الانسحاب، وورود القرار بعبارات مطاطة، مثل : «يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق»، فالتأكيد على تطبيق مبادئ الميثاق، وليس علىَ تطبيق القرار، لأن القرار ليس من مبادئ الميثاق، وإنما فقط قرار، والعبارة الأخرى : «.. ينبغى أن يشمل تطبيق كل من المبدأين...»

---

(١) فى ٢٩ مارس ١٩٨١ دعا «كورت فالدهايم» السكرتير العام للأمم المتحدة إلى إعادة النظر فى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الخاص بالشرق الأوسط لأنه يعالج المشكلة الفلسطينية كقضية لاجئين وليس كمشكلة سياسية.

وفى فبراير ٨٠ رفض «مناحم بيجن» رئيس الوزراء إسرائيل إقتراحاً بريطانياً بتعديل قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الخاص بالشرق الأوسط يتضمن الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى.

فلا إلزام بالتطبيق، وإنما فقط مجرد الحديث عن تطبيق مبادئ، ولكن ما العمل إذا لم تطبق هذه المبادئ؟ والمقصــود من التطبيق فقط للحصــول على سلام عادل، وليس المقصود من التطبيق هو رد الحقوق إلى أصحابها.

وبالطبع كان الـقرار مجـرد حديث، أكل عليه الدهر وشـرب، ولم يطبق شئ منه حتى الآن، ونفذ العرب مـا أراده اليهود، وهو المفاوضات المباشرة، واسـتغنى الجميع عن الأمم المتحدة.

٢ - ان القرار ورد بعبـارة مجهلة حول الأراضى العربيـة المحتلة فى عام ١٩٦٧، فالقـرار تحدث عن أراضٍ احتلت، وهذه الكلمة تنطبق عـلى الجزء اليسيـر، كما تنطبق على الجزء الكبيـر، ولكنها لاتنطبق على كل الأراضى العربـية المحتلة فى عدوان ١٩٦٧، لأن الـكلمة تعنى المجـهول، ولاتعنى المعلـوم، لافتقـادها لأداة التعريف (الـ).

وعليه تكون الإحالة إلى هذا القرار بموجب اتفاقية «غزة أريحا»، بخصوص حقوق الشعب الفلسطينى، هى احالة للمجهول، والـى مفاوضات ومناقشات لا أول لها ولا آخر، فهم بموجب القرار ٢٤٢ مجرد لاجئين، وبموجب القـرار ٢٤٢ خاضعون لمشيئة إسرائيل، حول انسحابهم مما تبقى لهم من أراضيهم، بعد اعترافهم بإسرائيل كدولة.

أما قـرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ فلم يتحـدث من قريب أو من بعيد عن حـقوق أبناء فلسطين، وورد هذا القـرار فى إعـلان المبـادئ، وفى اتفـاقية «غزة أريحـا» فقط للدعاية، حتى يقال أن الحل السلمى فى نطاق المشروعية الدولية.

فالقرار ٣٣٨ صدر فى ٢١، ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣، وينص على الآتى :-

« إن مجلس الأمن : -

١ - يدعو جميع أطراف القتـال الحالى بوقف كل إطلاق النيران، وانهاء كل نشاط عسكرى فوراً فى مدى ١٢ ساعة على الأكثر من اتخاذ هذا القرار فى المواقع التى تحتلها الآن.

٢ - يدعو جميع الأطراف المعنية بالبـدء فوراً بعد وقف إطلاق النيران، فى تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ بكامله.

٣ - يقـــرر المجلس أن يبـــدأ فـوراً، وفـى نفس الوقت مع وقـف إطلاق النار، المفاوضات بين الأطراف المعنية تحت اشراف مناسب، تهدف إلى إقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط.

وبالاطلاع على القرار، نجد أنه متعلق بحرب أكتوبر ١٩٧٣، ولاعلاقة له بحقوق أبناء فلسطين، وعليه تكون العبارة الواردة فى متن المادة الأولى من إعلان المبادئ، والتى تتعلق بالغاية من المفاوضات، والقائلة : «. . وأن المفاوضات حول الوضع الدائم ستؤدى إلى تطبيق قرارى مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨»، ما هى الا مشيئة اليهود، وما يختارونه حول حقوق ما سموه باللاجئين الفلسطينيين. وإذا ما كان هؤلاء البشر يسعون بالفعل إلى إعطاء أبناء فلسطين، حتى ولو الجزء اليسير من حقوقهم، لطالبوا بتطبيق قرار التقسيم رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧(١) وإنما السوابق التاريخية، وسياق الوقائع كلها، تؤكد أن إسرائيل تريد ابتلاع حقوق أبناء فلسطين، والقضاء على المقاومة الفلسطينية، وتحقيق حلمهم الأكبر فى إسرائيل الكبرى.

خاصة وأن إسرائيل حاولت فى الفترة الأخيرة، باتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد اتفاقية «غزة أريحا»، اللجوء للأمم المتحدة، لإلغاء قرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧، حتى تقطع على العرب كل السبل التى تثبت حقوقهم، لولا مصر التى وقفت لها بالمرصاد، وتنبهت للغاية التى يسعى اليها اليهود. الأمر الذى أدىّ إلى إرجاء هذا الموضوع.

ويمكن القول بطريقة قاطعة أن اتفاقية «غزة أريحا» كانت آخر حلقة من حلقات الفشل فى الصراع مع اليهود، وأطاحت بالجهد المتواضع الذى بذلته بعض الدول العربية، من أجل استرداد فلسطين، وضيعت حصيلة الكفاح البطولى لأبناء فلسطين، من أجل استرداد ترابهم الوطنى.

---

(١) القرار رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ صدر من الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها العادية الثانية فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، وقد نال القرار ٣٣ صوتاً مؤيداً، و١٣ صوتاً معارضاً، وامتناع ١٠ أعضاء عن التصويت.

وقد ورد فى متن القرار ضمن ما ورد : . . . وقد تقرر تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية «غير مسماة» ودولة عربية «غير مسماة». . . .

. . . وقد تم تقسيم فلسطين الى ثمانية أجزاء، خصص ثلاثة منها للدولة اليهودية، وثلاثة للدولة العربية، وتقرر أن يشكل الجزء السابع، وهو «يافا» جيباً عربياً فى الإقليم اليهودى، وتبلغ مساحة أجزاء الدولة العربية (١١ ألف وخمسمائة كيلو متر مربع تقريبا)، بينما تبلغ مساحة أجزاء الدولة اليهودية (١٤ ألف كيلو متر مربع تقريبا).

أما الجزء الثامن، فقد تقرر أن يكون مدينة «القدس» بوصفها كياناً مستقلاً، تخضع لنظام دولى خاص، وتقرر أن يتولىّ مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة إدارة القدس، لفترة أولية تبلغ عشر سنوات، يعيد المجلس فى نهايتها دراسة المشروع، ويصبح سكان المدينة عندئذ أحراراً، فى أن يعبروا بواسطة استفتاء عن رغباتهم فيما يتعلق بإمكانية تعديل نظام حكم المدينة.

،،،، وغير ذلك من الأمور الكثيرة التى لم يتحقق منها شئ لأبناء فلسطين!!.

الجزء الخامس

حقيقة الصراع
بين
العرب وإسرائيل

الفصل الأول

إسرائيل يهودية أصولية عنصرية
غايتها التوسع

==

- تمهيد -

يخطئ من يعتقد أن الصراع بين العرب وإسرائيل قد أشرف على نهايته، لجلوس الفلسطينيين واليهود حول مائدة المفاوضات، وتوصلهم إلى الاتفاق على إعلان المبادئ.

وتخطئ أى دولة عربية ملاصقة لحدود فلسطين المحتلة إن ظنت أنها أصبحت بمأمن من أطماع اليهود، استناداً إلى الصلح معها أو الاعتراف بإسرائيل كدولة.

ويخطئ من يعتقد أن الصراع بين العرب واليهود صراع سياسى، وأن ما تم التوصل اليه من حل سياسى قادر على إنهاء هذه المشكلة.

فالمسألة أكبر وأعمق من ذلك بكثير، خاصة وأن الثوابت التاريخية تقطع بأن كل من ظن واعتقد أن الصراع قد انتهى، لايمكن أن يتخيل أن إسرائيل ستتخلى ذات يوم عن طابعها الدينى، وستصبح دولة علمانية، ولايمكن أيضاً لكل هؤلاء أن يعتقدوا أن اليهود سيتخلون عن طموحاتهم فى أرض الميعاد، والوعد الإلهى لهم بالعودة إلى أرض الأجداد.

وتؤكد الحقائق التاريخية أن إسرائيل دولة «يهودية» عنصرية ذات طابع سياسى دينى، كل من فيها يؤمن بالتوراة، بصرف النظر عن كونها محرفة أوغير محرفة، ويومن حكامها بأن الأرض قد عادت إليهم لأن الله وعدهم بذلك، ولايجرؤ أحد من حكام إسرائيل أن يقول : « لادين فى السياسة ولا سياسة فى الدين» ولايعتقد أحد من ساسة العالم أن هذه العبارة قابلة للتطبيق فى إسرائيل، لاعتراف الجميع بأن

إسرائيل دولة دينية عنصرية. ويجب أن تسترجع مرة أخرى فى هذا المقام نص بيان مجلس الحاخامات الأعلى لمنظمة «أجودات» إسرائيل العالمية عن سياسته «حول فلسطين» عام ١٩٣٧ : -

١ - يعلن مجلس الحاخامات : -

(أ) أن أرضنا المقدسة قد فتحت لنا من قبل سيد العالم، عن طريق ميثاق أبدى، لكى نمارس فى هذه الأرض قوانين وتعاليم التوراة، ولكى نحيا فى روح التوارة. وهكذا يرتبط الشعب اليهودى إلى الأبد بهذه الأرض بكل خلجات نفسه.

(ب) ولما كنا قد طُردنا لما ارتكبناه من خطايا، فان الله قد وعدنا عن طريق أنبيائه المقدسين أنه سوف يحررنا مرة أخرى عن طريق المسيح، وأن الإيمان بهذا الوعد لهو أحد المبادئ الأساسية للعقيدة اليهودية، وهو ايمان اجبارى مفروض على كل شخص يهودى.

(ج) وهكذا فإن حق الأمة اليهودية فى أرضنا المقدسة، تمتد جذوره إلى توراتنا المقدسة، وفى الضمانات التى أعطاها الأنبياء كرسل للرب.

(د) إن قيام دولة يهودية ممكن فى حالة واحدة، وهى اذا ما اعترف بقانون التوراة دستوراً أساسياً للدولة، وكان للتوارة السيادة فوق الادارة (الحكومة).

(هـ) إن الدولة اليهودية اذا لم تكن قائمة على أساس التوراة، فإنها ستعنى إنكاراً للتاريخ اليهودى، وإنكاراً للجهود الحقة للقومية اليهودية، وسوف تحطم أساس الحياة القومية... [١].

وبعد أن قامت دولة إسرائيل على أنقاض فلسطين المحتلة، لم يتخل القائمون عليها عن تمسكهم بطابعهم الدينى، المبنى على التوسع، وإيمانهم بالوعد الإلهى بالعودة إلى أرض الميعاد، فجميع الأحزاب السياسية فى إسرائيل قانعة بأنهم قد عادوا إلى أرض الميعاد، وأن الشعب اليهودى وحده هو صاحب السيادة على كامل التراب الوطنى الفلسطينى.

وقد بلورت تصريحات قادة إسرائيل، وبرامج الأحزاب السياسية فيها هذه الرؤية الدينية العنصرية اليهودية، للصراع بين العرب واليهود.

---

(١) The political World American Zionizm (by Samuel Halprin, P. 321).

ففى أغسطس ١٩٦٧ رأى «أبا إيبان» على سبيل المثال أن «خريطة الشرق الأوسط التى كانت قائمة قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ قد أزيلت من الوجود، ولن تعود أبداً».

هذا وقد بُنيت برامج الأحزاب الإسرائيلية على عقيدة التوسع واكتساب الأراضى - خصوصاً كتلة «الليكود» - وإن اختلفت فى تقديمها للأسباب والتبريرات، فبرامج «الليكود» تقوم على مفهومى القوة والتوسع، كما رسمها «جابوتنيسكى» فى الربع الأول من هذا القرن. وتقوم تلك البرامج على مجموعة من المبادئ العامة، التى تؤكد الحق الإسرائيلى فى الأراضى العربية المحتلة، وخاصة الضفة الغربية وغزة، بناء على اعتبارات دينية.

فقد أكد البرنامج السياسى لكتلة «الليكود» لانتخابات الكنيست الثامن والتاسع، على السيادة الإسرائيلية على المنطقة الممتدة بين البحر ونهر الأردن. وقد ظهر ذلك أيضاً فى جميع مراحل التفاوض فيما بعد، بين مصر وإسرائيل، خصوصاً بشأن الضفة الغربية وغزة، حين أصرّ «بيجين» على تأكيد السيادة الإسرائيلية على الأرض، وعلى أن الحكم الذاتى لايعنى انتزاع السيادة من على الأرض، لأنها تخص فقط «الشعب اليهودى».

وتميل أحزاب اليمين الدينى إلى تبنى بعض المفاهيم الدينة، مثل «العودة إلى أرض الأجداد»، «الحق التاريخى»، «تكامل الأرض».

أما الأحزاب العمالية التى تشكّل التجمع العمالى (المعراخ) فانها تقوم على أساس فرض الأمر الواقع والحقائق الثابتة، ومن هنا نجدها أسبق وأنشط فى اقامة المستوطنات بالضفة الغربية وغزة، بل وفى الأراضى العربية المحتلة الأخرى.

ويميل (المعراخ) إلى استخدام التبريرات الأمنية والسياسية، فى محاولة استمرار السيطرة الإسرائيلية على الأرض المحتلة.

كما يقوم البرنامج السياسى للأحزاب العمالية على ما يعرف بمشروع «إيجال آلون»، والفرضية الرئيسية فى هذا المشروع هى أن أى هزيمة عسكرية لإسرائيل تعنى نهاية إسرائيل، سواء على مستوى السكان أو على مستوى الوجود السياسى للدولة اليهودية، وأن خسارة حرب واحدة تعنى كل شئ[1].

---

(١) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٥ والصادر من مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - القاهرة ١٩٨٦ ص ٨٠، ٨١.

وقد تأكدت عنصرية دولة إسرائيل استناداً إلى حقيقة «أن إسرائيل كمجتمع سياسى قامت على فكرة تدفق اليهود إلى فلسطين، سواء قبل إنشاء الدولة أو بعد إنشائها.

وقد بدأت موجات الهجرة بالموجة الأولى عام ١٩٨٢، والتى تشكلت من حوالى ٣٠ ألف يهودى روسى، وتلتها موجات عديدة كان أهمها من حيث عدد اليهود، والذين هاجروا إلى إسرائيل، الموجة الخامسة، فيما بين ١٩٣٣ - ١٩٣٨، والتى حملت معها ما يزيد على ٢١٧ ألف يهودى أوربى.

وتتأكد عنصرية الدولة الصهيونية فى إسرائيل، عندما أصدر الكنيست الإسرائيلى فى عام ١٩٧١ قراراً، يقضى بمنح الجنسية الإسرائيلية تلقائياً لأى يهودى يودّ الهجرة إلى إسرائيل، حتى قبل أن يغادر الدولة التى ينتمى إليها ويحمل جنسيتها.

ويتأكد ذلك الأمر أيضاً من تركيز المؤتمر الصهيونى، الذى عقد بالقدس عام ١٩٦٨، على هدف الصهيونية فى تجميع الشعب اليهودى فى موطنه «التاريخى» استناداً إلى التوراة، والحق الإلهى فى العودة.

هذا وقد جسد «موشى ديان» عنصرية إسرائيل عندما أعلن فى مؤتمر لحزب (رافى) فى أواخر عام ١٩٦٧ أن العلاقات العربية الإسرائيلية يجب أن تبنى على خمس : -

١ - الحفاظ على طابع إسرائيل كدوية يهودية.

٢ - اعتراف صريح بإسرائيل كدولة يهودية ذات سيادة، من قبل جيرانها الدول العربية[1].

وهذه الأمور جزء من كلٍ، وتؤكد أن إسرائيل دولة دينية عنصرية، تلتزم فى الصراع مع العرب بأمورٍ ومعتقدات دينية أصولية، تعمل على تحقيقها بكل عزم، ملتفتة عن كل الأمور السياسية، أو بمعنى أدق تتخذ من الأمور السياسية وسيلة لتحقيق غايتها الدينية، فى إنشاء إسرائيل الكبرى بأى وسيلة.

وحتىّ لايكون هذا الأمر قابلاً للجدل، يجب على القادة العرب أن يسألوا أنفسهم : هل يمكن أن تقبل القيادة الإسرائيلية أن يكون الزعيم الفلسطينى «ياسر عرفات» أحد مستشارى رئيس الوزراء الإسرائيلى؟ وبمعنى آخر هل يمكن أن يكون ضمن أصحاب القرار فى إسرائيل أحد من أبناء فلسطين من العرب المسيحيين أو المسلمين؟

(١) المرجع السابق ص ٨٣ ، ٨٤.

وهل تقبل القيادة السياسية فى إسرائيل أن يندمج الشعب اليهودى والشعب الفلسطينى، تحت رئاسة حكومة من أبناء فلسطين، منها اليهودى والمسيحى والمسلم، كما هو الحال فى لبنان؟ بالقطع لن يقبل اليهود ذلك، ولن تقبل إسرائيل التخلى عن عنصريتها!!

فإذا ما تأكد الجميع أن إسرائيل عنصرية دينية يهودية، فكيف تأكد لقادة العرب أن إسرائيل ستتخلى عن غايتها السياسية، فى تحقيق إسرائيل الكبرى، حسب ما عتقدوه، بأنه وعد الله لهم؟

وأن إسرائيل ستسعى للسلام مع العرب؟ وأنها ستعيد حق أبناء فلسطين؟

وأن قناعة العرب بأن إسرائيل ستحقق السلام معهم، لم تأت إلا بالتفات العرب عن الحقائق الواردة فى القرآن الكريم.

فأبناء الأمة العربية أصحاب حضارة وأصحاب تاريخ وأصحاب عقيدة، وهم أهل السلام وأصحاب رسالة السلام، وليس معنى السلام الرضوخ لإدارة اليهود، والإذعان لهم ولحلفائهم، وإنما السلام معناه الصدق والحق والعدل.

ولما كانت إسرائيل دولة عنصرية دينية يهودية، فإن كل الوقائع التاريخية تؤكد أن إسرائيل تسعى جاهدة لبناء إسرائيل الكبرى، وأن الخطوط السياسية الإسرائيلية ثابتة ولم تتغير، وأنها تبنى قوتها بطريقة مذهلة، وتستخدم كل السبل لتحقيق طموحاتها، تماماً كما فعل مؤسسوها قبل الإعلان عن قيام دولة إسرائيل، ويؤكد التاريخ أيضاً أن العرب فى هذه الفترة يحاولون فقط غض الطرف عن هذه الحقيقة، بالزعم بأنهم فى مرحلة سلام.

وأن السلام سوف يتحقق فى منطقتنا العربية، ولكن طموحات إسرائيل وعنصريتها، ووقوف الولايات المتحدة ودول غرب أوربا معها دون حيدة، وطمع الجميع فى منطقتنا العربية، وانصراف العرب عن مصالحهم العليا، وتفككهم وانسياقهم وراء حضارات أخرى، يجعل السلام بعيد المنال.

فالثابت أن إسرائيل تبنى قوة عسكرية قادرة على ردع العالم الإسلامى بأكمله، وأن الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوربا تمد إسرائيل بكل شئ، ولاتضن

عليها بأى شئ، حتى القنبلة النووية، استطاعت إسرائيل الحصول على أسرارها من هذه الدول، بالطرق المشروعة وغير المشروعة، ولم تضيع إسرائيل وقتاً منذ نشأتها فى بناء المستوطنات، وطرد أبناء فلسطن وقتلهم وتشريدهم، وتهديد الدول العربية، وتدنيس المقدسات الإسلامية، وفتحت أمامها جميع الأبواب لجلب يهود العالم إليها.

واستطاعت إسرائيل أن تسخر أكبر دول فى العالم للوقوف معها فى المحافل الدولية، واستخدام حق الفيتو، حتى لايصدر من مجلس الأمن الدولى قرار ضدها، فيما ترتكبه ضد العرب من أعمال ارهابية.

ويجب استقراء هذه الدلائل التاريخية، حتى يكون المرء على بينة من حقيقة الصراع بين اليهود والعرب، والغاية التى يسعى إليها اليهود، وهل هم حقاً يسعون إلى السلام؟!! أم إلى بناء إسرائيل الكبرى، كما نبّأ بذلك أحبارهم ومفكّروهم؟!!

أولاً : إسرائيل والقنبلة النووية :

يؤكد الواقع أن إسرائيل منـذ نشأتها، وهى تسعى لامتـلاك الأسلحة النووية، وقد عاونتهـا فى ذلك الدول الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكيـة، ولم تترك إسرائيل طريقاً مشروعاً أو غير مـشروع لامتلاك هذه القنبلة، بل وبناء ترسانة نووية قادرة على ردع كل دول العالم الإسلامى، ولم تلتفت الدول التى وقفت مع إسرائيل إلى مشاعر الدول العـربية والإسـلامية حـيال ذلك العـمل، ولاحتى إلـى مصالحـها فى العـالم الإسلامى، وكان جـماع همّ هذه الدول هو تمكين إسرائيل من الحـصول على السلاح النووى، والأغرب من ذلك أن الجـميع قد عمـدوا إلى عدم تملُّك أى دولة من الدول العربية والإسلامية للسلاح النووى.

الأمر الذى يؤكد حقيقة النوايا التى تُحـاك ضدّ العالم العربى والإسلامى، وطبيعة هذا الصراع.

طمـحت إسرائيل منـذ ولادتها أن تكون قـوة نووية، وطمح الغـرب فى أن تكون كذلك، بالرغم من عدم قـدرتها، وعدم توافر الإمكانيات اللازمـة لهذه الصناعة، إلا أن الغرب الأوربى وأمريكا قد بذلوا كل الجهد من أجل تحقيق هذه الغاية.

وتشير الوثائق التاريخية إلى أن التـرويج قامت بإمداد إسرائيل فى عام ١٩٥٨ بالماء الثقيل، اللازم لصناعة القنبلة النووية، فى وقت لم تبلغ فيه الدولة الوليدة الحُلُم.

وظل هذا الأمر على الكتـمان حتى ديسـمبر ١٩٨٨، عندما كـشفت النرويج عن وثائق توضح أن الحكومة النرويجية عقدت اتفـاقية مع الحكومة الإسرائيلية قبل ثلاثين عاماً، تضمن عدم استخدام إسرائيل لكميات من الماء الثقيل، كانت قد حصلت عليها من النرويج، فى انتاج أسلحة نووية، والسماح للنرويج بتـفتيش المنشآت الإسرائيلية، والاحتفـاظ بحق إسرائيل فى اسـتخدام الماء الثقيل فى الأوجـه المناسبة لها، وحـماية أسرار صناعيـة يمكن أن تحصل إسرائيل عليها، نتـيجة لشرائها الماء الثقـيل، والتشاور على تعديل الاتفاقية فيما بعد بإعطاء هيئة الطاقة الدولية حق الإشراف والتفتيش.

وبمقتضى ذلك حصلت إسرائيل على الماء الثقيل من النرويج.

ثم سارعت أمريكا إلى تدعيم هذه الغاية وتأسـيسها، وفى أغسطس ١٩٦٦ اتفقت الولايات المتحدة مع إسـرائيل على تزويدها بمادة اليورانيوم، اللازمـة لمفاعلها الذرى، الذى عاونها الفرنسيون على إنشائه.

وسيراً على هذا الدرب، وابتهاجاً به، وتحقيقاً لذات الغاية، وفى أكتوبر ١٩٦٦، بعث الرئيس الأمريكى «جونسون» رسالة إلى «ليفى أشكول» رئيس وزراء إسرائيل قال فيها : «إن المعمل الذرى المقترح إنشاؤه لإزالة ملوحة ماء البحر سيقام فى تل أبيب، دليلاً على الجهد التعاونى لإسرائيل والولايات المتحدة» وقد بدأ هذا المشروع المشترك فى يونيو ١٩٦٥، عندما زار «أشكول» واشنطن، واجتمع «بجونسون».

وهكذا وهى فى مرحلة المَهْد، استطاعت الدولة الوليدة أن تملك ما لم تستطع دول أخرى، فاقتها فى جميع الوجوه، مكونات القنبلة الذرية من معامل، ومفاعلات، وماء ثقيل، ويورانيوم، وغير ذلك، بجهد وفير من دول الغرب الأوربى وأمريكا، وبمؤازرة من رئيس أمريكا ذاته، الأمر الذى حدا بإسرائيل أن تعلن على الملأ أجمع، ودون مبالاة، وشعوراً وزهواً بالقوة، فى يوليو ١٩٦٨، عدم توقيعها على معاهدة حظر انتشار الأسلحة الذرية.

وبات كتاب إسرائيل مفتوحاً، أنها قبل هذا التاريخ تمتلك الأسلحة الذرية، فى خلال عشرين عاماً من نشأتها، وبمعاونة من عاونوا وبذلوا الجهد الجهيد لنشأتها.

واسترسالاً من هؤلاء، للتأكيد على دعم قوة إسرائيل النووية، وبعد هذا الرفض العلنى للتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وفى يونيو ١٩٧٤، وقعت الولايات المتحدة وإسرائيل اتفاقاً، تقوم بمقتضاه الولايات المتحدة بتزويد إسرائيل بالوقود الذرى، اللازم لتشغيل مفاعل نووى، فى الفترة ما بين عام ١٩٧٨، ١٩٨٢.

حتى يعلم العرب والمسلمون أن اليهود والغرب الأوربى والأمريكان، جادون فيما بدءوا فيه، وأن المسألة تتعلق بالأمة الإسلامية كاملة، وليست مجرد فلسطين، وزيادة فى هذا الكيد للعالم الإسلامى، وفى يوليو ١٩٧٦، أذاع راديو «تل أبيب» أن إسرائيل والولايات المتحدة وافقتا على عقد اتفاق تعاون نووى بينهما، تقوم أمريكا بمقتضاه بمساعدة إسرائيل على إقامة محطتين ذريتين بها.

ولم يكن الأمر قاصراً على المسلك الشرعى فى الحصول على هذا السلاح المدمر، وسلكت إسرائيل فى سباقها مع الزمن لتحقيق حلمها، كل المسالك غير الشرعية للحصول على الأسلحة النووية، حتى مع الذين جاءوا بها، الأمريكان أنفسهم، الذين أعلنوا فى ٥ أغسطس ١٩٧٧ عن اختفاء كميات من المواد النووية المشعة من المعامل الذرية، وصدر تقرير رسمى بذلك، من إدارة أبحاث الطاقة والتنمية، والأمر الذى

أثار عاصفة داخل الكونجرس الأمريكي، بعد مطالبة عدد من أعضائه بالتحقيق في هذا الموضوع.

ولم تدخر إسرائيل وسعاً في أن تتعاون مع الأنظمة المشبوهة في العالم، في تطوير قدرتها النووية، وفي ٢ ديسمبر ١٩٧٧ كشفت مصر في مؤتمر «لاجوس» العالمي، لمناهضة التفرقة العنصرية، التعاون القائم بين النظام العنصري في جنوب أفريقيا وإسرائيل، وبصفة خاصة التعاون النووي، وأن هناك خطراً حقيقياً على السلام والأمن الدوليين، في حالة ما اذا أقدمت جنوب أفريقيا على تفجير أول قنبلة ذرية.

وكانت قناعة إسرائيل في أن تكون قوة نووية، وقناعة الغرب في جعلها كذلك، مبنية على تفرُّدها بهذه القوة وحدها، في المنطقة الإستراتيجية العربية كلها، وبتر ذراع الدول العربية التي تفكر في ذلك، حتى يتسنى لهم تحقيق ما تغيوه، ومن هذا المنطلق، وفي ١٨ يونيو ١٩٨٠ تعرض عالم الذرة المصري الدكتور «يحيى المشد» للاغتيال، في غرفته بفندق «الميريديان» بباريس، وكان الدكتور «المشد» قد وصل باريس لإجراء محادثات مع أعضاء لجنة الطاقة الذرية الفرنسية، ممثلاً لمؤسسة الطاقة الذرية العراقية.

وسيراً على هذا النهج، وباتفاق سابق، طبقاً لمؤشرات الأحداث الدولية بين غرب أوربا وإسرائيل، لتحقيق تفردها بالسلاح النووي، وفي ٨ يونيو ١٩٨١، وبمنتهى الصلف والغرور، أصدرت الحكومة الإسرائيلية بياناً أعلنت فيه أن الطائرات الإسرائيلية قد أغارت أمس على المفاعل النووي العراقي قرب بغداد، ودمرته تدميرا كاملاً، وفي ذات اليوم أعلن مجلس قيادة الثورة العراقي أن تشكيلاً من تسع طائرات إسرائيلية، قام بغارة جوية على مدينة بغداد، استهدفت المنشآت النووية العراقية، وطلب المجلس إلى مجلس الأمن الدولي الاجتماع لبحث هذا الهجوم.

وفي ١١ يونيو ١٩٨١ هرع وزراء خارجية الدول العربية إلى بغداد، حيث اجتمعوا لبحث العدوان الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي، وتغيوا السلام من الأمم المتحدة، التي صنعت إسرائيل، وفي ١٩ يونيو ١٩٨١ تبنى مجلس الأمن بالاجماع، القرار رقم ٤٨٧، الذي يدين شنّ الهجوم الإسرائيلي في ٧ يونيو، على مركز الأبحاث النووي العراقي، بالقرب من بغداد، وبعد التذكير بأن العراق قد قبلت نظام الضمانات، الذي وضعته الوكالة الدولية للطاقة النووية، وأن إسرائيل لن تنضم

لمعاهدة انتشار الأسلحة النووية، رأى المجلس أن العمل العسكرى الإسرائيلى، يعتبر خرقاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة، ولمعايير السلوك الدولى، وأنه يشكل تهديداً خطيراً لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة النووية، التى تعتمد عليها اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية، وتمت دعوة إسرائيل إلى وضع منشآته النووية، بصورة عاجلة، فى ظل ضمانات الوكالة الدولية، بينما تمت دعوة العراق إلى المطالبة بالتعويضات المناسبة، ولم تلتفت إسرائيل إلى ذلك، ولم تنضم إلى المعاهدة، ولم تقم وزناً للقرار الدولى (٤٨٧) لأن سياستها هى ذات سياسة غرب أوربا وأمريكا، وأنه لايحق للعراق، انطلاقاً من هذا النهج، امتلاك السلاح النووى، وبات حديث الأمم المتحدة مجرد ترضية فقط للمشاعر، لايرقى إلى مرتبة التنفيذ بالنسبة لليهود، حتى أن اللجنة السياسية للأمم المتحدة فى ديسمبر ١٩٨١، بعد مناشدة مجلس الأمن لإسرائيل، طلبت اللجنة بفرض عقوبات على إسرائيل، لمنعها من تطوير قدرتها على إنتاج أسلحة نووية، وناشدت دول العالم عدم تقديم معونات لإسرائيل فى هذا المجال، فكان لنا الحديث والقرارات الدولية، وكان لهم الجهد المتواصل ليل نهار، بتعاون مع الغرب الأوربى والأمريكان، حتى أصبحوا قوة نووية رهيبة فى منطقة الشرق الأوسط.

ولم يبق أمام هؤلاء الشياطين إلا أن يحيطوا العرب علماً، بأنهم أصبحوا قوة نووية هائلة، حتى يبثوا الرعب فى النفوس، ويحصدوا انتاج ما زرعوه، ويحققوا سلام مالك القنبلة النووية، مع من لايملكها، وأصبح الأمر بالنسبة لهم جد يسير، ولم يكن أمر الدعاية والإعلان بالنسبة لأمريكا والغرب الأوربى مكلفاً، وهم الذين تحملوا عبء تكاليف سلاح إسرائيل النووى، وأحاطونا علماً بسلاحهم.

وفى يناير ١٩٨٧ أجمع عدد من الخبراء النوويين الأمريكيين، على أن إسرائيل تملك بالفعل عدداً كبيراً من الرؤوس النووية، يصل إلى مائة رأس.

وفى أغسطس ١٩٨٧، وسيراً على الدرب الإعلامى، أعلن المحللون السياسيون والعسكريون الأمريكيون، عن مخاوفهم من امتلاك إسرائيل لصواريخ يمكنها حمل رؤوس نووية، قد تؤدى إلى عرقلة الاتفاق بين موسكو وواشنطن، حول التخلص من الصواريخ النووية.

ولم يسكت الإنجليز صانعو ميلاد إسرائيل، وفى أغسطس ١٩٨٧ ذكرت صحيفة

«أويزرفر» البـريطانية أن إسرائيل تعكف على تطوير صـواريخ جديدة من طراز «أيكا» ذات رؤوس نووية، يصل مداها حتى عواصم عربية بعيدة، وقواعد سوفيتية، وقبل أن تصرح هذه الصـحيفة بذلك، فى غـضون أقل من شهر، وفى يوليـو من ذات العام، صرح «شيمون بيريز» وزير خارجية إسرائيل بأن إسرائيل لا تهدد أمن الاتحاد السوفيتى بإنتاج صاروخ نووى، لأن الاتحاد السوفيتى ليس عدوا لإسرائيل.

ويتضح بهـدوء أن وسائل الإعلام الأمـريكية والإنجليزية والإسـرائيلية تعمل مـعاً لمصلحة إسرائيل، وبتنسيق واضح وظاهر بينهم، فى آونة متـتابعة، وأوقات متناسقة، فجاءت التصريحات بعد أن حققت إسرائيل غايتها، ومكملة بعضها البعض على نسق واحد، وعلى وتيـرة واحدة، غايتهـا بث الرعب فى نفوس العالم الإسـلامى، وبيان القدر الذى وصلت إليه قوة اليهود، وأن سلاحهم فقط لأعداء اليهود.

وانطلقت إسرائيل فـى تحقيق غايـتها النووية، وحـققت طموحـات لن تكن تقوى عليـها، لولا مـعاونة الغـرب الأوربى وأمريكا، الذين تبنوا التـمويل والامـداد بالمال والتكنولوچيـا، وتبنوا الجانب الإعـلامى لهذه القـدرة النووية للدولة الطفيليـة، التى أقاموها فى قلب العالم الإسلامى، وأظهروا قدرات إسرائيل الخارقة فى هذا المنوال.

وفى مايو ١٩٨٧، وزيادة فى قـدرة إسرائيل النووية، توصلت إسـرائيل والولايات المتحدة إلى اتفاق مـبدئى لتطوير الصاروخ الإسرائيلى «السهم» كـصاروخ اعتراض فى إطار النظام الصاروخى الدفـاعى الاقليمى، حسب مـا يسمونه ضـمن برنامج «حرب الكواكب».

ثم دخلت إسرائيل مرحلة التجارب النووية، وتطوير سلاحها النووى، وتشترك مع دول أخرى فى التـجارب النووية، وقـد ذكرت إحدى المجـلات الأمريكيـة فى يونيو ١٩٨٧ أن إسرائيل أجرت تجربة لإطلاق صاروخ مداه ١٥٠٠ كيلو متر ويستطيع حمل رؤوس نووية، وفى يوليو ١٩٨٧ أكدت المجلة الدولية للدفاع فى «جنيف» أن إسرائيل أجرت تجربة ناجحة فى مايو الماضى لصاروخ نووى متوسط المدى، يمكنه حمل رؤوس نووية.

وتأكيداً على ذلك ذكرت مجلة «جينز» العـسكرية البريطانية، فى أكتوبر ١٩٨٧ أن إسرائيل تقوم بتطوير صاروخ ذى رأس نووى، أطقلت عليه اسم أريحا / ٢.

وفى يناير ١٩٨٨ ذكرت صحيفة «الجارديان» البريطانية أن إسرائيل وحكومة بريتوريا

العنصرية، تشتركان في برنامج لانتاج نوع خاص من الأسلحة النووية، يناسب ظروفهما العسكرية.

وفي فبراير ١٩٨٨ ذكرت صحيفة الأهرام القاهرية أن إسرائيل تجرى أنشطة نووية عديدة، في القارة القطبية الجنوبية (أنتماكتيكا)، بالتعاون مع فرنسا والنرويج، وجنوب أفريقيا، وأنها تحتفظ بوجود عسكري في هذه المنطقة.

وتكشف كل شئ أمام العالم أجمع، وأمام العرب والمسلمين خاصة، من أن إسرائيل تسعى إلى شئ هو أخطر مما يعتقدونه، إنها تريد المنطقة العربية حتى تحقق الحلم الذي طالما حلموا به : من النيل إلى الفرات، إنها ليست مقولة وليست دعاية ضد اليهود، وإنما حقيقة تؤكدها الأحداث، فهم أرادوا السلاح النووي، وحصلوا عليه، وأرادوا حرمان العرب منه، وضربوا العراق في سبيلهم إلى تحقيق ذلك، فلمن سلاحهم النووي؟

إن قادة إسرائيل أصبحوا الآن لايرون حرجا في أن يعترفوا بأنهم ينتجون السلاح النووي، بعد أن أقاموا السلام مع مصر، ففي يونيو ١٩٨٨ اعترف وزير الدفاع الإسرائيلي بأن بلاده تنتج حالياً الصاروخ أريحا (١ ، ٢) القادر على حمل رؤوس نووية.

وفي سبتمبر ١٩٨٩ أطلقت إسرائيل صاروخاً بعيد المدى، من طراز أريحا ٢، سقط في مياه البحر المتوسط، شمال الساحل الليبي، وانطلاقاً من التنسيق في المواقف وتطابقها، تحقيقاً لغاية واحدة، وفي أكتوبر ١٩٨٩ أكدت الولايات المتحدة وجود تعاون بين إسرائيل وجنوب أفريقيا، لإنتاج صاروخ طويل المدى، هذا بعد أن كشف النقاب في أكتوبر ١٩٨٩ عن قيام إسرائيل بتصنيع صواريخ متوسطة وطويلة المدى، قادرة على حمل رؤوس نوويج، بمساعدة جنوب أفريقيا التي تزودها بمادة اليورانيوم المخصّب، لاستخدامه في المفاعلات النووية، لإنتاج الرؤوس النووية لهذه الصواريخ.

وفي شهر لاحق من نفس العام، أوضح تقرير لوكالة المخابرات بوزارة الدفاع الأمريكية أن إسرائيل تمتلك رؤوساً نووية وكيماوية ذات تفجيرات عالية، وأنها تتجه الآن لإنتاج الصاروخ (أريحا ٢) بعد إطلاقها الصاروخ (أريحا ١) الذي يحمل رؤوسا نووية.

وفي أبريل ١٩٩٠ كشفت مجلة «نيوزويك» الأمريكية أن إسرائيل تقوم بتطوير صاروخ أرض أرض يمكنه إصابة أهداف على مسافة ٦٠٠٠ ستة آلاف كيلو متر باسم

(أريحا ٣).

وفى يونيو ١٩٩٠ أعلنت إسرائيل رفضها الإشراف الدولى على الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل فى منطقة الشرق الأوسط، هذا وقد سبق أن طلب المؤتمر العام لوكالة الطاقة الذرية الدولية إسرائيل بإخضاع منشآته النووية لنظام التفتيش، الذى تقوم به فى الدول التى تستخدم الطاقة النووية، ولم تعره إسرائيل اهتماما.

وفى يوم الخميس الموافق ١٥ ذو الحجة ١٤١١هـ، الموافق ٢٧ يونيو ١٩٩١، ورد فى جريدة الأهرام المصرية (فى العدد ٤٨١٨٧ السنة ١١٥) مايلى : «القدس - من أميرة حسن - تحت عنوان فى كتاب «علاقات خطيرة» : خمس إدارات أمريكية متعاقبة ساعدت إسرائيل فى اخفاء خططها النووية ما يلى : -

يكشف كتاب «علاقات خطيرة» القصة الداخلية للعلاقات السرية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، عن تفاصيل مذهلة ومثيرة للجوانب المختلفة لهذه العلاقات، فيقول الكاتب : -

« أن خمس إدارات أمريكية متعاقبة ساعدت إسرائيل على اخفاء خطة تصنيع الأسلحة النووية الإسرائيلية، ويذكر أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية «سى.آى.إيه» كشفت للإدارة الأمريكية معلومات عن انهماك إسرائيل فى التجسس على المنشآت النووية فى الولايات المتحدة، ويكشف الكتاب عن أن إسرائيل تمكنت من تهريب ١٠٠ كيلو جرام من اليورانيوم المخصب بمساعدة المسئولين عن مفاعل نووى أمريكى، موجود فى مدينة «أبولو» بولاية «تسلفانيا» الأمريكية.

ويقرر الكتاب، الذى اعتمد مؤله «لاندرو ولسمى كوبورن»، على وثائق ومعلومات أجهزة المخابرات الأمريكية، أن لدى إسرائيل ألغاماً نووية فى مرتفعات الجولان المحتلة. وأن الإدارة الأمريكية أمرت بإجراء فحص عاجل للقدرات النووية الإسرائيلية، قبل فترة من بدء حرب الخليج. ويذكر الكتاب أن «آريل شارون»، عندما كان وزيراً للدفاع الإسرائيلى إبان غزو لبنان، سعى لمحاولة استخدام الألغام النووية، والحصول على تصريح باستخدامها، خلال اليوم الأول من عملية احتجاج لبنان عام ١٩٨٢، فى حالة ما إذا دخلت القوات السورية مرتفعات الجولان، ويقول الكتاب أن «مناحم بيجن» رئيس وزراء إسرائيل حينئذ رفض منح «شارون» هذا الإذن.

ويتطرق الكتاب، الذى سيصدر قريباً، ويقع فى ٤١٦ صفحة، إلى أن الإدارة الأمريكية اعترضت على خطة إسرائيلية لغزو العراق، عشية حرب الخليج.

ومن التفاصيل المثيرة التى ينطوى عليها ذلك الكتاب المهام : أن إسرائيل تحتفظ بعميل لها داخل المخابرات الأمريكية، وأن هذا العميل يمكّن إسرائيل من الوصول إلى أسرار الإدارة الأمريكية، والاتصالات بين كبار المسئولين فيها. ويشير كتاب «علاقات خطيرة» إلى أن الجاسوس الإسرائيلى «جوناثان بولارد» الذى يمضى فترة عقوبة فى الولايات المتحدة، قد زوّد إسرائيل بمعلومات فائقة السرية، وأن «بولارد» قد كشف للإسرائيليين عن عملاء الـ«سى.آى.إيه» الذين كانوا يعملون فى إسرائيل. . . .».

وبالرغم من التعاون الوثيق بين الولايات المتحدة وإسرائيل، لمساعدة الأخيرة على إنتاج الأسلحة النووية، إلا أن إسرائيل لم يكن لديها القناعة بالاعتماد فقط على هذا التعاون، وإنما لجأت أيضاً إلى الطرق غير المشروعة للحصول على الأسرار النووية الأمريكية، والأغرب من ذلك أن إسرائيل قد باعت الأسرار النووية الأمريكية للاتحاد السوفيتى قبل تدهوره، للحصول على أسرار نووية مزدوجة، تؤدى إلى تدعيم قدرات إسرائيل النووية.

ففى يوم الخميس الموافق ١٦ ربيع الآخر ١٤١٢هـ، الموافق ٢٤ أكتوبر ١٩٩١، ذكرت جريدة الأهرام المصرية الموثوق فيها، فى العدد ٣٨٣٠٦ السنة ١١٦ تحت عنوان «مفاجآت مذهلة» : «شامير» سلّم بنفسه الأسرار النووية الأمريكية للاتحاد السوفيتى، ذكرت الصحيفة الآتى :

هل أفشى «اسحق شامير» رئيس وزراء إسرائيل أسرار حليفته الولايات المتحدة؟ وهل أفشى أهم أسرارها، وهى الأهداف النووية؟ يقول «سيمون هيرش» الكاتب الصحفى الأمريكى : «نعم» وإن كان الأمر يبدو مثيراً للذهول يصعب تصديقه، يؤكد «هيرش» فى كتابه الذى أطلق عليه اسم «الجبار شمشون» أنه من بين الأسرار الأمريكية التى سرقها الجاسوس «جوناثان بولارد» لإسرائيل بعض من أهم المعلومات التى تمتلكها الولايات المتحدة، وهى صورة لأقمار صناعية ومعلومات تستخدم فى تحديد أهداف الصواريخ النووية الأمريكية الموجّهة للاتحاد السوفيتى، وبعض هذه المعلومات سلمتها إسرائيل للسوفيت.

والشخص الذى افترض أنه اتخذ هذا القرار، وسلّم بنفسه بعض هذه المعلومات، لم يكن سوى «إسحق شامير» رئيس الوزراء.

وقد علم «هيرش» بهذا الموضوع فى أول الأمر من «أرى بن منش»، وهو ضابط

سابق بالمخابرات الإسرائيلية. ويقول «هيرش» أن قضية «بن منش» عن تسرب الأسرار الأمريكية رويت له بتفاصيل أكبر، من إسرائيلى آخر لم يذكر اسمه، ويضيف أن هذا المصدر أكد له أن بعض المعلومات التى أرسلت إلى «موسكو» تم استبعاد كل التفاصيل المحددة منها، لتقليل الأضرار التى يمكن أن تقع على الولايات المتحدة، إلا أن البعض الآخر تم تسليمه مباشرة إلى «يفجينى بريماكوف» الذى كان فى ذلك الوقت خبيراً فى الخارجية السوفيتية لشئون الشرق الأوسط، وهو الآن رئيس المخابرات الخارجية بالكرملين، وكان «بريماكوف» قد اجتمع علناً وسراً مع «شامير»، ويفسر الصحفى هذا السلوك من جانب «شامير» بأن حكومة القدس اعتقدت بأن الدول العربية لن تشن حرباً لتدمير الدولة اليهودية، إلا بمساعدة السوفيت، وأن توجيه الأسلحة النووية الإسرائيلية جنوب الاتحاد السوفيتى، لن يمنع موسكو من تقديم تلك المساندة.

وبناء على ما يقوله كتاب «هيرش»، فإن إسرائيل طلبت من «بولارد» أن يسرق صور الأقمار الصناعية الأمريكية، التى تكشف أهداف الصواريخ النووية الموجهة إلى موسكو، لكى تستطيع هى أن توجه صواريخها نحو أهداف خارج حدود الاتحاد السوفيتى. . وبناءً على ماذكره «بن منش» يقول «هيرش» أن «شامير» يكّن كراهية عميقة للولايات المتحدة، وقد ذكر له المصدر الإسرائيلى أن «شامير» كان دائماً مبهوراً بالسلطة والأنظمة القوية، وأنه يرى الولايات المتحدة دولة بورجوازية مادية لينة. . .».

وبالرغم من انفراد إسرائيل فى منطقة الشرق الأوسط بإنتاج الأسلحة النووية، وحصولها على أسرار القنبلة النووية بالطرق المختلفة، وحتى السرقة، ورفضها وضع منشآتها النووية تحت التفتيش الدولى، إلا أنها تسعى جاهدة ومعها من ساعدوها، إلى غلّ يد الدول الإسلامية عن الحصول على أسرار الأسلحة النووية وإنتاجها، والترويج أمام دول العالم بأن إنتاج أى دولة إسلامية للسلاح النووى يهدد الأمن الإسرائيلى، وارتضت هى نفسها أن تنفرد بتهديد أمن الدول العربية والإسلامية.

ففى يوم الخميس الموافق ١٨ فبراير ١٩٩٣ نشرت جريدة الأهرام المصرية تحت عنوان «إسرائيل تبحث : هل تقصف المنشآت النووية الإيرانية»، ورد مانصه : «القدس - من أميرة حسن : يتركز الاهتمام فى إسرائيل حالياً فى خطط إيران لبناء قوتها النووية، ومدي الخطر الذى تعتبره إسرائيل تهديداً لها، من تطوير إيران لسلاح

نووى، الأمر الذى يثير بقوة تساؤلاً عن إمكانية قيام إسرائيل بقصف المنشآت النووية الإيرانية، على غرار مافعلت فى عام ١٩٨١، عندما قصفت المفاعل النووى العراقى - وقد بحث الكنيست الإسرائيلى، للمرة الأولى أمس، تزايد الخطط الإيرانية لبناء المفاعلات النووية، واتفق الجميع على أن الموقف معقّد وصعب، خاصة أنه لا أحد يعلم شيئاً عن دوافع الإيرانيين لامتلاك هذه الأسلحة الفتاكه، وضد من سيستخدمونها، وقال «يوس بيلين» نائب وزير خارجية إسرائيل أنه لايمكن غض الطرف عن الخطر الإيرانى، مؤكداً أن إسرائيل بدأت بالتحرك والعمل فى كل أنحاء العالم، بما فى ذلك الصين، المعروفة بأنها المصدر الرئيسى لإيران فى مجال التكنولوچيا النووية. وأشار «بيلين» إلى أن «بكين» ردّت على إسرائيل، بالقول بأن إيران ستستغل هذه التكنولوچيا لأغراض علمية فقط، أما «روفائيل أيتان» رئيس حركة «تسوميت» المتطرفة، فقال أن وضع المنشآت النووية الإيرانية لايشبه قصف المفاعل النووى العراقى، لأن مفاعل العراق كان واحداً معروفاً، أما فى إيران فان الوضع معقد ومركب، واقترح «ايتان» أن تقوم إسرائيل بتوزيع السكان الإسرائيليين الذين يقطنون على السواحل فى الأراضى المحتلة، فى حالة التخوف من هجوم إيرانى فورى.

واعترف «بنيامين نتنانياهو»، أحد زعماء «الليكود»، بأن الخطر الإيرانى يزداد، وقال أنه لايمكن تغيير المفاهيم لنظام أصولى متطرف، وأشار إلى أن التهديد الإيرانى يعتبر من أكبر المخاطر التى تتعرض لها إسرائيل، وقد اتفق أعضاء الكنيست على ضرورة بحث لجنة الخارجية والأمن لهذا الموضوع، ووضع العلاج الناجح له.

ويقطع هذا الأمر، مثل غيره من الأمور، أن الفكر الأصولى الصهيونى هو الغالب والأعمّ فى بنية إسرائيل، وأنها تسعى للوقوف ضد كل الدول الإسلامية، ولو كانت بعيدة عن حدود فلسطين، وذلك بالردع النووى.

وتوهم العالم بأنها تتعرض للخطر، مثلما أوهمت العالم أن العرب سيتخلصون منه، وقامت بعدوان ٦٧، فى حين أنها تشكل أكبر خطر على كل دول العالم الإسلامى.

فإسرائيل تريد أن تفرض شريعتها على العالم، ودول غرب أوربا وأمريكا ساعدوها فى كل ما وصلت اليه، ويجب أن نعود بالذاكرة قليلاً إلى الوراء، لنتأكد أن دعاة

الحرية والتقديم فى العالم هم الذين جعلوا من إسرائيل دولة نووية، لتهدد العالم العربى والإسلامى، وتضرب بعرض الحائط كافة المواثيق الدولية.

ففى الثانى عشر من أكتوبر عام ١٩٨٦ قال «فرنسيس بيرين» رئيس البرنامج الفرنسى للأسلحة النووية، فى الفترة التى قامت خلالها فرنسا بإنشاء مفاعل «ديمونا»، لصحيفة «صنداى تايمز» :

« اتفقنا على بناء مفاعل ومصنع كيمائى لإنتاج البلوتونيوم، كنا نريد مساعدة إسرائيل . . . وأبقينا ذلك سراً بسبب الأمريكيين، إذ كنا قد اتفقنا معهم على عودة العلماء الفرنسيي، الذين شاركوا فى العمل فى ميدان الأسلحة النووية بكندا (خلال الحرب العالمية الثانية) إلى فرنسا، وأن يفيدوا (بلدهم) بما لديهم من معلومات، شريطة ألا يذيعوا هذه الأسرار، وقد رأينا أن فى إمكاننا أن نعطى إسرائيل الأسرار على أن تحتفظ بها لنفسها.

ثم قال «بيرين» أن فرنسا استمرت تتعاون مع إسرائيل فى إنتاج الأسلحة النووية لمدة عامين، ثم أوقف «ديغول» التعاون فى ميدان الأسلحة النووية عام ١٩٥٩(١).

وفى الرابع من ديسمبر ١٩٨٦ صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، حول أسلحة إسرائيل النووية، وقد اعترضت على هذا القرار الولايات المتحدة وإسرائيل، ورد ضمن متن القرار «إذ تلاحظ بقلق شديد رفض إسرائيل المستمر، الالتزام بعدم صنع أسلحة نووية أو حيازتها، رغم الدعوات المتكررة الموجهة اليها من الجمعية العامة ومجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإخضاع مرافقها النووية لضمانات الوكالة.

«وإدراكاً منها للعواقب الخطيرة التى تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، نتيجة لتطوير إسرائيل للأسلحة النووية وحيازتها هذه الأسلحة، وتعاونها مع جنوب أفريقيا لتطوير الأسلحة النووية ونُظُم إيصالها إلى أهدافها :

١ - تكرر إدانتها لرفض إسرائيل التخلى عن حيازة أية أسلحة نووية.

٢ - ترجو مرة أخرى من مجلس الأمن أن يتخذ تدابير عاجلة وفعالة، لضمان

(١) راجع «قضايا فكرية / الصراع العربى الصهيونى، الكتاب السادس ابريل ١٩٨٨م - التحدى الكبير - أسلحة إسرائيل النووية، نقلاً عن نشرة مجلس السلام العالمى، واللجنة المصرية للسلام ونزع السلاح». ص ١١٣، ١١٤.

امتثال إسرائيل قرار مجلس الأمن رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨١، وإخضاع جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٣ - تكرر رجاءها إلى مجلس الأمن أن يستقصى أنشطة إسرائيل النووية، وتعاون الدول الأطراف والمؤسسات الأخرى فى الميدان النووى.

٤ - تكرر رجاءها إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن توقف أى تعاون علمى مع إسرائيل، يمكن أن يساهم فى قدراتها النووية.

٥ - تطلب إلى جميع الدول والمنظمات التى لم توقف بعد تعاونها مع إسرائيل، وتقديم المساعدة إليها، فى الميدان النووى، أن تفعل ذلك.

٦ - تؤكد من جديد إدانتها للتعاون النووى المستمر بين إسرائيل وجنوب أفريقيا.

٧ - ترجو من الأمين العام أن يتابع عن كثَب أنشطة إسرائيل النووية، متابعة وثيقة فى ضوء آخر المعلومات المتوفرة، وأن يستكمل الدراسة عن التسليح النووى الإسرائيلى، وأن يقدمها إلى الجمعية العامة فى دورتها الثانية والأربعين.

٨ - تقرر أن تدرج فى جدود الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والأربعين، البند المعنون «التسليح النووى الإسرائيلى».

لقد أصبحت إسرائيل القوة النووية السادسة فى العالم، ولم يعد فى مقدور أحد وضع تصور لمستقبل النزاع العربى الإسرائيلى، أو الأمن العربى، دون إدخال العامل النووى فى حسابات العمل السياسى والعسكرى والاقتصادى والثقافى. وأخطر ما تواجهه الأقطار العربية الآن ليس تهديد استقلالها الوطنى فحسب، بل تهديد وجود الأمة العربية والسلام فى العالم(١).

بهذا التصور أصدرت ٢٧٠ منظمة وطنية ودولية اجتمعت فى «جنيف»، بدعوة الأمم المتحدة لبحث تسوية عادلة لقضية فلسطين، بياناً فى ٩ سبتمبر ١٩٨٧، جاء فيه:

« نحن المنظمات غير الحكومية ندين قيام إسرائيل بإدخال الأسلحة النووية إلى الشرق الأوسط، ونلح على الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوربا، أن تنهى تعاونها مع إسرائيل فى مجال الأسلحة النووية.

(١) راجع المرجع السابق ص ١١٣.

إننا نطالب إسرائيل أن تدمر أسلحتها النووية، وأن تفتح أبواب مؤسساتها لتفتيش الخبراء، وأن توقع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إن من حق العالم أن يعرف ما تملكه إسرائيل من قدرات نووية، وما تشكله هذه القدرات من تهديد للسلام فى المنطقة وفى العالم.

إن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط ينبغى أن ينفذ.

وفى عام ١٩٨٦ خرج «موردخاى فاتونو»، الذى أمضى عشر سنوات عاملاً فنياً فى مفاعل «ديمونا» بإسرائيل، وقام علماء من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بدراستها، وقد نشرت «الصنداى تايمز» (٥ أكتوبر) أنهم انتهوا إلى أن إسرائيل تملك ما بين ١٠٠ و ٢٠٠ سلاح نووى، كما تملك تكنولوچيا صناعة القنبلة النيترونية، التى تفتك بالبشر، دون أن تدمر المؤسسات، وكذلك صناعة القنبلة الهيدروچينية.

قال «فرانك برنابى» عالم الفيزياء، النووى، بمعهد «الدرماستون» البريطانى، والرئيس السابق للمعهد السويدى لأبحاث السلام Sipri : «كان واضحاً لى أن المعلومات التى قدمها دقيقة علمياً، وهى تبين بجلاء أنه لم يعمل فقط فى هذه العمليات، بل يعرف تفاصيل تكتيكها».

وقال «تيودور تيلور» الذى عمل مع «ابنهيمر» فى إنتاج أول قنبلة ذرية، كما رأس برنامج «البنتاجون» للتجارب النووية، بعد دراسة وثائق «فاتونو»:

«لاينبغى أن يخامر أحداً الشك فى أن إسرائيل، ولمدة عشرة أعوام على الأقل، كانت دولة نووية بكل ما فى هذه الكلمة من معنى، وأن أسلحة إسرائيل النووية أكثر تقدماً مما ورد فى تقارير وتقديرات عرفتها من قبل»[1].

إن هذه الحقائق قادرة لكى تقطع بحقيقة الصهيونية، وأنها لن تسعى من أجل السلام مع العرب.

ولمن يريد أن يتأكد من ذلك من قادتنا عليه أن يلجأ إلى المحافل الدولية، أو الدول الكبرى ليطلب منها نزع سلاح إسرائيل النووى، أو فتحه أمام التفتيش الدولى.

وأعتقد أن إسرائيل لن تقبل ذلك، حتى ولو نزعت فى مقابل ذلك السلاح

---

(١) المرجع السابق.

التقليدى للدول العربية، أو وضعت شروطاً قاسية على التسليح التقليدى فى دول الشرق الأوسط، لأن غاية إسرائيل العداوة فقط للأمة العربية والإسلامية.

ظناً منها أنهم شعب الله المختار!!.

يقول الحق سبحانه وتعالى :

« وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ، وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا، وَاللَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ». [المائدة : ٦٤]

ثانياً : طرق التسليح فى الدولة اليهودية تؤكد طبيعتها : -

لم تكن إسرائيل قانعة بما لديها من قوة، بل تسعى دائماً للحصول على المزيد. وتلتمس إسرائيل كل الطرق للحصول على تكنولوچيا الأسلحة التقليدية المتقدمة، وتبذل قصارى جهدها لتطوير ترسانتها من هذه الأسلحة، خاصة الصواريخ والطائرات، والتى تعمل جاهدةً على تطويرها، والوصول بها إلى أبعد مدى، بل واستطاعت إطلاق الأقمار الصناعية، وفى المقابل تعمل إسرائيل على حرمان الدولة العربية الإسلامية من هذه التكنولوچيا المتقدمة.

والأسلحة التى بحوزة إسرائيل ليست قاصرة على الأسلحة الدفاعية، بل معظمها هجومية متطورة، وتعمل إسرائيل جاهدة على إنتاج كافة أنواع الأسلحة، وتقوم بتصديرها إلى أماكن التوتر فى العالم، وتعمل إسرائيل مع كل الأطراف المتنازعة، لزيادة حالة التوتر الدولى، وزيادة صادراتها من الأسلحة، خاصة إذاً كان الطرفان أو أحدهما دولة من الدول الإسلامية، ولم تقنع إسرائيل بالأخذ بأسباب القوة، وزيادة التوتر فى دول العالم، وإنما سعت للتحالف مع أقوى دول العالم، والتى كانت مستعدة أصلاً للتحالف مع إسرائيل، وقد قدمت دول الغرب الأوربى وأمريكا كل أسباب القوة لإسرائيل، منذ نشأتها وهى فى طور المهد، بالرغم من الطبيعة الأصولية العنصرية التى تقوم عليها الدولة اليهودية.

ففى الرابع من مايو ١٩٨١ ذكرت مجلة الجيش الإسرائيلى، أن الاتحاد السوفيتى قدم أسلحة إلى إسرائيل فى حربها مع العرب عام ١٩٤٨ بناء على طلب «بنجوريون» ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل تضافرت جهود دول الغرب وأمريكا على تبنى إمداد اليهود بأحدث الأسلحة.

ففى أبريل ١٩٦٦ أعلن «ليفى أشكول» رئيس وزراء إسرائيل، فى حديث رسمى أن الولايات المتحدة، ترسل فى الوقت الحاضر أسلحة إلى إسرائيل أكثر مما أرسلت فى أى وقت مضى، وأشار إلى أن إسرائيل تُجرى الآن مفاوضات مزدوجة، الأولى مع أمريكا، خاصة بالتسليح، والثانية مع ألمانيا الغربية، بشأن الحصول على المساعدات الاقتصادية والعلمية.

وفى مايو ١٩٦٦ صدر بيان رسمى فى إسرائيل، يعلن أن اتفاقية عُقدت أخيراً مع حكومة الولايات المتحدة، لشراء عدد من الطائرات العسكرية التكتيكية على فترة محدودة، وقال البيان أن إسرائيل «تعتبر هذه الاتفاقية خطوة إيجابية نحو المحافظة على الاستقرار فى الشرق الأوسط».

وفى مايو ١٩٦٦، أيضاً أعلنت الولايات المتحدة فى بيان رسمى عن صفقة الأسلحة الجديدة، التى عقدت بينها وبين إسرائيل، جاء فيها أن الولايات المتحدة وافقت على أن تبيع لإسرائيل عدداً من الطائرات التكتيكية، وقال البيان : «إن هذا القرار يعكس احترامنا الواجب للأمن فى الشرق الأدنى، ورغبتنا فى تجنُّب حدوث اختلال خطير فى ميزان التسليح، يكون من شأنه أن يتعرض للخطر أمن المنطقة»[1].

وفى يونيو ٦٦ وقّع نائب وزير الدفاع الإسرائيلى اتفاقاً عسكرياً مع المسئولين الأمريكيين، لشراء قاذفات قنابل نفاثة أمريكية جديدة، كما أجرى محادثات حول تنفيذ الاتفاقية الأمريكية الإسرائيلية، لتعزيز السلاح الجوى الإسرائيلى، وتناولت المحادثات أيضاً موضوع الإنذار الذى وجّهه الاتحاد السوفيتى، فيما يتعلق بالموقف حول سوريا.

وفى شهور قليلة سابقة على العدوان الإسرائيلى على الدول العربية فى ١٩٦٧، وبالتحديد فى شهر يوليو ٦٦، اجتمع نائب وزير الدفاع الإسرائيلى مع الوزراء البريطانيين المتخصصين بشئون الدفاع، وبحث معهم مشكلات الدفاع الخاصة بإسرائيل.

وبالقطع أصبح بيد إسرائيل السلاح، وأصبح أمامها الخبرة الحربية من الإنجليز والأمريكان، ولذلك لم تضيع وقتاً، وقامت إسرائيل بعدوان ٥ يونيو ١٩٦٧ على الدول العربية.

وبالقطع راحت الدول العربية تسعى لإعادة تسليح نفسها، ولكن كيف والميزان بيد الأمريكان.

---

(١) منذ تاريخ البيان الأمريكى ظهر فى معجم السياسة اصطلاح يسمى : «ميزان التسليح فى الشرق الأوسط» واتضح فيما بعد أن هذا الميزان من نوع خاص، تكون دول الغرب وأمريكا ممسكة به، ودول العالم الإسلامى فى كفة، وإسرائيل فى الأخرى، على أن يرجح لصالح إسرائيل، وتضمن الدول الممسكة هذا التوزيع المجحف.

وفى يوليو ٦٧ أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أنها قلقة من منتجات الطائرات والأسلحة الأخرى، التى يزوّد بها الاتحاد السوفيتى ج.ع.م وبعض الدول العربية، وفى ظل الهزيمة التى تعرّضت لها الدول العربية، والتفوق العسكرى الإسرائيلى، أخذت دول الغرب وأمريكا تدعم إسرائيل عسكرياً.

ففى يوليو ١٩٦٧ تم توقيع اتفاق بين «ليفى أشكول» رئيس وزراء إسرائيل، و«جوزيف بسيو لوفسكى» ممثل شركة «نيربوميكا» الفرنسية لإنتاج محركات الطائرات - تقوم الشركة بمقتضاه بإنشاء مصنع للمحركات فى إسرائيل، ينتج محركات الطائرات، يكون الأخير مديراً لهذه الشركة، بعد حظر فرنسا تصدير الأسلحة والمعدات الحربية إلى إسرائيل، وبعدما ادعت دول الغرب وأمريكا فرض حظر على إرسال السلاح لإسرائيل إعلامياً، فى عدوانها على الدول العربية فى ١٩٦٧، إلا أن هذه الدول، وبسرعة غريبة، عادت وأعلنت عن إرسال السلاح لإسرائيل، بل وتصنيعه فى إسرائيل، حسب ما سبق أن ذكر.

وفى أكتوبر ١٩٦٧ أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية رسمياً أن الولايات المتحدة قررت إعادة إرسال الأسلحة إلى إسرائيل و ٥ دول عربية أخرى، وبررت هذا القرار بأن الاتحاد السوفيتى يزود بعض الدول العربية، ومنها ج.م.ع بالأسلحة.

وفى أكتوبر ١٩٦٨ أعلن الرئيس الأمريكى «جونسون» أنه سمح بإجراء مفاوضات، بشأن احتمال بيع طائرات حربية أسرع من الصوت إلى إسرائيل، وأصدر «جونسون» بياناً، قال فيه أنه طلب من «دين راسك» وزير الخارجية أن يبدأ المفاوضات فى ضوء نص قرار مجلس الشيوخ عن المعونة الخارجية، الذى أيّد فيه عملية تزويد إسرائيل بالطائرات التى تطلبها.

وفى ديسمبر ١٩٦٨ أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بلاغاً يتضمن قرار تسليم ٥٠ طائرة «فانتوم» لإسرائيل، فى نهاية ١٩٦٩ وخلال عام ٧٠.

وفى مارس ٦٩ أجرى وفد عسكرى إسرائيلى مباحثات مع المسئولين فى لندن، حول عقد صفقة أسلحة بريطانية، وفى مارس ١٩٦٩ تلقت الحكومة الإسرائيلية من بريطانيا الدفعة الثانية، من دبابات «سانتوريون».

وفى يناير ١٩٧٠ ألقى الرئيس «نيكسون» خطاباً فى مؤتمر قادة المنظمات الصهيونية فى الولايات المتحدة، قال فيه أن أمريكا مستعدة لتقديم المعونة العسكرية اللازمة، لمساعدة حكومة البلدان الصديقة كإسرائيل، لمواجهة أى تحول فى ميزان القوى فى الشرق الأوسط.

وتؤكد السوابق التاريخية أن قادة الولايات المتحدة الأمريكية كانوا دائماً سباقين لتقديم العون العسكرى لإسرائيل، والوقوف بجانبها، ودعمها، حتى وهى تقوم بالعدوان على الدول الأخرى، أو تعد العُدّة لعدوان آخر، وبكافة سبل الدعم.

وفى فبراير ١٩٧٢ أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة الأمريكية توصلت إلى اتفاق من حيث المبدأ، مع حكومة اليونان، لإقامة قاعدة لقوة طوارئ جاملة للطائرات، تابعة للأسطول السادس الأمريكى فى اليونان، وقد علم أن القاعدة الجديدة للأسطول السادس فى اليونان ستكون فى ميناء «بيريه» وأنها ستضم ٦٥٠٠ من رجال البحرية، و ٣٥٠٠ من أفراد أسرهم.

وفى مارس ١٩٧٢ اعترف مساعد وزير الدفاع، أن هناك اعتبارات إستراتيجية، هى التى دعت إلى اختيار اليونان كقاعدة للأسطول السادس، وأنه بدون ذلك ستتعرض إسرائيل لخطر بالغ.

وفى مايو ٧٢ صرح مصدر مسئول فى شركة «ميكرز» البريطانية لبناء السفن، أن الحكومة البريطانية قد وافقت على بناء ثلاث غواصات للبحرية الإسرائيلية، وأن العقود الخاصة ببنائها قد وقعت فعلاً.

وفى مايو ٧٢ أيضاً خصصت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى مبلغ ٣٠٠ مليون دولار، لتشترى بها إسرائيل السلاح، وذلك من أصل مبلغ ٥٠٠ مليون دولار، تم رصده للقروض العسكرية خلال سنة ١٩٧٣.

وبعد أن تعرضت إسرائيل لهزيمة ٧٣، وكسرت القوات المسلحة المصرية ذراع إسرائيل الطويلة، انهالت صفقات السلاح على إسرائيل ممن زرعوها فى قلب الأمة العربية.

ففى أكتوبر ١٩٧٣ وصلت طائرات النقل الأمريكية الضخمة، التى طمست

علاماتها، إلى عدة مطارات فى إسرائيل، لتفريغ صناديق كثيرة ملأى بالسلاح والذخيرة، بينما هبطت فى المطارات نفسها طائرات «الفانتوم» التابعة للجيش الأمريكى، وقد أزيلت علاماتها.

بالرغم من أن الوكالة الأمريكية للرقابة على الأسلحة ونزع التسليح، قد أعلنت فى نوفمبر ١٩٧٢ أن إسرائيل تنفق بنسبة كل فرد فيها على النواحى العسكرية، أكثر مما تنفقه أية دولة أخرى فى العالم، إذ تنفق إسرائيل مقابل كل فرد فيها ٤٨٤ دولار سنوياً، على النواحى العسكرية.

وفى أكتوبر ١٩٧٣ بدأت الدوائر الصهيونية الأمريكية، فى هوس جنونى حملة لجمع ألف مليون دولار للجمهور الحربى فى إسرائيل.

هذا وفى نفس التاريخ أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية، أن الولايات المتحدة بدأت خلال اليومين الماضيين، فى إمداد إسرائيل بالعتاد الحربى.

وفى نفس التاريخ أيضاً، أعلنت المصادر العسكرية الأمريكية أن الولايات المتحدة فى سباق مع الزمن، لإرسال المساعدات العسكرية إلى إسرائيل، تعويضاً عن خسائرها الجسيمة فى الحرب القائمة فى الشرق الأوسط، وقالت هذه المصادر أن الأولوية فى هذه الأسلحة، تعطى لطائرات «الفانتوم» وصواريخ «شرايك» جو أرض (مضادة لشبكات الرادار بالذات) والدبابات من طراز (م/ ٦٠) وهى أحدث أنواع الدبابات، فى ترسانة الأسلحة الأمريكية.

وفى ديسمبر ١٩٧٣ صرحت المصادر العسكرية الإسرائيلية بأن الولايات المتحدة قد استأنفت إرسال شحنات الأسلحة الأمريكية إلى إسرائيل، عبر الجسر الجوى باستخدام طائرات الشحن العملاقة من طراز «جالاكسى».

ويمضى الزمن، وفى ٢٠ أكتوبر ١٩٧٦ يعترف الرئيس الأمريكى «فورد» أن إسرائيل كانت تمثل عبئاً عسكرياً على الولايات الأمريكية، أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣.

وتواظب الولايات المتحدة بانتظام فى تدعيم القدرات العسكرية الإسرائيلية، ومساعداتها بكل ما أوتت من قوة، هى ودول غرب أوربا.

وتزيد إسرائيل من ميزانيتها العسكرية، وتضاعف من تسليحها.

وفى فبراير ٧٦ أعلن «يهوشوا رابيتوفيتش» وزير المالية الإسرائيلى، أن ميزانية الدفاع الإسرائيلى حالياً تبلغ ٢٠٠٠ مليون دولار - أى أنها أكثر من ثلاثة أمثال ما كانت عليه قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣.

وفى ٢٤ يناير ٧٧ قررت الحكومة الإسرائيلية زيادة ميزانية الدفاع الإسرائيلى للعام القادم، إلى ٤,٦ مليارات دولار.

إن دولة على هذه الشاكلة، لاتسعى للدفاع عن نفسها، وإنما تسعى إلى شئ آخر، وبالطبع لايستطيع الزمن أن يكتم فى جنباته نوايا إسرائيل ولاطموحاتها، فالحياة كتاب مفتوح تطويها كتب التاريخ، وإن الزمن وحده قادر على تسطيرها، فإسرائيل لا تألو جهداً فى إشعال نار الحرب والفتن فى دول العالم.

ففى أغسطس ١٩٧٦ أعلن «سام نوجوما» الزعيم الوطنى لمنظمة شعب ناميبيا، أن حكومة جنوب أفريقيا العنصرية تستعين بخبراء عسكريين إسرائيليين، مدربين على حرب الصحراء، وبعض المرتزقة البريطانيين، فى مراقبة الحدود بين ناميبيا وأنجولا.

وفى التاسع من يوليو ١٩٧٧ أكد متحدث باسم وزارة الخارجية فى «باربار دوس» أن إسرائيل تقوم بإمداد «جواتيمالا» بالأسلحة والمعدات العسكرية، فى الوقت الذى تهدد فيه «جواتيمالا» بغزو «بسيليزا»، آخر المستعمرات البريطانية فى أمريكا الوسطى.

وفى ٢ أغسطس ١٩٧٧ اتهمت زامبيا إسرائيل بتدريب وحدات من الجيش العنصرى الروديسى، المعروفين باسم الكشافة، التى تشن الغارات على موزمبيق.

ولم تهدأ إسرائيل بعد حرب ١٩٧٣، وعندما تشبعت ترسانتها العسكرية بالأسلحة، راحت توقد النار فى أماكن الاضطرابات فى العالم، واحتلت الجنوب اللبنانى.

وفى أكتوبر ١٩٨٧ ذكرت صحيفة «عل همشمار» الإسرائيلية أن القوات الإسرائيلية أعلنت تشييد المرحلة الأولى من سلسلة تحصينات دفاعية، على غرار خط بارليف فى المنطقة الأمنية التى تحتلها إسرائيل فى جنوب لبنان.

ولم تقف إسرائيل عند حد معين، بل جلبت التكنولوجيا وخاصة فى مجال الصواريخ، ففى سبتمبر ١٩٨٨ أطلقت إسرائيل بنجاح أول قمر صناعى إلى الفضاء،

باسم «هوراغيرون» وفى مارس ١٩٨٩ ذكرت مجلة «جينز» العسكرية البريطانية أن إسرائيل تسعى لتطوير صاروخ مضاد للصواريخ، بمساعدة الولايات المتحدة، ومن خلال برنامج «حرب النجوم» الذى تشترك فيه إسرائيل، واللافت للنظر حقاً هذا الكم الهائل من الأسلحة، التى تسعى إسرائيل إلى تملُّكها، أوتسعى أمريكا وحلف الأطلنطى إلى تخزينها فى إسرائيل، خاصة فى عصر ما يسمى بالسلام، ويجب أن نتتبع هذه الأمور حتى نقف على حقيقة هذه الدولة، التى أقيمت سراً فى قلب الأمة العربية.

ففى نوفمبر ١٩٨٣ اتفق الرئيس الأمريكى «رونالد ريجان»، و«إسحق شامير» رئيس وزراء إسرائيل على إقامة لجنة عسكرية إسرائيلية مشتركة، تكون مهمتها التخطيط لإجراء مناورات عسكرية مشتركة، ووضع الخطط العسكرية، والعمل على تخزين الأسلحة الأمريكية فى إسرائيل، وسيكون الاهتمام الأول للجنة مواجهة الوجود السوفيتى بالشرق الأوسط.

وفى ديسمبر ١٩٨٣ أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاق التعاون الإستراتيجى الأمريكى الإسرائيلى، وطلبت من جميع الدول، وخاصة الولايابت المتحدة، الامتناع عن تدعيم قدرات إسرائيل الحربية وتصرفاتها العدوانية، وبالقطع لم تفعل الجمعية العامة شيئاً، ولم يلتفت لها أحد، ولازال الاتفاق سارياً حتى الآن، بالرغم من تفكُّك الاتحاد السوفيتى وزوال خطره على أمريكا، والسؤال : ضد من سيستخدم هذا المخزون الهائل من الأسلحة؟ وضد من ستعمل أمريكا وإسرائيل؟

وفى مايو ١٩٨٤ أقرّ الكونجرس الأمريكى استخدام إسرائيل إنفاق ٣٥٠ مليون دولار من المساعدات الأمريكية، لتطوير الطائرة (لافى) الإسرائيلية.

وفى مايو ١٩٨٤ أعلن وزير الدفاع الأمريكى أن بلاده اشترت طائرات استطلاع إسرائيلية بدون طيار، لاستخدامها فى المهام الاستطلاعية.

وفى يوليو ١٩٨٤ أكد «صامويل لويس» السفير الأمريكى فى إسرائيل، التحالف الأبدى بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

وفي سبتمبر ١٩٨٦ أعلن مسئول أمريكي بأن الولايات المتحدة تدرس طلباً إسرائيلياً، بمعاملتها معاملة دول حلف الأطلنطي، والعمل على تقوي التعاون العسكري بين البلدين، دون ضم إسرائيل فعلياً إلى حلف الأطلنطي.

وفى نوفمبر ١٩٨٦ وضعت إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، اتفاقية لتطوير الوسائل الدفاعية ضد الصواريخ، بموجب مشروع حرب الكواكب.

وفى فبراير ١٩٨٧ وقع الرئيس الأمريكى «ريجان» تشريعاً يعطى لإسرائيل مزايا الدول الأعضاء فى حلف الأطلنطى، دون أن تكون عضواً فى الحلف.

وفى أبريل ١٩٨٧ ذكرت صحيفة «رجوين كروفيكل» البريطانية، أن الولايات المتحدة وإسرائيل اتفقا على اقامة قاعدة دائمة لقوة أمريكية فى إسرائيل.

وفى مايو ١٩٨٧ توصلت إسرائيل والولايات المتحدة إلى اتفاق مبدئى، لتطوير الصاروخ الإسرائيلى «السهم» كصاروخ اعتراضى، فى إطار النظام الصاروخى الدفاعى الإقليمى، ضمن برنامج حرب الكواكب.

وفى ديسمبر ١٩٨٧ وقعت إسرائيل والولايات المتحدة اتفاقية عسكرية تمنح إسرائيل نفس امتيازات الدول الأعضاء فى حلف الأطلنطى، وتكثيف تعاون البلدين فى مجال الأبحاث العسكرية.

وفى أبريل ١٩٨٨ وقّعت الولابات المتحدة وإسرائيل مذكرة اتفاق للتعاون الإستراتيجى بين الجانبين، أكدت أهمية استمرار التعاون بين البلدين، فى مجالات الأمن والاقتصاد والعلاقات السياسية، كما تضع الاتفاقية إطاراً عاماً ورسمياً، على كافة الاتفاقات القائمة بين البلدين.

وفى ذات الشهر أعلنت الحكومة الأمريكية اعترافها ببيع (٧٥) طائرة مقاتلة حديثة، من طراز «إف سى دى» لإسرائيل، يبلغ ثمنها ٢ مليار دولار، كوسيلة لدعم الأمن الإسرائيلى، وبديلاً عن طائرة «لافى».

وفى يونيو ١٩٨٨ قرر الرئيس الأمريكى «ريجان» توقيع الولايات المتحدة وإسرائيل مذكرة تفاهم، للقيام بتطوير مشترك لإنتاج صواريخ بالستيكية مضادة للصواريخ، لمواجهة ما أسماه الطرفان بالخطر الذى يهدد إسرائيل، من امتلاك الدول العربية صواريخ قادرة على حمل رؤوس كيماوية(١).

---

(١) كان هذا الخطر ضمن الأسباب التى أدت الى خلق حرب الخليج، وادت إلى الإطاحة بقوة العراق العسكرية من الصواريخ طويلة الأمد.

وفى أكتوبر ١٩٨٨ وقعت الولايات المتحدة وإسرائيل عدة عقود، لتنفيذ سلسلة من المشاريع العسكرية فى إسرائيل، وفى ذات الشهر قررت الحكومة الأمريكية منح الحصانة الدبلوماسية لأعضاء بعثة مكتب المشتريات العسكرية الإسرائيلى فى واشنطن.

وفى سبتمبر ١٩٨٩ وقعت إسرائيل والولايات المتحدة مذكرة تفاهم عسكرية جديدة حول تبادل اعارة المواد والمعدات، لإنجاز برامج مشتركة لتطوير العلوم.

وفى مارس ١٩٩٠ ذكرت صحيفة «لوس أنجلوس تايمز» أن الإدارة الأمريكية ستزود إسرائيل بنظام صواريخ حربية مضادة للصواريخ لحمايتها من خطر انتشار الصواريخ الموجهة فى منطقة الشرق الأوسط.

وفى أبريل ١٩٩٠ أطلقت إسرائيل قمرها الصناعى الثانى «افق ٢».

وفى يونيو ١٩٩٠ أكد الجنرال «كولين باول» رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات الأمريكية، دعم بلاده والتزامها بحماية أمن إسرائيل، مشيداً بالتعاون الإستراتيجى بين البلدين.

وفى أغسطس ١٩٩٠ أكد متحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية أن إسرائيل قامت بإجراء أول تجربة لإطلاق صاروخها المضاد للصواريخ «آرو».

وفى العدد (٣٨٤٤١) لجريدة الأهرام المصرية، السنة (١١٦) والصادر بتاريخ (٧/٣/١٩٩٢) ذكرت الجريدة أن راديو إسرائيل ذكر أمس أن الصناعات الجوية الإسرائيلية كشفت النقاب عن أنها أحرزت تقدماً فى انتاج طائرة هليكوبتر بدون طيار، وقال الراديو أن هذه الطائرة ستكون الأولى من نوعها فى العالم!...».

ونكرر السؤال مرة أخرى : لماذا كل هذا الكّم من التسليح؟

ولماذا تصر الولايات المتحدة على تعهداتها بحماية أمن إسرائيل، بالرغم من أن إسرائيل هى أقوى دولة فى الشرق الأوسط؟

فضد من هذه التحصينات؟ وما هو الخطر الذى يهدد أمن إسرائيل؟

خاصة وأن إسرائيل، وطبقاً للقرارات الدولية، تحتل أجزاء شاسعة من الأراضى العربية، وتمارس العدوان شبه يومى على الأراضى العربية، وفى أماكن أخرى من العالم!! ولم تحترم قرارات مجلس الأمن، وهى دولة أصولية عنصرية يهودية، ويمكن القول أن الأيام وحدها، وصفحات التاريخ، قادرة أن تسطر حقيقة هذا التحالف اليهودى الغربى الأمريكانى، ضد الأمة العربية.

ثالثاً : حقائق حول طبيعة الدولة اليهودية :

لم يكن خافياً على دول الغرب الأوربى وأمريكا طبيعة الدولة اليهودية، ولم يكن بعيداً عن الدول العربية البحث حول حقيقة الدولة اليهودية، فالقرآن الكريم قد تحدث عن اليهود فى أكثر من آية كريمة، وأوضح حقيقتهم، والواقع العملى أكد هذه الحقيقة، والتاريخ يسطر كل يوم عن طبيعة هؤلاء البشر، وعن غايتهم وطموحاتهم، ولكن ينبغى فتح صفحات التاريخ القريب الذى عاصرناه، حتى يتحدث عن جزء مما يحتويه، حول طبيعة هذه الدولة.

(أ) إسرائيل والعمل على زيادة التوتر فى دول العالم :

ففى الأول من أكتوبر ١٩٨٠ أعلن «مناحم بيجن» رئيس الوزراء الإسرائيلى، أن بلاده قد سلمت ودربت المتمردين الأكراد، الذين كان يتزعمهم «مصطفى البرزانى»، عندما كانوا يقاتلون النظام العراقى، منذ عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٧٥.

وفى الخامس من أغسطس ١٩٨٠ أكد الدكتور «نجم الدين أريكان» زعيم حزب الخلاص الوطنى التركى، وجود أصابع إسرائيلية وراء حوادث الشغب وأعمال الإرهاب، التى تشهدها المدن التركية.

وفى أكتوبر ١٩٨٨ كشفت صحيفة «الأضواء» السودانية عن ابرام اتفاق، بين إسرائيل ومتمردى جنوب السودان، يتضمن تزويدهم بخبراء عسكريين.

وفى أبريل ١٩٨٩ اتهم السودان كينيا بالسماح بمرور أسلحة إسرائيلية، مرسلة إلى المتمردين فى جنوب السودان عبر أراضيها.

ولم تكتف إسرائيل بزرع الفتن فى الدول الإسلامية، بل أرادت حرمان الدول الإسلامية من إنتاج السلاح النووى، وأغارت طائراتها على المفاعل النووى العراقى.

وبالقطع لم يفعل المجتمع الدولى شيئاً يذكر للعراق، وإنما اكتفى بالشجب والتهديد وإصدار البيانات، وكأنه يوافق إسرائيل على هذه الغارة وضمن ما ذكر.

ففى الثامن من يونيو ١٩٨١ أعلن متحدث رسمى باسم الحكومة الأمريكية، أن إغارة الطائرات الإسرائيلية على المفاعل النووى العراقى وتدميره يعد تطوراً خطيراً للغاية، ومصدراً للقلق الشديد.

ولم تكتف إسرائيل بذلك بل أخذت تلفق التهم للعراق..

ففي الرابع والعشرين من يونيو ١٩٨١ اتهمت وزارة الخارجية البرازيلية المخابرات الإسرائيلية، ببث معلومات وأنباء مختلفة في صحف البرازيل، حول تصدير البرازيل صفقة من اليورانيوم للعراق، وأكدت البرازيل أن ماتقوم به المخابرات الإسرائيلية قد تكون له آثار سلبية على العلاقات الإسرائيلية البرازيلية. وبالقطع لم تترك إسرائيل فرصة الحرب بين العراق وايران تمر هباءً منثورا، بل وضعت أنفها فيها.

ففى الحادى والعشرين من أكتوبر ١٩٨٢ أكد السفير الإسرائيلى فى واشنطن، أن إسرائيل بالتنسيق مع الولايات المتحدة، أرسلت إلى إيران أسلحة منذ يناير ١٩٨١.

وفى الثامن والعشرين من مايو ١٩٨٢ صرح «أيريل شارون» وزير الدفاع، بأن الولايات المتحدة أخطرت مقدماً بخطط إسرائيل، لتزويد إيران بتجهيزات عسكرية.

وفى نوفمبر ١٩٨٦ اعترفت إسرائيل رسمياً لأول مرة، بقيامها بنقل أسلحة وقطع غيار عسكرية، من الولايات المتحدة إلى إيران، بناء على طلب من الولايات المتحدة الأمريكية.

وفى ذات التاريخ اعترفت وزارة الدفاع الإسرائيلية بعقد صفقات سلاح مع إيران، بعلم الولايات المتحدة منذ عام ١٩٨٤.

وفى يناير ١٩٨٧ أوضحت لجنة المخابرات التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكى، عن صفقة الأسلحة السرية لإيران، وتورط إسرائيل فى هذه الصفقة، وبيعها أسلحة لإيران فى عام ١٩٨٢.

وفى مارس ١٩٨٧ كشف «الكسندر هيج» وزير الخارجية الأمريكية الأسبق، أن فكرة بيع أسلحة أمريكية لإيران كانت اقتراحاً تقدمت به إسرائيل فى عام ١٩٨١، ورفضته الولايات المتحدة فى ذلك الوقت.

وفى ديسمبر ١٩٨٧ أعلن البوليس السويدى أن إسرائيل باعت أسلحة لإيران، قيمتها ٦٠٠ مليون دولار، خلال الفترة ما بين عامى ٨٤، ١٩٨٦.

وفى يوليو ١٩٨٨ أعلن «شيمون بيريز» وزير الخارجية الإسرائيلى، أن توقُّف القتال بين إيران والعراق قد شكل تهديداً لإسرائيل، إذا ما قررت الدولتان توجيه قوتها

العسكرية المكرسة ضدها»[1].

وهذه العبارة تقطع بحقيقة الدولة اليهودية، والتى تتغيا عدم الإبقاء على قوة أى دولة عربية وإسلامية، أو إضعاف هذه القوة.

هذا ولم يكن نشاط إسرائيل العدوانى قاصراً على الدول العربية، وإنما كانت إسرائيل تعمل ضد مصالح الدول التى تمدها بأسباب القوة، بحثاً عن مصلحتها هى، وسعياً وراء الحصول على مصادر أخرى للتكنولوچيا، بعيداً عن المصادر الغربية والأمريكية، حتى تنوع مصدر قوتها، وحتى لاتضطر يوما للرضوخ للدول التى تمدها بأسباب القوة، فالدولة يهودية وهذا هو حال اليهود.

ففى الرابع عشر من أكتوبر ١٩٨٤ ذكرت صحيفة «صنداى تايمز» البريطانية، أن إسرائيل أقامت علاقات سرية على مستوى عالٍ، فى مجال السلاح مع الصين، وأنها تعيد تجهيز الدبابات الصينية بمدافع وأنظمة تحكُّم جديثة فى النيران[2].

وأثبتت الأيام قيام إسرائيل بالتجسس على الأمريكان أرباب نعمتهم، وفى يناير ١٩٨٧ استعادت الحكومة الأمريكية ١٦٣ وثيقة عسكرية سرية من إسرائيل، سرقها الجاسوس «بولارد».

وفى مارس ١٩٨٧ وافق مجلس الوزراء الإسرائيلى المصغر على تشكيل لجنة، للتحقيق حول فضيحة التجسس الإسرائيلية على أمريكا، التى تورط فيها «جوناثان بولارد» محلل المعلومات السابق بالبحرية الأمريكية.

ولم تقف إسرائيل عند هذا الحد، بل تجسست على بريطانيا صاحبة الفضل الأول فى وجود إسرائيل، بل وتطاولت إسرائيل عليها، فعندما أعلنت إسرائيل رسمياً أن عاصمتها القدس، وطالبت بنقل السفارات الأجنبية إليها.

وفى ١٣ يوليو ١٩٨٠ أعلن اللورد «كارنجتون» وزير الخارجية البريطانية، أن الحكومة الإسرائيلية سوف ترتكب خطأ جسيماً، إذا قررت نَقْل مقرها إلى القدس، وقال أن إسرائيل لاتستطيع أن تتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية، التى يتعين على

(١) هذه العبارة تؤكد ضلوع إسرائيل فى حرب الخليج، وتؤكد أن أى دولة عربية تبحث عن وسائل القوة، سيتعرض أمنها للخطر من قبل إسرائيل.

(٢) أثبتت الوثائق أن إسرائيل سرقت التكنولوجيا من أمريكا، وباعتها الى روسيا، مقابل حصول اسرائيل على أسرار الأسلحة الروسية.

حكام تل أبيب أن يفتحوا باب التفاوض معها.

وفى ١٣ يوليـو ١٩٨٠ شن «مناحم بيجن» رئيس وزراء إسـرائيل، هجومـاً شديد اللهجة على تصريحات «لورد كارنجتون» وزيـر خارجية بريطانيا، بشأن القدس، وقال «بيـجن» : أن القدس كـانت عـاصمـة لإسرائـيل قبل أن تخـرج لندن نفـسهـا إلى الوجود»!!

ومضت الأيام لتؤكد تجسس اليهود على أصحاب الفضل الأول عليهم (الإنجليز).

ففى يوليـو ١٩٨٨ سحبت إسرائـيل خمسة من عـملاء الموساد من بريطانيـا، بعد التحذيرات التى وجـهتها الحكومـة البريطانية لإسرائيل، بوقف عمـليات الموساد على الأراضى البريطانية.

والأكثـر من ذلك أن عمـدت إسرائيل إلى تصـدير الأسلحة، ضـد رغبـة حلفاء إسـرائيل، وعلى رأسهم الولايات المـتحـدة، حرصـاً منها علـى تحقـيق مصلحـتهـا الشخصية.

ففى مايو ١٩٨٨ كشف النقاب عن تزويد إسرائـيل بكميات من الأسلحة والعتاد، خلافاً للحظر المفروض عليها من الأمم المتحدة.

وفى نفس الوقت ذكـرت مجلة «بواس نيوزلاند ريبـورت» الأمريكيـة أن إسرائيل تسـاعد الصـين سراً فى بناء خـط دفاعى جـديد، على امـتـداد حدودها مع الاتحـاد السوفيتى، والبالغ طوله ٦٦٧٩كم، بهدف حماية الحدود الشمالية.

وفى أكتوبر ١٩٨٧ ذكرت مـجلة «جينز» العسكرية البريطانية أن مبـيعات الأسلحة الإسرائيلية السرية إلى الصين، قد شهدت ازدهاراً كثيراً فى الفترة الأخيرة.

وفى يونيـو ١٩٩٠ ذكرت صـحيـفة «لوس أنجلوس تايمز» الأمـريكية أن إسـرائيل أصبحت أكـبر مورّد للتكنولوچيا العسكرية المتـقدمة للصين، منذ أن حظرت الولايات المتحدة مبيعات الأسلحة لها، فى منتصف العام الماضى.

وفى يونيو ١٩٩٠ أكد «ريتشارد بوشر» المتـحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، أن إسرائيل تقوم بتزويد أثيوبيا بالأسلحة، رغم معارضة واشنطن.

ولم يكن قاصراً عند هذا الحد، بل كان لإسـرائيل نشاط ملحوظ فى بعض أماكن التوتر فى دول العالم، زيادة على ما ذكرنا.

ففى سبتمبر ١٩٨٩ استدعت إسرائيل عدداً من خبرائها العسكريين فى كولومبيا، بعد اكتشاف تورطهم فى تدريب رجال عصابات المخدرات.

وفى يناير ١٩٩٠ كشف مسئولون أمريكيون عن أن إسرائيل زودت أثيوبيا بقنابل عنقودية استخدمتها حكومة «أديس أبابا» فى قصف العناصر المعارضة لحكمها.

وفى فبراير ١٩٩٠ اتهمت «أنجولا» إسرائيل والولايات المتحدة وجنوب أفريقيا وزائير، بالتآمر ضدها لإثارة اضطرابات شعبية ضخمة فى البلاد.

وفى مايو ١٩٩٠ قررت حكومة «كولومبيا» إعادة التزام الإسرائيليين بالحصول على تأشيرات دخول إلى كولومبيا من الآن فصاعداً، والغاء الاتفاق الموقع بين الجانبين قبل ٢٨ عاماً، من إعفاء رعايا إسرائيل من ضرورة الحصول على تأشيرات، وذلك احتجاجاً على تزويد تجار المخدرات، فى «كولومبيا» بأسلحة ومرتزقة إسرائيليين.

وفى يونيو ١٩٩٠ أكدت جمعية الصداقة بين «سرى لانكا» والدول العربية، أن خبراء عسكريين إسرائيليين يساعدون الانفصاليين «التاميل» فى «سرى لانكا» لزيادة وتصعيد الاضطرابات فى شرق البلاد.

ويمكن القول أن هذه الحقائق الثابتة تؤكد أن هذه الدولة لاتسعى لمجرد العيش فى سلام فى منطقة الشرق الأوسط، وإنما لتأخذ دور الولايات المتحدة فى العالم، وأن طموحات هذه الدولة تفوق حجمها وحجم مواردها، وإنما فقط هى الطبيعة اليهودية العنصرية، التى تعمل على زيادة التوتر فى دول العالم، وحتى يُشار إليهم فقط بالبنان، ظناً منهم أنهم شعب الله المختار.

وينبغى على الدول العربية أن تتحد، وتنبذ كل الخلافات، وتضع أمامها المصلحة العليا للأمة العربية، حتى يمكنها مجابهة الخطر اليهودى المتصاعد فى أوقات السلام المزعوم.

(ب) إسرائيل لاتحترم القرارت الدولية :

من المعروف أن دول الغرب الأوربى وأمريكا، أتت بإسرائيل عن طريق ما يسمى بالقرارات الدولية، وذلك لإضفاء الشرعية الدولية على وجود دولة أصولية يهودية فى قلب المنطقة العربية.

وكان ذلك عن طريق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧، والسابق الإشارة إليه، والذى يعرف باسم القرار ١٨١ (د-٢) والذى تقرر فيه (تقسيم فلسطين إلى «دولة يهودية» غير مسماة و«دولة عربية» غير مسماة، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة فى العالم تعترف بإسرائيل. وعندما برزت إسرائيل إلى الوجود الدولى، أعلنت عن التزامها بقرارات المنظمة الدولية، وميثاقها وعهودها حسب الثابت تاريخياً.

ولكن أكد التاريخ ذاته عدم احترام إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة، صاحبة الفضل فى وجودها، وعدم التزامها بهذه القرارات، فالثابت تاريخياً أن إسرائيل لاتعترف إلا بالقرار الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذى أتى بها إلى الوجود، وحتى هذا القرار أرادت إسرائيل التخلص منه، عندما حاولت هى والولايات المتحدة الأمريكية اللجوء إلى مجلس الأمن لإلغاء هذا القرار.

ظناً منها أنه بإمكانها تغيير التاريخ، وظناً منها بإمكانية تغيير الثابت فى نسبها إلى المجتمع الدولى، طبقاً للمواثيق الدولية التى تؤكد أن الميلاد الحقيقى للدولة الأصولية العنصرية اليهودية، هو قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة - لولا فطنة مصر، التى انتبهت إلى هذه المحاولة الصهيونية للتخلص من قرار التقسيم.

والثوابت التاريخية تؤكد أن إسرائيل لاتحترم قرارات المجتمع الدولى، ولاتلتزم بها، الأمر الذى يثير التساؤل حول مدى التزام إسرائيل بما قطعته على نفسها من عهود، أما الدولة العربية التى تتفاوض معها بالطرق المباشرة.

فالثابت أن إسرائيل لم تلتزم أصلاً بقرار التقسيم الذى أتى بها إلى الوجود، بالرغم من اعترافها به، فالقرار أعطاها جزءاً من تراب فلسطين، لتقيم عليه دولة، وأعطى أبناء فلسطين جزءاً آخر، ليقيموا عليه دولة، ومنذ قرار التقسيم وحتى الآن لم تقام هذه الدولة الفلسطينية على هذا الجزء، الذى اعترفت به الجمعية العامة للأمم المتحدة، ليكون وطناً لأبناء فلسطين.

فإسرائيل منذ ميلادها قامت بالعدوان على الجزء الآخر، الذى أبقته الجمعية العامة ليكون دولة لأبناء فلسطين، واحتلت أجزاء كبيرة منه، وضمته إلى الجزء الخاص به، وأكملت احتلال الباقى، بما فيه القدس، فى عدوان ١٩٦٧، والغريب أن الأمم المتحدة التى يقال أنها تحمى المشروعية الدولية، لم تتحرك لإنقاذ ما احتلته إسرائيل من الجزء الخاص بفلسطين قبل عدوان ٦٧، ولاحتى بعد عدوان ١٩٦٧، واقتصر الأمر على مجرد قرارات غير ملزمة، لم تحترمها إسرائيل وحتى الآن.

فالثوابت التاريخية تؤكد قيمة قرارات الأمم المتحدة، والمجتمع الدولى بالنسبة لإسرائيل، وهذه بعض الأمثلة الواقعية التى تؤكد ذلك : -

ففى سبتمبر ١٩٦٨ أعلنت إسرائيل رسمياً رفضها لقرار مجلس الأمن، الخاص بايفاد مبعوث دولى للتحقيق فى أحوال العرب بالأراضى المحتلة.

هذا وقد أثبت الواقع أن أبناء فلسطين قد تعرضوا لمجازر كثيرة، على أيدى جنود الاحتلال الصهيونى، وألقى بالآلاف منهم داخل المعتقلات اليهودية، وتعرضوا لأبشع صور التعذيب، وبالرغم من ذلك رفضت إسرائيل أى تدخل من جانب المجتمع الدولى، لوقف هذه الأمور البشعة.

ففى ١٤ سبتمبر ١٩٧٧ أعلن الأمريكيون فى واشنطن، أن المحاولات التى قامت بها الولايات المتحدة لإقناع إسرائيل بالسماح لهيئة الصليب الأحمر الدولية، بالتحقيق فيما أثير حول تعذيب المواطنين العرب فى الضفة الغربية، قد باءت بالفشل.

وفى أكتوبر ١٩٨٦ أكدت منظمة العفو الدولية أن السكان الفلسطينيين فى الأراضى العربية المحتلة وجنوب لبنان، يتعرضون لانتهكات من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلى.

وفى نوفمبر ١٩٨٦ طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة إسرائيل بالعدول عن ممارستها التعسفية فى الأراضى العربية المحتلة، من خلال ١١ قرار.

وفى نوفمبر ١٩٨٦ دعت منظمة التحرير الفلسطينية الأمم المتحدة، لحماية السكان العرب فى مدينة القدس من موجة العنف، التى يتعرضون لها على أيدى المتطرفين اليهود.

وفى ديسمبر ١٩٨٦ أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة ضم إسرائيل لأجزاء من الضفة الغربية المحتلة والقدس، وفرض القوانين الإسرائيلية على الضفة الغربية،

وأصدرت ١١ قراراً يدين السياسات الإسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة.

وفى ديسمبر ١٩٨٧ أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبع قرارات إسرائيل، لرفضها الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولى، والجمعية العامة للأمم المتحدة، الخاصة بممارستها فى الأراضى العربية المحتلة، وبالرغم من هذا الكمّ الهائل من القرارات الدولية، إلا أن إسرائيل لم تتمثل لأحد، ولم تلتفت إلى هذه القرارات، ولازالت قائمة على تعذيب العرب فى السجون، وقتل الأبرياء، والتمثيل بهم، بل وطردهم من ديارهم.

وفى ٢٠ مايو ٨٠ أصدر مجلس الأمن الدولى قراراً يعرب فيه عن أسفه العميق، إزاء فشل الحكومة الإسرائيلية فى تنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر فى ٨ مايو الماضى، والذى يدعو إلى عودة ٣ من زعماء الضفة الغربية المحتلة الذين طردتهم.

هذا وفى ٦ مايو ١٩٨٠ أبلغت مصر الحكومة الإسرائيلية رسمياً اعتراضها على قرار سلطات الاحتلال الإسرائيلى، بطرد عمدتى الخليل و«صلحول» والقاضى التميمى قاضى الخليل من الضفة الغربية إلى بيروت.

وفى ١٧ ديسمبر ١٩٨٠ وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بأغلبية ١٠١ صوت ضد ١٣ وامتناع ٣٠ عن التصويت، على مشروع قرار يؤيد إقامة دولة فلسطينية مستقلة، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

وبالقطع لم تلتفت إسرائيل ولا من أوجدها إلى هذا القرار.

وفى ١١ ديسمبر ١٩٨١ دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر دولى، لبحث قضية فلسطين قبل نهاية عام ١٩٨٤، وفرض عقوبات على إسرائيل وتأييد حق الفلسطينيين فى إقامة دولتهم المستقلة، وانسحاب إسرائيل بلاشروط من كل الأراضى الفلسطينية العربية المحتلة.

وأيضاً لم يتحقق ذلك الأمر وحتى الآن.

وفى ٢٨ أبريل ١٩٨٢ أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة، جميع السياسات فى الأراضى المحتلة، التى تحول دون ممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطينى، ولازال الشعب الفلسطينى حتى الآن فى المخيمات، ولم يسأل عنه أحد.

وفى ١٢ مايو ١٩٨٢ أدانت منظمة الصحة العالمية إسرائيل، بسبب الظروف

الصحية السيئة للفلسطينيين فى الأراضى المحتلة، والظروف غبير الإنسانية التى يعانيها المسجونون الفلسطينيون.

هذا وفى غضون الغزو الإسرائيلى لجنوب لبنان، وفى ١٩ مارس ١٩٧٨ اتخذ مجلس الأمن الدولى القرار رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٧٨، وأساسه مشروع القرار الأمريكى، الذى يدعو إسرائيل إلى وَقْف فورى لعملياتها العسكرية فى جنوب لبنان، وانسحاب القوات من هناك، وإرسال قوات طوارئ دولية قوامها ٤ آلاف جندى، لمدة ستة أشهر مبدئياً، تابعة للأمم المتحدة، فى المنطقة إلى حين تمكين السلطات الرسمية اللبنانية من إحكام سيطرتها على الجنوب اللبنانى.

ونفاذا لهذا القرار، وفى يوم ١٨ أبريل ١٩٧٨، وصل إلى تل أبيب «كورت فالدهايم» السكرتير العام للأمم المتحدة، واجتمع مع «مناحم بيجن» رئيس الوزراء، حيث طالبه بالإسراع فى الانسحاب الكامل من الجنوب اللبنانى، تنفيذاً لقرار مجلس الأمن ٤٢٥، ولكن لم تلتزم إسرائيل وحتى الآن بقرار مجلس الزمن ٤٢٥ لسنة ٧٨، ولا بمطالبة السكرتير العام لها بتنفيذه، ولا برأى المجتمع الدولى، ولم يتخذ المجتمع الدولى ضدها حتى الآن ما يلزمها على تنفيذ ذلك القرار.

وفى ١١ ديسمبر ١٩٨١ أقر الكنيست الإسرائيلى ومجلس الوزراء مشروعاً يقضى بتطبيق التشريع الإسرائيلى، على مرتفعات الجولان السورية المحتلة.

وفى ١٥ ديسمبر ١٩٨١ تبنى مجلس الأمن بالإجماع، فى أعقاب الشكوى المقدمة من سوريا، حول ضم إسرائيل للجولان، قراراً بالاجماع يعتبر قرار إسرائيل بفرض قوانينها وقضائها وإدارتها على مرتفعات الجولان المحتلة كأن لم يكن، وطالب القرار إسرائيل بإلغاء قرارها فى فترة لاتتجاوز ١٥ يوماً، واذا رفضت إسرائيل إلغاء قرارها يجتمع المجلس ليقرر الاجراءات المناسبة، التى تتفق وميثاق الأمم المتحدة.

وفى ١٨ ديسمبر أدان مجلس الأمن بالإجماع الإجراءات الإسرائيلية بضم الجولان، وطالبتها بإعادة النظر فى قرارها، ورفضت إسرائيل القرار الدولى.

وفى ٢٨ يناير ١٩٨٢ تبنى مجلس الأمن قراراً مقدماً من الأردن بالإجماع، وامتناع دولتين عن التصويت (الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة) بدعوة لعقد دورة استثنائية عاجلة للجمعية العامة، لبحث مشكلة الأراضى العربية المحتلة، خاصة أراضى الجولان التى ضمتها إسرائيل فى بداية شهر ديسمبر ١٩٨١.

وفى ٢٧ يونيه ١٩٨٢، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً، بأغلبية ١٢٧ صوتاً ومعارضة (الولايات المتحدة وإسرائيل) بشأن لبنان، ويقضى القرار بانسحاب القوات الإسرائيلية فوراً من لبنان.

وفى ٦ يوليو ١٩٨٢ أدانت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بإجماع ٢٦ صوتاً، إسرائيل لتسببها فى آلام إنسانية على نطاق واسع للمدنيين، بغزوها لبنان.

وقد أكدت الوقائع التاريخية الثابتة عدم التزام إسرائيل بأى قرار، يصدر فى المجتمع الدولى، أو أى هيئة أو مؤسسة دولية، وأكدت الوثائق التاريخية أيضاً عدم لجوء المجتمع الدولى إلى ما يلزم إسرائيل باحترام القرارات الدولية، واحترام العهود والمواثيق التى قيل أنها تلتزم بها.

ولم تأبه إسرائيل يوما ما بالمصالح العربية، ولا بالرأى العام العربى، ولم تستجب إلا لمصالحها الشخصية ونزواتها العدوانية، تحت زعم الحفاظ على الأمن الإسرائيلى، وقد أكدت الأحداث ذلك فيما مضى، وتؤكدها أيضاً يوماً بعد يوم.

ففى ٣٠ يوليو ١٩٨٢ أصدر مجلس الأمن الدولى قراراً، يطالب إسرائيل برفع حصارها العسكرى فوراً من بيروت، لإرسال المواد الغذائية لحاجة السكان الملحّة.

وفى ١٥ أغسطس ١٩٨٢ وجّه مجلس الأمن الدولى اللوم إلى إسرائيل، لغزوها لبنان، وطالبتها بالانسحاب فوراً من الأراضى اللبنانية.

وفى ١٩ أغسطس ١٩٨٢ وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على ثلاثة مشروعات قرارات، قدمتهم مجموعة الدول غير المنحازة وقطر والكويت، تؤكد حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره، وتدين الاعتداءات الإسرائيلية على الشعبين الفلسطينى واللبنانى.

وفى ١٧ ديسمبر ١٩٨٢ دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إسرائيل إلى سحب قواتها من جميع الأراضى العربية المحتلة، بما فيها القدس، كما أدانت مذابح «صابرا» و«شاتيلا» للاجئين الفلسطينيين فى لبنان، بوصفها عملية إبادة جماعية للشعب الفلسطينى.

وفى ٢٩ ديسمبر ١٩٨٢ طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة جميع دول العالم، بوقف المعونات العسكرية والاقتصادية والمالية لإسرائيل، ووقف تزويدها بالموارد البشرية.

ولم تقنع إسرائيل بقتل المدنيين الأبرياء والعزل، ولم تقنع إسرائيل بالاحتلال، وضم الأراضى، وغزو الدول العربية، ولم تلتفت إسرائيل إلى الإجماع الدولى.

ولم تعط الأمم المتحدة أى اهتمام، لثقتها بأن هذه المنظمة الدولية قد أُنشئت خصيصاً لخدمة أغراض معينة، ليس بينها اتخاذ قرارات ضد إسرائيل.

بل وتمادت إسرائيل فى الاعتداء على حقوق المدنيين فى الأراضى المحتلة، واقتطعت أجزاء من دولة لبنان، زاعمة اتخاذها كسياج أمن حول شمال إسرائيل، واستولت على المياه العربية.

ففى ديسمبر ١٩٨٢ أصدرت اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة أربعة قرارات، تدين السياسة الإسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة.

وفى ٢٠ ديسمبر ١٩٨٤ صدقت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة على ثلاثة قرارات، تدين احتلال إسرائيل للأراضى العربية، ومذابح «صابرا» و«شاتيلا»، وضم مرتفعات الجولان.

وفى ١٨ فبراير ١٩٨٣ أدانت اللجنة الدولية، المشكّلة للتحقيق فى الغزو الإسرائيلى للبنان، عدوان إسرائيل على سيادة لبنان وحقوق الشعب الفلسطينى، ودعت إلى محاكمة المسئولين فى غزو إسرائيل للبنان بوصفهم مجرمى حرب.

وفى أكتوبر ١٩٨٣ أكّد المفوض السامى للأمم المتحدة، لغَوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، أن وضع اللاجئين فى بيروت وجنوب لبنان مازال مثيراً للقلق، كما أعرب عن قلقه الشديد إزاء الوضع السائد فى الأراضى العربية المحتلة، واستمرار إقامة المستوطنات الإسرائيلية بالمنطقة.

وفى ٢ يوليو ١٩٨٢ أكّد المدير التنفيذى لمنظمة اليونيسيف، أن مايقرب من مليون من الأمهات والأطفال الفلسطينيين واللبنانيين أضيروا من عملية الغزو الإسرائيلى.

وفى سبتمبر ١٩٨٦ أكّدت إسرائيل رفضها القاطع لقرار مجلس الأمن، الذى يطالبها بالانسحاب الكامل من جنوب لبنان، حتى تتمكّن قوات الطوارئ الدولية فى المنطقة من القيام بمهامها.

هذا وقد طلب «بيريز دى كويار» السكرتير العام للأمم المتحدة، من مجلس الأمن اتخاذ إجراءات فردية أو جماعية ضد إسرائيل، لإرغامها على سحب قواتها من الجنوب اللبنانى.

وبالقطع لايجرؤ مجلس الأمن على اتخاذ مثل هذا القرار، لأن من بيدهم القرار في مجلس الأمن لايريدون ذلك.

وفي نوفمبر ١٩٨٦ طالب مجلس الأمن الدولي إسرائيل بسحب قواتها من جنوب لبنان، حتى تتمكن قوات الطوارئ الدولية من إنجاز مهمتها في المنطقة.

وفي يناير ١٩٨٨ وافق مجلس الأمن الدولي بالإجماع، على مشروع قرار يطالب إسرائيل بعدم طرد الفلسطينيين من الأراضي المحتلة، ويدعوها إلى الالتزام باتفاقيات «جنيف» لحماية المدنيين في الأراضي الخاضعة للاحتلال العسكري.

وفي فبراير ١٩٨٨ أكدت منظمة العفو الدولية أن انتهاك حقوق الإنسان على نطاق واسع، أصبح سمة للاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وغزة

وفي مارس ١٩٨٨ أدانت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة الانتهكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في جنوب لبنان.

وفي أكتوبر ١٩٨٨ أعرب مجلس الأمن الدولي عن قلقه تجاه الممارسات القمعية الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة.

وفي نوفمبر ١٩٨٨ وجّهت دول السوق الأوربية الاثنتا عشرة إدانة قوية للممارسات القمعية الإسرائيلية، ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأكدت حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم فوق أراضيهم.

وفي نوفمبر ١٩٨٨ أشار السكرتير العام للأمم المتحدة، في تقرير للجمعية العامة، إلى انتهاكات إسرائيلية واسعة النطاق، في الضفة الغربية وغزة.

وفي ديسمبر ١٩٨٨ طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة بضرورة إنهاء احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، وانسحابها من كل الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك القدس العربية، وقالت الجمعية العامة في أربعة قرارات، تدين فيها سياسات إسرائيل، أن السلام في الشرق الأوسط لا يتحقق إلا بتسوية شاملة، وأن القضية الفلسطينية هي لُبّ المشكلة.

وفي أبريل ١٩٨٩ اتهمت منظمة العفو الدولية حكومة إسرائيل بتشجيع الجنود بفاعلية، على قتل وإصابة الفلسطينيين خلال الانتفاضة.

وفي ديسمبر ١٩٨٩ أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة إسرائيل، وسياستها

وممارستها العـدوانية ضد الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة، واستمـرار احتلالها للأراضى العربية، بما فيها القدس، وطالبتها بالانسحاب الفورى الكامل وغير المشروط من الأراضى المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

وفى مايو ١٩٨٩ أدانت منظمـة الصحة العالمية الممـارسات القمعيـة الإسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة، وفى نفس الشهر وافق المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة، على قرار يدين اسـتمرار ممارسة إسرائيل لسياسة القـبضة الحديدية فى الأراضى المحتلة، خاصة تجاه المرأة الفلسطينية.

كل هذه القرارات تؤكّد، بما لايدع مجالاً للشك، أن إسرائيل دولة عنصرية أصولية يهودية، لاتوجد دولة مثلها فى العالم، أُدينت بمثل هذه الإدانات الدولية، الصادرة من معظم المنظمات والهيئات الدولية، على اختلاف أنواعها.

وإن هذه الأمور مـا هى إلا مؤشرات يقينيـة، تؤكد عدم التزام إسـرائيل بالسلام، وأنها تسعى إلى إنشاء إسرائيل الكبـرى، ضاربة عرض الحائط بكل القرارات الدولية، وقد برز ذلك الأمر بجلاء فى تصريحات حكام إسرائيل.

ففى نوفـمبـر ٧٥ دعت إسرائيل الزعمـاء الصهـيونية فى العـالم كله إلى اجتـماع طارئ، من أجل تكتُّل جهـود يهود العالم، لمواجهـة قرارات الأمم المتحدة الأخـيرة، خصوصاً قرار إدانة الصهيونية، باعتبارها حركة عنصرية.

وفى يناير ١٩٨٦ تحدثت «جولدامائير» فى اجتماع بلندن، تم بمعرفة ثمانى منظمات يهودية، وأكدت أن الحل الحقيقى لمشاكل إسرائيل هو الهجرة المكثفة إليها.

وفى ٣ نوفمبر ١٩٨١ اعـتمد البرلمانى الإسرائيلى قراراً برفـض المشروع السعودى، والمبادرة الأوربيـة للسلام فى الشـرق الأوسط، وأكّد تمسُّك إسرائيل باتفـاقيـة «كامب ديفيد» وإعلان القدس عاصمة أبدية لإسرائيل.

وفى ٤ مـايو ١٩٨٢ وافق الكنسـيت الإسرائيـلى على مشـروع قـرار يحظر إزالة المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة بالضفة الغربية وغزة.

هذه الأمور جزء من كلٍ، ويمكن أن تكون دليلاً واقعاً على هوية إسرائيل.

(جـ) إسرائيل والعدوان على الأمة العربية :

لازالت إسرائيل تباشر كل أوجه العدوان على الأمة العربية، وبكافة السبل والوسائل، فلم تكفّ إسرائيل عن بناء المستوطنات فى الأراضى العربية المحتلة، ولم ترجع إسرائيل عن جلب يهود العالم إلى فلسطين، ومنحهم الجنسية الإسرائيلية، ولم يرجع اليهود عن الاعتداءات على المقدسات الإسلامية، ومحاولة طمس الهوية العربية فى الأراضى المحتلة.

هذا بالإضافة إلى اعتدائها المستمر على الدول العربية، منذ الإعلان عن قيامها، وحتى الآن. وعند كتابة هذه السطور ورد فى صحيفة الأهرام المصرية فى العدد (٣٩٤٥١) الصفحة السادسة، السنة (١١٩) يوم الأحد الموافق ٨ رجب ١٤١٥هـ الموافق ١١ ديسمبر ١٩٩٤، وتحت عنوان «إسرائيل تتوسع فى المستوطنات وتغتصب أراضٍ جديدة» : «المستوطنون يقررن تشييد فندق عند الحرم الإبراهيمى» ورد النص الآتى : -

غزة - وكالات الأنباء - ذكرت صحيفة «القدس» أمس أن السلطات الإسرائيلية تقوم بتوسيع المستوطنات اليهودية القريبة من القدس، والاستيلاء على المزيد من الأراضى الفلسطينية.

وقالت الصحيفة - التى توزع فى غزة - أن السلطات الإسرائيلية قامت بضم ثلاثة آلاف دونم من الأراضى الفلسطينية المستوطنة «معاليه أورميم» القريبة من القدس، لإقامة ١٢٠٠ وحدة سكنية جديدة وعشرة فنادق، كما تزمع إسرائيل توسيع حدود مستوطنة «جبعات زئيب» شمال القدس.

وفى الوقت نفسه قرر المستوطنون تشييد فندق فى ساحة الحرم الإبراهيمى الشريف بالخليل، خلال اجتماع رأسه «بنيامين نتيناهو» زعيم حزب «الليكود» المعارض، وقد أثارت هذه الاستفزازات الإسرائيلية غضب الفلسطينيين فى القدس والخليل، واعتبروها عملاً عدوانياً من شأنه تشجيع العنف، كما أنه يعكس نوايا غير سليمة من قبل إسرائيل تجاه عملية السلام» ولايمكن القطع بأن هذا الفعل هو آخر الأعمال العدوانية اليهودية ضد الأمة العربية، خاصة وأن السوابق التاريخية تقطع بذلك.

ففى أغسطس اشتعلت النار فى المسجد الأقصى فى القدس، وقدّم ممثلو ٢٤ دولة إسلامية رسالة إلى رئيس مجلس الأمن الدولى، والى السكرتير العام للأمم المتحدة

في ٢٢ أغسطس ١٩٨٩، طالبين قيام الأمم المتحدة بإجراء تحقيق في الحريق الذي شبّ في المسجد الأقصى يوم ٢١ أغسطس ١٩٦٩.

وفي ١٢ ديسمبر ١٩٧٦ قامت السلطات الإسرائيلية بهدم أساسات مسجد جديد يقوم سكان الخليل ببنائه، بحجة زن العرب لم يحصلوا على ترخيص رسمي لبنائه.

وفي الحادي عشر من أبريل ١٩٨٢ اقتحم جندي إسرائيلي المسجد الأقصى بالقدس، وأطلق الرصاص دون تمييز على المسلمين، وقتل وأصاب عدة أشخاص.

وفي ٢٦ يوليو ١٩٨٣ اقتحم أربعة إسرائيليين حرم الجامعة الإسلامية في الخليل، وقتلوا ثلاثة من الطلبة، وأصابوا أكثر من خمسين طالباً.

هذا وقد ورد في جريدة الأهرام المصرية بتاريخ ١٩٩٢/٧/١٠ تحت عنوان «اقامة ٩٤ وحدة سكنية فوق مقبرة إسلامية في مدينة يافا، بعد أن رفضت اعتراض لجنة الوقف الإسلامي على هذا المشروع، وذكرت المحكمة أنه لم يثبت أن المنطقة كانت مقبرة، رغم أن عدداً من المواطنين العرب المسلمين قد دفنوا موتاهم فيها.

وكانت السلطات الإسرائيلية قد أزالت من قبل الكثير من المقابر الإسلامية، خاصة في القدس، وشيّدت مكانها مباني ومتنزهات.

هذا وقد ذكرت جريدة الأهرام المصرية في عددها رقم ١٣٩١٦٣ لسنة ١١٨، والصادر يوم السبت الموافق ١٦ رمضان ١٤١٤هـ - ٢٦ فبراير (شباط) ١٩٩٤ ميلادية. في صدر صفحتها الأولى، وتحت عنوان رئيسي :

«استشهاد ٦٣ فلسطينياً واصابة ٣٠٠ في مذبحة إسرائيلية أثناء صلاة الفجر» : «مستوطن يهودي يقتحم الحرم الابراهيمي بالخليل، ويفتح النار على جموع المصلين».

«مصر تدين الهجرم الإجرامي، وتؤكد ضرورة توفير الأمن للشعب الفلسطين» «عرفات يدعو مجلس الأمن إلى اجتماع عاجل» «كلينتون يدين الهجوم المروع».

«تهديدات فلسطينية بالانتقام، وغضب في العالم»... وورد في متن الخبر ضمن ما ورد : «في أكبر مجزرة على امتداد تاريخ الاحتلال الإسرائيلي، اقتحم مستوطن يهودي ينتمي لحركة «كاخ» الإسرائيلية المتطرفة، حرم المسجد الابراهيمي بالخليل فجر أمس، وأطلق النار بصورة عشوائية على المصلين، مما أسفر عن استشهاد ٦٣ شخصاً،

واصابة أكثر من ٣٠٠ آخرين، وأشارت تقارير صحفية إلى أن القاتل لقى مصرعه بأيدى المصلين، لكن مصادر أخرى قالت أنه انتحر بعد الهجرم.

وكان المصلون، الذين تجاوز عددهم ألفى شخص يهمون بالسجود، عندما اندفع المستوطن ويدعى «باروخ جولد شتاين»، وهو مهاجر فى الولايات المتحدة، إلى داخل المسجد، مرتدياً الزى العسكرى، وفتح النار على جموع المصلين دون تمييز...»

ولم تكن اعتداءات إسرائيل قاصرة على الأماكن المقدسة، وإنما امتدت لتغير هوية الشعب الفلسطينى، وعمدت إسرائيل إلى جلب اليهود من أنحاء العالم، ليحلوا محل الشعب الفلسطينى فى وطنه.

فإذا كانت الأمم المتحدة، وهى لاتملك، أعطت أجزاء من فلسطين لليهود، أقاموا عليها دولة إسرائيل، فإن إسرائيل أيضاً، وهى لاتمتلك، أعطت أرض الفلسطينيين ليهود آخرين، جلبتهم من أنحاء العالم، قاصدةً طَمْس الهوية العربية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة.

ففى أكتوبر ١٩٧٢ صرّح أمين صندوق الوكالة اليهودية، التى تتولى عملية هجرة اليهود إلى إسرائيل، أن ٢٤ ألف يهودى قد وصلوا إلى إسرائيل، قادمين من الاتحاد السوفيتى، خلال العام الحالى.

وفى ٢٧ سبتمبر ١٩٧٨ صرح المسئولون فى وزارة الخارجية الأمريكية، بأن معدل هجرة اليهود السوفيت خلال العام الحالى ارتفع إلى ٢٠ ألف يهودى سنوياً، فى أعقاب التعديل فى اتفاقيات التجارة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة، والذى ربط بين الهجرة لليهود السوفيت إلى إسرائيل، وحصول الاتحاد السوفيتى على تسهيلات تجارية.

وفى يناير ١٩٩٠ أعلنت الوكالة اليهودية أن عدد اليهود السوفيت، الذين غادروا الاتحاد السوفيتى عام ١٩٨٩ بلغ ٧١,٥٠٩ (واحداً وسبعين ألفاً وخمسمائة وتسعة) وهو أكبر عدد للمهاجرين اليهود، خلال عقدين من الزمن، وتوجه من هؤلاء ١١,٩٩٤ (أحد عشر ألفاً وتسعمائة وأربعة وتسعون) يهودياً إلى إسرائيل، واستقروا بها.

وفى فبراير ١٩٩٠ ذكر راديو إسرائيل أن ٦١٧٠ مهاجراً يهودياً، معظمهم من الاتحاد السوفيتى، وصلوا إلى إسرائيل فى يناير ١٩٩٠.

وفى مارس ١٩٩٠ اعترفت أثيوبيا للمرة الأولى، بأنها سمحت للمئات من اليهود الفلاشا، بالهجرة إلى إسرائيل خلال الشهور الأخيرة.

وفى أبريل ١٩٩٠ أعلنت السلطات الإسرائيلية أنها سوف تقوم بتنظيم عملية تهجير واسعة ليهود أثيوبيا الفلاشا، بحيث لن يتبقى فى أثيوبيا يهودى واحد.

وفى مايو ١٩٩٠ ذكر راديو عمان أن الوكالة اليهودية العالمية فتحت مكتباً جديداً لها، فى عدد من المدن الفرنسية الكبرى، لتهجير اليهود الفرنسيين إلى إسرائيل.

وفى يوليو ١٩٩٠ أكد مسئول إسرائيلى أنه يجرى حالياً تنفيذ خطة إسرائيلية أثيوبية مشتركة، تدعمها الولايات المتحدة، لنقل جميع اليهود الفلاشا من أثيوبيا.

وفى يوليو ١٩٩٠ صرح مسئول بالوكالة اليهودية أن عدد اليهود السوفيت، الذين وصلوا إلى إسرائيل خلال شهر يونيو الماضى، بلغ (١١) ألف يهودى، وأن عدد المهاجرين السوفيت لإسرائيل خلال النصف الأول من العام الحالى يصل إلى ٥٠ ألف يهودى.

وفى يوليو ١٩٩٠ صرح وزير الاستيعاب الإسرائيلى بأن ٢٥ ألف مهاجر يهودى يصلون شهرياً إلى إسرائيل، اعتباراً من أغسطس القادم.

وفى يوليو ١٩٩٠ صرح مسئول بالوكالة اليهودية الخاصة بشئون الهجرة، بزن عدد المستوطنين اليهود فى الضفة الغربية سيرتفع قبل نهاية العام الحالى، إلى ١٢٠ ألف مستوطن.

وفى ١٩٩٤/٥/٢٦ ورد فى جريدة الأهرام المصرية تحت عنوان «فريق إسرائيلى يشرف على ترحيل ١٨ ألف من يهود أثيوبيا إلى إسرائيل» النص الآتى : «أديس أبابا : واشنطن : غادر أمس الآلاف من يهود الفلاشا مطار أديس أبابا إلى إسرائيل، فى ثانى أكبر عملية لإجلاء الفلاشا من أثيوبيا، بعد عملية «موس عام ١٩٨٤»، وقد استمرت طائرات شركة «العال» الإسرائيلية، وشركة الخطوط الجوية الأثيوبية فى نقل حوالى ١٨ ألفاً من يهود الفلاشا المتبقين فى أثيوبيا. كما شارك فريق إسرائيلى مكون

من ١٠٠٠ شخص فى إتمام العملية، التى جرت بأقصى درجات السرعة، والتى أطلق عليها اسم «العملية سليمان» وقد طلب من آلاف اليهود الفلاشا التجمع أمام مقر السفارة الإسرائيلى فى أديس أبابا، حيث نقلتهم أتوبيسات إلى المطار، ثم ركبوا الطائرات متوجهين إلى إسرائيل، وذكرت مصادر أمريكية أن الولايات المتحدة ساهمت بدور كبير فى تنفيذ العملية، التى بدأت ظهر أمس الأول الجمعة. وقالت المصادر أنه بالإضافة للمساعدة فى اقامة الجسر الجوى، فإن مسئولين أمريكيين بادروا بالاتصال بالحكومة الأثيوبية الجديدة، لتسهيل عمليات الترحيل، وقد أعربت الإدارة الأمريكية عن تقديرها للرئيس الأثيوبى بالوكالة «تسفاى جيرى كيدان» لمساهمته الإيجابية فى العملية.

وأشارت المصادر إلى أن واشنطن أجرت اتصالات أيضاً مع القوات المعارضة، حيث عقدت عدة اجتماعات فى أثيوبيا والسودان، لإقناع المتمردين بعدم دخول أديس أبابا، قبل إتمام عمليات ترحيل الفلاشا.

وذكرت صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية أن الرئيس «جورج بوش» كان قد بدأ جهوده منذ شهر، للعمل على إجلاء الفلاشا من أثيوبيا، بعد تدهور الأوضاع، وقالت الصحيفة أن «بوش» أوفد مبعوثاً شخصياً له هو السناتور السابق «رودى بوشوتيز» الذى حمّله رسالة بهذا الشأن إلى الرئيس السابق «منجستو هيلاماريام»، وكان البيت الأبيض قد أعلن أن «اسحاق شامير» رئيس وزراء إسرائيل أجرى اتصالاً تليفونياً مع «بوش»، لشكره على الجهود التى بذلها لإتمام العملية...

وللأسف كشفت الأيام عن وجود تعاون بين أحد المسئولين الكبار فى حكومة السودان، فى عهد الرئيس «النميرى» مع الحكومة الإسرائيلية، لنقل يهود الفلاشا إلى إسرائيل!!

هذا وقد ورد أيضاً فى صحيفة الأهرام المصرية يوم الأحد الموافق ١٨ ذى القعدة ١٤١١هـ الموافق ٣٠ يونيه ١٩٩١ السنة ١١٥ العدد ٣٨١٩٠، تحت عنوان «خطة إسرائيلية لمضاعفة عدد المستوطنين بالأراضى المحتلة ٤ مرات» النص الآتى : -

أكدت المصادر الإسرائيلية أمس، أن الحكومة الإسرائيلية برئاسة «إسحق شامير» تعتزم تنفيذ برنامج واسع النطاق خلال السنوات القادمة، للاستيطان فى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين.

وفى نفس الوقت واصلت الحكومة الإسرائيلية عمليات الهجرة المكثفة لليهود إلى إسرائيل، خاصة من الاتحاد السوفيتى.

وذكرت صحيفة «يديعوت أحرنوت» الإسرائيلية أن وزارة الإسكان الإسرائيلية، التى يتولاها الوزير الإسرائيلى المتطرف «آريل شارون» تعتزم فى نطاق برنامج الاستيطان الذى تنفذه، بناء ١٠٦ آلاف و٣٥٠ وحدة سكنية فى الضفة الغربية المحتلة، خلال السنوات القادمة، وقالت أن هذا المشروع سيؤدى إلى مضاعفة عدد المستوطنين فى الضفة الغربية ٤ مرات، ليصل إلى ٤٠٠ ألف مستوطن، ويبلغ عدد المستوطنين فى الضفة الغربية الآن حوالى ١٠٠ ألف مستوطن، بينما هناك ٤ آلاف مستوطن فى قطاع غزة، وقالت :

. . . .

وذكرت الوكالة اليهودية أن جسراً جديداً، تشترك فيه ٢٠ طائرة، قد بدأ أمس الجمعة بين الاتحاد السوفيتى وإسرائيل، لنقل ٥٠٠٠ آلاف مهجر يهودى جدد، وقال أن هذه العملية ستنتهى اليوم . . . .

وقال المسئولون الإسرائيليون أن شهر يونيو الحالى شهد أكبر معدل خلال عام ١٩٩٠ ما بين ٥٠٠٠ آلاف ١٠ آلاف يهودى سوفيتى قد وصلوا إلى إسرائيل منذ منتصف عام ١٩٨٩ ، عندما سمحت السلطات السوفيتية بهجرة اليهود، ويمثل هذا العدد أكبر هجرة جماعية لليهود إلى إسرائيل خلال الأربعين عاماً الماضية.

وكان «شارون» الذى يتزعم مشروع إغراق الضفة الغربية وقطاع غزة بالمستوطنات، قد صرح منذ ثلاثة أيام بأنه يسعى إلى تهجير ملايين اليهود السوفيت إلى إسرائيل، خلال سنوات من الآن.

وقال أن هناك ٤ ملايين يهودى مازالوا فى الاتحاد السوفيتى، وأن وصولهم سيجعل اليهود فى إسرائيل أغلبية ساحقة. . . .»

كل هذه الأمور تقطع بما لايدع مجالاً للشك بأن إسرائيل عنصرية يهودية أصولية، وتشكل هذه الأمور رسالة واضحة لكل الدول العربية، بأن إسرائيل تسير فى غايتها، التى تهدف إلى إنشاء إسرائيل الكبرى، بالرغم من مزاعم السلام.

فقد أكدت الأحداث أن اليهود يأتون إلى الأماكن المحتلة أمام جميع دول العالم، فى الوقت الذى تتم فيه عمليات السلام مع الدول العربية، ويدعى فيه الجميع أن السلام يحل بالمنطقة العربية، الأمر الذى يقطع بأن الواقع العملى لإسرائيل يسير فى جانب، والادعاء بالسلام فى جانب آخر، وخلاصة هذا الواقع تؤكد أن أكبر وقت تمت فيه الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، هو الوقت الذى زعم فيه الجميع أن إسرائيل تعقد معاهدات سلام مع الدول العربية!! وأن الدول العربية ذاتها قد حاولت اللجوء للمحافل الدولية، لوقف الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، مؤكدة أنها تشكّل عدواناً على الأراضى العربية المحتلة!!

وبالطبع لم تستطع الدول العربية وَقْف هذه الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، فى وقت السلام المزعوم!!

ولكن كل هذه المؤشرات تقطع بأن اليهود فى العالم مصرون على الهجرة إلى فلسطين المحتلة، معتقدين بأنها أرض الميعاد، وهذا الاعتقاد ظاهر للعيان فى عمليات الهجرة التى تتم بمنتهى السرعة، وبمعاونة الكثير من الدول.

وهنا يجب توجيه السؤال للدول العربية :

هل هؤلاء اليهود القادمون إلى أرض الميعاد قد تخلوا عن اعتقادهم بحدود أرضهم المزعومة فى إسرائيل الكبرى.

واذا كانت الدول العربية تعتقد بأن اليهود قد تخلوا عن طموحاتهم، فهل تستطيع هذه الدول أن تقنع إسرائيل بمنع هجرة اليهود إليها؟ حتى تتأكد من صدق اعتقادها؟

ولكن بكل أسف كل المؤشرات تؤكد عنصرية الدولة اليهودية، وأن اليهود لازالوا مصرين على تحقيق طموحاتهم فى بناء إسرائيل الكبرى فى قلب الأمة العربية، وطقاً لحدود قد خطّوها لأنفسهم.

وإذا ما كانوا يعتقدون بذلك، فالأمة العربية أيضاً قانعة بأن الكّرة الثانية ستكون للمسلمين إن شاء الله.

ولم تكن هذه السوابق وحدها دليلاً على عدوانية الدولة اليهودية، وإنما هناك سوابق تاريخية أخرى، ضمنها قيام إسرائيل ببناء المستوطنات فى الأراضى العربية المحتلة، وضمّ الأراضى العربية، وعلى سبيل المثال لا الحصر :

ففى مايو ٧٤ أعلن «ديان» وزير الدفاع الإسرائيلى أن إسرائيل أقامت ٣٩ مستعمرة فى الأراضى العربية المحتلة، منذ معارك يونيو ١٩٦٧.

وفى ديسمبر ٧٥ بدأت إسرائيل إنشاء أربع قرى إسرائيلية جديدة فى الجولان السورية.

وفى فبراير ١٩٧٦ أعلن «هارون أوزان» وزير الزراعة الإسرائيلى، أن إسرائيل تعتزم إقامة ١٥٠ مستعمرة جنوب غزة.

وفى مايو ٧٦ دعا «اسحق رابين» رئيس الوزراء الإسرائيلى، إلى أن ينقل المستوطنون اليهود إلى وادى الأردن، لإقامة شريط من المستعمرات على طول النهر.

وفى أغسطس ١٩٧٦ أعلن «يوسف الموجى» رئيس الوكالة اليهودية أنه بمناسبة المؤتمر الصهيونى المزمع عقده فى يناير ١٩٧٧، قد قررت الوكالة اقامة عدد من القرى ومناطق الاستيطان داخل وخارج الخط الأخضر، والذى يفصل بين حدود إسرائيل قبل حرب ١٩٦٧ وبين المناطق المحتلة بعد ذلك.

وفى ٢٨ يونيو ٧٧ بدأت الحكومة الإسرائيلية فى تنفيذ مخطط استيطانى واسع ومنظم، فى الأراضى العربية المحتلة، ويشمل هذا المخطط ٢٩ مستوطنة جديدة، وذلك ضمن برنامج «الليكود» الذى يسعى إلى انشاء ١٢٠ مستوطنة جديدة فى الأراضى العربية المحتلة.

وفى ٣٠ أغسطس ١٩٧٧ أعدت حكومة «بيجن» مشروعاً لإقامة ٦ مستوطنات إسرائيلية جديدة فى الأراضى المحتلة.

وفى ٣ سبتمبر ١٩٧٧ أعلن الجنرال «آريل شارون» وزير الزراعة الإسرائيلى أن اقامة المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة، يقصد منها توفير الظروف لزيادة سكان إسرائيل إلى ٨,١٦ ملايين نسمة فى نهاية القرن الحالى.

وفى ١٠ يناير ١٩٧٨ وافقت لجنة الدفاع والشئون الخارجية، التابعة للكنيست الإسرائيلى، على خطة الحكومة بإنشاء ثلاث مستوطنات جديدة فى الضفة الغربية.

وفى ٥ سبتمبر ١٩٧٨ افتتحت السلطات الإسرائيلية، بصفة رسمية، المستعمرة رقم ٥٧ فى مرتفعات الجولان السورية المحتلة.

وفى ١٢ ديسمبر ١٩٨٢ قررت الحكومة الإسرائيلية إنشاء ٥٤ مستوطنة جديدة فى الضفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان المحتلة، خلال الفترة ما بين عامى ٨٣ ، ١٩٨٧.

وفى ١٩ أبريل ١٩٨٣ وافقت الحكومة الإسرائيلية على إنشاء ثلاث مستوطنات يهودية بالضفة الغربية.

وفى ١٤ نوفمبر ١٩٨٣ قررت الحكومة الإسرائيلية بناء خمس مستوطنات جديدة فى الضفة الغربية وقطاع غزة، خلال العالم الحالى ١٩٨٤.

وفى شهر يوليو ١٩٨٤ صرح «إسحاق شامير» رئيس وزراء إسرائيل لصحيفة «واشنطن بوست» بأنه لايفضل استخدام ضم الضفة الغربية، باعتبار أنه لايمكن ضم شئ يعتبر ملكية خاصة.

وفى ١١ أبريل ١٩٨٤ وافقت اللجنة الوزارية الإسرائيلية للاستيطان على إنشاء خمس مستوطنات جديدة فى الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفى ١٥ مايو ١٩٨٤ وافقت الحكومة الإسرائيلية، على خطط لبناء ثلاث مستوطنات جديدة فى الضفة الغربية.

فى ١١ يناير ١٩٨٥ قررت الحكومة الإسرائيلية بناء ست مستوطنات جديدة فى الضفة الغربية وغزة.

وفى نوفمبر ١٩٨٧ أوصت اللجنة الثانية للأمم المتحدة برفض الخطط والإجراءات الإسرائيلية، التى تهدف إلى تغيير الشكل الديموجرافى للأراضى الفلسطينية، وخاصة التوسع فى إنشاء المستوطنات الإسرائيلية، وأيدت المشروع ١١٦ دولة، وعارضته إسرائيل وأمريكا.

وبالطبع فإن إسرائيل لاتلتفت إلى قرارات الأمم المتحدة.

وفى أكتوبر ١٩٨٧ اتهمت لبنان إسرائيل بتغيير خط الحدود الدولية بينهما، وبضم مزيد من الأراضى اللبنانية الواقعة فى الجنوب اللبنانى.

وفى أول أبريل ١٩٩٠ بدأت سلطات الاحتلال الإسرائيلى فى إقامة ٦ آلاف وحدة سكنية، لتوطين المهاجرين من اليهود السوفيت فى الأراضى المحتلة.

وفى يوليو ١٩٩٠ ذكرت مصادر أمنية فى جنوب لبنان، أن إسرائيل وضعت حجر الأساس لأول مستوطنة يهودية على الأراضى اللبنانية، فى بلدة «كوكبة» الحدودية.

ونعيد السؤال مرة أخرى : من يضمن سلام هؤلاء اليهود مع العرب؟ وهل يمكن لمن يضمنون السلام أن يأمروا اليهود بإزالة مستوطناتهم من الأراضى المحتلة فى الضفة الغربية وغزة وأماكن أخرى؟

ولم يكن عدوان إسرائيل على الأمة العربية قاصراً على ماسبق ذكره، ولم يكن وليد المصادفة أو وليد الظروف، أو مجرد ردّ فعل على أفعالٍ معينة، وإنما كان ولازال وليد خطط إسرائيلية مدروسة ومنظمة، لها غايات وأبعاد معينة، تتفق فى مضمونها مع الطبيعة العدوانية لإسرائيل، وتوافق ما ورد فى حقهم فى متن كتابنا المقدس، وإن محاولة بذل الجهد لتعديل المسلك اليهودى العنصرى مع الأمة العربية، إنما هو مجرد الحرث فى الماء - فلا الثوابت التاريخية تقطع بأن اليهود دعاة سلام، ولا الكتب السماوية تبشر بأنهم دعاة سلام، ولكنها لعبة السياسة التى يحاول القائمون عليها إثبات مطلوب يخالف المعطيات الثابتة، من منطلق الواقع المادى الملموس، ومن منطلق الحقائق الراسخة بموجب الكتاب والسنة، ولعل فى التذكير بالماضى القريب ما يشفع للتأكيد بعدوانية اليهود للأمة العربية.

وأعتقد أن مأساة الشعب الفلسطينى قبل ٤٨ لا زالت عالقة فى الأذهان، وأن ما فعلته عصابات اليهود بهذا الشعب العربى لايمكن أن يُمحى من ذاكرة الأمة العربية والإسلامية، وكذلك مأساة الأمة العربية بعد حرب ٤٨ وضياع فلسطين بموجب قرار التقسيم.

ولم تكد إسرائيل وهى فى طور المهد تبرز إلى الوجود، حتى سارعت بالعدوان على الأمة العربية، لتسرق من الأراضى العربية، فى الجزء الذى خصصته الجمعية العامة للأمم المتحدة للدولة الفلسطينية، وظل عدوان إسرائيل على هذا الجزء قائماً، حتى ضمت إسرائيل جزءاً كبيراً منه اليها، وأكملت على الباقى فى عدوان ٦٧، ويجب التذكير ببعض الأعمال العدوانية التى قامت بها إسرائيل على الأمة العربية.

ففى سبتمبر ١٩٦٥ اجتازت مجموعات من القوات الإسرائيلية خط الهدنة، ودخلت الحدود الأردنية، وأطلقت النيران على المواقع الأردنية، كما قامت بنسف

بعض مضخات المياه.

وفى أكتوبر ١٩٦٥ قامت قوة إسرائيلية بغارة على الأراضى اللبنانية، اجتازت فيها خطوط الهدنة إلى مسافة ٣ كيلو مترات، وهى أول غارة من نوعها داخل أراضى لبنان منذ عام ١٩٤٨.

وفى يوليو ١٩٦٦ قامت الطائرات الإسرائيلية بضرب مواقع تحويل مياه نهر الأردن داخل الأراضى السورية.

وفى أكتوبر ١٩٦٦ اجتازت القوات الإسرائيلية الحدود الأردنية، وقامت بالعدوان على الأراضى الأردنية.

وفى يونيو ١٩٦٧ صدر بيان عسكرى فى مصر، فى الساعة التاسعة وخمسين دقيقة، قال أن إسرائيل بدأت عدوانها فى الساعة التاسعة صباحاً بغارات جوية على القاهرة، وعلى جميع أنحاء الجمهورية العربية المتحدة، وبالقطع فإن كل أبناء الأمة العربية والعالم الإسلامى يعلمون جيداً أن إسرائيل بدأت عدوان ٦٧، وأنها تمكّنت بموجب هذا العدوان من احتلال القدس وباقى فلسطين، وأجزاء أخرى من الأمة العربية.

وفى يوليو ١٩٦٧ أبلغت سوريا «بوثانت» السكرتير العام للأمم المتحدة، أن إسرائيل تواصل احتجاز قنصل سوريا، ومعه قنصل ج.ع.م، وأمين مكتب الجامعة العربية فى القدس، وطلب مندوب سوريا من الأمم المتحدة من «بوثانت» التحقيق فى هذه المسألة، وتقديم تقرير عنها إلى مجلس الأمن.

وفى أكتوبر ١٩٦٧ ضربت إسرائيل المؤسسات الصناعية بالسويس، وركزت الضرب عليها، وفى ذات الشهر اعتدت إسرائيل على الأردن، وأطلقت النيران على بيوت المزارعين فى الضفة الشرقية.

وفى مارس ١٩٦٨ عبرت القوات الإسرائيلية نهر الأردن فى عملية عسكرية استهدفت منطقة الكرامة التى تعتبرها إسرائيل مقرّ القيادة قوات المقاومة الفلسطينية.

وفى مايو ٦٨ أقامت السلطات الإسرائيلية عرضاً عسكرياً فى مدينة القدس، رغم صدور قرار مجلس الأمن فى ٢٧ أبريل بمنع قيام هذا العرض

وفى مارس ١٩٦٩ استشهد الفريق أول «عبد المنعم رياض» رئيس أركان حرب القوات المصرية، فى الخط الأمامى للجبهة، أثناء المعركة التى نشبت مع القوات الإسرائيلية على طول الجبهة، وتم تعيين اللواء «أحمد اسماعيل» رئيساً لأركان حرب القوات المسلحة فى ج.م.ع.

وفى أبريل ٦٩ قدمت سوريا احتجاجاً إلى مجلس الأمن، على قيام سلطات الإحتلال الصهيونى بأعمال التدمير المنظمة للقرى فى الأراضى العربية المحتلة، خارجة بذلك عن اتفاقية جنيف الخاصة بحماية السكان المدنيين.

ولم تكن عمليات إسرائيل الحربية ضد الأمة العربية قاصرة على العدوان على المواقع العسكرية العربية، وعلى المنشآت الاقتصادية فقط، وإنما كانت إسرائيل تتعهد دائماً انتهاج كل أساليب «السفالة» فى العدوان على هذه البلاد الآمنة، وكانت تتعمد دائماً الاعتداء على المدنيين الأبرياء العُزَّل.

وفى اليوم المشئوم ٨/ ٤/ ١٩٧٠ قامت مجموعة من طائرات الفانتوم الإسرائيلية، بغارة جوية على مدرسة بحر البقر «الابتدائية» بمحافظة الشرقية، وألقت الطائرات قنابل على الأبرياء من التلاميذ الصغار البراعم، وكذلك العاملين بالمدرسة، واستشهد فى هذا اليوم المشئوم العشرات منهم، ويمكن القول أن هذه الواقعة وحدها تقطع بأن القائمين على أمر اليهود دعاة إرهاب، وأن غايتهم من الصراع تحقيق طموحاتهم فى قلب الأمة العربية، وأن هذه الفعلة ليست فعلة مقاتلين، وإنما فعلة دعاة إرهاب وتخويف، ولم تكن هذه الواقعة وحدها هى مجمل الدليل فى حق الصهاينة، وإنما هناك الكثير من الأدلة التى تقطع بذلك.

ففى فبراير ١٩٧٣ هاجمت قوات السلاح الجوى الإسرائيلى طائرة مدنية ليبية، ضلت طريقها وهى قادمة من «بنغازى» إلى «القاهرة»، وأسقطتها داخل الأراضى المحتلة فى سيناء، مما أدى إلى مصرع ١٠٦ ركاب، وبالقطع لم تقم الدنيا ولم تقعد احتجاجاً على هذا الارهاب الصهيونى، وإنما اقتصر الأمر على مجرد اجتماع الاتحاد الدولى للطيارين المدنيين فى لندن، لبحث إصدار عقوبات ضد إسرائيل.

وفى ٢٨ فبراير ١٩٧٣ أدانت الجمعية العمومية لمنظمة الطيران الدولى إسرائيل، بأغلبية ١٠٥ أصوات على هذا العمل الاجرامى، بعد أن تقدمت مصر بشكوى إلى المنظمة المذكورة لاتخاذ إجراء ضد إسرائيل، لإسقاطها طائرة الركاب المدنية الليبية.

وفى ٩ أبريل ١٩٧٣ هاجمت القوات الإسرائيلية بيروت وصيدا فى وقت واحد، ففى بيروت هاجمت قوات المظلات الإسرائيلية عدداً من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، ومكاتب منظمات المقاومة، وبعض منازل قادتها، وفى صيدا هبطت وحدة بحرية إسرائيلية فى الميناء، ووضعت قنابل انفجرت وأشعلت حرائق فى بعض المنشآت، وقد استشهد فى هذه الحوادث ثلاثة من أبرز زعماء المقاومة الفلسطينية، هم «أبو يوسف» و«كمال ناصر»، و«كمال عدوان»، و٢٢ آخرون من صفوف المقاومة والشرطة اللبنانية، وتنوعت أعمال إسرائيل الإرهابية ضد الأمة العربية.

وفى يوليو ٧٣ كشفت الحكومة النرويجية عن وجود منظمة ارهابية إسرائيلية، تمارس نشاطها ضد العرب، فى الدول السكندنافية، وصرح رئيس وزراء النرويج بأن جماعة من الإسرائيليين هى التى قتلت مواطناً مغربياً، اسمه «أحمد يوشيكى» منذ أيام.

وفى أغسطس ١٩٧٣ أعلنت النرويج أن «ايجال أيال» ضابط الأمن فى السفارة الإسرائيلية فى «أوسلو» شخصٌ غير مرغوب فيه، لصلته بالإسرائيليين المتهمين فى حادث مقتل المواطن المغربى «أحمد يوشيكى»، وطلبت وزارة الخارجية النرويجية من إسرائيل سحبه فوراً.

وفى أغسطس ١٩٧٣ اقتحمت أربع مقاتلات تابعة للسلاح الجوى الإسرائيلى، المجال الجوى اللبنانى فوق مطار بيروت، واختطفت طائرة ركاب مدنية تابعة لشركة طيران الشرق الأوسط اللبنانية، والمؤجرة للخطوط العراقية، وأرغمتها على الاتجاه جنوباً فى إسرائيل، حيث أجريت تحقيقات لمدة ساعتين مع ركابها، ثم واصلت الطائرة رحلتها، لتضاف بذلك صفحة جديدة إلى سجل الارهاب الدولى الإسرائيلى، تقطع أيضاً بحقيقة دولة إسرائيل، والتى لم يتحرك أحد من دعاة المجتمع الحر فى الغرب وأمريكا لكبح جماحها أو اتهامها بالإرهاب، كما يفعلون الآن مع الدول العربية!!

ولم يكن سجلّ إسرائيل القذر قاصراً على ذلك، وإنما كانت تفعل كل شئ لايخطر على بال أحد.

ففى ديسمبر ١٩٧٣ استأنفت سلطات الاحتلال الإسرائيلية بعد هدوء نسبى استمر نحو سنتين، عمليات نسف المنازل أو إغلاقها، فى الضفة الغربية المحتلة لنهر

الأردن، بدعوى أنها تستخدم ملجأ لرجال المقاومة.

وفى أبريل ١٩٧٤ أصدرت وزارة الدفاع اللبنانية بياناً، أعلنت فيه أن المدفعية الإسرائيلية أطلقت نيرانها على ٦ قرى، فى جنوب شرق لبنان، نسفت فيها ٢٤ منزلاً ومحطة لتوليد الكهرباء.

وفى يوليو ١٩٧٤ شنّت الطائرات الإسرائيلية لثلاثة أيام متوالية، عدة غارات جوية على جنوب لبنان، قصف خلالها بالصواريخ والقنابل والرشاشات والنابالم خمسة مخيمات للاجئين الفلسطينيين.

وفى ذات الشهر قامت القوات الإسرائيلية المحمولة فى أربعة زوارق حربية، بهجوم مفاجئ على الشاطئ اللبنانى الجنوبى، وأغرقت عدداً من قوارب الصيد فى ميناء «صور»، وقد تركت القوات الإسرائيلية المغيرة عدة منشورات، تحذر فيها الأهالى من التعاون مع الفدائيين.

وفى يوليو ١٩٧٥ شنت إسرائيل هجمات برية وبحرية وجوية على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، فى الرشيدية وصور ومناطق أخرى جنوب لبنان.

ولم تقتصر إسرائيل على خطف الطائرات وأعمال القرصنة الجوية، وإنما أيضاً كان لها باع فى أعمال القرصنة البحرية.

ففى ٩ أكتوبر ١٩٧٦ اعترضت البحرية الإسرائيلية سفينة قبرصية بعد مغادرتها ميناء صور اللبنانى، وأجبرتها على التوجه إلى إسرائيل بركابها.

ودائماً كان سجل الإرهاب الإسرائيلى حافلاً، فلم تهدأ آلة الحرب الإسرائيلية عن العمل ضد الأمة العربية، ولم يسلم أبناء العرب يوماً من الصلف الإسرائيلى، ولا الغرور الإسرائيلى، ولم تكن إسرائيل يوما ما داعية للسلام، فبعد أن عقدت إسرائيل معاهدة السلام مع مصر، انتهزت الفرصة للتخلص من الوجود الفلسطينى فى لبنان، وقامت بغزو دولة لبنان العربية المستقلة، واحتلت عاصمتها بيروت، وقتلت الآلاف من المدنيين والأطفال والنساء والشيوخ، ولم ترحم أحداً.

وفى أول أبريل ١٩٧٨ أعلن رئيس الأركان الإسرائيلى أن الهدف الأساسى للغزو الإسرائيلى للبنان، هو السيطرة على منطقة طولها ١٠ كيلو مترات، لخلق ظروف جديدة فى جنوب لبنان، تقنع الجانبين السورى واللبنانى بوقف عمل المقاومة الفلسطينية، بالقرب من الحدود الإسرائيلية اللبنانية.

وفى ١٧ مارس ١٩٧٨ أعلن متحدث عسكرى إسرائيلى، أن القوات الإسرائيلية قد أصابت عدداً من القيادات الفلسطينية، خلال القتال الدائر بجنوب لبنان، وأعلن الجنرال «موردخاى جور» رئيس هيئة الأركان بالجيش الإسرائيلى فى جنوب لبنان، أن القوات الإسرائيلية لن توقف عملياتها فى جنوب لبنان.

ولم تقتنع إسرائيل بغزوها لجنوب لبنان، واقتطاع أجزاء من الأراضى اللبنانية، بل تواصل اعتداءاتها على لبنان من حين لآخر، متذرعة بحُجج وأقاويل تخالف كل التشريعات فى العالم.

وفى سبتمبر ١٩٨٦ شنت إسرائيل غارات عنيفة جواً وبحراً، على ضواحى مدينتى صور وصيدا فى جنوب لبنان، استهدفت تجمعات للفلسطينيين التابعين لجبهة النضال الشعبى، وفى ذات الوقت اقتحمت قوة إسرائيلية مدرعة بلدة «كفر تبنيدن» فى جنوب لبنان، ودمرت عدداً من المنازل، وداهمت عدداً آخر.

وفى أكتوبر ١٩٨٦ قامت القوات الإسرائيلية المحمولة جواً بعملية انزال ضخمة فى منطقة صيدا بجنوب لبنان، إثر إسقاط ميليشيات أمل الشيعية لطائرة إسرائيلية وأسر طياريها.

وفى ديسمبر ١٩٨٧ اجتاحت قوات مسلحة إسرائيلية جنوب لبنان، وهاجمت المواقع الفلسطينية، وقواعد المقاومة اللبنانية.

وفى مايو ١٩٨٨ اجتاحت القوات الإسرائيلية، تساندها الطائرات والدبابات والمدفعية الثقيلة، منطقة الجنوب اللبنانى، بحثاً عن أفراد المقاومة الذين يهاجمون أهدافاً داخل إسرائيل من جنوب لبنان.

وفى سبتمبر ١٩٨٨ قامت قوات الاحتلال الإسرائيلى، بعملية عسكرية واسعة النطاق، فى القرى الواقعة شمال المنطقة الأمنية، بالقرب من مواقع القوات السورية فى سهل البقاع.

وفى ديسمبر ١٩٨٨ شنت إسرائيل أكبر عدوان على لبنان منذ ٦ سنوات، من البر والجو والبحر، ضد مواقع المنظمات الفلسطينية، وقوات الحزب التقدمى الاشتراكى جنوب لبنان.

ـ وهذه الأمثلة الحية التى ترددت كثيراً على مسامع الأمة العربية والإسلامية، تقطع بأن إسرائيل عبارة عن ثكنة عسكرية، وأن كل من فيها يحمل السلاح، وأن هذه

الخلية العسكرية لم تهدأ أبداً منذ حرب العصابات، وبعد قرار التقسيم، وتشكل أكبر الخطر على الأمة العربية والإسلامية، خاصة وأن العرب دائماً ما يحاولون أن يتناسوا هذه الحقيقة، معتقدين أنه من الممكن أن يستجيب اليهود لنداء السلام، ولكن الثوابت التاريخية تقطع بأن سلام اليهود ما هو إلا هدوء لعاصفة تتحين الفرصة، لكى تهب على الأمة العربية والإسلامية، وأن عاصفة اليهود مباغتة لاتحترم المشيب، ولا النساء ولا الأطفال، ولا العهود ولا المواثيق، ولا أى شئ إلا غاية اليهود فى بناء إسرائيل الكبرى.

وأن الطبيعة العدوانية لهؤلاء البشر تطغى على تصرفاتهم، خاصة بعد ما أثبتت التجربة أنهم لايحترمون المقدسات الإسلامية، ويسلكون كل السبل لامتهان كرامة الأمة العربية والإسلامية.

فعندما حُرق المسجد الأقصى وندد العالم بهذا الحادث البشع، لم تلتفت إسرائيل إلى مشاعر العالم الإسلامى، وقامت بتسليم المجرم «دينيس روهان» الاسترالى الأصل، والمتهم بإحراق المسجد الأقصى بالقدس عام ١٩٦٩ إلى بلاده.

وفى أغسطس ١٩٧٦ أذاع راديو موسكو فى اذاعته الموجّهة أن سلطات الاحتلال الإسرائيلى سمحت لنحو مائة من اليهود بمحاولة اقتحام المسجد الأقصى فى القدس، والصلاة فيه، متحديةً بذلك مشاعر السكان العرب المسلمين.

حتى المصحف الشريف، لم يسلم من دنس اليهود، الذين اعتدوا عليه فى ضريح الأنبياء بالخليل، الأمر الذى حدا بباكستان إلى اللجوء للأمم المتحدة فى ١٠ أكتوبر ١٩٧٦، طالبةً تشكيل لجنة خاصة تابعة للأمم المتحدة، لبحث مسألة تدنيس القرآن الكريم فى ضريح الأنبياء بالخليل، وهو الحادث الذى أدى إلى تفاقم الاضطرابات فى أنحاء الضفة الغربية المحتلة.

وهذه الأمثلة وسابقتها تقطع بأن اليهود لايحترمون عقيدة الأمة العربية ولامقدساتها، الأمر الذى يؤكد أنهم ليسوا دعاة سلام، خاصة وأن الأمة العربية تحترم كل العقائد السماوية والأخرى وتؤمن بها.

هذا وقد أثبت التاريخ الحديث أن اليهود القائمين على أمر إسرائيل، كان ماضيهم ولازال ملطخاً بالدماء فى حق أبناء فلسطين والأمة العربية، وحتى وسيط الأمم المتحدة.

ففى سبتمبر ١٩٨٨ اعترف الإسرائيليان «يوشع سايتلر»، و«ميشولام مباركوفر» باشتراكهما فى اغتيال «الكونت برنادوت» أول وسيط للأمم المتحدة فى فلسطين عام ١٩٤٨، وأنهما كانا عضوين قياديين فى منظمة «شتيرن» الإرهابية، التى كان يتزعمها «إسحاق شامير».

وفى سبتمبر ١٩٨٨ استدعت وزارة الخارجية السويدية السفير الإسرائيلى فى «ستوكهولم»، وسلمته احتجاجاً رسمياً بعد ماتكشف عن قيام «شتيرن» اليهودية الإرهابية بتدبير حادث اغتيال الكونت فويك برنادوت، الوسيط الدولى (السويدى الجنسية) فى فلسطين عام ١٩٤٨.

ولايخفى على أحد أن هذه الفعلة لو ارتكبتها أى دولة عربية لقامت الدنيا من حولها وقعدت، أما إسرائيل فلم يفعل لها أحد شيئاً من أشاوس العالم المتمدين!!

والدولة الإسرائيلية لازالت تسير على نهج عصابات «شيترن» وحتى الآن.

ففى فبراير ١٩٨٨ أعلن «نيل كينوك» زعيم المعارضة البريطانية، أن القوات الإسرائيلية تستخدم الرصاص من دم.دم، المحرم استخدامه دولياً، فى تصديها للمتظاهرين الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة.

وفى أكتوبر ١٩٨٨ كشفت طبيبة نمساوية عن استخدام إسرائيل طلقات زجاجية، وقنابل الغاز المحرمة دولياً، ضد الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة.

وفى أبريل ١٩٨٩ ارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلى مذبحة ضد سكان قرية «غالين» بالضفة الغربية المحتلة، وفى ذات الشهر أكدت لجنة التحقيق الإسرائيلية فى مذبحة الفلسطينيين فى القرية المذكورة، أن قوات الاحتلال الإسرائيلية تجاوزت حدودها، وأفرطت فى استخدام الأسلحة النارية ضد الأهالى.

وفى مايو ١٩٨٩ داهمت قوات الاحتلال الإسرائيلية مستشفى للأمراض العقلية والعصبية والنفسية، بمدينة «بيت جالا» بالضفة الغربية، واعتدت بالضرب على المرضى والأطباء والممرضين، ودمرت محتويات المستشفى.

إن هذه الأحداث تؤكد أن دولة اليهود تتصرف من منطلق الفكر الارهابى لعصابات «شتيرن» وغيرها، والتى لاتدين بالاحترام لأى شئ، فحتى الدول العربية التى لا حدود لها مع فلسطين المحتلة، لم تسلم من العدوان والتهديد الإسرائيلى.

ففى قلب تونس استطاعت إسرائيل اغتيال نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح، الشهيد «خليل الوزير» (أبوجهاد) فى مقره بتونس، وذلك فى ١٦ أبريل ١٩٨٨، واتهمت منظمة التحرير الفلسطينية فى بيان رسمى المخابرات الإسرائيلية بتدبير وارتكاب الحادث.

وفى ٢٥ أبّريل ١٩٨٨ أدان مجلس الأمن الدولى، بأغلبية جميع الأعضاء، وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت، عملية اغتيال القائد الفلسطينى «أبوجهاد» وانتهاك سيادة الأراضى التونسية - إلا أن القرار لم يحمّل إسرائيل مسئولية اغتيال «أبوجهاد».

وفى يناير ١٩٨٩ هدّد القادة الإسرائيليون بضرب ليبيا والعراق، اذا نشرتا أى سلاح كيماوى ضد إسرائيل[١].

وفى فبراير ١٩٨٩ أعلن الجنرال «دان شمرون» رئيس أركان الجيش الإسرائيلى، أن على إسرائيل أن توجه الضربة الأولى للدول العربية، فى حالة ما اذا ظهر أنها مهددة بالحرب، وبالقطع فإن هذه التصرفات ليست تصرفات دول، وإنما تصرفات عصابات، ويقطع بذلك الأمر ما فعلته إسرائيل فى شهر يوليو ١٩٨٩، عندما قامت وحدة كوماندوز إسرائيلية بانتهاك حرمة الأراضى اللبنانية، واختطفت الشيخ «عبد الكريم عبيد»، أحد زعماء الشيعة الموالية لإيران من منزله بالجنوب اللبنانى.

إنها ليست أساطير نذكرها أو روايات، وإنما هى الحقيقة التى يعيش فصولها العالم الإسلامى، أمام هذه الدولة العنصرية اليهودية الأصولية، التى أهانت كل شئ فى الأمة العربية والإسلامية، وتزعم أنها تسعى للسلام

وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل لاتكف يومياً عن الاعتداءات ضد أبناء الأمة العربية، بكافة الطرق وكل الوسائل، وفى ظل مايتردد من أن السلام بات على الأبواب.

وحتى لانكون أمام فصول مأساة أخرى، يجب أن نعيد إلى الأذهان أن الغزو

---

(١) بالفعل تمّ الإيقاع بالعراق فى العدوان على الكويت، ودمرت أسلحته الكيماوية، واليوم يحاول اليهود وأعوانهم الإيقاع بليبيا للقضاء على أسلحتها، واستطاعوا إيجاد مشكلة «لوكربى»، ويجب أن تتنبه الأمة الإسلامية لذلك.

الإسـرائيلى للبنان أسـفر عن مـقتل ٣٠ ألف فلسـطينى، وإصابة ٣٠ ألف آخـرين، حسب إعلان ممثل منظمة التحرير الفلسطينية فى الأمم المتحدة، فى ١٦ يونيو ١٩٨٢، هذا بالاضافة إلى ما أعلنته السلطات اللبنانية يوم ١٩ يوليو ١٩٨٢ :

« من أن أكـثـر من سـتـة آلاف طفل لبنانـى فـقدوا آبـاءهم منذ عـمليـة الغـزو الإسرائيلية».

ويمكن القول استناداً إلى ما سبق أن إسرائيل دولة يهودية عنصرية أصولية، لاتسعى إلى السـلام! وأن الدول التى ناصرت الـيهـود فى كل أعمـالهـا ضد الأمـة العربيـة والإسلامية، لايمكن أن تكون محل ثقة فى أن تضمن عملية السلام.

الفصل الثانى

التحالف الغربى الإسرائيلى

- تمهيد -

لايمكن لأحد أن يدعى خالصاً بأن التحالف الغربى الأمريكى مع إسرائيل ضد الأمة العربية والإسلامية هو تحالف مصالح، وإلا فما هى مصالح دول الغرب وأمريكا مع إسرائيل؟ فإسرائيل لاتتحكم فى سوق البترول العالمية، وليست من الدول المنتجة للبترول فى العالم، وليس بإسرائيل مخزون إستراتيجى فى البترول، أو حتى من المعادن الأخرى التى تجعل الغرب والأمريكان يتوددون إليها.

وليست إسرائيل من الدول التى يحتاج الغرب إليها فى تصدير أى شئ، فصناعات إسرائيل ليست بدرجة الجودة التى يحتاج إليها الغرب أوالأمريكان

ولايمكن الزعم بأن إسرائيل تعتبر سوقاً جيدة لمنتجات الغرب والأمريكان، فعدد السكان فى إسرائيل محدود للغاية، ولايشكل أى ميزة للتجارة الغربية الأمريكية، الرائجة أصلاً بدون إسرائيل.

وحتى التسهيلات التى كانت تعطيها إسرائيل لحلف الأطلنطى، أصبحت الآن غير ذى جدوى، خاصة وأن حلف وارسو قد تم تفكيكه، وأن الولايات المتحدة أصبح لها الآن صداقات فى دول ملاصقة للاتحاد السوفيتى السابق، ولديها تسهيلات حربية فى هذه الدول، تجعلها فى غنى عن إسرائيل من ناحية الموقف الإستراتيجى.

وبالرغم من كل ذلك فإن التحالف بين دول الغرب والولايات المتحدة الأمريكية يزداد قوةً.

وقد يعتقد البعض أن التحالف الأمريكى الإسرائيلى ربما يكون بسبب جماعات الضغط اليهودية، التاى يمكنها التأثير على نتائج العملية الانتخابية فى الولايات المتحدة

الأمريكية ولكن هذا الاعتقاد غير سائغ للآتى : -

أولاً : خاصة وأن التعاطف الأمريكى الإسرائيلى قد بدأ منذ ميلاد دولة إسرائيل، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية هى أول دولة فى العالم تعترف بإسرائيل على لسان رئيسها، ولم تكن جماعات الضغط اليهودية فى الولايات المتحدة غير ذات شأن.

ثانياً : أن تحالف دول غرب أوربا مع إسرائيل يعادل تماماً تحالف الولايات المتحدة معها، بالرغم من عدم وجود جماعات ضغط يهودية، لها القدرة على التأثير فى العمليات الانتخابية فى دول غرب أوربا.

ثالثاً : أن هناك مواطنين أمريكيين ذات جذور عربية وأفريقية، ولهم أصوات فى العملية الانتخابية، ويمكن أن يشكلوا جماعات ضغط أخرى لصالح الأمة العربية، داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وبالرغم من ذلك لاتأثير لهم فى التحالف الأمريكى الإسرائيلى.

رابعاً : أن الناخب الأمريكى أياً ما كانت جذوره أو ديانته، فهو أمريكى فى المقام الأول، يبحث عن مصلحة بلاده، وأن مصالح الولايات المتحدة مع الأمة العربية والإسلامية تفوق مصالحها بكثير مع إسرائيل، ولايمكن للناخب الأمريكى أن يعطى صوته للمرشحين لمجرد تعاطفهم مع إسرائيل.

وانطلاقاً من ذلك فإن القول بأن التحالف الأمريكى مع إسرائيل ناتج عن تأثير جماعات الضغط اليهودية، قول غير صحيح فى مُجْمله.

هذا وقد يعتقد البعض أن التحالف الغربى الأمريكى مع إسرائيل كان أساسه التعاطف مع اليهود، والأخذ بيد دولتهم الوليدة حتى تستطيع أن تقف على أقدامها، وسط دول عربية تحيط بها من كل جانب، وتريد الفتك بها.

وهذا القول أيضاً غير سديد، فقد قويت إسرائيل وأصبحت أقوى من أى دولة عربية، ولديها ترسانات هائلة من جميع أنواع الأسلحة، حتى الأسلحة النووية، ولازال هذا التحالف قائماً حتى الآن، فالحقيقة تؤكد أن تحالف الغرب الأوربى بدأ مع اليهود وقبل تكوين الدولة، وبعد تكوين الدولة، وبعد تجهيز الدولة بكل الأسلحة، وأثناء عدوان إسرائيل على الأمة العربية فى ٦٧، وفي جميع مراحل العدوان على الأمة العربية، ولازال هذا التحالف قائماً حتى الآن، لدرجة أطلق البعض على

إسرائيل أنها إحدى ولايات أمريكا، أو إحدى دول الأطلنطي مجازاً.

وقد يعتقد البعض أن التوافق اليهودى الغربى الأمريكى ناتج من كون معظم يهود إسرائيل من أوربا، وأن جذورهم من الدول الأوربية، وأن إسرائيل تنتهج النهج الديمقراطى الأوربى، وتطبقه فى قلب الشرق الأوسط، وأن ثقافة إسرائيل أقرب ما يكون إلى الثقافة الأوربية، وغير ذلك من الأمور التى تتشابه فيها إسرائيل مع أوربا، ومن هنا تلقى هذه الدولة العطف والدعم من دول أوربا وأمريكا.

وهذا القول أيضاً غير سائغ، فقد أثبتت الوثائق التاريخية أن اليهود ألدّ أعداء الأوربيين، وأنهم تعرضوا لاضطهاد فى أوربا لم يشهدوه فى دول الشرق على مرّ التاريخ، ويكفى فقط أن نشير إلى أن أيا من أبناء الأمة العربية والإسلامية لم يحرق يهودياً واحداً على مر التاريخ، وأنهم كانوا يعيشون وسط العالم الإسلامى مثل أى مواطن فى الأمة الإسلامية، ولم يتعرض لهم أحد بسوء، أما أوربا فهى التى حرّقت اليهود (قرابة ستة ملايين يهودى) وهى التى عذبت اليهود واضطهدتهم، وأن الزعم بأنهم أقرب إلى بعضهم البعض فى أشكال معينة زعم خاطئ، وبالرغم من ذلك فالتحالف الآن بين إسرائيل ودول غرب أوربا وأمريكا، وعلى مايبدو فإن بعض القائمين على أمور الأمة العربية، قد اعتقدوا أنها مجرد علاقات مصالح، وأن الدول العربية لو استطاعت الحفاظ على مصالح الغرب والأمريكان فى المنطقة العربية فى إطار المحافظة على استقلال الدول العربية وكرامتها، لأمكن تحييد إسرائيل، والتعامل معها كدولة عادية فى المنطقة، ولتخلت إسرائيل عن طموحاتها فى المنطقة العربية، ولأمكن فضّ التحالف القائم بين إسرائيل ودول الغرب والأمريكان.

وكانت السوابق الزمنية أسرع كثيراً فى البحث عن برهان لهذه المعطيات الجديدة بالنسبة للأمة العربية، وتسارع الأحداث بطريقة غير مألوفة للرد على هذا الاعتقاد، وكانت نتائجه كالآتى : -

١ - تقرّبت بعض الدول العربية أكثر من اللازم إلى أمريكا، واستجابت لها فى الاعتراف بإسرائيل كدولة، والتعامل معها قبل الاعتراف بها.

٢ - بدأت بعض الدول العربية تعيد النظر فى المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل، وبعيداً عن الجامعة العربية إرضاءً لأمريكا.

٣ - بدأت بعض الدول العربية فى استقبال وفود إسرائيلية، والتباحث معها فى

أمور تتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، رغم عدم وجود أى شكل من أشكال العلاقات مع بعض هذه الدول وإسرائيل، ولكن فقط ارضاءً لأمريكا ودول الغرب.

٤ - أعطت دول الخليج العربى تسهيلات كبيرة للوجود الحربى لدول حلف الأطلنطى، داخل مياه الخليج العربى، بعيداً عن جامعة الدول العربية، واتفاقيات الدفاع المشترك.

٥ - بدأت بعض الدول العربية تتحالف عسكرياً مع أمريكا ودول غرب أوربا، بطريقة تهدد بالخطر على الأمن القومى العربى.

وغير ذلك من الأمور الكثيرة، والتى ليست محلاً لهذا البحث، والتى اندفعت بموجبها بعض الدول العربية إلى أحضان الأمريكان والغرب الأوربى، الأمر الذى يجعل مصالح أمريكا والغرب الأوربى فى الدول العربية أكثر أمناً، وبعيداً عن التضامن الإسرائيلى، وبعد أن أصبح للولايات المتحدة الأمريكية تسهيلات حربية فى بعض الدول العرية، تؤدى إلى استمرارية الوجود الحربى الأمريكى، فى بعض القواعد الحربية فى دول الخليج العربى، وتواجد حربى دائم فى الخليج العربى، بموجب مواثيق واتفاقيات مع بعض هذه الدول، وأصبح من المؤكد أنه لاتجرؤ دولة من دول الخليج العربى على وقف ضخ البترول إلى الولايات المتحدة الأمريكية، أو دول الغرب الأوربى تحت أى مسمى، ولو على سبيل العقوبات الاقتصادية كما حدث فى حرب ٧٣.

وبالرغم من كل ذلك فإن علاقة الولايات المتحدة والغرب الأوربى مع إسرائيل تزداد قوة!!

فما هى حقيقة هذا التحالف ضد الأمة العربية والإسلامية؟

ويجيب القرآن الكريم على ذلك بمنتهى البساطة، حيث يقول سبحانه وتعالى فى كتابه الكريم :

﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنْ اسْتَطَاعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ، فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (٢١٧ البقرة).

ومن هذا المنطلق كان هناك توافق في الإرادات، بين اليهود ودول غرب أوربا، على العداء للأمة العربية والإسلامية.

فاليهود لديهم قناعة بأنهم عائدون إلى أرض الميعاد، وأن الأمة العربية هي ألدّ أعدائهم، وأن الغرب لديهم قناعة بأن الأمة العربية لو اتحدت وتمسكت بعقيدتها، ستشكل خطراً على دول غرب أوربا.

ومن هنا أصبحنا أعداء لليهود ودول أوربا، لاعتقادهم بأن حضارتنا الإسلامية هى التى حطّمت طموحاتهم، وهى التى ستقف أمام هذه الطموحات، بالرغم من المساعى التى بذلها بعض القادة العرب، لتدعيم الصداقة مع أوربا وأمريكا، والاعتراف بإسرائيل كدولة، إلا أن نبرة العداء لهذه الأمة لازالت تطغى على تصرفات هؤلاء البشر، الذين اتحدوا عداءً للأمة العربية والإسلامية.

يقول الحق سبحانه وتعالى : -

«لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُواْ الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُواْ»

(٨٢ : المائدة)

وعليه فقد وضع القرآن الكريم حقيقة مؤكدة، قوامها استحكام عداء اليهود والمشركين للأمة العربية والإسلامية.

الأمر الذى يقطع بأن هؤلاء القوم غايتهم تدمير الأمة العربية الإسلامية، وتفتيتها والنيل منها بأى طريقة أو وسيلة، حتى ولو كانت تحالف اليهود مع من حرقوهم فى أفران الغاز، ضد أبناء هذه الأمة صاحبة رسالة السلام، وصاحبة القرآن الكريم، أكبر اعجاز نزل من السماء، أخبرنا عن هذه العدواة والتى نشهدها من اليهود وحلفائهم، وحذرنا منهم فى قوله تعالى :

«يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لاتَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُواْ دِينَكُمْ هُزُواً وَلَعِباً مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِيَاءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنتُم مُّؤْمِنِينَ».

(٥٧ : المائدة)

واللافت للنظر أن اليهود بالرغم من أن مخازنهم مليئة بكافة أنواع الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، وبالرغم من أنهم جميعاً مدربون على أعمال القتال. وكأنهم

داخل ثُكنة عسكرية، إلا أنهم لايمكن لهم الاستغناء عن التحالف مع أمريكا والغرب الأوربى.

ويصدق فيهم قول الله سبحانه وتعالى :

﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّه، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ، ذَلِكَ بِمَا عَصَوا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ صدق الله العظيم. (٦١ : البقرة)

واللافت للنظر أيضاً أن التقارب بين أمريكا وغرب أوربا، ضد الدول العربية والإسلامية، يفوق التقارب بين الدول المتحالفة، وهو أقرب ما يكون إلى تحالف وتقارب مجموعة من الولايات داخل دولة واحدة، ويصدق فيهم قول الله سبحانه وتعالى فى كتابه الكريم :

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لاَتَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَرى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لاَيَهْدِى الْقَوْمَ الظَّلِمِينَ﴾.

(٥١ : المائدة)

وهذه العلاقة الخاصة، والتى تبلورت فى توافق الإرادات اليهودية والأمريكية الغربية، ضد الأمة العربية، قد ظهرت جلية كدليل دامغ أمام أبناء الأمة العربية والإسلامية، فى هذه الحقبة من التاريخ، بدءاً من جلب اليهود إلى فلسطين، ثم بناء دولة لليهود فى قلب فلسطين، ثم تبنى هذه الدولة حتى تخطت طور المهد، ثم دعمها بآلاف المليارات من الدولارات.

والوقوف معها فى كل المحافل الدولية، ثم امدادها بكافة أنواع الأسلحة، وإنشاء قاعدة صناعية حربية ضخمة فيها، ثم التحالف معها ضد الأمة العربية والإسلامية، أيا ما كان موقفها، بطريقة لايمكن أن تجعل من أمريكا وأوربا ضامنة لعملية السلام فى الشرق الأوسط، لافتقاد هؤلاء القوم شروط الإنصاف والحيدة، التى تفرض فى أى ضامن.

أولاً : الدعم المادى لإسرائيل :

نقف فقط على بعض الأمثلة التى تؤكد حقيقة الدعم المادى لإسرائيل، وكأن إسرائيل إحدى الولايات المتحدة الأمريكية، وقد ساهم هذا الدعم فى تمكين إسرائيل من مواصلة العدوان على الأمة العربية.

ففى يوليو ٦٦ منحت وكالة التنمية الدولية الأمريكية قرضاً قيمته عشرة ملايين دولار لإسرائيل، لمساعدتها على مواجهة نفقاتها من النقد الأجنبى.

وفى سبتمبر ١٩٧١ قدّم البنك المركزى الأمريكى للتصدير والاستيراد (٥,٥) مليون دولار قرضاً لإسرائيل.

وفى فبراير ١٩٧٢ تمّ توقيع اتفاق أمريكى إسرائيلى، نظمت الولايات المتحدة بمقتضاه قرضاً قيمته ٥٠ مليون دولار، ستحصل عليه إسرائيل من مؤسسات الادخار والقروض الأمريكية الخاصة.

وفى مارس ١٩٧٢ أعلن «سيسكو» مساعد وزير الخارجية الأمريكية، أن المعونة التى قدمتها حكومة «نيكسون» لإسرائيل فى أربع سنوات، تجاوزت المعونة التى أعطتها لها جميع الحكومات الأمريكية مجتمعة، منذ سنة ١٩٤٨، إذ بلغت ١١٨٢ مليون دولار.

وفى مايو ١٩٧٢ وافق مجلس النواب الأمريكى بأغلبية كبيرة على مشروع قرار بتخويل وزارة الخارجية الأمريكية تقديم ٨٥ مليون دولار لإسرائيل، للمساعدة على توطين اليهود السوفيت.

وفى سبتمبر ١٩٧٢ وافق مجلس النواب الأمريكى، بأغلبية ١٦٩ صوتاً، ضد ١٤١ على قانون العون الخارجى، الذى تبلغ ميزانيته ٤,٣ مليار دولار منها ٣٥٠ مليون دولار لإسرائيل.

وفى مارس ١٩٧٣ أعلنت الحكومة الأمريكية موافقتها على منح إسرائيل مبلغ ٥٠ مليون دولار، لتخفيف وطأة نفقات الدفاع على الاقتصاد الإسرائيلى.

وفى ابريل ١٩٧٣ تم فى واشنطن التوقيع رسمياً على اتفاقية قرض أمريكى لإسرائيل، بمبلغ ٣٠ مليون دولار، للمساعدة فى توطين اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفيتى.

وفى سبتمبر ١٩٧٣ وافق مجلس الشيوخ الأمريكى على مد فترة التفويض، الممنوح للرئس «نيكسون» لإعطاء إسرائيل تسهيلات ائتمانية لشراء السلاح إلى ما بعد ديسمبر ٧٣.

وفى غضون حرب أكتوبر ٧٣ فتحت أمريكا أبواب المساعدات لإسرائيل على مصراعيه وكأنها ولاية أمريكية.

وفى أكتوبر ٧٣ طلب الرئيس الأمريكى «نيكسون» إلى الكونجرس الموافقة على اعتماد جديد لبناء ضخم من المساعدات العسكرية لإسرائيل، يصل فى مجموعه ٢٣٠٠ مليون دولار.

وفى نفس الشهر أيضاً أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية، أن الجسر الجوى الأمريكى من السلع والأدوات لإسرائيل مستمر دون توقُّف، وذلك رغم الاتفاق على وقف إطلاق النار.

وفى أكتوبر ١٩٧٣ أعلن «بنجاس سابير» وزير المالية الإسرائيلى، أن ما أنفقته إسرائيل على القتال فى سبعة أيام قد بلغ ٨ مليارات ليرة، أى ما يعادل ١٩٢٠ مليون دولار، وقد طار إلى نيويورك لبدء جمع الأموال من اليهود الأمريكيين، لتغطية خسائر إسرائيل.

وبالقطع زادت أمريكا المعونات وضاعفتها، ففي ديسمبر ١٩٧٣ وافق مجلس الشيوخ الأمريكى على اعتماد معونات عسكرية لإسرائيل، قيمتها ٢٢٠٠ مليون دولار، مع إعفاء إسرائيل من ١٥٠٠ مليون دولار من ثمن الأسلحة تماماً، وكأن العرب يقاتلون الأمريكان.

وفى ابريل ١٩٧٤ وافق مجلس النواب ومجلس الشيوخ الأمريكى فى اجتماع مشترك، على اعتماد مبلغ ٥,٦٧ مليارات دولار للمساعدات الخارجية لعام ١٩٧٤، منها ٢,٦ مليار دولار اعتمادات جديدة لإسرائيل.

وفى أكتوبر ١٩٧٤ وافق مجلس الشيوخ الأمريكى على مشروع قرار تقدّم به السيناتور الديمقراطى «واند مونديل»، بزيادة المساعدات الاقتصادية لإسرائيل، إلى ٢٥٠ مليون دولار فى العام الماضى.

وفى يوليو ٧٤ وافقت الولايات المتحدة على ضمان قرض قيمته ٣٠٠ مليون دولار، يقوم بتمويله الأفراد والمؤسسات المالية فى الولايات المتحدة، للإسهام فى

تغطيــة المشتريات الـدفاعيــة لإسرائيل، ومن هذا المنطـلق عوّضت الولايات المتـحدة الأمريكية إسرائيل عن كل نفقات حرب ١٩٧٣، وزادت عليها.

هذا وتستأثر إســرائيل بالجانب الأكبر من اهتــمامات الولايات المتحــدة الأمريكية، باعتـبار الحفاظ عليـها حفاظاً عن الأمــن الأمريكى، وأنها جزء من الولايات المتـحدة ذاتها، وأن مناقشة المسائل المتـعلقة بها تستحوذ على اهتمامات المشـتغلين بالسياسة فى هذه الدولة الكبرى، ومن الممكن أن تحدث خلافات سياسية كبيرة فى الولايات المتحدة بين أصحاب القـرار فيها، بسبب إسـرائيل، الأمر الذى يؤكد أهميـتها وكأنها مـفتاح الأمان لهذه الدول الكبرى، ضد الخطر المزعوم والمتوقع من العالم العربى!!

ففي مـارس ١٩٧٦ اعترض الرئيس «فـورد» بشدة على مـشروع زيادة اعتـمادات المعونة الأمريكية الخارجية، الذى يستهدف تمكين إسرائيل من الحصو على ٥٠٠ مليون دولار اضافية، وعندما تأكد لزعمـاء إسرائيل إصرار الرئيس «فورد» على عدم الموافقة على المعونة الإضافية المنوه عنها، بدأ الزعماء الإسرائيليون فى بحث مقترحات لاتخاذ إجراءات جديدة للتقـشف الاقتصادى، بعد أن تأكد لدى الحكومـة الإسرائيلية اصرار «فورد» على عدم المـوافقة على اعتمـاد المعونة الاضافيـة لإسرائيل، والتى تبلغ ٥٠٠ مليون دولار، علـى الرغم من إعلان الرئيس الأمـريكى «فورد» أنه سيـسـتـخدم حق الفيتو اذا وافق الكونجرس على المساعدات الإضافية لإسرائيل.

وفى مايو ١٩٧٦ استخدم الرئيس الأمريكى «فـورد» حق الفيتو على مشروع قانون المساعدات الخـارجية، مما أدى إلى إجهاض المشروع ووقف المسـاعدات، وكان لوقف هذه المساعدات المقتـرحة أكبر الأثر على إسرائيل وعلى اقتـصادها، وعلى الفور أعلن «اسحاق رابين» فى مايو ١٩٧٦ أن على الشعب الإسرائيلى قبول سياسة اقتصادية أكثر تقشفاً، تمكنه من تقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية الأمريكية. وظلت إسرائيل تتقشف حتى أعلن رسمـياً فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٦ عن خفض قيـمـة الليرة الإسرائيلية بنسبة ١,٨، وفى ٢٣ نوفمبر ٧٦ خفضت إسرائيل قيمة الليرة مرة أخرى بنسبة ٢٪.

وفى ٤ يوليو ٧٧ خـفضت الليرة للمرة الثـالثة بنسبة ٢٪ أخـرى، وظلت إسرائيل تخفض قيـمة ليرتها، حتى أعلنت فى ٣١ أكتـوبر ١٩٧٦ أنها خفضت عملتهـا بنسبة ١,٩ للمرة الثالثة عشرة، حتى أصبح الدولار يساوى ٨,٦٢ ليرة.

وبعد أن ذهب «فـورد» كرئيس لأمريكا، وأتى الرئيس «كـارتر» قام الأخير بتنفيـذ

وعوده وعهوده لليهود، والتى كان يطلقها فى حملته الانتخابية.

حيث تعهد بالتزام الولايات المتحدة بتأييد إسرائيل، وأكد أن هذا الالتزام يجب أن يكون دائماً إذا أريد للسلام فى الشرق الأوسط أن يستقر.

وفى ٥ أغسطس ١٩٧٧ أصدر الرئيس «كارتر» قانون المساعدات الأجنبية العسكرية الأمريكية، الذى تحصل إسرائيل بمقتضاه على ١٨٧٥ مليون دولار من جموع المساعدات، التى تبلغ ٣٢٠٠ مليون دولار، خلال السنة المالية ١٩٧٨.

وفى ٢٢ يوليو ١٩٧٧ أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة ستقدم معونة عسكرية لإسرائيل، تقدر قيمتها بحوالى ٢٥٠ مليون دولار، منها ١٠٦ ملايين دولار مخصصة للإنتاج المشترك فى إسرائيل والولايات المتحدة للدبابة الإسرائيلية (شاريوت).

وفى فبراير ١٩٨٤ وافقت لجنة المساعدات بمجلس النواب الأمريكى على منح إسرائيل مساعدات اقتصادية فى عام ١٩٨٥، تقدر بـ١,١ مليار دولار، بزيادة ٢٥٠ مليون دولار عما افترضته الحكومة الأمريكية، وكذلك مساعدات عسكرية تقدر بـ٤,١ مليار دولار.

وفى مارس ١٩٨٤ وللمرة الأولى فى مجال تقديم المعونات الخارجية، وافقت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى، على ضمان حد أدنى من المعونات الاقتصادية لإسرائيل سنويا، لتغطية فوائد ديونها السابقة للولايات المتحدة (مليار دولار سنوياً) كما وافقت اللجنة على منح إسرائيل كل معوناتها الاقتصادية للعام القادم نقداً فى الربع الأول من العام، بدلاً من توزيعها على مدار العام كله.

وظلت المعونات الأمريكية لإسرائيل هى العمود الفقرى للاقتصاد الإسرائيلى، ولآلة الحرب العسكرية فى إسرائيل، وبلغت هذه المعونات ذروتها، لتقطع كل الألسنة التى تحاول تحييد العلاقة بين أمريكا وإسرائيل، وتؤكد أن بعضهم أولياء بعض، وأنهم وجهان لعملة واحدة، فى عداوتهم للأمة العربية.

عندما قدمت الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل، فى غضون عام ١٩٩١، تسهيلات قروض تبلغ قيمتها عشرة مليارات دولار أمريكى، لمساعدة إسرائيل فى استيعاب أكبر عدد من المهاجرين الجدد، وتوفير سبل العيش والإقامة لهم فى قلب فلسطين العربية المحتلة.

ثانياً : العداء الغربى للأمة العربية :

لقد أكد التاريخ أن دول غرب أوربا وأمريكا التزمت فى معظم الأحيان تبنى مواقف عدائية ضد الأمة العربية، ومناصرة اليهود فى كل أعمالهم العدائية ضد هذه الأمة، ولم تأبه الدول الغربية بالمصالح العليا للأمة العربية، واعتبرت نفسها ودون مبرر مسئولة عن أمن إسرائيل وسلامتها، حتى بعد أن أصبحت إسرائيل تشكل خطراً على هذه الدول ذاتها، إلا أنها لازالت مصرة على مناصرة إسرائيل حتى فى أعمالها العدوانية ضد الأمة العربية.

وبرز على السطح نوع من أنواع التحالف والتنسيق بين هذه الدول وإسرائيل فى معظم أعمال إسرائيل العدوانية ضد الشعب العربى. لدرجة يمكن القول معها أن هناك تنسيقاً واضحاً فى السياسات الغربية والأمريكية الإسرائيلية تجاه الأمة العربية.

وأن هذا التحالف يفوق بكثير التحالف المعروف بين مجموعة من الدول فى الحلف الواحد.

وهو أقرب ما يكون إلى التحالف الموجود بين مجموعة من الولايات داخل دولة واحدة، وبالرغم من مرور هذا التحالف بعدة كبوات، الا أنه لازال قائماً على أشده ضد العرب، وقد حاول الغرب والأمريكان تبرير مواقفهم ضد الأمة العربية بدعوى الحفاظ على أمن إسرائيل المهدد من جانب العرب، ولكن ظل هذا التحالف قائماً بطريقة لافتة للنظر، حتى بعد أن أصبحت إسرائيل ذاتها تشكل أكبر تهديد للدول العربية، لحيازتها عدد كبير من أسلحة الدمار الشامل النووية.

وبالرغم من اعتراف بعض الدول العربية بإسرائيل، والتقارب الواضح بين الدول العربية والأمريكان ودول غرب أوربا، إلا أن التحالف مع إسرائيل ازداد عن ذى قبل، وأخذ الجميع يعمل ضد مصلحة الأمة العربية بطريق أكثر وضوحاً، كما هو حادث الآن فى بعض الأماكن العربية والإسلامية.

ومثال ذلك :

(أ) انتهاز الدول الغربية وأمريكا فرصة الخلاف بين العراق والكويت وقيامهم بنشر أعداد هائلة من قواتهم البحرية فى الخليج العربى، بحجة حماية أمن الكويت، الأمر الذى يشكل تهديداً كبيراً لأمن الأمة العربية بكاملها، ويوكد عداء هذه الدول للأمة العربية.

(ب) استمرارية فرض العقوبات الاقتصادية على الشعب العراقى، رغم اعتراف العراق بحدود دولة الكويت، وعدم وجود علاقة لهذا الشعب بالمسائل السياسية بين القادة العراقيين ودولة الكويت، مما يؤكد أن الشعب العراقى هو المقصود بهذه العقوبات وليست حكومته.

(جـ) استمرارية تبنى الغرب وأمريكا فرض العقوبات الدولية على الجماهيرية الليبية بناء على اتهام مزعوم لايؤيده واقع، إضراراً بالشعب الليبى لكبح جماح القيادة الليبية عن تبنى مواقف عدائية ضد هذه الدول.

فى حين أن دول غرب أوربا وأمريكا لم تتخذ أي موقف يحسب لها ضد إسرائيل فى أى مرحلة من مراحل الصراع، بل العكس تماماً فقد وقفت هذه الدول بكل طاقتها مع إسرائيل فى المحافل الدولية إضراراً بالأمة العربية، والأكثر من ذلك أنها كانت تنسق مع إسرائيل فى أعمالها العدوانية ضد الأمة العربية، ويمكن من استقراء الأحداث الوقوف على حقيقة العلاقة بين دول غرب أوربا وأمريكا من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، وحقيقة عداء كل هؤلاء للزمة العربية، رغم وهم السلام المزعوم.

ولم يكن الماضى بعيداً عندما مكّنت إنجلترا إسرائيل من أرض فلسطين، وأضفى الجميع على دولة إسرائيل صفة الشرعية المزعومة بقرار التقسيم ثم بالاعترف.

وما لبثت هذه الدول أن تعمل على تبنى اسرائيل، والترويج بأن الدول العربية تعمل على الخلاص منها، وأن العرب يسعون للقضاء على إسرائيل.

وبعد أن رتّب الجميع ودبّر لعدوان ١٩٦٧، خرجت بريطانيا وأمريكا على العالم تدعيان العفة والطهارة من هذا العدوان!!

ففى يونيه ١٩٦٧ أعربت بريطانيا رسمياً عن قلقها البالغ بسبب أنباء القتال فى الشرق الأوسط، وأصدرت وزارة الخارجية البريطانية بياناً جاء فيه: «تتبعنا بقلق بالغ الأنباء الأخيرة عن نشوب القتال فى الشرق الأوسط الذى كان يهدف النشاط الدبلوماسى فى الأيام الأخيرة لمنعه، والموقف الراهن غير واضح».

وقال وزير خارجية بريطانيا أمام مجلس العموم إن «بريطانيا لاتنحاز إلى أى جانب فى النزاع العربى الإسرائيلى، وإنها أصدرت تعليمات إلى قواتها فى الشرق الأوسط بعدم التورط فى هذا النزاع».

ومن يسمع يعتقد أنهم فعلاً لم يعملوا! وكان على شاكلتهم الأمريكان!

ففي نفس الوقت أصدر البيت الأبيض بياناً، أعرب فيه عن استيائه لنشوب القتال بين العرب وإسرائيل، وقال «أن الحقائق غير واضحة» ودعا جميع الأطراف إلى وقف القتال، وعقد المتحدث باسم الخارجية الأمريكية مؤتمراً صحفياً أعلن فيه «أن الولايات المتحدة أعلنت فى الحرب الدائرة الآن فى الشرق الأوسط، وقال أن موقفنا هو الحياد فى الفكر والقول والعمل»!!

ومن يسمع يعتقد أنه شبه صدق، ولكن أمريكا كانت تعلم كل شئ، وكانت تتجسس على أعمال القتال، وترصد تحركات اليهود.

فلم يمض من الوقت إلا القليل وأعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أن زوارق الطوربيد والطائرات الإسرائيلية ضربت بطريق الخطأ سفينة من سفن الأسطول الأمريكى السادس، وهى سفينة الاتصالات «ليبيرتى» وهى تقف فى البحر الأبيض المتوسط، على بعد ١٥ ميلاً من الساحل الشمالى لشبه جزيرة سيناء، واتضح أن هذه السفينة من سفن التجسس وكانت تعمل لصالح إسرائيل فى الحرب.

ولم يخفِ الرئيس «جونسون» رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فرحته فى غضون حرب ١٩٦٧ ودعا فى خطابه الذى ألقاه للحزب الديمقراطى بولاية تكساس - إلى بناء إسرائيل، واعتراف الدول العربية بها، وقال إن أمريكا سوف تقوم بدورها فى المحافظة على إسرائيل.

وقد أكدت الأحداث أن الحقائق كانت واضحة تماماً للقيادة الأمريكية، وأنها كانت على علم بها، وأن أمريكا أيدت العدوان على الدول العربية.

ففى يوليو ١٩٦٧ قدم «أبا إيبان» تقريراً إلى مجلس الوزراء الإسرائيلى عن أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الاستثنائية، لبحث أزمة الشرق الأوسط، وقد أثنى «أبا إيبان» كثيراً على الموقف الطيب الذى اتخذه الرئيس الأمريكى «جونسون» تأييداً لإسرائيل، وقال أن هذا الموقف «كانت له آثار هامة فى الموقف الدولى، ولعب دوراً رئيسياً فى أعمال الجمعية العامة».

وزيادة فى الموقف العدائى للأمة العربية وفى ظل ظروف الهزيمة، وفى أكتوبر ١٩٦٧ قرر مجلس النواب الأمريكى حظر استيراد القطن المصر والسودانى بصفة دائمة، ورفض منح الرئيس «جونسون» سلطة اعادة استيراد هذه الأقطان.

وبالرغم من محاولة الأمريكان الإيهام بأنهم فى حياد من الصراع العربى الإسرائيلى، إلا أن الأيام استطاعت أن تؤكد أنهم شركاء فى هذا الصراع وأنهم يشاطرون اليهود نفس الميول العدوانية ضد الأمة العربية.

ففى يناير ٧٥ أعلن الأدميرال «جون دنيل» ممثل الولايات المتحدة لدى اللجنة العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلنطى، أن الحكومات الغربية قد تنظر إلى القوة العسكرية كضمان ضد حدوث خطر بترولى جديد من جانب دول الشرق الأوسط، واليوم بعد قرابة عشرين عاماً توجد قوات هائلة لهذه الدول فى منطقة الخليج بحجة أو بأخرى، ولكنها تضمن عدم حدوث هذا الخطر ويصعب على العرب إخراجهم، حتى ولو زال خطر التهديد العراقى المزعوم، بعد تدمير معظم القوة العراقية، الذى حضرت كل هذه القوات لردعه، وفقط نعيد إلى الأذهان أنه فى غضون شهر سبتمبر ٨٣ كشفت وثائق بحرية لوزارة الدفاع الأمريكية أنها تخطط لدعم قدرات أمريكا فى الخيج ومختلف أنحاء العالم.

وقد جسد «إسحق شامير» رئيس الوزراء الإسرائيلى حقيقة التحالف الغربى الأمريكى مع إسرائيل عندما قال فى شهر نوفمبر ١٩٨٣ إن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية لهما نفس الأعداء وتواجههما نفس الأخطار.

ولم يخف الأمريكان هذه الحقيقة بعد أن تظاهروا بخلافهم مع إسرائيل حال غزو اليهود للبنان.

وفى نوفبمر ١٩٨٣ أعلنت الحكومة الأمريكية أنها قررت توثيق علاقاتها بإسرائيل وإغلاق كافة ملفات الخلافات معها حول الدور الإسرائيلى فى لبنان، فالواقع يؤكد توافقاً فى السياسات وتنسيقاً، فالولايات المتحدة التى ادّعت بالأمس القريب أنها لاتعلم شيئاً عن عدوان اليهود على العرب فى ٦٧، ثم اتضح بعد ذلك أنها ضليعة فيه، هى ذاتها التى أعلنت فى غضون غزو إسرائيل للبنان أنها لاتؤيد هذا الغزو ثم أكدت الأيام أنها ضليعة فيه، وشاركت إسرائيل علناً فى مراحله.

ففى سبتمبر ١٩٨٣ اشتركت قطع البحرية الأمريكية الرابطة قرب السواحل اللبنانية فى قصف مواقع الدروز فى جبل لبنان للمرة الأولى.

وفى أكتوبر ١٩٨٣ اتهم الرئيس «ريجان» سوريا بوجود أطماع لها فى لبنان والأردن لإقامة سوريا الكبرى، وكأن سوريا انقلبت إلى إسرائيل أخرى، وكأن

«ريجان» هو رئيس وزراء إسرائيل يقوم بتهديد سوريا!!

وفى نوفمبر ١٩٨٣ وجّه «روبرت ماكفرلين» مستشار الأمن القومى تحذيراً إلى سوريا، مذكراً إياها بمثال «جرينادا» إذا تعرضت قواتها للخطر فى أى مكان.

وفى أكتوبر ١٩٨٣ حذّرت واشنطن من تصاعد التسليح السوفيتى لسوريا مما يضاعف التوتر فى المنطقة.

تماماً وكأن حدود سوريا ملاصقة لحدود أمريكا، أو كأن سوريا تستعد لغزو الولايات المتحدة الأمريكية!!

فلا سوريا لها حدود مع أمريكا، ولايوجد بينهما أى عداء، ولكن عداء أمريكا لسوريا مبنى على عداء إسرائيل، وقد برز ذلك جلياً فى ديسمبر ١٩٨٣ فقد شنت القاذفات الأمريكية أولى غاراتها على مواقع الصواريخ السورية فى لبنان، وأسقطت طائرتين أمريكيتين، كما وقع طياران أمريكيان فى أيدى القوات السورية، وفى ذات الشهر قصفت السفن الأمريكية مواقع المدفعية السورية المضادة للطائرات فى منطقة الجبل والضواحى الجنوبية من بيروت، كما قصفت المواقع الدرزية فى جبل لبنان.

وكأن أمريكا فى حالة حرب مع الدول العربية، رغم عدم وجود أى حدود مع جميع الدول العربية وأمريكا، وبالرغم من وجود علاقات جيدة بين معظم الدول العربية وأمريكا، وأن دول البترول تودع أموالاً طائلة من عائداتها النفطية فى البنوك الأمريكية وتستثمر فيها أموالها، وأن الشركات الأمريكية تعمل بنشاط ملحوظ فى الدول العربية.

وبالرغم من ذلك تؤكد تصرفات أمريكا أنها فى حالة حرب مع الدول العربية، حتى الدول البعيدة عن حدود إسرائيل تعاملها أمريكا من هذا المنطلق.

ففى أول أكتوبر ١٩٨٥ أقر الرئيس الأمريكى «ريجان» الغارة الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية بتونس، باعتبارها عملاً مشروعا للدفاع عن نفس ضد الإرهاب!!

حتى مصر التى ترتبط بأمريكا بعلاقات جيدة، لم تحافظ أمريكا على مشاعرها ففى ٩ أكتوبر ١٩٨٥ اعترضت طائرات مقاتلة أمريكية طائرة مدنية مصرية تحمل مختطفى السفينة الايطالية «أشيلى لاورو»، وأجبرتها على الهبوط بقاعدة عسكرية بجزيرة صقلية.

جزاءً وفلقاً على دور مصر الإنسانى لفضّ مشكلة اختطاف السفينة الإيطالية «أشيلى لاورو» التى تمت بمعرفة مجموعة من الفلسطينيين للمالطبة بالإفراج عن السجناء الفلسطينيين فى إسرائيل!!

ولم تأبه أمريكا بصداقة مصر، واختطفت الطائرة المصرية المدنية وألقت القبض على الفلسطينيين من داخل الطائرة، بطريقة تشابه تماماً أفعال عصابات المافيا، ولايبررها إلا العداء للأمة العربية!!

وحتى ليبيا قامت أمريكا بالعدوان الحربى عليها، عندما قصفت الولايات المتحدة الأمريكية مقر إقامة الزعيم الليبى «معمر القذافى»، وأوجدت منازعة مع ليبيا حول مياه ليبيا الإقليمية فى خليج «سرت»، وقامت أمريكا بإسقاط بعض الطائرات الليبية فى مياه البحر الأبيض المتوسط وعندما لجأت ليبيا للأمم المتحدة فى يناير ١٩٨٦ استخدمت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا حق الفيتو ضد مشروع قرار مجلس الأمن الدولى، لتوجيه نقد للولايات المتحدة لإسقاطها طائرات ليبية فوق المياه الدولية.

ولما فشلت أمريكا فى اغتيال «القذافى» أخذت تبحث لها عن مشاكل دولية من الزعم بأن ليبيا تتبنى الإرهاب، ثم الزعم بأنها تنتج أسلحة كيمائية، ثم الزعم بأنها ضليعة فى عملية اسقاط الطائرة المدنية فوق «لوكربى».

ففى يناير ١٩٩٠ قرر الرئيس الأمريكى «جورج بوش» مد فترة العقوبات الاقتصادية المفروضة على ليبيا لمدة عام رابع، بدعوى استمرار الحكومة الليبية فيما وصفه بتبنى الإرهاب الدولى.

وفى مارس ١٩٩٠ اتهمت الولايات المتحدة ليبا بانتاج وتصنيع أسلحة كيماوية فى مصنع الرابطة الليبى، ودعت المجتمع الدولى لوقف هذه العملية.

ولم تفعل أوربا ولا أمريكا نفس الفعلة مع إسرائيل التى تمتلك حوالى ٢٠٠ قنبلة نووية!!

ولكنه فقط العداء للأمة العربية!!

ولم تكن هذه الأمور وحدها هى التى تقطع بعداء هذه المجتمعات للعالم العربى، ولكن هناك أمور كثيرة وضمن هذه الأمور أيضاً تدخل الادارة الأمريكية فى شئون الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، وكأن إسرائيل جزء من الولايات المتحدة الأمريكية...

وعلى سبيل المثال :

ففي سبتمبر ١٩٧٢ بعث المؤتمر اليهودي الأمريكى الذى يضم ممثلين لأكثر من ٣٠ منظمة يهودية وصهيونية فـي الولايات المتحدة، بخطاب للرئيس «نيكسون» يطالب فيه بوقف الامتيازات التجارية التى تقدمها الولايات المتحدة للإتحاد السوفيتى، حتى تتراجع موسكو عن الضرائب التى تفرضها على اليهود السوفيت المهاجرين.

وفى أكتوبر ١٩٧٤ وافق الكونجرس الأمريكى على مشروع قرار بوقف القروض التى يقدمها البنك الأمريكى للتصدير والاستيراد للاتحاد السوفيتى، وذلك إلى أن توفر السلطات السوفيتية حرية الهجرة لليهود السوفيت.

وفى سبتمبر ١٩٨٩ كشفت صحيفة «نيويورك تايمز» عن مخطط أمريكى للحدّ من هجرة اليهود السوفيت إلى الولايات المتحدة، وذلك فى محاولة لإرغامهم على التوجه لإسرائيل.

وفى فبراير ١٩٩٠ حث الرئيس الأمريكى «جورج بوش» الاتحاد السوفيتى على تطبيع العلاقات مع إسرائيل، والسماح بنقل اليهود السوفيت إلى إسرائيل عبر رحلات جوية مباشرة بين موسكو وتل أبيب.

وفى أبريل ١٩٩٠ أعلن الرئيس الأمريكى «جورج بوش» تأييده القوى لهجرة اليهود السوفيت، ووصفها بأنها (الخروج) الذى يشهده العصر الحديث، وتعهد بالاستمرار فى القيام بكل ما هو ضرورى لتمكين اليهود السوفيت من الوصول إلى إسرائيل، بما فى ذلك الضغط من أجل تنظيم رحلات جوية مباشرة.

وبالقطع فإن أمريكا تعلم جيداً أن هؤلاء اليهود يتم توطينهم فى الأراضى العربية المحتلة، وأنها أيضاً بالرغم من ذلك قدمت تسهيلات قروض لإسرائيل لتوطين اليهود السوفيت بالأراضى المحتلة، وبلغت قيمة التسهيلات عشرة مليارات دولار.

الأمر الذى يشكل عدواناً واضحاً على الأمة العربية والإسلامية كلها، ولم تحسب الولايات المتحدة أى حساب لمشاعر المسلمين فى أنحاء العالم، وكأن هذه الدولة العظمى تخطط للدولة اليهودية فى قلب الأمة العربية، أوتعمل على تنفيذ مخططات الصهاينة فى قلب العالم العربى.

ولم يكن قاصراً عند هذا الحد، بل إن أمريكا وبريطانيا قد قطعا عهداً على نفسيهما بمنع فرض تسوية سلمية معينة على إسرائيل، وتركا لإسرائيل تحديد شكل التسوية

السلمية التى تريدها.

ففى مايو ١٩٧٢ أعلن «هيوم» وزير خارجية بريطانيا و«روجرز» وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية خلال محادثاتهما فى لندن، أنهما تفقا على أنه على الدول الكبرى ألا تفرض تسوية على إسرائيل.

هذا وقد كافأت إسرائيل بريطانيا على مواقفها الجليلة تجاه إسرائيل ومنحتها هدية كبيرة عندما أطلقت اسم ملكة بريطانيا «اليزابيث» على غابة أقيمت بمنطقة الجليل بتبرعات دفعها يهود بريطانيا لإسرائيل، وقد قبلت ملكة بريطانيا هذه الهدية.

ويمكن الاستدلال أيضاً عن مدى عداء دول أوربا للأمة العربية من شدة حرص هذه الدول على مشاعر اليهود، وعدم حرصهم على مشاعر الأمة العربية.

ففى غضون شهر ديسمبر ٧٣ أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الهولندية «أن هولندا ترى أن احتلال إسرائيل للأراضى العربية عمل غير مشروع» وبالقطع فإن هذه العبارة تسئ إلى مشاعر اليهود، لأنهم يعتبرون أن فلسطين أرض الميعاد وأنهم قد حرروها.

وحرصاً على مشاعر اليهود، وفى ذات الشهر أعلنت وزارة الخارجية الهولندية أنه تقرر اعطاء «كريستانوس توركوف» المتحدث باسم الوزارة إجازة مفوحة لحين تعيينه فى منصب آخر، وذلك بسبب تصريحه المذكور.

وفى نوفمبر ١٩٧٤ شكا الجنرال «جورج براون» رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة من تفشى نفوذ الصهيونية فى أمريكا، وقال أن خطراً بترولياً عربياً جديداً قد يدفع الأمريكيين إلى اتخاذ موقف أقوى يحطم النفوذ اليهودى فى هذه البلد.

وفى نفس الشهر اعتذر الجنرال «جورج براون» عن هذه التصريحات، الأمر الذى يقطع بأن هذه الدول تحافظ على مشاعر اليهود قدر ما تحافظ على العداء للأمة العربية.

ولم يكن الحفاظ على مشاعر اليهود قاصراً على منع التصريحات التى تسئ اليهم أو اتخاذ الإجراءات ضد الأشخاص أصحاب الضمير الحى فى دول أوربا، وإنما تعدى ذلك إلى ممارسة الضغوب على المنظمات الدولية، حتى لاتسئ إلى سمعة اليهود.

ففى نوفمبر ١٩٧٤ وافقت لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى على

إلغاء مبلغ الـ١٦ مليون دولار الذى تقدمه الولايات المتحدة لمنظمة اليونسكو «حتى تتراجع هذه الهيئة عن تصويتها المعادى لإسرائيل».

وفى يونيو ٧٥ وافق مجلس النواب الأمريكى بأغلبية ٢١ صوتاً ضد ٨ أصوات على تعديل يلغى بمقتضاه اعتماد مبلغ ٢٢,٣ مليون دولار من المخصصات الأمريكية التى تقدم لمنظمة العمل الدولية، وذلك بعد القرار التى اتخذته المنظمة بتخصيص مقعد لمنظمة التحرير الفلسطينية واحتجاجاً على التحرك المضاد لإسرائيل الذى تقوم به المنظمة الدولية.

وفى يوليو ٧٥ وافق مجلس الشيوخ الأمريكى على مشروع قرار ينتقد بشدة الجهود التى تبذل من جانب بعض الدوائر لطرد إسرائيل من الأمم المتحدة.

وفى أغسطس ٧٥ قدم خمسون عضواً من أعضاء الكونجرس الأمريكى مذكّرة يعلنون فيها معارضتهم لطرد أو وقف عضوية إسرائيل من الجمعية العامة.

وفى أكتوبر ١٩٨٣ هددت الولايات المتحدة بالانسحاب من الأمم المتحدة ووقف مساهمتها المالية فى المنظمة الدولية، اذا رفضت الجمعية العامة قبول أوراق اعتماد المندوب الإسرائيلى.

ولم يكن الأمر قاصراً على هذه المواقف التى تؤكد الحفاظ على مشاعر اليهود وعدم احراجهم، وإنما تعدى الأمر إلى الوقوف بجانب إسرائيل فى المحافل الدولية، وإجهاض أى مسعى تسلكه الدول العربية والإسلامية لمحاولة اتخاذ مواقف دولية ضد الأعمال العدوانية التى ترتكبها إسرائيل ضد الأمة العربية، ويكفى أن نشير إلى أن هذه الدول قد بذلت كل السبل لتجميع قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٢٤٢ والصادر فى غضون عدوان ٦٧ على الدول العربية، انطلاقاً من الحفاظ على مشاعر اليهود والعمل ضد مشاعر الأمة العربية والإسلامية.

حتى خرج مجلس الأمن بقرار لم يتحدث فيه عن الحقوق السياسية للشعب الفلسطينى» وتحدث فقط عن حل عادل لمشكلة اللاجئين «وطالب إسرائيل بالانسحاب من أرض احتلت» ولم يتحدث عن انسحاب إسرائيل من الأراضى التى احتلتها فى عدوان ١٩٦٧، وبذلت أيضاً هذه الدول عداءً للأمة العربية والإسلامية مساعيها حتى تلغى الجمعية العامة قرارها الذى اعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية، ولم تكفّ هذه الدول (أوربا وأمريكا) عن مساعيها حتى حصلت على ماتريد.

وحاولت هذه الدول أن تعيد الكرّة مرة أخرى، انطلاقاً من سعيها لصالح اليهود، عندما حاولت اللجوء للأمم المتحدة لإلغاء قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ لسنة ٤٨، والقاضي بتقسيم فلسطين، إلا أن مصر تصدت لذلك الأمر ولم يتم حتى الآن.

ولم يكن الأمر قاصراً على ذلك، وإنما هى حلقة مستمرة مترامية الأطراف، ولن تنتهى إلا إذا أفاق العرب من غفوتهم.

ففى ٩ يونيو ١٩٨٢ استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو ضد مشروع أسبانى ضد الغزو الإسرائيلى للبنان.

وفى ٢٥ يونيو ١٩٨٢ استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو ضد مشروع قرار فرنسى فى مجلس الأمن بشأن لبنان.

وفى نوفمبر ١٩٨٣ وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ١٢٣ صوتاً ضد صوتين (الولايات المتحدة وإسرائيل) على قرار يندد بإسرائيل لتدميرها المفاعل النووى العراقى، وكأن أمريكا توافق على هذه الاعتداءات على الأمة العربية.

وحتى شجب مجلس الأمن لإسرائيل لاتقبله أمريكا.

ففى ديسمبر ١٩٨٧ وافق مجلس الأمن الدولى على مشروع قرار لمجموعة عدم الانحياز يشجب بشدة السياسات والممارسات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة، وقد امتنعت (الولايات المتحدة) عن التصويت.

وفى نوفمبر ١٩٨٨ تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار بأغلبية ١٣٠ صوتاً ومعارضة (الولايات المتحدة وإسرائيل) يدين سياسة إسرائيل فى إنتهاك حقوق الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة.

وفى نوفمبر ١٩٨٨ أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ١٣٠ صوتاً، ضد دولتين فقط هما (الولايات المتحدة وإسرائيل) سياسة القمع الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى وإنتهاك حقوق الإنسان فى الأراضى العربية، وكلفت مجلس الأمن بدراسة الموقف، وأكدت عدم شرعية ممارسة إسرائيل لتغيير الوضع القانونى للأراضى المحتلة بما فيها القدس.

وتؤكد هذه الأحداث حقيقة المشاعر ضد العالم العربى، فإسرائيل كانت دائماً معتدية، وتقوم بأعمال عدائية ضد الأمة العربية وهذه الأعمال واضحة وثابتة وتعبر

قابلة للبحث حول مدى وقوع العدوان أوعدم وقوعه، أو من الذى بدأ بالعدوان مثل الحادث فى ضرب المفاعل النووى العراقى أو العدوان على لبنان، فالعراق لم تعتد على إسرائيل ولبنان لم تعتد على إسرائيل، وبالرغم من وضوح الحق، وبالرغم من عدم قيام العراق برد العدوان، وبالرغم من تفاوت القوة بين إسرائيل ولبنان، ارتأت الدول العربية اللجوء للمحافل الدولية لرد هذه الاعتداءات وغيرها، إلا أن أمريكا ارتأت الوقوف مع إسرائيل.

حتى «ياسر عرفات» الذى وافقت إسرائيل على خروجه من لبنان بشروط وتعهد بعدم استخدام القوة لاسترداد أرضه، والذى دعته الجمعية العامة للأمم المتحدة لإلقاء كلمة أمامها، رفضت الولايات المتحدة الأمريكية منحه تأشيرة دخول اليها لأن مقر الأمم المتحدة فى نيويورك، لا لشئ وإنما فقط من منطلق العداء للأمة العربية، مما حدا بالدول العربية إلى تقديم مشروع قرار يطالب الولايات المتحدة بالعدول عن قرارها إلا أن أمريكا عارضت هذا القرار.

ففى نوفمبر ١٩٨٨ وافقت اللجنة القانونية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع قرار تقدمت به المجموعة العربية تطالب الولايات المتحدة بالعدول عن قرارها برفض منح الزعيم الفلسطينى «عرفات» تأشيرة دخول إلى نيويورك، وأيدت ١٢١ دولة القرار، بينما عارضته الولايات المتحدة وإسرائيل، وامتنعت (بريطانيا) فقط عن التصويت، وبالرغم من ذلك لم تعط الولايات المتحدة تأشيرة الدخول لـ«ياسر عرفات»، مما حدا بالجمعية العامة إلى نقل مناقشات القضية الفلسطينية من نيويورك إلى جنيف نزولاً على رغبة أمريكا.

ففى ديسمبر ١٩٨٨ «وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على نقل مناقشات القضية الفلسطينية من نيويورك إلى جنيف لتمكين «ياسر عرفات» رئيس منظمة التحرير الفلسطينية من القاء كلمته أمامها».

حتى يعرف العرب قدرهم عند الولايات المتحدة الأمريكية والغرب الأوربى، والتى يودعون أموال البترول بها يستثمرونها ويضنون بها على أمتهم العربية والإسلامية.

وفى ديسمبر ١٩٨٨ أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار بأغلبية ١٥١ صوتاً ضد صوتى (الولايات المتحدة واسرائيل) يؤكد حق رئيس منظمة التحرير الفلسطينية فى الاشتراك فى مناقشات الجمعية العامة، ويندد بقرار الحكومة الأمريكية

بعدم منحه تأشيرة دخول، ويؤكد انتهاك واشنطن لاتفاقية المقر!

وطبعاً لم تلتفت أمريكا إلى هذا القرار، ولم يكن الأمر قاصراً على ذلك وإنما استمرت هذه الدول فى الوقوف ضد مصالح الأمة العربية، وتشجيع الاعتداءات الإسرائيلية عليها.

ففى ديسمبر ١٩٨٨ استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو لمنع استصدار قرار من مجلس الأمن الدولى بإدانة الاعتداء الإسرائيلى الجوى والبرى الأخير على الأراضى اللبنانية.

أما أمن إسرائيل فهو مقدس عند الولايات المتحدة، ففى ديسمبر ١٩٨٨ أكد الرئيس الأمريكى «ريجان» لرئيس وزراء إسرائيل «اسحق شامير» عزم أمريكا على احترام تعهداته بالنسبة لأمن إسرائيل، وأن قبولها الدخول فى حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية (لايعنى قبولها مبدأ قيام دولة فلسطينية مستقلة).

حتى المدنيين من أبناء الأمة العربية لم تراع الولايات المتحدة مجرد مشاعرهم، ولو بتأييد قرار غير قابل للتنفيذ من المنظمة الدولية.

ففى فبراير ١٩٨٩ أوقفت الولايات المتحدة جهود مجلس الأمن الدولى لإصدار بيان يسجل رفضه لممارسات إسرائيل فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، ويدعوها إلى الالتزام باتفاقية «جنيف» الخاصة بحقوق المدنيين فى زمن الحرب.

وفى مايو ١٩٨٩ أعرب قرار لمجلس الأمن الدولى صدر بأغلبية ١٤ صوتاً وامتناع (الولايات المتحدة) عن التصويت أعرب عن الأسف البالغ لعمليات إبعاد إسرائيل للفلسطينيين من الأراضى المحتلة، ودعا إسرائيل إلى السماح بعودة المبعدين.

وفى ابريل ١٩٨٩ أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ١٣٩ صوتاً ضد صوتين (إسرائيل والولايات المتحدة) وامتناع ليبيريا عن التصويت، أدانت اطلاق النار من قبل القوات الإسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين، وطلبت من مجلس الأمن توفير حماية دولية للمدنيين الفلسطينيين.

لقد ضنت أمريكا على المدنيين العرب بمجرد البوح بوجود حق لهم كبقيا المخلوقات فى العالم أمام الجبروت الإسرائيلى، حتى بكلمات الشجب والأسف. وأصرت على انتهاج أسلوب إسرائيل حيال أبناء الأمة العربية.

بالرغم من حديث السلام الذى يشيعونه فى العالم، حول اقتراب السلام فى أرض السلام، إلا أن الحديث عن السلام كان قاصراً على وسائل الاعلام، أما على الأرض فلم يتهيأ بعد السلام، فهناك فى الأراضى كل أصناف الغطرسة ضد أبناء الأمة العربية.

ففى يونيو ١٩٨٩ استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض (الفيتو) ضد مشروع قرار مجلس الأمن الدولى، بإدانة إسرائيل لانتهاكات حقوق الانسان فى الأراضى العربية المحتلة.

وفى أكتوبر ١٩٨٩ وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ١٤٠ صوتاً وامتناع ٦ عن التصويت ومعارضة إسرائيل والولايات المتحدة فقط، على قرار بإدانة الممارسات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة، ويطالب بالتزام إسرائيل بمعاهدة «جنيف» الخاصة بحماية السكان المدنيين تحت الاحتلال وقت الحرب.

أهم المراجع

١ - كتاب المؤتمر الرابع : الأزهر - مجمع البحوث الاسلامية
المسلمون والعدوان الاسرائيلى رجب ١٣٨٨ هـ سبتمبر ١٩٦٨ .

٢ - ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية أ. على محمد على
الجزأ الأول موسوعة القضية الفلسطينية

٣ - ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية - - - - - - - - - - - -
الجزء الثانى - - - - - - - - - - - -

٤ - ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية - - - - - - - - - - - -
الجزء الثالث - - - - - - - - - - - -

٥ - المنظمات الدولية أ.د/ مفيد محمود شهاب
طبعة ١٩٧٣

٦ - دروس فى القانون الدولى العام أ.د/ مفيد محمود شهاب
طبعة ١٩٧٤

٧ - حقائق أساسية عن الأمم المتحدة مكتب الأمم المتحدة للإعلان
ميثاق الأمم المتحدة الأمم المتحدة ، نيويورك ١٩٧٧

٨ - الصهيونية العالمية وإسرائيل
الدكتور / حسن ظاظا
الدكتورة/ عائشة راتب طبعة ١٩٧١
الدكتور / محمد فتح الله الخطيب

٩ - معركة الوجود بين القرآن والتلمود الدكتور/ عبد الستار فتح الله سعيد
الطبعة الثالث

١٠- إسرائيل بين البداية والنهاية الدكتور/ محمود دياب

١١- سنوات بلا قرار دكتور / محمد الفراد

١٢- وثائق حرب فلسطين دكتور/ رفعت سيد أحمد
الملفات السرية للجنرالات العرب

١٣- اليهود حول ماضيهم وحاضرهم لواء/ حامد أحمد صالح
مايو ١٩٦٣

١٤- المجتمع العربي والقضية الفلسطينية — الدكتور / محمد محمود الصياد، الدكتور/ محمد طه بدوى، الدكتور/ صوفى أبو طالب، الدكتور/ عبد العزيز نوار، الدكتور/ حامد عبد الحميد دراز

١٥- الحكم الذاتى الفلسطينى — الهيئة العامة للإستعلامات

١٦- أمن مصر القومى فى عصر التحديات — محمد حافظ اسماعيل

١٧- أرض الميعاد — الدكتور/ حسين فوزى النجار

١٨- السلام المراوغ — تأليف : جون هـ. ديفيز
ترجمة : محمد فتحى - طبعة ١٩٧٠

١٩- أمريكا والصهيونية — سامى حكيم

٢٠- إسرائيل والدول النامية

٢١- التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٨٥ — مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام - القاهرة - ١٩٨٦

٢٢- التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٨٦ — مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام - القاهرة - ١٩٨٧

٢٣- التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٨٧ — مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام - القاهرة - ١٩٨٨

٢٤- التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٨٨ — مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام - القاهرة - ١٩٨٩

٢٥- التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٨٩ — مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام - القاهرة - ١٩٩٠

٢٦- التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٩٠ — مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام - القاهرة - ١٩٩١

٢٧- السياسة الدولية ١٩٦٥ — مجلة دورية تصدر عن مؤسسة الأهرام كل ثلاثة أشهر
العدد - ١ - يوليو ٦٥
العدد - ٢ - أكتوبر ٦٥

٢٨- السياسة الدولية ١٩٦٦ السنة الثانية العدد - ٣ - يناير ١٩٦٦
العدد - ٤ - ابريل ١٩٦٦
العدد - ٥ - يوليو ١٩٦٦
العدد - ٦ - أكتور ١٩٦٦

٢٩- السياسة الدولية ١٩٦٧ السنة الثالثة العدد - ٧ - يناير ١٩٦٧
العدد - ٨ - ابريل ١٩٦٧
العدد - ٩ - يوليو ١٩٦٧
العدد - ١٠ - أكتور ١٩٦٧

٣٠- السياسة الدولية ١٩٦٨ السنة الرابعة العدد - ١١ - يناير ١٩٦٨
العدد - ١٢ - ابريل ١٩٦٨
العدد - ١٣ - يوليو ١٩٦٨
العدد - ١٤ - أكتور ١٩٦٨

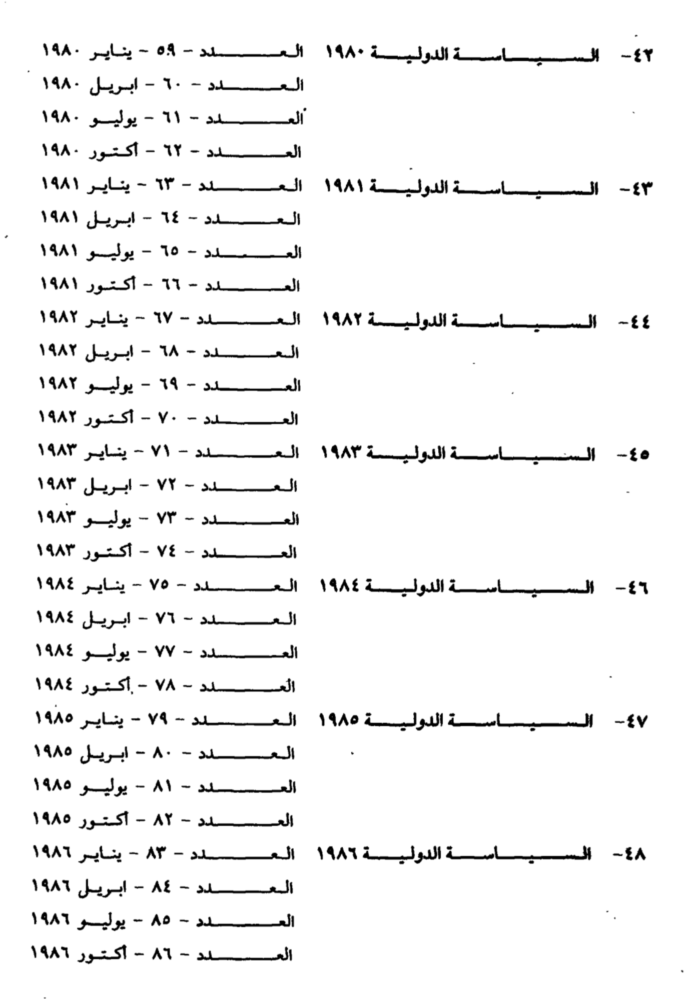
٣١- السياسة الدولية ١٩٦٩ السنة الخامسة العدد - ١٥ - يناير ١٩٦٩
العدد - ١٦ - ابريل ١٩٦٩
العدد - ١٧ - يوليو ١٩٦٩
العدد - ١٨ - أكتور ١٩٦٩

٣٢- السياسة الدولية ١٩٧٠ السنة السادسة العدد - ١٩ - يناير ١٩٧٠
العدد - ٢٠ - ابريل ١٩٧٠
العدد - ٢١ - يوليو ١٩٧٠
العدد - ٢٢ - أكتور ١٩٧٠

٣٣- السياسة الدولية ١٩٧١ السنة السابعة العدد - ٢٣ - يناير ١٩٧١
العدد - ٢٤ - ابريل ١٩٧١
العدد - ٢٥ - يوليو ١٩٧١
العدد - ٢٦ - أكتور ١٩٧١

٣٤- السياسة الدولية ١٩٧٢ السنة الثامنة العدد - ٢٧ - يناير ١٩٧٢
العدد - ٢٨ - ابريل ١٩٧٢
العدد - ٢٩ - يوليو ١٩٧٢
العدد - ٣٠ - أكتور ١٩٧٢

٣٥-	السياسة الدولية ١٩٧٣ السنة التاسعة	العدد - ٣١ - يناير ١٩٧٣
		العدد - ٣٢ - ابريل ١٩٧٣
		العدد - ٣٣ - يوليو ١٩٧٣
		العدد - ٣٤ - أكتور ١٩٧٣
٣٦-	السياسة الدولية ١٩٧٤ السنة العاشرة	العدد - ٣٥ - يناير ١٩٧٤
		العدد - ٣٦ - ابريل ١٩٧٤
		العدد - ٣٧ - يوليو ١٩٧٤
		العدد - ٣٨ - أكتور ١٩٧٤
٣٧-	السياسة الدولية ١٩٧٥ السنة الحادية عشرة	العدد - ٣٩ - يناير ١٩٧٥
		العدد - ٤٠ - ابريل ١٩٧٥
		العدد - ٤١ - يوليو ١٩٧٥
		العدد - ٤٢ - أكتور ١٩٧٥
٣٨-	السياسة الدولية ١٩٧٦ السنة الثانية عشرة	العدد - ٤٣ - يناير ١٩٧٦
		العدد - ٤٤ - ابريل ١٩٧٦
		العدد - ٤٥ - يوليو ١٩٧٦
		العدد - ٤٦ - أكتور ١٩٧٦
٣٩-	السياسة الدولية ١٩٧٧ السنة الثالثة عشرة	العدد - ٤٧ - يناير ١٩٧٧
		العدد - ٤٨ - ابريل ١٩٧٧
		العدد - ٤٩ - يوليو ١٩٧٧
		العدد - ٥٠ - أكتور ١٩٧٧
٤٠-	السياسة الدولية ١٩٧٨ السنة الرابعة عشرة	العدد - ٥١ - يناير ١٩٧٨
		العدد - ٥٢ - ابريل ١٩٧٨
		العدد - ٥٣ - يوليو ١٩٧٨
		العدد - ٥٤ - أكتور ١٩٧٨
٤١-	السياسة الدولية ١٩٧٩ السنة الخامسة عشرة	العدد - ٥٥ - يناير ١٩٧٩
		العدد - ٥٦ - ابريل ١٩٧٩
		العدد - ٥٧ - يوليو ١٩٧٩
		العدد - ٥٨ - أكتور ١٩٧٩



٤٢- السياسة الدولية ١٩٨٠
العدد - ٥٩ - يناير ١٩٨٠
العدد - ٦٠ - ابريل ١٩٨٠
العدد - ٦١ - يوليو ١٩٨٠
العدد - ٦٢ - أكتور ١٩٨٠

٤٣- السياسة الدولية ١٩٨١
العدد - ٦٣ - يناير ١٩٨١
العدد - ٦٤ - ابريل ١٩٨١
العدد - ٦٥ - يوليو ١٩٨١
العدد - ٦٦ - أكتور ١٩٨١

٤٤- السياسة الدولية ١٩٨٢
العدد - ٦٧ - يناير ١٩٨٢
العدد - ٦٨ - ابريل ١٩٨٢
العدد - ٦٩ - يوليو ١٩٨٢
العدد - ٧٠ - أكتور ١٩٨٢

٤٥- السياسة الدولية ١٩٨٣
العدد - ٧١ - يناير ١٩٨٣
العدد - ٧٢ - ابريل ١٩٨٣
العدد - ٧٣ - يوليو ١٩٨٣
العدد - ٧٤ - أكتور ١٩٨٣

٤٦- السياسة الدولية ١٩٨٤
العدد - ٧٥ - يناير ١٩٨٤
العدد - ٧٦ - ابريل ١٩٨٤
العدد - ٧٧ - يوليو ١٩٨٤
العدد - ٧٨ - أكتور ١٩٨٤

٤٧- السياسة الدولية ١٩٨٥
العدد - ٧٩ - يناير ١٩٨٥
العدد - ٨٠ - ابريل ١٩٨٥
العدد - ٨١ - يوليو ١٩٨٥
العدد - ٨٢ - أكتور ١٩٨٥

٤٨- السياسة الدولية ١٩٨٦
العدد - ٨٣ - يناير ١٩٨٦
العدد - ٨٤ - ابريل ١٩٨٦
العدد - ٨٥ - يوليو ١٩٨٦
العدد - ٨٦ - أكتور ١٩٨٦

٤٩- السياسة الدولية ١٩٨٧	العدد - ٨٧ - يناير ١٩٨٧
	العدد - ٨٨ - ابريل ١٩٨٧
	العدد - ٨٩ - يوليو ١٩٨٧
	العدد - ٩٠ - أكتوبر ١٩٨٧
٥٠- السياسة الدولية ١٩٨٨	العدد - ٩١ - يناير ١٩٨٨
	العدد - ٩٢ - ابريل ١٩٨٨
	العدد - ٩٣ - يوليو ١٩٨٨
	العدد - ٩٤ - أكتوبر ١٩٨٨
٥١- السياسة الدولية ١٩٨٩	العدد - ٩٥ - يناير ١٩٨٩
	العدد - ٩٦ - ابريل ١٩٨٩
	العدد - ٩٧ - يوليو ١٩٨٩
	العدد - ٩٨ - أكتوبر ١٩٨٩
٥٢- السياسة الدولية ١٩٩٠	العدد - ٩٩ - يناير ١٩٩٠
	العدد - ١٠٠ - ابريل ١٩٩٠
	العدد - ١٠١ - يوليو ١٩٩٠
	العدد - ١٠٢ - أكتوبر ١٩٩٠
٥٣- السياسة الدولية ١٩٩١	العدد - ١٠٣ - يناير ١٩٩١
	العدد - ١٠٤ - ابريل ١٩٩١
	العدد - ١٠٥ - يوليو ١٩٩١
	العدد - ١٠٦ - أكتوبر ١٩٩١

المحتويات

الجزء الثانى

الأمة العربية داخل مصيدة الأمم المتحدة

الجزء الثالث

تخبط السياسة العربية وعوامل التردى فى العالم العربى

رقم الايداع
٩٥/٣٠٦١
I.S.B.N
977 00 - 8576 - 6



الصراع الصهيوني العربي وأوهام التحرير والسلام

فلسطين هى درة أرض العرب، وهى ضمن الأرض التى باركها الله سبحانه وتعالى، وتضم أولى القبلتين وثالث الحرمين بيت المقدس، وهى الأرض التى وطأتها أقدام الأنبياء الذين يؤمن بهم جميعاً المسلمون وكل ثرى فلسطين مقدس فهى تضم فى ثراها بعض صحابة رسول الله وأنبيائه .

عن ابن عباس قال : «البيت المقدس بنته الأنبياء وسكنته الأنبياء وما فيه موضع شبر إلا وقد صلى فيه نبى أو قام فيه ملك».

وأهل فلسطين أهل جهاد أطفالهم ونساؤهم وشبابهم وشيوخهم، وليكتب التاريخ بأحرف من نور أسماء هؤلاء البراعم الصغيرة الذين وقفوا يقاتلون بالحجارة أعتى المجرمين على وجه الأرض، وهم عالمون بأن مصيرهم الشهادة وتقبلوها فرحين بما آتاهم الله من شهادة فى ثرى فلسطين ليصيروا إلى جوار آبائهم الأنبياء الذين فى متن هذا الثرى الشريف.



جهاد للنشر والتوزيع